المنظمة العربية للترجمة

شمسي العُجيلي وباترك هايدن

النظريات النقدية للعولمة

ترجمة

هيثم غالب الناهي

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

النظريات
النقدية للعولمة

لجنة العلوم الإنسانية والاجتماعية

هدى مقنص (منسقةً)

سمية الجرّاح

رجاء مكي

صالح أبو إصبع

عمر الديوه جي

مصطفى حجازي

المنظمة العربية للترجمة

شمسي العُجيلي وباترك هايدن

النظريات النقدية للعولمة

ترجمة

هيثم غالب الناهي

مراجعة

عبد النور خراقي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
العُجيلي، شمسي
النظريات النقدية للعولمة/شمسي العُجيلي وباتريك هايدن؛ ترجمة هيثم غالب الناهي؛ مراجعة عبد النور خراقي.
544 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
ببليوغرافيا: 489 - 538.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-614-434-089-9
1. الاقتصاد. 2. السياسة، علم. أ. العنوان. ب. هايدن، باتريك (مؤلف). ج. الناهي، هيثم غالب (مترجم). د. خراقي، عبد النور (مراجع). هـ. السلسلة.
320

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة»

El-Ojeili, Chamsy and Patrick Hayden
Critical Theories of Globalization

المنظمة العربية للترجمة

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 5996-113
الحمراء - بيروت 2090 1103- لبنان
هاتف: 753031 - 753024 (9611)/ فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot.org.lb - Web Site: http://www.aot.org.lb

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان
تلفون: 750084 - 750085 - 750086 (9611)
برقياً: «مرعربي» - بيروت / فاكس: 750088 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، أيار (مايو) 2016

المحتويات

مقدمة المترجم

قبل الولوج في منحى الكتاب وهواجسه الممتدة تاريخياً واجتماعياً واقتصادياً وعولمياً، لا بُدّ من أنْ نستدرج المعرفة لفهم مصطلح النظرية النقدية الذي يشير من الناحية التاريخية والتأسيسية إلى مفهومين أساسيين كانا نتاجاً لنظريتين لعبتا دوراً مهماً في حركة النهضة المجتمعية لعقود عدة. نشأ المفهوم الأول الذي يتعلق بالنظرية النقدية، وتطور ضمن النظرية الاجتماعية وعلاقاتها المؤسسية والفردانية. في حين كان المفهوم الثاني المرتبط بهذا المصطلح ارتباطاً جوهرياً، نابعاً من النقد الأدبي الذي كان – في فترة ما – يعتني بالخطاب وسبله ومدى تأثيراته في الفرد؛ فتطوّرات مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية المقرونة بالاقتصاديات التي حدثت لاحقاً في سبعينيّات القرن العشرين، فعلت فعلتها وزاوجت بين المفهومين وقربت بين المجالين. هذا الاقتران الاجتماعي للنظرية النقدية تداخل بوضوح في النقد الأدبي الذي اعتنى بالنصّ ومكوّناته ليسقطه على دراسة المجتمعات البشرية وأنظمتها. أما اليوم، فإن النظرية النقدية بفعولها وفعولها أصبحت واسعة الانتشار أكاديمياً، تتسع لتضم النظريات العلمية التي من شأنها

تناول العلاقات ما بين أي عدد من المكونات، سواء كانت أدبية نصية أم اجتماعية أنثروبولوجية. ويبدو هذا الاتّساع اللافت للنظر، هو الذي جعلها مؤهلة لتندرج ضمن نظريات ما بعد الحداثة.

لعلنا قبل التحدّث عن الكتاب وما تفحص وتوصل وتألق في سُبل الغوص في النظريات النقدية وصولاً إلى خُلد العولمة، لا بدّ لنا من خوض غمار بحر الحقب التي تخللها الكتاب. نحن سوف لا نتطرق بالكثير أو القليل عن حقبة الإمبراطورية ومن ثمّ حقبة الرأسمالية بمعناها الواسع سواء كان ذلك عند وضعها المتردي أو عند بلوغ شموسها كلّ بقعةٍ من بقاع العالم، بل ستنجلي جوهرة المفاهيم والعصر المؤثر في البناء المجتمعي. فتلك الحداثة، التي تضمنت حقبتها تحديثاً وتجديداً، خصوصاً في المجال الثقافي التاريخي، كان أفق الحديث عنها يتجلى في سبر غور مرحلة التطور الثقافي والفكري الأوروبي عند حقبة العصر الحديث الملازمة لما تلى حقبة العصور الوسطى. ولعله عند اطلاعنا في محور الحداثة المتخصّصة في مجال علم الاجتماع، سنجد أنفسنا من دون أي منازع نفقه هذه الحقبة من حيث مظاهرها الحداثية واستخداماتها المتنوعة، لوصف عناصر ومردودات المجتمع.

لقد استخدم العديد من فلاسفة ومفكري العصر الحديث من أمثال توماس هوبس (Thomas Hobbes) (1588-1679)، وديفيد هيوم (David Hume) (1711-1776)، وجون لوك (John Locke) (1704-1632)، وجون ستيورت ميل (John Stuart Mill) (1806–1873)، وجان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) (1712–1778)، قد استخدموا مصطلحات كان لها الأثر المباشر في أقبية بناء المجتمعات مثل الحياة الاجتماعية، والقوة المسيرة، والعقلية الاعتراضية،

والبيروقراطية، والعقلنة، والعلمنة، والفردانية، والفاعلية، والاختزالية، والموضوعية، والدمقرطة وغيرها من المصطلحات التي اقترنت بهذه الحقبة وطورت المفاهيم ذات العلاقة بالاقتصاد والمجتمع والسلطة والدولة. ولعلنا بعد الاطّلاع على هذه المصطلحات الحداثوية وما نتج عنها من فن حداثوي وشعرٍ حديث ورسم سريالي، وصولاً إلى الرومانسية ومدارسها التي غزت كلّ أنحاء أوروبا، لنا وقفة مع تحديد تلك الفترة.

اختلف الكثيرون بشأن حقبة الحداثة، إذ كان بعض الاختلاف ناتجاً عن عدم التوافق فيما إذا كانت الحداثة نظرية فكرية، أم عملية تطبيقية؛ ذلك بأن بعضهم يعتبر أنها تشمل مجموعة من التغييرات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. لذا ينبع الجدل حول الحداثة، من تناول هذه التغييرات التي تبدو أنها بدأت في أوروبا مع أواخر القرن الخامس عشر، أو بداية القرن السادس عشر الميلاديين، وهو ما جعل بعض المؤرخين أو الدارسين، يرون قوام بداية الحداثة، متزامناً مع بدء عام 1436م، مع اختراع غوتنبيرغ (Gothenburg) للطابعة المتحركة. ولكن هذا الأمر الأبعد في التنظير التاريخي ساق البعض إلى التفكير أن الحداثة بدأت مع الثورة اللوثرية ضدّ سلطة الكنيسة عام 1520م، لأنها كانت انقلاباً على السلطة من أجل التغيير. ومع هذا الاختلاف، نرى أن هذا التأريخ لا يصلح للصق الحداثة فيه، لأنه لم يكن بعد قد استوعب واقع المجتمع والعلاقة مع أدوات تطور المجتمع. ولسنا وحدنا من يتبنى هذا الرأي، بل هناك آخرون قد سعوا بكلّ جهودهم لاعتبار عام 1648م الذي يمثل سنة نهاية حرب الثلاثين عاماً، منطلق البناء والتحديث. لكن ذلك لم يمنع من التسامي مع مَن يربط الحداثة بالثورة الفرنسية عام 1789م أو الثورة

الأميركية عام 1776م، التي جعلت – بحقّ – مفاهيم السلطة، ووسائل الإنتاج، وتطوير المجتمع، وحرية الفرد، مساراً للتغيير، ووضعت وسائل بنائية وبنيوية جديدة، ألهمت هيغل (George Wilhelm Friedrich Hegel) (1770-1831)، لبناء تصوّر لمجتمع بنيوي حديث. ويأتي ماركس (Karl Marx) (1818–1883) من بعده، عام 1848م، ليخط خطوطه العذبة بفكرٍ واضح للعديد من المفاهيم الحداثوية المذكورة أعلاه. وباعتقادنا أن نتاج حركة ماركس هي التي أعطت فرويد (Sigmund Freud) (1856-1939) بعداً ودافعاً لقراءة المجتمع وصقل جوهر الأشياء ودراسته من الناحية النفسية وكيفية معالجتها من خلال كتابه **تفسير الأحلام** الصادر عام 1895م، فوجدت في الفنون والآداب ملاذاً للتعبير عن مؤنِساتها في انطلاق مفهوم حركة الحداثة.

لكي نكون أكثر واقعية، ولا نبخس مفاهيم المؤرخين، سنقسم حقبة العصر الحديث إلى بدايات العصر الحديث الذي يمكن أن نراه تقريباً قد نضج في مطلع القرن الخامس عشر الميلادي. ويبدو أن ظهور هذه الحقبة قد أسهمت فيها أحداث عالمية كثيرة وكبيرة جلها في أوروبا، بدءاً من سقوط القسطنطينية عام 1453م، وسقوط الأندلس عام 1492م، واكتشاف الأميركيتين عام 1492م، وحركة الإصلاح البروتستانتي لـــ مارتن لوثر عام 1517م. أما الحقبة الثانية، فيمكن رصدها في أواخر العصر الحديث التي جاءت بعد الثورة الفرنسية، إذ اتّسمت باحتوائها عصر المنطق وعصر التنوير في القرنين السابع عشر الميلادي والثامن عشر الميلادي وحتّى بداية الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. ولكن هل توقف الفهم الفكري والفلسفي للعصر الحديث مع أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ودخول القرن التاسع عشر الميلادي؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال الفكري، لا بدّ لنا من بيان انتقال الحضارة الغربية انتقالاً تدريجياً، من ما قبل الحداثة إلى الحداثة خلال تطوير الطرق العلمية؛ ويبدو أن الطرق العلمية تلك قد ساعدت على أن يؤمن الكثير بضرورة استخدام العلم وتوليد المعرفة، ليتخلص المجتمع الغربي من ظلام ما قبل الحداثة. ويبدو أن الصحوة العلمية الأوروبية ما بين عام 1420م و1630م هي الحقبة الانتقالية التي طوت صفحة العصور الوسطى وأذنت بالدخول إلى بداية الحداثة لننتهي بأواخر الحداثة ويتطور مفهومها أو شكلها البياني المعرفي لما يسمّى بالمعاصر. ويبدو أن الحركة الفكرية الحداثية التي لم تتوقف بالتصنيعية فحسب، قد امتدّت علمياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لفترات متعددة، ولو تخللتها حروب ولربما بناء دول على أنقاض حضارة دولة. حيث لم يعلن عن انتهاء حقبتها والانتقال إلى حقبة ما بعد الحداثة إلا عام 1949م. وللفهم أكثر، لا بدّ من أن نعرف أن مصطلح «ما بعد الحداثة» لم يكن تصنيعياً أو وصفياً شمولياً بقدر ما كان تغيرياً وتحوّلياً لوصف التغيرات المهمة في خمسينيّات وستينيّات القرن العشرين في مجالات الاقتصاد، والاجتماع، والثقافة، والفلسفة كما سنرى لاحقاً.

لقد كانت فترة الحداثة هي فترة التطوّرات المهمة في حقول العلم والسياسة والحرب والتقنية والاكتشاف والتدويلية. وأصبحت الدول الأوروبية خلال هذا الوقت ولاحقاً عند عصرنة الحداثة وما بعدها دولاً تستخدم القوة لاستعمار بقية العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً. ناهيك عن بروز هيمنة الفنون الحديثة والسياسة والعلوم والثقافة في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وحتّى منتصف القرن العشرين على أوروبا الغربية وشمال أميركا، بحيث امتدّت مؤثراتها نتيجة الحربين العالميتين

الأولى والثانية إلى كلّ منطقة متحضرة في العالم. ونشطت بجانبها حركات فكرية مناهضة للغرب والعصرنة، وارتبط العصر الحديث بتطور الفردية والرأسمالية والمدنية وبإمكانية التقدّم التقني والسياسي. وزادت الحروب الوحشية لإيجاد قاعدة تسويقية في المستعمرات السابقة للدول الأوروبية وتمخضت عن هذا التطور مشاكل أخرى، كان الكثير منها قد جاء بفعل تأثيرات التغيرات المتسارعة، ونهضت المجتمعات بفعل فقدان قوة التقاليد الدينية والمعايير الأخلاقية، قاد ذلك إلى ردّات فعل ضدّ التطور الحديث. وأصبح التفاؤل والاعتقاد بالتقدّم محطّ انتقاد من قِبل المحبطين من الحداثة وهيمنة أوروبا الغربية.

إذن يمكن القول بأن ظهور الثورات الصناعية والسياسية التي أبرزت وجهات نظر فكرية عديدة حول الحداثة وتاريخها هو من أبرز خصائص هذه الحداثة وما بعدها ومهما امتد زمنها واستمراريتها. وعليه فقد امتازت فترة الحداثة وما بعدها عند نهاية محنتها بتزايد العلم والتكنولوجيا، وانتشار الحركات الاجتماعية، ومحو الأمية، والتركيز على وسائل الإعلام، والمؤسسات الديمقراطية والنضال من أجلها، والتصنيع والتحضر والحقوق الفردية. وهنا يمكن أن نقول أنها تلك الفترة التي كانت ما بعد الإعلان الشيوعي الماركسي والتنظير للسلطة والدولة، الذي وصل أوج عظمته في ثمانينيّات القرن التاسع عشر الميلادي، وحتّى عام 1949م والذي يمكن وصفه ليس بأواخر الحداثة، بل بالعصر الحديث للحداثة وما تلاها. هذا العصر شمل حربين عالميتين وبروز الدولة القومية، والاشتراكية، وصراع القطبية، والتحالفية، ونتيجة هذه الصراعات تولد انفجار هائل في البحث العلمي، ومجتمع المعرفة، وبدايات عصر المعلوماتية وعصر الحداثة الرقمية.

ما سوف نتحدث عنه حول مفهوم ما بعد الحداثة، لا يعني إلغاء ما تحدثنا به عن الحداثة وتاريخها وحقبها في السابق، إذ مازالت التواريخ غير متفق عليها مطلقاً، ولكننا نعتقد أن هناك استمرارية حقبية منذ عصر التنوير مروراً بالحداثة وما بعد الحداثة والعصرنة والعولمة وما بعد التصنيعية. ولكن لا يمكن تفريق هذه الحقب ضمن القرون أو العقود إلا من خلال ما يصلنا من مفكرين وفلاسفة غربيين يعتنون بهذا المفهوم. فعلى سبيل المثال استخدم مصطلح ما بعد الحداثة أوّل مرة في سبعينيّات القرن التاسع عشر من قبل جون واتكنز تشابمان (John Watkins Chapman) (1810–1877)، تجاوز فيه الانطباعية الفرنسية. ولم يستخدم هذا المنحى من بعده أو حاول أن يتفلسف فيه أي مفكر أو فيلسوف إلى أن تطرق إليه ج. م. تومبسون (J. M. Thompson) (1878-1956) في عام 1914 في **مجلة هيبرت** (*The Hibbert Journal*) (دوريةٌ فلسفيةٌ فصلية). ولكن حتّى استخدام تومبسون لمصطلح ما بعد الحداثة قد جاء بعد أربعة عقود بصورةٍ خجلةٍ جداً، إذ استخدمه لوصف تغييرات المواقف والمعتقدات في نقد الدين حين قال: «إن علة وجود مرحلة ما بعد الحداثة هي للهروب من ضعف أفق الحداثة، بأن نكون مُجِّدين في نقدها عن طريق توسيع نطاقها لتشمل الدين، فضلاً عن اللاهوت، والشعور الكاثوليكي، وكذلك التقاليد الكاثوليكية»، (J. M.Thompson, “Postmodernism,” *The Hibbert Journal*, vol. 12, no. 4 (July 1914), p. 733). ويبدو أن هذه المقولة التي أعادت ضرورة فهم مرحلة ما بعد الحداثة التي استنفذت فكرياً في غضون الحرب العالمية الأولى وانتظار العالم لبروز حالة دولاتية جديدة، هي التي دفعت الكاتب القصصي والمفكر الألماني رودولف بانويتز (Rudolph Banuetz)، عام 1917م لاستخدام هذه العبارة في وصفه

للثقافات ذات المنحى الفلسفي. فهو قد قرأ تراث الفيلسوف الألماني فرديرك نيتشه (Friedrich Nietzsche) (1844–1900) واستوعب تحليلات نيتشه للحداثة وغاياتها، ووضعها وفق الأساليب المتداعية للانحلال والعدمية وإمكانية التغلب على الإنسان الحديث عند مرحلة ما بعد الإنسانية. وهذا الاستيعاب لنيتشه قد ألهم بانويتز فكرة معالجة العناصر القومية والأسطورية مع الحداثة لتنتج حقبة ما بعد الحداثة.

لقد تطور مفهوم ما بعد الحداثة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبدأ الكثير من المفكرين والفلاسفة وذوي الاختصاصات الأخرى يعتنون أيما اعتناء بهذا المصطلح واستخدامه. ففي عام 1921م ولغاية 1925م، استخدم مصطلح ما بعد الحداثة وتطبيقاته بإسهاب لوصف أشكال جديدة من الفنّ والموسيقى. ولعل نضج فهم ما بعد الحداثة وسبل تفعيله لإنقاذ المجتمع الأوروبي من طامة الحرب العالمية الثانية قد جعل الاهتمام بما بعد الحداثة شيئاً مهماً، باعتبارها حقبة نوعية للانتقال من هموم الحرب إلى تطوير المجتمع وبنائه، وللانتهاء من المشاكل النفسية والمالية والوظيفية التي خلفتها الحربان الأولى والثانية؛ كل هذه الأسباب جعلت الفلاسفة، والمفكرين، وبدافعٍ من ساسة أوروبا، يكتبون هذا المبدأ لحقبة ما بعد الحداثة ويفعّلونه. من أجل هذا، نرى بروز هيز (H. R. Hays)، عام 1942 م، بصفته مفكراً يحاول أن يستوحي المجتمع الأوروبي من خلال العلاقات الأدبية فوصف حقبة ما بعد الحداثة بأنها شكلٌ أدبي جديد. ويبدو أن الرجوع إلى الأدب والأدب النقدي كان حالة لنقل الفرد من محيط الحرب وبيئته، إلى حيزٍ يتم فيه تفعيل النشاط الفكري المدني لمزاولة الإبداع واستمراريته حين تضع الحرب أوزارها. ومع ذلك، كانت النظرية العامة

للحركة التاريخية لحقبة ما بعد الحداثة قد استخدمت لأول مرة في عام 1939 من قبل المؤرخ البريطاني أرنولد جوزيف توينبي (Arnold Joseph Toynbee) (1889-1975) الذي وصف مرحلة ما بعد الحداثة أو بعد العصر الحديث كما بينا سلفاً بالقول: «لقد تمّ افتتاح منطقتنا بعد العصر الحديث بسبب الحرب العامة 1914–1918»، (Arnold J. Toynbee, *A Study of History*, Volume 5 (Oxford: Oxford University Press, 1961), p. 43), قبل أن نغوص في عمق نهاية حقبة ما بعد الحداثة لا بدّ لنا من أن نطرح وجهة نظر معاكسة تماماً، للفيلسوف الألماني النمساوي بيتر دراكر (Peter Drucker) (1909–2005)، فهو يرى أن حقبة ما بعد الحداثة وقعت ما بين عام 1937م وحتّى نهاية عام 1957م. وقد استند دراكر في وصفه لهذه الحقبة إلى أسباب عدة منها اعتبار الفترة التي مرّ بها العالم بحروب هي فترة «حقبة مغمورة» (Nameless Era)، مستمراً في حجته بالقول إن هذه التسمية ناتجة من تحوّل الحداثة إلى العالم المفاهيمي المبني على النمطية والعملية، ولا مكان فيه للأسباب الميكانيكية. ولم يكتف بهذا القول، بل عزز مقولته بأربع حقائق جديدة طرأت خلال حقبة ما بعد الحداثة هي: ظهور مجتمع متعلم، وأهمية التنمية الدولية، وتراجع الدولة القومية، وانهيار جدوى الثقافات غير الغربية (Peter F. Drucker, *Landmarks of Tomorrow* (New York: Harper Brothers, 1957)). ولعل هذا التحديد قد دفع كثيرين إلى النظرة الواقعية المحدقة لحصر ما بعد الحداثة بحقبة معينة مستندة إلى الأداء والإطراء، ليس على المستوى الفلسفي فحسب، بل على مستوى الفنّ والإبداع أيضاً. لذا استخدمت ما بعد الحداثة عام 1949م للدلالة على عدم الرضا عن العمارة الحديثة، الذي مهد إلى حركة معمارية لما بعد الحداثة. وقد تميزت معمارية ما بعد الحداثة

بعودة ظهور الزخرفة السطحية، والإشارة إلى المباني الحضرية، وبروز المرجعيّة التاريخية المتعلّقة بالأشكال الزخرفية، والزوايا غير المتعامدة. طبعاً لم يتوقف هذا الفعل عند المعمارية، فحسب، بل انتقل منطلقاً بكلّ عناصره الإبداعية بعد الحرب العالمية الثانية لينجز مهامه في الفنّ والموسيقى والأدب.

يحدد عالم الاجتماع والسياسي الأميركي والتر ترويت أندرسون (Walter Turret Anderson) ما بعد الحداثة بوصفها واحدة من أربع نظرياتٍ مستوحاة للعالم هي: ما بعد الحداثة الساخرة التي ترى أنّ الحقيقة بُنى اجتماعية، والاجتماعية التقليدية التي وجدت الحقيقة في تراث الحضارة الأميركية والغربية؛ والعلمية - العقلانية التي ترى الحقيقة من خلال المنهجية والتحقيق المنضبط؛ والرومانسية الجديدة التي ترى الحقيقة من خلال تحقيق الوئام مع الطبيعة والاستكشاف الروحي للذات الداخلية. ونخلص مما تقدّم إلى أن فلسفة ما بعد الحداثة فلسفة نقدية لمجمل مراحل الحداثة التي سيطرت على الحضارة الغربية بعد عصر النهضة والثورة الصناعية والاستعمارية. حيث تمكّن العرف الغربي من التحكم في الطبيعة ومواردها وفي البشر والمجتمعات تحت سياط القوة والحرية واستيعاب العالم تصنيعياً. وهذا لا يعني أن لا وجود للإيجابيات في ما بعد الحداثة، لا بل العديد ممن تأثر في كنفها قدم الأسلوب الإنساني للمفهوم وربطه مع هوية المفكر والمفكر فيه والمفكر له من وجهة نظر فنية وأدبية وتراثية.

انتهت حقبة ما بعد الحداثة بعد أنْ تخلص العالم من مؤثرات الحرب العالمية الثانية، ورسم ملامح العالم الجديد وبروز القطبية، وانتقل لحقبة صراع جديدة. وهنا لسنا بصدد تحدي أوقاتها وفتراتها

لأننا كما قلنا إنها متصلة بعضها مع بعض بالحقب التحوّلية التطويرية التي سبقتها، بل نحن بصدد ذكر التحوّلات التي طرأت على العالم والفرد والمجتمع. لنقف لحظة أمام العولمة كمصطلح ولما يشير هذا المصطلح من عمق مفاهيمي. العولمة برأينا تشير إلى «عملية تحويل الظواهر المحلية أو الإقليمية إلى ظواهر عالمية». وهنا لا بدّ من الإقرار بأن التحوّل لا يقف عند اختصاص أو مجال معين، بل يشمل كلّ المجالات المتعلّقة بالفرد والمجتمع وانعكاساتها سواء كانت سلبية أو إيجابية. فلذا ذهب البعض لتعريفها – كما سنجد في طيات الكتاب– بـ: «العملية التي تعزز الترابط بين شعوب العالم في إطار مجتمع واحد، تتضافر فيه جهودهم للانتقال نحو مجتمع أفضل. ولا يمكن أن يتحقق المجتمع الأفضل من خلال هذه العملية إلا من خلال القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية مجتمعةً».

لقد تطور مفهوم العولمة ما بين عام 1980م ولغاية نهاية القرن العشرين ليكون استخدامه منحصراً بالإشارة إلى العولمة الاقتصادية؛ أي تكامل الاقتصاديات القومية وتحويل هذا الاقتصاد الممتد لقرون إلى اقتصاد عالمي. ولتحويله إلى اقتصاد عالمي كاسر للحدود، لا بدّ من تفعيل التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدفق رؤوس الأموال، وهجرة الأفراد، وانتشار استخدام الوسائل التكنولوجية، كي يكون اقتصاداً كاسراً للحدود. وعليه، فإن الوصف الأساسي للعولمة هو اشتمالها على التنوع الكبير لمجموعة من العمليات الهادفة إلى نزع سيطرة الدول القومية على كلّ ما أسس فيها خلال مراحلها التاريخية، على المستوى السياسي والرأسمالي، حيث تلغي العولمة في مفهومها وتطبيقها الأهداف السياسية والمناطق المدنية والحدود الزمنية من خلال

شركاتها الكاسرة للحدود ومنظماتها الإنسانية والحقوقية وباستخدامها الوسائل والمجالات كافة «بما فيها القوة والتفتيت للدولة وحتّى الهوية لخلق مجتمع عالمي».

حقيقة لا أُريد أن أغوص في مفاهيم العولمة أكثر مما قلنا في تعريفنا لها وسنترك للكتاب الذي بين أيديّنا حرية النظر في هذا المجال. فالكتاب يقع في خمسة فصول تمكّن فيه الكاتبان من الإبحار في محيط التنظير في العولمة والسفر في أتون الصراع الاشتراكي والرأسمالي. مراعياً هذا الكتاب كلّ الأفكار والفلسفات التي عاصرت الرأسمالية والاشتراكية وانعكاساتهما على المجتمع وعلى الحرية الفردية ومدى استقرار العالم بوجود الدولة القومية على الرغم من دكتاتوريتها ومحدوديتها.

لقد أكّد الكتاب بما فيه من أسس علمية نقدية على دور النظريات النقدية في رسم الملامح الإيجابية والسلبية لحركة التطور والإبداع في المجتمع. ناهيك عن أدبيات السوق الحرة وتسليع كلّ شيء بما فيه الإنسان ومن ثمّ ثقافته لتكون هناك سلطة كبرى لحركة رؤوس الأموال والشركات المتعددة الجنسيات. وخلُص الكتاب في نهاية مطافه إلى التدخلات الخارجية وتفتيت الهوية والتلاعب بالمقدرة الإنسانية وجعلها أداة استهلاكية بهيأة إنسان. فالكتاب ضمن هذا الواقع لم يكن يطرح النظريات والأفكار فحسب، بل كان يترك للقارئ عملية فهم العلاقة المعادية الأزلية ما بين الرأسمالية وبشاعتها والشيوعية ونزاهتها، وبروز مبدأ الاشتراكية الاجتماعية ودولة الرفاهية.

لقد عالج الكتاب في فصله الأخير مفهوم حركة العولمة البديلة ومردوداتها الإيجابية وقد حرص الكاتبان على فصل مفهوم الماركسية الجديدة عن الماركسية العقائدية، موضحين دور كلّ منهما في عجلة

التطور التاريخي. إضافة إلى ذلك، لم يبخل الكاتبان بتوضيح الشرخ الدولي والتداولية في تهديم المجتمعات والعقلية البشرية من خلال استخدام التكنولوجيا من جهة، والسيطرة على المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية من جهة أخرى. معتبراً أنَّ هذه المنظمات وما نتج عنها من منظمات أخرى أسهمت مساهمة فعالة في تفتيت دول العالم ومسخ الفرد وجعله آلة يمكن بيعها وشراؤها. وهو ما أدّى إلى قتل كلّ التقاليد وربطها بالشركات ومن يستحوذ على رأس المال العالمي.

الكتاب بهذه الحلة هو نقلة واقعية توقّعت لما حدث اليوم في المجتمعات حين تحدّث عن صِدام الحضارات ومستشرفاً ما سيحدث في المستقبل، فالكاتبان لم يكونا مبدعين فحسب، بل أبدعا في الإبداع إبداعاً.

هيثم غالب الناهي

شكر وتقدير

نود تقديم شكرنا إلى محرّرينا، جينيفر نيلسون (Jennifer Nelson)، وفيليبا غراند (Philippa Grand). والناشر أليسون هاوسن (Alison Howson) على مساعدتهم ودعمهم لنا. كما نقدم عزيز شكرنا إلى القراء المجهولين الذين قدموا اقتراحاتهم المفيدة لتحسين النصّ. ونشكر أيضاً شيرانثي فونسيكا (Shiranthi Fonseka) لمساعدتها القيمة في إنجاز البحث. والشكر موصول أيضاً لكلّ طلبتنا الذين ساعدونا في توضيح بعض الأفكار الواردة في الكتاب. ونحن مدينون بامتنان كبير إلى أسرتينا لحبهما وتشجيعهما، ولهذا فثمرة هذا العمل مهداة إليهما. كما يقرّ كلّ من المؤلّفين والناشر باستخدامهم لموقع أدبستر www.adbusters.org، والاستفادة من إعلاناته من دون أي اعتراض.

مقدمة الكتاب

يرى سعيد أروجومند (Said Arojommand, 2004: 341) أنه في الفترة التي أعقبت انهيار الشيوعية (1989–1991)، عملت «العولمة» (Globalization) على وضع «ما بعد الحداثة» (Postmodernism) جانباً، لكون «العلوم الاجتماعية السائدة في حينه قد اتّجهت نحو عصر جديد»، أو كما يسميها كلّ من فيذرستون (Featherstone) ولاش (Lash) (مقتبس من Rosenberg, 2002: 2) بأنها مرحلة، «الموضوعية المركزية (Central Thematic) للنظرية الاجتماعية». وبنطاق أعم، كانت العولمة، لأكثر من عقدٍ من الزمان، مصدرَ قلق كبير ليس في الأوساط الأكاديمية فحسب، بل حتّى في الأوساط الحكومية، وقطاع الأعمال، وفي «الخطاب الشعبي» (Popular Discourse) نفسه. فقد التقط زيغمونت بومان ((Zygmunt Bauman, (1991a: 1) ذلك المفهوم وأثار في الوقت نفسه الشكوك حول انتشاره بقوله: «العولمة ماثلة على شفاه الكُلّ، فهي كلمة مبتدعة سرعان ما تتحول إلى لغوٍ، أو تعويذة سحرية، أو مفتاح نجاحٍ يهدف إلى فكّ أبواب أسرار الحاضر والمستقبل. فالعولمة تعني للبعض أنها شيء ملزم، علينا القيام به إذا ما أردنا أن ننعم بالسعادة. في حين تعني للبعض الآخر سبباً للشقاء». وهنا

نرى أن إيماءات بومان قد حملت في معناها أسلوب العولمة الغالب المعبر عنها بكونها خارج سيطرة الإنسان من ناحية، والميل أيضاً إلى مناشدتها باعتبارها التفسير الوافي لكلّ شيء. ولهذا السبب، فإن النقاش حول العولمة يؤدي في الكثير من الأحيان إلى إيجاد حلول لمجموعة من الملاحظات غير المحددة التي لا جدال فيها مثل: بدأت الدولة القومية تفقد السلطة، وصرنا نشهد ظهور ثقافة عالمية جديدةٍ، ليس هناك بديل عن «سترة القيد الذهبية»(*) (Golden Straightjacket) للرأسمالية العالمية، وهكذا (Friedman, 1999). وبينما يبدو لنا أنَّ النقاش حول العولمة بعيد المنال من استنفاد مآله، يتضح لنا على أقل تقدير، أنه يشغل الكثير من الغايات في كثير من الأحيان وذلك خلال المناقشات الشعبية التي نعتبرها لغزاً من الألغاز المحيرة. ومن ثم فكثيراً ما يُعد الاستخدام العرضي لمصطلح «العولمة»، بديلاً لإيضاح ما هو صحيح، أو للتحليل النقدي لمجموعة من القضايا المعقّدة، والعمل على حجب مجموعة متنوعة من القوى والعمليات المعقدة، والمتفاوتة، والمتشابكة، التي تميز «الترابط العالمي»(**) (World Interconnectedness).

(*) تعني اقتصادياً "سترة القيد الذهبية" (Golden Straightjacket) تعريف السياسة والاقتصاد بلباس العولمة. فكلّما كان لبس العولمة أكثر إحكاماً كلّما كان إنتاج الذهب أكثر. وهو مفهوم وضعه المدافع عن العولمة وسيادتها الاقتصادي الأميركي توماس فرايدمان (Thomas Friedman)، إذ يدعي أن البلد الذي ينظر إلى التنمية والقوة الاقتصادية يجب عليه أن يعتمد في دولته على الحكومة اللامركزية، ويخصخص الصناعة والزراعة، ويلغي التعريفات الجمركية وغيرها من العوائق الوطنية تجاه الرأسمال الأجنبي (المترجم).

(**) مصطلح من المصطلحات التي تنظر إلى وحدانية العالم في كلّ شيء. ويستخدم أحياناً بدلاً عنه مصطلح "الاعتماد المتبادل" (Interdependence) على الرغم من دلالاته المختلفة في بعض الأحيان من الناحية الاقتصادية والسياسية (المترجم).

إن الهدف الرئيس من إصدار هذا الكتاب يكمن في العمل على «إزالة الغموض» (Demystify) عن العولمة من خلال عرض القضايا المركزية، وكشف ملابسات المناقشات الرئيسة الممكنة بوضوح، والتوضيح بأمثلة، والتدقيق في المواقف المتنافسة ضدّ بعضها البعض لغرض تقديم لمحة عامة عن النظرية النقدية وعن المجال الموضوعي للنقاش حول العولمة. فهذا المجال، باعتقادنا، هو مجالٌ غني وقيّم، إذ يوضح حجج غريغوري ماكلينان (Gregory McLennan, 2000) حول «الإيجابية الجديدة» (New Positivity) الصاعدة تواً في العلوم الإنسانية، والتي تسعى إلى التوصل إلى إجماع قوي حول حالة العالم اليوم، ومن ثمّ وضع هذا المفهوم في «الاستخدام العام بصورة تدريجية وفعالة». فالإيجابية الجديدة ليست اتّجاهاً معادياً للفكر الذي يصوّر التخلي عن الناحية النظرية لصالح الوصف التجريبي لحقائق المشكلة أو العالم الحقيقي. وضمن هذا السياق، فإننا سنتابع تلك المزاعم – المطروحة من قبل منظري مدرسة فرانكفورت – من دون أن نكون عرضة لأي قلق قادم حول ما سيحدث مستقبلاً(*) (وفق ما وضعها الروائي ألكسندر تروشي (Alexander Trocchi, 1966: 9).

فالتنظير أمرٌ مفروغٌ منه، و«حقائق المشكلة» لا يمكن أبداً أن تكون منفصلة عن «المفاهيمية» (Conceptualization) أو السياسة. ومن هذا المنطلق، هناك بعض الخلافات حول المعنى المرتبط بالدليل التجريبي

(*) ورد في نصّ الكتاب (That there is no Coming Naked to Apprehension) والمقصود بهذا النصّ القصصي "ليس هناك ما هو قادم عارياً لاعتقالنا" ولكن لكي تفي الترجمة بالمعنى الحقيقي فقد وجدنا أن ما وصفناه هو الأقرب للحقيقة القصصية الوصفية (المترجم).

المستخدم لدعم مطالب مختلفة خاصة بالآثار المترتبة عن العولمة. في الوقت الذي يجادل فيه البعض في أن «الحقائق تتحدث عن نفسها»، وتؤمن بضرورة أن تعكس البيانات المتاحة إطاراً واسعاً من المفاهيم، والتأويلات، والأحداث التاريخية الاجتماعية.

وفي نهاية المطاف، إنَّ الأدلة الخاصة بالعولمة تمّ تشكيلها، وتعزيزها، ومعارضتها ضمن سياقات اجتماعية، وسياسة، واقتصادية خاصة، كما يجب تقييم أي ادعاءات بخصوص هذه الأدلة التي تأتي في ضوء ذلك. وبناءً على ما جاء أعلاه، فإن الإيجابية الجديدة تعني ضمناً، محاولة ربط الابتكار النظري والتوضيح بقضايا جوهرية في المجال العام - العودة بطرق متعددة إلى نوع من التنظير الذي مورس من قبل المنظرين الكلاسيكيين الاجتماعيين، والسياسيين للحداثة، مثل كارل ماركس، وماكس فيبر، وإيميل دوركهايم (Emile Durkheim). ففي فصول هذا الكتاب سوف نستخدم بنطاق واسع، وعلى وجه الخصوص، عدسات النظريات النقدية الاجتماعية التي سنناقشها في الفصل الأول. ومع ذلك، سنلاحظ هنا، أن أرضية النظرية النقدية اليوم متنوعة المآرب، إلا أنها توفر أدوات تفسيرية غنية لفهم الآثار التفاوتية للعولمة. وعليه، فإننا نتبنى منهجية تعددية للنظرية النقدية التي تحتضن تخصصات مختلفة من أنواع النظرية النقدية، مع الاعتراف بالاهتمامات المشتركة التي تقوم على إمكانية النقد الاجتماعي والتحوّل. ولهذه الأسباب، فإن عنوان هذا الكتاب يشير حالياً إلى النظريات النقدية أكثر منه إلى «النظرية النقدية للعولمة».

سنستكمل الكتاب على الوجه الآتي. حيث يبدأ الفصل الأول بتعريف النظرية النقدية ومناقشة وسائلها المختلفة واستخداماتها.

ومن ثمّ نحدد الاستجابات النظرية الرئيسيّة للعولمة قبل أن نتحول إلى تحليل مفاهيم العولمة من الناحية التاريخية. وتكمن أهمية هذا التحليل التاريخي للعولمة في الخصوصية المعاصرة للعولمة. أما الأقسام التالية من الفصل الأول فإنها تتابع دراسة النظريات الرئيسيّة المتعلّقة بالتغيير الاجتماعي، وذلك من أجل إلقاء الضوء على العلاقة ما بين العولمة وما يعُتقد فيها من أبعاد تغيير مجتمعي مصاحب لتحوّلات العولمة. وهو ما يؤدي، في القسم الأخير، إلى مناقشة مفهومي «التنمية» و«الحداثة» باعتبارهما وسيلتين بارزتين لوضع تصوّرٍ حول التغيير الاجتماعي العالمي.

وعلى الرغم من إنكارنا لإمكانية فصل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية من دون إشكال، إلا أننا نستخدم هذه الانقسامات الواسعة بينها أساساً للحديث عنها في الفصول الثاني والثالث والرابع على التوالي. ففي الفصل الثاني، سنستكشف الأبعاد الاقتصادية للعولمة، بدءاً بالتحوّل المهم في المعنى الاقتصادي المشترك، انطلاقاً من الكينزية إلى مبدأ **الليبرالية الجديدة** في الدول والأسواق. ونسبة إلى ذلك سيكون هناك الكثير من النقد للمؤسسات من مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، باعتبار أن كلّ هذه المؤسسات تعتبر محور العصرية التي تحمل فكر الليبرالية الجديدة. سنناقش هذه المؤسسات لاحقاً، ومنها سننطلق بعد ذلك لدراسة الانفجار المالي العالمي في العقود الماضية، وبعدها ننظر في الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها حلقة رئيسيّة للعولمة الاقتصادية. وسيتم النظر في التقسيم الطبقي، والتفاوت الذين يمارسان على فئة معينة، والفقر، ومتابعة عمل العولمة المعاصرة، التي هي بحاجة إلى تعديلات

كبيرة. ناهيك عن أنَّ العولمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتكنولوجيا الحديثة التي منها الرقمية، والإنترنت، والفضائيات وهلمّ جرّاً. حيث ستتم مناقشة كلّ ذلك في الجزء ما قبل الأخير من الفصل الثاني. وفي القسم الأخير من الفصل، سندرس التغيرات التي شهدتها المدن، ونموّ الأحياء الفقيرة التي تعكس مظاهر عولمة اقتصادية.

يبدأ الفصل الثالث بدراسة الحجج التي من المفترض أنها قد أحدثت تراجعاً ملحوظاً في قوة الدولة القومية. تلك الحجج المطروحة التي تشكل في أغلب الأحيان قوة للشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الحديثة التي هي تحت أو دون مستوى الدولة، والتحديات الجديدة مثل البيئة وحقوق الإنسان العالمية. فهذه العناصر بجمعها قد قللت من قدرة الدولة على التصرف بصرامة وفقاً للمصالح الضيقة الخاصة بتلك المؤسسات. لقد رأى آخرون أنه، بدلاً من الوقوع في شرك التراجع، فإنّه من الممكن تحويل دور الدولة ليتماشى مع صيغة الجمع في الحكم التي تتجلى، على سبيل المثال، بالتأثير في المجتمع المدني العالمي الناشئ. وذلك لأن أحد الحجج الكبيرة المتزايدة للخروج من هذا النقاش هي أن مثل هذه التغييرات في قدرات الدولة وأدوارها تعني الشعور بالضيق من السياسة الديمقراطية، وعليه فإن النظر في عمق هذا الموضوع هو هدفنا المركزي في القسم الأخير من هذا الفصل.

نستكشف في الفصل الرابع العولمة الثقافية، حيث نبدأ فيه من خلال النظر في التوسع العالمي للقوة، وبلوغ الصناعات الثقافية. والحجة البارزة – أُطروحة الإمبريالية الثقافية – في هذا الأمر هي أن الصناعات الثقافية الغربية تدفعنا إلى حدٍ كبير باتّجاه التجانس الثقافي. وبعد النظر في الحجج المضادة لهذه الأُطروحة، سوف نركز على مسألة

الهوية، ونتساءل عما إذا كان هذا الأمر قد بدأ بالتغيّر استجابة لضغوطات الترابط العالمي المتزايد. ومن ثمّ سنعمل على دراسة الحجج التي تواجه العالم اليوم التي لا تتشابه مع بعضها البعض بصورة كبيرة، إلا أنها تواجه العالمية القابلة للقياس والتمدن. ولمعرفة المزيد عن ذلك، سينتهي الفصل الرابع بدراسة انعكاسات أُطروحة الإمبريالية الثقافية على القومية والعرقية والأصولية.

يحلل الفصل الخامس الحركة المناهضة أو البديلة للعولمة. ونبدأ في هذا الفصل بوضع هذه الحركة في سياق البحوث الخاصة بشكل عام المتعلقة بالحركات الاجتماعية. وتتميّز الحركة المناهضة أو البديلة للعولمة بقدر كبير من الاختلاف عن العولمة، لذا سنبحث في هذا الفصل في بعض القوى المختلفة، والحجج التي داخل هذه الحركة، وفي بعض المنظمات المختلفة، وفي آراء المنظرين الواردة أسماؤهم بنطاق واسع في الحركة البديلة للعولمة. ومن ثمّ سنركز على بعض الوسائط الجديدة للعمل، والأشكال التنظيمية لهذه الحركة التي تتحدى النماذج الهرمية والتغيرات الاجتماعية المتقدمة. كما سينظر الفصل في بعض المعضلات التي تواجه العولمة البديلة باعتبارها حركات اجتماعية. وفي الختام، سنتناول – باختصار – ما إذا كان بإمكاننا مع هذه الحركة، إعادة صياغة نظرية نقدية ذات بعد طوباوي (تخيلي)، أي رؤيتها الآسرة لإعادة تشكيل ممارسات سياسية، واجتماعية قائمة.

الفصل الأول

التنظير في العولمة: عرض التحدي

المقدمة

الغرض من هذا الفصل هو توفير الأدوات المهمة، والأرضية الأساسية، للفصل القادم. حيث إنَّ جزءاً من هذا الفصل يتضمن دراسة البعد التاريخي للعولمة، وهو أمرٌ حيوي عند التفكير في خصوصية العولمة المعاصرة. فعلى المدى النظري، نريد البحث في فائدة النظرية النقدية باعتبارها وسيلة للتقرّب من العولمة. كما أنَّ النقاش في النظريات النقدية الخاصة بالتغيير الاجتماعي، وتحليل الحداثة والتنمية، ترتبط بوسائل عدة حاسمة لمناقشة العولمة، ومفيدة لفهم تعقيدات تحوّلات العولمة. وفوق كلّ هذا نحن نصر على أنه لا مهرب ولا مفرّ من التنظير، والحفاظ على تصوّر المجموعة الحية من المناهج النظرية الحرجة التي شملها الاستطلاع في هذا الكتاب والتي ألقت بظلال نورها على العولمة بصورة مهمة جداً.

النظرية النقدية

سنعرض في هذا القسم النظرية النقدية، وعلى وجه الخصوص

نموذجها النظري الذي من شأنه إشعارنا بكيفية تحري العولمة في هذا الكتاب. تمثل النظرية النقدية اليوم التوجه النظري الواسع جداً الذي يشمل مجموعة متنوعة من المناهج المختلفة، ووجهات النظر المتعددة التي كثيراً من الأحيان يتناقض تحليلها مع الظواهر المعاصرة. وعلى الرغم من هذا التنوع، إلا أن هناك طريقتان أساسيتان لتحديد وتعريف النظرية النقدية واهتماماتها. الطريقة الأولى لربما تُمثل النسخة الأكثر شيوعاً بالنسبة إلى النظرية النقدية لكونها مرتبطة بهيكلة العمل المطور من قبل أعضاء مدرسة فرانكفورت، أو مع مؤسسة البحث الاجتماعي التي تمّ تأسيسها في فرانكفورت - ألمانيا في غضون عام 1932م. «النظرية النقدية» (المختلفة عن «النظرية التقليدية» - انظر المربّع 1.1) هي عبارة عن إبداع قد صيغ من قبل مفكري مدرسة فرانكفورت (من ضمنهم تيودور أدورنو (Theodor Adorno) وماكس هوركهايمر (Max Horkheimer) وهربرت ماركوس (Herbert Marcuse) وليو لونثال (Leo Lowenthal) وفرانز نيومان (Franz Neumann) ويورغن هابرماس (Jürgen Habermas) الذين امتدّت بحوثهم لتشمل طائفة واسعة من المجالات، مثل الفنّ والموسيقى، والسياسة الاقتصادية، والتكنولوجيا، والفضاء العام، وصعود الفاشية. على أي حال، وفقاً لما أشار إليه هيلد (Held, 2004a) قد لا يكون مصطلح مدرسة قد وحَدَّ أيضاً ضمناً صورة ما كان في الواقع عبارة عن مجموعة من الاهتمامات المتنوعة، والمناهج والمشاريع. ومع ذلك، فقد كان منظرو مدرسة فرانكفورت يمتلكون غرضاً معيناً - هو، محاولة تحريك المجتمع نحو مؤسسة عقلانية، «الذي من شأنه ضمان حياة حقيقية وحرة وعادلة» (Held, 2004a: 15) - حيث أعطى ذلك مدرسة فرانكفورت طابعاً مميزاً.

لقد تأثر منظرو مدرسة فرانكفورت بشدة بفلسفة كلّ من كَنتْ (Kant)، وهيغل (Hegel)، وخاصة ماركس، ولكن كانت الماركسية التقليدية بالنسبة إليهم أمراً محسوماً، لكونها جاءت لرفض الحتمية في العقيدة الاشتراكية. ثمّ كان منظرو فرانكفورت ينتقلون في كثير من الأحيان من الاقتصاد السياسي إلى مجال قد يشمل حتّى الثقافة – الفنّ، والتجسيد الروحي، والترفيهية، على سبيل المثال – من خلال عرضها على حدٍّ سواء كموقع للاندماج في النظام الاجتماعي، وفي المكان الذي يمكن للمرء أن يكون فيه لا يزال يسمع ضربات القلب الخافتة للمدينة الفاضلة. وهذا ما يعتبر في عِداد الميل إلى الماركسية التقليدية (الأرثوذوكسية) التي تعتبر مهبط الأسئلة الثقافية الخاصة بـ «ما فوق البنيوية» (Superstructure)، أو وضع اشتقاقاتها وجهاً لوجه مقابل الاقتصاد. فعلى وجه الخصوص، تحدى منظرو مدرسة فرانكفورت الالتزام العقائدي بتاريخيه عند الماركسيين التقليديين، والنظرة الوضعية للاقتصاد، والسياسة، والعلم، والدعوة بدلاً من ذلك إلى صيغة انعكاسية الذات لتحقيق «النقد الجوهري» (Immanent Critique). فالنقد الجوهري هو منهجٌ فلسفي يعتبر وفقاً للنظرية النقدية وصفة طبّية من أجل التحوّل الاجتماعي، ويمكن فصلها عن التاريخية والمجتمع والسياق المادي لنشأتهم الخاصة. وبعبارة أخرى، إن النقد الجوهري ينطوي على استنتاج دقيق للقواعد والقيم الموجودة ضمن الترتيبات الاجتماعية القائمة، والمؤسسات. وذلك من أجل كشف التناقضات والتوترات ما بين الفكر والتطبيق الذي غالباً ما يؤدي إلى أشكال غير معترف بها من الاضطهاد. فبمجرد التعرض لهذه المتناقضات والتوترات التاريخية لمرة واحدة، فإن الفرص الممكنة للتحرر والتغير الاجتماعي من الممكن تحديدها ومن ثمّ وضعها في التطبيق.

مربّع 1.1 هوركهايمر في النظرية «التقليدية»

لقد حاولت علوم الإنسان والمجتمع أن تحذو حذو العلوم الطبيعية في نجاحاتها الكبيرة... إن كلّ الحقائق الدؤوبة وفي جميع التخصصات التي تتعامل مع الحياة الاجتماعية، ومع جمع من الجماهير الغفيرة المتصلة بتفاصيل المشاكل، والتحقيقات التجريبية من خلال استبيانات دقيقة ووسائل أخرى... كلّ هذه إضافات إلى ما يبدو، ظاهرياً، مثل الكثير من ما تبقى من حياة المجتمع الذي يهيمن عليه إنتاجيات التقنيات الصناعية... ومما لا يدع مجالاً للشك، فمثل هذا العمل يمثل لحظة راهنة مستمرة للتحوّل وتطور الأساس المادي لهذا المجتمع. ولكن كان مفهوم النظرية مفهوماً مطلقاً، كما لو كانت تلك المفاهيم ترتكز عليها الطبيعة الداخلية للمعرفة، أو مبررة في بعض طرقها التاريخية، وبالتالي فقد أصبحت الفئة الأيديولوجية تتجسد فيها. وفي واقع الأمر، إن المثمر من هذه الاتّصالات الواقعية المكتشفة حديثاً لتجديد المعرفة وتطبيقها نسبة إلى الحقائق، أنها لا تُستمد من مصادر منطقية بحتة أو منهجية، بقدر ما يمكن فهمها فقط في سياق العمليات الاجتماعية الحقيقية... ففي الفكر النظري التقليدي، تكون النشأة الخاصة للحقائق الموضوعية والتطبيق العملي للأنظمة المفاهيمية التي تسلط قبضتها على الحقائق ودور هذه النظم في العمل، جميعها خارجة عن نطاق التفكير النظري نفسه. فهذه العزلة التي تجد التعبير في المصطلحات الفلسفية كفصل القيمة والبحث والمعرفة والفعل، والاستقطابات ما هي إلا حماية موهوبة من التوترات التي أشرنا إليها ويوفر من خلالها إطاراً مضموناً لنشاطه.

المصدر: ((Horkheimer (1995: 1901 - 1, 194, 208)

من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار، أن منظري مدرسة فرانكفورت لم يشهدوا فقط هزيمة أوّل انتفاضة اشتراكية لما بعد الحرب العالمية الأولى في ألمانيا خاصةً وعبرَ أوروبا على وجه العموم، بل شهدوا أيضاً صعود الفاشية في كلٍ من أسبانيا وإيطاليا وألمانيا، وشهدوا «الشمولية» (Totalitarianism) في الاتّحاد السوفياتي، عاشوا في حقبة نفي أدورنو وهوركهايمر وماركوس في أميركا، وشهدوا الشكل الجديد من أشكال الهيمنة التي تتمحور حوله الثقافة الجماهيرية والاستهلاك (Anderson, 1976). فبالنسبة إلى هؤلاء المنظرين لم يكن هناك شيئاً يُدعى «الذات الواضحة» (Self - Evident) للتاريخ والمجتمع، وإن النضال التقدّمي الثوري لا هو تلقائي الحدوث ولا هو شيء يمكن تخطيه. فهذه المواقف تتعارض مع تفاؤل العقيدة الاشتراكية التقليدية التي تعتبر الاشتراكية والتنمية حتميتان خارجتان من الرأسمالية.

انخرط هؤلاء المفكرون في مسعى الخيال والمضاربة، وباتوا يرون أن مثل هذا التنظير مهم لتجاوز المظاهر وطبيعة معطى الحقائق. فكما ناقش ماركوس، (Marcuse, 1973: 145) ليصل إلى «إن المجال الحقيقي للمعرفة ليس المعطيات حول الأشياء كما هي، بل إن التقييم النقدي من هذه المعطيات هو الذي يعتبر تمهيداً لتمرير ما وراء شكلها المنظور»، فقد تميز ما طوّره هيغل بين ما هو موجود وما هو ممكن، أو ما قد يتاح فيما بعد إلى حيز الوجود. وهو ما جعل مفكري فرانكفورت يضعون في الاعتبار أهمية المستقبل العقلاني للذهاب إلى أبعد ما يمكن من الشيء الذي هو قائم فعلاً، ولكن لا يتم فعل ذلك بالطريقة التي وضعت للخروج من النظم الاجتماعية القائمة في الواقع. وعليه سنتناول مسألة العولمة، وهذه التحويلية، للبعد الخيالي الفعلي من النظرية النقدية في الفصل الأخير.

لقد عُرفت النظرية النقدية مرةً ثانية ولكن بوضعية معينة واسعة. فقد أشار كرِس بروان (Chris Brown, 1994: 217) بأنَّه ينبغي أن تُفهم النظرية النقدية كما لو كانت مصطلحاً عاماً يشير إلى مجموعة متنوعة من النُهج – تتراوح ما بين نظرية مدرسة فرانكفورت لما بعد الحداثة، و«ما بعد البنيوية» (Post Structuralism)، و«النسوية»(*) (Feminism) – التي تشترك في الرأي القائل بأنَّ الخطابات المهيمنة للحداثة خارجة من التنوير الاجتماعي والفكر السياسي في الدولة المأزومة. هذه الأزمة ما هي إلا نتيجة انتقادات قوية لتمسّك الحداثة بالنموذج الوضعي في الممارسات العلمية التي أهملت التنوع الغني بالتجربة، وأهمية المعايير والقيم لصالح عرض الدور الفعال الضيق للعقلانية والمعرفة. وهنا، وكما هو الحال مع مدرسة فرانكفورت، فإنّه يتم توجيه النظرية النقدية بالضدّ من محاولات النظرية التقليدية للتشّبه بالعلوم الطبيعية، ومعالجة الظواهر الطبيعية وكأنها «حقائق» ثابتة متصلة بالتجربة. فالتعريف بهذا المعنى الواسع، يجعل من النظرية النقدية تشكّ في افتراضات الوضعية الحديثة، وتسعى لوسائل تفكير بديلة، وتفتح آفاقاً تحويلية للنظرية والممارسة الاجتماعية والسياسية. فهذه الآثار المترتبة على النظرية النقدية كبيرة بقدر ما قد لا تعتبر النظرية مجرد محاولة للتحقق من الواقع «كما هو الحال»، ولكن لإعادة تقييم الواقع الراهن وصياغة أشكال جديدة من الحياة الاجتماعية تتوافق مع هدف التحرر، على النحو الذي وضعه هوفمان كتعليق على النظرية النقدية (Hoffman, 1987: 233):

ينطوي ذلك على الرأي القائل إنَّ البشرية لديها إمكانيات أخرى

(*) نظرية المساواة بين الجنسين، وهي الدعوة لحقوق المرأة على أساس من المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع الرجال (المترجم).

مثل تلك التي تتجلى في المجتمع الراهن. لذلك فإن النظرية النقدية لا تسعى فقط لإعادة إنتاج المجتمع عبر الوصف فحسب، بل من خلال فهم المجتمع وتغييره. فكلا المنهجين الوصفي والبنائي يُقصد بهما نظرياً، عملاً منهجياً واجتماعياً. وهو ليس مجرد تعبير عن واقع ملموس للوضع التاريخي فحسب، ولكن أيضاً قوة للتغيير في هذه الظروف.

مربّع 1.2 الشخصيات الرئيسيّة لمدرسة فرانكفورت

ماكس هوركهايمر (Max Horkheimer) (1895-1973)، فيلسوف وعالم اجتماع ألماني شغل منصب مدير عام أساسي لمعهد البحوث الاجتماعية منذ عام 1930م. ورغم أنّه استوحى مفاهيمه من الماركسية إلا أن منهج نظريته كان متعدد الاختصاصات، حيث ينتقد نهجهُ الحتمية الاقتصادية التي أقرها العديد من الماركسيين التقليديين الذين حاولوا التقليل من أهمية كلّ الظواهر الاجتماعية وحصرها في العوامل الاقتصادية. فقد أكّد هوركهايمر على ضرورة أن يُدرس النظام الاقتصادي بالتواصل مع الفنّ، والدين، والعرق، والفكر، والبنية النفسية للوعي، لغرض إنتاج معرفة يمكنها أن تُسهم في النضال ضدّ كلّ أشكال السياسات المهيمنة. وكان جدال هوركهايمر مبنيّاً على أنَّ الهدف من النظرية النقدية هو تشخيص التناقضات الفكرية ما بين النظرية الاجتماعية والتطبيق، مثل دعم الليبرالية لمفهوم المساواة بالتزامن مع ما خلقته الرأسمالية من ظروف مادية لعدم المساواة. وشملت أعماله الرئيسيّة **دراسات حول السلطة والأسرة** (*Studies on Authority and the Family*) (1936)، و**جدلية التنوير** (*Dialectic of Enlightenment*) (أنجزه عام 1989م بمشاركة ثيودور أدورنو)، و**كسوف العقل** (1947) (*Eclipse of Reason*).

ثيودور أدورنو (Theodor Adorno) (1903–1969)

فيلسوف وعالم اجتماع وموسيقار ألماني كان عضواً في معهد البحوث الاجتماعية بدءاً من عام 1938م. كان جُلّ التركيز الأساسي لـ أدورنو منصباً على الأبعاد الجمالية للنظام الاجتماعي والعلاقة ما بين الثقافة والسياسة. وقد حلل أدورنو بالتعاون مع هوركهايمر البروز الحديث لـ «صناعة الثقافة» (Culture Industry) والزيادة في «تسليع الثقافة» (Commodification of Culture) من خلال إنتاج نماذج موحّدة للفن والموسيقى مصممة للاستهلاك الجماهيري «الشعبي». فبالنسبة إلى أدورنو، يُعتبر تسليع الثقافة من الوسائل السياسية التي يتم من خلالها فرض الأيديولوجيات المهيمنة على المجتمع وإعادة إنتاج قطاعاته كافة، مما يؤدي إلى انسياق المجتمع لتلك السياسات، وتراجع الفكر والسلوك الفردي. كما ناقش أدورنو المواقف السلبية التي تعزز الثقافة الشعبية المهددة للإبداع والحرية، وتوفر أرضية خصبة لنمو «الشخصيات السلطوية» (Authoritarian Personalities). أعمال أدورنو الأكثر أهمية هي «جدلية التنوير» (Dialectic of Enlightenment) (أنجزه عام 1989م بمشاركة ماكس هوركهايمر)، و«الأخلاق المتدنية»[*] (Minima Moralia) (1951)، و«الجدلية السلبية» (Negative Dialectics) (1966).

(*) Moralia كلمة يونانية قديمة تُرجمت بشكل عام على أنها "الأخلاق" أو "المسائل المتصلة بالعادات والأعراف"، وقد ظهرت هذه الكلمة مع الكتابات المنتقاة لأحد علماء القرن اليوناني الأول، بلوتارخ من شارونيا، المكونة من مجموعة 78 مقالاً وخطبة. ومعنى هذه الكلمة يعطي نظرة ثاقبة في الحياة الرومانية واليونانية، ولكن أيضاً في كثير من الأحيان تعني الملاحظات الخالدة في حد ذاتها (المترجم).

هربرت ماركوس (Herbert Marcuse) (1898–1979)، فيلسوف ومنظّر اجتماعي ألماني وعضو في معهد البحوث الاجتماعية منذُ عام 1933م. وكما هو الحال مع باقي أعضاء مدرسة فرانكفورت، كتب ماركوس بشكل متسع عن الآثار القمعية للمجتمع الصناعي المتقدم، وقابليته على استمالة المنشقين، والمعارضين السياسيين. ففي دمج وجهات نظر فرويد (Freud) مع هؤلاء الماركسيين، ناقش ماركوس بقوله إنَّ العزلة القمعية للمجتمع الرأسمالي البيروقراطي الحديث يمكن الطعن بها من خلال إطلاق الإبداع في الحب والشهوانية والفرح. وبالتالي فقد انتقد ماركوس التركيز الضيق للماركسية على البروليتاريا لكونها المصدر الشرعي الوحيد للتغير الاجتماعي، واقترح أنَّ التغيير الاجتماعي الإيجابي يمكن أن يتحقق عن طريق التضامن الخارجي عبر مجموعة واسعة من المجموعات الساخطة والحركات الناشطة. فلهذا السبب أصبح ماركوس محوراً مركزياً في اليسار الجديد والحركات الطلابية في ستينيّات وسبعينيّات القرن الماضي. ومن أشهر أعماله **الحب (إيروس) والحضارة** (*Eros and Civilization*) (1955)، و**أبعاد الرجل الواحد** (*One-Dimensional Man*) (1964)، و**مقالة حول التحرير** (*An Essay on Liberation*) (1969).

يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) (1929) فيلسوف ومفكر اجتماعي ألماني تتلمذَ على يدي هوركهايمر وأدورنو وشغل منصب مدير عام معهد البحوث الاجتماعية للفترة من عام 1964م ولغاية عام 1971م. وهابرماس شخصية قيادية من الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت، وفي عام 1979م مُنح لقب «المفكر

الأكثر نفوذاً» في ألمانيا من قِبل مجلة **دير شبيغل** (*Der Spiegel*) الألمانيّة. وركز هابرماس في أعماله مبكراً على سبل العقل الأداتي للإدارة الحديثة، والنظم الاقتصادية التي تميل إلى السيطرة على «علم الحياة» البيئية الثقافية اليومية. فإحدى العواقب الناتجة من هذه الهيمنة هي التفاعلات والعلاقات الاجتماعية الذاتية المشتركة للأفراد التي تصبح ضعيفة ومشوّهة على نحوٍ متزايد. أما العمل اللاحق لـ هابرماس فقد ركز على طبيعة الفعل التواصلي (على سبيل المثال، عن طريق الإكراه، أو الانحياز، أو العنف) ما بين كلّ المشاركين في المناقشات العامة. وبالنسبة إلى هابرماس، إن القدرة التحررية التي تمثلها الديمقراطية يمكن أن تكون أفضل إدراكاً بواسطة الحوار المجتمعي بعد الحرج المفتوح الذي يأخذ باستمرار في عين الاعتبار جميع وجهات النظر ذات الصلة في البت في الموضوع وتقييم النتائج المحتملة. وتشمل الأعمال الرئيسيّة لـ هابرماس «أزمة الشرعية» (Legitimation Crisis) (1973)، و«نظرية الفعل التواصلي» (The Theory of Communicative Action) (1981)، و«بين الحقائق والوقائع» (Between Facts and Norms) (1992).

وبالنظر إلى أعلاه، تشكل النظرية النقدية بطبيعتها مجالاً تعددياً عامراً بمزيجه الانتقائي من الرؤى النظرية التقدّمية والسياسية. ومع ذلك، يمكن أن يقال إن ما يوحّد المسارات المختلفة في النظرية النقدية هو الالتزام المشترك لتحرير الإنسان والاهتمام المشترك لتحليل الأسباب وإيجاد الحلول للحدّ من الهيمنة والاستغلال والظلم. وكما اقترح ماركوس: «إنَّ أي نظرية نقدية للمجتمع تلتزم باثنين من المطالب المعيارية الأساسية»، هما:

1. الحكم بأنَّ الحياة البشرية جديرة بأنَّ تُعاش، أو بدلاً من أن تكون، أو يجب أن تكون هذه الحياة بحالة تستحق العيش.

2. الحكم بأنَّه في مجتمع معين، توجد احتمالات محددة لتحسين حياة الإنسان وسبل ووسائل محددة لتحقيق هذه الاحتمالات (Marcuse, 1964: X - Xi).

تُعنى النظرية النقدية بصورة خاصة بمعالجة أشكال «الإقصاء الممنهج» (Systematic Exclusion) المرتبطة بالمجتمع، والاقتصاد والوضع السياسي الراهن. حيث يتضح من خلالها أن النظام القائم تتطابق فيه – في كثيرٍ من الأحيان – علاقات القوة الراسخة التي لها آثار ضارة على الاستبعاد الممنهج للمجموعات. وقد يصبح هذا الاستبعاد أكثر ضرراً لكونه يفترض علاقات القوة تلك على نطاق عالمي متزايد. لقد جادل شولت (Scholte 1996: 53) في هذا الموضوع حين قال: «إن العولمة كثيراً ما تُديم الفقر وتوسّع الفوارق المادية، وتزيد «التدهور البيئي» (Ecological Degradation)، واستدامة العسكرة، وتجزئة المجتمعات، وتهميش المجموعات الثانوية، وتغذّي التعصب، وتعمّق الأزمات الديمقراطية». وبالتالي فالنظرية النقدية تسعى لتكون أكثر شمولية وانفتاحاً على النماذج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمشاركة الثقافية من المستويات المحلية إلى المستويات العالمية.

وبينما قد أشرنا إلى ما حدده شولت من جوانب سلبية للعولمة، فإن النظرية النقدية تهتم بتطوير الجوانب الإيجابية المتوفرة ضمن الظروف نفسها في النظام العالمي. فالنظرية النقدية في جوهرها تهدف إلى استغلال «التناقضات المتأصلة» (Immanent Contradictions) داخل العولمة من أجل تعزيزٍ أكبر لتحرير الإنسان. لذلك، على سبيل

المثال، بينما التحوّلات التكنولوجية المرتبطة بالعولمة قد تقدّم للدولة المزيد من الأدوات القوية للمراقبة المتطفلة على مواطنيها، فيمكنها أيضاً أن تقدّم للمواطنين وسائل اتّصالات بديلة، منظمة ومعبّأة. فالمهم من ثمّ هو تحديد ما هي الفرص المتاحة ضمن التناقضات المتأصلة في العولمة لتمكين تشكيلة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع. جدلاً، أصبحت الحاجة لـ «التمكين»(*) (Empowerment) أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى للقضايا التي هي أكثر مجتمعيةً وسياسيةً – بدءاً من حقوق الإنسان ومروراً بالتدهور البيئي، وعدم المساواة الاقتصادية – حاملةً بعداً عابراً للحدود الوطنية ومستحضرةً الوعي العالمي الناشئ.

تنسج النظرية النقدية وظيفة هامة، سواء من حيث تقييمها لنُهج الوضع الراهن بالنسبة للتطبيق العملي، أو في تقييمها لمحدودية القيود المفروضة بصورة كبيرة على النظرية الاجتماعية والسياسية. فالغرض من فهم النظرية النقدية هو للمساعدة على فضح التزامها المنهجي للانعكاسية التي تعني الوعي الذاتي لانعكاس دور النظرية الخاصة في بناء الواقع المدروس. ففي حين أن «التحجر الفكري» (Dogmatic) أو الهدف المُعطى يمكن فهمه حيادياً أو بإحساس خالٍ من القيمة، نجد أن النظرية النقدية تسعى لتُعبر عن النظام الاجتماعي ومعرفتنا منه، لكونه مشكل تاريخياً ووقائعه محتملة الحدوث. وهذا له اثنان من الآثار المترتبة. **الأول**: إن فهمنا للمجتمع والسياسة لا يمكن فصله عن

(*) يتناول التمكين الاجتماعي في كثير من الأحيان أعضاء الجماعات العاملة ضدّ التمييز الاجتماعي واستبعادها من عمليات صنع القرار. كما يتناول التمييز على أساس الإعاقة أو العنصر أو العرق، أو الدين، أو الجنس. وكثيراً ما يرتبط التمكين كمنهجية مع النسوية ورفع مستوى الوعي (المترجم).

المعتقدات وسياقها التاريخي، والافتراضات التي نسترشد بها في تفسيرنا للواقع. **والثاني**: هو أن تفسيراتنا والنظريات ببساطة لا يمكنها وصف الواقع، وحتّى شكله وما ينتجه أيضاً. لهذا السبب فإن النظرية ليست أداة محايدة للكشف عن الواقع السلبي، ولكن من خلال عدسة الوكلاء الفاعلين يتم تحليل عالمهم لاقتراح طرق بديلة للتشكيل أو إعادة تشكيل عالمهم. فبالنسبة إلى أندرو لنكليتر (Andrew Linklater)، فإن منظري النظرية النقدية الذين يعملون في مجال العلاقات الدولية، والانعكاسية في النظرية النقدية ما هم إلا هؤلاء العاملون على التحدي الذي أُشير إليه على أساس أنّه «رسوخ الأُطروحة» (Immutability Thesis)، وهو الادّعاء بأنَّ الأوامر الاجتماعية في بعض الأحاسيس تكون طبيعية، وبالتالي فهو ثابت أو غير قابل للتغير. وعليه، وكما يصف لنكليتر، «إنّ الجهود المبذولة لتقويض المطالبات الثابتة لفضح زيف الافتراضات التقليدية حول الصفات الطبيعية للبنيويات الاجتماعية أو السلوكية البشرية ولغرض تحديد النزعات التعويضية والتقدّمية ضمن المجتمعات الموجودة، هي سمات مميزة رئيسيّة للنظرية الاجتماعية النقدية».

كما ذُكر أعلاه، لقد ازدهرت النظرية النقدية أيضاً لحدٍ فاق ازدهار انتمائها لمدرسة فرانكفورت، مما أدّى ذلك إلى توفر وسائط حيوية ومتنوعة لتحليل عبارة «النظرية النقدية» ليميل استخدامها بمعنى واسع جداً، ومن ضمنها توسع المفكرين الذين يهوون النُهج والاستنتاجات المختلفة جداً. ولكن ما يجمع بين مختلف منظري النظرية النقدية رغم اختلاف بعضهم عن بعض في نقاط تركيز دراساتهم، هو محاولتهم تجاوز الفكرة السيئة والمفاهيم التي يفترض أن تكون قيمتها محايدة تجاه الحياة السياسية، والفعاليات الاجتماعية، لتطوير إمكانات جوهرية

من أجل الانعتاق. هناك اليوم فرضية مشتركة بين منظري النظرية النقدية، تُمكننا من أن نستخلص منها المهم لتحسين هذا العالم، إذ إنَّه على الرغم من وجود ما ادعاه كاستورياديز (Castoriadis, 1997a, 1997b) ما يسمّى بـ «الإباحية الشهوانية»(*) (Fantasm) الكاملة، «المتقنة عقلياً» في الحداثة، هناك مسار آخر طوباوي عقلاني نحو التغيير الاجتماعي الإيجابي في ظلّ ظروف العولمة. وعليه فقد ساهمت النظرية النقدية بدراسة العولمة من خلال عرضها وإلقائها الضوء في إطار معياري على دراسة إمكانيات كلّ من التحرر والقهر المستبد، وذلك بأشكال جديدة من سمات الترابط للظروف العالمية المعاصرة. ولكون النظرية النقدية تلتزم بإعادة بناء المجتمع لفرض التحرر من القيود غير الضرورية على حرية الإنسان، فيحتفظ بالحيوية الطوباوية باتّجاه فتح آفاق غير محققة للمستقبل. حتّى الآن ترتكز هذه الأبعاد الطوباوية بقوة داخل فهم الواقع الاجتماعي المعاصر، وتناقضاته المتأصلة. ورغم كلّ ذلك فإن النظرية النقدية مغمرة في التعقيد، ومشاكل العالم الذي نعيش فيه، وإنها ترفض التخلي عن السلطة الأخلاقية، والخيال السياسي اللازم للمضي قدماً في التحوّل، والاحتمالات السياسية لعصرنا العالمي.

تعريف العولمة

بعد أنْ وصفنا بصورة واسعة الإطار النظري النقدي، ذلك الإطار الموجه لنهجنا، فإن القضية الأولى التي نود معالجتها هي التعريف الدقيق

(*) نسبة إلى فيلم إباحي شهواني أُنتج عام 1967م تحت اسم مستعار من قبل المخرج ريتشارد فرانكلن (Richard Franklin). وقد جاءت تتمة لهذا العمل بفيلم آخر باسم مستعار من قبل كولن أغلستون (Colin Eggleston) حمل اسم "الإباحية والشهوانية تأتي مرةً أخرى" (المترجم).

لوجهة دراسة: العولمة. هناك محاولات عديدة في هذا المجال، إلا أنه غالباً ما يأخذ بعداً معيناً واحداً كمحور تعريفي أساسي – على سبيل المثال، سياسياً – قد يؤكّد على تراجع الدولة الوطنية، والمجتمعات الملتزمة إقليمياً التي شكلت وحدة أسس تحليل العلوم السياسية الحديثة وعلم الاجتماع والعلاقات الدولية، في حين أنَّ التعريف الاقتصادي قد ركز على الرأسمالية، والتوسع في نظام السوق الحرة باعتباره المحرك الرئيسي لعملية العولمة.

بالنسبة إلى البعض، إن أفضل فهمٍ للعولمة بغرض إضفاء الغطاء الشرعي والفكري عليها هو، مجموعةُ الأفكار التي تشوه الواقع بما يخدم مصلحة معينة (Barrett, 1991). وبالتالي فإن كلّ من سكيراتو (Schirato) وويب (Webb) نظرا لـ «العولمة» بأنها «نظام استطراد – خطابي» (Discursive Regime)، وآلة من نوع يمكنها أنْ تلتهم أي إنسان وأي شيء في طريقها. وقد أشارا كلاهما أيضاً إلى «وظائف العولمة باعتبارها مجموعة من النصوص والأفكار، والأهداف، والقيم، والروايات، والتصرفات، والممنوعات، والنماذج الحقيقية للطلبات، وتقييم أنشطة عملها في أو تؤثر بـ مصلحة كلّ ما يمكن الوصول إليه» (Schirato and Webb, 2003: 200). كما أنها بالنسبة إلى الآخرين، تُعتبر العولمة هي أكثر بكثير من الواقع المادي في العالم المعاصر. وفي بعض الأحيان، كما ذكرنا مسبقاً، ينظر لهذا الواقع كما وكأنه يهيمن عليه بُعد معين واحد، على سبيل المثال، في التعريف الآتي المأخوذ من **موسوعة العلوم الاجتماعية** (*The Social Sciences Encyclopaedia*) التي امتازت بالاقتصاديات (Kuper and Kuper, 1996: 234) نجد: «إن التطور الحاصل في الاقتصاد العالمي له تاريخ طويل يعود على الأقل

للقرن السادس عشر الميلادي، وهذا التاريخ مرتبطٌ بالتوسع الاقتصادي والاستعماري الذي تتمتع به القوى العظمى. فلذا ما نقصده بالعولمة ما هو إلا إشارة إلى مرحلة أكثر تقدّماً من هذه العملية المقترنة بالتاريخ الاستعماري». في الوقت نفسه، يقول لنكهورن (Langhorne, 2001: 2)، في ألوان انتشار التكنولوجيا، إن «العولمة هي أحدث مرحلة في التراكم الطويل للتقدّم التكنولوجي الذي أعطى البشر القدرة على تسيير شؤونهم في جميع أنحاء العالم من دون الإشارة إلى أصل الشعوب وجنسياتهم، أو سلطة الحكومة، سواء كان ذلك في وضح النهار أو في البيئة المادية».

يرى البعض، أن هناك تعريفاً أعم للعولمة في **قاموس العلوم الاجتماعية** (*Dictionary of Social Science*) (Calhoun, 2002: 192)، حيث يعرض المفهوم التالي: «العولمة تعني التقاط جميع المصطلحات للتوسع في مختلف الأشكال الاقتصادية، والسياسية، والأنشطة الثقافية خارج الحدود الوطنية». ففي صياغة بومان (Bauman, 199a)، توشك العولمة أن تكون «ضغط فضاء الوقت» (Time - Space Compression). أما بالنسبة إلى رولاند روبرتسون (Roland Robertson) فهي تعني «بلورة العالم وكأنه كلّه مكان واحد» (Arnason, 1990: 220). وفي غضون ذلك لفت جون لجت (John Lechte) الانتباه عام 2003 إلى إيماءات الترابط التي تنطوي عليها عبارات مارشال مكلاهان (Marshall McLuhan) لعام 1962م الموسومة بـ **القرية العالمية** (The Global Village) بالاستناد إلى العولمة التي ينظر إليها على أنها «الوعي العالمي الصاعد» (Emerging Global Consciousness). وفي هذا الترابط، ضمناً، هناك أمور عدة:

شبكات الاتّصال والتكنولوجيات الجديدة، والسرعة التي أصبح من الممكن الآن خلالها التحرّك والوصول إلى جميع أنحاء العالم، والبروز الطارئ والمعاصر للشركات المتعددة الجنسيات، وما يدعوه لجت بـ «الإزالة من السياق» (Decontextualization)، وفكرة أنَّ المكان ليس مهماً كما كان من قبل، وإدراك محدودية المصادر العالمية، والتخوف من توحيد الثقافة عالمياً.

يبدو لنا أن مفهوماً واسعاً نسبياً ومفتوحاً للعولمة، هو الأكثر فائدة. ولعل المثال الجيد لتعريف العولمة بهذا الشكل الواسع والمفتوح هو فهم مايكل مان (Michael Mann, 2001) للعولمة باعتبارها توسيع نطاق العلاقات الاجتماعية في كافة أنحاء العالم. وهو ما يتماشى مع تعريف كلّ من هيلد (Held) ومكرو (McGrew) (Held and McGrew 2003) للعولمة الذي يركز على تنامي الترابط العالمي، أو أنّهما قد وضعاً العولمة بشكلها الأوسع حين يعرفونها بـالقول «تدلل العولمة على النطاق الواسع، والضخامة المتزايدة، وتسريع تعميق أثر التدفقات بين الأقاليم، وأنماط التفاعل الاجتماعي. وأنَّ العولمة تُشير أيضاً إلى التغير أو التحوّل في حجم التنظيم الاجتماعي الإنساني الذي يربط المسافات ما بين المجتمعات، ومد نطاق علاقات القوة بين المناطق الرئيسيّة في العالم، وقاراتها». ففي هذا التصوّر، يمكن فهم العولمة من خلال المفاهيم الأربعة التالية:

(1) تمدد العلاقات الاجتماعية، بحيث إنَّ الأحداث والعمليات التي تحدّث في جزء واحد من العالم لها تأثير كبير على أجزاء أخرى من العالم؛

(2) «تكثيف التدفقات» (Intensification of Flows) بمزيد من

«الكثافة» الاجتماعية، والثقافية العامة، والاقتصادية، والتفاعل السياسي في جميع أنحاء العالم؛

(3) تزايد التداخل بحيث تمتد العلاقات الاجتماعية، كما أنَّ هناك تداخل متزايد في الاقتصاد والممارسات الاجتماعية لتقريب المسافات ما بين الثقافات وجعلها تتفاعل وجهاً لوجه؛

(4) البنية التحتيّة العالمية التي تمثل الترتيبات المؤسساتية الأساسية الرسمية وغير الرسمية لعمل الشبكات المعولمة (Cochrane and Pain, 2000).

وجهات نظر في العولمة

لقد أشارت هذه التعريفات مسبقاً إلى قضايا مركزية ضمن النقاشات الحاصلة حول العولمة المعاصرة، وسيتم تناول هذه التعريفات على نحو تمهيدي في نهاية هذا الفصل. غير أنه من المهم، أوّلاً توفير المزيد من المعلومات الأساسية للمناقشة التي سوف نأتي عليها من خلال تتبع المواقف العامة الواسعة المتخذة في كثير من الأحيان على العولمة. وسوف نتابع توصيفات كلّ من كوكهيرن وبيّن (Cochrane and Pain, 2000: 22 - 24) المفيدة للمناقشة التي تتدرج على نحوٍ واسع في ثلاثة نُهج.

أوّلاً: هناك «**أنصار العولمة**»(*) (Globalists) الذين يجادلون بأنَّ

(*) أنصار العولمة هي مجموعة من الأفراد، والجماعات ذات المصالح والشركات الكبرى الذين يسعون بنشاط للقضاء على جميع الدول، وإلى خلق مجتمع الحدود الأقل العالمي، حتّى يتمكنوا من التركيز، والحدّ منها وتوحيد جميع الاقتصاديات، وإنتاج وتجهيز الموارد الطبيعية بحيث يمكن التحكم مباشرة، والتلاعب والتأثير =

العولمة عملية اجتماعية حيوية معاصرة لا مفرّ منها. فالاقتصاد الوطني، والسياسة والثقافة أصبحت جميعها وبصورة متزايدة جزءاً من شبكات «التدفقات العالمية»(*) (Global Flows) التي احتمال الهروب منها ضئيلٌ جداً. فـ «**أنصار العولمة**» عند قراءتهم للعولمة إما أن يكونوا متفائلين أو متشائمين. فبالنسبة إلى المتفائلين، ستجلب العولمة في نظرهم الرفاهية لمستوى المعيشة، وتحقق المزيد من الديمقراطية، وترفع مستويات التفاهم المتبادل بصورة متزايدة. أما بالنسبة إلى المتشائمين من ناحية أخرى، فهم يرون في العولمة تهديداً وتدميراً لكونها لا تخدم إلا مصالح فئة سياسية واقتصادية ضيقة، وعلى نحوٍ يميل إلى خلق التجانس والتفكك والعنف وعدم المساواة (Cochrane and Pain, 2000)

ثانياً: هناك «**التقليديون**»(**) (Traditionalists) الذين لديهم شك عميق بنوايا العولمة، ويرونها إلى حدٍ كبير، ما هي إلا أسطورة أو «سخافة»(***) (Globaloney). كن يرى البعض، إن العولمة ليست هي في كلّ شيْ جديد. فعلى سبيل المثال، يود «**التقليديون الماركسيون**» الإشارة إلى المفاهيم الماركسية المهمة للبيان الشيوعي الصادر عام 1848م على أساس أنه دليل على أنَّ العولمة بعيدة كلّ البعد عن الشيء الحديث:

= على القرارات التي يتخذونها لضمان الحفاظ على قوتهم، والسيطرة، والثروة والنفوذ التاريخي (المترجم).

(*) التدفقات العالمية للسلع والأشخاص ورؤوس الأموال والتهديدات الجديدة الأمنية المحتملة للدول (المترجم).

(**) وهم هؤلاء الذين يركنون إلى التمسّك بالتقليد، وخاصة في الممارسة الثقافية أو الدينية. وراح البعض ليفسره على أساس نظام عقد ينصّ على أن كلّ المعرفة المستمدة من الوحي الإلهي الأصلي تنتقل عن طريق التقليد (المترجم).

(***) كلام سخيف أو أفكار سخيفة لا معنى لها تُقال بشأن القضايا العالمية (المترجم).

لا يمكن أن يكون هناك وجود للبورجوازية من دون أن تُثوّر وسائل الإنتاج باستمرار، وبالتالي تُثوّر العلاقات الإنتاجية ومعها كامل العلاقات الاجتماعية... الانقلابات في الإنتاج، وتواصل الاضطراب في كلّ الظروف الاجتماعية، وعدم اليقين الدائم والتحريض، كلها ميّزت العصر البورجوازي عن سابقه... فهناك حاجة إلى استمرارية توسيع السوق لمنتجاته لمطاردة البورجوازية أينما تكون على سطح هذا العالم كلّه... فقد تمّ تدمير كلّ الصناعات القديمة التي أُنشئت أو يجري تدميرها... وعوضاً عن مَن يريد السلعة القديمة التي ترضيه بما ينتج في البلاد، فإننا نجده يطمح للحصول على المنتج الجديد... فبدلاً من تلك السلع المحلية القديمة والانغلاق الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فإننا نملك الاتّصال في كلّ الاتّجاهات، والترابط الشامل لجميع الشعوب... البورجوازية... تجبر كلّ الأمم تحت طائلة خطر الانقراض لاعتماد النموذج البورجوازي للإنتاج... ليصبحوا بورجوازيين هم أنفسهم. وبكلمة واحدة، إنها خلقت عالماً على صورتها الخاصة بها (Marx, 1987: 224 - 225).

يرى بعض التقليديين أنَّ العولمة قد لا تحدّث حقاً على الإطلاق، فعلى سبيل المثال، يدعي البعض من الناحية الاقتصادية: أنَّ ما نشهده اليوم ما هو إلا تزايد للإقليمية، أو ما هو إلا ترابط ما بين دول متصلة جغرافياً وليس عولمة. وغالباً ما يصرون على أنَّ الدول القومية لا تزال قوية ومركزية. وفي كثير من الأحيان يؤكّد التقليديون، أيضاً، على أهمية الاقتصاد الوطني ولا يزال ذا أهمية مركزية. وتميل إلى إنكار الثقافة وتصفها ما هي إلا أو قد تكون، ثقافة عالمية في أي معنى ذي صلة.

وفي النهاية، هناك منهجٌ ثالثٌ هو «**التحوّيليون**» (Transformationalists) الذين يبحثون عن طريق وسط ما بين «**أنصار العولمة**» و «**التقليديون**». فبالنسبة إلى التحويلية هي ليست قضيتنا، ولكن من جانب آخر، إننا قد دخلنا عصراً جديداً لا يمكن التعرف عليه تماماً من خلال الاقتصاديات العالمية، والثقافة، والسياسة. ورغم ذلك، فليس صحيحاً أن شيئاً لم يتغير، فبدلاً من ذلك، كانت هناك قضية التحوّل العالمية المعاصرة في «المجموعة المعقّدة من العلاقات المترابطة» (Cochrane and Pain, 2000: 23). وعليه، فلا يمكننا أن نتنبأ مسبقاً من دون التحقق من ما سنجده بدقة. فالأبعاد الثقافية، والاقتصادية، والسياسية لا يمكنها التحرّك في نفس الفضاء، حيث ضمن هذه الأبعاد الواسعة طالما عهدنا مسألة التفاوت والتعقيد. ملخص لمواقف «**العولميون والتقليديون والتحويليون**» تمّ طرحها في المربّع 3.1.

مربّع 3.1 مواقف «العولميون»

و «التقليديون» و «التحويليون» «العولميون»

- هناك اقتصاد عالمي كامل النمو حلّ محل الأشكال السابقة للاقتصاد الدولي.
- اقتصاد العولمة هذا تحرّكه قوى سوق غير مسيطر عليها أدّت في نهاية مطافها إلى إيجاد شبكات عبر وطنية غير مسبوقة في الترابط والتكامل.
- أُزيلت الحدود الوطنية، مما يعني أن فئة الاقتصاد الوطني أصبحت زائدة عن الحاجة.
- جميع العوامل الاقتصادية يجب أن تتوافق مع معايير القدرة

على المنافسة دولياً.

• موقف دُعاة هذه المدرسة ينادون بالليبرالية الاقتصادية الجديدة، ولكن يندد بموقفهم هذا «الماركسيون الجدد».

التقليديون

• إن الاقتصاد الدولي لم يتقدم خطوة نحو الاقتصاد العالمي الذي قد يصل فيه الحدّ إلى المطالبة بعولمته.

• الاقتصاديات الوطنية القائمة بذاتها مازالت فئات اقتصادية بارزة.

• مازال من المحتمل تنظيم التعاون ما بين السلطات الوطنية لتحدي قوى السوق وإدارة الاقتصاديات الوطنية والتحكم بالاقتصاد الدولي.

• الحفاظ على الحقّ في الحصول على الرعاية الاجتماعية، على سبيل المثال، مازال من الممكن تأمينها على المستوى الوطني.

التحويليون

• أشكال جديدة من الترابط والتكامل الشديد تجتاح النظام الاقتصادي الدولي.

• تضع هذه القيود المضافة على سير صنع سياسات الاقتصاد الوطني.

• كما أنها تقدّم صياغة سياسية دولية عامة للتحكم والإدارة للأنظمة الصعبة جداً.

• يرى أصحاب هذا الموقف أنَّ العصر الحاضر هو خطوة نحو عملية التطور الطويلة الأمد التي يمكننا بصورة جلية أن تفكك

الاقتصاديات المحلية والوطنية وتجعلها أكثر مختلطة، ومترابطة ومتكاملة كمجتمعات «عالمية النزعة» (Cosmopolitan).

Source: Held (2000: 90 – 91).

العولمة في التاريخ

يبدو لنا أن حالة التحويلية الاقتصادية هي الأقوى: لكونها تنظر إلى الترابط العالمي المعاصر بأنَّه شيء مختلف عن العولمة في الفترات السابقة، ولكن نحن بحاجة لبقاء رصين في تحليلنا لهذه الخصوصية. فمن الواضح أنَّ العولمة عملية معقّدة للغاية، وأن تنظيراتها الفكرية تركّز على أولوية البعد الواحد، أو تلك المحاولة التي تجتاح التوصيف لكلّ ما يحدث في، لنقل، التباينات من الناحية الثقافية أو الاقتصادية التي من المرجح أن تواجه حتماً أحدهما.

رغم كلّ ذلك، لعله لبداية جيدة، نأخذ على محمل الجد حالة «**التقليديون**» بخصوص العولمة، على أساس كونها «زيّاً قديماً»(*) (Old Hat). ففي الحين الذي غالباً ما ينظر فيه إلى العولمة على أنها سمة من سمات السنوات الثلاثين الماضية، أو بمفهوم أكثر ضيقاً، ينظر إليها على أساس شيء وصلنا من مخلفات سقوط الشيوعية (انظر على سبيل المثال (T. Friedman 1999))، يرى «**التقليديون**» أنه من الصعب مواجهة هذا الأمر، باعتباره أمراً مفروغاً منه. وذلك لأنه من الواضح تماماً أن لدى الترابط العالمي أصولاً فكرية قديمة كبيرة، قياساً بما حدث في العقود

(*) يقصد بهذا المفهوم استخدام النظريات الفكرية الاقتصادية القديمة، وبصورة أوسع يعني مفهوم (Old Hat) ذلك الشيء الذي هو غير أصلي. ولا يجري إنتاجية من شيء جديد أو غير عادي، بل هو مفهوم تقليدي روتيني (المترجم).

القليلة الماضية. فلذا في هذا القسم سنبحث العولمة في التاريخ، مركزين في معظم الأجزاء على حقبة التوسع الأوروبي بدءاً من القرن السادس عشر الميلادي وما تلاه من قرون.

قدم هيلد وآخرون (Held et al. 1999) تقسيماً مفيداً لتاريخ العولمة، بحيث يمرّ بعدة مراحل. المرحلة الأولى سماها بـ«ما قبل العولمة الحديثة» (Pre-Modern Globalization)، دمج فيها الحقبة المبتدئة من ثورة «العصر الحجري الحديث» (Neolithic)، للفترة الواقعة ما بين 9000 إلى 11000 سنة مرت وحتّى عام 1500م. أما المرحلة الثانية، فقد أطلق عليها تسمية «العولمة الحديثة المبكرة» (Early-Modern Globalization)، الممتدة من حوالي 1500م ولغاية 1850م. في حين أطلق على المرحلة الثالثة تسمية «العولمة الحديثة» (Modern Globalization) للفترة من 1850م وحتّى عام 1945م التي أعقبتها مرحلة «العولمة المعاصرة» (Contemporary Globalization)، الممتدة فترتها من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتّى وقتنا الحاضر.

يرى هيلد وزملاؤه (Held et al. 1999: 33) أنه حتّى مع الحضارة الأكثر تقدّماً خلال حقبة ما قبل العولمة الحديثة، كانت المحركات الدافعة للعولمة الخاصة بـ«العوالم غير المتواصلة» (Discrete Worlds) تنبع من (القوى والضغوط الداخلية الكبيرة). حيث كانت الحدود الإقليمية لهذه الإمبراطوريات غير مستقرة بسبب عوامل عدة، مثل التمرد والتحالفات التي لم تكن بالإمكان التحكم بها بصورة كبيرة، بقدر ما هي التي تحكم: ليس من الممكن التحكم في تنظيم السلطة، والسيطرة عليها في الإدارة والجيش. ففي وقت لاحق، وجد أن ترتيبات السلطة المجزأة التي تقدّمها «العلاقات والالتزامات المتشابكة» في «عصور أوروبا الوسطى» (Medieval Europe) قد انخفضت في مواجهة عوامل مثل، ثورات

الفلاحين (Peasant Rebellions)، والصراعات فيما بين الملوك، والتغيرات التكنولوجية، والصراعات الدينية، وتوسع نطاق العلاقات التجارية والأسواق (Held et al. 1999). فبعد مرور هذه الحقبة، وخصوصاً للفترة ما بين القرن الخامس عشر الميلادي والثامن عشر الميلادي بدأ العمل على إنشاء شكل الدولة الحقيقية المطلقة والدستورية المستندة على أسس الحرص على السيادة والحدود الإقليمية، مع بروز بناء إدارة الدولة، وإنشاء الجهاز الديبلوماسي، وتأطير الجيش النظامي (Held et al. 1999). العامل الرئيس في إعادة هذا التشكيل السياسي للدولة في هذه المرحلة، بالتأكيد يعود إلى قدرة هذه الدول على العمل ما وراء البحار من خلال قوتها العسكرية والبحرية.

في المجال الاقتصادي، تعود التجارة العابرة للقارات إلى «العصور القديمة» (Antiquity)، ولكن مثل هذه التجارة كانت مقيدة بالمعرفة والجغرافيا، والقيود المفروضة على تكنولوجيات النقل (Held et al. 1999). وعليه، فإن تدجين الحيوانات، وإدخال تحسينات في مجال النقل البحري والطرق والتقنيات الملاحية كُلها جعلت من التجارة عبر مسافة طويلة، سهلة المبتغى. كما أنَّ التجارة العابرة للقارات، ومن خلال استخدام محدودية النطاق والحجم، قد عملت على توسيع مراميها. على سبيل المثال، تمّ ربط تجارة الحرير وطرق الشحن في البحر الأبيض المتوسط ما بين شبه الجزيرة العربية والهند، وما بين طرق قوافل الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (Held et al. 1999, Osterhammel and Petersson 2003). وعلى الرغم من وجود نظام تجارة عالمي، إلا أنه لم يبرز إلا خلال القرن السادس عشر الميلادي، حينما توسعت أوروبا خارج محيطها، وأصبحت التجارة ذات مغزى مهم للدول التي تسعى لكسب النفوذ والسيطرة على دول أخرى (Held et al. 1999).

في المدى الثقافي، كانت المحفزات الرئيسيّة لحركة الناس لما قبل عصر الحداثة هي الدين (أديان العولمة مثل البوذية والمسيحية والإسلام)، والاقتصاديات: على سبيل المثال، مليوني مهاجر صيني ما بين القرن الثالث قبل الميلاد والقرن الميلادي الخامس، وحركة الجيوش والمستوطنين من العصور القديمة اليونانية والرومانية، والشتات اليهودي، والتوسع الإسلامي، وفتوحات الإمبراطورية المغولية ما بين القرنين الثاني عشر والرابع عشر الميلاديين، ورحلة سكان جزر البولينيزية(*) (Polynesian)، وتوسع الأزتيك(**) (Aztec) والإنكا(***) (Inca) وأوامر مايا الاجتماعية(****)

(*) كلمة يونانية تعني دون الإقليمية من أوقيانوسيا، وهي منطقة تتكوّن من أكثر من 1000 جزيرة من الجزر المتناثرة على وسط وجنوب المحيط الهادئ. سكانها الأصليون يقطنون جزيرة بولينيزيا، وتشترك في العديد من الصفات المماثلة مع بقية الجزر المحيطة بها بما في ذلك اللغة والثقافة والمعتقدات. وكان سكانها من البحارة ذوي الخبرة في حساب مسافات البحر وحركة النجوم لأنهم يستخدمونها للتنقل خلال الليل. ومصطلح "بولينيزيا" استخدم لأول مرة عام 1756 من قبل الكاتب الفرنسي شارل دو بروس (Charles de Brosses) لتطبيقه على جميع الجزر في المحيط الهادئ. وفي عام 1831، اقترح جول دومون دورفيل (Jules Dumont d’Urville) قيوداً على استخدام المصطلح من خلال محاضرة ألقاها في الجمعية الجغرافية في باريس، حيث تمّ الإشارة إلى هذه الجزر باسم جزر بحر الجنوب (المترجم).

(**) إمبراطورية حكمت من خلال تحالف ثلاث مدن مكسيكية الحوض ومحيطه من عام 1421م ولغاية عام 1521م، حتّى تمّ دحرها من قبل الأسبان (المترجم).

(***) إمبراطورية أنشأت حضارة الإنكا من مرتفعات بيرو في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي وغزاها الأسبان في 1572م ودمروها (المترجم).

(****) مأخوذة من مدن مايا المعروفة بمراكز السكان خلال حقبة حضارة ما قبل الكولومبية بالعصور الوسطى. وتمتاز مدن المايا عن غيرها بخدماتها المتخصّصة في الإدارة، والتجارة، والصناعة التحويلية الذي ميزها عن المدن القديمة في جميع أنحاء العالم. ويمتاز مجتمع المايا وأوامره بكونه مجتمع منقسم بشكل صارم بين النبلاء، والعوام، والأقنان، والعبيد. وكانت الطبقة النبيلة معقّدة ومتخصّصة ولها مكانتها الاجتماعية النبيلة من خلال الأنساب التي تحملها الأسرة النخبة. خدم النبلاء =

(Maya Social Orders) في الأميركيتين (Held et al. 1999).

هذه اللمحة الموجزة تثبت أن علاقات الترابط عالمياً هي ليست ذلك الشيء الذي ظهر فجأة في العقود القليلة الماضية. وعلى الرغم من ذلك، نرى أن عملية العولمة بدأت في فترة صعود القوى الأوروبية، لكونها كما يرى كثيرون تحاكي الحقب التاريخية لمنطقتنا. وعليه فعند هذه النقطة، لا بدّ من متابعة السرديات المتطورة لنظرية أنظمة - العالم (World-System Theory) التي يعتبر جزءاً منها إيمانوئيل والرشتاين(*) (Immanuel Wallerstein) وجوفياني أرغاي(**) (Giovanni Arrighi). فنظرية الأنظمة العالمية تقدّم تحليلاً مبنياً على الماركسية، وهو محور عالمي (تأخذ العالم - النظام بدلاً من الدولة القومية كوحدة للتحليل)، وتعتبر أن وجهة نظر العولمة مرتبطة بتطور الرأسمالية. فقد لاحظ والرشتاين منذ القرن السادس عشر الميلادي (Wallerstein 2005: 2) «إن حتمية تراكم رأس المال قد ولّدت حاجة لا نهاية لها للتغير التكنولوجي المستمر، وللتوسع الحدودي المستمر - جغرافياً،

= كحكام على المسؤولين الحكوميين، وهواة جمع الجزية والقادة العسكريين والكهنة، والمسؤولين المحليين، ومديري مزارع الكاكاو، وقادة الحملة التجارية (المترجم).

(*) عالم اجتماع أميركي، وباحث اجتماعي تاريخي، ومحلل لأنظمة العالم، وقد اشتهر من خلال تطويره النهج العام في علم الاجتماع الذي أدّى إلى ظهور النظرية العالمية - النظام (المترجم).

(**) باحث إيطالي في الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع، أستاذ علم الاجتماع في جامعة جونز هوبكنز منذ عام 1998م. وقد ترجمت أعماله إلى أكثر من خمس عشرة لغة. أكثر أعماله شهرة هي الثلاثية حول الأصول والتحوّلات الرأسمالية العالمية التي بدأت في عام 1994 وفي عام 1999، نشر كتاب **الفوضى والحكم في نظام العالم الحديث** وفي عام 2007 نشر كتاب آدم سميث في بكين: قارن فيه الاقتصاديات الغربية ومع شرق آسيا ذات التنمية الاقتصادية ومنها تمّ استكشاف صعود الصين كقوة العالم الاقتصادية (المترجم).

ونفسياً، وثقافياً وعلمياً». فبالنسبة إلى مفكري نظرية أنظمة – العالم، أنه مع بدايات ما بعد اقتصاد – العالم الذي بدأها الرحالة البرتغاليون والأسبان بالرحلة وفتوحات المدن، توسع النظام العالمي من خلال عدد من التشكيلات الأساسية التي تمحورت حول الهيمنة الهولندية (المقاطعات المتحدة)، ومن ثمّ البريطانيون وبعدهم الأميركيون (Wallerstein 2005; Arrighi and Silver 1999). ولفترة ما، كانت هذه القوى المهيمنة «قابلة لإنشاء قواعد لعبة للنظام ما بين الولايات، للسيطرة على الاقتصاد العالمي (في الإنتاج، والتجارة والمال)، ومن أجل إيجاد طريق سياسية لاستخدام الحدّ الأدنى من القوة العسكرية (رغم أن لديهم قوة عظمى)، ولصياغة لغة ثقافية لاستخدامها في مناقشة أيّاً كان عالمياً» (Wallerstein 2005: 58). وفي بعض النقاط يبدو أن هذا النظام يخضع لأزمة الهيمنة نظراً لظهور المنافسة (ما بين الدول والمشاريع)، ونمو الصراع الاجتماعي، وبروز قوى جديدة (Arrighi and Silver 1999).

لقد بدأ التوسع الأوروبي مع بدء الثورة البحرية حوالي 1500م، والرحلات البرتغالية والأسبانية لأفريقيا وأميركا وآسيا. فتلك الرحلات قد جلبت معها التبادل السلعي (الفلفل، والعاج، والسكر، والفضة والذهب)، والعبيد، (من الساحل الغربي لأفريقيا والكونغو)، والأمراض (الجدري والحصبة والأنفلونزا)، وحتّى الأفكار (Held et al. 1999; Osterhammel and Petersson 2003). هذه الاتّصالات كانت في كثير من الأحيان مدمرة بشكل كثيف، على سبيل المثال: ثلاثة إلى أربعة

ملايين من الهنود الحمر يعيشون في هيسبانيولا(*) (Hispaniola) منذُ عام 1492م، قد اختفوا نهائياً مع عام 1570 (Abernethy 2000).

فبعد أن تغلب الهولنديون على التمدد الأسباني، من خلال تفوقهم بالقوة البحرية، لعبت هولندا دوراً قيادياً في تأسيس نظام جديد بموجب معاهدة ويستفاليا(**) (Westphalia Treaty) لعام 1648م. وكان ينظر إليها على نطاق واسع على أنها مركز لصنع الدولة الحديثة، وفي النظام الذي بين الدول فيما يتعلق بالسيادة والإقليمية (Arrighi et al. 1999). ولعل بروز ما يسمّى بأهمية دولة تجارة الرقيق، والسيطرة على تجارة بهارات المحيط الهندي، وتراكم الأرباح الكبيرة من التجارة في منطقة البلطيق، جعل من أمستردام تصبح مركزاً للتسوق والمالية في أوروبا. ولعل هذه الثروة بدورها سمحت بتطوير قوة عسكرية كبرى، وبنمو سلطة الدولة (Arrighi et al. 1999, Arrighi 2005b).

على أيّ حال، كانت بريطانيا تعمل بشكل متزايد على دفع الدولة الهولندية جانباً، وكانت لها اليد الطولى في ذلك خلال عام 1713م، وذلك حين تمكنت من السيطرة على خليج هيودسون(***) (Hudson

---

(*) هي ثاني أكبر جزيرة في البحر الكاريبي بعد كوبا، وهي الجزيرة العاشرة الأكثر كثافة سكانية في العالم، وأكثرها اكتظاظاً بالسكان في الأميركيتين. وهي جزيرة كان يسكنها الهنود الحمر وتم القضاء عليها مع نهاية عام 1570م (المترجم).

(**) مدينة ألمانيّة تقع تقريباً في المنطقة الواقعة ما بين نهري الراين وفيسر، وإلى الشمال والجنوب من نهر الرور. وقد عُقد فيها عام 1648م معاهدة سلام أرضي وبحري ما بين الإمبراطور الروماني المقدس، فرديناند الثالث من آل هابسبورغ، ومملكة أسبانيا، ومملكة فرنسا؛ والإمبراطورية السويدية، والجمهورية الهولندية (المترجم).

(***) مجموعة كبيرة من المياه المالحة في شمال شرق كندا، تبلغ مساحة سطحها حوالي 1,230. كيلومتر مربّع (المترجم).

(Bay، وانتزاعها من هولندا والإمبراطورية البرتغالية السيطرة على تجارة الرقيق (مثلث عبر الأطلسي الواقع ما بين أوروبا وأفريقيا والأميركيتين). وبعد وقت قصير جداً أصبحت قوة هولندا البحرية قوة ثانوية وتبعتها سلسلة من الأزمات المالية، مما جعل القوة البريطانية تتصاعد في حين بات المجال الهولندي التجاري ينحدر سلباً أيضاً، فانسحبت خلال عام 1740 من التجارة لتصبح هولندا من المصرفيين الأوروبيين فحسب (Arrighi et al 1999; Arrighi 2005b). وما بين عام 1600 و1700 ميلادية نمت التجارة الخارجية البريطانية بواقع 50٪، ولكن صعدت بصورة ملفتة للنظر خلال القرن التاسع عشر الميلادي من خلال طرق التجارة مع الأميركيتين ونهب ثروات الهند بعد انتصارها في بلاسي(*) (Plassey) في عام 1757م (Chirot 1986, Arrighi et al. 1999). ومن خلال تلك التجارة والنهب الذي مارسته بريطانيا في الهند، تمكنت من إعادة شراء الديون البريطانية الوطنية من الدولة الهولندية خلال تسعينيّات القرن الثامن عشر الميلادي، وأصبحت عندها لندن لاعباً مركزياً في المالية الدولية (Arrighi et al 1999; Held et al. 1999).

كان النجاح المهم لكلٍ من بريطانيا وهولندا على حدٍ سواء نابعاً من تأسيس الشركات المساهمة القانونية في غضون القرن السابع عشر الميلادي (تمّ إحياؤها في وقت متأخر من القرن التاسع عشر الميلادي وتم توسيعها داخل أفريقيا أيضاً) – على سبيل المثال، الشركات الشرقية

(*) مدينة بنغالية خاضت بريطانيا فيها حرب ضدّ ملكها سراج مسعود كلايف في عام 1757 وحققت نصراً كبيراً، لكون تلك المدينة كانت محصنة بإفراط وبعد سقوطها أسست بريطانيا سلطة سيادية على البنغال. وتعتبر هذه المعركة من أشرس المعارك التي خاضتها بريطانيا خارج حدودها حيث كان القتال فيها متلاحماً بين قوات الطرفين وفي مواقع للمعركة محددة سلفاً اختير فيها حتّى الوقت (المترجم).

الهندية التابعة للسلطة الإمبراطورية، وشركة خليج هيودسون (Hudson Bay Company) العاملة ما بين بريطانيا وشمال أميركا (Held et al. 1999; Thompson 1999). هذه المؤسسات كانت مزيجاً من المؤسسات الحكومية والتجارية على حدٍ سواء، ويُنظر إليها في كثير من الأحيان الآن وكأنها نموذجٌ لـ «الشركات المتعددة الجنسيات» (MNCs) (Multinational Corporations)، رغم أنها منخرطة بالمزيد من التجارة (السلع الفاخرة بالمقام الأول) أكثر من الإنتاج (Arrighi et al. 1999; Held et al. 1999). فقد أعطت الحكومات هذه الشركات في بعض المناطق امتيازات تجارية حصرية، فامتلكت تلك الشركات وظائف صناعة الدولة – بناء الجيوش، وزيادة الضرائب المفروضة، وخلق الحرب، وضم الأراضي إلى ممتلكاتهم (Held et al. 1999). وهكذا أصبحت شركة الهند الشرقية البريطانية (British East India Company) منظمة كبرى حاكمة ومهيمنة في الهند، ساعيةً إلى تفكيك الإمبراطورية المغولية، لكونها مع سنوات العقد السادس من القرن الثامن عشر الميلادي كانت تُعتبر سلطة «دولة شركة» (Company State) (Arrighi et al. 1999). وخلال منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، واجهت مخزونات تلك الشركات منافسة متزايدة، وبدأ الظهور الطفيف لما يسمى بالشركات المرنة من دون عبء التكاليف المرتبطة بالبيروقراطية الهائلة، ونما الاستياء بصورة متزايدة من منح تلك الشركات امتيازات لتجارتها (Arrighi et al. 1999). وفي نهاية المطاف تدخلت الدولة البريطانية لتأخذ على عاتقها السيطرة على تلك المستعمرة، وألغت الاحتكارات (عام 1813م في الهند وعام 1833 في الصين).

قدمت الهند بمواردها وعدد سكانها الكبير ثروةً هائلة لبريطانيا –

«ركيزة أساسية» (Principle Pillar) لقوة بريطانية العالمية، وفقاً لما قاله أرغاي (Arrighi 2005b). فعلى سبيل المثال، كانت بريطانيا تستخرج من الهند قرابة ما يعادل 150 مليون جنيهاً أسترلينياً من تجارة الذهب لوحدها ما بين عام 1750م و1800م (R. T. Robertson 2003). ففي البداية كان المنتج الرئيسي لبريطانيا في الأرضي الهندية المنسوجات، التي بدت منافسة لزراعة القطن في مقاطعة لنك شاير البريطانية. وتمّ «إزالة التصنيع»(*) (Deindustrialized) من الهند لتصبح مزوداً رئيسياً للأغذية الرخيصة والمواد الأولية الخام (R. T. Robertson 2003; Arrighi et al. 1999). وهكذا، ففي الوقت الذي كانت فيه شبه القارة الهندية عام 1820م قد استحوذت بإنتاجها على المنسوجات بما يعادل منتج 11 مليون ياردة من القطن البريطاني، تمكنت عام 1840م من الاستحواذ على ما يمكن إنتاجه من 145 مليون ياردة من القطن البريطاني (Hobsbawn 1962). ناهيك عن إن الهند قد قدمت ثروة لبريطانيا على شكل ضرائب مستخرجة من الحكومة الهندية، وقوة متمثلة بجيش منهم متاح(**) للدولة البريطانية (Thompson 1999; Arrighi 2005b).

كانت أيضا تجارة الشاي مع الصين مربحةً لبريطانيا، إلا أن «حرب الأفيون» (Opium War) للفترة 1839 – 1842 والفترة 1856 – 1858م، فتحت عنوةً تجارة الأفيون المنتج في الهند للأسواق الصينية (بحلول

(*) مصطلح اقتصادي يعني عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي الناجمة عن إزالة أو تخفيض القدرة الصناعية أو النشاط في بلد أو منطقة ما، وخاصة الصناعات الثقيلة خاصة والتحويلية. وعكس هذا المصطلح هو "التصنيع" (Industrialized) (المترجم).

(**) من المعروف تاريخياً، أن بريطانيا العظمى قد احتلت العالم خلال الحرب العالمية الأولى بالألوف المؤلّفة من الهنود، وكان يطلق على هؤلاء بجيش الكُركَة البريطاني (المترجم).

عام 1870م كانت ما تزال التجارة بالأفيون الهندي تمثل 43٪ من جميع الاستيرادات الصينية)، مما وفر لبريطانيا فرصة الاتّجار بالفضة والشاي الصيني، والخزف والحرير (R. T. Robertson 2003; Arrighi et al. 1999). فحرب الأفيون تلك التي كانت مفتوحة ما بين أوروبا وبقية دول العالم قد جعلت «ثغرة القوة العسكرية» (Firepower Gap) واضحة: في يوم واحد، دمرت الباخرة البريطانية «المنتقمة» (Nemesis) تسع سفن شراعية حربية، وخمسة حصون، وقاعدتين عسكريتين وبطارية دعم ساحل واحدة (Held et al. 1999: 94). فالفترة الممتدة ما بين القرن الخامس عشر الميلادي وحتّى وقت متأخر من القرن السابع عشر الميلادي كانت واحدة من الحروب المستمرة تقريباً في جميع أنحاء أوروبا، كما رافقت هذه الفترة أيضاً سلسلة من الابتكارات في مجال التكنولوجيا الحربية والتنظيمية (Held et al. 1999). هذا يعني أنه في نهاية هذه الفترة، وبحلول السلام في فيينا عام 1815م (التي جلبت مائة عام من السلام النسبي في أوروبا)، كانت أوروبا بعيدةً كلّ البعد عن بقية العالم في النواحي العسكرية. حيث تحوّلت أوروبا عند هذه النقطة من ساعية للحروب ما بين الدول الأوروبية إلى ساعية لحروب استعمارية في العالم غير الأوروبي (Arrighi et al. 1999).

أصبحت بريطانيا بعد انتصارها على هولندا ذات قدرة على رسم ملامح الكثير من دول العالم في مجال التجارة: فبعد منتصف سنوات العقد الرابع من القرن التاسع عشر الميلادي ولمدّة عشرين سنة، أصبح ما يعادل ثلث الصادرات العالمية تتوجه لبريطانيا، وهو ما يعني في المقابل وجود وسيلة لشراء السلع البريطانية. وبصورة شمولية، كانت بريطانيا مسؤولة عن 25٪ من التجارة العالمية، وزادت من سنوات

العقد الرابع للقرن التاسع عشر الميلادي وحتّى سنوات عقده السابع قيمة التبادلات التجارية ما بين بريطانيا، والإمبراطورية العثمانية وأميركا اللاتينية والهند، وأستراليا، ست مرات (Chirot 1986; Hobsbawm 1995a: 50). وعلى عكس هولندا، كانت بريطانيا تُعتبر مركزاً صناعياً أو كما كانوا يسمونها بـ «ورشة عمل العالم» (Workshop of the World) (القطنيات، ومن ثمّ السكك الحديدية، والحديد الذي يعتبر هو الأهم)، فمع تزايد الإنتاج الصناعي البريطاني بواقع 300٪ للفترة ما بين عام 1820م ولغاية 1860م، ارتفع رصيد الفرد من الناتج المحلي بواقع 1.4٪ سنوياً للفترة من عام 1830م ولغاية 1870م (Arrighi et al. 1999; R. T. Robertson 2003). وقد تُرجمت تلك القوة الاقتصادية مفهوم القوة التي كانت تتمتع بها الإمبراطورية البريطانية حين كانت تغطي في سعتها ما يقارب ربع مساحة اليابسة في العالم مع عام 1912م (Abernethy, 2000)

من المهم ملاحظة دور وسائل النقل الجديدة، وتكنولوجيات الاتّصالات خلال هذه الفترة. فما بين عام 1850م ولغاية عام 1870م تمّ نصب ما يقارب 50,000 ميلاً من خطوط السكك الحديدية الجديدة في أوروبا، مقابل ما كانت عليه في السنوات السابقة التي لم تتجاوز تلك الخطوط تغطية أكثر من 15,000 ميلاً. ناهيك عن أنه خلال عام 1845م كانت هناك فقط ثلاث دول تمتلك أكثر من 1,000 كيلومتراً من خطوط السكك الحديدية، في حين أنه مع عام 1875م أصبح عددها خمس عشرة دولةً (Arrighi et al. 1999, Hobsbawm 1995a). كما شهد القسم الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي تطوّراً سريعاً في «البخاريات»

(Steamers)، وتشفير مورس (Morse Code)، والتلغراف[*] (1835م)، والربط الكيبلي (في خمسينيّات القرن التاسع عشر الميلادي)، والهاتف (1877م)، والراديو. فقد خفضت هذه التكنولوجيات المذكورة آنفاً سعر التنقل بالوسائط المستخدمة (هبطت أجرة الطائرة بواقع 70٪ ما بين 1840م ولغاية عام 1910م)، وهذا يعني أنه لأول مرة تصبح التجارة الضخمة محتملةً في السلع الأساسية بدلاً من السلع الكمالية البسيطة الفاخرة (Held et al. 1999). وعليه، فإنّه في حالة الشحن الذي لم يتجاوز فيه النقل البحري 20 مليون طن من البضائع عام 1840م، وصل حجم التبادل التجاري في سبعينيّات القرن التاسع عشر في هذا الصدد لما يقارب 88 مليون طناً. كما أنه مع استخدام البواخر البخارية البريطانية نمت الحمولة المنقولة بواقع 1600٪ خلال الفترة ما بين 1850م ولغاية 1880م (Hobsbawm 1995a).

خلال نفس الفترة، من عام 1849م إلى 1869م، نمت أعداد خطوط التلغراف وأعمدة بثها من 2,000 ميلاً إلى 111,000 ميلاً، ومع عام 1880م كان بالإمكان إرسال تلغرام (من لندن إلى كلّ النقاط الحساسة في الإمبراطورية البريطانية حول العالم (Hobsbawm 1995a; Osterhammel and Petersson 2003). أما السكك الحديدية والبواخر، والتلغراف فقد كانت كلها أيضاً عناصر مهمة في المجالات العسكرية، كما أنَّ الحرب التكنولوجية الجديدة المتمثلة مثلاً في بندقية غاتلينغ (Gattling Gun) (1861)، والمتفجرات الحديثة والزوارق

(*) الاختلاف ما بين التلغراف (Telegraph) والتلغرام (Telegram) هو أن الأول يمثل تكنولوجيا الإرسال ونظام الاتّصالات، في حين أنَّ الثانية تشير إلى الرسالة المرسلة عبر هذه الأنظمة (المترجم).

الحربية كلها أيضاً ساعدت على تمدد القوة الأوروبية، وبالتالي تمدد الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم (Held et al. 1999).

يصف المؤرخ البريطاني أريك هوبسباوم (Eric Hobsbawm 1995b) الفترة الواقعة ما بين 1875م–1914م بأنها «عصر الإمبراطورية» (The Age of Empire). ففي أثناء الفترة الواقعة ما بين عام 1720م – 1780م تضاعفت التجارة الدولية، لتصبح ثلاثة أضعاف الفترة الواقعة ما بين عام 1780م – 1840م. كما أنَّ الفترة الواقعة ما بين عام 1850م – 1870م نما حجم التجارة فيها بواقع 5٪ سنوياً. ومع عام 1880م شكلت صادرات بريطانيا لدول أوروبا ما حجمه 10٪ من الناتج المحلي (Hobsbawm 1995; Held et al. 1999). في هذه الفترة ازدادت أيضاً المنافسات بين القوى الكبرى وارتفعت حدّة التحديات التي تواجه هذا التوسع في المناطق المحيطة أو شبه المحيطة لتلك القوى العالمية الصاعدة، وتوسع حجم الطبقة العاملة وقوتها التنظيمية وجرأتها – هذه العوامل معاً زعزعة استقرار الوضع الجيوسياسي(*) (Geopolitical) (Chirot 1986). ولكي تبقى قوة عظمى، شعرت الدول الأوروبية أنه لا بدّ من التوسع، فلذا شهدت هذه الفترة تدافعاً بائساً نحو السيطرة على أراضي دول ما وراء البحار (Chirot 1986). وعليه، إذا كان ما يقارب 25 مليون كيلومتراً مربعاً من مساحة اليابسة تحت سيطرة الدول المستعمرة عام 1880م، فقد وسعت تلك الدول مستعمراتها عام 1913م لتصبح 53

(*) جيو سياسي (Geopolitical) هي مختصر إلى مصطلح الجغرافيا السياسية. وهو وسيلة لدراسة السياسة الخارجية لفهم وتفسير والتنبؤ بالسلوك السياسي الدولي من خلال المتغيرات الجغرافية. وتشمل هذه الدراسات المجال والمناخ والتضاريس والديمغرافيا، والموارد الطبيعية، والعلوم التطبيقية في المنطقة التي يتم تقييمها (المترجم).

مليون كيلومتراً مربعاً (Osterhammel and Petersson 2003). وفي نفس الوقت، ومع ارتفاع التوترات الدولية، زاد الإنفاق على التسليح ما بين 1875م ولغاية 1914م لكلّ عقدٍ بواقع 56٪ بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، و45٪ لألمانيا و32٪ لبريطانيا (Chirot 1986). وقد أدّى هذا التنافس على التسليح إلى حدوث كارثة الحرب العالمية الأولى التي كانت إيذاناً ببدء عصر جديد من الصراع العالمي والمجازر التي خلفت 15 مليون قتيل (Hobsbawm 1995b).

من المهم أن تجدر الإشارة إلى أن عصر الإمبراطورية هذا قد ولّدَ نمواً في «الدولية» (Internationalism)، ليس في المفهوم التجاري واكتساب المستعمرات فحسب، بل في انتشار المنظمات الدولية، والجهود في التنسيق الدولي: على سبيل المثال، تمّ إنشاء اتّحاد البريد العالمي (Universal Postal Union) عام 1874م، المكتب الدولي للأوزان والمقاييس (International Bureau of Weights and Measures) عام 1875م، الرابطة الدولية الكونغرس السكك الحديدية (International Railway Congress Association) عام 1884م، والمكتب الدولي لمكافحة تجارة الرقيق (International Bureau Against the Slave Trade) عام 1890م، ومكتب العمل الدولي (International Labour Office) عام 1901م، والمكتب الدولي للإحصاء التجاري (International Bureau of Commercial Statistics) عام 1913م (Held et al. 1999). أما بالنسبة إلى الجنيه الأسترليني المعادل بالذهب فقد تمّ إنشاؤه في سبعينيّات القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك لتأمين نظام دولي للمدفوعات من خلال تحديد سعر صرف العملات الرئيسيّة العالمية مقابل الذهب (Held et al.

1999). علاوة على ذلك، فقد ظهرت «الاسبرانتو»(*) (Esperanto) عام ثمانينيّات القرن التاسع عشر الميلادي، وتحوّلت الحركة الاجتماعية متطورةً لحركة جماهيرية لتصبح دولية أكثر مما مضى في تسعينيّات القرن التاسع عشر الميلادي (Hobsbawm 1995b). وفي عام 1884م انتشرت حركة الترويج لحق اقتراع المرأة، واتفقت 25 دولة على إنشاء توقيت عالمي يستند إلى خطّ الزوال السماوي في غرينج. أما في عام 1893م اتّخذ «برلمان الأديان العالمي» (World's Parliament of Religions) من مدينة شيكاغو مقراً له (Osterhammel and Petersson 2003).

إن سلسلة من الصدمات الجوهرية أدّت لأن تصبح فترة الهيمنة البريطانية عند نهاياتها. أوّل تلك الصدمات حدثت خلال حقبة «الكساد الكبير» (Great Depression) في الفترة الواقعة ما بين عام 1873م ولغاية عام 1896م. تبع هذه الصدمة، صدمة الحرب العالمية الأولى التي جاء من بعدها الطور الثالث من الصدمات لما بين الكساد العظيم لثلاثينيّات القرن العشرين والحرب العالمية الثانية. هذه الموجة من الصدمات كانت تكاليفها عالية على الإمبراطورية البريطانية ومنافسيها، حيث ظهرت «الحمى التصنيعية» (Manufacturing Fever) مع السياسية والصناعة من خلال التحوّل الصناعي الجديد لصناعة الأستيل (الحديد الصلب) والكيميائيات والإلكترونيات، والضغوط على الصادرات وتأمين المواد الخام (Arrighi et al. 1999).

(*) لغة اصطناعية وضعت في عام 1887 كوسيط دولي للاتّصال، إذ كانت مبنية على أساس جذور بعض اللغات الرئيسيّة الأوروبية (المترجم).

لقد تبع الكساد العظيم الذي حدث في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي بروز في القوة الصناعية الألمانيّة والأميركية. فعلى سبيل المثال ازداد إنتاج ألمانيا من الحديد والفولاذ خمسة أضعاف عما كان عليه للفترة ما بين عام 1850م ولغاية 1874م، ومع عام 1913م نافس إنتاج الفحم الألماني الإنتاج البريطاني (Joll 1978)، كما أنه مع عام 1890م بانت هيمنة المشاريع الأميركية الخاصة على الصناعات الحربية (Arrighi et al. 1999). وبينما كان الجنيه الأسترليني مازال مهيمناً على العملات الأخرى حتّى منتصف أربعينيّات القرن العشرين بحيث نصف تجارة العالم كانت تهيمن عليها العملة الأسترلينية، جلبت الحرب العالمية الثانية السيولة النقدية بيد الولايات المتحدة الأميركية.

ومع عام 1913م، كانت منتجات الصناعة الأميركية قد فاقت مثيلتها البريطانية والألمانيّة، وأصبحت حصة الفرد نسبة للناتج المحلي أكثر بـ 20٪ من حصة الفرد البريطانية نسبة للناتج المحلي، و80٪ لحصة الفرد الألماني (R. T. Robertson 2003). ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، أصبحت أميركا قادرةً على إعادة شراء ديونها من بريطانيا مقابل الإنتاج الحربي، والمكننة، والغذاء، والمواد الأولية. ومنذُ الفترة الواقعة ما بين عام 1924م وعام 1929م أصبحت أقراض الولايات المتحدة الأميركية خارج حدودها ضعف ما تقرضه بريطانيا لتلك الدول، ومع عام 1930م شكلت منتجات الولايات المتحدة الأميركية الصناعية نسبة 42٪ من جميع المنتجات العالمية، في حين كانت نسبة بريطانية 9٪ (Arrighi et al. 1999; Chirot 1986; R. T. Robertson 2003).

إن عملية إعادة تنظيم هذه الهيمنة لمجموعة المشاريع التجارية في النظام البريطاني قد تحوّلت باتّجاه الشركات الرأسمالية أو المحتكرة

التابعة للولايات المتحدة الأميركية والألمانيّة (Arrighi et al. 1999). ومع زيادة المنافسة، بدأت الشركات بالاندماج للحفاظ على مصالحها الاستثمارية وعلى بقاء نشاطها التجاري (Robertson 2003): «تقدّمت مجموعات على حساب المنافسة في السوق، وشركات أعمال تجارية كبرى على حساب الشركات الخاصة، وأعمال تجارية كبرى ومشاريع كبرى على حساب الشركات الأصغر، وهذا التركيز ينطوي على نزعة احتكار القلة» (Hobsbawm 1995b: 44) . كانت تلك النسخة الأميركية من المؤسسات التجارية الجديدة قد أصبحت فيما بعد في القرن العشرين النموذج الأمثل للأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم.

وبينما واصلت بريطانيا إمساكها بفكرة التجارة الحرة، لم تدم تلك الحرية في التجارة لأكثر من الفترة الواقعة ما بين 1846م ولغاية 1880م، بسبب وضع التعريفات الحمائية بشكل ملفت (Osterhammel and Petersson 2003). هذا الاتّجاه كان بعيداً عن الليبرالية الاقتصادية التي تفاقمت حدتها بصورة كبيرة بعد صدمات الحرب العالمية الأولى، ومن ثمّ «الركود الكبير» (Great Slump) في الفترة 1929م – 1933م، وتراجع الرأسمالية العالمية «في المحميات الوطنية والإمبريالية» (National and Imperial Preserves) إنهار معيار الذهب أخيراً في عام 1931م، وأصبحت «عصبة الأمم» (League of Nations) مع بدايات ثلاثينيّات القرن العشرين غير فاعلة، وتعطلت الشبكات التجارية وكانت كثيراً ما تكون متوقفة، وأُثيرت الحواجز التجارية، كما أصبح المال بصورة كبيرة إقليمياً، وانخفضت التجارة عند عام 1935م لتصبح فقط ما يعادل ثلث ما كانت عليه عند عام 1929م (Held et al. 1999; Scholte 2000; R. T. Robertson 2003). وفي ثلاثينيّات القرن العشرين أشارت الخطّة

الخمسية السوفياتية الأولى، وخطة أسبانيا وألمانيا إلى توجهات العمل بعيداً عن التدويل وباتّجاه الاكتفاء الذاتي الوطني (Arrighi et al. 1999).

قبل منتصف القرن التاسع عشر الميلادي كانت هناك تحرّكات شعبية هامة – أبرزها، نقل ما يقارب 9 إلى 12 مليون أفريقي عبر المحيط الأطلسي، واستخدامهم كعبيد للفترة ما بين القرن الخامس عشر الميلادي والقرن التاسع عشر الميلادي. ولكن هذا التوسع الإمبراطوري قد نتج عنه ما بين منتصف القرن التاسع عشر الميلادي ومنتصف القرن العشرين حروب وأزمات اقتصادية للوصول لهذه العولمة الواسعة. فعلى سبيل المثال ما بين عام 1850م وعام 1914م هاجر ما يقارب 60 – 70 مليون إنسان معظمهم وجدوا طريقهم نحو أميركا. كما أنَّ 11 مليون هندي وصيني وياباني تركوا بلدانهم، وعلى الأغلب، أصبحوا عاملين وفق عقود في بلدان أخرى (أو ما يطلق عليهم بعمال «نظام العامل غير البارع» (Coolie System) (Osterhammel and Petersson 2003). وفيما بعد هاجر الملايين لمواجهتهم أحداث متباينة، مثل الثورة الروسية عام 1917م، والاضطهاد التركي للأرمن، ووصول النازية للسلطة، وتأسيس المنطقة السوفياتية كنتيجة للحرب العالمية الثانية، وإعلان نشوء إسرائيل، وتقسيم الهند، والحرب الكورية (Held et al. 1999; Hobsbawm 1995b).

لقد أعطت الحرب العالمية الثانية التدمارية الشاملة – التي خلفت 55 مليون قتيل ومزقت 40 مليوناً من البشرية – الطريق نحو إعادة تنظيم النظام العالمي (Arrighi et al. 1999; Hobsbawm 1995b). ففي عام 1944م بدأ نظام نقدي جديد لأسعار صرف ثابتة وفق «اتّفاقية بريتون

وودز»(*) (Bretton Woods Agreement) (تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار، أشر على مكانة أميركا باعتبارها القوة الاقتصادية الرائدة)، وتم تأسيس منظمات جديدةٍ (صندوق النقد الدولي) (International Monetary Fund (IMF)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (International Bank for Reconstruction and Development) والمعروف أيضاً باسم البنك الدولي (World Bank) الهدف منها تنشيط الفعل المطلوب عالمياً (Wallerstein 2003). ولعلهُ كان ينظُر للولايات المتحدة الأميركية من خلال «خطّة مارشال»(**) (Marshall

(*) لإعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي، بينما الحرب العالمية الثانية كانت لا تزال مستعرة، تجمع 730 مندوباً من جميع دول الحلفاء الـ 44 دولة في واشنطن بفندق جبل في بريتون وودز (Bretton Woods)، نيو هامبشاير، الولايات المتحدة الأميركية، وعقدوا مؤتمر النقدية والمالية للأمم المتحدة. تداول المندوبون خلال 01 – 22 تموز/ يوليو 1944 في هذا الشأن ووقعوا على اتّفاق بريتون وودز في اليوم النهائي للمؤتمر. حيث وضعوا ضمن هذه الاتّفاقية نظام من القواعد والمؤسسات والإجراءات لتنظيم النظام النقدي الدولي، وأنشأت هذه الاتّفاقات صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) الذي أصبح اليوم جزءاً من مجموعة البنك الدولي. كانت الولايات المتحدة، خلال انعقاد هذا المؤتمر تسيطر على ثلثي الذهب في العالم، لذا أصرت على أن يكون النظام النقدي ضمن اتّفاقية بريتون وودز مبنياً على كلّ من الذهب والدولار الأميركي. حضر ممثل الاتّحاد السوفياتي المؤتمر لكنه رفض اعتماد الدولار الأميركي كأسس للعملة النقدية، إلا أنه في وقت لاحق وافق على التصديق على الاتّفاقيات النهائية. وبعد توقيع هذه الاتّفاقيات أصبحت هذه المنظمات التنفيذية في عام 1945 نافذةً ولها وجود في عدد كافٍ من الدول التي قد صادقت على الاتّفاق (المترجم).

(**) خطّة مارشال كانت تُسمَّى رسمياً في أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بـ: "برنامج الانتعاش الأوروبي" (European Recovery Program, ERP)، وهي مبادرة أميركية لمساعدة أوروبا حيث قدمت الولايات المتحدة 13 مليار $ (حوالي 130 مليار $ في قيمة الدولار الحالية اعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر 2015) في الدعم الاقتصادي للمساعدة في إعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. كانت خطّة مارشال لمدّة أربع سنوات تبدأ من نيسان/ أبريل 1948م =

(Plan أنها قد قدمت مساعدات واعتمادات مالية هائلة جداً إلى أوروبا، فهي مرة ثانية قد سُمح لها من خلال العالمية بيع السلع الأميركية Chirot) (1986. وفي الوقت ذاته، ولتجنب حمائية ثلاثينيّات القرن العشرين فقد تمّ عام 1947م تأسيس «منظمة التجارة العالمية» (International Trade Organization)، و«الاتّفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارية» (General Agreement on Tariffs and Trade) (GATT)، لغرض فتح التجارة العالمية وفق مبدأ «عدم التمييز» (Non Discrimination)، و«المعاملة بالمثل» (Reciprocity)، و«الشفافية» (Transparency)، و«العدالة» (Fairness). وبالفعل، كانت فترة ما بعد الحرب فترة توسع سريع في الإنتاج والتجارة العالميتين، حيث نمت التجارة بواقع 5.5٪ في السنة للفترة ما بين عام 1950م ولغاية 1973م (Held et al. 1999) وفي ذات الوقت، ظهر نظام سياسي – عسكري جديد مع تشكيل هيئة الأمم المتحدة في عام 1945م، و«تقسيم يالطا»(*)

= وكانت أهداف الولايات المتحدة الأميركية في تنفيذ هذه الخطّة تنحصر في إعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب، وإزالة الحواجز التجارية، وتحديث الصناعة، وجعل أوروبا مزدهرة مرة أخرى، ومنع انتشار الشيوعية. كما كانت خطّة مارشال تهدف إلى التقليل من الحواجز بين الدول، وإسقاط العديد من الأنظمة الصغيرة التي تقيد الأعمال، وتشجع على زيادة الإنتاجية، وعضوية النقابات العمالية، فضلاً عن اعتماد إجراءات الأعمال الحديثة (المترجم).

(*) نسبة إلى مؤتمر يالطا، والذي يسمّى في بعض الأحيان بمؤتمر القرم أو مؤتمر خبير الأرجوان، حيث عُقد هذا المؤتمر للفترة ما بين 04 – 11 شباط/ فبراير 1945 قصر ليفاديا بالقرب من يالطا في شبه جزيرة القرم. وهو اجتماع ضمن رؤساء حكومات الولايات المتحدة فرانكلين روزفلت، والمملكة المتحدة رئيس الوزراء ونستون تشرشل، والاتّحاد السوفياتي جوزيف ستالين، لغرض مناقشة إعادة تنظيم أوروبا ما بعد الحرب. وعلى أساس هذا المؤتمر واختلافاته ظهرت القوتين الرئيسيتين المعروفتين بالاتّحاد السوفياتي الذي تقوده روسيا وحلف شمال الأطلسي الذي قادته أميركا (المترجم).

(Yalta Division) حيث أصبح العالم منقسماً إلى كتلٍ تجمعت حول قوتين كبريتين أساسيتين - الاتّحاد السوفياتي ودولً العالم الثالث، والولايات المتحدة الأميركية «القوة العظمى الفائقة» (Superior Superpower) وما تبقى من العالم - (Wallerstein 2003).

على أيّ حال، ووفقاً إلى ما يراه مفكرو أنظمة العالم، تراجعت هيمنة الولايات المتحدة الأميركية التي كانت تلوح في الأفق في فترة قصيرة جداً. ولم تحقق تعادلاً في الهيمنة ما بين القوتين القطبيتين إلا في الحرب الكورية، فقد هُزمت في فيتنام هزيمة ذات تكلفة باهظة (استخدم فيها المخزون الأميركي من الذهب) (Wallerstein 2003). واجتاح «الركود التضخمي» (Stagflation) (مزيج من التضخم العالي، والنمو الاقتصادي المنخفض، والزيادة في العاطلين عن العمل) جميع أنحاء العالم خلال سبعينيّات القرن العشرين. وتم إغلاق الفجوة الإنتاجية التي كانت ما بين منتجات الولايات المتحدة الأميركية واليابان وأوروبا الغربية: زادت إنتاجية الولايات المتحدة الأميركية ما بين عام 1950م و1969م بواقع 4.1٪ سنوياً، مقابل زيادة في إنتاجية أوروبا الغربية بواقع 6.7٪ في السنة و13.8٪ لليابان. وانخفضت حصة الولايات المتحدة الأميركية من التجارة العالمية من 21٪ إلى 12٪ ما بين 1950 ولغاية 1978م، وأصبحت تعتمد على التدفقات النقدية المالية القادمة من بقاع العالم الأخرى (Wallerstein 2003; R. T. Robertson 2003). كما انهار نظام بريتون وودز عام 1971م وهرب المال الأميركي بصورة هائلة إلى خارج أسوارها وعانت الحكومة الأميركية من أزمة مالية قاهرة (R. T. Robertson 2003).

طورت الشركات المتعددة الجنسيات أنظمة جديدة مرنة لـ

لامركزية الإنتاج والتبادل المصرفي، جالبةً تحوّلاً في مركز ثقل الصناعة، وهاربةً من سيطرة الدول (Wallerstein 2003). وفي الوقت ذاته، توسعت منطقة شرق آسيا اقتصادياً، رغم قدرة الولايات المتحدة الأميركية على دفع الاتّحاد السوفياتي نحو الإفلاس من خلال التسابق نحو التسلح الذي كسبه بصرف موارد مالية كبيرة – الوصول إلى «حالة القطب الواحد» (Unipolar Moment) وسقوط الشيوعية حسب ما يدعي والرشتاين (Wallerstein 2003). والواقع هو المزيد من الفشل للولايات المتحدة الأميركية، وذلك بسب زوال العدو الذي قدم شرعية كبيرة للقوة الأميركية. ففي الحين الذي مازالت الولايات المتحدة الأميركية تتفوق عسكرياً على أيّ دولةٍ أخرى، أثبتت حرب الخليج العربي الأولى عام 1991م بصورة حاسمة، أنها غير قادرة أن تمول مثل هذا الحشد العسكري تمويلاً ذاتياً لولا مساهمة الكويت واليابان والعربية السعودية في معظم التكلفة لهذه الحرب (Wallerstein 2003).

لنعد الآن إلى الوراء للتمعن في البعد الاجتماعي للنظام العالمي، فغالباً ما يُنظر إلى الثورتين الفرنسية والأميركية على أساس أنّهما ثورتان محوريتان لتعزيز المُثل العالمية للديمقراطية والتحرر. فالثورة الفرنسية خاصةً، يعتبرها والرشتاين (Wallerstein 2005) أنها مستوحاةٌ من فكرتين حاسمتين لما يتعلق بالاحتجاج الاجتماعي العالمي:

(1) إن التغيير السياسي طبيعي ومستمر،

(2) وتحقيق السيادة من الشعب. ففي محيط النظام العالمي.

ففي مدينة سانت دومينيك تصدى العبيد في ثورتهم للمحاولات الأوروبية في استعادتهم، وتم إعلان هايتي جمهورية مستقلة عام

1804م، وعبُر صدها إلى العالم الأطلسي، وتم لفظ انتهاء حقبة العبودية (Silver and Slater 1999; Osterhammel and Petersson 2003).

وفي بريطانيا تدهورت الظروف المعيشية للعمال في غضون ثمانينيّات القرن التاسع عشر الميلادي، فكان هناك تضخم كبير في التعبئة السياسية حول مسألة تمديد امتياز الشركات، وصاحبها حركة ميثاق شعبية وصلت في أوج ذروتها ما بين عام 1839 ولغاية 1842م حيث استجابت المجموعة الحاكمة لردة فعل الشعب والإصلاح (Silver and Slater 1999; Hobsbawm 1962). ورغم ذلك يرى والرشتاين أن عام 1848م كان عاماً حاسماً شهِد أوّل ثورة اجتماعية في العصر الحديث. فمع تعمق الأزمة الاقتصادية عمَّ غرب ووسط أوروبا موجة عارمة من التمردات الشعبية، صاحبها هدف شعبي لتأسيس «جمهورية ديمقراطية واجتماعية» (Democratic and Social Republic) (Hobsbawm 1995a). وتقريباً قد تمّ هزيمة جميع هذه التمردات في خلال 19 شهراً وتم التبشير بحلول «عصر المال (Age of Capital)، حيث تمّ تحوّل ذلك الجهد الاجتماعي إلى المستعمرات، وبعض العمال الخبراء بـ «الإثراء الاقتصادي غير المباشر (Trickle Down of Wealth)، وتنمية التجارة والإنتاج (Hobsbawm 1995a; Silver and Slater 1999).

على أيّ حال، لم يدم عصر المال طويلاً، إذ سرعان ما تهاوى مع الكساد الذي بدأ عام 1873م. وهذا ما يعني تدهور ظروف العمل وزيادة المقاومة المصاحبة لنمو الطبقة العاملة (في ألمانيا. فعلى سبيل المثال، شهدت السنوات الخمسون الواقعة ما بين 1850م ولغاية 1900م نمواً في عدد العاملين بمناجم الفحم وإنتاجه من 600,000 عامل إلى 5.7 مليون عامل)، والاتّحادات التجارية (التي أصبحت أقل انقساماً)،

وأحزاب الطبقة العاملة والاشتراكية (مع تصاعد الدعم الانتخابي – على سبيل المثال مع بداية الحرب العالمية الأولى، كان هناك واحد من بين كلّ ثلاثة ألمان من المنتخبين قد صوتوا إلى الاشتراكيين) (Silver and Slater 1999, Joll 1978). فلم يعدّ القمع كافياً لاحتواء نبضات حركات الطبقات العاملة: في عام 1890م قد تمّ رفع الحظر عن الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني الذي يُعد أكبر الأحزاب الديمقراطية في أوروبا، وفي إصلاحات ستينيّات وثمانينيّات القرن التاسع عشر الميلادي كان عدد الناخبين في بريطانيا تقريباً أربعة أضعاف ما كان عليه في السابق (Silver and Slater 1999; Hobsbawm 1995b). وفي ذات الوقت أيضاً، ظهرت في بعض البلدان بدايات لـ «دولة الرفاهية» (Welfare State)، كردٍ على مطالب الطبقة العاملة وباعتبارها جهود ممكنة للتقليل من تشدد الطبقة العاملة.

ووفق متابعة هوبسباوم (Hobsbawm) لعصر المال، كان عصر الإمبراطورية هو فترة لانتشار الأفكار العلمائية، ولعل أهم هذه الأفكار كانت «القومية» (Nationalism) و«الاشتراكية» (Socialism) (Wallerstein 2005) هذه العلمائية ونماذج الأفكار المعممة أخذ مسارها بعمق في الغرب الأوروبي وانتشرت لما وراء شمال أميركا ووسط أوروبا وآسيا والشرق الأوسط والبلطيق وأميركا اللاتينية. فتلك التمردات المحيطة قد نازعت القوة الأوروبية – على سبيل المثال في الهند ما بين عام 1857م – 1858م، والجزائر في عام 1871م – ولكن الذي هزّ الاستعمار حقاً، هو الحرب العالمية الأولى، وعلى وجه الخصوص الكساد العظيم ما بين عام 1929م – 1933م ومن عام 1919م ولغاية 1922م. كما اندلعت موجات التظاهر ضدّ القوى الأوروبية في

الهند ومصر والعراق وسيراليون وفيتنام والكونغو. إضافة إلى ذلك، كان انهيار أسعار المنتجات الأساسية في العالم الثالث ما بين عام 1929م ولغاية عام 1933 قد جعل الاستعمار والتبعية أقل استدامة في تلك المناطق المستعمرة (Hobsbawm 1995b; Abernethy 2000).

بعد الحرب العالمية الثانية، جلبت «الحركات المناهضة للاستعمار» (Decolonizing Movements) الاستقلال لإقامة دول للشعوب غير الغربية من آسيا وأفريقيا وصولاً إلى شعوب أميركا اللاتينية ووسطها، مروراً بالشرق الأوسط: ما بين عام 1940م و1980م، حصلت 81 مستعمرة على استقلالها من مستعمريها الأوروبيين (Abernethy 2000; Chirot 1986). وفي أوروبا، أصبح التأثر بالأيديولوجية الاشتراكية واضح تماماً في أعقاب دمار الحرب العالمية الأولى، إضافةً إلى موجات التمرد التي اشتعلت في إيطاليا، وألمانيا وروسيا وهنغاريا ومناطق أوروبية أخرى. وبينما كلّ هذه التمردات قد تمّ هزيمتها، نجحت الثورة الروسية، وأصبحت الاشتراكية شبح حقيقي يهدد أوروبا.

لقد دخل النظام العالمي في سبعينيّات القرن العشرين «فترة انتقالية» (Period of Transition) جديدة (Wallerstein 2003). ولعل إحدى العلامات الرئيسيّة للفترة الانتقالية الجديدة هذه، هي تلك التي يدعوها والرشتاين بـ «الثورة العالمية لعام 1968» (World Revolution of 1968) التي اعترضت على هيمنة كلا النموذجين الرأسمالي الأميركي والشيوعي السوفياتي على حدٍ سواء. وأبدت هذه «الثورة» تعميم شكوكها نحو الدولة ونحو النموذج الاشتراكي – تجلت تلك الشكوك، على سبيل المثال، في الانتفاضات الطلابية في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، والحركات «اللانظامية» (Anti

(systemic - القومية التي سادت منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر. وتبع هذه الفترة وفق ملاحظات والرشتاين (Wallerstein 2003)، حدوث مجموعة هامة من التغيرات في منهجية العالم: الإنتاج العالمي، وتوسع التجارة. علاوة على ذلك، تمّ إعادة استحداث «التنظيم العالمي للإنتاج» (Global Reorganization of Production)، وتم تحقيق زخمٍ في معالجة عملية وفاة المزارعين، وخسرت الولايات المتحدة الأميركية في فيتنام، واهتز العالم بسبب الثورة الإيرانية لعام 1979م، واضطرت تلك القوى في وقت لاحق للخروج من لبنان، وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية أكبر دولة في العالم مدِينّة بواقع 7.4 ترليون دولار أميركي (Wallerstein 2003).

لقد قادتنا تلك التغيرات النظامية العالمية إلى عصر عولمتنا الحالي: أعطى مفهوم «التنمية» في بلدان العالم الثالث وسيلة لـ «التكيف الهيكلي» (Structural Adjustment)، والاستقطاب العالمي المتزايد للثروة. فالعالم يتجه نحو الديمقراطية في التعليم، والصحة، وبدأ ضمان الدخل مهدد تراكمياً بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتضاؤل المدخلات (المصادر الطبيعية، والمساحات الزراعية المغمرة بالمياه)، واستنزاف المناطق التي ينقل إليها المصانع من أجل خفض التكاليف (Wallerstein 2003, 2005). كما ظهرت في عصرنا الحالي تكنولوجيا الاتّصالات والمعلومات الحديثة مثل الأقمار الصناعية، والألياف البصرية والإنترنت. وأصبحت الحركة الجوية العالمية أكثر كثافة (من 25 مليون مسافر عام 1950 لحوالي أربعة مليارات مسافر عام 1996) (Scholte 2000). وأصبح المال معولماً في ثمانينيّات وتسعينيّات القرن العشرين، بعد أنْ زال تأثير اتّفاق بريتون وودز. وظهرت دول شرق آسيا

كقوة اقتصادية – على سبيل المثال، هونغ كونغ، وتايوان، والصين، وبدأ الاتّحاد الأوروبي ينمو، وفي النهاية انهارت حقاً الاشتراكية القائمة ما بين عام 1989م – 1991م (Wallerstein 2003) هذه التغييرات الضخمة قد تشكل خلفية حيوية للتفكير بخصوصية فترة العولمة.

نظريات التغير الاجتماعي

سنتناول ونطوّر أبعاداً معينة في هذا النقاش خلال الفصول القادمة. النقطة المهمة التي تمت ملاحظتها في هذا الكتاب هي، أنَّ العولمة ليست مجرد سمة من سمات السنوات الثلاثين الماضية أو حتّى التي سبقتها، بل يمكننا من خلال هذا الترابط الاطّلاع مبكراً جداً على كيفية فهم العولمة المعاصرة وبدرجات مختلفة، في ضوء هذه العمليات والعلاقات التي أُنشئت في حقبة مبكرة. حيث يمتاز تحليل نظم العالم بحراستنا بعض الشيء من الميل نحو «غرورية الزمن»(*) (Chronocentrism)– هذا يعني الميل في النظر إلى الحاضر على أساس أنه لحظة فريدة من نوعها بصورة تامة من حيث الديناميكية والجدية.

ينعكس الجزء المركزي من مهنة العلوم الاجتماعية على التغيير الاجتماعي، وربط الأفكار في التطور الاجتماعي، وتعيين حدود

(*) مصطلح "غرورية الزمن" (Chronocentrism) أو (Chronocentricity) مأخوذ من الكلمة الإغريقية (Chrono) والتي تعني الزمن، إلا أنها تُعرف علمياً على أساس "أنانية المرء أو الجيل وهم يقفون على أعتاب التاريخ"، وكثيراً ما يطلق هذا المصطلح على مواقف كبار السنّ العاملين الذين ينظرون إلى أي موقف من خلال مواقف أعمارهم حيث لا ينظرون إلى آراء الآخرين مطلقاً. ويبدو لي أنَّ المقصود بهذا المصطلح هو "العظمة" إلا أننا سنستخدم الغرورية لكونها أقرب إلى الواقع من داء العظمة النفسي (المترجم).

اتّجاهات التحوّل الاجتماعي، واستكشاف الأشكال الاجتماعية المختلفة ومنطق التنمية. وكثيراً ما يشار إلى أن مثل هذه المهنية قد تمهد لعلماء الاجتماع للمبالغة في تقدير حداثة ومدى التغيير عند التركيز عليها. وهو تحذير مهم، ليس فقط في النظر في خصوصية التاريخية لفترة العولمة التي نعيشها، بل أيضاً باعتبارها تمهيداً لهذا القسم من الكتاب الذي يهمنا لنظريات التغير الاجتماعية للعقدين أو ثلاثة العقود الماضية. سوف نوجز مفاهيم هذه النظريات هنا، لارتباطها الكبير بوصلاتها القوية مع، تحليل العولمة المعاصرة. فهذه النظريات تقدّم آليات مهمة لاستيعاب وفهم التقييمات الحرجة لنظرية العولمة التي سنركز عليها في الفصول التالية. وبينما نرى نحن أن لكلّ نظرية من هذه النظريات ميزة هامة، نجد أيضاً أنها تمتلك أدوات استفزازية ومفيدة في تنظرينا للحظة عولمتنا. وعليه فإنه من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار سهولة هذه النظريات التي قد تكون الأسمى في وصف الجدية للنظام الاجتماعي الحالي.

مجتمعات «ما بعد التصنيعية»(*) (Postindustrialism) والمعلوماتية، وما بعد الفوردية

يعتبر كلّ من ماركس وفيبر ودوركهايم الآباء المؤسسين الثلاثة للنظرية الاجتماعية (انظر المربّع 1.4)، حيث اعتنى هؤلاء الثلاثة في

(*) في علم الاجتماع، يُعبر عن مجتمع ما بعد التصنيعية بكونها مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حين يولّد قطاع الخدمات المزيد من الثروة من قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد. شعبية استخدام هذا المفهوم نابعة من علم الاجتماع الأميركي دانيال بيل (Daniel Bell). وارتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم حداثية أخرى منها، النظرية السوسيولوجية والفوردية، ومجتمع الاقتصاد والمعرفة، والاقتصاد ما بعد المجتمع الصناعي، والحداثة السائلة، ومجتمع الشبكات... إلخ (المترجم).

فهم تحوّل النظم الاجتماعية الأوروبية من التقليدية، و«الإقطاعية» (Feudal)، والاعتماد على الزراعة، والتكوينات الدينية نحو الحداثة، والصناعة، والتشكيلات الاجتماعية العلمائية. فمنذُ ستينيّات القرن العشرين ادّعى بعض المعلقين أن تحوّلاً آخر في المجتمع سيأخذ مكانة، وهو تحوّلٌ سينطوي على الانتقال من مركزية المصانع، والآلات الثقيلة، وعمل ذوي الياقات الزرقاء، نحو أسبقية المعلومة، والتكنولوجيا الجديدة، والمعرفة والأعمال الخدمية. سننظر في هذا المقطع من الفصل في نظريات ما بعد التصنيعية ونظريات المعلوماتية الناشئة و«مجتمع المعرفة» (Knowledge Society).

مربّع 1.4 ماركس، فيبر، دوركهايم والتغير الاجتماعي

كارل ماركس (1883 – 1818) فيلسوف ألماني، واقتصادي سياسي، ومنظّر اجتماعي، ومؤسس الشيوعية الحديثة. درس ماركس الفلسفة في جامعة برلين، حيث أصبح أيضاً مشاركاً في السياسة الراديكالية. وبسبب تورطه في السياسة الثورية، اضطر في نهاية المطاف مغادرة ألمانيا. غادر أوّلاً لفرنسا ومن ثمّ استقر في بريطانيا، حيث تمّ تأييده في جزء كبير من حياته في بريطانيا زميله وشريكه فريدرك أنجلس. تطورت النظرية الماركسية في غضون ردها على السياسة الاقتصادية الكلاسيكية، وظهور البورجوازية الليبرالية والرأسمالية. فبالنسبة إلى ماركس، تحدّد النظم الاقتصادية أو نماذج الإنتاج هيكلية النُظم الاجتماعية وبناءً على ذلك يتحدد مسار التغيير الاجتماعي. ووفقاً إلى النظرية الماركسية في المادية التاريخية، تحدّث التغيرات في «البنية الفوقية» (Superstructure) للمجتمع – الدولة

والمؤسسات الشرعية، والدين والأخلاقية - نتيجة للتغيرات التي تحدث في «القاعدة»، أو إنتاجية النماذج الاقتصادية. جادل ماركس في ذلك بالاستناد إلى نموذج الرأسمالية في الإنتاج، مع تأكيده على مبدأ المنافسة في الرأسمالية، و«الاستهلاكية» (Consumerism) والربح الذي يؤدي إلى الهيمنة، و«الصراع الطبقي» (Conflict Class)، و«الإقصاء» (Alienation). ولا يمكن التخلص من كلّ هذه النماذج الاقتصادية، إلا من خلال التحوّل الراديكالي (الجذري) نحو نموذج الإنتاج الشيوعي الذي يمكنه أن يجعل الاقتصاد منعتقاً من هذه القيود. اعتمدت النسخة الماركسية «العلمية» أو «التقليدية» وجهة نظر المادية التاريخية الإيجابية، كاشفة عن «القانون» التجريبي التي يمكنها أن تُتيح التنبؤ بالأحداث المستقبلية الحتمية المفترضة. أكثر أعمال ماركس تأثيراً في المجتمعات كان من ضمنها **الأيديولوجية الألمانيّة** (*The German Ideology*) الصادر عام 1846، و**البيان الشيوعي** (*The Communist Manifesto*) الصادر عام 1848م، والمجلدات الثلاثة لكتاب **رأس المال** (*Capital*) التي صدرت عام 1867، و1885، و1894 على التوالي.

ماكس فيبر (1920 - 1864) اقتصادي سياسي ألماني ومفكر اجتماعي. من أهم مشاركات فيبر هي دراسة الدولة الحديثة والبيروقراطية، والربط ما بين السياسة والاقتصاد والدين. يعتبر فيبر الدولة الحديثة محتكرة لـ «العنف الشرعي» (Legitimate Violence)، وتتميّز الأشكال الحديثة للسلطة من خلال إجراءات إدارية رشيدة، وقواعد قانونية موضوعية بدلاً من خصائص شخصية لزعيم مؤثر. فهو على النقيض من الماركسية التي ركزت على النظم

الاقتصادية باعتبارها في نهاية المطاف العامل الحاسم في التغيير الاجتماعي، يرى وجوب فهم التغيير التاريخي في ضوء التفاعل ما بين الكثير من العوامل التي من ضمنها العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية والقيم الدينية. فعلى سبيل المثال، ينظر فيبر للحداثة على أساس المحددات من قبل نوع ردود الأفعال أو «نهاية الوسائل» (Means End) العقلانية المرتبطة بالبروتستانتية، وفي نهاية المطاف مع الدولة القومية البيروقراطية. وبناءً على ذلك، جادل فيبر بأنَّ المعنى الذاتي للعمل الاجتماعي لا يمكن أن يقتصر على «القوانين التطورية» (Evolutionary Laws) الخاصة بالأنظمة الاقتصادية التي من المفترض أن تحدّد المسار التاريخي. من أهم أعمال فيبر **الثقافة البروتستانتية وروح الرأسمالية** (*The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*) الصادر عام 1920م، و**سوسيولوجيا الدين** (*The Sociology of Religion*) الصادر في عام 1920، و**الاقتصاد والسياسة** (*Economy and Society*) عام 1922م.

أميل دوركهايم (1858 – 1919) عالم اجتماع وفيلسوف فرنسي ساعد في اعتماد علم الاجتماع كعلم متخصّص ومتميز عن العلوم الاجتماعية الأخرى. يرى دوركهايم في علم الاجتماع أن يكون تفسيره وظيفة توجيه من خلال النظر في «الحقائق الاجتماعية» ذات العلاقة الشاملة بالبنية الاجتماعية في الحياة والقيم باعتبارها جزءاً لا يتجزأ عنه. ووفقاً لمفاهيم دوركهايم، تتطور المجتمعات من شكلها البسيط وأنماط غير متخصّصة نحو أنماط مجتمعية معقّدة للغاية ومتخصّصة. ففي معظم المجتمعات الحديثة المعقّدة، يصبح العمل متخصّصاً – تقسيم العمل – موفراً أساساً جيداً لـ «التكافل الاجتماعي» (Social

(Solidarity). يحاجج دوركهايم بقوله، إن التغير الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى حالة من «الشذوذ» (Anomie) الذي يشير إلى انهيار القوانين والأعراف الاجتماعية داخل مجتمعات تقود الأفراد إلى تجربة أكبر من عدم الرضا، والصراعات، والتعاسة. فبالنسبة له، ينبغي مواجهة سمة التفكك الاجتماعي بسبب الشذوذ بواسطة ظهور أنماط جديدة من التكامل الثقافي المستندة على الأساس المشترك الشائع والقيم والمعتقدات والمؤسسات. أهم أعمال دوركهايم كان من ضمنها **تقسيم العمل في المجتمع** (*The Division of Labour in Society*) الصادر عام 1897، و**الأشكال البدائية للحياة الدينية** (*The Elementary Forms of Religious Life*) الصادر عام 1912م.

إن أكثر الجدل شهرة حول بروز «عصر ما بعد الصناعة» (Postindustrial Age) هو ما ورد في أعمال عالم الاجتماع دانيال بيل (Daniel Bell) لعام 1973م، الموسوم بـ **قدوم مجتمع ما بعد الصناعة** (The Coming of the Post - Industrial Society) حافظ بيل مقدماً على المتطلبات الاجتماعية «التغيرات التاريخية الواسعة» التي تأخذ مكانتها في المجتمع من ناحية العلاقات الاجتماعية، والثقافة والقوة. فبالنسبة لـ بيل (Bell 1999) من الأفضل للمجتمع أن يُفهم على أساس أنه يتكون من بنية اجتماعية، ونظام حكم، وثقافة. تشمل البنية الاجتماعية الاقتصاد والتكنولوجيا والنظام التربوي، هذا على المستوى البنيوي الذي ركزت عليه تعليقات بيل المنصبة على مفهوم ما بعد التصنيعية. (Bell 1999: xc).

ويعتبر بيل المجتمع الصناعي واحدٌ من المعالجات (مفتعلٌ في المقام

الأول، يستخدم الطاقة وتكنولوجيا المكننة لإنتاج السلع) التي تعتبر أنَّ الاتّصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الكمبيوتر ما هي إلا استراتيجيات لتبادل المعلومات والمعرفة. علاوة على ذلك «يستند المجتمع الصناعي إلى المكننة التكنولوجية، حيث يتشكل مجتمع ما بعد الصناعة وفق التصوّر الفكري التكنولوجي... رأس المال، والعمل هما ميزتان رئيسيتان في هيكلة المجتمع الصناعي، في حين إن المعلومة والمعرفة يعتبران من خِضم ذلك المجتمع لما بعد الصناعة» (Bell 1999: xci).

خصّ بيل (Bell 1999) مجتمع ما بعد الصناعة بخمسة أبعاد، أو خمسة مكونات أساسية هي: الحركة من اقتصاد إنتاج جيد إلى اقتصاد خدمي، والتغيير في التوزيع المهني حيث نرى من خلالها هيمنة ظهور فئة من المهنيين والتقنيين، و«المبدأ المحوري» (Axial Principle) الجديد المستمد من أهمية الملكية الخاصة إلى أهمية المعرفة النظرية باعتبارها مصدراً للمعلومات وصياغة السياسات، وتركيز التوجه المستقبلي على السيطرة على التكنولوجيا والتقييم التكنولوجي، والتغيرات في صنع القرار المصاحبة لإقامة تكنولوجيا فكرية جديدة. إضافة إلى ذلك، ذكر بيل أهمية الحركة من الموروث للتربية في الحراك الاجتماعي، ومن المالية إلى رأس المال البشري، ومن النقل إلى الاتّصالات من حيث بُناها التحتية، والتغيرات في طبيعة العمل بحيث يكون التزايد في العمل هو «لعبة بين الأشخاص» (Bell 1999: xcv)، والتغيير في دور المرأة.

في أكثر التحليلات حداثة، يرى لايكورياس (Liagouras 2005: 32) إن عصر ما بعد التصنيعية، يعتبر «المعرفة، والاتّصالات، والجماليات هي أكثر أهمية من مدخلات مخرجات النشاط

الاقتصادي». فهذه المعرفة بما بعد التصنيعية تدمج الانتقال من «الطاقة الكثيفة» (Energy - Intensive) إلى أنظمة «المعلومات المركزة» (Information - Intensive) نحو اقتصاد انعدام الوزن الجديد. والانتقال من التراكم السلعي إلى «الانتشار» (Proliferation) وتحسين النظم الرمزية (Amelioration Symbolic Systems) والعلائقية» (Relational) (Liagouras 2005: 21). فنمو الهيمنة المتزايدة للبرامج الحاسوبية على الأجهزة الحاسوبية، والتكامل الاقتصادي الجديد المصاحب لضغط الفضاء الزمني، والتحوّل في تنظيم الأعمال التجارية من «معالجة المواد» (Material Processing) إلى «خلق المعرفة» (Knowledge-Creating) ما هي إلا حالة من الاندماج فرضتها ما بعد التصنيعية (Liagouras 2005: 23).

وينظر بيل لوسائل التغيير في السلطة والصراع على أنها التراجع في صراعات الطبقة التقليدية ما بين العمل ورأس المال. ولكنه يرتئي أيضاً أن هذا التراجع سيمر بمرحلة انتقالية تؤدي إلى صعودٍ في الانفصال ما بين البنية الاجتماعية والثقافية، خصوصاً عندما تكون مصاحبة لارتفاع مستويات المعيشة، وأنماط الحياة المعبرة ضدّ حالة ضبط النفس والبنية الشخصية المرتبطة بالمجال الاقتصادي (مثل الكفاءة، والاحترام، وتأخر حالة الإشباع، وهكذا دواليك). وفي المقابل، يؤكّد عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين (Alain Touraine) الذي يتفق مع الكثير من تحليلات بيل، إن وصول ما بعد التصنيعية لا يمكنه أن ينهي بما فيه الكفاية الصراع، لكونه يؤدي إلى التكوين الخاص به، الذي أبرزه يتركز على الانقسام الحاصل ما بين التكنولوجيا الجديدة، وبين أولئك الذين تعرضوا لمحاولات سيطرة التكنوقراط (Mackay 2001).

كما يرتبط فكر مجتمع ما بعد الصناعة ارتباطاً وثيقاً بفكرة «النظام الاجتماعي المعاصر» (Contemporary Social Order) بوصفه مجتمع معلومات أو معرفة: على سبيل المثال، أشار بيل صراحةً إلى، أن عصر ما بعد الصناعة هو مجتمع معلومات. فعلى الرغم من أن مفهوم نظام المعرفة أو نظام المعلومات كثيراً ما هو مقيد بتطوّرات تكنولوجيات المعلومات والاتّصالات، فهو علاوةً على ذلك مقيد بأنظمة الإدارة الجديدة، وتكنولوجيات الإنتاج الجديدة حسبما يشير فرانك ويبستر (Frank Webster 2002). إن تباين هذه الأُطروحة يرتبط بفكرة مجتمع المعلومات المصاحب للتكنولوجيا، والإعلام، والتربية، و«الهيكل المهني» (Occupational Structure)، وتقليص الزمن من خلال غزو الفضاء.

إن واقع نظام المعلومات هذا أو نظام المعرفة، يمكن أن نجده بكلّ وضوح في عدد من نواحي الحياة العصرية: في البيت، والعمل، والجيش، وعلى صعيد الدولة والمراقبة (Mackay 2001). وإن وصول هذا النظام الجديد، المصاحب إلى الأولوية التي تمنحها المعرفة، غالباً ما ينظر إليه بتفاؤل بوصفه يوسع صلاحيات الجهات الفردية الفاعلة مقابل المؤسسات الكبيرة التي لم تعد قادرة على فرض إرادتها أو ادّعاء الاحتكار حقيقةً (Stehr 2003).

ففي الوقت الذي ترتبط تلك الحجج ارتباطاً وثيقاً بالتغيير الاجتماعي، تشير العقود الأخيرة بوضوح إلى اتّجاهات مهمة في النظم الاجتماعية، فهناك عدد من النقاط المهمة ذات الصلة قد تمّ إنجازها في هذه النظم الاجتماعية. أولها الحتمية المتكررة لهذه النظريات ذات فعل البعد الواحد – مثل التكنولوجيا – بوصفها عاملاً أساسياً ومستقلاً في

التغيير الاجتماعي (Webster 2002). إضافة إلى ذلك، كثيراً ما يقال عن هذه الأفكار أنها قصيرة الأجل من الناحية التاريخية (Kumar 1995). فهي تغيرات مفصلية ذات بُعد معين قد تظهر لفترة طويلة، حيث يسأل النقاد، على سبيل المثال ما هو المجتمع الذي لا يُعتبر مجتمع معرفة؟ (Kumar 1995; Stehr 2003). فمن حيث التحوّلات المزعومة في التوظيف، وفي الجوانب الرئيسيّة للاقتصاد يزعم، على سبيل المثل، كلّ من كالينيكوس (Callinicos) وهارمان (Harman) أنه حتّى ضمن حقبة ماركس كانت الغالبية العظمى من الطبقة العاملة هم عمال خدمات (Callinicos and Harman 1987). في حين أشار آخرون إلى تماثل «ذوي الياقات الزرق» (Blue Collar) مع الكثير من عمل «ذوي الياقات البيضاء»(*) (White Collar) من حيث عنصر المعرفة، وظروف العمل، والاستقلال الذاتي، في حين حافظ البعض على الاستمرارية بدلاً من انقطاعها وأبرزوها - على سبيل المثال من حيث الابتكار التقني (Technical Innovation) و«العقلنة» (Rationalization) (Kumar 1995).

في الختام، إن النقاش المرتبط بأطروحات كلٍ من ما بعد التصنيعية ومجتمع المعلومات (على سبيل المثال، في إعارة الأهمية لتكنولوجيا المعلومات الجديدة) تُمثل فكرة الانتقال من «الفوردية»(**) (Fordism)

(*) ويطلق عليهم أحياناً ذوي القمصان البيضاء، حيث يشير إلى ارتداء العاملين في مكاتب الشركات خلال القرنين التاسع عشر والعشرين في الدول الغربية. أما الياقات الزرقاء أو كما يطلق عليه أحياناً القمصان الزرقاء فهو يشير إلى زيّ العاملين الفعليين في المعامل في هذين القرنين وما سبقهما من قرون (المترجم).

(**) الفوردية نظرية اقتصادية تُعنى بالنظام السائد في الإنتاج الاقتصادي والاستهلاك والظواهر الاجتماعية المرتبطة في معظم البلدان الصناعية، منذ أواخر القرن العشرين. =

إلى ما بعد – أو –الفوردية الجديدة (Post- or Neo-Fordism). فقد طور لاش (Lash) ويوري (Urry) أُطروحة مماثلة في مفهوم التحوّل من «الرأسمالية المنظمة» (Organized Capitalism) إلى «الرأسمالية غير المنظمة» (Disorganized Capitalism) (Lash and Urry 1987). ولعل ما هو المهم هنا، هل هو مفهوم التوجه نحو مرونة التخصص للآلات والعمال؟(Kumar 1995).

لقد استخدم الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) مصطلح «الفوردية» (Fordism) للإمساك بالوضع الصناعي الجديد المنظور في تصنيع سيارة فورد طراز T في مدينة ديترويت في وقت مبكر من القرن التاسع عشر الميلادي (Cohen and Kennedy 2000). هذا النمط من الإنتاج يتكون من خطّ تجميع متحرك، وعمليات متكررة، يطلق عليها تسمية «الأسلوب التيلوري» (Taylorist Method) لقياس مهمة العمل، (نهج وظيفي في الإدارة العلمية للعمل لتحسين كفاءة العامل، وهو تكنيك طوره فريدرك ونسلو تايلور (Frederick Winslow Taylor) في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي) (Allen 2001). وتتميّز الفوردية بميزات عديدة منها: تجزئة المهارة في العمل، وخط التجميع المتحرك، والمقياس الاقتصادي المصاحب لهيمنة إنتاج الكميات الكبيرة من السلع الموحّدة لحماية السوق الوطنية، ومركزية «جماعية العمال» (Mass Workers) «شبه المهرة» (Semi-Skilled)

=وسميّت بما بعد الفوردية لأن هذا النظام يتناقض مع الصيغة الاقتصادية التي كانت عليها مصانع هنري فورد للسيارات الذي خصص فيه فورد عمل العمال على خطّ الإنتاج. ما بعد الفوردية تمتلك سمات عديدة جديدة منها الإنتاج على دفعات صغيرة، والتركيز على أنواع ومشارب المستهلكين من دون التركيز على الطبقات الاجتماعية (المترجم).

في المصانع الكبرى، وهرمية ومركزية وبيروقراطية نموذج تنظيم العمل، و«إدارة الدولة الكنيزية»[*] (Keynesian State Management) للاقتصاد الوطني، ووجود العلاقة ما بين الإنتاج الضخم والاستهلاك الضخم (Cohen and Kennedy 2000). فمنذُ سبعينيّات القرن العشرين من المفترض أن يتسم التحوّل من الفوردية إلى ما بعد الفوردية بزيادة التأكيد على مرونة التخصص، والتشتت واللامركزية في الإنتاج، وزيادة «التعاقد الباطن» (Subcontracting) و«الاستعانة بمصادر خارجية» (Outsourcing)، وتراجع الكتل النقابية والمساومة على الأجور المركزية، وزيادة المرونة في وقت العمل، والعمل الجزئي، والعمال المؤقتين (Kumar 1995: 52).

مرة أخرى، يمكن أن تُثار انتقادات هامة ضدّ هذا المفهوم التاريخي للتحوّل. على سبيل المثال، أشار بعض النُقاد إلى أهمية الاستمرارية بين نظام الفوردية ونظام ما بعد الفوردية الذي على ما يبدو تمّ استبداله، مع الإصرار على أنَّ الفوردية بالتحديد تعني المرونة و«الديناميكية التكنولوجية المستمرة والحدّ الأقصى لقابلية التكيف على أساليب الإنتاج» (Kumar 1995: 60). وفي سياق مماثل، عرض عالم الاجتماع

(*) الكنيزية نسبة إلى جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) (1883–1964) عالم الاقتصاد السياسي البريطاني الذي يرى في نظريته أنه على المدى القصير وخصوصاً وقت الركود الاقتصادي، تتأثر قوة الإنتاج الاقتصادي بالطلب الكلي (الإنفاق الكلي للاقتصاد). وترى نظريته أيضاً أنَّ الطلب الكلي لا يساوي بالضرورة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وبدلاً عن ذلك فإن قوة الإنتاج الاقتصادي تتأثر بمجموعة من العوامل، وأحياناً قد يتصرف الاقتصاد بطريقة متقطعة تؤثر على الإنتاج والعمالة والتضخم. وقد طبق هذه النظرية العديد من الدول الأوروبية لحماية اقتصادها زمن الركود ومنها بريطانيا على وجه الخصوص، حيث ظلّ الاقتصاد البريطاني مديناً لتطبيقها حتّى سقوط التاتشرية عام 1990 (المترجم).

الأميركي جورج ريتزر (George Ritzer) مخالفته الجزئية لهذه الحجج عند طرحه مفهوم «الماكدوناليزية» (Macdonaldization). فبالنسبة لـ جورج ريتزر (George Ritzer 2001)، كان هناك تعميم لإمبراطورية ماكدونالدز للوجبات السريعة باتّجاه قطاعات المجتمع وبصورة أوسع وأوسع – التربية، والعمل، والصحة، ووقت الفراغ، والسياسة، والعائلة – وعبر العالم. أربعة أبعاد ذات أهمية خاصة لهذه الماكدونالدزية: الكفاءة، والحسابية، والقدرة على التبوء، والسيطرة. وباختصار، إن أُطروحة الماكدونالدزية هي، حسياً، على وجه التحديد تعني التوسع العالمي لهذا النوع من «التوحيد القياسي» (Standarization) و«التسويغ المنطقي» (Rationalization) الذي يُعتبر محور الفوردية، ضدّ الحجج المتنامية حول المرونة واللامركزية (Beilharz et al. 2004).

في حالة ما بعد الحداثة

من وجهة نظرنا، إن الشرط الأهم لفكرة «ما بعد الحداثة» (Postmodern) البازغة هو النظريات التي سنتعامل معها هنا. ترتبط «ما بعد الحداثية» (Postmodernism) بـ «العولمة» (Globalization)، وببعض النظريات الأخرى التي سبق وأن تطرقنا إليها، على سبيل المثال، النظريات التي تركز على «التنوع» (Diversity)، والتمايز» (Differentiation)، و«التجزئة» (Fragmentation) (Hall and Jacques in Kumar 1995: 51) التي وجدت في ما بعد الفوردية كمحاور أساسية للعمل على ما بعد الحداثية.

فكما بيّن بيري أندرسون (Perry Anderson 1999) مصطلح ما بعد الحداثة، برز المصطلح وعاد إلى البروز بصورة كبيرة مرات عدة منذُ القرن التاسع عشر الميلادي وما تلاه. ومع ذلك وفي سبعينيّات

القرن العشرين كان مفهوم ما بعد الحداثة بارزاً فقط في مجال الفنون (والهندسة المعمارية، أولها وأكثرها)، التي تعتبر موضع الانطلاق الحقيق للمصطلح، حيث تمّ الإمساك به معبراً عن حساسية التغير الثقافي، ومعلناً انفصاله عن مبادئ الحداثية التي هيمنت قرابة قرنٍ (Sim, 2002; Bertens 1993; Lucie - Smith 1990). ووفقاً لهذه الحجج، فإن الفنّ الحديث يتميز بالجدية، والقسوة (Austerity)، وغياب «الزخرفة» (Ornamentation)، والفكرة المتقدمة، والتميز النخبوي (Elitist Distinction) ما بين الارتفاع والانخفاض للشعبية بعبارات جمالية (Aesthetic) (Sim 2002; Bertens 1993; Harvey 1989). كما أنَّ أسئلة ما بعد الحداثة تؤكد ما طرحناه وتتميّز في المقابل بالتحوّل إلى «الانتقائية الأسلوبية» (Stylistic Eclecticism)، ومصدر قلق الذائقة الشعبية، والانتقال من الجدية إلى الهزلية (Sim 2002; Harvey 1989; Jameson 1991). إضافة إلى الإرهاق والريبة تجاه افتراضات مفارقة «التحديثية الطليعية» (Modernist Avant - Garde) التي تُعتبر سمات محورية لما بعد الحداثة.

وفي هذا المضمار يرى فردريك جيمسون (Fredric Jameson 1984) أنَّ من ضمن الحالات المركزية لفن ما بعد الحداثة، هو التحرّك من العمق إلى السطح، وانحسار التاريخية وتأثيرها. ولعل أفضل مثال على التحوّل إلى ما بعد الحداثة بالنسبة إلى فردريك جيمسون هو، ما قدمه من مقارنة ما بين عمل فان غوغ (Van Gogh) الموسوم بـ **أحذية الفلاحين** (Peasant Shoes) مع عمل آندي وارهول (Andy Warhol) الموسوم بـ **أحذية غبار الماس** (Diamond Dust Shoes). فالعمل الأول (أحذية الفلاحين) فيه طبقات تؤشر إلى طرق الحياة كلها

ومعاناتها التي لا يمكن إيجادها في فراغ السطح اللامع في العمل الثاني. كما أنَّ آندي وارهول قد درسها بسطحية، ملاحظاً بصورة تامة شخصية ما بعد الحداثة، حسب ادّعاء جيمسون: فكما أكّد وارهول «إذا كنت تريد أن تعرف كلّ شيء عن وارهول فيمكنك ذلك بمجرد إلقاء نظرة على سطح لوحتي، والأفلام، وعليَّ، هناك أنا. ليس هناك أي شيء خلفها» (مقتبس من Rojeck 1993: 117).

المشكلة بالنسبة للمنتقدين، خاصة هؤلاء من النقد الماركسي لما بعد الحداثية، هو أنّهم يحدون من ذاتيتها لجعلها مجردة للسخرية، والمتعة التافهة والضحلة التي بلا هدف، والتجاهل عن المُثل التقدّمية العليا، ورفض تقييم الشعبوية، واللعب والهذيان بدلاً عن الغرض والهدف والعقلانية والتحرر. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن ردود فعل نظرية ما بعد الحداثة وفلسفتها التي سوف ننتقل إليها الآن.

«البيان الأساسي» (Seminal Statement) لنظرية ما بعد الحداثة هو ما أنجزه جان فرانسوا ليوتار (Jean - Francois Lyotard) عام 1979م الموسوم بـ «شرط ما بعد الحداثة» (The Postmodern Condition) الذي يعبر ظاهرياً وتقريراً عن حالة المعرفة المعاصرة. فبالنسبة إلى ليوتار، صُنفت دولة ثقافتنا في أعقاب التحوّلات، منذُ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، على أنها غيرت قواعد اللعبة للعلوم، والأدبيات والفنّ (Lyotard 1984: xxiii). وهو وضعٌ لا بدّ منه، بسبب التغيرات في تقنيات الإنتاج وتكنولوجياتها التي تتطابق مع الرأسمالية، فضلاً عن دخولنا في فترة من التشكيك المعمم نحو ما أشار إليه ليوتار

على أنه «سرديات وصفية كبرى»(*) (Metanarratives). هذه السرديات الوصفية الكبرى هي قصص بعيدة المدى حول العالم وحول التحوّل الاجتماعي، المتواجدة في أشكالٍ متعددة مثل استنتاج الماركسية الذي يرى، أنَّ الصراع الطبقي سيبشر إيذاناً ببدء فصول المدينة الفاضلة وبالتالي نهاية المؤثرات لتاريخ البشرية (Smart 1992). ففي مواجهة كارثة القرن العشرين، كانت هذه السرديات الوصفية الكبرى قد فقدت شرعيتها، كما حاجج ليوتار – لم نعد قادرين على الإيمان بها مطلقاً. فقد تُركنا بدلاً عنها مع سرديات قليلة، وقصص محدودة بشأن العالم، وقصص قائمة لا تدعي شموليتها أو حسميتها ولا يمكنها ادّعاء ذلك، لأسباب أخلاقية و«أسباب معرفية» (Epistemological Reasons) يتم تقييمها بثقة ومرتبة فوق بعضها البعض حسب أهميتها.

الأمر الأهم هو أن مفكري ما بعد الحداثة يريدون الهروب من الحافز الشمولي المفترض للحداثة من خلال حساب الاختلاف والغرابة والحالات الطارئة، مقابل التشابه والتماسك والنظام (Sim 2002). فالنظريات الكبرى فيما يتعلق بأي شيء والمخططات الخيالية

(*) وتعني أيضاً السردية الكبرى أو الغشاء المُغلِف للسردية هو مصطلح وضعه الفيلسوف الفرنسي جان فرانسوا ليوتار (Jean - François Lyotard) (1924-1998) ويرى أنَّ هذا المصطلح يعني نظرية تحاول أن تتخطى الإجمال، وحساب شامل لمختلف الأحداث التاريخية والتجارب والظواهر الاجتماعية والثقافية بناء على نداء إلى الحقيقة الكونية أو العالمية ذات القيم. والسردية الوصفية حسب ادّعائه هي لإضفاء الشرعية على السلطة، والعادات الاجتماعية حين تشرح الأحداث المختلفة في التاريخ، وتعطي معنى من خلال ربط الأحداث والظواهر والتفريق بالاحتكام إلى نوع من المعرفة الشاملة أو المخططة، حيث يمكن تطبيقها على مجموعة واسعة من الأفكار التي تشمل الماركسية، والمذاهب الدينية، والاعتقاد في التقدّم، والأسباب الكونية، وغيرها (المترجم).

الضخمة للتغيير الاجتماعي عادةً ما يتم النظر فيها من خلال أتباع نظرية ما بعد الحداثة (الحداثيون)، وكما يبدو أنهم يحجبون ويهمشون الخصوصيات تحت مسمّى النظام والحسمية - نسج قصص سعيدة منسجمة تماماً وتصبح كوابيساً عند الناس عندما يحاولون التمكّن من الفوضى، والعالم المعقّد.

ويشكك بشكل عام جداً مفكرو ما بعد الحداثة بالنزعة الحديثة المفترضة لمعنى الهوية والاستقرار. وكلا المعنيين والهوية، متضادين من دون أيّ أسس مؤكّدة: فهي في حالة تغيير مستمر، وفي عملية تغيير مستمر وفي نهاية المطاف لا يمكن الإمساك بها، ولا يوجد شيء أساسي لهما (ليس هناك معنى أو هوية، ذلك بعيد عن السؤال، الذي يبنى، ولا «علائقية» (Relational) بينهما). بالمثل، غالباً ما يتبع ما بعد الحداثيين مثل فريدرك نيتشه (Friedrich Nietzche) في إصراره على أنَّ الأحكام القيمية هي أحكام تقليدية أساسية: ما يعني، لا يمكن تقديم أي أسباب أُصولية وموضوعية لسياستنا، وأخلاقنا وملاحظاتنا الاجتماعية، وبدلاً عن ذلك نعتمد على الخطابة، وعلى نفس الأجهزة المقنعة الموجودة في الخيال (Sim 2002). وعليه فبالنسبة للمنتقدين، تكون المشكلة مع ذلك هي، إن الحدود ما بين الخيال والواقع، وما بين الخيال والتاريخ بالتالي وكما يبدو... هو الخضوع لإضعاف حاسم، وتهديد برمينا في «النسبية الطائشة» (Mindless Relativism)، حيث يكون فيها كلّ شيء صحيح أو خطأ أو شيء آخر، وحيث ببساطة تكون كلّ الأخلاقيات والسياسة منهارة في النهاية في الجماليات، وفي حالة التذوق الشخصي أو النزوة (Callinicos 1989; Eagleton 1991; Anderson 1983).

مربّع 1.5 نقد نيتشه للحداثة

فريدرك نيتشه (1844 – 1900) فيلسوفاً ألمانياً تصاعد عمله من النقد المتواصل للقيم، والمعتقدات والأفكار الخاصة بالمجتمعات الغربية الحديثة. وفيما يتعلق بالعلوم والفلسفة، حاجج نيتشه بأنَّ الحقائق ما هي إلا بنيات مصطنعة من الأعمال الإبداعية في التفسير، وإن تلك الحقائق غير الطبيعية غير موجودة بشكل مستقل عن هذا التفسير. فبالنسبة لنيتشه، تُبنى المعرفة دائماً من بعض وجهات النظر الخاصة، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك موضوعية، أو عدم انحيازية. وبدلاً عن ذلك، تكون تفسيراتنا هي تعبيرٌ عن ما يسميه نيتشه بـ «الرغبة في السلطة» (The Will to Power)– المحركات المادية والنفسية من خلال كلّ أشكال الحياة الساعية إلى تعزيز سلطتهم في تحقيق الأهداف – وبالتالي التعبير عن، إما قيم الحياة المؤكّدة أو قيم إنكار الحياة. وبناءً على ذلك، وفيما يتعلق بالأخلاق والسياسة، يحاجج نيتشه، إن أخلاق ذلك المسيحي – اليهودي كانت منكرة للحياة لأنه يدعو إلى «قيم التواضع» (Values of Humility)، ونكران الذات (Self - Denial)، والخنوع (Meekness) ويقدمها للسلطة. واستطراداً، إن المساواتية الحديثة (Modern Egalitarianism)والديمقراطية قد أظهرتا نفس «ميول التسوية (Levelling Tendencies) وفق «أخلاق الرقيق» (Slave Morality) المسيحيين من خلال تعزيز مفاهيم مثل القيم المتساوية، والمساواة في الحقوق لـ «الرجل العادي» (Common Man)وفقاً لرأي الأغلبية. وفي تقدير نيتشه، كانت فردية الخلق الذاتية، والتأكيد على الاختلاف، وقيم المرء الخاصة هي وسائل من قبل «الروح

الحرة» (Free Spirit) التي يمكنها أن تجاوز المعايير السائدة في الحداثة. ومن أهم أعمال نيتشه التي كان لها تأثير عميق على العديد من مفكري ما بعد الحداثة، **هكذا تكلّم زرادشت** (*Thus Spoke Zarathustra*) الصادر عام (1883 – 1885)، و«ما وراء الله والشيطان» (Beyond God and Evil) الصادر عام 1886، و«علم الأنساب والأخلاق» (Genealogy of Morals) الصادر عام 1887.

ومع ذلك، وفي معظم الأحوال، لا يرفض ما بعد الحداثيون الأخلاق والسياسة على هذا النحو، كما أنَّ هناك في الكثير من الأحيان سياسة قوية، ونقد أخلاقي وبديل اجتماعي. فالعامل الكبير في عملها هو نقد ثقة الحداثية في بعض المفاهيم مثل، التقدّمية والعلوم والمنطق الفردي، والشمولية، والعلمائية. وهي ثقة تقوم على أساس سليم، وثمة من يقول إن هذه الثقة نابعة بسبب كلّ ما تبذلونه من إنجازات في المعرفة والسيطرة على الأمور، وفشلنا في منع الكوارث المتعددة التي صاحبت العصر الحديث. وفي الحقيقة، إن هذه الإرادة حريصة على المعرفة والسيطرة – ما سماه كورنيليوس كاستورياديز بالخيال لـ «الإتقان العقلاني الكامل» (Full Rational Mastery) وما أشار به ميشال فوكو (Michel Foucault) باسم «الرغبة في المعرفة» (The Will to Knowledge)، لا بل قد تكون مسؤولة عن مثل هذه الكوارث. فبالنسبة إلى لزيغمونت بومان (Zygmunt Bauman 1999b) على سبيل المثال، نحن العصريون قد وجدنا أنه من المستحيل أن نعيش التناقض المصاحب للهامشية، والشكوكية التي لم تحل بشكل تام وتلك التي لا تنسجم مع مخططات ما هو «طبيعي». وقد أدّى هذا إلى كلّ أنواع التشوهات التي

من ضمنها، الهلكوسية والاستالينية. ويقترح بومان أنَّ القراءة الصادقة لما بعد الحداثة هو وجوب قراءتها ببساطة على أساس أنها «حداثة من دون أوهام» (Modernity Without Illusions)، والتعلم للعيش مع التناقض، ومن دون ضمانات. وبهذه الطريقة بالإمكان تنشيط كلا السياسة والأخلاق، طالما هذه قد تكون الآن خالية من الأوهام للإنجاز النهائي، والأساس المطلق للمعرفة، والسياسة، والمثل التطورية للمصير الاجتماعي.

من ناحية أخرى، اعتبر نقاد ما بعد الحداثة أن غاية كلّ تسرع هي التخلي عن أهداف التنوير، لصالح ميزات متقدمة للحداثة تحتاج لأن تكتمل بدلاً من التخلي عنها (Habermas 1987). فعلى سبيل المثال، غالباً ما يجعل هؤلاء النقاد محور نقدهم فقط على مصادر الحداثة والتنوير – الفكر، والمادة، والأخلاق – التي يمكن أن نفهمها، وانتقادها وحراستها من البربرية التي تدلّ على ما بعد الحداثيين. ومن هذا المنظور انهارت ببساطة ما بعد الحداثة داخل النسبوية (Relativism)، والعقلانية، و«العدمية» (Nihilism)، لـ «يرمي الطفل مع مياه الاستحمام»(*) (Throwing the Baby out with the Bathwater) (Sim, 2002).

طور عالم الاجتماع الفرنسي جان بودريار (Jean Baudrillard) مجموعة من نظريات ما بعد الحداثة، فقد عمل على تشخيص ما بعد

(*) هو تعبير اصطلاحي ومفهوم يستخدم للتعبير عن وجود خطأ يمكن تجنبه أو يتم التخلص من شيء جيد عند محاولة التخلص من شيء سيئ، أو بعبارة أخرى، رفض ضرورة جنباً إلى جنب مع شيء غير جوهري. وقد استُمد هذا المفهوم من مثل ألماني كناية عن عدم إعطاء فرصة لنضج المفهوم، حيث يُعتقد إن أقرب وقت ظهر فيه هذا التعبير عام 1512م في قصة تحت عنوان (نداء إلى السفينة) يُظهر امرأة تقذف طفلاً في مياه الصرف الصحي، وللأسف لم يُعرف مؤلّف هذه القصة (المترجم).

الحداثيين وربطهم بالوجود المطلق لوسائل الإعلام والإعلانات، وحجم التداول الدؤوب للأزياء، والتكنولوجيات الجديدة، والتداول السريع للمعلومات، وغلبة الصورة في المجتمعات الاستهلاكية المعاصرة. وجادل بودريار النظريات المضادة مثل الماركسية والتحليل النفسي الذي يفترض الجوهر الأساسي الكامن تحت المظاهر «التأويل من الشكّ» (The Hermeneutics of Suspicion). وفي المقابل، ركز بودريار على السطوحية والإغوائية من خلال هذه السطوح. ففي عمله المنجز عام 1953م الموسوم «المحاكاة» (Simulations)، أشار بودريار إننا الآن في «حقبة المبالغة» (Hyperreal Period) التي نقلتنا من النظام القديم الذي فيه إشارات تعميم شيء ما. أما اليوم، وعلى النقيض من ذلك، لم يعدّ هناك مكان للوهم لأن الحقيقة ذاتها لم تعدّ ممكنة. ففي المبالغة الحقيقية المفرطة، نجد لم يعد هناك أصلٌ لترسيمها بشكل واضح، أو وجود للحقيقة الواقعية الكامنة تحتها، بوصفها مزيجاً من الاصطناعية والحقيقة لتتركنا في عصر المحاكاة. وهكذا، ففي كتابه حرب الخليج عام 1991م، أصرّ بودريار (Baudrillard 1995) أنه كان للحرب أن لا تحدّث لو كنا لا نستطيع تمييز صورة الحرب عن الحرب ذاتها. فقد لعبناها بشكل دقيق قبل موعدها، وكنا قد تعرضنا إلى تلك الكتلة الكبيرة من التكهنات، والنماذج، وآراء الخبراء لكون الأحداث الحقيقية كانت لا يمكن الوصول إليها. وهنا كان بودريار يعتبر أنَّ الناس لا يموتون في الحرب، وإن التدمير لم يكن له مكان في هذه الحرب – وفي الحقيقة، قال إنه يشجب بوصفه «كومة من الغباء والجبن» (Heap of Stupidity and Cowardice)، لما يجري على أرض الواقع. فما كان لافتاً له هو عدم وضوح الصورة التي لا تنتهي، وواقع الحقبة المعاصرة وتقادم الأشكال القديمة من التدخل السياسي لمواجهة هذه التغيرات.

انعكاس الحداثة: مجتمع المخاطر وإزالة التقليدية

هناك مفهومان للتغير الاجتماعي يرتبطان ارتباطاً وثيقاً على حدٍ سواء بما بعد الحداثية والعولمة، إذ نجدهما متضّمنان في الأفكار المستجدة لـ «مجتمع المخاطر» (Risk Society) وفي الحجج بشأن «إزالة التقليدية»(*) (Detraditionalization)، وذلك بوصفهما محوراً مميز ثقافياً - فكرياً للحقبة الحالية لـ «انعكاس الحداثة» (Reflexive Modernity). وترتبط هذه المفاهيم أوّلاً وقبل كلّ شيء بعمل عالم الاجتماع البريطاني أنطوني غيدينز (Anthony Giddens) وعالم الاجتماع الألماني آلريش بيك (Ulrich Beck).

ووفقاً لغيدينز (Giddens 1990: 10)، إن عالمنا بشكل خاص هو عالمٌ «مشحون وخطير» (Fraught and Dangerous One)، بمعنى الحداثة «الثانية» أو «انعكاس الحداثة». وهو، كما يجادل بيك (Beck 2000) هو عالم مثقل بالمشاكل، والأزمات، والمخاطر. فقد أصبحت هذه المخاطر مركزية متقدمة في الأسئلة المنتشرة التي سيطرت أوّلاً على الحداثة. فالخطر بشأن العواقب غير المقصودة للحداثة الأولى للتنوير، والتقدّم لعلمي، والجماعية، والتقدّم التكنولوجي والسيطرة (Debrix 2005)، قد جاءت بهذه النتائج لتكون «قوة مهيمنة في التاريخ والمجتمع» (Beck 2000: 400). فعلى سبيل المثال، القرار بحقّ

(*) يشير مصطلح إزالة التقليدية (Detraditionalization) في النظرية الاجتماعية، إلى تآكل التقليد في الدين (علمنة، اللاأدرية، الانتساب الديني) والمجتمع في (ما بعد) الحداثة. أما التقليدية التي هي عكسها فيسود في مجتمعاتها الاعتقاد التقليدي في المنشأة الخالدة، والأوامر والقيم الموثوقة، فوق مصلحة الفرد، والأهداف التي يمكن تحقيقها (المترجم).

الهندسة الجينية «أُطلق عنانه بصورة لا يمكن التبوء بها، ويتعذر السيطرة عليه، وفي نهاية المطاف عواقبه متعذرٌ بلوغها والتي لربما تعرض للخطر أخيراً جميع أشكال الحياة على الأرض» (Beck 2002: 40).

إن المخاطر الجديدة من مثل المخاطر البيئية (التلوث، والهندسة الوراثية، وتأثير المبيدات)، لا تُعلمنا بما يجب أن نفعل إزائها، بل تخبرنا فقط بما ينبغي أن لا نفعله، وهي متزامنة محلياً وعالمياً – لم يعدّ يُنظر إليها على أساس أنها أسئلة وطنية حصراً. ويلاحظ بيك إن هذه المخاطر تعمل على «إزالة الإقليمية» (Deterritorialized)، وهذا ما يعني «منح كلّ بلد مصلحة عالمية مشتركة... [بحيث] يمكننا أن نتحدث بالفعل عن أساس مجتمع عالمي ذي مصير» (Beck 2002: 42). وإن عصر المخاطر من ثمّ، يتطلب تحوّلاً في السياسة. ومن دون أيّ إجابات محددة، في مواجهة معلومات متناقضة، ومن دون خسارة الإيمان بالدولة، والتراث الماضي، تبرز «السياسة الفرعية» (Sub-Politics) الجديدة التي تشكل المجتمع نتيجة صفعة ما (Beck 1999: 39). وإن كلاً من غيدينز وبيك متفائلان بشأن الآثار المترتبة على العصر الحديث، في رؤية نمو الانعكاسية، والفردية، وإزالة الإقليمية للحداثة الثانية بوصفها فرصة حقيقة لتنمية الوعي العالمي والشعور بالمسؤولية، ومجتمع عالم جديد لمخاطر عالمية مشتركة.

يعتقد بعض النقاد إن بعض الأطروحات لا يمكن تحقيقها. فقد وضع ليجيت أطروحته (Lechte 2003: 191) بإيجاز مفيد: «بيك يبالغ هنا. المخاطر، نعم، لكن مجتمع المخاطر، لا».

فبالنسبة لـ ديبركس (Debrix 2005)، في الوقت نفسه، إن أُطروحة مجتمع المخاطر هي بوضوح تعني «الإثنية» (Ethnocentric)، ورفع

مخاوف الغرب خصوصاً للوضع العالمي الذي لا أساس له، وترك الأسئلة الملحة من دون ردّ «مثل من الذي يتحمل المخاطر؟ ومن الذي يستفيد من المخاطر؟ أو ما هي، ومَن من تلك المخاطر يمثل قيمة أكثر من غيره في النظام السياسي العالمي؟ ما هي التصورات الخاصة لهيمنة المخاطر المسؤولة عن ترتيب وتنظيم عمليات العولمة»؟.

ولعل إن كلّ من بيك، وغيدينز وآخرين قد طالعوا الوجه الأخير للحداثة بوصفه عصر إزالة التقليدية. لأنه من دون أي ريب أكدّت «الحداثة الأولى» (First Modernity) والتنويرية على العلمائية، والفردية، والعلوم، المرتبطة بفكرة واسعة النطاق للتحرر من عبء التقاليد. فبالنسبة للبعض، يرون أنه من خلال هذه الحداثة ببساطة نجحوا في تثبيت التقاليد الأخرى التي تتمحور حول المفاهيم العلمية، والتقدّمية، والفردية، وهكذا (Coicaud 2002). وإن مفهوم إزالة التقليدية الذي طوره كلّ من بيك وغيدينز يرتبط بالتحديث الانعكاسي (Reflexive Modernization) للعقدين الماضيين، حيث انحسرت فيهما المعتقدات والعادات، وحيث انتشرت الفردية والحياة بوصفهما تجريبيتان شكلاً وفي مجملهما هما عصب حيوي، وحيث أدّت العولمة للمزج الثقافي – الفكري.

عرف هيلاس (Heelas 1996: 2) إزالة التقليدية على أساس أنها تتضمن «التحوّل في السلطة»: «من دون وجود إلى ضمن» (From Without to Within). ويستلزم ذلك تدني الإيمان في إعطاء أوامر مسبقة أو طبيعية للأشياء. فإذا كان كلّ موضوع فردي بذاته يدعو إلى ممارسة السلطة في مواجهة الفوضى، والطوارئ التي يتم إنشاؤها بموجب هذا. فقد هاجرت الأصوات من المصادر المعمول بها، القادمة

للاستراحة من الذات. ففي الوقت الذي كان فيه كلّ من غيدينز وبيك متفائلان بشأن إزالة التقليدية بوصفها (خيارٌ كبير، وانفتاح، وانعكاسية، وفقدانٌ لقبضة الهرمية القديمة)، كان هناك بعض المعلقين النقاد يشيرون إلى الشعور المتشائم، و«انعدام المعايير» (Normlessness)، و«التشرد» (Homelessness) الذي ينطوي على «اندثار التقاليد» (Demise of Tradition) (Heelas 1996). فكما هو الحال مع أُطروحة مجتمع المخاطر، يرى المتشككون ضرورة القراءة القوية لإزالة التقاليد التي تذهب بعيداً في أطروحتها. ومن هذه القراءات قد تكون لربما الرسوم الكاريكاتورية التقليدية التي تتجاهل واقع تزامن إزالة التقليدية، وصيانة التقليد، وإعادة بناء التقليد في العمل في العالم اليوم (Heelas 1996).

التطور والحداثة

كثيراً ما يثير النقاش حول العولمة فكرتين رئيسيتين في غاية الأهمية – أحياناً بصراحة، وأحياناً ضمناً – هما: الحداثة والتطور. سندرس أوّلاً مفهوم «التطور» من خلال استكشاف اثنين من النماذج المتنافسة. ومن بعد ذلك سنناقش فكرة الحداثة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة التطور، وموضوع الاهتمام المتجدد المصاحب لنمو الحظوظ لما بعد الحداثة. فالحداثة أيضاً ذات مفهوم مهم في النقاش النظري للعولمة – على سبيل المثال، غالباً ما يُنظر إلى التحديث على أساس اعتباره جزءاً من المنطق، ومن الأجزاء المكونة للعولمة.

التطور

في هذا القسم سنبحث نموذجين نظريين بارزين – التحديث (العصرية) ونُهج «التبعية» (Dependency) – اللتان كانتا رائجتان

كرواج طرق المحاسبة بالنسبة لعدم المساواة العالمية، واستجابة للتأطير التدريجي لهذه التفاوتات، كما ورد من فكرة «تطوير» عند ما بعد الحرب العالمية الثانية. قد ذهب هذان المنهجان الخاصان بهدف التطور في وقت لاحق نحو الانحدار. ومع ذلك، استمرّ نهجا التحديث والتبعية في العمل مع الخطاب الواسع للعولمة، ولهذا القسم بالتالي خلفية حاسمة لمناقشة اللامساواة (التفاوت) في العالم التي سترد في الفصل الثاني.

من الواضح أنَّ تلك الشعوب المسماة بـ «العالم الثالث»، أو شعوب دول الجنوب، الشعوب «النامية» تعاني من فرص الحياة غير المتكافئة بصورة كبيرة عند مقارنتها مع تلك الموجودة في «العالم الأول»، أو شعوب الشمال، أو دول العالم المتطور (المتقدم). ولقد صاغ مصطلح «العالم الثالث» الاقتصادي الفرنسي ألفريد سوفي (Alfred Sauvy) عام 1952م، ليدلل من خلاله على الدول غير الرأسمالية، وتقدّم العالم الأول، أو العالم الاشتراكي الثاني (Hobsbawm 1995b; Hulme and Turner 1990). كما دلّ المصطلح ذاته على حالة التنمية الاقتصادية للدولة التي تعنينا اليوم في كثيرٍ من الأحيان، بوصفها «متخلفة» (Underdeveloped)، أو «أقل نمواً» (Less Developed)، أو «النامية» (Developing). وقد أصبح المصطلح غير مألوف مع نهاية الحرب الباردة، ومع الاعتراف بتنوع الخبرات ولملمتها ضمن تلك الفئة (Hulme and Turner 1990; Dirlik 1997). وبصورة عامة، يشمل العالم الثالث المجتمعات المعرضة لمعدلات نمو منخفضة، وحوادث فقر عالية نسبتها، وسوء في الصحة والصرف الصحي، وارتفاع معدلات النمو السكاني نسبياً، وارتفاع معدلات الخصوبة، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، ونسبة أعلى من الاقتصاد المخصّص للزراعة،

وانخفاض معدل التحضر، ومساكن غير لائقة، وتفاوت معيشي داخلي واسع النطاق، ومستويات عالية من عدم المساواة بين الجنسين، والأمية عند الكبار في السنّ (Hulme and Turner 1990; Webster 1990).

الكثير من هذه البلدان يقال عنها أنها كانت تعاني من الإرث الاستعماري، وإن اقتصادياتها إما اقتصاديات زراعية أو اقتصاديات مقالع لاستخراج مواد أولية، والتي تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع إلى البلدان الغنية، مما يجعلهم عرضة لأسباب تذبذب سعرية عالية للغاية، على سبيل المثال، بسبب تغير المناخ أو أمراض المحاصيل (Hulme and Turner 1990; Webster 1990). كما أنَّ هذه الدول غالباً ما تعاني من المديونية (Indebtedness) العالية، ويُأخذ الكثير من ميزانياتها لدفع الفوائد على القروض ورأسمالها. إضافة إلى ذلك غالباً ما تكون الديمقراطية في هذه البلدان ضعيفة أو غير موجودة، يصاحبها إنفاق عسكري يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقزيم الإنفاق على الصحة والتعليم.

لنلقي نظرة سريعة على بعض التفاصيل المحددة الخاصة بالتفاوت العالمي ما بين البلدان الغنية والفقيرة. إن متوسط العمر في تلك الدول مثل اليابان والسويد وأستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة هو فوق أو مقارب لعمر ثمانين سنة، في حين يكون متوسط العمر أقل من أربعين سنة للفرد الذي يعيش في رواندا وزامبيا وزمباوبي وجمهورية أفريقيا الوسطى. ففي حين أنَّ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في النروج والولايات المتحدة الأميركية والدنمارك وسويسرا وإيرلندا يصل لأعلى من 30,000$ لا يتجاوز الـ 1,000$ في أثيوبيا وتنزانيا ونيجيريا واليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تمّ تسجيل كلّ من النروج

وأستراليا والسويد والولايات المتحدة الأميركية وبلجيكا على أساس كونها دولاً ليس فيها أياً من سكانها يعيش بأقل من 2$ لليوم الواحد، في حين هناك 40٪ من سكان الإكوادور وإندونيسيا ونيكاراغوا ومصر ونيجيريا يعيشون بأقل من 2$ في اليوم الواحد. وبما يتصل بذلك، هناك أكثر من 40٪ من السكان يعانون من «سوء التغذية» (Undernourished) في أنغولا وتنزانيا وهاييتي وموزنبيق وطاجاكستان. وإن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) في اليابان ونيوزيلندا وسلوفينيا وهونغ كونغ وكوريا لا يتعدى 0.1٪ من نسبة سكان تلك البلدان، وفي المقابل نسبة هذا المرض أعلى من 20٪ في سويسرا وبوزنيا وجنوب أفريقيا وناميبيا وليسوث. أما حالات مرض الملاريا تكاد لا تُذكر عند كلّ 100,000 من السكان في الولايات المتحدة الأميركية، واليابان والمملكة المتحدة وهولندا وكندا، في حين تصل فوق 20,000 من السكان في كلّ من بوزنا وبيراندي وزامبيا وملاوي وغينيا. كما أنَّ معدل الأمية عند الكبار في ألبانيا واستونيا وسلوفينيا وأوكرنيا ولثوانيا هو أعلى من 98٪، مقارنة لأقل من 50٪ بالنسبة لبنغلادش وتشاد وأثيوبيا والنيجر والسينغال. ومن حيث الانتشار التكنولوجي، تصل الخطوط الهاتفية الرئيسيّة إلى 1000 فرد من كلّ 6000 فرد في النروج والسويد وسويسرا والدنمارك والولايات المتحدة الأميركية مقارنة بأقل من 10 أفراد لكلّ من تنزانيا وأنغولا والنيجر ومالي ورواندا، كما أنَّ مستخدمي الإنترنت لكلّ 1000 لا يعلو عن 500 مستخدم في كلّ من سنغافورة وفلندا والولايات المتحدة الأميركية وكندا والنروج، مقارنة بأقل من خمسة مستخدمين لكلّ 1000 في بوركينا فاسو (Burkina Faso) وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وأرتيريا والسودان (United Nations Development Programme 2003).

سوف نركز الآن على اثنين من النماذج الواسعة التي تسعى لتفسير ومعالجة التفاوت العالمي. النموذج الأول، نظرية التحديث التي تتبع مصلحة المفكرين الاجتماعيين والسياسيين التقليدين في تركيزهم المفترض على الحركة التقدّمية من التقليدية باتّجاه الأنظمة الاجتماعية الحديثة. فقد نجم عن هذه النظرية التطورية منظور نظرية التحديث – خصوصاً من ديركهايم وفيبر – وبشكل بارز في خمسينيّات وستينيّات القرن العشرين. ففي سياق هذا النهج الذي هو استقطاب ومنافسة عالمية في فترة الحرب الباردة، سعت كلّ من القوتين العظميين إلى تحالفات مع المجتمعات غير الأوروبية. فنظريات هذا النموذج رسمت بناءً على تمييز تقليد الحداثة. عالم الاجتماع الأميركي تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) الرائد في تلك الفترة، قد لفت النظر بالفعل إلى قائمة من الصفات التي تقسم التقليدية ظاهرياً عن الأنظمة الاجتماعية الحديثة: «الوجدان مقابل الحياد العاطفي» (Affectivity Versus Affective Neutrality)، «الجماعية مقابل التوجه الذاتي» (Collective Versus Self-Orientation)، «المصلحة الخاصة مقابل المصلحة العامة» (Particularism Versus Universalism)، «النسبة مقابل الإنجاز» (Ascription Versus Achievement)، «الانتشار مقابل الخصوصية» (Diffuseness Vs Specificity) (Hoogvelt 1978). وفي ظلّ هذا المنظور قدم التقليد والماضي العلامات الرئيسيّة لحقب ما بعدهما، جنباً إلى جنب مع القرابة والجماعية، بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في ظلّ النُظم الاجتماعية التقليدية (Webster 1990). فمكان الشعب في النظام الاجتماعي (بدلاً من أساس – الإنجاز) يعزى إلى السماح بالتنقل قليلاً، وبالتالي تميل الناس نحو النظرة التي تميّز المشاعر، والمصير والدين (Webster 1990). وإحدى نتائج ذلك التي ذهب البعض إليها، هي أنّهم

يميلون إلى الافتقار للرغبة في الحصول على المهارات والتكنولوجيا الجديدة، لطرق جديدة في التفكير والعمل (Webster 1990). وعلى النقيض من ذلك، نرى الناس في المجتمعات الحديثة هم مستقبليو التوجه، ليس كما معروف ارتباطهم بالتقليد، والقرابة، والجماعية المصاحبة لإنجاز أكثر أهمية من النسبة في تحديد مكان واحد في عالم مجهز بالعقلانية والعلمية ونهج ريادة الأعمال للعالم (Webster 1990; Hulme and Turner 1990).

بينما تعتبر نظرية التحديث ليست قطعة واحدة متكاملة، يتم التأكيد على العوامل المختلفة في الانتقال إلى الحداثة، حيث هناك قواسم مشتركة مهمة بين الاثنين. على سبيل المثال، تنظر نظرية التحديث إلى القيم والمعتقدات والأعراف على أساس أنها عناصر مهمة للتغيير الاجتماعي التقدّمي (Webster 1990). وهكذا أكّد ديفيد ماكليلاند (David McLelland 1970) على الحاجة إلى الإنجاز والريادة في الأعمال في غضون عملية التحديث. كما تميل نظرية التحديث إلى اعتبار الغرب على أساس أنّه خريطة للتطور على صعيد عالمي. ويُعتقد أنَّ المجتمعات الحديثة ستتطور على أساس استبدال الطرق التقليدية مصحوبة بمزيد من الممارسات وطرق التفكير الحديثة، وهذه يمكن إدخالها من لا شيء بحيث إنَّ الغرب يكون لديه دور محوري في تحديث تطوير النظام الاجتماعي (Hulme and Turner 1990). علاوة على ذلك، حدد مفكرو التحديث عدداً من المنطقيات والتيارات والمؤسسات التي ينبغي تشجيعها لتوليد التطور، مثل التحضر، والآسر النووية، والنمو في الرتبية ووسائل الإعلام، وظهور نظام قانوني عقلاني (Webster 1990; Hulme and Turner 1990). كما يفترض أيضاً

نهج التحديث أنَّ النُظم الاجتماعية الأقل نمواً هي موجودة في الدولة للفترة التي تسبق حالة الإقلاع نحو الحداثة، حيث إنَّ العقبات في هذا التطور والتحديث هي داخلية فقط، وإن التطور هو عملية خطية نسبياً (Webster 1990).

لقد انتُقدت بشدة هذه الافتراضات منذ ستينيّات القرن العشرين، وتضاءلت شعبية نظرية التحديث. ولعل الحجة المضادة الأولى كانت هي أنَّ المخطط الثنائي التفرع «التقليد – الحداثة» هو مخطط سهل للغاية للحساب بشكل صحيح، نتيجة لمجموعة متنوعة من الخبرات (Webster 1990). وانتقد هذا المخطط أيضاً لكونه قد شكل مشكلة كبيرة في ارتكازه الذاتي على خبرات عدد قليل من الدول الغربية، وإن كانت قد تأسست على افتراض مشكوك فيه وهو أنَّ الغرب كان متفوقاً (Webster 1990). بالتالي، يبدو أن نُهج التحديث مفرطة التبسيط، عندما، على سبيل المثال، يكون التحديث قد لا يعني على الإطلاق التراجع في المعتقدات والممارسات التقليدية، لا سيما وإن تلك قد تثبت أنها على درجة عالية من الأدائية بوصفها مصادر في تغيير النظم الاجتماعي (Webster 1990). إنَّ الأمر الأكثر أهمية، على الرغم من اعتراض بعض المفكرين المتأثرين بالماركسية هو، أن نظرية التحديث قد تجاهلت تجاهلاً أعمى تأثرها بالإمبريالية والاستعمارية الغربية التي استخدمتها للسيطرة على أنظمة دول العالم الثالث تلك: وهذا يعني أن نظرية التحديث قد كانت تعتبر لا تاريخية عميقة لديها (Hulme and Turner 1990; Webster 1990; Hoogvelt 1978).

ويؤكّد النموذج الثاني على التأثير الغربي باعتباره تفسيراً للتخلّف، كما وصفته «نظرية التبعية» (Dependency Theory). وقد أشرنا سابقاً

إلى افتراض ماركس الذي يرى فيه أنَّ من شأن الرأسمالية أن تنتشر بلا هوادة في جميع أنحاء العالم، وتبتدع في معالجتها نظاماً رأسمالياً عالمياً الذي يُعتبر خطوة تقدّمية طالما ستمهد الطريق للشيوعية. الرأسمالية التي من شأنها أن تولّد قوى ومهارات إنتاجية لأزمة وإنشاء قوة إنسانية – الطبقة العاملة – والتي من شأنها أن تجلب مرحلة أعلى من التنظيم الاجتماعي البشري. فقد أُعجب ماركس بالديناميكية الرأسمالية والتقدّمية، وكثيراً ما كان يزدري من الطرق التقليدية لرأسمالية الحياة الجارفة. فبينما اعترف ماركس بالاضطراب والهمجية التي يمكن أن تأتي مع هذا التوسع – تجارة الرقيق، واستهداف استعمار الهند – اعتبر أنَّ هذه العملية لا مفرّ منها وتقدّمية في نهاية المطاف.

على أيّ حال، لاحظ ماركس أيضاً، على الأقل جزئياً، إن تطور الدول الرأسمالية الغربية مرتبطٌ بقدرتها على استغلال الدول الأقل تقدّماً (Hulme and Turner 1990). والفكرة هذه هي ذات أهمية للمفكرين الذين عليهم الاستفادة من ماركس والماركسية للنقد وتقديم بديل عن نظرية التحديث. فبالنسبة لهؤلاء (المفكرون الماركسيون)، يتعين علينا أن نلجأ إلى تاريخ الاستغلال الغربي لما هو الآن عليه العالم الثالث، وذلك من أجل استيعاب لماذا هذه البلدان لم تكن متطورة، ولا يمكنها ببساطة الإقلاع في التطور، ولكن كانت عكس ذلك تماماً، متخلفة وجعلوها تابعة من خلال صلاتها بالغرب.

كتيب قائد الثورة الروسية، فلاديمير لينين (Vladimir Lenin) لعام 1917م الموسوم بـ «**الإمبريالية باعتبارها أعلى مرحلة في الرأسمالية**» (*Imperialism as the Highest Stage of Capitalism*) أيضاً مهم لمفكري مدرسة التبعية. الإمبريالية، باختصار، تشير إلى هيمنة الدول

الأكثر نمواً على الدول الأقل نمواً من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية (Marshall 1994). فبالنسبة إلى لينين (Lenin 1970: 106)، تميزت مرحلة الإمبريالية بتطور الرأسمالية وفق ما يلي: «مركزية الإنتاج» (Concentration of Production)، وحركة رؤوس الأموال نحو الاحتكارات، ودمج البنك والرأسمال الصناعي، وتصدير رأس المال، وإنشاء «تجمع «الاحتكارية الدولية» (International Monopolist) التي يتشارك فيها احتكاريو العالم فيما بينهم»، وإكمال تقسيم العالم بين القوى الرأسمالية الكبرى. فالإمبريالية بالنسبة إلى لينين ما هي إلا نتيجة لمحاولة النظام الرأسمالي في التغلب على أزماته الربحية. فكما يشير لينين، أنَّ التوسع نحو خارج حدود الدولة الإمبريالية يتيح حلّ هذه المشكلة، ويسمح بالسيطرة على الأسواق العالمية، ويسمح بالوصول إلى العمالة الرخيصة وتوريد المواد الأولية بصورة بخسة. وهذا ما يعني أيضاً مركزية وتركيز رأس المال بيد الشركات الاحتكارية الكبرى.

يرى لينين، أن الرأسمالية حتماً هي التي أولدت الإمبريالية، تلك الإمبريالية التي حتماً نتجت عنها الصراعات والحروب وبؤس الطبقة العاملة – نُذكّر أن لينين كتب هذه المقولة في فترة الحرب العالمية الأولى – وهذا بدوره سيؤدي إلى قيام الثورة الاشتراكية العالمية. ووفقاً إلى ما قاله لينين، أنه وبسبب الفوائد المتراكمة لارستقراطية العمال في الدول الرأسمالية، فقد لا يكون أصحاب الثورة في البداية والصدارة، في الدول الرأسمالية الغربية وهم الطبقة العاملة، ولكن قد تكون هذه الحالة موجودة الآن في المناطق الأقل نمواً التي هي الدول المستَغلة والتي تعاني من النهب الإمبريالي. وإن الإبداع المحوري هنا هو، نقيضٌ للتفاؤل السامي للكثير من مفكري العقيدة الاشتراكية في وقتها، غير أنّهم

لا بدّ من أن يعرفوا أن هناك حدوداً أيضاً للتقدّمية وتطور الرأسمالية. ففي مراحل معينة وصلت الرأسمالية إلى وضع الانحلال (لم تعد تقدّمية مطلقاً)، وانتهت هيمنتها التاريخية وانتهت صلاحيتها بالنسبة لشعوب العالم.

الشكوك حول حتمية تقدّم الرأسمالية والتطور قد أخذت مكانها لاحقاً في سياق أميركا اللاتينية، حيث كانت حيوية لتطوير نظرية التبعية. فالتأثير السلبي للكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين على أميركا اللاتينية، عنى أن بلدان هذه المنطقة البدء في البحث في استراتيجيات التنمية الوطنية (Humle and Turner 1990). فقد تأسست «اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية» (Economic Commission For Latin America (ECLA) في عام 1948م، وحاولت تفسير ومكافحة التخلّف الإنمائي في تلك القارة (Humle and Turner 1990). وعلى الرغم من فشل سياساتها في تحقيق التنمية المنشودة، كما لاحظها هيولم وتيرنر (Humle and Turner 1990: 47)، إلا أنّهم في نهاية المطاف تمكنوا من الوصول إلى نتيجتين مهمتين:

(1) يمكن أن يفهم العالم من زاوية «الجوهر» الدول الصناعية المتقدمة، والدول المتخلفة «الأطراف»(*)،

(2) هذا الجوهر والمحيط يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بطريقة تجعل من الأطراف تعتمد اعتماداً كلياً على الأساس.

(*) يقصد المؤلّفان بالنتيجة هذه فهم العالم من حيث فهم سياسات وإستراتيجيات ومؤثرات الدول الصناعية المتقدمة، وفهم استراتيجيات وطموحات واحتياجات الدول غير المصنعة والتي تعتبرها الأولى سوق كبرى لتصريف سلعها، مما يؤدي ذلك إلى صراعات وحروب مخابراتية وعسكرية (المترجم).

في الكثير من الأحيان يتم شرح هذه التبعية بواسطة حساب أطوارٍ ثلاثة للعلاقات ما بين الجوهر والأطراف (Webster 1990: 70-81). يبدأ:

الطور الأول: مع «الرأسمالية التجارية» (Merchant Capitalism) التي تنشأ من تراكمات رأس المال من خلال التجارة والنهب، والتي بدأت مع القرن السادس عشر الميلادي.

الطور الثاني: كانت الحقبة الاستعمارية في القرن التاسع عشر الميلادي قد شملت الاستخراج الكبير لثروات الأطراف من خلال تشديد السيطرة على القوى العاملة والإنتاج الصناعي (Hoogvelt 1978; Webster 1990). وهنا ما أنتجته المناطق الطرفية بشكل متزايد كان يتجه باتّجاه احتياجات الدول الأوروبية (الجوهر)، بحيث كان القصد كما أوضحه هوبسباوم (Hobsbawm 1995b: 64)، «ملايا كانت تعني مزيداً من المطاط والقصدير، والبرازيل تعني القهوة، وتشيلي النترات، والأورغواي اللحم، وكوبا السكر والسجائر».

الطور الثالث: كانت «الاستعمارية الجديدة» (Neocolonialism)، حيث حصلت المستعمرات على استقلاليتها، ولكن بشكل جديد من الهيمنة الاقتصادية الاجتماعية من الخارج، والتي تعني استمرارية التبعية (Webster 1990; Hoogvelt 1978). وبعض الدعم المقدم لهذه الأُطروحة التي تُعنى بالتبعية يأتي من التفاوت المتزايد في الثروات ما بين أوروبا ومستعمراتها، فما نسبته 2: 1 في القرن الثامن عشر الميلادي قفز عام 1900 إلى 5: 1 ليكون مع ستينيّات القرن العشرين 15: 1 (R. T. Robertson 2003).

هذه الأفكار وأشهرها التي نحن بصددها قد تمّ تطويرها من

قبل الاقتصادي السياسي أندري غوندر فرانك (Andre Gunder Frank). فقد أشار فرانك عام 1971م إلى أن الفقر في العالم الثالث، الصناعيين الفضائيين(*) (Satellites) ما هي إلا نتيجة للتبعية المَدنيّة: بكلمات أخرى، التقدّم والتخلّف هما وجهان لعملة واحدة. فقد شُوه النسيج الاقتصادي والسياسي للدولة المتخلفة حالياً من خلال توسع الرأسمالية، كما أصبحت هذه الدول مرتبطةً برأسمالية المدينة الكبرى من خلال التخصص الاقتصادي الضيق. فهؤلاء النُخب في العالم الثالث عملوا كوسطاء ليستفيدوا من هذا الوضع، في حين أن كتلة من الناس في هؤلاء الصناعيين الفضائيين يمتلكون الثروة أو الفائض الاقتصادي الذي ينتجونه لنقله مرة أخرى إلى المدينة الكبرى من خلال سلسلة كاملة من «محتكري المدينة الكبرى» (Metropolites) والفضائيين الصناعيين الذين يتمددون من المدن العالمية الكبرى إلى «المزرعة الكبرى»(**) (Hacienda) أو المزرعة التجارية التي تُعتبر فضائية التصنيع بالنسبة لمركز المدينة التجارية المحلية الكبرى، لكن هؤلاء في المقابل يمتلكون المزارعين الذين يمثلون زخماً للفضائيين الصناعيين (Frank in Long 1977: 74). لقد تأثر فرانك كغيره بنموذج التبعية خلال الثورة الكوبية، وأكد أن مصدر التخلّف لا يمكن القضاء عليه بواسطة كسر روابط التبعية تلك فقط.

(*) لا يقصد المؤلّفان بالـ Satellites الأقمار الصناعية والفضائيات، بل يقصد هنا الصناعيين الذين يسميهم بالفضائيين لكونهم يجنون الأموال ويتلاعبون بها دون معرفة بالعناء والكد الذي يعانيه العاملون في التصنيع والإنتاج، ولغرض الإيضاح للقارئ فقد وجدنا التسمية الأفضل «**الفضائيون الصناعيون**» (المترجم).

(**) تعني في الأسبانية كلمة Haciend المزرعة الكبيرة التي قد تستوعب مدينة بأكملها ويتخذ منها الفلاحون مسكناً أيضاً لحماية محاصيلهم المزروعة (المترجم).

في الوقت الذي عمل فيه نموذج التبعية الكثير للتشكيك بنظرية التحديث، وتحويل اللوم بعيداً عن العالم الثالث، جاء أيضاً فيه قدر كبير من الانتقاد، وراح نموذج التبعية نحو التراجع أو التعديل. فعلى وجه الخصوص، تمّ انتقاد مفهوم التبعية ووصفت بأنها ذات قيمة تفسيرية محدودة (Webster 1990): على سبيل المثال، اعتمد نيوزيلندا بقوة على الأسواق الخارجية لمجموعة محدودة من المنتجات (مثل الصوف، واللحم، ومشتقات الحليب) ومازالت على مستوى عالٍ من مستويات المعيشة ولربما تُعتبر نيوزيلندا دولة من دول الجوهر. كما أنَّ حتّى بعض الماركسيين مثل واررن (Warren 1973) ادّعوا أن دول العالم الثالث مازالت بعيدةً كلّ البعد عن الاستقرار، كما تفترض نظرية التبعية، وإن التنمية قد حجبت في عدد من البلدان الطرفية (Webster 1990). وبالتالي فإن نظرية التبعية قد يُنظر إليها على أساس أنها توفر بصورة بسيطة جداً وبدقة قائمة لعدم المساواة والتفاوت في العالم. ومع ذلك، وكما لوحظ، بينما كلا النموذجين المتمثلين بالتحديث والتبعية قد واجها استجواباً حاسماً وثقيلاً، إلا أن كلاهما استمرّ في ملاقاة صدى الخطابات الشعبية، والحكومية، والأكاديمية كطرق حية لمعرفة وفهم التفاوت واللامساواة العالمية.

الحداثة

ترتبط مسألة الحداثة ارتباطاً جلياً واضحاً بفكرة التطوير والتحديث. وقد أصبحت الحداثة تمثل تجديد التركيز للتحقق، كما أُشير مبكراً من تحديات ما بعد الحداثة. فكما قال جيمسون (Jameson 2002) «إعادة الحداثة لمجال العمل»، وهذا ما يعني من قبيل المفارقة، ظاهرة ما بعد الحداثة.

لقد تساءل كل من ماركس وفيبر ودوركهايم مع ظهور الحداثة عن كيفية تصويرها، بالتالي، بوصفها قد هيمنت على الرأسمالية، والعقلانية، وتوسعت لتقسيم العمل. ففي حسابات هؤلاء الثلاثة، تعتبر الحداثة ذات وجهين (Lemert 1983; Berman 1983) من جانب هي واعدة وديناميكية لكنّها تخريبية تهديدية – استلابية ويرافقها استغلال رأسمالي (ماركس)، واستياء عالمي (فقدان الجودة السحرية للحياة) يصاحبه ترشيد (فيبر) وشذوذ (انعدام المعايير) يصاحبه تقسيم في العمل (دوركهايم). وكما رأينا في مفاهيم ماركس، ترتبط الحداثة بما يدعى الآن بالعولمة، المصاحبة لانتشار الرأسمالية عبر العالم. ففي العلوم الاجتماعية اليوم، غالباً ما تفهم الحداثة على أساس أنها حزمة من السياسة، والثقافة، والفكر، والاقتصاد التي يتخللها الأوجه التالية: «الثورة الصناعية» (The Industrial Revolution)، والتطبيقات العلمية والتكنولوجية في وسائل الإنتاج، ونظام الرأسمالية، وتعميم الإنتاج السلعي بالنسبة للأسواق، والبحث الحثيث عن الربح، وظهور الدولة القومية الحديثة، وفئات المواطنة، وبداية الحركة الاشتراكية، وجلب الحياة السياسية للجماهير، وتوسع العالم الغربي، وظهور الخطاب المتسم بـ «الغرب مقابل بقية العالم»، وثورة الثقافة الفكرية لعصر التنوير في القرن الثامن عشر الميلادي. كما صاحبها التركيز على العقل، والتجريبية، والعلوم، والشمولية، والتقدّمية، والفردية، والتسامح، والحرية، والعلمائية (Hamilton 1999).

كانت هناك، في ذلك الحين، حركة بعيدة عن مفاهيم الحداثة من حيث البعد الواحد المسيطر. وبالتالي، تأثرت بالسياسي الهنغاري الفيلسوف أغنس هيلّير (Agnes Heller) لكن انتقدها ماركس، حيث

أكّد هيلّير أنه ليس بالإمكان فهم الحداثة بهذه البساطة، وذلك لأنها حصراً حول منطلقات الرأسمالية (Feher and Heller 1987). عوضاً عن ذاك، فهِم هيلّير الحداثة على أساس أنها تتكوّن من عدد من المتنافسين وتشابك مفاهيمها منطقياً - الرأسمالية، والتصنيعية، والديمقراطية - التي تتطور وتختلف بشكل متفاوت وغير متوقع. فكما أشار بيلهارز (Beilharz 1994) يمكننا ببساطة إضافة مفاهيم جديدة أخرى - على سبيل المثال، القومية أو الوطنية، والعقلانية، والبيروقراطية، والنسبية، والجماعية، والعولمية.

فقد شهدت آخر خطوة للإكثار العددي في التنظير للحداثة تحوّلاً بعيداً عن الانقسام الثنائي البسيط التقليدية - الحداثة، والتي استندت على جزء صغير من العالم الغربي بوصفه المخطط والعامل على إيجاد الحداثة، محاولة نحو وضع تصوّر «عددي»(*) (Pluralistic)، ومفهوم غير أوروبي لمشاريع الحداثة المتنافسة. والفكرة هنا، بعبارة أندري غوندر فرانك، هي «إذا نظرت فقط تحت ضوء الشارع الأوروبي فإنك لن ترى كثيراً ما هو خارج أوروبا» (مقتبس من :R. T. Robertson 2003 87). فبدلاً من التحدّث عن نوع واحد من الحداثة، سيكون بعد ذلك، أنه من الضروري التحدّث عن «حداثة متنوعة» (Diverse Modernities)، أو التحدّث عن مشروع الحداثة الذي يشدد على مجموعة قيم متنوعة ومتميزة ذات أهداف، ومُثل، وممارسات ومؤسسات. فعلى سبيل المثال، اعتبر نيكوس موزوليس (Nicos Mouzelis 1999) الحداثة، أنها

(*) تعني في الفلسفة، نظرياً، أن هناك مادة أساسية أكثر من رأي أو مبدأ واحد، وتعني في علم الاجتماع التعددية الثقافية، وفي السياسة تعني الدولة التي تتبنى سياسة الجمع بين الإثنيات والطوائف (المترجم).

إدخال لتعبئة غير مسبوقة للشعوب التي تضعف فيها العلاقات المحلية، وتجلب لهم الاقتصاد، والمجتمع والسياسة، ومركزية الثقافة. إضافةً لذلك، أشار إلى التمايز المؤسسي، بحيث، فصلها وجعلها مستقلة ذاتياً عن النطاق المؤسسي، لكونها ذات أهمية أساسية في الحداثة. هذه التعبئة والتمايز التي نحن بصددها ترتبط ارتباطاً حثيثاً بالثورة العلمية. كذلك، في المجال الثقافي، تساعد التقنية الثقافية، على سبيل المثال، على محو الأمية، ورفع مستويات التعليم الممكنة. أما في المجال الاجتماعي، فإن تكنولوجياتها تعمل على رعاية الضعيف والمعدم. ويهدف هذا المفهوم الواسع للسماح لنا أن نرى نوعا الحداثة المتنوعة، المؤسسات الحديثة، والإمكانيات الحديثة التي قد تتجاوز الغرب، بحيث على سبيل المثال، تظهر فكرة الحداثة الإسلامية التي تحتضن بعض التقاليد الإسلامية، فضلاً عن إن «التكنو - رأسمالية» الغربية (Techno - Capitalism) لم تعدّ تُظهر تناقضات في اصطلاحاتها.

الاستنتاج

لقد أكدّنا في هذا الفصل فائدة النظرية النقدية في الاقتراب من العولمة. وهذا النهج مفيد في رفض التعامل مع العولمة على أساس أنها «حقيقة» واضحة، ويمكننا تقديرها وفهمها على نحو تجريبي مجرد. لقد أصرت النظرية النقدية على أنه لا مفرّ ولا مهرب من التنظير، وبالتالي يوفر لنا سُبل معالجة التحديات الصعبة برؤية مفيدة لفهم العالم. علاوة على ذلك، ومن خلال رفض وجود أي فصلٍ سهل ما بين الحقيقة والقيم بحجة أنه يمكننا أن نستولي على العالم ونحوله، لم تكن النظرية النقدية قد ولّدت التحدي الفكري والمحاكاة فحسب، بل أوجدت إمكانيات سياسية بديلة. لذا نحن نأمل من هذا الكتاب أن لا يعرض الحماس

للطرق البديلة التي نراها مرتبطة بالتنظير النقدي فحسب، بل أيضاً يُظهر ضرورة مواجهة العولمة المعاصرة، وإعطاء التصوّر لعالم مستقبلي آخر.

قراءات إضافية

Arrighi, G., *The Long Twentieth Century: Money, Power, and the Origins of Our Times* (London:Verso, 1994).

Calhoun, C. *Critical Social Theory: Culture, History and the Challenge of Difference* (Oxford: Blackwell, 1995).

Held, D. *Introduction to Critical Theory: Horkheimer to Habermas* (Berkeley: University of California Press, 1980).

Hirst. P. and Thompson G. *Globalization in Question* (Cambridge: Polity, 1996).

Jay, M. *The Dialectical Imagination: A History of the Frankfurt School and the Institute of Social Research, 1923-50* (London: Heinemann, 1973).

Linklater, A. *Beyond Realism and Marxism: Critical Theory and International Relations* (New York: St Martin's Press, 1990).

Mittelman, J. H. (ed.) *Globalization: Critical Reflections* (Boulder: Lynne Rienner, 1996).

Scholte, J. A. "*Beyond the Buzzword: Towards a Critical Theory of Globalization*", in E. Kofman and G. Young (eds), *Globalization: Theory and Practice* (London: Pinter, 1996).

Wallerstein, I. *World-Systems Analysis: An Introduction* (Durham: Duke University Press, 2004).

Webster, A. *Introduction to the Sociology of Development*, 2nd edn (London: Macmillan, 1990).

الفصل الثاني

العولمة الاقتصادية

من دون شكّ، تعتبر «العولمة الاقتصادية» (Economic Globalization) هي الموضوع الأكثر تعليقاً ومناقشة وجدلاً ضمن أدبيات العولمة. فقد ظهرت العولمة الاقتصادية بصورة مهولة، ويبدو أن أثارها كانت هي الأكثر وضوحاً. وفي الحقيقة، تبدو العولمة الاقتصادية في كثير من الأحيان هي القوة الدافعة وراء العديد من التغيرات الملزمة المصاحبة للثقافة، والسياسات في العالم المعاصر، فضلاً عن كونه القلق الرئيسي لحركة العولمة البديلة. وبناء على ذلك، يُقترح في كثير من الأحيان أنَّ العولمة المعاصرة ما هي إلا لحظة تاريخية يبلغ فيها الاقتصاد حالة الاستقلال من المجالات الأخرى مثل السياسات والمجتمع والثقافة، وتمارس ثقلها على هذه المجالات. ففي هذا الفصل سنستعرض كيف يمكن لهذا الاستقلال الاقتصادي المزعوم الذي هو فوق الكُلّ، أن يرتبط مع مشاكل عدم المساواة في الثروة والسلطة - بين الشركات المتعددة الجنسية والمواطنين، وبين دول الشمال ودول الجنوب، وبين الدول المرتبطة وغير المرتبطة، وبين أرباب العمل والعاملين.

الرأسمالية، والديمقراطية الاجتماعية والليبرالية الجديدة

حين يتحدث أي ما وفي أيَّ وقتٍ ما عن العولمة من الناحية الاقتصادية، لا بدّ أن تكون هناك إشارة متكررة «**للرأسمالية**»، و«**الليبرالية الجديدة**» (Neoliberalism) و«**الاشتراكية**» (Socialism) و«**الديمقراطية الاجتماعية**» (Social Democracy). فعلى وجه الخصوص، كان هناك عنصراً حيوياً واحداً للخروج من الاقتصاد العالمي الجديد والتحرر من بعض السياسات والقيود التي دفعت بها الليبراليات الجديدة، التي جاءت لتحل محل الديمقراطيات الاجتماعية السابقة في الدول الغربية (Castells 1996). لذلك فمن الضروري فكّ الارتباط بهذه القيود ودراسة هذا التحوّل قبل الشروع في مناقشة الاعتبارات المركزية الأخرى في الأدبيات الخاصة بالعولمة الاقتصادية.

الرأسمالية هي نظام اقتصادي قائم على تعميم الإنتاج والتداول السلعي – عرض السلع والخدمات للبيع في الأسواق – ويعتبر الإنتاج والتداول السلعي متمحوران حول مفهوم السعي إلى الربح (Buick and Crump 1986). فبالنسبة إلى الماركسيين، يعني وجود رأس المال بصورة طبيعية، ما هو إلا وجود للعمل المأجور – وهذا يعني الرجال والنساء الذين لا يملكون وسائل الإنتاج (المعامل، وأدوات الإنتاج، ومنتجات العمل)، ويبيعون قوة عملهم وقدرتهم إلى الطبقة الرأسمالية (الذين يملكون وسائل الإنتاج). هذه العلاقة تنطوي على استغلال العمل من قبل الرأسمالي – وتستمد الربح من الفائض العمالي، ووقت العمل (الوقت القصير وفوقه المستغرق في الإنتاج وكميته المكافئ لتكاليف إدامة العمال وإعادة إنتاج جيل قادم من العمال). فالربحية، والسوق، والمنافسة، وعدم المساواة كلها بالتالي متمركزة في الرأسمالية.

وفقاً لـ أوستر هامل وبيترويسون (Osterhammel and Petersson 2003)، كانت الفترة الواقعة ما بين عام 1846 – 1880 تُدعى بـ «عصر التجارة الحرة» (Age of Free Trade). فعلى وجه الخصوص، تمسكت بريطانيا بسرعة بهذه الفكرة، حتّى عندما بدأت تفقد شعبيتها في سبعينيّات القرن التاسع عشر الميلادي، ورفع كلّ بلد بعد الآخر العوائق الحمائية لإيواء الاقتصاديات الوطنية (Hobsbawm 1995b). فبالنسبة لعشاق التجارة الحرة، كانت الأسواق تنظم نفسها بنفسها، ولهذا جادل في وقت سابق آدم سمث بقوله إنَّ الأسواق قد عملت سابقاً كما لو كانت تسترشد بيد خفية لإنتاج رعاية اجتماعية بوصفها ناتج ثانوي يسعى لمصلحة الربح الذاتية. وهذا ما يعني، أن الناس يدخلون السوق بقدرات معينة، ومنتجات، واحتياجات، وسيكون هناك انسجام تجميلي ناتج من المصالح والقدرات التي من شأنها أن تتدفق من خلال السعي وراء المصالح الذاتية الفردية.

ومع ذلك، إن مفهوم الانسجام العفوي الناتج من خلال السعي وراء المصلحة الذاتية (Pursuit of Self - Interest)، وقدرة التنظيم الذاتي للأسواق (Self - Regulating Capacity of Markets) سقطت سمعتها بنحو متزايد، حيث كان ذلك جزئياً نتيجة تزايد التحدي الاشتراكي، وجزئياً نتيجة تشوش الاقتصاد. ولقد أدّى تأثير الرأسمالية في غضون القرن التاسع عشر الميلادي إلى محاولات – في مثل هذه الأماكن النائية كألمانيا ونيوزيلندا – لاتّخاذ تدابير لتقييد وتنظيم قوى السوق (Smart 2003). وعلى الرغم من استعادة الثقة في السوق لفترة ما، إلا أنَّ الكساد العظيم للفترة 1929 – 1933 قد جلب الخراب الاقتصادي والبطالة وعدم الاستقرار السياسي، ومع هذا فلم يتمكن كلّ مما حدث من منع

العودة إلى الرأسمالية وعصر الإمبريالية (Hobsbawm 1995b; Smart 2003).

وهكذا، فإن كارل بولاني (Karl Polanyi) في كتابه الموسوم **التحوّل الكبير** (The Great Transformation) والصادر عام 1944، قد عرض نقداً قوياً لنموذج السوق، كما أشاد بتراجع الثقة في الأسواق الحرة من ناحية النمو المتزايد لتدخل الدولة وبادّعائهم إنّه تدخل إيجابي وخطوة لا رجعة فيها (Smart 2003). فبالنسبة إلى بولاني «السماح لآلية السوق لتكون المدبر الوحيد لمصير البشر وبيئتهم الطبيعية... سيؤدي إلى هدم المجتمع» (George 1999). وإن زيادة تدخل الدولة يعني «تأمين تطوير نظام اقتصادي يتم بمقتضاه وضع قانون للمجتمع وأولوياته» (Smart 2003: 31). ويبدو أن ثقة بولاني في الانسحاب من السوق كان مبنياً على أسس متينة، بوصفه قد أعطى الاقتصاد الليبرالي طريق، وبنحو متزايد، الحسّ الاقتصادي السليم الذي يؤكّد المساواة، وتدخل الدولة، والأفق الجمعي، والرفاهية الاجتماعية. فعلى مدّة ثلاثين عاماً، ومن ثمّ لحقتها الكنيزية المستندة هي ذاتها على بعضٍ من افتراضات ما طرحه بولاني، شكل الاقتصاد التقليدي الحكمة التي استندت إليها الحكومات الغربية. ولعله من استخلاص أفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) حفزت دول عديدة نمو الإنتاج والطلب، عن طريق اتّخاذ تدابير مالية ونقدية. وعلى سبيل المثال، كان التخلي عن التعامل مع التضخم ووضع العملة في التداول مبدأً لتعزيز النمو الاقتصادي. وهنا، سعت الدولة إلى تعزيز الاقتصاد المختلط (الجمع بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة)، والعمل بدوام كامل، والشراكة الوطنية ما بين العمالة ورأس المال من أجل تحقيق الرخاء

الوطني. وفي هذه الفترة أيضاً، نمت في العديد من الدول ما يسمّى بدولة الرفاهية الاجتماعية، المصاحبة لموافقة الدولة لتوفير الحماية للعاطلين عن العمل، والمرض، والشيخوخة، والحماية من نتائج وحشية الأسواق الحرة في كثير من الأحيان.

مربّع 2.1 الاقتصاد الكينزي

جون ماينارد كينز (1883 – 1946) اقتصادي بريطاني دعا إلى سياسات التدخل الحكومي في الاقتصاد، مثل الرقابة النقدية (Monetary Control)، والدّين العام (Public Debt)، والتنظيم المالي (Fiscal Regulation)، وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية للرأسمالية، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة، و«الركود والكساد» (Recessions and Depressions) والطفرة والانهيار في دورة الأعمال التجارية. كان لنظريات كينز تأثير كبير على الرئيس الأميركي فرانكلن روزفلت (Franklin D. Roosevelt) في سياساته المعروفة بـ «الصفقة الجديدة» (New Deal) رداً على الكساد العظيم في ثلاثينيّات القرن الماضي. وقد جادل كينز، وبشكل خاص، في أنَّ الكساد الاقتصادي سوف يخطو خطوته الأولى أو يتحفز للعودة إلى النمو من خلال الاقتراض الحكومي الاتّحادي وإنفاق المال على مشاريع الأشغال العامة، والخدمات الاجتماعية. وحسب تقدير كينز فإن اقتصاد السوق المختلط أو اقتصاد السوق المنظم اجتماعياً يمكنه أن يتجنب مساوئ كلّ من الرأسمالية والاشتراكية الخالصة النقية. لقد اكتسبت نظريات كينز الاقتصادية لاحقاً أرضية واقعية في شكل بناء دولة الرفاهية في العالم الغربي. ترأس كينز الوفد البريطاني ولجنة

البنك الدولي معاً خلال مباحثات إنشاء نظام «برتن وودز» قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بقليل. وسعى كينز لاقتصاد عالمي منظم اجتماعياً وقد عارضت هذه الخطوة الولايات المتحدة الأميركية.

ومع ذلك، فقد بدأت أزمة متعددة الجوانب في وقت مبكر من سبعينيّات القرن العشرين، لتبتلع في طريقها الحلّ التوافقي الذي جاءت به الكينزية، أو «التوافق الديمقراطي الاجتماعي» (Social Democratic Consensus): أزمة الإدارة الحكومية المصاحبة لها ارتفاع في التضاد الاجتماعي، و«الانكماش الاقتصادي» (Economic Down Turn) مع ارتفاع معدلات البطالة، و«التراجع الاقتصادي» (Economic Contraction)، و«الخسارة في الأرباح» (Profit Losses)، و«الإفلاس» (Bankruptcies)، والاعتراف المتزايد بالجمود الذي يتسم به النظام الفوردوي (Cohen and Kennedy 2000). وأصبحت الأفكار الليبرالية الجديدة مؤثرة بشكل متزايد منذ سبعينيّات القرن العشرين، ولُفت الانتباه لذلك من خلال منح جائزة نوبل في الاقتصاد إلى كلٍ من فريدريك فون هايك (Friedrich von Hayek) عام 1974م، ومن ثمّ ميلتون فرايدمان (Milton Friedman) عام 1976م، ويعتبر هذان المفكران من أكبر المفكرين الليبراليين الجدد (Hobsbawm 1995b). فقد دعا «**الليبراليون الجدد**» إلى إعادة التنظيم الاقتصادي على نطاق واسعٍ بحيث يمكن الرجوع إلى أفكار عصر التجارة الحرة، ومصرين على أنّ تكون السوق خالية من اختراق الدولة مما سيؤدي تلقائياً إلى تحقيق الحيادية في القرارات الشبكية المعقّدة، والإجراءات، والاحتياجات، وقدرات العديد من الأفراد (Smart 2003).

تُعتبر آلية السوق هذه بالنسبة إلى «**الليبراليون الجدد**»، بأنها أكثر

كفاءة من دون أي ريب من محاولات تدخل الدولة في النظم وخطط الاقتصاد. ويعتبر هايك، أنَّ ذلك كان «وهم قاتل» (Fatal Conceit) حين نتصوّر أنَّ الدولة بوسعها معرفة ماذا والتخطيط لـ مجمل الاحتياجات الفردية، والمصالح، والقدرات. وبيّن أن المحاولات من هذا القبيل في التخطيط الذي تقوده الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية سوف يقوض الفعالية، والابتكار، والثروة الناتجة من المنافسة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى الإكراه حتماً، وإلى الميل الشديد بسبب هذا الإكراه نحو الشيوعية السوفياتية. وهكذا بالنسبة إلى فرايدمان الذي يعتبر أنه من الخطأ الفاضح أن نتصوّر أنه بإمكان المرء أن يحقق الحرية السياسية في الوقت الذي تقوض فيه الحرية الاقتصادية (Green 1987). ففي الوقت الذي تتيح للدولة في الكثير من الأحيان لأن يستمرّ دورها في حماية الملكية الخاصة، والدفاع عن تلك الملكية من الأعداء الخارجيين، وحتّى بناء شبكة أمان متواضعة لأولئك الذين يفشلون في السوق، نرى أنَّ «الليبراليون الجدد» يجادلون في ضرورة الحدّ من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للوصول إلى مستوى الحدّ الأدنى من التدخل. وهنا نلاحظ ارتقاء الحرية باعتبارها هدفاً اجتماعياً يفوق تركيزه على الديمقراطية الاجتماعية في المساواة. ومن خلال العديد من الليبراليات الجديدة نجد أنه لا تزال هناك نظرة مهمة لتكافؤ الفرص (بمقابل نتائج فرص المساواة). وتعتبر الحرية بالنسبة إلى «**الليبراليون الجدد**»، مرتبطةً ارتباطاً موثوقاً بالرأسمالية، وكثيراً ما يقال عنها «حرية سلبية» (Negative Freedom)، «الدولة الرجل الذي لا يخضع للإكراه بمشيئة تعسفية من رجلٍ آخر أو آخرين» (Hayek in Hindess 1987: 128).

جاءت الأفكار الليبرالية الجديدة بعد سبعينيّات القرن العشرين لتؤسس بشكل متزايد اقتصاديات جديدة ذات فطرة سليمة، وذات قوة انتقادية تمكنها من مواجهة القوى التي همشت الادّعاءات الليبرالية الجديدة واعتبرتها غير واقعية أو متطرفة. وهكذا، ففي تقدير سوزان جورج (Susan George 1999) إن الليبرالية الجديدة ظهرت وكأنها «دين عالمي النطاق» (Worldwide Religion). وترى بيري أندرسون (Perry Anderson 2000) أن مفهوم الليبرالية الجديدة يُعد من أقوى وأنجح الأفكار في التاريخ العالمي. حيث كان انتصار رولاند ريغن (Roland Reagan) في الانتخابات الأميركية عام 1980، ومارغريت تاتشر (Margaret Thatcher) في الانتخابات البريطانية عام 1979م ذا أهمية خاصة لهيمنة الليبرالية الجديدة. فمن هذا الوقت، وفي أجزاء عديدة من هذا العالم، كانت هناك محاولات مبذولة قد عملت على تقليص الإنفاق الحكومي، و«تحرير الأسواق» (Deregulate Markets) بما في ذلك سوق العمل، و«ترشيد» (Rationalize) و«خصخصة» (Privatize) الشركات المملوكة للدولة، وتشجيع «روح الاعتماد على الذات» (Ethos of Self - Reliant): على سبيل المثال ما بين عام 1979م ولغاية عام 1994م تمّ تخفيض الوظائف في قطاع العمل البريطاني الحكومي بنسبة 29٪ (George 1999)، وما بين عام 1990 وعام 1999م بلغت قيمة مبيعات الدولة على نطاق عالمي 900 مليار دولار أميركي، ومن 30 مليار دولار أميركية عام 1990م إلى 145 مليار دولار أميركي عام 1999م (New Internationalist 2003b). وارتفعت نسبة من هم في أشكال غير آمنة للعمل في ألمانيا من 10 المائة في ستينيّات القرن العشرين إلى 30 في المائة في أواخر تسعينيّات القرن (Smart 2003). وانخفضت المعدلات الضريبية لذوي الدخل

الأعلى والشركات، وهوجم الإنفاق الحكومي بنتائجه المختلطة والتي تراوحت ما بين التحرّك نحو نظام الرعاية الاجتماعية العالي في بريطانيا ونيوزيلندا وما بين المزيد من التخفيضات في هذا النظام في البلدان مثل النمسا وألمانيا وأستراليا (Huber and Stephens 2001).

إن الحركات الاشتراكية التي نمت حول «البيان الشيوعي» (Communist Manifesto) لماركس وإنجلز عام 1848م طرحت مفهوم يصور الرأسمالية بأنها سلسلة من التحديات الفكرية، والأخلاقية والاقتصادية والسياسية. هذه التحديات، وللوهلة الأولى، تبدو إلى حدٍ كبير الآن قد تمّ اجتيازها. فكما يقول أولريخ بيك (Ulrich Beck) «لا أحد اليوم يستجوب الرأسمالية (In Smart 1993: 27)». وفي مواجهة هذه الهيمنة الليبرالية الجديدة، نعتقد أنه من المهم جداً العودة إلى النقد الاشتراكي لـ «القدرية المصرفية» (Banker's Fatalism) (Bourdieu 1998)، وفي رأينا إن الإيمان بالقدرية وتقديمها على نطاق واسع لآلية السوق ما هي إلا تهديدات تتعرض إليها القيم الديمقراطية المدوية، والحرية والمساواة. كما أنَّ السبب في الدعوة لهذا النقد الاشتراكي حسبما يبدو هو، لأنَّ الليبرالية الجديدة تواجه شيئاً ما من الأزمة التي تتجلى في كلّ المنعطفات «السياسة القبلية» (Tribal Politics)، وظهور حركة العولمة البديلة (Rapley 2004).

يعتبر الاشتراكيون المنطق الرأسمالي أنه قد تجاوز السعي وراء المصالح الذاتية، والمنافسة، والربحية ليصل حدّ الفوضى، والانقسام المجتمعي، وانعدام الفعالية. فالأساس عند الاشتراكيين ينبغي أن تكون الأهداف الرئيسيّة للنظام الاقتصادي ملبية للاحتياجات، ومحققة للتعاون بدلاً من تركيزها على الربحية (التي حين يتم المحافظة عليها تؤدي إلى

استغلال غالبية الشعب)، والمنافسة. فإذا لم يتم تنظيم الاقتصاد وفقاً للحاجة والتضامن، فإن القيم النقدية حان وقتها لتتفوق وتستعمر كلّ القيم الأخرى. وبسبب توجه الرأسمالية وجشعها نحو الربح توسعت الأزمات والصراعات التي لا يمكن تجنبها.

الحجة المدعاة ضمن نطاق الجناح الاشتراكي الشيوعي المتشدد هي، أنَّه لم يتم «أنسنة» (Humanized) الرأسمالية بعد، وبالتالي لا بُدّ من إلغائها. وضمن الجناح الاشتراكي المعتدل المتمثل بالديمقراطية الاجتماعية، نجد أنَّ الرأسمالية الاجتماعية أو «الناعمة» تتم بمشاركة واسعة من الدولة، والجمعيات وتوفر الرعاية الاجتماعية بكلّ تفاصيلها من «ألفها إلى يائها»(*) (Cradle to Grave). ففي الوقت الذي تمتلك فيه الديمقراطية الاجتماعية، في جميع أنحاء العالم، ميلاً لتصبح مستوعبة لحجج الليبرالية الجديدة بشكل أكثر من ذلك بكثير (كما سنجد تفاصيله في الفصل الخامس من هذا الكتاب)، وفي حين الذي أصبحت الحركات الشيوعية وأفكار ماركس أقل شعبية، نجد - من وجهة نظرنا - أنَّ النقد الاشتراكي للرأسمالية مازال قائماً من الناحية الفكرية والأخلاقية، بوصفه شيئاً مقنعاً. فنحن نعتقد أن استكشاف أبعاد العولمة الاقتصادية المتبعة تدلل على أهمية الاستمرار في هذا النقد.

ما يواجه الحجة الليبرالية الجديدة حول حيادية السوق بالضدّ، والإصرار على أنَّ الفقر لا يمكن اعتبار حدوثه بلا إكراه (لكون الإكراه الناتج هو فقط بفعل الأفعال الدولية)، هو تذكر ماركس الذي يرى

(*) هذا المفهوم (Cradle to Grave) يعني "من المهد إلى اللحد" أي أنَّ المواطن يتمتع بكلّ الخدمات من قبل الدولة والجمعيات المساهمة في برامجها (المترجم).

أن الناس لا يجتمعون في السوق على أساس المساواة. فالملكيات الخاصة هي دائماً موزعة ما بين الحريات وتقييد الحريات، وإن السوق وتوزيع الملكيات الخاصة ليست طبيعية، إلا أنها تمتلك تاريخاً غالباً ما ينطوي على العنف والإقصاء، وكل هذه مهمة. وفي هذه النقطة الأخيرة يصرّ كاستورياديز (Castoriadis 2005) على أنَّ السوق سيكون نادراً فيما إذا كان موصوفاً بالكمالية أكثر من أي وقت مضى، أو كانت منافسته حقيقة، ويتميز بوصف التدخلات التي لا نهاية لها من الدولة، وتحالفات الرأسماليين، والتلاعب بالمستهلكين، واستخدام العنف ضدّ الشعب الكادح. حيث إننا نقترح، بصورة خاصة، أنه من الضروري خوض الطريقة التي تتزايد أكثر من أي وقت مضى والتي فحواها «كُتب العالم الاجتماعي بلغة الاقتصاد» (Bourdieu 1998). فذاتية الاستقلال والأولوية المُعطاة للاقتصاد، وللإنتاجية والربحية تمثل بوضوح تهديدات للقيم والحاجات الأخرى. حيث إنَّ الكثير من الناس يتقبلون ضرورة وضع بعض القيود ضمن دائرة البحث الخاصة بالنمو والأرباح: على سبيل المثال وكما اقترح سمارت (Smart 2003)، إن معظم الناس سيعترضون على المتجارة بالأعضاء البشرية، وعليه لا بدّ أن تكون هناك محدودية في أعمال الأسواق، وميلها المهني، كما لاحظ فيبر ذلك «بغض النظر عن الأشخاص» (In Smart 2003: 84).

علاوة على ما تقدم، يمكن القول إن إشادة «الليبراليون الجدد» بالحرية السلبية غير كافٍ. فالماركسيون هم على النقيض من ذلك، إذ طالما ركزوا على المفهوم الإيجابي للحرية التي تحدّد كيف نعيش، وماذا يستوجب علينا لنكون بشراً (المجتمع، والإنتاجية، ومخلوقات إبداعية، وفق ما يراه ماركس). لذلك ووفق التشديد في الاختيار ضمن

سياق الليبرالية الجديدة، نحن نحتاج دائماً إلى النظر في المواضيع الحاسمة لـ: «ما الذي يمكن اختياره وما الذي تمّ اختياره» (Marcuse in Smart 2003: 44). فتلك الأمور التي نحتاج إليها، والرغبات التي نحن بحاجة لها كلها ليست طبيعية وليست واضحة، إلا أنها أُنتجت اجتماعياً، وغالباً ما تُفرض أو تأتي عبر التفكير الخاطئ، والاستهلاكية، ومن ثمّ، تصل لدرجة التحكم: كما وصفها كاستورياديز (Castoriadis 2005)، الناس يرغبون بالسلع، وهم يريدونها لأنها بمقام ما يرغبون به. فمن الضروري على أقل تقدير أن تكون هناك مجالات خارج السوق تسمح بتطوير الاستقلالية الذاتية، والتمييز للاختيار الواعي مطلوبٌ، ومن دون هذه المجالات واللوائح التنظيمية، سنواجه مخاطر واضحة للحياة المدنية وللديمقراطية ذاتها (Smart 2003).

الليبرالية الجديدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية

يرى نقاد العولمة الاقتصادية، أن بعض النتائج الأكثر تدميراً للعولمة قد ارتبطت بتوجه «الليبراليون الجدد» نحو بعض المؤسسات الاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund (IMF))، والبنك الدولي (World Bank)، ومنظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) (WTO). وينظر هؤلاء إلى هذه المؤسسات على أنها تعمل وفق ما يسمّى بـ «إجماع واشنطن» (Washington Consenus). وتتركز أجندة «الليبراليون الجدد» التي نشأت من أجل توجيه السياسات نحو الإصلاح في أميركا اللاتينية منذُ أواخر ثمانينيّات القرن العشرين، والتي حددها ستيغِر (Steger 2003:

(53 وفق ما يلي:

ضمان الانضباط المالي، وكبح العجز في الميزانية.

تخفيض الإنفاق العام، ولا سيما في الجيش والإدارة العامة.

الإصلاح الضريبي الذي يهدف إلى إنشاء نظام مبنيّ على قاعدة عريضة، وذي نفاذية فعالة.

تحرير المال من أسعار الفائدة التي يحددها السوق.

أسعار صرف تنافسية لمساعدة النمو الذي تقوده الصادرات.

تحرير التجارة، بمعية إلغاء تراخيص الاستيراد، وخفض التعريفات الجمركية.

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

خصخصة الشركات المملوكة للدولة التي ستؤدي إلى فعالية في الإدارة وتحسين الأداء.

رفع القيود الاقتصادية.

حماية حقوق الملكية.

كان هدف مؤتمر بريتون وودز لعام 1944م هو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يعقب نهاية الحرب العالمية الثانية، والابتعاد عن بعض المشاكل الاقتصادية التي تزعزع الاستقرار التي اتّسمت بها الفترة ما بين الحربين العالميتين (Steger 2002). وبمقتضى الاتّفاق، أصبح الدولار الأميركي عملة عالمية فاعلة، بحيثُ إنّه من الناحية النظرية، يمكن استبدال الدولار بالذهب بواقع أونصة لكلّ 35$، وبالتالي وفق ذلك وضع نظام أسعار الصرف الثابتة بين العملات التي من شأنها حماية الاقتصاد العالمي من خفض العملات التنافسي خلال الفترة الواقعة ما

بين الحربين العالميتين (Cohen 2003). ومع ذلك فقد أصبحت العلاقة ما بين الدولار والذهب غير مستقرة، بسبب توسع النظام العالمي للإنتاج والتمويل، وأزمة النفط الخام في بداية سبعينيّات القرن العشرين، وتراجع مكانه الولايات المتحدة الأميركية ضمن مدارك هذا النظام المالي (Cohen 2003). فعندما شهدت الولايات المتحدة الأميركية عام 1971م أوّل ميزانية عجز تجاري منذ عام 1893م، أعلن الرئيس الأميركي نيكسون (Nixon) أن الولايات المتحدة الأميركية قد ألغت علاقة التحويل ما بين الذهب والدولار المتفق عليه في مؤتمر بريتون وودز(*) لعام 1944م (Cohen 2003). وبعد هذا التاريخ، تمّ تحديد قيم العمولات بالاستناد إلى حركة العملات في السوق، وتوسعت تدفقات رؤوس الأموال بشكل مطرد.

مربّع 2.2 برامج التكيف الهيكلي

نشأت «برامج التكيف الهيكلي» (Structural Adjustment Programmes) (SAPs) في أواخر سبعينيّات القرن العشرين تحت تأثير السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي تحبذ تحرير رأس المال وأسواق العمل، كوسيلة لتعزيز تحرير السوق الحرّ عبر الحدود. وأُدخلت برامج التكيف الهيكلي ظاهرياً كشرط للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي، من أجل

(*) عند إعلان الرئيس الأميركي هذا في عام 1971م أصبح الدولار الأميركي غير مغطى بالذهب قياساً بالعملات الأخرى، وبيّن أنَّ الدولار سيكون مدعوماً بالأصول والشركات الأميركية وخاصة تلك النفطية العاملة في خارج حدود الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما أدّى إلى هبوط سعر الصرف للدولار الأميركية وأثر على المضاربات في أسواق الذهب والنفط (المترجم).

أن تساعد على جذب الاستثمار للدول النامية. هذه الاشتراطات المطلوبة من الدول النامية كانت لتعديل سياساتها الاقتصادية ومن أجل دعم الخصخصة، ورفع القيود التجارية وتقليل الحواجز التي تُعيق تحريرها. وشملت هذه البرامج تخفيض الإنفاق العام، ووضع قيود على أجور العمالة، وإزالة الرقابة على أسعار السلع، وإزالة إعانات الدولة، وإعادة تقييم خفض العملة مقابل الدولار. ويرى المنتقدون أنه كان لبرامج التكيف الهيكلي آثار ضارة جداً على سكان البلدان النامية، لكون التخفيضات على الإنفاق الحكومي، وتخفيض أجور العمل، وخصخصة الأراضي والمشاريع العامة قد أسهمت كلها في زيادة «الإفقار» (Impoverishment)، ناهيك عن نزوح الإنتاج المحلي، ومصادرة الموارد الوطنية. وبسبب الانتقادات العلنية لبرامج التكيف الهيكلي فقد تمّ استبدالها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أواخر تسعينيّات القرن العشرين بما يسمّى بـ «بحوث استراتيجية للحدّ من الفقر» (Poverty Reduction Strategy Papers). وعلى الرغم من أن نواح كثيرة قد تغيرت مصطلحاتها فحسب، إلا أن شروط الليبرالية الجديدة لا تزال تُفرض على القروض التي تقدّمها تلك المؤسسات. على سبيل المثال، في كولومبيا وقعت الحكومة الكولومبية على الترتيبات الاحتياطية لصندوق النقد الدولي للحصول على قرض مشروط بإصلاحات العمل، يتضمن خفض تكاليف العمالة بواسطة زيادة ساعات العمل اليومية وتخفيض أجور العمل الإضافي و«دفع الأجور مقطوعةً» (Severance Payment).

المصدر: (IMF 2002).

الأهم من ذلك، أن مؤتمر بريتون وودز قد شهد تأسيس منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة النقد الدولي، لتأمين الاستقرار المالي في الاقتصاد العالمي. وتمّ تشكيل صندوق النقد الدولي لحماية الاستقرار النقدي، وتقديم القروض قصيرة الأجل للأعضاء الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة أمام الصعوبات الناجمة في ميزان المدفوعات (Guardian 2001a; Cohn 2003). وعن ذلك فقد هاجمه النقاد على مدى سنوات عديدة، لا سيما في فترة أزمة الديون في ثمانينيّات القرن العشرين الذي أعيد فيه تعريف دور صندوق النقد الدولي نحو مراقبة الأداء الاقتصادي للبلدان، وتقديم قروض مشروطة اعتماداً على عدد من تدابير السوق الحرة أو ما يسمّى بـ «برامج التكيف الهيكلي» (Structural Adjustment Programmes (SAPs) (Burton and Nesiba 2004; Cohn 2003; Guardian 2001a).

الصدمات النفطية التي حدثت في سبعينيّات القرن العشرين، والتوسع في تدفق الأموال إلى الدول الأقل نمواً، والركود الاقتصادي العالمي، والتبعية البنيوية، كلها ضربت بقوة البلدان الأقل نمواً، وأدت إلى بروز طلبات إعادة جدولة الديون (Cohen 2003) ، التي صاحبها أعباء مديونية للدول ذات الدخل المتدني، إذ ارتفعت مديونيتها من 21 مليار دولار أميركي عام 1970م إلى 110 مليار دولار عام 1980م (Burton and Nesiba 2004). وعند هذا الوضع عمد صندوق النقد الدولي إلى تكثيف مطالبته بشروط التكيف الهيكلي لتلك البلدان التي تبحث عن «إعادة جدولة الديون» (Rescheduling of Debt). وتضمنت هذه الشروط سياسات مشروطة مثل، إزالة الحواجز التجارية، وإزالة القيود المفروضة على دخول وخروج الرأس المال المتدفق، وبيع

الأصول الوطنية للمستثمرين الأجانب، وتخفيض الأنّفاق الاجتماعي (Guardian 2001a; Albert 2000). وكما لاحظ ستيغليتز (Stiglitz 2004، تصرف صندوق النقد الدولي وكأنه ذلك المشفى الذي يجعل من مرضاه أكثر مرضاً، مركزاً على المقترضين الأجانب بدلاً من التركيز على مصير هذه الدول خلال الأزمة، بحيث أسهم في تفعيل «العقد الضائع» (Lost Decade) لشعوب أفريقيا وأميركا اللاتينية (Cleaver 2002; Burton and Nesiba 2004; Cohn 2003). وغالباً ما يُنظر لصندوق النقد الدولي تماشياً مع هذا الخطّ، على أساس أنه مؤسسة تحابي الدول المتقدمة على حساب الفقراء في العالم، لأن الدول الصناعية الثمان الكبرى G8 تسيطر على ما يقرب من نصف أصوات الصناديق الدولية، بحيث تسيطر الولايات المتحدة الأميركية لوحدها على 17٪ من الأصوات (New Internationalist 2004a).

يتبع البنك الدولي أيضاً إلى منظمة الأمم المتحدة الذي منشؤه كان في مؤتمر بريتون وودز وبدأ أعماله الفعلية في حزيران/ يونيو عام 1946م. وبإيجاز كان تأسيسه هو للمساعدة في إعادة إعمار أوروبا، ناهيك عن فعلهُ لإقراض الأموال للدول الفقيرة (Guardian 2001b; Cohn 2003). وعليه ووفقاً لما قاله جورج (George 1999)، كان في البداية يُنظر بنطاق واسع إلى كلٍ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أساس أنّهما من المؤسّسات التقدّمية نسبياً، حتّى ولو كان جزءاً من وظيفتيهما مرتبطاً بأهداف الحرب الباردة لاحتواء الشيوعية (Steger 2002). وكثيراً ما يقال أنه مع أزمة ديون ثمانينيّات القرن العشرين ظهر تقارب ما بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (Cohn 2003)، منح خلالها البنك قروضاً لأغراض اعتبر أنَّ من شأنها

أن تؤدي إلى الاستدامة والنمو في الدول النامية. واعتُبر هذا النمو على الأرجح فعالاً في الاقتصاديات المفتوحة تجاه التجارة الدولية، والتدبر لجذب الاستثمارات الأجنبية، والانضمام إلى سياسات السوق الحرة (Guardian 2001b). على أيّ حال، أكّد النقاد على أنَّ هذه القروض قد تركت البلدان النامية في حالة من الفقر المدقع، بسبب الزيادات الكبيرة في دفع الفوائد المطلوبة، كما انتُقد البنك الدولي لإلحاقه أوتاراً عديدة بالقروض يطلب فيها تكيفات لحماية المستثمرين من القطاع الخاص على حساب استقلال الاقتصاد الوطني، والعاملين، والأجور، والتنمية البشرية بشكل عام. إضافة إلى ذلك، وكما هو الحال بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، تكون سلطة التصويت ليست موزعة بالتساوي ما بين بلدان الأعضاء، بل تسيطر الدول الصناعية الثمان الكبرى على ما يقارب نصف الأصوات عند إصدار القرارات (New Internationalist 2004a).

في كانون الثاني/ يناير 1995م حلت منظمة التجارة العالمية الجديدة محل «الاتّفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة» (General Agreement on Tariffs and Trade (GATT). وكان الاتّفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة اتّفاقاً ويتحكم بالتعريفات الجمركية والحصص التجارية للسلع ومعمولاً به منذُ عام 1947م، (Wallach and Woodall 2004). كان الهدف من الاتّفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة المرن وغير الرسمي هو، خفض معدلات التعريفات من خلال مفاوضات متعددة الأطراف للحماية من الحمائية في سنوات ما بين الحربين العالميتين، وهي مفاوضات مبنية على أساس مبادئ تحرير التجارة، وعدم التمايز، والتبادلية (Cohn 2003). في المقابل،

أُسست منظمة التجارة العالمية بصورة رسمية وقانونية (Cohn 2003)، وهي منظمة ذات قوة كبيرة ويمكنها أن تدير الاتّفاقات التجارية، والعمل كمنتدى لإدارة المفاوضات التجارية، والتعامل مع النزاعات التجارية فيما بين الدول، ومراقبة السياسات التجارية الوطنية، وتسعى لإزالة الحواجز التي تُعيق التجارة الحرة (Wallach and Woodall 2004). فحل النزاعات التجارية ما بين الدول ملزم، وهي قادرة على تنفيذ تدابير عقابية ضدّ الدول المسيئة، وهي باختصار تمتد صلاحياتها لأبعد من ما يتعلق بالسلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية (Intellectual Property Rights) (Cohn 2003).

لقد انتُقدت منظمة التجارة العالمية كثيراً لاعتبارات متعددة، وتم التركيز على نشاطات عولمة بديلة. فوفقاً إلى مايكل ألبرت (Michael Albert 2000)، على سبيل المثال، إن «منظمة التجارة العالمية هي على وشك أن تحمي الملكية التجارية والاحتكار... وكسر أي حماية للعمل، والبيئة، والصحة، والسلامة التي قد تحد من محصول أرباح الشركات». أما بالنسبة إلى والاش وودال (Wallach and Woodall 2004: 2,13) فإن منظمة التجارة العالمية ما هي إلا آلية لـ «نشر وحبس العولمة التي تقودها الشركات». وبعبارة أخرى «تأخذ التجارة العالمية موقع الأسبقية لكلّ شيء - الديمقراطية، والصحة العامة، والعدالة، والحصول على الخدمات الأساسية، والبيئة، وسلامة الأغذية وغيرها». وواحدة من الحجج الرئيسيّة لنقاد العولمة البديلة من ثمّ، هي إن الالتزام الأعمى للتجارة الحرة على كلّ القيم الأخرى (مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية المحلية، ومنع المخاطر الصحية) التي ستجعل يقناً الدول النامية مجبرة على المستوردات من أماكن عدة،

تنخفض فيها معايير الصحة والسلامة أو تنعدم فيها معايير الحماية البيئية (Albert 2000). فعلى سبيل المثال، إن من المخالفات قواعد التجارة الحرة هو حالة التمييز المطلقة ضدّ أي منتج بسبب الطريقة التي تمّ إنتاجه فيها، وهذا قد يعني أنَّ الدول قد لا تكون قادرة على منع دخول السلع المنتجة، لنقل، منتجة من خلال استغلال عمالة الأطفال أو بطريقة بيئية مدمرة. كما هاجم النقاد ذلك، بسبب التأثير الواسعة النطاق لقرارات منظمة التجارة العالمية، مبينينَ أنه ينبغي أن تشمل النقاشات تدخلاً واسعاً من المجتمع المدني ولا تقتصر على الوفود المعينة من قبل الدولة (Wallach and Woodall 2004). إضافة إلى ذلك، نظر النقاد إلى انتشار السرية وغياب الشفافية في المنظمة وسياسات فرض القوة والاستقواء داخلها، رغم وجود آلية الإجماع في اتّخاذ القرارات. حيث يتم إجبار البلدان الأكثر ضعفاً على الموافقة على اتّفاقات تتناسب مع رغبات الدول الأقوى، حتّى أصبح ذلك أمراً مبتذلاً (Commonplace) (Wade 2004). كما إنه كثيراً ما كان ينظر النقاد إلى الدول النامية، على أساس أنها الخاسر الحقيقي، ومجبرة بسهولة قصوى للابتعاد عن التدابير التي قد تحمي وتنمي اقتصادياتها المحلية، في الوقت الذي ما تزال الحمائية الاقتصادية مطبقة بصورة كبيرة على بعض القطاعات في اقتصاديات الدول المتقدمة (Wallach and Woodall 2004).

المالية العالمية

أدّى انتشار الأزمة المالية الكبرى من جنوب شرق آسيا عبر بلدان مثل تايلند وماليزيا وإندونيسيا في عام 1977م إلى النظر إلى تلك البلدان نظرة في ضوء إيجابي، بسبب انفتاحها الاقتصادي ومعدلات نموها الاقتصادية الصلبة. فقد أُصيب المستثمرون بالرعب، وتم سحب ما

يقارب 100 مليار دولار أميركي من الاستثمارات في تلك البلدان، مما أدّى إلى السقوط السريع لعملات تلك البلدان (انخفض سعر صرف عملة كوريا الجنوبية من 800 وان مقابل الدولار مع 10 كانون الثاني/ يناير 1977م إلى 2000 وان خلال يومين)، واستنزفت احتياطات النقد الأجنبي في هذه البلدان (على سبيل المثال خسر المصرف التايلندي ما يقارب كلّ احتياطية للعملة الأجنبية البالغ 38.7 مليار دولار أميركي وفق إجراءات عام 1996م المصرفية)، وتراجع الناتج الاقتصادي والأجور (ما بين عام 1997م وعام 1998م انخفض الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد بواقع 8.5٪ لتايلاند، و7.4٪ لكوريا الجنوبية، و9.6٪ لماليزيا، و18٪ لأندونسيا). وازدادت البطالة الهائلة (خلال عام 1999م، قُدر أن هناك 27 مليون عامل قد فقدوا وظائفهم) (Cleaver 2002; Bello et al. 2000; Steger 2002; Volcker 2000; Short 2001; Grimwade 2000; Andersen et al. 2000). وكان ينظر لتلك الأزمة من قبل الكثيرين على أساس أنها إشارة ذات أهمية متزايدة لتقلبات العولمة المالية.

ويرى كاستيلز (Castells 1996) في عولمة الأسواق المالية، بأنها العمود الفقري للاقتصاد العالمي الجديد. ووفقاً لـ ستينا وبريدا (Cetina and Preda 2005: 2) إن «ارتفاع الاهتمام بالمالية لربما كان في الربع الأخير من القرن العشرين بصورة أسرع من أي قطاع اقتصادي آخر»، وقد صاحبه عواقب وخيمة تتصل بـ «الإنتاج، والاستهلاك، والرعاية الاجتماعية». فقد تمّ التوصل إلى هذه المركزية الجديدة للمالية من تحرير التدفقات المالية بعد زوال نظام بريتون وودز، ورفع القيود عن القطاعات المالية وتحريرها، والبنية التحتية الجديدة لوسائل الاتّصال

التي سمحت للمعاملات والتحويلات المالية الهائلة أن تتم على مدار الساعة، وظهور وسائل مالية جديدة مثل «المشتقات المالية»(*) (Financial Derivatives) (Castells1996; Khor 2001).

لنتفحص بعض عناصر هذا الانفجار المالي العالمي. ففي عام 1973م، تمّ تبادل 15 مليار أميركي فقط في أسواق العملات المالية يومياً، إلا أنه مع عام 1992م ارتفع هذا الرقم ليصل 900 مليار دولار أميركي يومياً، وارتفع مرة أخرى حجم التداول في العملات في الأسواق المالية مرة أخرى عام 2004م ليصل 1.5 ترليون دولار أميركي يومياً (Burton and Nesiba 2004; Khor 2001). ومع عام 1999م، كانت معدلات تبادل العملات الأجنبية قد وصلت إلى 70 ضعفاً قياساً بحجم التجارة العالمية، مرتفعة إلى هذا الحجم بعد أنْ كانت 10 أضعاف حجم التجارة العالمية في عام 1983م (Cetina and Preda 2005). فالتجارة الدولية في مشتقاتها المالية، مثل العقود الآجلة حيث البائعين والمشترين يتفقون على شراء وبيع سلع معينة بسعر ثابت وبتاريخ لاحق، أو بطريقة مماثلة، قد ارتفعت قيمتها من 30 ترليون دولار أميركي في عام 1994م إلى 80 ترليون دولار أميركي في عام 2000م، وإلى 192 ترليون دولار أميركي في عام 2002م (Cetina and Preda 2005; Sassen 2005). كما تضاعفت

(*) يُقصد بالمشتقات المالية هنا، العمليات الحسابية السريعة والمصرفية المتعددة، إضافة إلى الأشكال المالية النقدية وغير النقدية التي تصدرها المصارف كبطاقات الائتمان، ويذهب البعض إلى تعريفها المشتقات المالية على أساس هي أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر أو سلعة، والتي من خلالها تكون المخاطر المالية محددة، ويمكن تداول هذه الأدوات في الأسواق المالية في حدّ ذاتها، مثل الأسهم، وبطاقات الائتمان، وصكوك السفر وغيرها (المترجم).

تجارة «سندات الدين» (Debt Securities) الدولية ما بين عام 1993م وعام 1999م لتصل إلى 1.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (Hout 2004). وارتفعت على نحو متزايد التعاملات في السندات والأسهم العالمية: بلغت قيمة التعاملات في السندات والأسهم عبر الحدود في الولايات المتحدة الأميركية نسبة للناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الرائدة ما يقارب 4٪ في عام 1975م، وارتفعت لتصل35٪ عام 1985م، ومن ثمّ ارتفعت لتصل 230٪ في عام 1998م (Cetina and Preda 2005: 5).

ويعتبر عشاق العولمة، أن تقدّم نمو العولمة المالية ما هو إلا فرصاً جديدة لخلق ثروة، وفرص استثمارية ذات طابع ديمقراطي. ووفقاً لرؤية توماس فرايدمان (Thomas Friedman 1999) على سبيل المثال، أنه في الوقت الحاضر يمكن لأي كان أن يكون لاعباً، وذا قوة تمويل عالمية، لما يسميه بـ«القطيع الإلكتروني» (The Electronic Herd)، وفي الوقت ذاته يمكن أن يكون ذا قوة تدمارية كبيرة في تأثيره الذي يُعد تطوّراً إيجابياً لتلك الاقتصاديات المتخصّصة الجامحة، وذلك من خلال دفعها لأن تكون أقل فساداً، وأكثر شفافيةً، وممارسة اقتصادية صحيحة. أما بالنسبة للمنتقدين من جهة أخرى، فإنّهم يعتبرون إن السرعة والتهور للتدفقات المالية العالمية هي مشكلة ملحة. وهو ما يؤدي إلى إمكانية تحرّك كميات مالية نقدية كبيرة، دخولاً وخروجاً، في الأسواق خلال فضاء سريع جداً. وهذا ما قد يكون مربح لبعض المستثمرين، إلا أنه من المحتمل أن يكون ضاراً جداً للعديد من البلدان – على سبيل المثال، تحد من سيادة الأمة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وبشكل خاص، تلك البلدان

الصغيرة المعرضة بصورة كبيرة لانسحاب مفاجئ لتدفق رأس المال، وبالتالي تعتبر تلك الدول هي الأكثر عرضة لـ «انعدام الأمن الاقتصادي» (Economic Insecurity)، حيث بينت ذلك الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا. ويرى جورج سوروس (George Soros 2002) أن أسواق المال تختلف بعض الشيء عن الأسواق الأخرى لكونها لا تميل إلى التوازن، ولا تعتمد على المعرفة، إلا أنها بدلاً من ذلك، تعتمد على «المضاربة» (Speculation)، وتميل إلى الخروج من نطاق السيطرة.

إن «أصولية السوق»(*) (Market Fundamentalist) ترفض أن تأخذ بعين الاعتبار حقائق تفاؤل الليبرالية الجديدة إزاء النظام المالي العالمي (Soros 2002). علاوة على ذلك، هناك القليل جداً من حجم رؤوس الأموال الكبيرة جداً المتداولة اليوم تمتلك وظيفة حقيقة منتجة: قدّر سكوليت (Scholte 2002) أن هناك ما هو أقل من 5٪ من الصرف الأجنبي الذي يتعامل مع المعاملات المصرفية المتعلّقة بالسلع الحقيقية. وهو ما يعني أن هناك جزءاً كبيراً من هذا الاستثمار هو مضاربات قصيرة الأمد (على سبيل المثال، حجم الأموال القادمة من شرق آسيا)، لذلك كان لهذا النوع من الاستثمار فائدة قليلة جداً لتلك البلدان وشعوبها. في الفصل الخامس من هذا الكتاب سنبحث مقترحات لاحتواء السلطة والتقلب في الأسواق المالية.

(*) وتعني أيضاً "أصولية السوق الحرة" (Free Market Fundamentalist) وهو مصطلح انتقادي يستخدم في حالة الاعتقاد القوي في قدرة الحرية الاقتصادية أو سياسات السوق الحرة لحلّ معظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ويؤكّد جورج سوروس على أنَّ هذا المصطلح يشمل أيضاً الاعتقاد بأنَّ تتحقق مصلحة في مجتمع معين عن طريق السماح للمشاركين فيه مواصلة حياتهم المالية الخاصة لتحقيق مصلحة ذاتية دون أي قيد أو إشراف تنظيمي (المترجم).

التكنولوجيا الجديدة

لاحظ ماكاي (Mackay 2002)، أن الميزة الحيوية للحداثة تكمن في أنها ذات طبيعة تداخلية متزايدة. هذا التصاعد التدخلي شاهده غيدينز (Giddens 1990: 2005) بأساس من الأهمية جعلته يمتد حتّى في العلاقات الاجتماعية «تأثير البعد الزماني المكاني»(*) (Time-Space Distanciation)، ليجعل الحياة الاجتماعية أقل مركزيةً في المكان المباشر حتماً – عامل رئيسي في العولمة. وكثيراً ما يُنظر إلى تكنولوجيات المعلومات والاتّصالات الجديدة على أساس أنها مرتبطة بشكلٍ وثيق بالعولمة المعاصرة – على سبيل المثال، في مفهوم «نهاية الجغرافيا» (End of Geography) الناجمة عن «جودة الرأسمالية الفورية» (Fast Capitalism's Instantaneity) وتآكل الحدود (Agger 2004)، نراها قد حولت الهوية، ناهيك عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية. فمن النواحي الاقتصادية، نجد أن مفهوم نهاية الجغرافيا هو تماماً مثل ذلك التحوّل في انتشار السكك الحديدية، والبواخر السريعة، وتلغراف عصر الإمبراطورية الذي يسّر بتوسعه الكبير الترابط ما بين أصقاع العالم والذي كما هو التطور الآن في القمر الصناعي، والرقمية، والمؤتمرات

(*) ويعني تأثير الإبعاد أو الإقصاء من خلال الوسائل التي هي في شكل ما أو مضمون نصّ ما يتحدى القوانين والاتّفاقيات الأساسية، والتوقّعات الأيديولوجية السائدة. وهذا المصطلح مستمد من الفيلسوف الماركسي الفرنسي لويس ألتوسير (Louis Althusser)، ومرتبط بـ: "تأثير الاغتراب"، وهي نظرية مارسها الشاعر الماركسي الألماني والكاتب المسرحي بيرتولت بريخت (Bertolt Brecht)، وقد استخدم هذا المصطلح من قبل المنظرين السينمائيين في مناقشاتهم بخصوص الإمكانيات والقيود المفروضة على استخدام السينما لتحدي هياكل الأيديولوجية والمؤسسية السائدة ووجد طريقه في الاستخدامات الاقتصادية للدلالة على تغيير المفاهيم (المترجم).

الفيديوية، والاتّصالات الهاتفية المتنقلة، والشبكية التي جميعها برزت لتسهيل الكثافة المتزايدة للتفاعل الاقتصادي الكاسر للحدود.

ويعتبر البعض التكنولوجيا الجديدة سمة مميزة من سمات النظام الاقتصادي الراهن، باعتباره يرفد معلومات جديدة أو يمكن اعتباره عصر ما بعد الصناعة. فعلى سبيل المثال، يعتبر كاستيلز (Castells 1996) الإنتاجية والتنافسية الحالية بأنها تستند بشكل ملفت للنظر على توليد المعرفة ومعالجة المعلومات. وهذا ما أشار له كاستيلز واعتبره خطوة في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال تسعينيّات القرن المنصرم، ناهيك عن ارتفاع عائدات صناعة الإنترنت والوظائف المتصلة به، والتي تعتبر مهمة على مستوى عالٍ ما بين الشركات العملاقة في التكنولوجيات الجديدة. كما تعتبر المعلوماتية شيئاً مهماً ومحورياً أسهم في انهيار الاتّحاد السوفياتي الذي يعتبر حدثاً مهماً في السياقات «الجيوسياسية»[*] (Geopolitical) (انظر الفصل الثالث).

يُنظر في كثير من الأحيان إلى الانتشار السريع، وانخفاض تكاليف التكنولوجيا على أساس أنها قوى دمقرطة كبيرة، تُسهم في تحقيق المزيد من الشفافية، وتُتيح للمواطنين فرصة الوصول إلى المعرفة. إضافة لذلك، تُعتبر هذه التكنولوجيا الجديدة الشائعة الاستعمال ذات تأثير «انبساطي»[**] (Flattening) في عدم المساواة العالمي. وهكذا نرى

(*) ويسمّى أيضاً بالجغرافيا السياسية، هو وسيلة لدراسة السياسة الخارجية لفهم وتفسير والتنبؤ بالسلوك السياسي الدولي من خلال المتغيرات الجغرافية. وتشمل هذه الدراسات المجال والمناخ والتضاريس والديمغرافيا، والموارد الطبيعية، والعلوم التطبيقية في المنطقة التي يتم تقييمها (المترجم).

(**) يقصد بذلك ينظر إليها من كلّ الجوانب للمساحة السطحية للكرة الأرضية، =

توماس فرايدمان (Thomas Friedman 2005) يتحدث بحماس حول وصول ما يسمّى بـ «العولمة بنسختها الثالثة» (Globalization 3)، قدوم «عالم منبسط» (Flat World) ينصّ على تمكين غير مسبوق للأفراد، وفائدتهم لم تعدّ تقتصر على الغرب، مصاحباً لها تكنولوجيا واعدة تضع حداً للقيود التي يفرضها المكان.

عند مواجهة التفاؤل الوحشي في بعض الأحيان، و«الحتمية التكنولوجية» (Technological Determinism) الواردة في الكثير من التعليقات على الآثار المترتبة على التكنولوجيا الجديدة، نجد أنه لابدّ من طرح بعض النقاط الحرجة، **أوّلاً**: مجابهة الحتمية التكنولوجية، فكما قال نيدرفين بيتيرز (Nederveen Pieterse 2004: 10) «تتشكل التكنولوجيا بحدّ ذاتها كجزء لا يتجزأ من المجتمع... وما يهم هو ليس التكنولوجيا في حدّ ذاتها، ولكن الطريقة التي من خلالها يتم تسخيرها بواسطة القوى الاقتصادية، والسياسة، والاجتماعية». **وثانياً**: من المنطقي جيداً أن نذكر بعض الردود المتشككة بنظريات وصول ما بعد الصناعة، والمعرفة، أو مجتمعات المعلومات التي ترد على استمرار لهجة الرأسمالية الصناعية القديمة من حيث الأبعاد التكنولوجية والمعرفية. **وثالثاً**: لعله يبدو الأمر حيوياً، لأن نحيط علماً بعدم التكافؤ في انتشار هذه التكنولوجيا الجديدة. فقد أشار كاستيلز (Castells 1998)، على سبيل المثال، إلى التركيز القوي للعلوم والتكنولوجيا في عدد صغير من الدول المتقدمة، حيث لم يتعدَّ ذلك العشرة الدول التي سيطرت على

= وهذه تعني رياضياً قياس المساحات الكروية والمخروطية من جميع زواياها، ويبدو أن المؤلّفين قد استخدما هذا المصطلح للتعريف بأنَّ ما يقصدانه يضم كلّ سنتيمتر في العالم (المترجم).

84٪ من البحوث والتنمية. وبالمقابل ما يقارب 20٪ من سكان العالم يعيشون في دول متقدمة يسيطرون على 74٪ من خطوط الهاتف العالمية، ويشكلون 93٪ من مستخدمي الإنترنت عالمياً. وعموماً، هناك فقط ما يقارب 9.57٪ من سكان العالم يستخدمون الإنترنت، فعلى سبيل المثال 1.6٪ في العالم العربي قادرين على الوصول إلى الإنترنت (Global Policy Forum 2003; Bland ford 2003). ومن الواضح جداً من ثم، أن هناك «فجوة رقمية» (Digital Divide) هائلة على الصعيد العالمي بين «المعلومات الغنية» (Rich Information) و«المعلومات الفقيرة» (Poor Information).

التجارة والشركات المتعددة الجنسيات

لاحظنا في الفصل الأول من هذا الكتاب أهمية القيادة الهولندية – البريطانية المبكرة، التي أدّت إلى عولمة ترعاها الدولة والشركات الخاصة، حيث يمكن أن يُنظر إلى ذلك على نطاق واسع، وكأنه الإصدارات الأولى للشركة المتعددة الجنسيات. ولفتنا أيضاً الانتباه بعمق للعولمة في عصر الإمبريالية التي صاحبها توسع ملموس في حجم التجارة الدولية، والاتّجاه المتزايد نحو الاحتكار أو الرأسمالية في ألمانيا وأميركا. ورغم ذلك، فقد كانت، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بداية حقيقة لنمو التجارة الدولية مرة أخرى، والتبشير ببروز رأسمالية متعددة الجنسيات تهيمن عليها الولايات المتحدة الأميركية. في هذا القسم سنحاول التمعن مزيداً ببعض هذه المسائل، مركزين على الشركات المتعددة الجنسيات وعلى «إزالة الأقلمة».

إن نمو التجارة الدولية، التي جادل فيها كاستيلز (Castells 1996)، تعتبر ليست مهمة بالقدر المهم الذي تعتبر فيه الأسواق المالية، ولكن

مازالت أهمية هذا الأمر في تزايد خلال السنوات الثلاثين الماضية. ووفقاً إلى كريمود (Grimwade 2000) فإن الأسواق قد نمت بصورة أسرع خلال السنوات الخمسين الماضية بوتيرة أكثر بكثير من أي فترة سابقة. فعلى سبيل المثال، ازدادت الصادرة العالمية من 61 مليار دولار أميركي خلال عام 1950م لأكثر من 6 ترليون دولار أميركي في تسعينيّات القرن العشرين (Khor 2001; Steger 2003). كما أنَّ حصة التجارة الدولية من إجمالي الناتج العالمي ما بين عام 1987م وعام 1997م قد ارتفعت من 27٪ إلى 39٪ بالنسبة للدول المتقدمة ومن 10٪ إلى 17٪ للدول النامية (Short 2001). وفي الوقت ذاته، نمت نسبة التجارة وفق الناتج المحلي الإجمالي ما بين عام 1985م إلى عام 1997م من 16.6٪ إلى 24.1٪ للدولة النامية، ومن 22.8٪ إلى 38٪ للدول المعدمة (Cohn 2003).

ومع مرور الوقت، انخفضت حصة المنتجات الأولية في حجم التجارة، وازدادت أماكن المصنوعات، وصاحبها ازدياد في وجود المكاتب، ومعدات الاتّصالات السلكية واللاسلكية، والسلع الاستهلاكية، ووسائط النقل، ومعدات النقل (Grimwade 2000). وتوسعت تجارة تقديم الخدمات بشكل متزايد، بحيث نمت ما بين عام 1984م ولغاية 1994م بواقع 17.3٪ – خصوصاً عند الاقتصاديات المتقدمة التي هيمنت على تجارة الخدمات (حيث تصبو تجارة الخدمات للاستحواذ على أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وأغلبية إجمالي العمالة) – والوصول إلى أكثر من 20٪ لحجم التجارة العالمي الكلي مع منتصف تسعينيّات القرن الماضي، بارتفاع بلغ 12.1٪ في عام 1973 (Grimwade 2000; Castells 1999; Anderson et al. 2000). ولعل تجارة الخدمات الرئيسيّة كانت تتركز في السياحة

والسفر، والاتّصالات، والمعلوماتية، والخدمات القانونية والترفيهية (Anderson et al. 2000). وهو ما يعتبر بعضه تأكيداً للنظرية التي تفترض مجيء حقبة رأسمالية ما بعد الصناعة، أو رأسمالية المعرفة، وهي إشارة حاسمة للحظة من عام 1992م عندما تجاوزت القيمة السوقية لشركة مايكروسوفت شركة جنرال موتورز (Axford 1995).

يعتبر قياس تدفق الأموال طريقة من طرق الحكم في كيفية تدويل النشاط الاقتصادي. فالنوع الرئيسي للاقتراض والإقراض الذي يتماشى مع الاقتصاد الدولي هو ما يسمّى بـ «الاستثمار الأجنبي المباشر» (FDI) (Foreign Direct Investment). فالاستثمار الأجنبي المباشر يعني «الاستثمارات الخارجية للشركات التي تعتزم إنشاء شركة جديدة في الخارج تكون تابعة للشركة الأم، والاستحواذ على حصة الأغلبية في شركة أخرى» (Grimwade 2000: 11). ففي خلال العقدين الأخيرين أو العقود الثلاثة الأخيرة، كان هناك نمو ملموس جداً لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نما من 4.4٪ في المنتجات العالمية عام 1975، إلى 12٪ في عام 1997م (Dutt 2004) ومن 57 مليار دولار أميركي في عام 1982م إلى 1.271 ترليون دولار أميركي عام 2000م (Burton and Nesiba 2004).

إن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر (95٪) قد اتّخذ مكاناً له في 20 دولة متقدمة والتي من ضمنها الولايات المتحدة الأميركية، واليابان، والمملكة المتحدة، وهولندا، وسويسرا (Held and McGrew 2002). وكانت الولايات المتحدة الأميركية في بعض الوقت تُعتبر المستثمر الأكبر والمتلقي الأكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة – المُصدّر، على سبيل المثال، لـ 42.9٪ من مصادر مخزون الاستثمار الأجنبي الخارجي

المباشر في عام 1980 (Grimwade 2000; Cohn 2003). ومع ذلك فقد تغير الوضع، ففي عام 1988م كانت أميركا مصدراً لحوالي 24.1٪ من المخزون الخارجي للاستثمار الأجنبي المباشر (Cohn 2003)، بحيث كانت حصة البلدان النامية للاستثمار الأجنبي المباشر (معظمه استثمار متدفق إليها بدلاً من أن يكون خارج منها) قد قفز من 20٪ بالإجمال عام 1990م إلى 34٪ ما بين عام 1995م و1996م. وفي عام 2000 أصبحت الصين أكبر متلقي عالمي للاستثمار الأجنبي المباشر (Anderson et al. 2000; Held 2004b; Khor 2001)، وهو ما جعل الحركة المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر ذات الصلة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يتجه نحو تخفيف القيود على حركة رأس المال (Grimwade 2000; ILO 2004).

ويرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر مع الشركات المتعددة الجنسيات بوصفه عنصراً رئيسياً فاعلاً في الاقتصاد العالمي. فقد لخصّ كلّ من كوهين وكينيدي (Cohen and Kennedy 2000: 121) خصائص الشركات المتعددة الجنسيات وفق الطريقة الآتية: تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بـ

* السيطرة على الأنشطة الاقتصادية في بلدين أو أكثر.

* تعظيم الميزة النسبية بين البلدان، والاستفادة من الاختلافات في العوامل الطبيعية، ومعدلات الأجور، وظروف السوق والأنظمة السياسية والمالية.

* المرونة الجغرافية التي هي القدرة على تحويل الموارد والعمليات بين المواقع مختلفة وعلى نطاق عالمي.

* العمل مع مستوى مالي، ومكونات وتدفقات تشغيلية ما بين الشرائح المختلفة للشركة المتعددة الجنسيات التي هي أكبر من التدفقات المالية لبلدٍ معين.

* أن لها آثاراً اقتصادية واجتماعية كبيرة على المستوى العالمي.

وترتبط الشركات المتعددة الجنسيات بالتدويل المتنامي للإنتاج، وإعادة تشكيل التقسيم الدولي للعمل. فمنذُ سبعينيّات القرن العشرين، كان هناك سعيٌّ لإزالة أقلمة الشركات (Short 2001)، على نقيض الفترة الاقتصادية الوطنية عندما كان يُنظر فيها للشركات الكبرى كـ «أبطال وطنيون» (National Champions) لا يمكن تجزئتهم عن الأوامر الاجتماعية المعينة (Munck 2002). فهذه الشركات المتعددة الجنسيات نقلت إنتاجها على شكل متزايد لدول عدة خارج حدودها، واستعانة بالمصادر الخارجية للبلدان النامية على أمل الاستفادة من فرق تكاليف العمل، والمواد الأولية، والنقل. وكنتيجة لذلك، كان هناك العديد من المنتجات اليوم ذات صفة تدويل عالية المستوى، مثل صناعة السيارات التي تحتوي على عناصر منتجة في العديد من البلدان (Held and McGrew 2002; Cohen and Kennedy 2000).

في عام 2000م، كان هناك ما يقارب 60,000 شركة من الشركات المتعددة الجنسيات، ومعها ما يقارب 820,000 شركات تابعة لها، بحيث وصلت مبيعاتها العالمية إلى 15.6 ترليون دولار أميركي (Held and McGrew 2002). وبالإجمال، شغلت الشركات المتعددة الجنسيات ما يقارب 70٪ من التجارة العالمية، و70٪ من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر، و25٪ من الإنتاج العالمي، و80٪ من التبادل الدولي للتكنولوجيات والمهارات الإدارية، وعادلت مبيعاتها ما يقرب من

نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي (Held and McGrew 2002).

وتتركز الشركات المتعددة الجنسيات وبأغلبية ساحقة في دول «منظمة التعاون الاقتصادي» (Organization for Economic Cooperation and Development) (OECD). ففي الوقت الذي يكون هناك عدد متزايد من الشركات المتعددة الجنسيات من المنتجة للنفط ودول شرق آسيا التي من أكبرها 500 شركة متعددة الجنسيات، نجد أن هناك 179 شركة متعددة الجنسيات تتخذ من الولايات المتحدة الأميركية معقلاً لها، و148 منها في الاتّحاد الأوروبي، و107 شركة في اليابان (Held and McGrew 2002; Castells 1996). وتشارك الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى والأكثر بروزاً في قطاعات عدة مثل، قطاعات استغلال البترول وصناعة السيارات، والتجارة، والمصرفية، والمستحضرات الصيدلانية، وتكنولوجيا المعلومات. ومن حيث القيمة السوقية، فإن أكبر الشركات المتعددة الجنسية هي جنرال إلكترك، وأكسن موبايل، ومايكروسوفت، وفايزر، وستي غروب، وول مارت ستورز، وبرتش بتروليوم، والمصرف الأميركي، ورويال داتش – شل، و«جونسون وجونسون»، ومجموعة فودافون، وشركة بروكتر وغامبل، وأي بي أم الحاسوبية، وتويوتا.

لقد لاحظ العديد من المعلقين النُقاد وعلى مدى العقود القليلة الماضية، إن السلطة تتركز ضمن الشركات المتعددة الجنسيات ويصاحبها العديد من عمليات الاندماج والاستحواذ. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لشولت (Scholte 2000)، إن عدداً من عمليات الاندماج والاستحواذ قد تضاعف منذُ ثمانينيّات القرن العشرين، ليصبح للفترة ما بين عام 1190م ولغاية 1997م ما يقارب 24,600 استحواذاً أو اندماجاً ما

بين الشركات المتعددة الجنسيات. ويرى ثيربورن (Therborn 2001) أن هذا التركيز في رأس المال، كما هو في الحالة الأميركية، جعلت في عام 1905 خمسين شركة أميركية كبرى تستحوذ على أصول ما يساوي 16٪ من إجمالي الناتج المحلي الأميركي، في حين حققت خمسون شركة أميركية كبرى أصولاً لما يساوي 37٪ من إجمالي الناتج المحلي الأميركي في عام 1999م. وبالتالي إن ذلك يعني أن حفنة من الشركات الآن تهيمن بصورة كبيرة جداً على العديد من القطاعات: عشرة شركات كبرى تسيطر على 60٪ من قطاع صناعة السيارات، و70٪ من مبيعات الحاسوب، و85٪ من مبيعات المبيدات، و86٪ من قطاع الاتّصالات السلكية واللاسلكية. ولعل أكبر ثلاث شركات تسيطر على 80٪ من تجارة الموز، و83٪ من تجارة الكاكاو، و85٪ من تجارة الشاي (Anderson et al. 2000; Scholte 2000).

لقد لوحظ (Steger 2003) أن 51٪ من الاقتصاديات الكبيرة في العالم اليوم تعود لشركات عدة تعادل في قيمتها من يساوي 49٪ من اقتصاديات الدول. وتمّ احتساب ذلك من خلال مقارنة مبيعات الشركات بالناتج المحلي الإجمالي للدول. ويرى البعض في هذه المقارنة بأنها غير ملائمة وإنها تشوه حقائق الوضع الاقتصادي العالمي، بحيث تُظهر هذه المقارنة الشركات المتعددة الجنسيات وكأنها أكثر قوة مما هي عليه فعلاً (Leg Rain 2002). ومع ذلك، فإن تلك المقارنة تدلّ على حجم وقوة الشركات المتعددة الجنسيات. وحتّى ولو استخدمت هذه المقارنة بصورة متحفظة أكثر بالنسبة للناتج المحلي مقابل القيمة المضافة، فإن متاجر شركة وول مارت ستكون بمرتبة أعلى من الباكستان وبيرو والجزائر، في حين أن مرتبة شركة أكسن ستكون أعلى من اقتصاديات

جمهورية الجيك ونيوزيلندا وبانغلادش، وتكون جنرال موتورز تفوق على هنغاريا (Held 2004b).

يعتبر المتحمسون للتجارة العالمية الحرة ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ظاهرة مفيدة جداً، لكونها توفر السلع الاستهلاكية، والتكنولوجيا، والمهارات الإبداعية الجديدة، والتعامل مع الدول (تلك الدول التي تقدّم لهم هذه الشركات الإيرادات على شكل ضرائب) لتعزيز الاقتصاديات، وتوفير فرص العمل. ومع ذلك، فإن منتقدي الشركات المتعددة الجنسيات يرون أنَّ تلك الشركات تمارس حتّى الآن الكثير من السلطات غير المقيدة لحدٍ كبير، وهي بعيدة قليلاً عن تحمل المسؤولية الاجتماعية واستغلال العاملين والتقلص في سيادة الدولة وتقويض الديمقراطية بصورة عامة (Cohen and Kennedy 2000). ولعل من أهم الانتقادات الموجهة للشركات المتعددة الجنسيات بهذا الخصوص هو، إمكان نقل مرافقها ببساطة من أجل التغلب على الربحية. ولعله يمكن أن تشمل هذه الحواجز الأجور اللائقة أو لوائح حماية البيئة، حيث قدم نايك (Nike) دراسة حالة مفيدة لمعالجة ذلك. فقد أنشأ نايك في «خطّة فيل نايت» (Phil Knight's Plan) تغييراً حين أدخل فيها في سبعينيّات القرن العشرين الأحذية الرياضية اليابانية الصنع إلى أسواق الولايات المتحدة الأميركية وبسعر منخفض (Short 2001). وحينما ارتفعت تكاليف الأيدي العاملة نقل نايك منتجه إلى كوريا الجنوبية وتايوان عام 1972م، ومن ثمّ، أنشأ عملاً منظماً لمنتجه في أندونسيا والصين وتايلاند عام 1986م، وفي نهاية المطاف أنشأ منتجاً لأحذيته الرياضية في فيتنام عام 1994م (حيث كان العاملون يتقاضون أجراً أقل من 1.60 $ في اليوم الواحد) (Short 2001; Anderson et al. 2000; Steger 2003). نايك

لديه الآن عقوداً فرعية 100٪ لإنتاج سلعته مع 75,000 عامل في الصين، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وتايوان، وفيتنام، وتايلاند (Anderson et al. 2000; Steger 2003).

إن حركة رؤوس الأموال بعيداً عن الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا للفترة التي تلت سبعينيّات القرن العشرين قد شاركت في محاولة تأمين أسواق جديدة، وكسب المزيد من الأرباح، والاستفادة غير المكلفة، والعمل غير المنظم (Cohen and Kennedy 2000). ففي خمسينيّات القرن العشرين كان الجزء الأكبر من العمالة التصنيعية موجودٌ في أميركا الشمالية وأوروبا (Short 2001). ومنذُ سبعينيّات القرن العشرين تحوّل مركز الثقل التصنيعي إلى ما يسمّى بـ «الدول الصناعية الناشئة» (Newly Industrializing Countries) – كانت أوّلاً اليابان، وهونغ كونغ، وسنغافورة، وتايوان، والدول الأكثر حداثةً في هذا المضمار هي أندونيسيا والفيليبين والصين. وبالتالي ما بين عام 1970م وعام 1983م شاركت دول العالم الثالث في الصادرات الصناعية العالمية بواقع أكثر من ضعفٍ (Hobsbawm 1995b)، وقد لوحظ في الفترة ما بين عام 1963م وعام 1988م ارتفاع في الصادرات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية الناشئة: هونغ كونغ من 39٪ إلا 51.1٪، وكوريا الجنوبية من 2.3٪ إلى 35.4٪، وسنغافورة من 124.5٪ إلى 164.2٪، والبرازيل من 6٪ إلى 9.5٪ (Cohn 2003). في الجانب الآخر من هذا الأمر، كان ما بين عام 1973م وأواخر ثمانينيّات القرن العشرين انخفاض في العمالة الصناعية لما يقارب 25٪، ضمن الدول الصناعية الأوروبية الست (Hobsbawm 1995b). وكان العامل

الرئيسي لهذا الانخفاض هو تهذيب الطبقة العاملة القوية نسبياً في الدول المتقدمة (Cohen and Kennedy 2000). فعلى سبيل المثال، أنشأت شركة جنرال موتورز في عام 1994م منشأة لإنتاج سيارة سبربن (Suburban SUV) من نوع SUV في المكسيك، حيث كان أجرة العامل المكسيكي 1.45$ بالساعة مقارنة بالعامل الأميركي الذي كان أجره 18.96$ بالساعة (Anderson et al. 2000).

إن إحدى الطرق المثلى التي تتبعها الشركات المتعددة الجنسيات لتحسين ربحيتها منذُ ستينيّات القرن العشرين، هي طريق نقل المصانع الإنتاجية لدول أخرى، أو التعاقد على الإنتاج مع شركات أخرى في «مناطق تجهيز الصادرات» (Export-Processing Zones) أو «مناطق التجارة الحرة» (Free Trade Zones) (FTZs) ضمن البلدان النامية. فلدى مناطق التجارة الحرة هذه حوافز خاصة لجذب الشركات الأجنبية، مثل الامتيازات الضريبية، والعمالة الرخيصة، والأنظمة البيئية المحدودة (Cohen and Kennedy 2000; Scholte 2000; Persons 2004). فالعديد من الصناعات في تلك المناطق التجارية الحرة تنتج سلعاً مثل، لُعب الأطفال، والملابس، وسلع استهلاكية أخرى (Cohen and Kennedy 2000). ففي عام 1998 كان هناك ما يقارب 2000 منطقة تجارة حرة تُشغل ما يقارب 27 مليون عامل (Persons 2004).

هناك من يزعم في كثيرٍ من الأحيان، أن هذه المناطق ما هي إلا الخطوة الأولى نحو التنمية، وخلق صناعات جديدةٍ، وفرص عمل، وجذبٍ للاستثمار الأجنبي. ورغم ذلك يشكك النُقاد بمثل هذه الادّعاءات. فعلى سبيل المثال، يشير جايج (Jauch 2002) إلى العديد من المواقف التي يعتبر إن إنشاءها كان ذا نوعية رديئة. بالإضافة إلى

ادّعائه بأنَّ فرص العمل يمكن خلقها على حساب فرص العمل الأخرى الموجودة خارج نطاق تلك المناطق.

وعلى الرغم من وجود الاختلافات الكبرى عبر مناطق التجارة الحرة، إلا أن ظروف العمل غالباً ما تكون مروعة – عدم كفاية أنظمة الصحة والسلامة، وأجور عمل متدنية جداً، والأمن الوظيفي ضئيل جداً، وآفاق الحراك في تصاعد (ILO, 2000). ففي الوقت الذي تكون فيه أجور العمل أعلى من أجور العمل خارج مناطق التجارة الحرة، فإن غالباً ما تتطلب تلك المناصب ساعات عمل أطول (12 – 14 ساعة عمل في اليوم ما هو شائع) والمزيد من العمل المكثف (Jauch 2000). فعلى سبيل المثال، في مصنع الشاشة الحريرية (التي تنفذ عقوداً لشركات مثل نايك، تومي هيلفيغر وأوشكوش) ضمن منطقة التجارة الحرة هديلفا في هندراوس، تكون مناوبة العمل الليلية من الساعة السادسة مساءً وحتّى الساعة السادسة صباحاً من اليوم التالي، يصاحبها استراحة عمل لمدّة 30 دقيقة (National Labor Committee 2003). وهؤلاء العمال هم حقاً تحت ضغط عمل قوي للوصول إلى هدفهم الإنتاجي، والجزء الأكبر منهم يتغوط وهو واقف على قدميه، ويعملون تحت درجة حرارة يمكن أن تصل لحد 94 – 100 درجة. ومع كلّ هذه الظروف نجد أن أجرهم الأسبوعي الأساسي هو 33.15$، ناهيك عن أن مدير عام الشركة قد أخبر العمال، أن اتّحاد العمال ولوائحه لن يكون مقبولاً للشركة. فعلى العموم، إنه من الخطر أن يتم تنظيم العمال في مثل ظروف هذه المصانع، ومراقبتها ومن الصعب فرض المعايير الوطنية الدولية للصحة والسلامة (Jauch 2002).

إن أحد العوامل المهمة لهذا المستوى المتدني من تنظيم العمل،

والأجور المتدنية هو أن أكثر من 60٪ من الأيدي العاملة في مناطق التجارة الحرة هم من النساء، حيث يُنظر إلى المرأة على أساس أنها سهلة الانقياد ويشار إليها بالفطنة، وأقل عرضة قياساً بالرجال لفرص إيلاء التدريب والترقية (Jauch 2002; ATTAC 2003). فضمن بعض مناطق التجارة الحرة هناك شواهدٌ على التحرش الجنسي الواسع بالنساء العاملات، وفي عام 1996م وعام 1998م أقرت منظمة حقوق الإنسان (Human Right Watch) باستخدام اختبار الحمل، وسوء معاملة النساء الحوامل العاملات في المصانع المكسيكية المنتجة للملابس والإلكترونيات والأجهزة المنتجة للسوق الأميركية (ATTAC 2003).

التوجه العام للجدل هنا، هو أنَّ الشركات المتعددة الجنسيات لا تُظهر مسؤولية اجتماعية إلا قليلاً جداً، وعلى وجه الخصوص في البلدان المتخلفة. ويمكن أن تؤخذ حالة واحدة بارزة من إساءات الشركات المتعددة الجنسيات ذات الركيزة الغربية في العالم النامي مثالاً يُحتذى به في هذا الشأن – أنشطة شركة شيل في نيجيريا. في أواخر تسعينيّات القرن العشرين، كانت شركة رويال داتش – شل تخضع لحملة مقاطعة دولية، بسبب نشاطاتها في نيجيريا. كانت هذه الحالة قد لفتت انتباه العالم من خلال إعدام كين ساروا – ويوا (Ken Saro-Wiwa)، زعيم حركة بقاء «شعب أوكنوي» (Ogoni People) الذي كان قد ندد بشيل، ومتهمها بأضرار بيئة ومجتمع نيجيريا. فقد بدأت شيل بإنتاج البترول في نيجيريا في عام 1957م، وباتت الحكومة النيجيرية من حينه تعول على الصناعة البترولية، وتوثيق العلاقات مع الشركات البترولية (Frynas 2003). وحينما دعا المواطنون النيجيريون إلى ضرورة أن تقوم الشركات النفطية بتعويضهم عن الأضرار التي لحقت في البيئة وتمويل المشاريع

المجتمعية التي ذهبت أدراج الرياح، كانت هناك مقاومة آخذةً بالتزايد ضدّ نشاطات الشركات النفطية (Frynas 2003). واستجاب المحتجون لمناهضة التدمير البيئي بسبب التنقيب (تطهير الأراضي، والحفر)، والبناء التحتي (مثل مدّ الأنابيب)، ناهيك عن مصادرة الأراضي لغرض التنقيب عن البترول (Frynas 2003). واستخدمت الحكومة النيجيرية «التدابير القمعية» (Oppressive Measures) ضدّ المتظاهرين - قتل، وضرب، واعتقال، واغتصاب. وفي إحدى الحوادث، طلبت شركة شيل من الشرطة المتنقلة المتوحشة مواجهة ما كان يزعم على أساس أنه سيكون هناك هجوم وشيك (من دون وجود أيّ شواهد على ذلك)، مما أدّى إلى وقوع مجزرة راح ضحيتها 80 قتيلاً، ودمرت فيه ما يقارب 500 بيتاً (Frynas 2003). وزُعم أيضاً أن عدداً من الشركات البترولية قد قدمت دعماً مالياً ولوجستياً لشرطة الأمن (Frynas 2003). وعلى الرغم من محاولات شركة شيل في الردّ على الضغط الدولي، لمعالجة الشواغل البيئية والاجتماعية، إلا أنَّ الشركة قد سجلت 340 حالة تسرب بترولي في عام 2000م فقط (Frynas 2003).

مربّع 2.3 التوظيف لمدى قصير لوظائف طويلة الأمد

أندونيسيا

منذُ الأزمة الاقتصادية التي حلت عام 1998م، ازداد استخدام عقود العمل القصيرة الأجل بصورة كبيرة. ففي عام 2003م أوضح التشريع الجديد ضرورة الحدّ من الاستخدامات المشروعة لهذه العقود، وعدم السماح بتجديدها إلا لمرة واحدة فقط. لكن هذه

الحدود التي حددها تشريع عام 2003م لم تنفذ بفعالية. فقد وثقت إحدى شبكات العمل الأندونيسية (منظمات غير حكومية NGOs) واتّحادات العمل كيف أصبح سوء استخدام عقود العمل على نطاق واسع. فقد كشفت النتائج الأولية لدراسة حالة ستة مصانع في جاوة الغربية، أنه ما بين 15٪ إلى 95٪ من العاملين قد تمّ تجديد عقود عملهم القصيرة الأجل من ثلاثة أشهر إلى اثني عشر شهراً في كلّ مرة تجدد فيه العقود. كان هؤلاء من العاملين في إنتاج الأحذية الرياضية، والملابس، والمعادن - كان عملهم ليس ذات طبيعة مؤقتة ولا موسمية.

جنوب أفريقيا

أظهر «اتّحاد أصحاب العمل في جنوب أفريقيا» (COFESA) (Confederation of Employers of South Africa) كيفية قيام الشركات بتخفض الأعضاء في الاتّحاد تكاليف العمالة، وذلك من خلال استخدامها ثغرة قانونية في التشريع: تحويل العاملين إلى «متعاقدين مستقلين» (Independent Contractors). وهو ما يخفض فوراً تكاليف العمالة بما نسبته 30٪، ويجعل أرباب العمل معفيون من أي التزامات بموجب «قانون علاقات العمل» (Labour Relations Act). فبالنسبة لعمال صناعة الألبسة، التبديل في وضعية عقد العمل قد يعني القيام بنفس المهام، ولكن من دون حمايته من قانون الحدّ الأدنى للأجور، وحدود ساعات العمل الإضافي، والإجازات المدفوعة الأجر، أو مخصّصات الفوائد الطبّية والبطالة. ويقدر اتّحاد أصحاب العمل في جنوب أفريقيا أنّهم قد تمكنوا

من تقديم نصائحهم ومساعدتهم لمليون ونصف من العاملين في جنوب أفريقيا الذين تحوّلوا إلى متعاقدين مستقلين – وإن هذه الممارسة ستستمر في الانتشار». هذا النظام يمكن أن يعمل في أي قطاع صناعة» كما عبر عنه الاتّحاد. «يمكننا دائماً أن نفعل شيئاً».

كولومبيا

يضمن قانون إصلاح العمل لعام 2002م، إطالة يوم العمل، وتخفيض أجر العمل الإضافي، وتخفيض مدفوعات نهاية الخدمة، وإدخال عقود عمل أكثر مرونة. دعمت منظمة (CACTUS) الكولومبية وهي منظمة غير حكومية، المرأة العاملة في قطاع الزهور الصناعية، وتشعر هذه المنظمة بالقلق من انتشار استخدام المرأة في القطاع الصناعي هذا. «وضمن تلك السياسات، ستكون ظروف العمل أسوء مما كانت عليه»، حسبما قال ريكاردو زامو ديو (Ricardo Zamudio) رئيس منظمة CACTUS الكولومبية. «ووفق ما أفادت به الحكومة، فإن تلك السياسات في تخفيض كلف المشاريع كان المقصود منها خلق فرص عمل، إلا أنّهم لا يضمنون لهم وظائف جديدة، لأنها ما هي مجرد وسيلة للنزول عمقاً في الفقر».

هندوراوس

اقترحت الحكومة في ظلّ إصلاحاتها لسوق العمل، السماح لمصانع الألبسة تشغيل 30٪ من عمالتها بعقودٍ مؤقتةٍ. وفي حال إقرار هذه الصيغة الإصلاحية، فإن الخطّة ستحقق ربحاً بواقع 90$ مليون دولار أميركي على مدى ثلاث سنوات. أما بالنسبة للأيدي

العاملة، فإن هذه الإصلاحات تعني له فقدان الأمن الوظيفي، والإجازة المدفوعة الأجر، والضمان الاجتماعي والمكافئة السنوية. ولوقف هذا التغيير في القانون، أقام تحالف الاتّحادات العمالية الوطني والمنظمات غير الحكومية وقفة تضامنية لإيقاف العمل بهذا القانون، وليتسنى للنساء العاملات عدم فقدان الدعم والحصول على المزايا التي هن بحاجة إليها. «إنّ الغالبية العظمى التي ستتضرر من هذا القانون هم الأمهات العازبات، والفقراء، والمهاجرون» وفق ما أفادت به ماريا لويسا ريغالادو (Maria Luisa Regalado) من منظمة CODEMUH (منظمة مقاومة المرأة للضرر الاجتماعي) وهي منظمة غير حكومية في التحالف، «إذا تمت إقالتهم من العمل، فسوف لن يكونوا محميين تماماً».

المصدر: (Oxfam 2004).

ربما ننظر بصورة أقل إثارة، على سبيل المثال توضح أكبر شركات الأدوية الأضرار الاجتماعية الناجمة عن السلطة وسعيها الحثيث نحو الأرباح (وبالتالي خفض مستوى القيم الأخرى)، أنها تتم من خلال الشركات المتعددة الجنسيات. فشركات الأدوية الكبرى مثال فايزر، وميرك، ونوفرست، وغلاسكو سميث كلاين، وجونسن جونسن تمتلك هامش ربح أعلى بكثير من هامش ربح لأي صناعة أخرى. كما أنَّ القيمة الاقتصادية لأكبر خمس شركات منتجة للأدوية مجتمعة سيكون ضعف الناتج المحلي الإجمالي لعموم دول صحراء جنوب أفريقيا الكبرى (New Internationalist 2003b). وإن الجهة الحيوية التي نركز عليها هنا بالنسبة لهذه الشركات هي عدم قلقها واهتمامها للقضايا الصحية في

العالم التي تعتبر أكثر إلحاحاً، بل تركز على سعيها الساحق كما يبدو لتحقيق الأرباح الناتجة عن بيع الأدوية بما في ذلك تلك العقاقير المضادة للاكتئاب، وتلك التي تهدف إلى الحدّ من ارتفاع نسبة الكولسترول في الدم، ومعالجة ضغط الدم أو القرحة (New Internationalist 2003b). وفي ذات الوقت، تخصص شركة الأدوية فقط 10٪ من بحوثها الصحية العالمية (الخاصة منها والعامة مجتمعةً) إلى الأمراض التي تمثل 90٪ من عبء الأمراض العالمية (New Internationalist 2003b). وفي الوقت نفسه، تنفق شركات الأدوية أموالاً طائلة على «جماعات الضغط»(*) (Lobbyists) والتسويق والإعلان والإدارة (على الأغلب تصرف تلك الشركات ضعفين ونصف من الأموال على ما تصرفه على البحوث والتطوير)، وترقية المتخصّصين في الرعاية الصحية (حوالي ثمانية عشر مليار دولار أميركي في السنة الواحدة) (New Internationalist 2003b).

خلاصة القول إذن، هناك أدلة قوية تشير إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تمارس قدراً كبيراً من السلطة على الصعيد العالمي. حيث تقدّم الحكومات التسهيلات لها، وفق إرادة تلك الشركات، آملاً في الاستثمار، وخوفاً من انسحاب الشركات للاستثمار في أماكن أخرى. فرأس المال المحلي يعاني من متاعب المنافسة، والبلدان يمكن أن تصبح غير قادرة على الحفاظ على مبدأ الاعتماد على الذات بصورة كبيرة، وغير قادرة على تطوير الصناعة المحلية. علاوة على ذلك، لدى

(*) جماعات الضغط تعني هو ذلك الفعل لمحاولة التأثير على القرارات التي يقرها المسؤولون في الحكومة، وفي معظم الأحيان قرارات المشرعين أو أعضاء الهيئات التنظيمية (المترجم).

الشركات المتعددة الجنسيات قدرة تسويقية فائقة – يرافقها تضخم إعلاني عالمي من 45 مليار دولار أميركي عام 1950م ليصل إلى 413 مليار دولار أميركي عام 1998 - (Worldwatch 1999) تمكنهم من التعامل مع سلوكيات المستهلكين التي تكون في بعض الأحيان مدمرة. وبالنسبة للبحث عن الأرباح، تتخلص الشركات المتعددة الجنسيات في كثيرٍ من الأحيان من المخاوف الاجتماعية الواسعة، مثل حقوق العمل، وحماية البيئة (سيتم مناقشتها في القسم القادم).

التشكيك في حالة العولمة

عند هذه النقطة التي تتمثل فيها اليوم العملية الاقتصادية العالمية المتكاملة، يجب علينا أن نمعن النظر في بعض الحجج التي طرحها التقليديون أمام هذه الحالة. فبادئ ذي بدء، هناك مسألة المصطلحات المتعلّقة بقضية الشركات المتعددة الجنسيات و«الشركات الكاسرة للحدود الوطنية» (Transnational Corporations) (TNCs)، حيث قمنا بنشر مصطلح «الشركات المتعددة الجنسيات» بدلاً من «الشركات الكاسرة للحدود الوطنية» وكان ذلك لسبب ما. ببساطة هو إن «الشركات الكاسرة للحدود الوطنية» هي مؤسسات متحررة من جسدها الوطني ومن أي قاعدة قانونية أو معنوية وطنية، وتنتج وتسوّق بطريق دولية وليست وطنية (McGrew 2000). ومن جانب آخر، تبقى الشركات المتعددة الجنسيات ملتزمة بكثير من عبارات الوطن الأم (Cohen and Kennedy 2000; Held and McGrew 2002). ويرى النُقاد أنه في واقع الأمر من العسير جداً أن نجد بعض الأمثلة غير الزائفة حول الشركات الكاسرة للحدود الوطنية (Cohen and Kennedy 2000; Held and McGrew 2002).

يرى هيرست وتومسون (Hirst and Thompson 1996) أنَّ الغياب الحقيقي للشركات الكاسرة للحدود الوطنية ما هو إلا استمرارٌ لمركزية الاقتصاد المحلي واستمرار فاعل لتدخل الدول في العملية الاقتصادية، التي تبين أن العديد من الادّعاءات المتعلّقة بالعولمة الاقتصادية هي إلى حدٍ كبير ادّعاءات مبالغٌ فيها. فبالنسبة لهؤلاء الكُتاب، نراهم يعتبرون حالة «العولميون» القوية ما هي إلا حالة مؤيدة من دون قصدٍ لليبرالية الجديدة، مما يعني أنَّ العولمة هي بالفعل موجودة في أفكار الليبرالية الجديدة، ولا يمكن وقفها، وإن مقاومة هذه المسيرة وتقدّمها إلى الأمام سوف تفشل، أو قد تؤدي إلى ويلات اقتصادية. فما نراه اليوم، بكلّ تأكيد، أنه بدلاً من العولمة هناك «التدويل»[*] (Internationalization). وفي الحقيقة، فقد طرح كل من هيرست وتومسون رؤيةً مفادها أنَّ الاقتصاد العالمي اليوم قد يكون أقل تكاملاً مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى، وعصر الإمبريالية.

حجة مشككة أخرى، فحواها أنه ما نراه بدلاً من العولمة الحقيقية على الصعيد العالمي ما هو إلا «أقلمة ثلاثية»[**] (Trilateral Regionalization). وهذا يعني أن يتميز الاقتصاد من خلال تطوير التجارة الإقليمية، والكتل الاستثمارية. فعلى سبيل المثال، ذكر نيسيبا

(*) يقصد بالتدويل عند هذه النقطة، هو إخضاع الاقتصاديات الوطنية للإشراف الدولي الذي تهيمن عليه الدول الاقتصادية الكبرى (المترجم).

(**) الأقلمة الثلاثية هو الميل لتشكيل المناطق اللامركزية. في مختلف التخصصات: في الجغرافيا والسياسة والعولمة وغيرها، ولها طريقتان: عملية ترسيم الأرض، وتحديد مناطقها الصغيرة أو وحدات أخرى إلى المناطق مستقلة لها دولة من هذا التحديد. ويقصد فيها في العولمة الاقتصادية أن يتمثل العالم بمناطق صغيرة وأن يصبح العالم أقل ترابطاً مركزياً في دولة كبرى، مع تركيز إقليمي أقوى (المترجم).

وبيرتون (Burton and Nesiba 2004) أكثر من 100 اتّفاقية تجارية إقليمية منذُ عام 1995م. وخصوصاً «ثالوث التجارة الإقليمي» (Triad of Regional Trading) لما حول الولايات المتحدة الأميركية، والاتّحاد الأوروبي، واليابان الذي يمكن أن يُنظر إليه على أنه دليل حيوي للأقلمة بدلاً من العولمة. كما أنَّ ذلك الثالوث يشكل سكانه ما يقارب 15٪ من سكان العالم، وشكل في تسعينيّات القرن العشرين 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، و66٪ من تدفقات التجارة العالمية، و65٪ من المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر (Castells 1996). هذه الأقلمة بالنسبة لعشاق العولمة مثل فيليب ليجرين (Philippe Legrain 2002) هي حالة حقيقية جداً، تستهزئ من الأهداف النبيلة للتجارة العالمية الحرة.

لقد جادل كاستيلز (Castells 1996) في مسألة مكافحة الأُطروحة المتزايدة للأقلمة كبديلٍ عن العولمة، مشيراً إلى أنه ضمن نطاق أهميتها هناك ضرورة لحدوث الأقلمة جنباً إلى جنب مع العولمة، حيث توسعت التجارة العالمية بشكل ملحوظ خلال تسعينيّات القرن العشرين. كما لاحظ هيلد (Held 2004b) وكوهين (Cohn 2003) إن الأقلمة كثيراً ما سهلت وشجعت العولمة الاقتصادية، لأن الأقلمة غالباً ما تُعطي الأولوية الاقتصادية إلى تحرير الاقتصاديات الوطنية. ومع ذلك، وكما يذكرنا كاستيلز، إن الحالة العولمية القوية قد خفت بعض الشيء من خلال التذكر أنَّ الأسواق المحلية لا تزال مهمة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لأي بلدٍ ما، وإن العديد من البلدان لا تزال هي قطاعات لإيواء اقتصادهم من قوى السوق العالمية، ولا تزال الخدمات العامة تعمل لحساب الدولة، مشكلة من ثلث إلى نصف كافة الوظائف للعديد من البلدان.

نحن نعتقد أن حجة كاستيلز هي أننا نشهد العولمة الاقتصادية المتنامية والهامة التي تشمل الأقلمة المقنعة. وإن إعادة الهيكلة الاقتصادية من فترة ما بعد سبعينيّات القرن العشرين (تحرير النشاط الاقتصادي المحلي، والخصخصة، وتحرير التجارة والاستثمار)، والتفاعل بين الأسواق والحكومات، قد سمحت للمؤسسات المالية الدولية في توسيع التجارة والمالية باتّجاه الاقتصاد العالمي، حتّى وإن كان هناك تفاوت كبير في هذا العالم المترابط. وقد أشار هذا التباين المكاني والاجتماعي إلى الدور البارز الذي لعبته تنمية العولمة الاقتصادية من قبل الدول الصناعية الكبرى الثمان، والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي. هذا التفاوت هو أيضاً واضح في عدم المساواة الجوهرية التي تمتلكها العولمة في بعض الحالات الراسخة والموسعة، سواء كانت ما بين البلدان أو داخل دولة ما - على سبيل المثال، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر القليل نسبياً إلى بلدان في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية. وسوف ننتقل لدراسة هذا التفاوت في قسم لاحق، وفي القسم التالي سندرس الحجة القائلة بأنَّ الاقتصاد العالمي، وتحرير التجارة، والتوسع الاقتصادي لها آثار سلبية على البيئة.

تسليع البيئة

هناك شكٌ قليل، بأنَّ الإنسانية تواجه حالياً تحديات بيئية قاسية وستتزايد في المستقبل، تلك التحديات قد تكون مهددة للحياة على الكوكب الأرضي. فمثل هذه القضايا البيئية التي يقول عنها يرلي (Yearly 1995) يمكن أن ينظر إليها على أساس أنها أمثلة توضيحية، أو ناجمة عن «تقلص العالم» (Shrinking World) نتيجة العولمة. حيث تشمل هذه التحديات التلوث، واستنزاف الموارد، وانقراض وفقدان

التنوع البيولوجي. فعلى سبيل المثال، زادت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكاربون بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية، حيث ازدادت من 5.3 مليار طن في السنة عام 1980م إلى 6.6 مليار طن في السنة مع عام 1998م (UNDP 2000). هذه وغيرها من الملوِثات مرتبطة بنمو الطاقة العالمية المطلوبة – من المتوقع أن يرتفع الطلب على الطاقة بواقع 65٪ مع عام 2020م (New Internationalist 2000) – التي ترتبط بآثار متعددة مثل، نضوب طبقة الأوزون، والاحتباس الحراري، والأمطار الحمضية. وفي الوقت نفسه، يتم فقدان الغابات التي تمتص ثاني أكسيد الكربون بمعدل يُنذر بالخطر. ففي خلال تسعينيّات القرن العشرين لوحدها، انخفض الغطاء الغابي العالمي بواقع أكثر من 4٪ (Worldwatch 2003)، صاحبها خسارة 17 مليون هكتار من الغابات الاستوائية سنوياً (أربعة أضعاف مساحة سويسرا) (Brennan 2004). وعلى نطاق واسع، من المتوقع أن تؤدي آثار تغيير المناخ إلى أضرار خطيرة – على سبيل المثال، آثار خطيرة على الأنماط الزراعية، وفيما يتعلق بانقراض بعض الكائنات الحية.

إن فقدان الغطاء الغابي يهدد على نطاق واسع جداً بانقراض الكائنات الحية، وفقدان التنوع البيولوجي. وإن 5٪ إلى 10٪ من أصناف الغابات معرضة للانقراض في السنوات الثلاثين القادمة (Brennan 2004). وفي الوقت نفسه، يُعتقد أن 27٪ من الشُعَب المرجانية في العالم التي تعتبر مصدراً رئيسياً آخر للتنوع البيولوجي، قد تضرر أضراراً بالغة. كما يُعتقد أن أكثر من 10٪ من مخزون الأسماك قد نفد عام 1992م (Worldwatch 2003)، ليصل ما نفد من مخزون الأسماك العالمي حالياً إلى 75٪ أو دون الحدود المستدامة (Worldwatch 2004)، وصاحبها

مضاعفة في صيد السمك العالمي على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية (Brennan 2004). وتُشير التقديرات أن ربع الثديات في العالم، و12٪ من الطيور في العالم، و30٪ من الأسماك العالمية مهدداً بالانقراض (Worldwatch 2003) .

هذه ما هي إلا مجموعة مختارة من المشاكل التي نواجهها بصورة جماعية، ولكن السؤال الحيوي هنا هو ذلك السؤال الذي يربط ما بين التهديدات البيئية تلك والعولمة. عند بعض المتحمسين للعولمة الليبرالية الجديدة، إن الحجة الحاسمة التي تدعي بأنَّ العولمة الاقتصادية تجلب المخاطر البيئية المتزايدة، هي حجة غير صحيحة. وبينما لا بدّ من أن يعترف هؤلاء المتحمسون أننا نواجه مشاكل بيئية كبيرة، فمن المرجح أنَّ هؤلاء سينكرون ذلك ولا يعترفون أنَّ العولمة هي سبب تلك المشاكل. وفي الحقيقة قد يشير هؤلاء إلى أنَّ العولمة قد وفرت نبضات قوية باتّجاه المزيد من الوعي نحو الوعي والاهتمام بالبيئة. وهكذا، يدعي كلّ من توماس وفرايدمان (Thomas and Friedman 1999) إن العولمة قد سمحت بظهور ما يسمّى بـ «السلطة الفردية الفائقة» (Super - Empowered Individuals) لتعزيز المعرفة بأسبابها، وتوعية الناس، لتقل، بالتهديدات البيئية التي تواجه الإنسانية، وتقديم الملوثين للمحاسبة عالمياً على أفعالهم. إضافة إلى ذلك، غالباً ما ينظر إلى السوق على وجه التحديد على أساس أنها الآلية التي يمكن أن تعزز أسباب بيئية مع الشركات التي هي بحاجة لضبط ممارساتها بوجه القلق العالمي نحو الضرر البيئي، لمنافسة بعضها البعض على المستهلكين.

بينما من الواضح أن هناك بعض الحقيقة في هذه الحجج، نزعم أن النقاد قد اقتربوا من هدف ما يتعلق بالعلاقة ما بين المشاكل البيئية

والعولمة. وإن الفجوة العالمية في القدرة ما بين الأغنياء والفقراء، وقوة الشركات المتعددة الجنسيات الموجهة ضدّ المواطنين العاديين، والتحرّك الذي لا يرحم نحو النمو والربحية، والتركيز على التنمية التي تقودها الصادرات، كُلها مجتمعة تعني أن الاهتمامات البيئية في كثير من الأحيان نخسرها عند المخاوف الاقتصادية.

ضمن هذا السياق، نجد أن عمل كلّ من فندانا شيفا (Vandana Shiva) وإدوارد غولدسميث (Edward Goldsmith) قد سلط الضوء على مشكلة تسليع البيئة. فبالنسبة إلى شيفا (Shiva 2000: 128 - 129) «إن الحدّ من جميع القيم نسبة إلى القيمة التجارية، وإزالة جميع العوامل الروحية، والإيكولوجية، والثقافية، والحدّ من الاستغلال الاجتماعي ما هو إلا عملية يتم تقديمها للمجتمع لإنجازها بواسطة العولمة... ويجري استبدال قدسية الحياة عن طريق تسويق الحياة. فمع عدم وجود الأخلاقية والإيكولوجية، والحدود الاجتماعية للتجارة، تكون الحياة ذاتها قد تمّ دفعها إلى حافة الهاوية».

إن الدول الغنية هي الرابحة في اقتصاد العولمة بوصفها هي التي تستخرج المصادر الأساسية من الدول الفقيرة، وبوصفها هي التي تحوّل التكاليف البيئية من الشمال إلى الجنوب، حيث إنَّ هذه الدول الغنية تنتج حوالي 90٪ من النفايات الصناعية الخطرة في العالم (Hedley 2002). إضافة لذلك، استهلاك الطاقة الكثيفة، والتصدير السلعي الموجة، وهاجس التنمية لنموذج التجارة الحرة الذي تجري متابعته، وهو ما معناه خسارة الاكتفاء الذاتي للبلد الأكثر فقراً (Goldsmith 1999). وينصب التركيز على أنماط الحياة الاستهلاكية غير المستدامة (Goldsmith 2001a) وعلى نتائج التصدير، على سبيل المثال، متوسط

سرعة السفر من المنتج إلى المستهلك في الولايات المتحدة الأميركية هو 1000 كيلومتر، في عملية توليد كميات هائلة من التلوث (Shiva 2000). جواب غولدسميث (Glodsmith 1999, 2001b) البيئي للقضايا البيئية والاجتماعية الملحة يرتبط بالعولمة التي هي «التوطين» (Localization) «لإعادة المجتمعات والاقتصاديات المحلية».

مربّع 2.4 فندانا شيفا

ولد فندانا شيفا (Vandana Shiva) عام 1952م، وهو فيزيائي وفيلسوف وناشط بيئي هندي. بدأ نشاط شيفا في حركة جيبكو (Chipko Movement) في سبيعنات القرن العشرين. ظهرت حركة جيبكو في منطقة أوتار براديش (Utterkhand) الهندية، بقيادة مجموعة من النساء تعارض إزالة الغابات في المنطقة لأسباب تجارية. وأصبحت المجموعة شهيرة بتكتيكها المتمثل في معانقة الأشجار لمنعهم من قطعها وإسقاطها، مما أدّى إلى ظهور مصطلح «حاضن شجرة» (في إشارة إلى البيئة. في عام 1982م أسست شيفا مؤسسة أبحاث للعلوم والتكنولوجيا والبيئة في داهرادن (Dehradun) في الهند، وفي عام 1999م ساعدت في الشروع بتأسيس الحركة الديمقراطية المعيشية. وقد عكست هاتان الحركتان اعتقاد شيفا بأنَّ عولمة الشركات مرتبطاً باثنين من العواقب الأساسية، هما: تدمير البيئة الطبيعية، وتآكل الحريات الديمقراطية والمشاركة السياسية. وتقول شيفا أنَّ الآثار المجتمعة لهذه الآثار تؤدي إلى انتشار غير قابل لاستمرار وغير مستدامة بالنسبة لإيكولوجية، والقيم والممارسات السياسية التي يكون لها تأثير سلبي على نحو غير متناسب على

فقراء العالم، وخاصة على النساء الملونات من البشر. شيفا هي أيضاً شخصية بارزة في المنتدى الدولي حول العولمة، والجمعية الدولية للباحثين والناشطين الذين يركزون فقط على الديمقراطية، والبدائل السلمية للعولمة الاقتصادية لليبرالية الجديدة. وتلقت شيفا العديد من الجوائز لأنشطتها، منها «جائزة المعيشة الصحية» (Right Livelihood Award) التي تعتبر جائزة بديلة عن جائزة نوبل لعام 1993م، كما تلقت عام 1997م «الجائزة الدولية لعلم البيئة» (International Award of Ecology). صدر لها العديد من الكتب منها، حروب المياه (Water Wars) عام 2001م، والتنوع البيولوجي للغد (Tomorrow's Biodiversity) عام 2000م، والقرصنة البيولوجية: نهب الطبيعية والمعرفة (Biopiracy: The Plunder of Nature and Knowledge) عام 1997م.

كثيراً ما تتورط الشركات العملاقة بالتهديدات البيئية المذكورة أعلاه. «أصدقاء الأرض» (Friends of the Earth)، على سبيل المثال، اتّهموا شركة أكسن موبايل لإنتاجها وحدها ما يقارب 2.3 مليار طن من ثاني أكسيد الكاربون خلال مرحلة وجودها البالغ 120 عاماً، وهو ما يعادل ثلاثة عشر أضعاف الانبعاثات الغازية السنوية للولايات المتحدة الأميركية (Suri 2004). وفي نفس الموضع، نجد أن الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى هي على أطرف قيادة تسليع الحياة، فعلى سبيل المثال، نرى أنَّ الزراعة والحبوب قد عُدلت جينياً وسوقت براءات اختراعها، بحيث لا بدّ من العاملين على نمو المزروعات إما شراء تلك الحبوب سنوياً أو دفع رسوم سنوية لبراءة الاختراع لهذه البذور المعدلة

جينياً. وهذا فضلاً عن محاولات هندسة إنتاج بذور عقيمة، تهدد الأمن الغذائي للعديد من الدول النامية، وتقلص التنوع البيولوجي – فقط هناك 20٪ من النباتات التي تورد للغذاء البشري (New Internationalist 2000) – وهو ما يعطي الشركات قدرة غير معقولة للسيطرة على إمدادات الغذاء في العالم.

على العموم، إنّه من ثمّ، نجد إن الجدل الحاسم هو: إن العولمة الاقتصادية تولّد أو تفاقم العديد من المشاكل البيئية: تشجع الزيادة في استهلاك الطاقة المكثفة من خلال إنتاج السيارات والورق، على سبيل المثال (Brennan 2004). كما تتميّز العولمة الاقتصادية باقتصاديات الطاقة غير الفاعلة، والاقتصاد المنقاد بالصادرات، وأيضاً، الهاجس الاقتصادي المبني على الربحية التي «توفر حافز ممنهج لخفض التكاليف من خلال التسبب في التلوث» (Yearly 1995: 162). ناهيك عن تركيز السلطة وتحكم عدد صغير من الشركات المتعددة الجنسيات التي تهدد التنوع البيولوجي، والاكتفاء الذاتي المحلي الذي ينتج عنه قيم زراعية تجاه الحصول على إنتاج ضخم، ومقاومة الآفات، وارتفاع عائد الحاصل الزراعي، وتوحيد أسهم المحاصيل الزراعية (Hedley 2002)، وانتشار تسليع الحياة على حساب الناس وبيئتهم.

ترتبط هذه المخاوف مركزياً بعدم المساواة الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة، وبين المواطنين العاديين والشركات العملاقة القادرة على التسليع والسيطرة على مدارك الحياة في مناطق تكون أكثر من أي وقت مضى. فهم يركزون على الربح ويستبعدون القيم الأخرى. سوف ننتقل الآن للنظر في مثل هذه الفوارق بصورة أكثر وضوحاً.

التقسيم الطبقي العالمي

بينما حركة رأس المال في تزايد مستمر - يشار في ذلك إلى الشركات المتعددة الجنسيات المتنقلة، وسرعة حركة تدفق رؤوس الأموال - فلا تزال الغالبية العظمى من العمالة الدولية هي عمالة محلية. وقد لوحظ أنَّ هذا الوضع يقدم التناقض الصارخ مع عصر الإمبريالية، عندما كانت الحركة العمالية في حينه حركة عالمية، في حين كانت الطبقة الرأسمالية توصف بالقومية والضيقة (Anderson 2002). وهكذا، يصف بومان (Bauman 1999a) فترتنا للعولمة كما وإننا نشهد بروز النخبة الكاسرة للحدود الوطنية، والشريحة الجديدة لما يسمون بـ «المُلاك الغائبون» (Absentee Landlords) الذين يتاح لهم الهروب من عواقب أفعالهم دون أي حساب، في الوقت الذي يدان جمهرة كبيرة من الناس لاعتبارهم عمالة محلية. فهذا التفاوت في فرص الحياة، يعكس الفوارق لمدى عامل تقسيمها الطبقي الجديد في الانتقال، ويُعد علامة عالمية واضحة لعدم المساواة التي سنتحدث عنها الآن.

«التقسيم الطبقي» (Stratification) هو حالة منقوشة في مفهوم عدم المساواة. فبالنسبة إلى ماركس، بالتأكيد، كان البعد الأكبر عنده لعدم مساواة ما يمثل عدم «المساواة الطبقية» (Class Inequality)، والانقسامية ما بين هؤلاء الذين يملكون ويسيطرون على وسائل الإنتاج «الطبقة الرأسمالية» (Capitalist Class) وبين هؤلاء الذين يمثلون مَن لا يملكون وسائل الإنتاج أو السيطرة عليها «الطبقة العاملة» (Working Class). وقد حاول العديد من الماركسيين، كما لاحظنا في الفصل الأول، توسيع النموذج الماركسي ليأخذ في الاعتبار الفوارق الطبقية بين الشعوب المختلفة. أما بالنسبة لعشاق عولمة الليبرالية الجديدة، فيرون

أنَّ النظريات الماركسية بخصوص عدم المساواة هي اليوم من القيمة المتدنية التي لا تكاد تُذكر. فهم يرون أن التكامل الاقتصادي العالمي، و«الاعتماد المتبادل» (Interdependency)، على المدى البعيد، سيعم بالفائدة على الجميع. كما أنَّ التجارة العالمية الحرة ستؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع الإنتاجية، والثراء للجميع، والقضاء على الانحرافات الذي تؤديه تدخلات الدولة والحمائية، وهو ما سيحمي البلدان والشعوب لفعل ما هو الأفضل لهم (Martin 2000).

يرى توماس فرايدمان (Thomas Friedman 1999) أن المشكلات المتعلّقة بالعولمة تكمن في مجموعة من القيود التي يسميها بـ «مأزق الرأسمالية الذهبي»(*) (Golden Straightjacket of Capitalism)، وهو ما يعني إن الاقتصاديات يجب أن تبقى مفتوحة للمنافسة الدولية. فهذا «المأزق» (Straightjacket) بالنسبة لتوماس فرايدمان يدلل على زوال المرافق السياسية (للدلالة على وجود عدد قليل من البرامج السياسية البديلة الفاعلة)، ولكن هذه ليست بالمشكلة الحقيقية، لأن أفضل صيغ الازدهار والحرية المفترضة قد تمّ اكتشافها: هذه القيود الليبرالية الجديدة ستظهر بالمزيد من الثروة والاختيار. فبالنسبة له هذه القيود ليست من الصفوة الاستراتيجية المنتخبة، لكنّها

(*) "مأزق الرأسمالية الذهبي" (Golden Straightjacket of Capitalism)، ويقصد هنا بـ (Straightjacket) هو ثوب على شكل سترة بأكمام أطول مما ينبغي، وعادة ما تستخدم لكبح جماح الشخص الذي قد يسبب ذلك أذى لنفسه أو غيره. وحالما يتم إدخال الأذرع إلى الأكمام في الجاكيت الكبير، يتم بعد ذلك يتم شبك الأذرع لإيصالها إلى منطقة الصدر، لربط نهايات الأكمام إلى الخلف بمن يرتديها، وضمان أن يتم الاحتفاظ بالأذرع بالقرب من الصدر مع أقل قدر ممكن من الحركة. وفي هذا المجال الاقتصادي يعني أنَّ الرأسمالية شبّكت نفسها في مواضيع قللت من حركتها في المجتمع بارتياح (المترجم).

بديل عن ذلك الشيء الذي يظهر من مستوى الشارع من رغبات هؤلاء الناس الاعتياديين التواقين للحرية والاختيار. وهنا، فإن الحجة، هي أن عدم المساواة آخذة في التناقص في جميع أنحاء العالم، أو ستقلل من قربنا من منهجية نظام اقتصادي عالمي حقيقي. وعليه، فالعديد من النقاد قد غيروا آرائهم نحو ما يعني، أنَّ العولمة تؤدي إلى زيادة عدم المساواة، سواء ما بين الشعوب من حيث مبدأ الأغنياء والفقراء عالمياً، وداخل الدول ذاتها من حيث إنَّ الأغنياء قد أصبحوا أغنى والفقراء أفقر مما كانوا عليه. سوف نركز بدورنا على هذه الأبعاد لعدم المساواة.

كما ذكرنا في الفصل الأول من هذا الكتاب، هناك عدم مساواة وتفاوت جوهري ملموس ما بين الشعوب. ففي الوقت الحاضر، هناك ما يقارب 1.2 مليار إنسان يعيشون يومياً بأقل من دولار أميركي واحد، وهناك 2.8 مليار إنسان حول العالم يعيشون بأقل من دولارين أميركين يومياً (Perons 2004). بالإضافة إلى وجود ما يقارب 480 مليون إنسان يعانون من «سوء التغذية» (Malnourished)، حيث إنَّ 80٪ من هؤلاء الذين يعانون من سوء التغذية يعيشون في الدول النامية التي تعتبر مصدراً رئيسياً لفائض الأغذية المنتجة عالمياً (New Internationalist 2000)، وإن 1.3 مليار إنسان لا يمكنهم الوصول إلى المياه النظيفة (Shalom 1999). فهذا التفاوت المذكور أعلاه، لم يتم توزيعه بالتساوي ما بين البلدان. ففي عام 1998، كان النتاج المحلي الإجمالي للفرد في دول منظمة التعاون والتنمية ثابتٌ عند 20,357$، قياساً بأميركا اللاتينية 6,510 $، وأوروبا الشرقية 6,200$، والدول العربية 4,140$، وجنوب آسيا 2,112$، والصحراء الكبرى الأفريقية 1,607 $ (Kennedy 2002). فهؤلاء الذين هم يعيشون في الغرب (995 مليون إنسان) يتمتعون

بما يعادل 86٪ مما يُنتج عالمياً، و97٪ من الدخل المالي العالمي، ويستهلكون 58٪ من الطاقة العالمية، ويمتلكون ويسيطرون على 74٪ من خطوط الهاتف العالمية، في حين أن 1.2 مليار من فقراء العالم لا تتعدى حصتهم 1.3٪ من الإنتاج العالمي، ولا يستهلكون أكثر من 4٪ من الطاقة العالمية، ولا يستهلكون من اللحم والأسماك العالمية إلا 5٪، ولا يمتلكون إلا 1.5٪ من خطوط الهاتف العالمية (Held 2004b) .

إن 1٪ من أغنياء العالم يتلقون مدخولاً مالياً ما يعادل 57٪ من مدخولات الفقراء في العالم (Perrons 2004). كما أنَّ أغنى ثلاث شخصيات في العالم يمتلكون أُصولاً لأكثر من أصول الناتج القومي الإجمالي لما لا يقل عن 48 بلداً نامياً مجتمعين، الذين يقدر تعداد سكانهم 600 مليون (O’Hara 2004). وبينما كان هناك بعض النجاح في خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1$ في اليوم، إلى حدٍ كبير نتيجة لارتفاع ثروات الصين والهند (Elliott 2003)، كان هناك من جانب أخر نموٌ في استقطاب الثروة على مدى العقود القليلة الماضية. ففي عام 1960م، كان دخل الأغنياء لا يتجاوز الـ 20٪ من الدخل العالمي الذي يمثل ما يعادل 30 ضعفاً من دخل 20٪ من فقراء العالم، أصبح مع عام 1997م أكثر من 74 ضعفاً (Held 2004b). وفي الوقت ذاته، نسبة دخل 10٪ من أغنياء العالم المقابل لـ 10٪ من فقراء العالم قد نما من 51:1 في عام 1970م إلى 27:1 في عام 1997م (Burton and Nesiba 2004).

كان أداء كلّ من الصين والهند معقولاً في فترة العولمة، في مجال ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، ولا يمكن أن يقال نفس الشيء على العديد من الدول وخاصة تلك الواقعة في جنوب الصحراء الأفريقية

الكبرى، وجنوب آسيا، وأميركا اللاتينية، ودول الكاريبي. فقد لاحظ شالوم (Shalom 1999)، أن أكثر من ثمانين دولة كانت هي الأكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي، قد حققت دخلاً للفرد في نهاية تسعينيّات القرن العشرين أقل بكثير مما كان عليها عام 1970م، لا بل إن بعض هذه الدول كان أداؤها أسوء، وهي نتيجة كانت على عكس ما كان يتوقعه «الليبراليون الجدد». فعلى سبيل المثال، شكلت الصادرات ما يقارب 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي في دول الصحراء الكبرى الجنوبية الأفريقية الفقيرة، قياساً لأقل من 20٪ بالنسبة للدول الصناعية. فدول الصحراء الجنوبية الكبرى الأفريقية – حيث 39 من 47 دولة منها تعتمد فقط على اثنين من السلع الأساسية لأكثر من 50٪ من الصادرات المكتسبة – شهدت انخفاضاً في معدلات التبادل التجاري، لأن السلع غير النفطية قد انخفضت، لتؤدي إلى خسارة كبرى في الدخل (Shalom 1999; Khor 2001; Burton and Nesiba 2004). وعلى هذا المنوال، فإن القضية الرئيسة الأساسية للعديد من الدول الفقيرة هي اعتمادهم على مجموعة صغيرة جداً من منتجات التصدير – المحاصيل، مدى قابليتها لمواجهة عدم استقرار الأسعار. فعلى سبيل المثال ما بين عام 1998 وعام 2000م، تلقّت سبعون دولة فقيرة أكثر من نصف مكسبها من الصادرات من ثلاثة أو عدد قليل من السلع، بما في تلك الدول: تشاد، 99٪ كسبها كان من صادرات القطن واللحم، واليمن 99.4٪، كان كسبها من تصدير البترول، والنيجر كان 97.6٪ من كسبها نتيجة تصدير القهوة والشاي والقصدير، والسودان 97.2٪ من مكسب صادرتها كان من القطن والماشية والسمسم (New Internationalist 2004b). وفي الوقت ذاته، تقدّم الأمم المتحدة تراجعاً في التنمية البشرية – مزيجاً من الدخل، ومتوسط العمر المتوقع، ومحو الأمية – في 21 بلداً خلال

تسعينيّات القرن العشرين، وهذا ما يجري في العقد الكئيب وخاصة في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية وأميركا اللاتينية (Elliott 2003; Hout 2004). أحد أسباب هذا التفاوت العالمي هو ما وصفه هيلد (Held 2004b) بقوله: كثير من الأحيان تكون عدم المساواة بوجه المرأة. حيث إنَّ 70٪ من الذين يعيشون بأقل من 1$ يومياً هم من النساء (Held 2004b). كما أنَّ 544 مليون من 845 مليون أمي هم من النساء. وعالمياً، تكسب المرأة من الدخل ما يقارب 75٪ فقط مما يكسبه الرجل (UNDP 2000).

في حين يُقدر أن هناك أكثر من 30 ألف طفل (الأغلبية الساحقة من دول العالم النامي) يموتون كلّ يوم لأسباب تتعلّق بالفقر، وهناك ما يقارب 100 مليون طفل يعيشون في الشوارع، وأكثر من نصف مليون امرأة تفارق الحياة في أثناء فترة الحمل أو الولادة، وهناك أيضاً 34 – 36 مليون إنسان مصاب بمرض الأيدز (مرض نقص المناعة بالإصابة بالأمراض)، ويموت حوالي مليون إنسان كلّ سنة بسبب الإصابة بمرض الملاريا، ناهيك عن وفاة مليوني إنسان كلّ سنة نتيجة مرض السل. كما أنَّ مديونية البلدان النامية تصل حدّ الارتباك حين نعرف أنها 2 ترليون دولار أميركي، مما يمنع أي فرصة لمعالجة العديد من مشاكل الأمراض وغيرها المذكورة أعلاه (Sane 2004; ILO 2004; Oxfam 2004b; UNDP 2000; Anderson et al. 2000). وهكذا، فإن موزنبيق قد أنفقت عام 1996م لسداد ديونها ضعفي ما أنفقته على الصحة والتعليم (Anderson et al. 2000). وفي ذات الوقت، فقد أنفقت الدول الغنية أكثر من مليار دولار أميركي يومياً على «الدعم الزراعي المحلي» (Domestic Agricultural Subsidies)، وهو ما

يمثل أكثر من ستة أضعاف ما أنفقته على المساعدات الخارجية كلّ سنة (New Internationalist 2004b; Catholic Agency for Overseas Development 2004; Oxfam 2004b).

من الواضح أن نتائج العولمة لم يتم توزيعها بشكل متسق. ففي الوقت الذي كانت فيه اقتصاديات بعض الدول في تزايد ملحوظ، كان هناك انخفاض في عدد الذين يعيشون يومياً بأقل من 1$، وكانت دول الصحراء الجنوبية الكبرى الأفريقية، خصوصاً، في حالة كما يصفها أرغاي (Arrighi 2002) بأنها مأساوية. حيث إنَّ ثلاثين دولة من بين 34 دولة في الصحراء الجنوبية الكبرى الأفريقية قد صُنفت على أساس أنها دول ذات «تنمية بشرية منخفضة» (Low Human Development) (Elliott 2003). في عام 1975م، كان الناتج القومي لدول الصحراء الجنوبية الكبرى الأفريقية ثابتاً عند 1.6٪ من الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد في العالم، وفي خلال عام 1999م بلغ فقط 10.5٪ (Arrighi 2002). وهكذا، فقد قُدر أنه مع نهاية القرن العشرين سيكون معدل استهلاك الأسرة الأفريقية المتوسط هو 20٪ أقل مما كانت عليها قبل 25 سنة مضت (Rapley 2004). فالمديونية والإصابات بمرض الأيدز، والأمية، وانخفاض متوسط العمر المتوقع (49 سنة)، وطاعون سوء التغذية في المنطقة كُلها مشاكل أصيبت بها المنطقة.

يرفض أرغاي تعليل التراجع لما بعد عام 1975م الذي ركز على الأسباب الداخلية مثل الحمائية السلعية، وسوء الإدارة، ويؤكّد بدلاً من ذلك على اعتماد المنطقة على رأس المال الأجنبي، والتباطؤ بالتجارة والإنتاج، والكثافة السكانية المنخفضة (تأثير الإرث الاستعماري)، وسياسات التكيف الهيكلي لثمانينيّات القرن العشرين، وعدم إنشاء شريحة مشاريع، وتغيير أولويات الولايات المتحدة الأميركية (الاتّجاه

نحو بلدان شرق آسيا). وعلى وجه العموم، فبالنسبة إلى العلاقة بين العولمة وعدم المساواة مقابل التفاؤل الحماسي الساذج لليبرالية الجديدة، لاحظ هيلد (Held 2004b: 47) أن «الاندماج في الأسواق التجارية والمالية له عواقب مختلفة للبلدان التي تمر بمراحل التنمية»، وببساطة، إن فتح اقتصاد البلاد إلى القوى العالمية لا يمكن أن يكون ذا وصفة تلقائية للنمو وزيادة الثروة. وقد جادل هيلد أنه، في الحقيقة، أنَّ السرعة الفائقة في فتح الاقتصاديات يؤدي إلى الضرر، وأشار أيضاً أنَّ البلدان الفقيرة تمتلك اقتصاديات مفتوحة تمت بصورة أسرع بكثير من اقتصاديات الدول الغنية. مستنتجاً أنه ليس هناك طريق واحد للتنمية الاقتصادية.

وفقاً لنقاد العولمة، شهدت العقود الثلاثة الأخيرة أيضاً استقطاباً متزايداً للثروة، وارتفاعاً في عدم المساواة داخل البلدان. فقد لاحظ تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2005، «أنَّ هناك اتّجاه واضح على مدى العقدين الماضيين باتّجاه ارتفاع عدم المساواة داخل البلدان» (Held 2004b: 55)، حيث إنَّ عدم المساواة قد ارتفع في 53 دولة من بين 73 دولة كانت تضمهم قاعدة البيانات. فقد ازداد الفقر وعدم المساواة في الدخل في معظم الدول النامية، على سبيل المثال، خلال ثمانينيّات وتسعينيّات القرن العشرين نمت البطالة والعمالة غير الآمنة، وانخفضت قوة الاتّحادات العمالية، ورأت الليبرالية الجديدة هناك ضرورة لإعادة الهيكلة، ساعيةً إلى خفض الإنفاق على الرعاية الصحية (Faux and Mishel 2000): كانت هناك على سبيل المثال زيادة في الفقر بحدود 60٪ في بريطانيا العظمى، 40٪ في هولندا، وزيادة في عدم المساواة لأكثر من 16٪ في الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا،

والسويد (Castells 1998; UNDP 2000). ومع منتصف تسعينيّات القرن العشرين، كان هناك أكثر من 100 مليون نسمة يعيشون تحت مستوى الفقر في الدول الصناعية، وثمانية ملايين نسمة يعانون من سوء التغذية، وخمسة ملايين من دون مأوى (Castells 1998; UNDP 2000).

بصفة عامة، كان هناك تحوّل في امتلاك الثروة داخل البلدان من هؤلاء الذين هم أقل حظاً في المال، إلى حالة الأغنياء، خاصة لهؤلاء الأغنياء الحاليين الذين يشكلون 5٪ (Faux and Mishel 2000). وقد ميز هذا التفاوت المتنامي في المعيشة دولاً عدة، منها بريطانيا والسويد والدنمارك والولايات المتحدة الأميركية وأستراليا وألمانيا وفرنسا والنروج. على سبيل المثال، مع منتصف ستينيّات القرن العشرين كانت النسبة ما بين معدل دخل لرئيس تنفيذي في شركة في الولايات المتحدة الأميركية والعامل العادي للشركة ذاتها هو ما نسبة 39 إلى 1، في حين إن هذه النسبة قد ارتفعت عام 1997م لتصبح 254 إلى 1 (Faux and Mishel 2000)، وانخفضت معدلات الأجور ما بين عام 1975م و1995م للرجال المتعلمين إلى حدود مدارس الثانوية بواقع 20٪ (Short 2001). كما أنَّ 1٪ من أغنى الأغنياء في الولايات المتحدة الأميركية يكسبون الآن ما يكسبه 100 مليون فقير مجتمعين، مقارنة مع عام 1977م حين كان 1٪ من أغنى الأغنياء يكسب ما يكسبه 49 مليون فقير (Shalom 1999). وفي الوقت ذاته، وضمن العديد من بلدان المعسكر الاشتراكي السابق، شهد «الانتقال» (Transition) هبوطاً في الإنتاجية، وتضخماً متزايداً، وتفكيكاً لمؤسسات الدولة، وفساداً، وارتفاعاً حاداً في معدلات البطالة والفقر، وعدم المساواة – الدول العشرة الأعلى في روسيا تمتلك 40٪ من إجمالي الدخل عام 1993م، مقابل 20٪ فقط عام 1988م، حيث

انخفضت أيضاً الأجور بمقدار الثلثين في السنوات الأولى من المرحلة الانتقالية مخلفةً 100 مليون نسمة يعيشون حالة من الفقر مع عام 1991م (Shalom 1999; UNDP 2000; Perrons 2004; Marangos 2004; Munck 2002).

في ضوء هذا التفاوت المعيشي الجذري، يتحدث كاستيلز (Castells 1998) عن ظهورٍ مصاحبٍ للاقتصاد العالمي لعالم جديدٍ يسمّى «العالم الرابع» (Fourth World). ذلك العالم الذي نرى فيه ظهور جمهرة كبيرة من البشر: «ملايين بلا مأوى، وسجناء، وممن يمارسون البغاء والإجرام والوحشية والموصومون بالعار، والمرضى، والأشخاص الأميون» (Castells 1998: 165) – عبر كلّ بلد مستبعد من فوائد العولمة، وعبر كلّ بلد مهمش من حيث المشاركة بالاقتصاد الجديد.

إن التحوّل للسجل النظري جداً، سيجعلنا نجد أنَّ الفقر بالنسبة إلى لزيغمونت بومان (Zygmunt Bauman 1998) يُحظى بمنزلة مهمة اليوم في العولمة العالمية. فقد انتقلنا من النظام الاجتماعي الذي كان فيه الناس تشارك في المقام الأول كعمال (حيث كان العمل يقع في مركز الحياة وهوية الإنسان)، وحيث كانت أخلاقيات العمل قوة مركزية للسيطرة الاجتماعية، وحيث يوجد السكان غير العاملين يوصفون بجيش العمل الاحتياطي. أما مجتمعنا الحاضر فهو إلى الآن مجتمع استهلاكي، يشارك فيه الناس ضمن أوامر اجتماعية يكونون فيه في المقام الأول مستهلكين: «إن الدور الذي يؤديه المجتمع من خلال العمل على ربط الدوافع الفردية معاً، والتكامل الاجتماعي، وإعادة الإنتاج النظامي أصبح الآن مخصّصاً للنشاط الاستهلاكي» (Bauman 1998: 27). وهنا

تنمو «الفردانية التملكية» (Possessive Individualism)، وينكمش «التكافل الاجتماعي» (تمتاز بتراجع دولة الرفاهية)، وتصبح حالة البطالة دائمية للكثيرين، ويتزايد عدم الاستقرار في العمل لجمهرة كبيرة من الناس، بسبب عدم الحاجة إلى جيش العمل الاحتياطي. فبالنسبة إلى بومان (Bauman 1998: 1) «هناك شيءٌ واحد لا بدّ منه لتصبح فقيراً في مجتمع من المنتجين والعاملين كونياً، فهو شيءٌ نوعاً ما مختلف بعض الشيء عن أن تكون فقيراً في مجتمع مستهلكين، حيث يتم فيها بناء مشاريع الحياة وفقاً لاختيار المستهلك وليس العمل، والمهارات المهنية أو الوظائف». فالرقم الرئيسي للفقراء اليوم من ثمّ، هو ما يوصف بـ «المستهلك غير الناضج» (Flawed Consumer). وفي تحليل بومان لعالم الليبرالية الجديدة، يكون فقراء اليوم هم هؤلاء الذين لا يمتلكون وظيفة، والذين يميلون إلى إلقاء المسؤولية على ظروفهم. وهؤلاء لم يعدّ يُنظر إلى محنتهم على أساس أنها مشكلة اجتماعية جماعية، وبدلاً من ذلك، تربط مشكلتهم مع الإجرام على أساس اعتبار إن هذا الفقر مصدر «إزعاج وقلق». الدور الوحيد الذي بقي للفقراء، هو ذلك الدور الخفي للتصرف كما لو لم تكن حالة الفقر موجودة مطلقاً.

العمل

يُعتبر التحوّل في العمل خلال العقدين أو العقود الثلاثة الماضية بعداً هاماً في معالجة عدم المساواة العالمية. لقد ناقشنا في الفصل الأول من هذا الكتاب نظريات التحوّل الاجتماعي التي افترضت مسار التحوّل من الفوردية إلى حقبة ما بعد الفوردية، أو من الرأسمالية المنظمة إلى الرأسمالية غير المنظمة، وهو تحوّلٌ يُنظر إليه على نطاق واسع على أساس إنّه تحوّلٌ تبعه أساليب جديدة رائدة في الإنتاج في اليابان

(Hosbsbawm 1995b; Waters 1999). أحد الجوانب الأساسية لهذا التحوّل المتزايد في التخصص المرن كان مرتبطاً بمرونة المنتجات والتسويق والتنظيم، ولكن كان أيضاً مرتبطاً بخلق قوة عاملة وظيفياً ومرنة عددياً ويصاحبها زيادة في انعدام الأمن الوظيفي وعدم الاستقرار. هذه القضايا ستكون محوراً أساسياً في جزءٍ من هذا القسم.

لقد سبق وأن تمّ التعليق على إعادة تشكيل التقسيم الدولي للعمل، والانخفاض في النشاط الصناعي (Deindustrialization) في الاقتصاديات المتقدمة، التي تضمنت انخفاضاً في عدد العاملين في الصناعة ببريطانيا ما بين عام 1978م وعام 2002م. فعلى سبيل المثال (Perrons 2004)، تمّ نقل التصنيع إلى الدول النامية كردٍ على وعودٍ لعمالة أرخص غير منظمة. كما لاحظ ثيربورن (Therborn 2001) أن هناك انخفاضاً عاماً في العمالة الصناعية حيث إنَّ نسبة هذا الانخفاض كانت من 19٪ إلى 17٪ للفترة الواقعة ما بين عام 1965م وعام 1990م، وانخفضت في الدول النامية من 37٪ إلى 26٪ لنفس الحقبة.

وهذا هو السبب الذي يجعلنا نرى الصورة مختلفة في ارتفاع القوة العاملة للتصنيع في الدول الصناعية الكبرى السبع ما بين عام 1920م وحتّى عام 1970م، وما بين ما حدث عام 1970م وحتّى تسعينيّات القرن العشرين، حيث صاحب الفترة الأخيرة انخفاض في جميع المجالات الصناعية لتقويض الصناعة (رغم التفاوت في السرعة والدرجة في التقويض) (Castells 1996). في الاتّحاد الأوروبي، هبطت نسبة العاملين من الأفراد في الصناعة من 30٪ عام 1970م إلى 20٪ مع عام 1994م، أما في الولايات المتحدة الأميركية ولنفس المدّة فقد هبطت من 28٪ إلى 16٪ (ILO 2002). ومع منتصف ثمانينيّات القرن العشرين،

كان هناك ثلثين من العاملين في الغرب قد تمّ تصنيفهم على أساس أنّهم عمال خدمات: هناك تحوّل في عمل الخدمات ما بين عام 1960م وعام 1996م بواقع 56.2٪ إلى 73.9٪ في أميركا، و41.3٪ إلى 58.9٪ في اليابان، و39.1٪ إلى 56.7٪ في ألمانيا، و39.9٪ إلى 70.2٪ في فرنسا (Grimwade 2000).

شهدت هذه الفترة (1960 – 1996) تقويضاً للصناعة وإعادة هيكلة لليبرالية الجديدة بصورة ملفتة للنظر، كما شهدت أيضاً ارتفاعاً في عدد العاملين بدوام جزئي، وعقود عمل قصيرة الأجل، و«العمل المؤقت» (Casual Work) – المرونة في التوظيف (Flexibilization of Employment). هذه المرونة تمتلك أبعاداً عدة من ضمنها «المرونة العددية» (Numerical Flexibility)، و«عوامل خارجية» (Externalization) (على سبيل المثال «تعاقد الباطن» (Subcontracting)، و«مرونة داخلية عددية» (Internal Numerical Flexibility) (ساعات العمل المتغيرة)، و«مرونة وظيفية» (Functional Flexibility) (تغييرات في مهام العمل استجابة لاحتياجات صاحب العمل)، و«أجور عمل مرنة» (Wages Flexibility) (Munck 2002). وقد تميزت هذه التغيرات في الغرب بإطلاق تسمية «برازيلية العمل» (Brazilianization of Labour) عليها، لكونها تميل إلى العمل الآمن أكثر وبصورة غير رسمية يصاحبها قوى عاملة أصغر، وقواعد عمل أقل، ونقابات عمالية ضعيفة وترتبط أجور العمل فيها بالتوسع الاقتصادي وانكماشه (Munck 2002).

لقد ازدادت نسبة عدد العاملين بدوام جزئي في القوة العاملة للاتّحاد الأوروبي، على سبيل المثال، بواقع 10.7٪ في منتصف ثمانينيّات القرن

العشرين إلى 16.9٪ في عام 1998م، وارتفعت نسبة «العمال المؤقتين» (Temporary Workers) في الاتّحاد الأوروبي لنفس الفترة من 8.9٪ إلى 12.2٪ من القوى العاملة الكلية (Torres 2001). كان هناك ما بين عام 1990م وعام 1998م فقط ارتفاعٌ في التوظيف للعمل الجزئي من 22.6٪ إلى 25.9٪ في أستراليا، ومن 19.1٪ إلى 23.6٪ في اليابان، ومن 201.1٪ إلى 23٪ في بريطانيا (ILO 2002). وفي العالم النامي، يكون هذا الاتّجاه واضحاً للغاية للعمال الذين هم من دون عقود أو أصحاب عقود جديدة، أو أصحاب العقود التي هي أقل أمناً، حيث يشكل هؤلاء، على سبيل المثال في شيلي 30٪ من إجمالي العقود، و39٪ في كولومبيا من إجمالي العقود (UNDP 1999).

يلاحظ في كثير من الأحيان، أن هناك تماثل في «نسوية» (Feminization) العمل، حيث نجد أن هناك ارتفاعاً في معدل نشاط توظيف المرأة بما نسبته 70٪ في الدول النامية، و74٪ في الدول المتقدمة ما بين عامي 1959م و1995م (Smart 2003; Perrons 2004). فمن بين 29 مليون عمل جديد دخلوا القوة العاملة ما بين 1960م و1990م ضمن دول الاتّحاد الأوروبي، كان منهم ما يقارب 20 مليون امرأة (Munck 2002). وفي الجنوب، كانت هناك نسوية في القوة العاملة – على سبيل المثال، في الصناعة الإلكترونية في جنوب آسيا والمكسيك (Munck 2002). كما أنَّ هناك علاقة ما بين المرونة والنسوية (Munck 2002)، حيث تشكل النساء ما نسبته 60٪ من الطبقة العاملة بعمل جزئي في كلّ دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ILO 2002)، و80٪ من «العاملين المنزليين» (Homeworkers) في جميع أنحاء العالم (Munck 2002).

جزء من هذا الاتّجاه نحو النمو في المرونة هو تنامي عدد العاطلين عن العمل، فهناك ما يقارب 185.9 مليون عاطل عن العمل في جميع أنحاء العالم، ولعل أعلى مستوى مسجل هو بطالة الشباب المرتفعة بشكل خاص (4.4٪ مقابل متوسط معدل العاطلين عن العمل بنسبة 6.2٪) (ILO 2004). فقد وضع موينك (Munck 2002) نقطة مهمة مقابل الحجج التي تفترض «نهاية الطبقة العاملة»، وهو ما شهدناه من «طبقة عمالية كبيرة» (Massive Proletarianization) منذُ سبعينيّات القرن العشرين، حيث تضاعف عددهم ما بين عام 1975م وعام 1995م لتصل الطبقة العاملة لما يقارب 2.5 مليار عامل. ومع ذلك، نمت البطالة بشكل كبير في الدول الصناعية منذ سبعينيّات القرن العشرين من معدلاتها المنخفضة جداً والتي كانت تبلغ حوالي 1.5٪ بالنسبة إلى العاملين في أوروبا الغربية خلال ستينيّات القرن العشرين. واتّضح هذا الانخفاض بشكل خاص في منتصف ثمانينيّات وأوائل تسعينيّات القرن العشرين ليصبح حالياً معدلاته 6.6٪ في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (Hobsbawm, 1995b; OECD, 2005). وعليه فإن متوسط البطالة الذي أُعلن، خاصة خارج حدود الدول المتقدمة، كان 9.5٪ في الدول ذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، و9٪ في دول أميركا اللاتينية والكاريبية، و12٪ في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و10.6٪ في دول الصحراء الجنوبية الكبرى الأفريقية (ILO 2004) .

إن أحد تلك التأثيرات على هذه البطالة هو، النمو في قطاع العمل غير الرسمي. فكما لاحظ ميونغ (Munck 2002)، «عادة ما يتم تعريف العمل غير الرسمي بأنَّه ذلك العمل الذي يقام خارج سوق العمل المأجور الرسمي، مثل «العمل السري» (Clandestine Work)،

والعمل غير القانوني (Illegal Work)، ولكن أيضاً من ضمنها أشكال مختلفة من العمل الحرّ» (Self - Employment) (Munck 2002: 111 – 112) كما يرى ميونغ أيضاً أن «عوامل التوحيد الوحيدة عبر مجموعة العمل والعمال، هي عدم استقرار العمل المؤكّد عموماً، وتجنب معظم قوانين العمل، والميل للبقاء خارج سقف القواعد العادية للعقد المبرم، والترخيص والضرائب» (Munck 2002: 113). وتشير التقديرات إلى أن قطاع العمل غير الرسمي يشكل ما بين 2٪ و15٪ في البلدان المتقدمة، وما بين الثلث والثلاثة أرباع العمالة غير الزراعية في البلدان النامية – 48٪ في شمال أفريقيا، 51٪ في أميركا اللاتينية، 65٪ في آسيا، 72٪ في دول الصحراء الجنوبية الكبرى الأفريقية (ILO 2004; Munck 2002). ويبدو أن قطاع العمالة غير الرسمية في تزايد، حيث إنَّ أحد التقارير يخمن أن 90٪ من الوظائف الجديدة في أفريقيا المتحضرة خلال العقد القادم ستكون ضمن هذا الاقتصاد غير الرسمي (M. Davis 2004).

ويرى كاستيلز (Castells 1996: 268) إن النمط القديم للعمل «على أساس العمل بدوام كامل، ووضوح الواجبات المهنية، ونمط المهنية على مدى دورة حياة، يجري ببطء ولكن يتآكل». فالتحرّك نحو هذه المرونة في العمل التي يصاحبها تزايد في فردية التعاقد على العمل من الباطن، و«الاستعانة بمصادر خارجية» (Outsourcing)، وشركات مسجلة خارجياً، واستشارات التقليص، والتخصيص، و«العمالة المؤقتة» (Casualization) (Castells 1996) – ينظر إليها البعض على أنها استجابة ضرورية لجمود سوق العمل، مما أدّى إلى صعوبات اقتصادية لكما قبل ثمانينيّات القرن العشرين (Munck 2002). وارتأى

البعض أن مثل هذه المرونية ستجلب الفوائد المعممة - تعزيز الأداء الاقتصادي العام، وتعدد المهارات، والاستقلالية الذاتية للعمال الذين تتزايد أعدادهم الذين سوف يخولون في المناقشات - أو توفير عمال المعرفة (Munck 2002). وبالتأكيد هذا هو الحال بالنسبة لبعض العمال المرنين اليوم. على أيّ حال، وكما أشار موينك (Munck 2002) بالنسبة إلى الترف، والعامل المرن، فإن هناك ثلاثة إحباطات في السوق هي العمال المرنين وعدم الأمان الكبير في الاحتفاظ بالعمل، والعمل الشاق التي جميعها نتائج للمرونية لدى العديد من البشر.

السياحة، والمدن العالمية، والأحياء فقيرة

تُشير النظريات النقدية إلى شيئين هما الثقافة والاقتصاد، اللذين يعتبران متداخلين الآن أكثر من أي وقت قد مضى. لذا فإن الكثير من المخاوف التي ستُثار في الفصل الرابع من هذا الكتاب الخاصة بالعولمة الثقافية، يمكننا بسهولة أن نستعرضها في هذا الفصل. وقد يبدو أن الاعتبارات الموجهة هنا على التحوّلات في الأماكن الحضرية قد تقع معظمها بسهولة في فصل حول الثقافة. ورغم إننا اخترنا إثارة هذه القضايا في هذا الفصل، بسبب علاقة تلك القضايا الصميمية جداً مع التحوّلات في العمل، والتقسيم الدولي للعمل، والتقسيم الطبقي. سنبدأ مع استكشاف الأهمية المتزايدة لصناعة السياحة، وبعض العواقب التي تأتي من هذه الصناعة. لننتقل من ثمّ إلى مسائل أخرى تتعلّق بتغيير المساحات الحضرية، متحولين أوّلاً إلى مناقشة مفهوم «المدن العالمية» (Global Cities)، لنستكشف من ثمّ القطب الآخر من التجربة الحضرية المتمثلة بـ «ظاهرة الأحياء الفقيرة» (Phenomenon of Slums).

أصبحت الترفية في القرن الواحد والعشرين متاحاً وذا أهمية

متزايدة، على الأقل ما هو متوفر منه في الدول المتقدمة، فجزء كبير من هذا النشاط الترفيهي هو السياحة (Cohen and Kennedy 2000; Cater 1995). ومع تزايد الثروة، والسفر الرخيص، والمزيد من التركيز على الاستهلاك، كان هناك شيء من إضفاء الطابع الديمقراطي على السياحة (Cohen and Kennedy 2000; Cater 1995). وهكذا، تضخم عدد السياح الدوليين من 25.3 مليون سائح في عام 1950م إلى 702.6 مليون سائح في عام 2002م، ونمت إيرادات السياحة من 2.1 مليار دولار أميركي في عام 1950م لتصل 474.2 مليار دولار أميركي في عام 2002م (World Toursim Organization, 2005) حيث كان من المتوقع أن يتضاعف عدد السياح الوافدين مع عام 2020م (Worldwatch 2002). ومن ثمّ أصبحت السياحة لاعباً رئيسياً في الاقتصاد العالمي. ووفقاً لتقرير اليونسكو (UNESCO 2005)، فإن السياحة هي الآن الفئة الرائدة في عالم التجارة الدولية وهي متقدمة على تجارة السيارات والكيمياويات. إذ تهيمن أوروبا وأميركا على وجهات الزوار السياح، ولكن شهدت دول آسيا وأميركا اللاتينية والكاريبي توسعاً سريعاً في أعداد السياح في السنوات الأخيرة (Worldwatch 2002).

وترى بعض النظريات النقدية، أن تطوير السياحة الجماعية لتصبح «أداءً عالمياً» قد شجعنا جميعاً، لوضع تراث منطقتنا الثقافي على شكل مشروع عروض مصممة لتصبح سلعاً للاستهلاك السياحي (Cohen and Kennedy 2000: 12). وهو ما جذب السياح والتجارة إلى هذه المناطق، والمدن، والأقاليم، وتلك الدول التي تدفع بصورة متزايدة نحو حزم وتعزيز هويتهم للتأكيد على تفردهم بمكانهم دون غيرهم – «التزوير المسعور لرمز الهوية»، كما ورد بعبارة لانفانت (Lanfant) المقتبسة من

(Cohen and Kennedy 2000: 222). يجب أن نلاحظ هنا، أن هناك تركيز متزايد على أهمية المكان لعالم يتجه نحو العولمة التي غالباً ما ينظر إليها على أنها تحقق «إنها الجغرافيا» (Doorne 2000). وتشير النظريات النقدية للعواقب السلبية المحتملة لبيع المكان: بوصفها تفتقر إلى الأصالة، وبوصفها تسليع للثقافة (علامات تجارية للأماكن والثقافات)، وبوصفها «عرض لتاريخ مزيف» (Bogus History). ناهيك عن ميلها إلى استخدام الورق على كلّ الطرقات التي تؤدي لتلك الأماكن والتي شهدت نزاعات وتهميش ونضالات وروايات تنافس تتحدث نيابة عن نظرة السياح، لتحقيق مكاسب اقتصادية ضيقة (Cater 1995).

ربما كان هذا الحال خاصة في المدن التي يجري إعادة بنائها، لتراجع أهمية الصناعة، ولربما لكون هناك حالة إعادة تكوين للمناطق الحضرية، محيطة بها ثقافة الحياة الحديثة (الحياة الليلية والتسوق، والتسلية، وتناول الطعام خارج البيوت) (Valentine 2001). وهذا هو ما يسمى بظهور الاقتصاد الثقافي في الأماكن الحضرية التي فيها الصناعة مقوضة، جالباً معه تحوّلاً للمكان باتّجاه مصالح المستهلكين الأثرياء، «مواطنو بطاقة الائتمان» (Credit Card Citizenship)، في حين أن الفقراء والذين يدعوهم بومان بـ «المستهلك غير الناضج»، هم مهمشون بوصفهم مصدر إزعاج، واندفعوا لأكثر من المركز الحضري (Valentine 2001; Doorne 2000).

لدراسة إعادة تشكيل الأماكن الحضرية هذه، والاقتصاد الثقافي، وتسليع الثقافة، سوف ننتقل لمثال مدينة ولينغتون عاصمة نيوزيلندا. فقد سعت في الآونة الأخيرة بلدية مدينة ولينغتون إلى تعزيزها على أساس أنها «عاصمة الثقافة والفنون النيوزيلندية». وتمّ ترويج البيئة

والمساحات الخضراء، لتمتلك «ثقافة المقاهي الشهيرة»، ولتحتوي على مجموعة متنوعة من الأماكن، «من الساحات الحضرية غير التقليدية إلى الهدوء في الشواطئ والسواحل». كما تمّ الترويج أيضاً للعلامة التجارية «ولينغتون الإبداعية» (Creative Wellington)، بوصفها مركز للأعمال وفنون الإبداع والابتكار، بما في ذلك المؤثرات السينمائية الخاصة، وتكنولوجيا الإنترنت، والهندسة الزلزالية، وتطوير البرمجيات، والبصريات، والوسائط المتعددة والتعليم.

كانت واحدة من النقاط الرئيسيّة التي يدور حولها مفهوم «تفرّد ولينغتون» (Wellington's Uniqueness) هو تلك الحالة المفصلية للتصوير فيها مؤخراً لثلاثية كبيرة ومربحة لفلم «سيد الخواتم» (The Lord of the Rings). فالسياح مدعوون إلى اختبار الأرض الوسطى بكلّ تنوعهم عندما يكونون في زيارة ولينغتون»، حيث يأخذونهم بجولات في تلك الأماكن خلال فترة تصوير الفلم، وحيث الممثلون والعاملون يقضون فترة استراحتهم: «إيستبورن (Eastbourne) سوف تأخذك «العبارة دومينيون بوست» (The Dominion Post Ferry) عبر الميناء إلى إيستبورن، حيث يعيش السير أين مكلين (Ian McKellan) خلال تصوير الفلم. يقال إن الزائرين كانوا يحبون ركوب العّبارة إلى المدينة».

ويزعم دورني (Doorne 2000) أنه منذُ إعادة هيكلية الليبرالية الجديدة في عام 1984م وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، تحوّلت القاعدة الاقتصادية في ولينغتون أيضاً – على سبيل المثال من عام 1985م ولغاية عام 1994م، بحيث انخفضت القيم التجارية عبر ميناء ولينغتون لأكثر من 59٪. وبالتالي فإن قاعدة الاقتصاد الجديد قد

سعت إلى التركيز على السياحة والترويج لولينغتون باعتبارها «المحور الثقافي» (Cultural Hub) لنيوزيلندا (Doorne 2000). فالتنمية المثيرة للاهتمام في ضوء ذلك للمتحف الوطني النيوزلندي، وموقع تي بابا (Te PaPa) بمبلغ 280 مليون دولار أميركي، ما هو إلا تطور متوقع بوصفه وسيلة للتأكيد على هوية البلد وهوية ولينغتون على حدٍ سواء (Doorne 2000).

موقع تي بابا يوضح الآثار السلبية لتسليع الثقافة واستحواذ فكرة بيع الأماكن. فعلى وجه الخصوص، اقتُرح أن يكون نمط عرض مدينة الملاهي متحرك تُطغى عليه بعض الشيء ألمعية براقة، و«انعدامية التاريخ» (Dehistoricized)، وحجم قضمةٍ لقطعٍ تاريخية – «تثقيف ترفيهي» (Infotainment) (Doorne 2002). هذاً العرض يميل إلى تخطي الماضي بصورة طفيفة، وتخطي الصراع الحالي، وتبقي التفاؤل الأحمق، والإيجابية، وتركز على الشعور بالدقة والانسجام، ومعالجة الهوية، كما تركز على الأفراد والاستهلاك (Neill 2004; Doorne 2002). وهذا هو الرابط للتركيز المتعجرف على تي بابا بوصفه مشروعاً «تجارياً إيجابياً» (Doorne 2000). فكما قال روبنسون (Robinson 1999)، التهديد هو ذلك الأمر المصاحب للتوسع الاقتصادي، وصناعة السياحة، «بدلاً من الحصول على رؤى وتجارب ثقافية غنية وأصيلة، نظمت السياحة أصالتها، وبدلاً من الحصول على ثقافة غربية، حصلت على الفنّ الهابط»، أو كما عبر عنها باتين (Patin 1999) بقوله «إذا تمّ تطبيق قانون السوق من دون تمييز، فإنّه من الممكن أن يؤدي إلى إثارة الاهتمام حتّى مع المحلات التراثية التي كانت موحّدة، ومكيفة لتلبية الطلب على السلع الاستهلاكية».

سوف ننتقل الآن إلى المسائل الأخرى للتحضر وعدم المساواة، مركزين على فكرة «المدن العالمية» من جانب، وعلى نمو الأحياء الفقيرة من جانب آخر. فبالنسبة للغالبية العظمى من التاريخ البشري، نجد إن الحياة قائمة في العالم الريفي. حتّى في وقت متأخر من عام 1800م، كان هناك ما يقارب 97٪ من سكان العالم يعيشون في المساحات الريفية، حيث كان في كلّ مساحة ريفية ما لا يقل عن 5000 إنسان يعيشون. أما اليوم فيفيق عدد السكان في المناطق الحضرية على سكان الريف، وتوسعت مساحات المدن بصورة سريعة جداً.

لقد جادلت ساسكيا ساسين (Saskia Sassen 1998) بقولها، أنَّ نمو الترابط العالمي عزز الأهمية المتزايدة لما أسمته بـ «المدن العالمية». حجتها في ذلك هي أن تشتت نشاط الاقتصاد العالمي الجديد يخلق حاجة إلى مزيد من السيطرة المركزية، والتنسيق، والعولمة. وقد لا تعني التكنولوجيا الحديثة مفهوم «نهاية الجغرافيا»، بل بدلاً منها، تعني الأهمية المتزايدة لبعض المدن، ناهيك عن مراكز القوى والإنتاج المتخصّص: «التشتت المكاني للنشاط الاقتصاد ممكن إيجاده من خلال الإسهام بتكنولوجيا المعلومات في توسيع الوظائف المركزية، طالما أن هذا التشتت يأخذ مكانه ضمن التركيز المستمر في السيطرة، والملكية، واعتمادات الأرباح التي تميز النظام الاقتصادي الحالي».

علاوة على ذلك «إن الأسواق الوطنية والعالمية إضافة إلى المنظمات المتكاملة عالمياً جميعها تتطلب أماكن مركزية، حيث يتم فيها إنجاز أعمال العولمة» (Sassen 1998). وتشمل هذه المدن العالمية مدناً رئيسيّة في الشمال مثل لندن، ونيويورك، وطوكيو، لا بل أيضاً مدن

مثل ساو باولو، وبوينس آيرس، وتايبيه. هذه المدن كما تقول ساسين (Sassen 1998) هي مدن مهمة من خلال الطرق الآتية: فهي

أ- تركز على الوظائف القيادية،

ب- وهي مواقع إنتاج لما بعد الصناعة للصناعات الرائدة في حقبتنا، والخدمات المالية والخدمات المتخصّصة،

ج- وهي أسواق وطنية وأسواق كاسرة للحدود الوطنية حيث يمكن للشركات والحكومات شراء الأدوات المالية والخدمات المتخصّصة.

وضمن هذه المدن العالمية، يمكن للمرء أن يجد «جغرافيا جديدة للمركزية والتهميش» - متعلمين تعليماً عالياً، وعاملين بالأجرة في الصناعات الرائدة، وعلى الجانب الآخر من ذلك، انتشار الوضع المتدني، والعمل من خلال الدفع لقاء الخدمة (Sassen 2002).

في الطرف الآخر من الطيف الحضري العالمي والأحياء العشوائية، ووفقاً للناقد الاجتماعي مايك ديفز (Mike Davis 2004)، فإن كثيراً من سكان الريف قد أصبحوا حضريين في العشرين سنة الأخيرة، أو نحو ذلك من السنين حيث ذهب البشر إلى المدن الصغيرة وأصبحوا مواطنو بلدات، ولم يذهبوا إلى الحواضر الكبيرة. فرفع القيود الزراعية في ثمانينيّات القرن العشرين (برفع الدعم، وبالتالي أثر ذلك على صغار المزارعين في المناطق الريفية) المفروضة على العالم الثالث، كان يعني هجرة العمالة الريفية إلى أحياء فقيرة في المدن - تراجعت فرص العمل الزراعي العالمي ما بين عامي 1965 و1990 من 57٪ إلى 48٪ من إجمالي العمالة العالمي (Therborn, 2001) - ولم تعدّ المدن مرتبطة بدقة بتوسيع فرص العمل منذُ أن أصبح التحضر منفصلاً عن التصنيعية. فجزءٌ كبير من العالم الحضري، كما يدعي ديفز، يتسارع للعودة إلى حقبة

ديكنز (Dickens)، وخلق «كوكب الأحياء الفقيرة» (Planet of Slums) التي تميز وجودها بتدهور السكن، والاكتظاظ السكاني، والمواقع الخطرة، والفقر المدقع، والإجرام.

هناك ما يقارب 921 مليون عنصر من ساكني السكن العشوائي في عام 2001م، ويشكل هؤلاء ساكني الأحياء الفقيرة ما يقارب 78٪ من سكان الدول الأقل نمواً، وثلث سكان الحضر في العالم (Davis 2004). واليوم، قد يكون هناك ما يصل إلى ربع مليون موقع من الأحياء الفقيرة في العالم. فهم من دون عمل، و«بقاء وجود حياتي غير رسمي» (Informal Survivalism) ولسكان هذه الأحياء الفقيرة طريقة جديدة لكسب الرزق لكثير منهم.

مربّع 2.5 التحدي العالمي للأحياء العشوائية

في آسيا لوحدها ما يقارب 550 مليون إنسان يعيشون في أحياء فقيرة، يليها أفريقيا بواقع 187 مليون إنسان، وأميركا اللاتينية والكاريبي بواقع 128 مليون إنسان. وهناك ما يقارب 54 مليون من ساكني المناطق الحضرية في البلدان ذات الدخل المرتفع يعيشون في ظروف تشبه الأحياء فقيرة (أحياء الفقيرة). ويوجد في دول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية أعلى نسبة من سكان الأحياء العشوائية، إذ يقدر أنه حوالي 72٪ من السكان الحضريين يعيشون في أحياء فقيرة، تليها جنوب وسط آسيا بواقع 58٪، وشرق آسيا بواقع 36٪، وغرب آسيا بواقع 33٪، ومن ثمّ أميركا اللاتينية والكاريبي بواقع 32٪، وشمال أفريقيا بواقع 28٪، جنوب شرق آسيا بواقع 28٪.

وعلى الرغم من أن تركيز سكان الأحياء العشوائية هو الأعلى في

المدن الأفريقية، في الأرقام وحدها، فإن آسيا تمثل حوالي 60٪ من سكان الأحياء العشوائية في المناطق الحضرية في العالم. وحوالي مليار إنسان أو 32٪ من مجموع تعداد السكان الحضريين وما يقارب سدس تعداد السكان عالمياً هم يعيشون في أحياء فقيرة. وحوالي 43٪ من السكان الحضريين للدول النامية مجتمعةً يعيشون في أحياء فقيرة، و78٪ من السكان الحضريين في الدول الأقل نمواً (المتخلفة) يعيشون في أحياء فقيرة، و6٪ من السكان الحضريين في الدول المتقدمة يعيشون في أحياءٍ ظروفها شبيهة بظروف الأحياء الفقيرة.

إن المجموع الكلي لساكني الأحياء الفقيرة في العالم بتزايد، حيث بلغ حوالي 36٪ خلال تسعينيّات القرن العشرين. وسيزيد في خلال السنوات الثلاثين المقبلة العدد الإجمالي لسكان الأحياء الفقيرة لحوالي ملياري إنسان، إذا لم تتخذ إجراءات منسقة لمعالجة حالة الأحياء الفقيرة. كما أنَّ أكثر من 41٪ من سكن مدينة كلكتا هي مساكن عشوائية فقيرة يعيش فيها ساكنيها منذُ أكثر من ثلاثين عاماً.

ولعله في معظم مدن أفريقيا هناك ما بين 40٪ إلى 70٪ من السكان يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية (Squatter Settlements). معظم المدن الأفريقية سيتضاعف عدد سكانها خلال عقدين من الزمن، إذ في مدينة نيروبي وحدها هناك ما يقارب 60٪ من سكانها يعيشون في أحياء فقيرة ويشغلون ما يقارب 5٪ من مساحات أرض المدينة. وحوالي واحدٌ من كلّ أربعة بلدان في العالم النامي لديه قانون تنصّ مواده على منع المرأة من تملك الأراضي وأخذ الرهن العقاري بأسمائهن.

المصدر: (United Nations Human Settlement Programme (2003)).

الاستنتاج

لقد تمت تغطية مجموعة متنوعة من الأسئلة حول اقتصاد العولمة، بدءاً من إعادة بنيوية الليبرالية الجديدة إلى المالية العالمية، وإلى الشركات المتعددة الجنسيات، ومروراً بترتيبات التحوّل في العمل، والمساحات الحضرية. ومن الواضح أنَّ العولمة الاقتصادية قد لمست مجموعة واسعة من القضايا، وكثيراً ما تكون هذه القضايا معقّدة للغاية. على سبيل المثال، أشار بيرونز (Perrons 2004) إلى أنَّ الاستقطاب البسيط لـ الشمال – الجنوب لم يعد مفيداً، بالنظر إلى التفاوت في الثروات الاقتصادية في العقدين أو ثلاثة العقود الماضية. وفي ذات الوقت، نحن نعتقد أن بعض الاستنتاجات العامة يمكن الوصل إليها. كما نعتقد أنَّ العولمة الاقتصادية قد أثبتت في كثير من الأحيان أنها ضارة، وتميل نحو الأضرار البيئية، واستقطاب فرص الحياة، وعدم يقينة الاقتصاد، والتسليع. وهناك مؤهلات ليكون كلّ من هذه القضايا، والكثير من الأمثلة المضادة، إلا أن واحدة من المشاكل الكبرى التي تظهر مع العولمة، برأينا هي إن الربحية والنمو الاقتصادي باتا يوزنان بكثافة أكبر بكثير من إرادة المساواة والعدالة الاجتماعية. وهذا ما يتماشى مع الغلبة المعاصرة لليبرالية الجديدة بوصفها المعنى الاقتصادي المشترك، وتحوّل الهيمنة التي تمثل هزيمة واضحة لأولئك الذين غير قادرين على التمتع بفوائد مثل تلك التي يطلق عليها بومان «سياح» العولمة المعاصرة. ولعل البعد الرئيسي من أبعاد المنطق الليبرالي الجديد هو العولمة المعاصرة بوصفها شيئاً لا مفرّ منه ويحدث بعفوية. فبالنسبة إلينا، هذه المنهجية لا أساس لها من الصحة ومدمرة على حدٍ سواء. ولكن هناك رابحون ومشغلون لهذه العولمة التي تقودها الشركات

بوضوح، وهناك مفهوم العولمة الذي يعني وضع مجموعة من العمليات التي تتحرك من تلقاء نفسها وتمثل أيديولوجية قوية تنفع هؤلاء الأثرياء بالفعل، وأصحاب القوة والذين يطرحون تهديداتهم للديمقراطية ذاتها. في فصلنا الأخير من هذا الكتاب، سوف ننظر في تفاصيل أكثر حول الطريقة الليبرالية الجديدة هذه وكيف يجري التصدي لها والتنازع عليها.

قراءات إضافية

Amin, S. *Capitalism in the Age of Globalization* (London: Zed Press, 1997).

Black, J. K. *Inequality in the Global Village: Recycled Rhetoric and Disposable People* (West Hartford, CT: Kumarian Press, 1999).

Clark, D. *Urban World/ Global City* (London and New York: Routledge, 2003).

Gassler, R. S. "Globalization and the Information Economy", *Global Society*, 15 (2001) 111-18.

Gray, J. *False Dawn: The Delusions of Global Capitalism* (New York: The New Press, 2000).

Hoogvelt, A. *Globalization and the Postcolonial World: The New Political Economy of Development* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2001).

Munck, R. *Globalization and Labor* (London: Zed Books, 2002).

Sassen, S. *The Global City* (Princeton: Princeton

University Press, 2001).

Shiva, V. *Water Wars: Privatization, Pollution and Profit* (Cambridge, MA: South End Press, 2002).

Soros, G. *The Crisis of Global Capitalism: Open Society Endangered* (New York: Public Affairs, 1998).

الفصل الثالث

العولمة والسياسة

المقدمة

ربما تعتبر المطالب المرتبطة بالأدبيات المتعلّقة بالعولمة الأكثر شيوعاً هي تلك التي تؤكد على أنَّ العولمة تستلزم زوال «الدولة القومية» (Nation - State)، وتلخصها في مفاهيم مستجدة أخرى مثل «عالم بلا حدود» (Borderless World) و«دولة جوفاء» (Hollow State) (Cohen and Kennedy 2000). فالسلطة وانتقال المال العالمي، والشركات المتعددة الجنسيات، وتجزئة الثقافة الوطنية للسكان، وظهور عوامل سلطوية حوكمية لما «فوق الوطنية» (Supra-national)، وظهور حوكمة ضمن المستويات المحلية، ومواطن السخط من السياسة الانتخابية، ونمو المجتمع المدني العالمي، كُلها يُنظر إليها جميعاً على أساس أنها تآكل في قوة وفعالية الدولة. إضافة إلى ذلك، يشير نقاد العولمة إلى هذه المشكلة على أساس أنها مشكلة عصيبة، فكما وصفها كلّ من مارتن وشومان (Martin and Schumann 1998: 211)، يبدو أن الاقتصاديات تلتهم السياسات. وفي ذات الوقت، وجد

كثير من المعلقين النُقاد أن الدلائل تشير إلى تزايد الترابط العالمي الذي يجلب معه ما هو جديد، ويشجع الاتّجاهات السياسية التي تبشر بتنشيط الديمقراطية، و«المواطنة الكونية»(*) (Cosmopolitanism). فالأسئلة عن مصير السياسة والديمقراطية في عالم يتجه نحو العولمة ستكون من ضمن الاعتبارات المحورية لهذا الفصل.

الدول القومية

يتم تنظيم العالم سياسياً بحيث هنالك اليوم ما يقرب على 200 دولة قومية. ويبدو أن هذه الدول القومية متينة جداً، فكما لاحظ ولبي (Walby 2003)، أننا مازلنا نميل إلى مساواة المجتمعات الحديثة بالدول القومية. في حين قد لخّص كل من هيلد ومكرو (Held and McGrew 2002) تلخيصاً مفيداً، الابتكارات الأربعة الكبرى، وخصائص الدولة التي برزت مع الحداثة، التي تمت عولمتها في وقت لاحق:

(1) الإقليمية،

(2) المحتكرة لوسائل العنف،

(3) هياكل حكم شخصية،

(4) مزاعم تمتعها بالشرعية على أساس التمثيل والمسائلة.

(*) الكونية هي أيديولوجية تسعى لأن يكون جميع البشر ينتمون إلى مجتمع واحد، على أساس الأخلاق المشتركة. ويطلق على الشخص الذي يتمسك بفكرة الكونية في أي شكل من أشكاله بالعالمي أو مواطن العالم، ويسميها البعض المواطنة الكونية. ويمكن أن يستند المجتمع العالمي إلى الأخلاق الشاملة، والعلاقات الاقتصادية المشتركة، أو الهيكل السياسي الذي يشمل دولاً مختلفة (المترجم).

ومع ذلك، يتم وضع صلابة الدولة القومية في سؤال من تغييرات جذرية في خريطة العالم على مدى 60 عاماً، يصاحبها عدد من الدول التي يصل تعدادُها أكثر من الضعف للفترة ما بين عام 1945م ونهايات تسعينيّات القرن العشرين (Held and McGrew, 2002). وعلى ما يبدو أننا نشهد تحوّلاً سياسياً معاصراً في ظلّ العولمة، يترتب عليه تغييرات كبيرة لدور وسلطة الدولة.

يمكن تحديد وجود ونشأة الدولة الحديثة في أوروبا الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، حيث يرتبط وجودها ونشأتها بالصناعة، والاقتصاد، والتغيرات العسكرية، والترسيم الحازم المتزايد للحدود الوطنية لنشر وترشيد البيروقراطية (Giddens 1990). وكثيراً ما يُنظر للثورة الفرنسية عام 1789م على أساس أنها اللحظة الحاسمة لتطور الدولة القومية الحديثة. فهذه الثورة قد جلبت معها مركزية الدولة الفرنسية، وجيش المواطن، والديناميكية الرئيسيّة الحديثة، والوطنية. ولعل ما يربط الثورة الفرنسية بالقومية هو مفهوم المواطنة، كونها تعني «شخص» مع حقوق قانونية معينة، ومسؤوليات مستمدة من الانتماء إلى المجتمع الوطني. لذا فقد أصبحت محاضرات ت. هـ. مارشال (T. H. Marshall) الشهيرة لعام 1949م حول موضوع «المواطنة والطبقة الاجتماعية» (Citizenship and Social Class) نقطة مرجعيّة مركزية للتفكير في المواطنة. فبالنسبة إلى مارشال، جاءت حقوق المواطنة في ثلاث موجات، متماثلة مع القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين الميلادية:

أوّلاً: «الحقوق المدنية» (Civil Rights) أو «الحقوق اللازمة من أجل الحرية الفردية» (مثل حرية التعبير)؛

ثانياً: «الحقوق السياسية» (Political Rights) التي تقدّم للمواطنين فرصة للمشاركة في «ممارسة السلطة السياسية» (مثل «الحقّ في التصويت» (Right to Vote))؛

ثالثاً: «الحقوق الاجتماعية» (Social Rights) التي توفر للمواطنين الحدّ الأدنى من «المكانة الاجتماعية» (Social Standing) (مثل الحقّ في التعلم) (Delanty 2000). فكما سوف نشاهد لاحقاً في هذا الفصل، إن قوى العولمة التي على عاتقنا، يجب عليها إعادة النظر في المواطنة المرتبطة بالإقليمية، والتي ربما تكون غير مستقرة.

ويرتبط تطور دولة الرفاهية ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الاجتماعية التي أشار إليها مارشال، ويُعد تدخل الدولة في حياة المواطنين في القرن العشرين بُعداً بالغ الأهمية. ففي مواجهة فشل رأسمالية السوق الحرة ونمو الطبقة العاملة المنظمة على نحو متزايد في القرن العشرين، تدخلت دولٌ عديدة تحت مسمّى الديمقراطية لكبح جماح قوى الرأسمالية الحرة: «إن الدولة تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المطرد من خلال سياسة اقتصادية شاملة»(*) (Macro-Economic Policy) نشطة. حيث أنها تنظم نزعات التدمير الذاتي الكبيرة للأسواق، وعلى وجه الخصوص المصارف والأسواق المالية. وتمكّن الاتّحادات التجارية، وتضع العمل تحت سلطتها، ومن ثمّ تُنشئ المعايير البيئية في وقت لاحق. فهي توفر دخلاً اجتماعياً في أشكال مختلفة من الضمان الاجتماعي، وتموّل تعليم

(*) الاقتصاد الشامل (Macro-Economic) مأخوذ من كلمة Makro الإغريقية وتعني كبير أو شامل. أما الاقتصاد الشامل فهو فرع من الاقتصاد يتعامل مع الأداء، والهيكل، والسلوك، واتّخاذ القرارات للاقتصاد ككل، بدلاً من الأسواق الفردية. كما يشمل النظر في النمو المطرد في الاقتصاديات الوطنية والإقليمية والدولية (المترجم).

أطفال المدارس وتدرب العاملين» (Kuttner 2000: 152 - 153). ظهرت هذه الأنواع من التدخلات في أشكالها الأولية في عدد من البلدان في أواخر القرن التاسع عشر، ولكنها توسعت وتعمقت بواسطة الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية بعد الكساد العظيم. ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ساد الحس السياسي- الاقتصادي في الغرب على هذا «الإجماع الديمقراطي الاجتماعي» ، بحيث حتّى الحكومات ذات التوجهات اليمينية كانت تسعى لهذه السياسات التدخلية.

عند مطلع سبعينيّات القرن العشرين ومع تصاعد التكاليف، وتزايد المطالب الشعبية، والتغير في البنية الطبقية، والتباطؤ في الاقتصاد، بدأ الشعور بحتمية الضغوط للنهوض نحو التغيير. ففي المجال السياسي، غالباً ما كانت تفسر هذه الضغوط من خلال مصادر المفاهيم المتعددة للأزمات، التي كانت تواجهها الدولة في الربع الأخير من القرن العشرين. وأدّت هذه الأزمات المتعددة، المقترحة على نطاق واسع، إلى إضعاف الدولة، كما رفضت الأصوات الليبرالية الجديدة المسموعة بشكل متزايد التشنج والتشوهات، التي زعموا أنها نتجت عن تفشي حالة تدخل الدولة بالاقتصاد، والسياسات. حيث أنها (أي الدولة) قد فتحت الخدمات الحكومية للمنافسة والخصخصة، لأن قدرة دولة الرفاهية على الاستمرار أصبحت قضية معنية.

وجه تاكيس فوتوبولوس (Takis Fotopoulos 1997) نظريته هذه للتحرّك نحو الليبرالية الجديدة باعتبارها علامة مهمة من علامات «الأزمة العالمية الدولانية» (Global Crisis Statism). وهي أزمة تتطلب إعادة تنظيم سياسي واقتصادي كبير، بحيث يمكن إعادة تأسيس الربحية. وهكذا، فإن رأسمالية السوق الحرة هي وحدها قد اتّجهت إلى

الانخفاض عالمياً في عشرينيّات القرن العشرين – مع الظهور الأول للثورة الشيوعية، والفاشية، والصفقة الجديدة للديمقراطية الاجتماعية – وحتّى الدولانية. وكل هذه الأشكال سواءً في المذهب الديمقراطي الاجتماعي أو المذهب الشيوعي قد دخل حالة التراجع منذُ سبعينيّات القرن العشرين، لمواجهة أزمة متعددة الأبعاد، وليتم استبدالها بنظام جديد مفاهيمه هي التراكمية والربحية.

بالنسبة للبعض، تعتبر هذه الأزمة وتراجع الدولانية ما هي إلا تطوّراً إيجابياً – تعزيز الاختيار الفردي، وتحرير النمو الاقتصادي، ونشر الديمقراطية. وفي هذا السياق لاحظ العديد من المعلقين النُقاد أن التعميم الواضح والمتزايد من ممثلي الديمقراطية الليبرالية منذُ انهيار دول «الاشتراكية الحقيقية»(*) (Really Existing Socialism). وعليه، واستناداً إلى منظمة الأمم المتحدة (Human Development Report of 2000) أنه خلال ثمانينيّات وتسعينيّات القرن العشرين أخذت بعض من 81 دولة خطوات جريئة وهامة نحو الديمقراطية، إذ هناك حالياً 140 دولة من أصل 200 دولة تتمسك بالانتخابات التعددية. والأكثر من ذلك، فقد سقط عدد من «الأنظمة استبدادية» (Authoritarian Regimes) من سبعين نظاماً استبدادياً قريباً في عام 1980م إلى أقل من 30 نظاماً استبدادياً عام 2000م. أما بالنسبة إلى فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama 1992)، فإن التراجع في الدولانية والعالمية الديمقراطية الليبرالية،

(*) الاشتراكية الحقيقية (Really Existing Socialism or Real Socialism) وهي شعار أيديولوجي شاع في عهد بريجنيف في دول الكتلة الشرقية والاتّحاد السوفياتي. ويشير المصطلح إلى التخطيط الاقتصادي السوفياتي ذي النوع القسري من قبل الأحزاب الشيوعية الحاكمة في ذلك الوقت بالذات (المترجم).

فيمكن قراءته على أساس دليل على وصولنا إلى نقطة النهاية للتطور الأيديولوجية، «نهاية التاريخ» (The End of History). فلم يعد بإمكاننا أن نتخيل، كما يزعم فوكوياما، أي مستقبل غير الديمقراطية الليبرالية في الفضاء السياسي «الاعتراف الرشيد» (Rational Recognition)، ورأسمالية السوق الحرّ «الرغبات العقلانية» (Rational Desires) في الفضاء الاقتصادي. ولا يوجد أي مكان سياسي يمكن الذهاب إليه، ولكن ذلك سيكون في اتّجاه الديمقراطية الليبرالية التي تقود إلى توسع الرأسمالية العالمية. وبالتالي، فبالنسبة إلى فوكوياما يعني ذلك، إن نهاية التاريخ تبلغنا نهاية الأيديولوجيا.

التصوّر المفاهيمي (Conceptualization) لـ مانوئيل كاستيلز (Manuel Castells 1998) حول نهاية الدولانية يختلف عن تصوّر فوتوبولوس، إلا أنَّ هذا الأخير يدعي أيضاً أن عصر عولمتنا قد شهد تحوّلاً جوهرياً في المجالات السياسية والاقتصادية على حدٍ سواء. كما أنه يرى، لا الديمقراطية الليبرالية ولا الشيوعية يمكنهما الظهور من خلال هذه التغيرات من دون أيّ أضرار. ففي حجة كاستيلز نرى أنه يشير إلى الدولانية فقط عند تلك الدول السابقة التي تعتبر من دول «الاشتراكية الحقيقية»، حيث تمّ تنظيم النظام الاجتماعي فيها بحالٍ مبنياً حول تخصيص الاعتمادات من الفائض الاقتصادي، ومن قبل النخب الحاكمة في أجهزة الدولة. واتّجهت تعظيم السلطة الاجتماعية – مقابل تعظيم ربح الرأسمالية – بعيداً في تراجعها منذ منتصف سبعينيّات القرن العشرين، وذلك بسبب سوء التجهيز لتحقيق الانتقال نحو مجتمع المعلومات.

ويدعي كاستيلز أن هذه «المعلوماتياتية»(*) (Informationalism) ما هي ببساطة إلا عملية غير متوافقة مع السيطرة على المعلومات من قبل الدولة، وغير متوافقة مع الاتّصالات التكنولوجية الضيقة لوجود الصراع في الدولانية. وبما أنه قد أصبح هناك شبكات مرنة ومركزية أكثر من أي وقت مضى من ناحية السلطة (مع التحوّل من «تدفقات السلطة» إلى «سلطة التدفقات»)، فإن الإنتاجية، وتنظيم المجتمع، وبنية التسلسل الهرمي البيروقراطي لدول «الاشتراكية الحقيقية» كان أمراً غير قابل للتطبيق والاستجابة أكثر من أي وقت مضى.

ويقرّ كاسليز أن هناك تداعيات هائلة لانهيار الدولانية. فهذا التنوع في النظام الاجتماعي كان حالة محورية في تاريخ القرن العشرين، الذي صاحبه وجود «الاشتراكية الحقيقية» الذي ألقى ظلاله بصورة هائلة على العلاقات الدولية، وعلى أي فكرة تحوّل اجتماعي. وقد كانت السياسة العالمية، حتّى عند فترة «ما بعد الشيوعية» (Post-Communist) تسير بشكل مصيري نتيجة انقسام الكتل المتنافسة. وحتّى بالنسبة لعديد من النقاد اليساريين السوفيت، كانت الاشتراكية الحقيقة مازالت هي البديل عن الرأسمالية الغربية، موفرة خيارات لهؤلاء المتمردين على الإمبريالية الغربية. ويمكن القول اليوم، أنَّ الأفق السياسي قد تحوّل بصورة كبيرة، وقد تميز لربما عبر ما أسماه فريدريك جيمسون (Fredric Jameson) بـ «انسداد الخيال التخيلي» (A Blockage of the Utopian

(*) وتسمَّى أحياناً بـ "عصر المعلومات" (Information Age)، وهي حالة يتميز فيها مجتمعنا الحالي عن مجتمعات العصور الأخرى، لأن مجتمعنا يعتبر سلطة المعلومات في مجال تكنولوجيات المعلومات جزءاً لا يتجزأ من التطور المستمر الذي يعتبر التكنولوجيا في قلب النموذج التكنولوجي الجديد تماماً (المترجم).

(Imagination)، والشعور بالمستقبل من دون بدائل (انظر الفصل الخامس).

قبل أن ننتقل إلى استكشاف المزيد من تفاصيل التحديات التي تواجهها الدولة القومية اليوم، سنناقش باختصار بعض ملامح «نظام ما بين الدول» (Interstates System) لأن العولمة تنطوي على تغييرات بالغة الأهمية بشأن هذا البعد أيضاً. وغالباً ما ينظر للنظام ما بين الدول على أساس أنّه، يوجد أصول لمفهوم سلام ويستفاليا لعام 1648م[*] (Peace of Westphalia 1648) التي أعقبت حرب الثلاثين عاماً، عندما وافق ملوك أوروبا على الاعتراف بحقّ الآخر في الحكم وأراضيه، وجعل كل بلد من بلدان أوروبا خالية من التدخل الخارجي (Steger 2003; Held and McGrew 2002). فقد أعطى نموذج ويستفاليا النظام الدولي أولوية لأراضي الدول القومية ذات السيادة، حيث تضع تلك الدول مصالحها الوطنية فوق كلّ شيء، ولا تخضع لأية سلطة أعلى (أو متطلبات أخلاقية)، وبالتالي فسعيها إلى تحقيق مصالحها بالقوة أمرٌ مبرر إذا اقتضت الضرورة. وعلى أيّ حال، فبالنسبة إلى هيلد (Held 1995)، فإن التحوّلات الأخيرة في العلاقات الدولية قد تعني الابتعاد عن مبادئ ويستفاليا، مع التقويض التدريجي للإقليمية الاستئثارية، والتقسيم الصارم ما بين المحليات، والشؤون الدولية، والعلاقات العشوائية

(*) سلسلة من معاهدات السلام الموقعة بين أيار/ مايو وتشرين الأول/ أكتوبر 1648 في أوسنابروك ومونستر سمية باسم سلام ويستفاليا (Westfälischer Friede الألمانية). وأنهت هذه المعاهدات حرب الثلاثين عاماً (1618–1648) في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وحرب الثمانين عاماً (1568–1648) بين إسبانيا والجمهورية الهولندية، حيث اعترفت إسبانيا رسمياً باستقلال الجمهورية الهولندية (المترجم).

السابقة ما بين الدول. وهنا نجد أنه، نحن بحاجة إلى استكشاف هذا الزعم بمزيد من التعمق.

أدّى الدمار والتفكك الذي جلبته الحرب العالمية الأولى، إلى محاولاتٍ لإقامة نظام دولي خاص بالدول التي اعترفت بضرورة تسوية النزاعات من خلال الوسائل القانونية. وتشكلت عصبة الأمم في مؤتمر السلام بباريس في عام 1919 – أنتجت معاهدة فرساي التي أنهت رسمياً الحرب العالمية الأولى – بوصفها منظمة تتجاوز نطاق الولاية الوطنية. فقد تألفت في البداية من أكثر من 40 دولة، لتكون بذلك بمثابة منتدى للإجماع الدولي حول قضايا السلام والأمن. ومع ذلك، أصبحت وعلى نحو متزايد تلك العصبة غير فعالة في أواخر ثلاثينيّات القرن العشرين، بسبب انعزالية الولايات المتحدة الأميركية، وافتقارها للسلطة التنفيذية اللازمة لتنفيذ القرارات، وعدم قدرتها على منع الاعتداءات بين الدول قبل ولوج الحرب العالمية الثانية. ومع عام 1946م تمّ إلغاء عصبة الأمم، وتم تحويل كلّ ممتلكاتها وقراراتها وخدماتها إلى منظمة الأمم المتحدة.

وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيير مجموعة الإحداثيات، حيث صاحب هذه الحقبة صعود حركات الاستقلال في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وأصبح العالم مقسماً في تلك الفترة ما بين كتلتين شرقية وغربية، وأصبح العالم مهدداً بالأسلحة النووية (Whittaker 1997). وكان المتوخى من الأمم المتحدة أن تكون وسيلة للتعامل مع هذه القضايا وغيرها. لذا جاء إلى سان فرانسيسكو في حزيران/ يونيو 1945 ممثلون عن 51 دولة واجتمعوا معاً لتأسيس منظومة الأمم المتحدة. وتهدف منظمة الأمم المتحدة هذه إلى الحفاظ

على السلام والأمن، وتعزيز العلاقات الودية بين الدول، وتطوير التعاون الدولي، ووضع معايير قابلة للتنفيذ، وتشكيل منتدى للمناقشة واتّخاذ القرارات، والعمل كوسيط لتحسين المعايير الدولية (Whittaker, 1997).

يرى هيلد وآخرون (Held et al. 1999) أن منظومة الأمم المتحدة تمثل خطوة إلى الأمام من خلال الابتعاد عن نظام ويستفاليا، طالما تعتني هذه المنظمة بقضايا السلام والأمن التي أصبحت من الاهتمامات المشتركة على الصعيد العالمي. ومع ذلك، هناك الكثير من النقاش حول معرفة ما مدى ما تمثله الأمم المتحدة باعتبارها هيئة عالمية حاكمة قابلة للحياة وديمقراطية في ذات الوقت. ويرى البعض أنها عاجزة إلى حدّ ما ومختلة وظيفياً، خصوصاً تلك الانتقادات الموجهة إلى أداء الجمعية العمومية للأمم المتحدة: على سبيل المثال، إن كلاً من الدول الصغيرة والكبيرة يتمتعان بتصويت متساوٍ على قرارات الجمعية العمومية. في حين يدعي آخرون أنه من السهولة الإساءة لقرارات مجلس الأمن الدولي من قبل الدول القوية، خاصة تلك التي تتسم بالتكتم واستخدام حقّ النقض الفيتو ضدّ قراراته، حيث إن جزءاً من تكوينه هو الدول الأعضاء الخمس الكبرى الدائمو العضوية الذين يحقّ لهم هذا النقض، فرنسا، والصين، والولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا، وروسيا. وهنا يعتصم النقاد بقولهم، وبشكلٍ واضح لا يتم التعامل مع الدول كأعضاء متساوين (Whittaker 1997). كما أنَّ أحد الحجج الماركسية المشتركة منذُ البداية هي، إن الأمم المتحدة وسيلة للولايات المتحدة الأميركية لمتابعة مصالحها الوطنية – فتح الإمبراطوريات الأوروبية عن

طريق «حقّ تقرير المصير» (Self - Determination)، وتخويل السلطة الحقيقية لمجلس الأمن، واليوم، يتم من خلالها استخدام الدفاع عن حقوق الإنسان كذريعة لتغيير النظام (Gowan 2003).

وفي معرض الردّ على بعض هذه الانتقادات، اقتُرحت عدد من المبادرات الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة. على سبيل المثال، أحيل اقتراح برنامج تنمية الأمم المتحدة الوارد في تقرير التنمية البشرية لعام 1994، والذي نصّ على ضرورة إنشاء «مجلس الأمن الاقتصادي للأمم متحدة» (UN Economic Security Council) (يتألف من 11 عضواً دائماً من دون أن يتمتع أي منهم بحقّ النقض الفيتو)، واجبه استعراض تهديدات الأمن البشري العالمي، ولتعمل كمراقب دولي على المؤسسات المالية. وفي وقت قريب اقترح سكرتير هيئة الأمم المتحدة كوفي أنان (Kofi Annan) في تقريره لعام 2005م والذي وضع عنوان له تحت مسمى «من أجل حرية أوسع: نحو التنمية، والأمن وحقوق الإنسان للجميع» (In Larger Freedom: Towards Development, Security, and Human Rights for All)، حيث تضمن التقرير اقتراح لمجموعة واسعة من الحريات لمنظومة الأمم المتحدة. وتشمل هذه المقترحات، تبسيط الإجراءات المتبعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخلق علاقات أعمق بين قرارات الجمعية العامة والمجتمع المدني العالمي. ووفقاً لما أباح به أنان (Annan 2005: 5)، تعتبر هذه الإصلاحات (ولربما حتّى أوسع منها) التي تقاد بواسطة «التكنولوجيا المتقدمة السريعة، بأنها سوف تزيد من الترابط الاقتصادي، والعولمة، وتغيير الجغرافيا السياسية بصورة مثيرة». فكما لاحظ أنان (Annan 2005: 53) أنه «ليس هناك في التاريخ البشري وجود لتشابك أقدار النساء والرجال والأطفال عبر العالمية».

مربّع 3.1 مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة

المادة الأولى

إن مقاصد تأسيس هيئة الأمم المتحدة هي:

1. حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحلّ المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

2. إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكلّ منها تقرير مصيرها، وكذلك اتّخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

3. تحقيق التعاون الدولي على حلّ المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

4. جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

المادة الثانية

تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية:

1. تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

2. لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.

3. يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية بصورة لا تجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.

4. يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضدّ سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

5. يقدّم جميع الأعضاء كلّ ما في وسعهم من عون إلى «الأمم المتحدة» في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أيّ دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع.

6. تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي.

7. ليس في هذا الميثاق ما يسوغ «للأمم المتحدة» أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أنَّ هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

المصدر: Charter of the United Nations (26 June 1945).

تراجع سلطة الدولة

فعلاً، عندما نضع في نظر الاعتبار، التغيرات الخاصة بالعلاقة ما بين الدول ، نجد أن بعض الحجج إزاء التحوّلات الناجمة من تكثيف العولمة تظهر لنا رأياً. وحجة العولمية هي إن السلكة السياسية أو إدارة الحكم يتم تبديلها تدريجياً في حركة السياسة من النطاق الوطني الذي كان في المقام الأول، نحو نطاق عبر وطني أو عالمي متزايد. فحسب ادعائهم، لم تعدّ السياسة العالمية بالنسبة للدولة هي الاهتمام الأول والآخر، كما فقد الجذب الفكري الفروق المفاهيمية القديمة التي كانت ما بين ما هو محلي ودولي، أو ما بين إقليمي وغير إقليمي (Held et al. 1999; Short 2001). فكما قال أولريخ بيك (Ulrich Beck 2002: 53) ذلك، «لقد أصبح الفضاء الوطني غير مؤمم وطنياً» (Denationalized)، بحيث أصبح ما هو وطني غير وطني، مثلما الدولي لم يعدّ دولياً. وهذا يستلزم أن يكون أساس قوة الدولة القومية منهاراً من الداخل والخارج». هناك خيوط عديدة لمثل هذه الحجج: القومية الآن مطعون بها من قبل «الولاءات الكاسرة للحدود الوطنية» (Transborder Allegiances) المستندة على مجموعة من العوامل؛ حيث تضطر الدول إلى تقديم أكثر فأكثر ما يمليه عليها الأقوياء، ومصالح رأس المال المتنقلة، والنظر إلى العجز المالي الكبير الذي تواجهه العديد من الدول القومية خاصةً. ناهيك عن سعي الحكومات الفرعية داخل الدولة إلى الحصول على قدرٍ كبير من الاستقلالية، وتجاوز الدولة، والسعي نحو الأقلمة – مثل اتّفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (North American Free Trade Agreement (NAFA)) والاتّحاد الأوروبي، وحوكمة العالم المتحول – منظمة التجارة العالمية، ومنظومة الأمم المتحدة – التي نراها في تزايد

حميم. كما ظهرت أطراف جديدة داخل المجتمع المدني العالمي – على سبيل المثال، منظمة «إنقاذ الأطفال» (Save Children)، منظمة الرؤية العالمية (World Vision International)، ومنظمة أطباء بلا حدود (Medecins sans Frontières) (Scholte 2000; Castells 2000).

إن القوى الاقتصادية العالمية المتسلطة اليوم، تمنع جدلياً الدول من مواصلة الاقتصاد المستقل أو السياسات الاجتماعية. وإن انتشار الحس السليم لليبرالية الجديدة وممارستها للسلطة القوية على الدول من خلال الأسواق المالية، والشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات الدولية من مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، كلها تعني أن هناك ضغط متزايد على الدول لتطوير سياسات تجعل من خلال، السوق حراً قدر المستطاع: تخفيض الضرائب، والخصخصة ورفع القيود، ووقف الإنفاق خصوصاً الإنفاق على الخدمات الاجتماعية. ووفقاً لـ كاستيلز (Castells 2000: 254) أنه بسبب الروابط الوثيقة بين أسعار الصرف، والسياسات المتعلّقة بالميزانية، والسياسات النقدية وكذلك اعتماد الحكومة لأسواق رأس المال العالمية والقروض الخارجية، فإن الدول لا تملك السيطرة ولو لمرة واحدة على سياساتها الاقتصادية: «الدولة القومية عاجزة على نحو متزايد في السيطرة على السياسة النقدية، وتحديد ميزانيتها، وتنظيم الإنتاج والتجارة، وجمع ضرائبها من الشركات، والوفاء بالتزاماتها تجاه توفير المنافع الاجتماعية». وهذا يشير إلى، أن تدخل الدولة الاقتصادي الكبير ولو لمرة واحدة، هو وسيلة لتحقيق هدف التنمية الوطنية التي لم تعدّ قادرة على الوقوف على رجليها مرة أخرى. وبشكلٍ حاسم، يمكن القول إن كثيراً ما يقال أنَّ

العولمة الاقتصادية تهدد دولة الرفاهية. وهكذا يلاحظ شولت (Scholte 2000) الانخفاض الكبير في دعم الرعاية الاجتماعية في العديد من البلدان، ويرى بيج (Page 2004: 31) الاتّجاهات الرئيسيّة الحالية بأنها «خطوة بعيدة عن الأشكال الكونية لحماية الدولة إزاء اختبار الوسائل»(*) (Means - Testing)، وأعلى متطلبات الأهلية، وفي الباطن إشراك القطاع الخاص، وقدر أكبر من اللامركزية». وتبدو آفاق دولة الرفاهية إلى كاستيلز في (Castells 2000) المستقبل القريب قاتمة. حيث ستكون هناك مساحة قليلة جداً جداً، كلّما تعمق فعل العولمة أكثر، لمجموعة متنوعة من أشكال دولة الرفاهية. هذه القيود، كما يرى كاستيلز، قد تكون سياسياً عميقة التخريب، بالنظر إلى كون دولة الرفاهية قد لعبت مثل هذا الدور المحوري في شرعية الدولة بصورة كبيرة في السابق.

ما جاء أعلاه هو حجة شائعة جداً بخصوص التداعيات السياسية التي واكبت عصرنا، التي يبدو منها أن سيطرة الاقتصاد هي مسألة راسخة. فكما يؤكّد كلّ من مارتن وشومان (Martin and Schumann 1998: 211) «من الواضح أنَّ السياسة والدولة في تقهقر... الاقتصاد يفترس السياسة». فسلطة الشركات قد تعاظمت، وأخذت مزيداً من التركيز، لكنّها أيضاً أصبحت مدولة بدرجة عالية، ومتنقلة للغاية، مع انتشار المشجع لقطاع الأعمال والحس السليم لليبرالية الجديدة. وأصبح لتلك الشركات شرعيتها بحيث كادت الحكومات الوطنية إلى حدٍ كبير عاجزة

(*) اختبار الوسائل هو وسيلة للتحقق إذا كان للمرء المتقدم للرعاية الاجتماعية لديه ما يكفي من الموارد المالية لدعم نفسه، وماذا يستحق أن تدفع إليه مبلغ المساعدة الاجتماعية إن وجدت، وهناك وسيلة اختبار يفحص من خلالها إدارة الحماية الاجتماعية لكلّ ما يبذله الفرد من مصادر دخل مالية (المترجم).

حيالها – الرغبة في الاستثمار، اعتماد الدولة على ضرائب الشركات والقروض. ونظراً لهذا يناقش رالف نادر (Ralph Nader 1998) بقوله «إن معنى العولمة هو خضوع حقوق الإنسان في حقّ العمل، والمستهلك، وحقوق البيئة، وحقوق الديمقراطية، لضرورات التجارة والاستثمار العالمية. هذه هي الحكومة العالمية التي تقودها أكسن موبل، وجنرال موتورز، لسيطرة دو بونتز»(*) (Du Ponts). ويبدو من ثمّ، أن هذا الوضع ما هو إلا تأكيد لأُطروحة الماركسية للأولوية الاقتصادية داخل الرأسمالية، «ظاهرة عرضية» (Epiphenomenal)، تأخذ مرتبتها الثانية في السياسة. ويؤكّد الماركسيون هنا، أنه هو النظام الرأسمالي هكذا حقاً وليس القراءة الماركسية له، أي إن هذه هي الحتمية الاقتصادية.

الحجة العامة حول تراجع سلطة الدولة هي حجة مقنعة إلى حدّ ما. ومع ذلك، فمن المهم أن نلاحظ أنَّ ذلك لا يعني بالضرورة أن حجة العولمة هي حجة قوية، وأن الدولة القومية متهاوية أو عاجزة تماماً. فعلى حدّ تعبير أوهما (Ohmae 2000: 208)، «على نحو متزايد هذا توقٌ

(*) عائلة دو بونتز (Du Ponts) هي عائلة أميركية ينحدر أصلها من بيار صمويل دو بونت دو نيمور (Pierre Samuel du Pont de Nemours) (1739-1817) منذ القرن التاسع عشر الميلادي. وتعتبر عائلة دو بونت واحدة من أغنى العائلات في أميركا. في السنوات الأخيرة، واصلت الأسرة عملها لتكون معروفةً بارتباطاتها مع المشاريع السياسية والتجارية. فضلاً عن الجهود الخيريّة بالنيابة عن منظمات مختلفة مثل نادي الفروسية، أوركسترا فيلادلفيا، متحف ديلاوير للفنون، ودار الأوبرا الكبرى. وقد اشتهر بعض أفراد الأسرة من خلال اتّهامهم ببعض القضايا الجنائية التي حظيت بتغطية إعلامية، مثل جون ريث لإدانته بقتل مدرب المصارعة دايف شولتز (Dave Schultz) في عام 1996، وروبرت هـ. ريتشارد الرابع (Robert H. Richards IV) لاغتصابه ابنته ذات عمر الثلاث سنوات في عام 2014. ويعتقد الأميركيون إن هذه العائلة وتمددها في الاستثمار والتجارة عالمياً يمكنها من تغيير حكومات وإسقاط بعضها والتلاعب بالإعلام وبقرارات الدولة الأميركية وذات سلطة تفوق سلطات حكومة أيّ دولة (المترجم).

للخيال». كما أنه لا يعني أنَّ هذه التغييرات السياسية هي ببساطة نتيجة لنمو سلطة الشركات المتعددة الجنسيات، والأهمية المتزايدة للأسواق المالية العالمية. وعليه، فإن الموقف الذي اتّخذه كاستيلز أو هيلد هو موقف أكثر دقة بكثير من هذا الموقف أعلاه. فبالنسبة لهؤلاء النقاد، إن الاتّجاهات الأكثر أهمية هي تلك التي تميل نحو «إعادة تشكيل السلطة أو الحكم» (Reconfiguration of Power or Governance) وليس مجرد النهاية المقبلة للدولة في مواجهة توسع الرأسمالية.

وهكذا، فإن كاستيلز يتحدث عن الوضع المعاصر ويصفه بأنَّه يشترك في «التقاسم الذي لا رجعة فيه للسيادة في إدارة الاقتصاديات الكبرى، والبيئة، والقضايا الأمنية»، ويقول على نحو متزايد إن الدول ستعمل على أساس أنها «نقاط بشبكة سلطة أوسع» (Castells 2000: 304). موجزاً موقفه بالقول إنَّ الدولة قد تمّ نقلها من موضوع دولة ذات سيادة إلى فاعل استراتيجي: «سطوة الدول له نفوذ ملفت للنظر، ولكن بالكاد يمكنها الإمساك بزمام السلطة بنفسها بمعزلٍ عن القوى الكبرى الكاسرة للحدود الوطنية، والعمليات الصغرى الكاسرة للحدود الوطنية» (Castells 2000: 307). أما هيلد (Held 1996) فيرى أن «السلطة السياسة قد تمّ تعديلها، و«وضعها في سياق جيد» (Re Contextualized) إلى درجة تحوّلت فيه بفعل القوة المتزايدة لأنظمة سلطة أخرى (أقل قاعدة إقليمية)». وهكذا فإن «سلطة الدولة هي [الآن] سلطة (وإن تكن مهمة) ذات بُعد واحد». وبالمثل يرى شولت (Scholte 2000: 135) أننا نشهد زوال السيادة بمعنى ويستفاليا – الأعلى، والشاملة، وغير المؤهلة، والحكم الحصري للدولة على أراضيها – ولكن الدول ليست على طريق الخروج من السياسة والسلطة، بحيث يمثل زوال السيادة هذا، فعلاً غير متمايز.

في هذا السياق، يجادل هيلد (Held 1995) بقوله أن هناك نمطاً جديداً من الحكم العالمي آخذٌ في الظهور، نتيجة معاناة الحوكمة في السيطرة على التدفق الحاصل في الأفكار، والسلع، ونتيجة لتوسع العمليات الكاسرة للحدود الوطنية، ونتيجة لظهور المعاهدات المتعددة الأطراف وتزايد عدد المنظمات الدولية. فنحن من ثمّ نشهد ظهوراً لسياسة كاسرة للحدود الوطنية، بسبب إعادة تكون سلطة الدولة و«الانغماس على نحو متزايد في العمليات والتدفقات العالمية». نحن بحاجة إلى تفكيك هذه الأمور قليلاً. فقد نظرنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب تصاعد سلطة الشركات المتعددة الجنسيات، وتصاعد سلطة بعض المنظمات الدولية من مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. فالهيئات التي هي فوق الدول مثل الاتّحاد الأوروبي التي بدأت فعلاً في عام 1950 متمحورة حول تنظيم إنتاج الحديد الصلب في ألمانيا وفرنسا، هي أيضاً ينظر إليها على أساس تلميحات للتغيير في نظام الحكم. إضافة إلى ذلك، كان هناك أيضاً زيادة في عدد المنظمة الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، المعاهدات المتعددة الأطراف. ففي حالة المنظمات الحكومية الدولية (مثل منظمة الصحة العالمية أو صندوق النقد الدولي) تضاعف عددها من 37 منظمة عام 1909م إلى 6,743 في عام 2000م (Held and McGrew 2002). في حين لم يكن في عام 1914م سوى 1,083 منظمة دولية غير حكومية (منظمات مثل منظمة حقوق الإنسان، أو السلام الأخضر)، نرى اليوم أن هناك ما يقارب 40,000 منظمة دولية غير حكومية (حوالي خمسها تأسس في تسعينيّات القرن العشرين) (Held nad McGrew 2002; Page 2004). أخيراً، شاهدنا في الفترة الواقعة ما بين 1976م ولغاية عام 1995م أن هناك أكثر من 1600 معاهدة متعددة الأطراف قد ظهرت لحيز الوجود (Held and McGrew 2002).

من الواضح أنَّ العولمة لا تنطوي على تكثيف التفاعل فحسب، بل تنطوي على الترابط الذي أدّى إلى «انكماش» عالمنا. ولكن قد أدّى ذلك أيضاً إلى ظهور نظام حكم عالمي يسعى إلى تنظيم وإدارة مختلف مجالات النشاط الكاسرة للحدود الوطنية. ومع الحكم العالمي زاد عدد الشبكات الكاسرة لحدود التفاعل الحكومي الدولي، والمراكز الجديدة للقوة السياسية جنباً إلى جنب مع سلطة الدولة، ونما عمل منظمات المجتمع المدني الكاسرة للحدود الوطنية (مثل المنظمات الدولية غير الحكومية). هذه «التعددية للحكم العالمي» هي نظرية أنطوني ماغرو (Antony McGrew 2000) التي وضعها ضمن ثلاث طبقات هي:

(1) طبقة ما فوق سلطة الدولة (Supra-State Layer) التي تضم في طياتها الاتّفاقات الحكومية الدولية (Intergovernmental Agreements)، والمؤسسات الدولية التي يتم إنشاؤها بناء على هذه الاتّفاقيات الدولية (على سبيل المثال، الاتّحاد الأوروبي، والدول الصناعية الثمان الكبرى، اتّفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية، ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ)؛

(2) طبقة ما تحت سلطة الدولة (Sub-State Layer)، حيث كان الاتّجاه، في السنوات الأخيرة، نحو نقل السلطة وتوسيعها على المستوى المحلي؛

(3) طبقة السلطة العابرة للحدود الوطنية (Transnational Layer)، والتي تتألف من الساحات القادرة في جميع أنحاء العالم أن تسمح للناس بإسماع صوتها (على سبيل المثال، منظمة الصليب الأحمر الدولية، والصندوق العالمي للحياة البرية).

ولعل الوصف المفيد للحكم العالمي هو ما تمّ عرضه بواسطة لجنة الحكم العالمية (Commission on Global Governance 1995: 2 - 3) وهو:

الحكم هو إدارة الشؤون المشتركة لمجموع من الطرق الفردية العديدة، والمؤسسات بقطاعيها العام والخاص. بل هي عملية مستمرة يمكن من خلالها استيعاب المضاربة أو المصالح المتنوعة ليأخذ العمل التعاوني فعاليته. حيث يشمل العمل التعاوني الامتثال لسلطة الإنفاذ هذه، والمؤسسات الرسمية والأنظمة، ناهيك عن الاتّفاقات غير الرسمية ما بين المؤسسات وأفراد الشعب، سواء كان الاتّفاق يمثل مصلحة ما أو سيؤدي إلى مصالح الشعب. فعلى المستوى العالمي، يتم اطّلاع الحكم في المقام الأول بناءً على العلاقات الحكومية الدولية، ولكن في الوقت الحاضر، يجب أن نفهم أنّه لا بدّ من إشراك المنظمة غير الحكومية، والحركات الوطنية، والشركات المتعددة الجنسيات، وسوق رأس المال العالمي. ولعل التفاعل مع كلّ هذه هو وسائل الإعلام العالمية التي توسع نفوذها بشكل جذري. فالنمو الهائل في قلق الشعب من أجل حقوق الإنسان، والمساواة، والديمقراطية، وتلبية الاحتياجات المادية الأساسية، وحماية البيئة، والفعاليات الجديدة التي نشهدها اليوم، كلها يمكن أن تُسهم في الحكم.

هذا الوصف ينطوي على عدد من المطالبات الهامة، ولا سيما أنَّ التحرّك نحو الحكم العالمي بدأ من خلال إنشاء منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز في نهاية الحرب العالمية الثانية التي أصبحت تدريجياً أقل «دولة مركزية» (State - Centric). كما قدرة الدول على الحكم بشكل فعال في مجموعة من القضايا التي امتدّت إلى خارج

حدودها الإقليمية قد أخذ كما يبدو الآن بالتراجع. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت مجموعة الجهات الفاعلة غير الحكومية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ومجموعات الناشطين، ووسائل الإعلام، والمؤسسات المالية، مؤثرة على نحو متزايد في المحافل السياسية التقليدية. كما أنها ساعدت في رسم صنع القرار العالمي، والسياسات من خلال تشكيل شبكات منظمة كاسرة للحدود الوطنية التي تعمل من الخارج كمكملة للدولة الرسمية وللوظائف المشتركة ما بين دولتين، وكأطار عمل. وهذا لا يعني أن الدولة في طريقها إلى الزوال، أو أصبحت غير ذات أهمية، ولكن من ثمّ، بدلاً من إشراك هذا ضمن شبكة أفقية أو عمودية متعددة بمنظمات لما فوق الدولة، أو ما تحت سلطة الدولة، أو جهات فاعلة غير حكومية تلعب أدوراً مهمة، وتسهم في الحوكمة العالمية، يمكن القول أنه لم يعدّ من الممكن أن تنحصر أو تقتصر المهام على الحدود المحدودة وعلى ما تمليه الدولة القومية. وبالتالي، يشير الحكم العالمي لعملية غير قسرية يحتمل أن تكون أكثر شمولاً للتنظيم ناتجة عن تجزئة الحكومية، وسلطات الحكومية الدولية، والوظائف الملقاة على عاتق القطاعات غير الحكومية لغرض استنباط وتنفيذ المعايير والمبادئ والقواعد المؤسساتية العالمية (Slaughter 1997 and 2004).

يقول جون جيرالد روجي (John Gerard Ruggie 2003: 95) أنَّ الأشكال الأكثر شمولاً في عملية انتشار الحكم عبر أنحاء العالم، «تُظهر المجال العام العالمي الذي لا يمكن أن يكون بديلاً لاتّخاذ إجراءات فعالة من قبل الدول ولكن قد يساعد على إنتاجها». وعادة ما يشار لهذا المجال العام العالمي بـ «المجتمع المدني العالمي» (Global Civil Society) ويعتبر على نطاق واسع لاعباً محورياً في تعزيز الحكومة العالمية. ويمكن تعريف المجتمع المدني على أساس أنه «المنظم

الطوعي لمملكة الحياة الاجتماعية، والتوليد الذاتي (إلى حدٍ كبير)، والداعم الذاتي، والمستقل ذاتياً، وملزم بحكم قضائي أو مجموعة من القواعد المشتركة» الذي فيه يتصرف الأفراد بشكل جماعي وعلني «للتعبير عن مصالحهم، وأفكارهم، وتبادل المعلومات بينهم، وتحقيق الأهداف المشتركة، وتفعيل الطلب للدولة، وإمساك مسؤولي الدولة من أجل المساءلة» (Diamond 1996: 228). ففي سياق العولمة، كثيراً ما يقال أنَّ المجتمع المدني قد اتّخذا بُعداً عالمياً كبيراً مستنداً على الشبكات الكاسرة للحدود الوطنية غير الحكومية الفاعلة، خصوصاً المنظمات غير الحكومية مثل منظمة حقوق الإنسان، ومنظمة السلام الأخضر، ومنظمة أوكسفام الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود، وهم يتشاركون بنفس الهدف لذلك انتشرت أنشطتهم التنظيمية عبر الحدود الوطنية. فقد خدم المجتمع العام العالمي المجتمع بصفته مصدر للحكم من خلال نشره المعلومات، وتشكيل المنتديات المفتوحة للحوار والنقاش، والدعوة إلى المزيد من الديمقراطية، والشفافية، ومساءلة المؤسسات المتعددة الأطرف. وبهذه الطريقة، يمكن للمجتمع المدني العالمي أو يمكن للأجواء العامة العالمية أن تساعد على منع الأقوياء من امتلاك قوة القطاع الخاص. وتعني فيه الجماهير العالمية بالمزيد من التكافؤ، حيثُ إنَّها توحي بأنَّ هناك بدائل. إنّهم يوغلون قليلاً في كوكبنا الأزرق والأبيض نحو المزيد من الانفتاح والقنوت، محتملين أنه بإمكانهم تحديد موقع القوة، كلّما وحيثما كانت ممارستهم كاسرة الحدود، شاعرين أكثر بـ «قابلية التحلل البيولوجي» (Biodegradable)، وقليلاً أكثر استجابة لأولئك الذين تتعرض حياتهم للتشكيل وإعادة التشكيل، آمنة أو حطاماً.

(Keane 2003: 174).

كثيراً ما استُقبل التوسع الكاسر للحدود الوطنية أو طبقة المجتمع المدني بحماسة من أجل تعزيز الديمقراطية وتوفير ثقل متوازن لسلطة الأسواق، والمؤسسات الكاسرة للحدود الوطنية. ومن ثمّ، فقد رفض أولئك المتحمسون المجتمع المدني العالمي، وذلك بسبب الفرضية البسيطة التي تنطوي على التحوّل الواضح لسلطة السوق والشركة. ومن جانبهم يرون أنه بدلاً من سلطة السوق والشركة يجب أن يصبح الحكم العالمي متعدد الأقطاب، بحيث يمكن للمجتمع المدني أن يكون حقيقة واقعة، وتقدّمياً، وقوة لتحويل الحكم. فعلى سبيل المثال، هناك اليوم مساعدات للدول النامية بما يقارب 7 مليار دولار أميركي متدفقة من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية، مثل منظمة كير الدولية (CARE International)، وأوكسفام (Oxfam)، وأنقذوا الأطفال (سايف شيلدرن) (Save the Children) (UNDP 2000). كما أنَّ دعاة المجتمع المدني العالمي يشيرون إلى التأثير الملموس لـ «قوة الشعب» اليوم. على سبيل المثال، تمكنت منظمة حقوق الإنسان الدولية من تعبئة الشعوب عبر العالم – هناك ما يقارب مليوني عضو ومآزر في 150 دولة – وأسهمت في الخطاب السياسي العالمي حول أهمية حماية وتوسيع الحقوق الإنسانية (McGrew 2000).

وبالمثل، لربما تُعتبر حملة «أوقفوا اتّفاقية الاستثمار المتعدد الأطراف» (Stop The Multilateral Agreement on Investment) (Stop The MAI) دليلاً على «الحكم من أدنى» (Governance From Below) الذي يترتب عليه توسع المجتمع المدني العالمي. فاتّفاقية الاستثمار المتعدد الأطراف قد تمّ تنظيمها من قبل «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» (Organization for Economic Cooperation

(OECD) and Development) ما بين عام 1996 وعام 1999م، وقد صاحبها إنشاء «معاهدة تنظم قواعد الاستثمار الدولي» (A Treaty Governing Rules on International Investment) من قبل الشركات المتعددة الجنسيات. ولعل من شأن هذا الاتّفاق، كما يلاحظ المعلقون المنتقدون، أن يقلل إلى حدٍ كبير من سلطة الحكومات الوطنية تجاه الشركات المتعددة الجنسية – على سبيل المثال، القضاء على القيود الحكومية المفروضة على الملكية الأجنبية للصناعات الوطنية. فقد تمكّن نشطاء الحملة من التعبئة العالمية ضدّ اتّفاقية الاستثمار المتعدد الأطراف، متبنينَ السيادة الوطنية، والمساءلة الديمقراطية ومعتبرينهما قضيتان رئيسيتان. هذه التعبئة وجنباً إلى جنب مع الخلافات التي حدثت داخل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، قادت إلى انهيار المفاوضات الرئيسيّة مع اتّفاقية الاستثمار المتعدد الأطراف في عام 1999م. وفي الآونة الأخيرة، وفي قمة تموز/ يوليو 2005 للدول الصناعية الكبرى الثمان المنعقد في مدينة غلين إيغلز (Gleneagles) في اسكتلندا – مكرسة ظاهرياً لخفض الديون والقروض الممنوحة للدول الأفريقية ومعالجة مشكلة الاحتباس الحراري العالمي – استرعت ما يقارب 250 ألف متظاهر من حول العالم. وفي الحين الذي كان فيه المتظاهرون قد أُصيبوا في نهاية المطاف بخيبة أمل من نتائج القمة، كانت الحكومة البريطانية تسعى إلى تسليط الضوء على قضية الديون الأفريقية لذلك، وبصورة متعمدة ضمت مداولات القمة عدداً من المنظمات غير الحكومية. هذا التصرف بالتأكيد كان ناجماً على الأقل جزئياً من الضغوط التي تمارسها حملات الناشطين لمنظمات من مثل «لنجعل الفقر تأريخاً» (Make Poverty History)، «بدائل الدول الصناعية الثمان الكبرى» (Alternatives G8)، فضلاً عن سلسلة من الحفلات

الموسيقية مثل العالم «لايف 8» (Live 8) التي كانت تتزامن فعالياتها مع انعقاد القمة. وهو من ثمّ ما يؤكّد وجود المجتمع المدني العالمي الذي يتحرك نحو سلطة الشعب، والانعكاسية، والشكوك الشعبية والطعن (McGrew 2000).

أمام هذه الحجة حول التحوّل نحو تعددية الحكم وظهور حالة من «تقاسم السلطة» (Power-Sharing)، تقف الحالة التقليدية التي ترى أنَّ الدولة القومية مازالت هي اللاعب الأكثر حيوية في الشؤون المحلية والدولية. فبالنسبة لهؤلاء المشككين، ليس صحيحاً أنَّ الدولة لا يمكنها ولن يمكنها تحديد السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية. وشدد كلّ من هيرتز وتومسون (Hirst and Thompson 1996 & 2002) القول، على سبيل المثال، بأنَّ الدولة باقية وستبقى هي المركز في مجالات ممارسة السلطة. كما أنّهما أكدا على أنه بدلاً من الحكم المتعدد الأقطاب، يقسم العالم إلى كتل تجارية إقليمية تهيمن عليها الدول القومية. فأمام تلك الحجج التي تفترض قدوم السباق إلى أقصى حدود ما يقلق دولة الرفاهية، نجد أنَّ المنتقدين مثل فيليب لوغران (Philippe Legrain 2002)، يصرّ على بقاء الدول التي لا تزال قادرة على اختيار أنواع السياسات التي تلاعب العمل فيها: على سبيل المثال، العولمة لا تجبر الحكومات للقضاء على دولة الرفاهية. وفي نفس السياق نرى أنه قد لاحظ كلّ من هوبر وستيفنز (Huber and Stephens 2001) أنه، في الوقت الذي نحن نشهد فيه تراجع في الإنفاق على دولة الرفاهية عبر كلّ الدول المتقدمة منذ ثمانينيّات القرن العشرين (إلى حدّ كبير، في استجابة للضغوط مالية بسبب البطالة المتزايدة)، يتمّ الحفاظ على السمات المؤسسية الأساسية، بحيث تكون التخفيضات متواضعة، بالنسبة للجزء الأكبر من الإنفاق.

بالمثل، رفض غوران ثيربورن (Goran and Therborn 2000 2001) مفهوم أنَّ العقود الأربعة الماضية قد شهدت تناقصاً واضحاً في قدرة الدولة في متابعة أهداف سياستها بنجاح – السيطرة على التضخم هو أجدر مثال. وأصرّ على أن «دولة الرفاهية مازالت شامخةً»، وأن الإنفاق العام هو في أعلى معدلاته، وكذلك المبالغ المستلمة من الحكومة بخصوص ذلك، وأن عدداً قليلاً من الرعاية الاجتماعية أو الدول النامية في شرق آسيا قد فتحت نفسها تماماً إلى السوق العالمية. واستنتج ثيربورن (Therborn 2001) أن «الدولة من ثمّ، مازالت تفرض نفسها، وتنفذ سياساتها، تحت الظروف الحالية للعولمة – شريطة أن يكون اقتصادها اقتصاداً متنافساً في السوق».

هؤلاء المشككون هم كثيراً ما يشيرون إلى، أنَّ الدول التي كانت في كثير من الأحيان نشطة للغاية في الفعاليات الكاسرة للوطنية والعولمة، هم أنفسهم أرسوا أسس العولمة. إضافة إلى ذلك، لاحظ ستيغِر (Steger 2003) أنَّ الحكومات عموماً قد احتفظت بالسيطرة على التعليم، والبُنى التحيّة، وأبرزها (خصوصاً بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2011م)، السيطرة على الهجرة، ووضع كذبة مفهوم «عالم بلا حدود». كما عرض شولت (Scholte 2000: 132) أنَّ شعار موت الدولة ما هو إلا شعارٌ «سابق لأوانه» (Recklessly Premature)، ملاحظاً زيادة في قدرة الدولة في نواحي البيئية، والاستهلاك، وحماية البيانات، فضلاً عن زيادة صلاحيات الدول في المراقبة.

ويشير بعض المشككين في الجناح اليساري إلى أهمية الدولة الواحدة على وجه الخصوص – الولايات المتحدة الأميركية – باعتبارها دليلًا ضدّ كل من الحجة القائلة بأنَّ الدولة القومية قد فقدت سلطتها،

والحالة التي تفترض صيغة الجمع التدريجي للحكم العالمي. فعلى سبيل المثال، يؤكّد غوان بأنَّه في الحين الذي قد تآكلت فيه سيادة الدولة في معظم الدول، نجد أن هذا غير صحيح للغاية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية. فالولايات المتحدة الأميركية، هي القوة الكبرى الوحيدة التي نجت، ولها كلمتها الكبرى في السياسة العالمية. ومن هذا قد نشير إلى حقبة مختلفة جداً عن الفترة السياسة العالمية للقطبين التي كانت فيها الكتلة الشيوعية وخاصة الاتّحاد السوفياتي قوة موازنة لهذا التأثير، وأعاقت انتشار الثقافة الأميركية، وسياستها، وسلطتها الاقتصادية من دون عوائق. وبالمثل علق المؤرخ الماركسي بيري أندرسون (Perry Anderson 2000) بتشاؤم بقوله، إن فترتنا تميزت بانتصار الليبرالية الجديدة والهيمنة الأميركية الكاملة على الشؤون الدولية.

هناك ستار فكري يغطي إلى حدٍ كبير العديد من المتطرفين أو الماركسيين ومن بعدهم الداعين للحكم العالمي حيث يغطي ستارهم الفكري واقع الولايات المتحدة الأميركية، وبمعنى أوسع، هيمنة الغرب على العالم. فقد فازت الهيمنة من خلال وصول الرأسمالية المتزايدة للشركات (Held and McGrew 2002). إذن فالعولمة، في جوهرها، هي كلّ شيء حول العولمة الاقتصادية، والعولمة التي تحرّكها وتعمل لصالحها المالية والنخب التجارية في العالم المتقدم. ووفق هذا الرأي، يرى المتطرفون في مطالبتهم ضرورة إيجاد نظام عالمي بديل للحكم من شأنه «تمييز الناس على الأرباح، والمحلية على العالمية (Held and McGrew 2002: 64). فأمام واقع الدولة الغربية، وسلطات الشركات، يُنظر بعد ذلك إلى المجتمع المدني العالمي وكأنه غير فاعل إلى حدٍ ما، ويمارس ممارسة «ناعمة» بدلاً من «القوة الشديدة» (Held and McGrew 2002; Cohen and Kennedy 2000).

من هذا المنطلق ما زالت الولايات المتحدة الأميركية هي القوة العظمى المهيمنة ولا تزال المفتاح لفهم اتّجاه الحوكمة العالمية. مفتاح يمثل بدوره هيمنة ضخمة بتفوق الجيش الأميركي: كانت ميزانية وزارة الدفاع الأميركية لعام 2004م 379$ مليار دولار، وهو ما يمثل أكثر من مجموع 14 إنفاقاً تلا الإنفاق العسكري في الميزانية ذاتها (Callinicos 2003)، وكانت ميزانيتها لعام 2005م قد تجاوزت الـ 400$ مليار دولار (التي لم يتخللها الكلفة الإضافية للنشاطات العسكرية في أفغانستان والعراق، والتي قُدرت بأكثر من 50$ مليار دولار في السنة). وفي الحين الذي تمّ فيه تبرير هذا الإنفاق الكبير حسب الحاجة من أجل إجراء الحرب العالمية على الإرهاب، يبدو أنه كان يعكس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الرسمية كما وردت في ما يسمّى بـ «عقيدة بوش» (Bush Doctrine). ولعل واحدة من الأهداف الرئيسيّة لعقيدة بوش هي «البناء والحفاظ» على القوة العسكرية الأميركية «لما بعد التحدي». كما ما تضعه عقيدة بوش لخصها بقوله «ستكون قواتنا قوية بما فيه الكفاية لردع الخصوم المحتملين عند مواصلة حشدهم العسكري على أمل تجاوز، أو معادلة قوة الولايات المتحدة الأميركية» (www.whitehouse.gov/nsc/nss9.html) إضافة إلى تأكيد عقيدة جورج بوش على النشر الساحق للقوات العسكرية الأميركية وضرورة وجودها عبر جميع أنحاء العالم التي ما هي إلا نظرة إمبريالية واضحة على المكانة الخاصة لأميركا في العالم لأنها «الأمة التي لا غنى عنها» (The Indispensable Nation) التي تعتبر أمراً ضرورياً لحماية وتعزيز هذا الموقف. لذا، تبعها نصر رئاسي في انتخابات عام 2004م التي أُعيد فيها انتخاب جورج بوش الابن للرئاسة مرة ثانية، وهو ما يعني ما هو إلا تفويض لمتابعة «المسؤولية الخاصة لأميركا» (America’s Special Responsibility)

للتأكيد على النظام العالمي، رغم هشاشة الأمة بوصفها قلب الحضارة. هذا المفهوم الذي يعزز المسؤولية الخاصة لأميركا هو بالذات ما أشار إليه مايكل إيغناتييف (Michael Ignatieff 2003: 2) حين وصف ذلك بـ «الإمبراطورية الناعمة»(*) (Empire Lite) التي تمتلك مجال عالمي للنفوذ والهيمنة من دون استعمار البلدان، لتنتج إمبراطورية من دون أي ضمير ذاتي لصفتها هذه».

ويرى العالم اللغوي لجامعة MIT الأميركية والسياسي نعوم تشومسكي (Noam Chomsky 1988, 2003, and 2005)، إن هذه هي أميركا صاحبة «ثقافة الإرهاب» (Culture of Terrorism) الذي يشغل العالم. فقط الولايات المتحدة الأميركية (وأحياناً عملاؤها، كما يدعي تشومسكي) قادرة على التصرف كـ «دولة مارقة» (Rogue State) بشكل انفرادي، وتسعى لأسباب مجهولة وفق مصالحها لاحتقار القانون الدولي، متسلحةً بصورة رسمية أو غير رسمية بحقّ النقض الفيتو في كثير من المواقف، ومقنعة بهذه القوة بلدان أخرى لتأييد هيمنتها الإمبريالية، واستخدام المؤسسات الدولية كمجرد أدوات لتعزيز مصالحها الضيقة. وبالمثل يرى راهول ماهاجان (Rahul Mahajan 2003) بأنَّ، الوقت الحاضر قد تميز بذروة الهيمنة الأميركية، مستندةً لحالة وجود القطب

(*) هو شكل من أشكال إمبرياليات القوى الكبرى التي تعمل على تشكيل الشؤون العالمية باستخدام الدبلوماسية والتدخل العسكري على المدى القصير بدلاً من الغزو والاستعمار أو الحكم المباشر من بلدان أخرى. وهو يختلف عن الإمبريالية الكلاسيكية بطريقتين: أنه ينطوي على التزام أصغر بكثير من الموارد، وأنها لا تنطوي على بناء مستوطنة جديدة من قبل السلطة الإمبريالية. شاع المصطلح لأول مرة من قبل الكاتب الكندي مايكل إيغناتييف (Michael Ignatieff) في كتابه **الإمبراطورية الناعمة** (*Empire Lite*) والذي يتحدث فيه عن إعادة بناء الأمة في كوسوفو وأفغانستان والبوسنة عام 2003م (المترجم).

الواحد، واستخدام «القوة الاستباقية» (Preemptive Force)، وتغيير الأنظمة الحاكمة، والتحوّل العسكري والتوسع، وتقارب المصالح الاستراتيجية في الشرق الأوسط ما بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. وعلى غرارا هذا يرى ماهجان مؤكداً أن الحربين التي قادتهما الولايات المتحدة الأميركية ضدّ العراق دليلٌ على إمبرياليتها الجديدة الملفتة للنظر. وهنا، كانت الولايات المتحدة الأميركية قادرة على خلق حاجة لحرب الخليج الأولى وتمويلها من الآخرين (وهو ما يخالف صراحة القانون الدولي)، ومستخدمة منظومة الأمم المتحدة لنزع الأسلحة وفرض عقوبات مروعة على العراق (تسببت بمقتل أكثر من نصف مليون طفل عراقي)، ومن ثمّ فرضت سيطرتها على البلاد دون موافقة مجلس الأمن، ونشرت مجموعة من الدعامات الأيديولوجية (بما في ذلك المراجع الخطابية لحماية حقوق الإنسان العراقية).

هذه أُطروحة صحيحة ومثيرة للجدل، لذلك سنبحثها هنا بصورة أوسع من خلال مقارنة اثنين من الرؤى المتعارضة التي أثّرت فيهما الماركسية عند قراءة العولمة: جيمس بيتراز وهنري فلاتمير (James Petras and Henery Veltmeyer 2001) اللذان حللا العولمة بوصفها إمبريالية، أما القراءة الثانية فهي لـ مايكل هارت وأنطونيو نيغري (Michael Hardt and Antonio Negri 2000) اللذان حللا العولمة باعتبارها إمبراطورية.

وفقاً إلى بيتراز وفلاتمير (Petras and Veltmeyer 2001)، العولمة ليست عملية لا مفرّ منها ولكن هي مشروع طبقة وجهاز أيديولوجي. ومصطلح «العولمة»، يعني الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات المشتركة والمصالح، لذا من الأفضل استبدالها بمفهوم

الإمبريالية التي تنبهنا إلى واقع الهيمنة واستغلال الدول الأقل نمواً من قبل الحكومات، والشركات المتعددة الجنسيات وبنوك الدول القوية. وما نملكه مع العولمة بشكل حيوي هو، تعميق وتوسع إلى الرأسمالية، والسلطة المتنامية لطبقة رأس المال تجاه الطبقة العاملة، رغم بعض التحوّلات في الرأسمالية المعاصرة مثل تدويل رأس المال، والأساليب المرنة للإنتاج والتقسيم الدولي الجديد للعمل.

مربّع 3.2 عولمة أم إمبريالية؟

عولمة أو إمبريالية، الولايات المتحدة الأميركية؟ هذا هو السؤال. عند نهاية الألفية الأولى، وبداية الألفية الثانية، يمكننا إعطاء إجابة محددة: يهيمن على الاقتصاد العالمي وبشكل متزايد القوة الاقتصادية الأميركية. وكان الرأي السائد في ثمانينيّات ومبكراً في تسعينيّات القرن العشرين هو أنَّ العالم ما كان هو، إلا «شركات عالمية» تجاوزت الحدود الوطنية – ما دعا البعض أن يطلق عليها بـ «القرية العالمية» (Global Village)، في حين أن غيرهم أشار بقوله أنها دول مستقلة مرتبطة بشركات دولية. لكن هذا المنظور لم يعدّ بالإمكان الدفاع عنه. التحليل المنهجي لتكوين الاقتصاد الدولي يوضح بشكل قاطع أنَّ الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات هي الآن، وبعيداً عن القوى المهيمنة، أصبحت أكثر من تلك (الهيمنة) مع مرور الوقت. إن فكرة العالم الأحادي القطب أو الثلاثي الأقطاب للاقتصاد العالمي المتنوع يستند إلى ظهور سراب المعجزة الاقتصادية الآسيوية... فإلى الحدّ الذي استمرّ فيه خطاب العولمة، أصبح القناع الأيديولوجي يموه ظهور السلطة الناشئة من الشركات

الأميركية لاستغلال وإثراء أنفسهم ومسؤوليهم التنفيذيين إلى درجة لم يسبق لها مثيل. وعليه، يمكن أن ينظر إلى العولمة باعتبارها مصطلحاً للهيمنة الإمبريالية الأميركية.

المصدر: Petras and Veltmeyer (2001: 62)

لقد رفض كلًا من بيتراز وفلاتيمير فكرة تراجع الدولة القومية، وأشارا بقولهما، بأنَّ الدولة قد كانت هي المركز في العولمة من حيث المعاهدات التجارية، والدعم، ورفع القيود، والتدخل العسكري، وخفض الإنفاق على دولة الرفاهية، والجهود الأيديولوجية لتعزيز التجارة الحرة. وفي الحقيقة يدعي هذان المحللان أنَّ العالم قد شهد في العقود الأخيرة بروز «دولانية جديدة» (New Statism). علاوة على ذلك، وخلافاً لادّعاءات **«العولميون»** - إن القوة الاقتصادية الأميركية، وحالة دول أميركا اللاتينية يوضحان أنَّ هذه الإمبريالية لا يمكنها التحرّك لوحدها، لذا فلديها وكلاء ظاهرون. فأزمة الديون، وإعادة جدولتها، والخصخصة في أميركا اللاتينية أدّت إلى توسيع سيطرة الولايات المتحدة الأميركية، فجلت «الاستبدادية الجديدة» (New Authoritarianism) - محدودية الحريات الفردية التي يصاحبها عمق عملية الاستبداد في صنع القرار. فالخصخصة على وجه الخصوص، تمثل هجوماً واضحاً على المجتمع المدني، ووضع الديمقراطية في مصلحة النخب الاجتماعية، تاركةً المنظمات غير الحكومية لاحتواء الآثار السيئة الناتجة. وبصورة أعم، إن العولمة الرأسمالية ليست مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم - كما يقول المتفائلون نعم هي كذلك - بانتشار الديمقراطية. فالديمقراطية دائماً هي الطارئة على حفظ الممتلكات، والامتيازات، وسيتم التخلي عن الديمقراطية عندما يتم الطعن بعلاقات السوق. ولعل أفضل وأهم

مثال على ذلك هو ما حدث عام 1973م حين دعمت الولايات المتحدة الأميركية الإطاحة بحكومة الليندي (Allende) المنتخبة ديمقراطياً في تشيلي لصالح نظام بينوشي (Pinochet) الاستبدادي.

هارت ونيغري يقدمان قراءة مختلفة جداً عن سياسات العولمة في كتابيهما اللذين أصدراهما في الآونة الأخيرة، **الإمبراطورية** (*Empire* 2000) و**الجمهور** (*Multitude* 2004)، حيث أثارا فيهما نقاشاً رائعاً. سوف نعود لمناقشة عملهما مرة أخرى في الفصل الخامس، وذلك لأن في جزءٍ من عملهما يُنظر إليه على أساس أنه تنظيرٌ معاد لحركة للعولمة أو بديل عن حركة العولمة. ولكن ما هي الفائدة من قراءات هارت ونيغري بالنسبة إلى مسألة السيادة، أو بنية الحكم في إطار النظام العالمي الرأسمالي؟ يرى هارت ونيغري (Hardt and Negri 2000)، أن مركزية مجموعة الأحداث وضعت علامة لظهور الإمبراطورية التي وقعت ضمن فترة الواقعة ما بين حرب الخليج الأولى، والحرب في كوسوفو، عند لحظة التبلور عند إعلان الرئيس الأميركي جورج بوش مجيء «النظام العالمي الجديد» (New World Order). ومن خلال مفهوم الإمبراطورية، لدى هارت ونيغري ذي الاعتبار المنطقي الجديد حسب ادّعائهما، تظهر بنية حكم سيادية بالتزامن مع العولمة. إذ يرى كلاً منهما (Hardt and Negri 2000) إن سلطة الدولة القومية قد أخذت منحاً خطراً في التراجع، في حين يتم توحيد سلسلة من الأشكال الوطنية والأشكال التي هي فوق السلطة الوطنية تحت منطق حكم واحد. ففي الوقت الذي تعني فيه الإمبريالية توسيع سيادة الدولة القومية لما وراء الحدود الوطنية، نرى بالمقابل أنَّ الإمبريالية تعني الانحراف عن المركزية، وإزالة الإقليمية واشتمالها عالمياً على العالم بأسره داخل

حدود الوطن. واليوم، لا توجد دولة قومية في مركزيّ الحكم. واليوم أيضاً، تغيرت أوجه الحكم: قواعد الحكم الآن هي قواعد على الحياة الاجتماعية ككل الـ «مفعمة بالحيوية» (Biopower). على أيّ حال، في نهاية المطاف، تقدّم الإمبراطورية إمكانيات جديدة من أجل التحرر، وينبغي علينا ألا نكون متشائمين تماماً من النظام العالمي الجديد.

التحرّك بعيداً عن سيادة الدولة واستقلالها، وتمييز التطبيق بعيداً في الداخل وفي الخارج نحو المعلوماتياتية (عصر العولمة)، واللامركزية، والعمل غير المادي (المرونة، الخدمات، العمل الثقافي) باتّجاه الإمبريالية، كما يقول هارت ونيغري (Hardt and Negri 2000) كان الدافع وراء نضال «الجمهور» من أجل الحرية. وفي الحقيقة، هما قد قالا أنَّ الجمهور (خلفاً للجماهير أو الطبقة العاملة الكبيرة التي تؤكد الاختلافات وتضاعف المواقف ضدّ الماركسية القديمة قد تؤكّد التشابه) تمت دعوة الإمبراطورية لحيز الوجود. وتبدو هذه الإمبراطورية أنها تدعو لتوسع الرأسمالية في كلّ مكان، ولكن ينظر إليها أيضاً بأنها خطوة نحو التحرر. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكننا التصوّر أن هناك، كما وضعاها، وجود لروما في هذه الإمبراطورية الجديدة اليوم. خاصة، بالنسبة إلى هارت ونيغري (Hardt and Negri 2000: 384) اللذان يريان أن «الإمبراطورية القادمة ليست أميركية، وإن الولايات المتحدة ليست مركزها». وهكذا، ففي حين أن أميركا تمتلك الهيمنة على استخدام القوة العالمية، فهي لا تتصرف وفق مصالحها كـ إمبريالي[*] (Imperialist)، بل تتصرف بوصفها إمبراطوري (Imperial).

(*) الإمبريالي (Imperialist) تعني الشخص الذي يدعم أو يمارس الإمبريالية، أما الإمبراطوري (Imperial) فتعني سمة من سمات أو ممارسة السلطة العليا المستبدة (المترجم).

أدناه سنتفحص مرة أخرى عمل هارت ونيغري، وسنعيد تفحصه أيضاً في الفصل الخامس من هذا الكتاب، وسننظر في بعض الاعتراضات الرئيسيّة التي أثيرت من قبل النُقاد. وعلى الرغم من ذلك، يبدو لنا هنا إنّه، بينما يكون تحليل مفهوم الإمبراطورية قد يظهر انتقاصاً من اللامساواة في طريقة العمل المعاصرة للسلطة، إلا إن الحجة التي تستجيب لمساواة العولمة مع ضيق مفهوم الإمبريالية الأميركية هو أمرٌ أقل إقناعاً. فنحن قد ناقشنا، على سبيل المثال، مسبقاً (الفصل الأول) تحليل النظام العالمي للفترة المتعلّقة بالعولمة بوصفها دليلاً على التراجع الأميركي كقائد للنظام العالمي. وبهذا الخصوص يشير أرغاي (Arrighi 2005a) إلى أنه في حين أنّ اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية مازال يحمل وزناً كبيراً، نجد أنَّ الولايات المتحدة الأميركية تقف دون منازعٍ لها قوة عسكرية كبرى. فمستنقع العراق، وصعود شرق آسيا كقوة اقتصادية أمورٌ تُشير إلى وضع أكثر تعقيداً من تلك الافتراضات الأميركية التي يتخللها دائرة الشكّ في السماح لها بسيطرة عالمية: «لِنكُنْ على يقين أنه مهما كانت نتائج الحرب على العراق، فإن الولايات المتحدة الأميركية تبقى قوة عسكرية عالمية مهيمنة لبعض الوقت في المستقبل. ولكن الفرصة هي تلك التي يمكن أن نقول عنها إنّه في حين إن الصعوبات في فيتنام قد عجلت بظهور «إشارة أزمة» (Signal Crisis) «لهيمنة الولايات المتحدة الأميركية، نجد في وقت لاحق إن الصعوبات التي تواجهها الولايات الأميركية في العراق، سيُنظر إليها على أساس أنها «أزمة نهاية» «(Terminal Crisis)».

ومن وجهة نظر مختلفة تماماً، يؤكّد ناي (Nye 2004) أنَّ السلطة في الفترة المعاصرة تتمحور بنيتها في شكل ثلاث طبقات معقّدة،

يصاحبها قطبٌ واحد ضمن البُعد العسكري، وأقطابٌ متعددة ضمن البُعد الاقتصادي، والتشتت الواسع في السلطة ضمن بُعد العلاقات الكاسرة للحدود الوطنية. علاوة على ذلك، نجد في كتاب **الجمهور،** ولعله أكثر وضوحاً في كتاب الإمبراطورية، أنه يناقش هارت ونيغري (Hardt and Negri 2004: 61)، حيث يقول إنه من المحتمل أن تكون الولايات المتحدة الأميركية، في الآونة الأخيرة، قد كانت في مكان ما بين الإمبريالية والإمبراطورية. بحيث، وبصورة حاسمة، كانت قراراتها وإجراءاتها «يجب وضعها دائماً وفق ما يتعلق بكونها شبكة قوة عالمية متكاملة». ومع ذلك، مازالت تتعامل بالاتّجاه الأكثر أهمية نحو بناء إزالة أقلمة الإمبراطورية. وهو ما يبدو لنا بأنَّه أمرٌ مقنع.

التحديات التي تواجه الدولة

لقد استطلعنا تلك النظريات بلهجة ترتبت عليها إجراءات لتعديل السيادة بواسطة العولمة، كما استطلعنا تلك النظريات التي ترفض أي تغير بقوة، لما له علاقة في ممارسات السلطة وقدُرات الحكم. وبينما المبالغة في الحديث عن مدى التغيير الذي حدث هو أمرٌ معيب، يبدو لنا أيضاً أنه من غير المقنع، وبشكل كبير، الحفاظ على هذا الأمر من دون أي تغيير من الناحية السياسية. فمن الواضح أنه قد ظهرت مع العولمة عدد من التحديات العميقة لسيادة الدولة. على سبيل المثال، لاحظ ويترز (Waters 1999: 100 - 102) النوع التالي من العوامل التي تمت من خلالها ممارسة الضغط على الدولة اليوم، حيث قادتنا باتّجاه ما وصفه هيدلي بول (Hedley Bull 1977) «القرون الوسطى الجديدة» (New Medievalism):

الاندماج الإقليمي للدول.

قرب انهيار الدول التي أُثيرت فيها الصراعات العرقية.

الإرهاب الدولي.

تناقص قدرة الدول على التعامل مع المشكلات على أساس وطني.

توحيد التكنولوجيا عالمياً.

نشر الوعي بخصوص المشاكل البيئية العميقة والتي ستكون فيها أي دولة بمفردها غير قادرة على حلها.

نمو مستوى «الخبرات التعليمية، وتمكين الانعكاسية عند المواطنين البالغين لجعلهم أقل عرضة لحكم السلطة».

وهذا ما يشير إلى عدم وضوح الخطوط الداخلية - الخارجية في القرون الوسطى الجديدة، وعدم وضوح نشر سلطة الدولة، و«نظام تداخل السلطة (Overlapping Authority)» و«الولاء المتعدد» (Multiple Loyality) (Bull 1977: 254).

في هذا القسم، وبينما نسعى للترويج لمواقف «**التحوّليون**» النقدية، سنبحث عدداً من التحديات الملحة التي كانت تواجهها الدول خلال فترة عولمتنا. سنبدأ مع مسائل حقوق الإنسان، وسنتوسع في المناقشة لتسليط الضوء على التحديات التي تفرضها العولمة لتغيير المفاهيم التقليدية. وفي النهاية، سنناقش باختصار تحديات جريمة العولمة، قبل النظر في الفئات الفرعية المهمة لهذه الجريمة - «الإرهاب العالمي».

حقوق الإنسان، والمواطنة، والكونية

سبق لنا أن لاحظنا ادّعاء ديفيد هيلد التي وضح فيه مبادئ الأمم المتحدة التي أيدت مؤشرات التحوّل في نظام حوكمة ويستفاليا. ولعل

واحدة من أهم الأمثلة القوية جداً التي تشغل العالم الآن، وتتجاوز حدود الدولة، هي القضية المرتبطة بحقوق الإنسان. ولعل من بين أهم التطوّرات في النصف الأخير من القرن العشرين، هو ظهور قانون جديد وسياسة جيدة لحقوق الإنسان. وفي الواقع، هناك تصريحٌ كثيراً ما تكرر في السنوات الأخيرة، سواء في الأوساط العلمية أو في وسائل الإعلام، وهو إننا نعيش الآن «عصر حقوق الإنسان» (Age of Human Rights) (Bobbio 1996). ولعل أسباب هذه التصريحات بسيطة: في فترة وجيزة نسبياً من الزمن، تمّ الإعلان عن إنشاء عددٍ كبيرٍ من الاتّفاقيات، والمنظمات، والمؤسسات، والهيئات، والشبكات الخاصة، كانت أهدافها تصب في الترويج للدفاع عن حقوق الأفراد، بحيث انتشرت في جميع أنحاء العالم. وأثار التقدّم السريع لحقوق الإنسان في السياسة العالمية الأمل من أجل عالم أفضل. وهي التوقّعات تنصّ بأنَّ حقوق الإنسان ستعزز الحريات السياسية، مما يؤدي ذلك إلى تعزيز القواعد الاجتماعية للرفاهية الإنسانية، وزيادة الأمان، ناهيك عن تعزيز العلاقات الدولية التي ستتميز بالتعاون السلمي والترابط البناء.

لقد تمّ تطوير النظام الدولي المعاصر لحقوق الإنسان بالتزامن مع، وتحت، رعاية منظومة الأمم المتحدة التي شكلت مجموعة من القواعد والمؤسسات والإجراءات التي تمّ قبولها والالتزام بها من معظم الدول لحدٍ ما. وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يشير إلى حقوق الإنسان في العديد من الأماكن، إلا أنها لم تعرف ما هو المقصود بحقوق الإنسان. وهكذا، فإن واحداً من المهام الأساسية التي توليها الأمم المتحدة أهمية هو إصدارها وثيقة من شأنها أن يكون نصها خاصاً بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتأسست «لجنة حقوق الإنسان»

(Commission on Human Right) (CHR) برئاسة إليانور روزفلت (Eleanor Roosevelt) لغرض صياغة مشروع قانون دولي لحقوق الإنسان (Glendon 2001). وقد أسفر عمل لجنة حقوق الإنسان عن «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» (Universal Declaration of Human Rights) (UDHR) والذي قدم وفقاً لديباجته التي تنص على: «المُثل العليا المشتركة التي ينبغي لكافة الشعوب والأمم الوصول إليها». وقد اعتمِد الإعلان العالمي بالإجماع من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الثاني/ يناير عام 1948م. ولكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو قرار وليس معاهدة، فلم يكن ملزماً قانونياً للدول في حينه. على أيّ حال، مع مرور الوقت أصبح جزءاً من القانون الدولي العرفي. وقد استكمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال إصدار معاهدتين أعطيتا حقوق الإنسان قوة ملزمة في القانون الدولي، وكلاهما تمّ تبنيهما من قبل الهيئة العمومية للأمم المتحدة عام 1966م وأُدخلتا ضمن القانون عام 1976م، «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» (The International Covenant on Civil and Political Rights)، «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» (The International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights) (ICESCR). ومنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا، تمت الموافقة عليه من قبل أكثر من 200 معاهدة إقليمية ودولية لحقوق الإنسان.

منذُ نهاية الحرب العالمية الثانية، شهدت حقوق الإنسان حمايةً وتعزيزاً سريعاً مفترضاً في زيادة بروزها العالمي. وهذا لم يؤثر على السياسات الوطنية والدولية للدول فقط، بل أثّر أيضاً على ممارسات

ونفوذ مجموعة المنظمات غير الحكومية التي تتوسع باستمرار، ومعاهد البحوث، والحركات الاجتماعية الملتزمة بمجموعة متنوعة من قضايا حقوق الإنسان. هذه الشبكة المعقّدة من المجموعات الحكومية وغير الحكومية شكلت حركة اجتماعية كاسرة للوطنية حقاً، وملتزمة بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان (Risse et al. 1999). فليس من المبالغة الاقتراح من ثمّ، بأنَّه منذُ تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أصبح هناك «محك أخلاقي لجميع المطالبات على المستوى الدولي» (Franck 1985: 232). ونتيجة لذلك، هناك الآن «لا وجود لأي أمة، أو ثقافة، أو شعب، بطريقة أو أخرى، لا تلعب دوراً في أنظمة حقوق الإنسان» (Morsink 1999: x).

لقد ساعدت حركة حقوق الإنسان الكاسرة للحدود الوطنية في فضح انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وعززت حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كثير من الأحيان، من خلال نشر القضايا والمشاكل الحرجة. وبالتالي تمكنت من رفع مكاسب كلّ من قضايا الحقوق المحددة، ونظام حقوق الإنسان العالمي. وتشمل الأمثلة الأخيرة جهود التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي جاءت على شكل إبادة جماعية وجرائم ضدّ الإنسانية في جمهورية يوغسلافيا السابقة ورواندا. فالحرب الأهلية ما بين عام 1991م وعام 1999م، والإبادة العرقية، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المحطمة، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان لجمهوريات يوغسلافيا السابقة. فقد هُجّر قسراً في جميع أنحاء كرواتيا وخصوصاً البوسنة والهرسك، مليون شخصاً من منازلهم. ونتج عن القتال الوحشي، والقمع بما في ذلك الطرد العنيف، والاغتصاب الجماعي، وقتل الإبادة الجماعية،

نهاية أكثر من 250 ألف إنسان. وفي رواندا، تمّ القضاء على ما يقارب المليون إنسان، ذبحوا بطريقة منهجية ما بين نيسان/ أبريل وتموز/ يوليو 1994م. وعليه، سوف نناقش في الفصل الرابع من هذا الكتاب الإبادة الجماعية بتفصيل أكثر.

كلّ من هذه الحالات أدّت إلى إنشاء محاكم جنائية خاصة. حيث اتّخذت «المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة» (The International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia) (ICTY) من لاهاي مقراً لها حين تمّ تأسيسها بقرار من مجلس الأمن الدولي المرقم 827 بتاريخ 25 أيار/ مايو 1993م. وبهذا القرار تعتبر هذه المحكمة الدولية الجنائية الأولى في التاريخ من حيث التأسيس. أما «المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا» (The International Criminal Tribunal for Rwanda) (ICTR) فقد اتّخذت من مدينة أروشا بتنزانيا مقراً لها، بعد أنْ تمّ إنشاؤها بقرار من مجلس الأمن الدولي بقرار تحت رقم 955 في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994م. وتعتبر المحكمة الدولية الجنائية الخاصة برواندا، على وجه الخصوص، أوّل محكمة دولية تتكفل بملاحقة جرائم الإبادة الجماعية، على الرغم من إن كلا المحكمتين الخاصتين مخولتان لمحاكمة جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب أيضاً. وبهذا الصدد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا لوائح اتّهام لأكثر من 70 شخصاً، وفي الرابع من أيلول/ سبتمبر 1998م أصدرت حكمها على جين كمباندا (Jean Kambanda)– رئيس وزارة الحكومة خلال حقبة الإبادة الجماعية – بالحبس مدى الحياة لإقدامه على الإبادة الجماعية، واقترافه جرائم ضدّ الإنسانية، حيث يعتبر هذا الحكم هو الأول في التاريخ بهذا الخصوص.

أما المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة فقد وجهت الاتّهام لأكثر من ثمانين شخصاً متهمتهم بجرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانية، والإبادة الجماعية. ومن بين هؤلاء المتهمين كان زعيم الصرب البوسنة الجنرال راديسلاف كرستيتش (Radislav Krstic) القائد العام للقوات التي هاجمت سربرنيتشا، والذي أُدين بعد المحاكمة بالإبادة الجماعية، وجرائم الحرب للثاني من آب/ أغسطس 2001م. كما بقي الرئيس السابق ليوغسلافيا السابقة سلوفان ميلوفج (Slobodan Milosevic) رهن اعتقال المحكمة حتّى وفاته في عام 2006م، حيث تمّ استجوابه بتهمة جرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانية، والإبادة الجماعية. وفي الآونة الأخيرة، استسلم الرئيس السابق لصربيا ميلان ميلوفج (Milan Milutinovic) لمحكمة يوغسلافيا السابقة في 20 كانون الثاني/ يناير 2003م، وهو يواجه تهمة جرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانية.

وبناءً على هذه التطوّرات دُفع في السابع من تموز/ يوليو 1998م، 120 دولة للتصويت لصالح «نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية» (The Rome Statute of International Criminal Court)، وهو ما يعني إنشاء أوّل «محكمة جنائية دولية» (International Criminal Tribunal) دائمة. وفي الحادي عشر من نيسان/ أبريل صادقت ستون دولة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حيث تمّ تطبيق نظام روما فعلياً في الأول من تموز/ يوليو 2002م. والمحكمة الدولية الجنائية، هي محكمة مستقلة ومؤسسة قائمة على معاهدة منفصلة على الرغم من تابعيتها لنظام أنظمة الأمم المتحدة، والتي من ضمنها نظام مجلس الأمن الدولي. ونصت الفقرة خامساً من نظام روما، بأن اختصاصها ينحصر بالنظر فيما يتعلق بجرائم الحرب،

وجرائم العدوان، وجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضدّ الإنسانية التي تحدّث بدءاً من الأول من تموز/ يوليو 2002م.

كان نطاق وممارسة المحكمة، ومازال، مسألة فيها بعض الجدل. فالولايات المتحدة الأميركية، على وجه الخصوص، قد عارضت بشدة فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية ذات اختصاص عالمي، ومدعٍ مستقل. وفي الواقع، أنه بعد تولي إدارة جورج بوش الابن السلطة في الولايات المتحدة الأميركية، سارع الرئيس الأميركي لسحب دعم الولايات المتحدة الأميركية للمحكمة الجنائية الدولية بصورة رسمية في السادس من أيار/ مايو 2002م، حيث تراجعت الولايات المتحدة الأميركية عن التزامها كدولة وقعت على معاهدة روما. وعن ذلك، أشار بعض المعلقين النقديين مثل هيلد بالقول إن تطوير محاكم جرائم الحرب الدولية وكذلك المحكمة الجنائية الدولية الدائمة يتعارض مع مبادئ ويستفاليا القديمة التي تنصّ على أنَّ للدول الحقّ المطلق في حكم شعوبها الخاضعين لها وفق ما تراه الدولة مناسباً، بعيداً عن التدخل الخارجي.

ويستشهد على نطاق واسع، على أنَّ انتشار الخطاب العالمي لحقوق الإنسان ما هو إلا دليل على وجود وعيٍّ عالمي لقوة المجتمع المدني، بوصفها تشير إلى التعديلات الأساسية للدول ذات السيادة. فبالنسبة لعشاق خطاب حقوق الإنسان، هذه الحقوق هي مهمة تواقة للوقوف بوجه الأنظمة القمعية، سامحةً للمواطنين باللجوء إلى المبادئ العالمية لمواجهة الاضطهاد، وذلك للتأثير الديمقراطي العميق وحرية الإنسان. على أيّ حال، إن مفهوم الإنسانية يناشد في هذه الحقوق متجاوزاً ما هو خارج الحدود الوطنية، حيث تعمل على التقييم المضاد لخطاب الماركسية التقليدية التي تصوّر الحقوق على أساس أنها إما

حقوق فردية فحسب، أو رسمية يجب أن يُنظر فيها، وأولاً وقبل كلّ شيء، تلك الحقوق مرتبطة بحقوق الملكية. فالنقد الماركسي للحقوق ينبهنا تنبيهاً مهماً بالفعل لطرق نشر خطاب الحقوق التي طالما تكون ساخرة - على سبيل المثال، كِلا القوتين الكبريين في الحرب الباردة كان خطاب حقوق الإنسان وسيلة في القدرة على التأثير بعضهم على بعض، وفي الآونة الأخيرة، سعت الحكومة الأميركية إلى «عسكرة الإنسانية» (Military Humanism) (Gowan 2003). وفي هذا السياق، يدعي جيجك (Zizek 2005) أن «ما يعني عملياً اليوم بـ «حقوق الإنسان لمعاناة ضحايا العالم الثالث» في الخطاب السائد، هو حقّ الدول الغربية ذاتها بالتدخل السياسي، والاقتصادي والثقافي والعسكري في بلدان العالم الثالث وبمحض اختيارهم، تحت مظلة ما يسمّى بالدفاع عن حقوق الإنسان». وهذا هو ما يقال عنه اتّصال الحقوق بحقوق الملكية فحسب، والتأكيد على أن بقاء الحقوق ببساطة بواقعها الفردي، وإن الحقوق الرسمية هي حقوق غير مقنعة. وهذا بالذات ما جادل فيه كلود ليفورت (Claude Lefort 1988)، حين رأى أنَّ الحقوق قادرة على أن تكون، وقد كانت بالفعل، ممتدة وعميقة في المجتمع، والثقافة، والاستحقاقات السياسية للأفراد والمجموعات، وإن الحرمان من هذه الحقوق يميل بالفعل إلى إحداث ضرر كبير في النسيج الاجتماعي. لذا، فإن الخطاب الشعبي حول الحقوق يبدو مشكلة كبيرة، لأنه يسيء لأهمية النمو العالمي.

ترتبط الحقوق (جنباً إلى جنب مع الواجبات من مثل دفع الضرائب، واحترام القانون، والخدمة العسكرية الإلزامية) بالمواطنة في سياق الدولة الحديثة. فقد أشار كلّ من ديلانتي (Delanty 2000)

ويوري (Urry 1999) إلى، أنه على الرغم من، أن مفهوم المواطنة ضمن العالم المعولم غير مستقر نتيجة انسحاب الدولة من توفير الرعاية، وانهيار الاقتصاديات الوطنية، القضايا التي هي من مثل الهجرة و«ازدواج الجنسية» (Dual Citizens)، والحجج حول الأنواع المستجدة للمواطنة (مثل «المستهلك البيئي» (Ecological Consumer)، و«المواطنة المتنقلة» (Mobility Citizenship). وبناءً على ذلك، تحدّث العديد من المعلقين النقديين عن الظهور المهم لمفهوم الوطنية بصيغ مثل «ما بعد الوطنية» (Postnational) أو «ما بعد ويستفاليا» (Post Wesphalian) التي لا يمكنها بالضرورة أن تحل محل مواطنة الدولة، ولكن تكون مكملة للمواطنة من خلال الاعتراف بطبيعة تداخل الهويات والولاءات اليوم. حيث تعمل على مستويات اجتماعية متعددة، بدءاً من المجتمع المحلي إلى المجتمع العالمي وضمن وعبر المجتمعات الفعلية والافتراضية. ولإعادة الصياغة نقول، في حين أن حقوق وواجبات المواطنة عِبر جميع أنحاء الحداثة تمّ توجيهها ببطء نحو الدولة، والحقوق، والواجبات، فإن المساهمة الآن قد أصبحت موجهة بصورة متزايدة نحو المستوى العالمي.

في الآونة الأخيرة، ظهرت العالمية كتحدٍ للطرق التقليدية للتفكير بخصوص المواطنة، والحقوق، والديمقراطية. ويركز هذا التحدي العالمي صراحة، على الواقع العالمي المترابط، حيث يجب أن نواجه المشكلة مع الاتّجاه الذي يتحرك وراء المصالح الوطنية الضيقة. وهذا هو يومنا حسبما يقول ديلنتي (Delanty 2000)، فعنده المواطنة والأمة أصبحتا منفصلتين. وأنَّ مستقبل المواطنة العالمية سيكون جزءاً من المجتمع الدولي، وليست الدولة ولا غيرها.

لقد حاول عدد من مفكري المواطنة العالمية رسم ماذا تعني الديمقراطية العالمية وكيف ستبدو في المستقبل. فالنظرية الديمقراطية العالمية التي وضعها ديفيد هيلد، ودانييلي أرجيبوكي وغيرهم تحدّد المشروع بطبقات متعددة من الحكم الديمقراطي (من المحلي إلى العالمي)، وإن من بين الأهداف الأخرى، هناك محاولة لحلّ أوجه القصور في الحكومة العالمية، وعلى وجه الخصوص، العجز المنظور للشرعية الديمقراطية. فـ أرجيبوكي المدافع عن ما يسمّى بـ «ديمقراطية السياسة الكونية» (Cosmopolitical Democracy) يشرحها بالقول:

قبل كلّ شيء ما يميز ديمقراطية السياسة الكونية عن غيرها هو أنَّ هذا المشروع هو محاولة لخلق مؤسسات تتمكن من إسماع أصوات الأفراد ضمن الشؤون الدولية، بغض النظر عن صداها في داخل البلد. فالديمقراطية بوصفها من الحكم العالمي، بالتالي، هي تحتاج أن تتحقق على ثلاثة مستويات مترابطة مختلفة هي: ضمن الدول، وما بين الدول، وعلى المستوى العالمي (Archibugi 2003: 8).

أرشيبجي، وكما هو أيضاً هيلد وأنطوني ومكرو يوافقون أن على وجود توافق عام في الآراء حول أوجه قصور الديمقراطية في النظام الدولي الحالي. حيث تُعتبر في كثير من الأحيان الحكومة العالمية مشوهة، بالقدر الذي يعكس فيه التسلسل الهرمي للسلطة على المستوى الدولي والتي كثيراً ما تروج مصالح الدول الأقوى، والقوى الاجتماعية العالمية على حساب سلطة سكان العالم (Archibugi 2003: 8). وفي الواقع، غالباً ما يتم وضع جدول أعمال للعمل الدولي

والتعاون من قبل تلك القوى العالمية جداً، يصاحبه قليل من الدوافع الأخرى للنهوض بالمصالح المباشرة الخاصة بتلك القوى. فلذا، إن الحكم العالمي المشوه هو «نتاج لديناميكيات يعزز بعضها بعضاً على عدم المساواة السلطة ما بين الدول، وتفضيل المصالح البنيوية وجدول أعمال رأس المال العالمي، والطبيعة التكنوقراطية للعملية السياسة العالمية» (Archibugi 2003: 8). كما أنَّ أي دور للحكومة العالمية يجب أن يمكّنها من تحقيق التنمية البشرية من خلال الحدّ من الفقر، وتوفير كل من الرعاية الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان اللتان غالباً ما كانتا مهمشتين لاعتبارات المصلحة الذاتية لنخب السلطة داخل النظام الحالي.

مربّع 3.3 المواطنة العالمية

تعني الكوزموبوليتية (Cosmopolitanism) «المواطنة العالمية» وهو ما يدلّ على عضوية كلّ نوع من الأفراد في مجتمع عالمي يضم كلّ البشر. والمواطنة العالمية هي مفهوم ديناميكي يمكنه امتصاص الفوارق الدقيقة ويركز عليها على مدار الساعة. ولعل سينوب ديوجين (Sinope Diogenes 400 - 323 BC) لربما هو أول مَن نطق بما قد نعتبره البيان الأكثر تمثيلاً للحساسية العالمية. وذلك، عندما سئل من أين أتى ديوجين بسمعته الطيبة، فأجاب: «أنا مواطن عالمي». هناك ثلاثة عناصر متميزة لجوهر المواطنة العالمية التي قد تساعد على ترسيم مبادئه التوجيهية فيما يتعلق بالنظرية الاجتماعية والسياسية المعاصرة:

(1) الفرد البشري هو الوحدة النهائية في المطاف للقلق

الأخلاقي والسياسي.

(2) جميع البشر يمتلكون حالة أخلاقية متساوية.

(3) الأشخاص الذين هم مواضيع مثيرة لقلق للجميع تدلل على أنَّ الوضع البشري يمتلك نطاقاً عالمياً.

فبالنسبة إلى المواطنة العالمية، نرى إن جوهر الحقّ، فضلاً عن التزاماتنا تجاه الآخرين، لا يمكنه أن يعرف الحدود. والمواطنة العالمية تقبل وتحتضن حقيقة التنوع البشري ومازالت تجادل بالقول أنَّ التنوع البشري موجود ضمن وعبر المجتمعات المتمددة، وفي نهاية المطاف إلى أوسع دائرة بشرية. وبالتالي تجادل المواطنة العالمية بأنَّ جنس الشعب، والعرق البشري لا يمكنهما أن يحددا الشعور القوي بقيمة حياة كلّ شخص وخبراته.

يتفاقم فشل النظام الحالي للحكم العالمي بسبب عجزه الديمقراطي المستمر. فقد أنشأت الدولة القومية الطبقات فوق الوطنية الجديدة، ساعيةً من خلالها إلى تعزيز أو تنظيم آثار العولمة عموماً ومتخذةً من عدد قليل من الآليات المساءلة طريقاً للوصول إلى عامة الناس. وهذه المؤسسات العالمية، يكون الجزء الأكبر منها خاضع للمساءلة فقط من قبل دولها، وتعمل وفقاً للمبادئ غير الديمقراطية (على نحو غير متناسب مع أي حجم تعداد سكان) (Singer 2002: 75 - 77). كما أنَّ الجهات الفاعلة العالمية الأخرى مؤثرة، سواء من القطاع الخاص (الشركات المتعددة الجنسيات) أو المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) وهي كثيراً ما تكون غير خاضعة للمساءلة أو لا تمثل مختلف الأعضاء المجتمع الدولي. فهذا العجز الديمقراطي للحكومة العالمية لعواقب بعيدة المدى، لا سيما من حيث تأثيره على التنمية الاقتصادية،

يحثّ ليدير دفة الحكم نخبة بعيدة كلّ البعد عن المسؤولية تجاه عامة السكان. فقواعد الحكم في كثير من الأحيان في صالحها مما يؤدي ذلك إلى زيادة الفقر وعدم المساواة. فكما لاحظ أرشيبجي (Archibugi 2003: 9) «هذا عجز ديمقراطي حقيقي: وجود مصالح المنظمة الكاسرة للحدود الوطنية التي هي بعيدة كلّ البعد عن أي تفويض شعبي».

في ظلّ هذه الظروف، يؤكّد كلّ من أرشيبجي وهيلد على الحاجة لإنشاء نظام سياسي ديمقراطي وثقافي عالمي، لكونه إطار العمل الوحيد الذي يُعتبر هو الأمثل للحكم الذاتي والديمقراطية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق بالكامل. فالنموذج الديمقراطي للمواطنة العالمية يسعى لتوسيع مستوى المشاركة والسياسة، ووسائل المساءلة وذلك من خلال التكيف مع «أنظمة متنوعة، ومراكز قوى متداخلة»، ذات شكل محدد بواسطة القانون الديمقراطي (Held 1995: 234). وعلى الرغم من أوجه القصور في النظام الحالي للحكم العالمي، إلا أن هيلد متفائل بحذر بخصوص آفاق زراعة ديمقراطية كونية، خاصة عند النظر إلى بعض الأفكار العالمية بالفعل في مركز ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتطوّرات السياسية القانونية، خصوصاً تلك المتعلّقة بحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية.

في السجل الفلسفي المحض، يؤكّد جاك دريدا (Jacques Derrida 1997) أيضاً على، أنَّ العولمة تعني أننا بحاجة إلى تصوّر وجود علاقة ديمقراطية خارج حدود معينة للدول القومية. دريدا الذي يُعتبر أبا «التفكيكية » (Deconstruction) المؤثرة والمثيرة للجدل لنوع آخر «لما بعد البنيوية» (Poststructuralism) – كان في وقت وفاته عام 2004م ربما الفيلسوف الأبرز (عند البعض كان فيلسوفاً سيئ السمعة).

ولعل العمل الرئيسي لـ دريدا كان هو رفض اللغويات، والاجتماعيات، والانغلاق السياسي: يقول دريدا إن المعنى والهوية يتم إنشاؤهما ترابطياً (علائقياً) وليس وجودهما هو موجود «بحدّ ذاتهما» (in Themselves) فلا يمكن أن يكونا معروفين أبداً في النهاية ولا يمكن أن يكونا معروفين تماماً مقدماً.

لقد أعرب دريدا عن تشكيكه العميق تجاه تلك الأطروحات السياسية التي تقتصر على أي تشكيل أولي والمفترض بذاتية «نحن». فهو يرى أنَّ هذه «نحن» - سواء كانت مجتمع، أو شعب، أو طبقة - تعتمد على الآخرين بالنسبة لهويتها (طالما هناك «في الداخل» لا يمكن تعريفه إلا بالضدّ من «في الخارج»)، ومثل هذه المطالبات للهوية النافية ما هي إلا احتمال لكي تكون خطرة إذا ما أُهمل الفرق.

مربّع 3.4 دريدا والديمقراطية والعولمة

ما هو وضع الديمقراطية اليوم؟ التقدّم في تكنولوجيات الأسلحة، وتكنولوجيات وسائل الإعلام قد سبب من دون شكّ في اختفاء الموقع المناسب لاستخدام الديمقراطية. فموقع التمثيل والاستقرار في المكان الذي يتم فيه تشكيل البرلمان أو الجمعية، وأقلمة السلطة، وتأصيل السلطة لبعض الأماكن بالذات إن لم تكن على هذا النحو على الأرض فعلاً - كلها قد انتهت... ما يتسارع اليوم، هو القلق من التكنولوجيا الذي وصلت حدودها النهائية في الدولة القومية، وحركة مرور الأسلحة والمخدرات، وكل ما له علاقة ما بين التجنس. وهي من هذه القضايا التي تحتاج إلى إعادة النظر بشكل كامل، وليس من أجل دقّ ناقوس الموت للديمقراطية، ولكن

من أجل إعادة النظر في الديمقراطية من ضمن هذه الشروط... لأنه لا يزال هناك مجتمع محلي، فإنّه لا بدّ أن نعتقد أنَّ الديمقراطية اليوم هي ديمقراطية عالمية، إذا كان هناك مستقبل لها.

في الماضي كنا دائماً نقول، إن الديمقراطية يتم الحفاظ عليها في هذا البلد أو ذاك. واليوم، على أيّ حال، إذا ادّعى أحدهم بأنَّه ديمقراطي، فإنّه لا يمكن أن يكون ديمقراطياً في بلده وعليه أن ينتظر ليرى ماذا سيحدث خارج حدود بلده. كلّ شيء يحدث اليوم – سواء كان حول أوروبا، أو حول الاتّفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، أو المافيات، والمخدرات، والأسلحة – له علاقة بمستقبل الديمقراطية في العالم عموماً... إن حتمية وسلوك كلّ مواطن أو وحدانية فردية ينبغي أن يكون لها تقدير لما يحدث حاضراً، في أي شكل من أشكال الدعوة للديمقراطية العالمية الأخرى القادمة، فإن كلّ وحدانية متفردة يجب أن تحدّد ذاتها مع الشعور برهانات الديمقراطية التي لم يعُد بالإمكان احتواؤها ضمن حدود البلد، ولا يمكن أيضاً جعلها ديمقراطية محلية، كما لا يمكن أن تعتمد على قرارات مجموعة معينة من المواطنين، أو شعب، أو حتّى قارة. هذه التحديدية تعني أنه يجب على المرء أنْ يفكر ويفكر بالديمقراطية عالمياً.

(Derrida 1994)

لقد توصل دريدا (Derrida 1997) إلى أن العولمة ومن خلال التحليل الدقيق للمفاهيم التي من مثل «الصداقة»، و«الضيافة»، و«الديمقراطية» ما هي إلا مفاهيم ترتبط مع مفاهيم حالية مثل الإخوان،

والعائلة، وجذور الأرض، والدولة القومية. ومع تزايد الترابط العالمي، يقول دريدا، أنه يجري الآن فكفكت النماذج المحدودة للصداقة، والديمقراطية، والضيافة في العالم. فما يتعين علينا القيام به، إذن، هو أن نفكر في نوع آخر من الصداقة ونوع آخر من الديمقراطية. لقد فكر دريدا في ذلك من خلال فكرة «الديمقراطية قادمة» (Democracy to Come). وهذه الديمقراطية القادمة مرتبطة بوعود التي أهمها، أحد الأفكار الضمنية للمساواة، والحرية، واحترام الخصوصية الفردية. وهذا لا يمكن أن يتحقق بالكامل، ولكن يسمح لعملية التحسن في هذا المضمار من دون توقف. وكما هو وعد مفتوح، وفكرة موسعة وشاملة للصداقة، فهو مفهوم يصاحبه مطالب ديمقراطية نعتقد أنها تتعدى مطالب المواطنات الأخرى لغير المواطنة أيضاً. فبالنسبة إلى دريدا، تكمن في هذا الاعتقاد مطالبه لما وراء القانون الدولي الجديد، والممارسات، والمؤسسات، والقيم، والمُثل. وهو التغير الحاصل في العالم الذي يتطلب كسر المفاهيم القديمة وتفتحها، ومدركاً أن الإقصاء، والقِدم، والتخيل فتحت هذه المفاهيم وإعادة التفكير في السياسة بعيداً عن الأسس الإقليمية المتشنجة.

البيئة

وبالمثل، تُجبرنا المشاكل البيئية على التفكير بما يتعدى حدود الدولة القومية. فالتلوث، على سبيل المثال، لا يحترم الحدود، واستنزاف الموارد الطبيعية في جميع أنحاء العالم لها تبعات وآثار ضمنية أكثر من مجرد التركيز على المستوى الوطني بصورة فردانية. واليوم صار مفهوماً بصورة أعم ولعله من غير المقبول ببساطة أن يفعل المرء ما يشاء، لنتحدث بيئياً، ضمن أرضه، وذلك بسبب الآثار العالمية الملموسة جداً

من تلوث الغلاف الجوي، والتصحر، وانقراض الأنواع (كلّ التفاصيل كانت في الفصل السابق). واعترافاً بهذا، فقد تمّ تخصيص أماكن معينة خارج الدول القومية ذات السيادة على أساس أنها «مشاعات عالمية» (Global Commons) – على سبيل المثال، المحيطات و«القارة القطبية الجنوبية» (Antarctica) (Waters 1999).

ونتيجة لعدد من التهديدات البيئية التي أصبحت متزايدة بوضوح خلال العقود الثلاثة الماضية، ظهرت الحركة البيئية الكاسرة للحدود الوطنية. وخلال هذه الفترة ذاتها، برزت إدارة البيئة العالمية كمصدر قلق كبير للسياسة العالمية، ومن المفترض أن تكون المسائل البيئية ذات أهمية متزايدة لعدد كبير من العلماء والعاملين في مجال البيئة (Vogler and Imber 1996). ويمكن اعتبار العولمة البيئية مظهراً من المظاهر التي هي من جراء «تغليظ» (Thickening) التركيز بيئياً ما بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين حول العالم، الذي حدث إلى حدّ كبير نتيجة للمخاوف المتزايدة حول إمكانية المحافظة على الحياة البشرية من المخاوف الشديدة لبيئة كوكبنا (Held et al. 1999; Clark 2000).

وتتعلّق أهمية حدوث الحركة البيئية الكاسرة للحدود الوطنية أساساً بظهور عدد من التهديدات البيئية العالمية، التي حظيت بتغطية إعلامية بيئية جيدة. كما أنَّ المنظمات البيئة في كلٍ من الدول المتقدمة والدول الأقل تقدّماً أعطت اهتماماً متزايداً لهذه التهديدات، وساعدت على نقلها إلى أجندات سياسية عن طريق الضغط على المؤسسات الفاعلة المؤثرة. ولهذه الأسباب، كانت أفضل طريقة لفهم التغير البيئي هو اعتبارها مسألة اجتماعية بدلاً من اعتبارها ظاهرة فيزيائية. وذلك لأن ما حدث ليس هو مجرد تغيير جذري في البيئة الطبيعية، بل إن الأهم من

ذلك هو نمو الوعي البيئي الذي أدرك حدود الاستغلال البشري (لكلٍ من الأرض والبشر)، والسعي للحفاظ على البيئة ونظام الدعم اللازم للوجود الإنساني (Lipschutz and Meyer 1996: 20). ومن ثمّ، أن ظهور الوعي البيئي كان إلى حدّ كبير بسبب اكتشاف الاعتماد البشري على المناطق الطبيعية المحيطة بنا، والتي تمت بواسطة الأقنعة الوهمية العلمية والتكنولوجية الحديثة، حيث يمكن قياس تلك الطبيعة ومؤثراتها من خلال عملية التوسع البشري غير المحدود - وهو ما أشار إليه منظرو مدرسة فرانكفورت بأنَّه مفهوم «العقلانية الإجرائية»(*) (Instrumental Rationality) (Falk 1995: 252; Horkheimer and Adorno 1989).

كانت نتيجة ظهور الحركة البيئية الكاسرة للحدود ترتكز إلى حدّ كبير إلى الحدث السريع لمشاركتها الأخلاق العالمية والعوامل البيئية. فقد جادل وليام كلارك (William C. Clark 2000) بقوله، إذا كانت العولمة البيئية تحتوي على «شبكة بيئية غنية تتوسط بين الأطراف الفاعلة الواقعة ضمن مسافة قارية متعددة»، فهي من ثمّ سمة من سمات المجتمع التي لا لبس في العولمة. كما إنّه اقترح بقوله، إذا كانت العولمة البيئية ذات رابط غليظ مع العولمي البيئي، فإن هذه العملية هي سارية بطريقة

(*) طريقة التفكير والعمل التي تقوم على تحديد المشاكل والعمل مباشرة نحو حلها. وغالباً ما تدرس العقلانية الإجرائية كظاهرة اجتماعية في علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية والنظرية النقدية. وظهر أن أنصارها عملوا إلى حدّ كبير منفردين دون الرجوع إلى "المدرسة ذرائعية" (School Instrumentalism) الذي هو ذلك المرتبط بشكل وثيق لغوياً. ربما الناقد الأكثر شهرة هو الفيلسوف مارتن هايدغر الذي جادل بأنَّ الخطر الأكبر الذي يواجهه الإنسان الحديث كان علاقة فعال الخاصة للعالم. وربما الناقد الأكثر شهرة الفيلسوف مارتن هايدغر، هو أسس لهذا المفهوم من خلال جداله بأنَّ الخطر الأكبر الذي يواجهه الإنسان الحديث هو علاقته الإجرائية - الذرائعية الخاصة للعالم (المترجم).

التنفيذ (Clark 2000: 101 - 102). وقد حدد كلارك ثلاث مجموعات للروابط البيئية التي تزايدت بوضوح خلال بعض العقود السابقة التي هي بالخصوص، تدفق المواد (مثل المواد الخطرة، والنفايات السامة، وغازات الدفيئة)، والكائنات الحية في جميع أنحاء العالم، والأفكار البيئية والحوكمة البيئية. واستشهد بزيادة التنوع، والقوة، وكثافة العلاقات في مسافة طويلة لما بين الجهات الفاعلة، حيث إنَّ هناك عدداً من الأطراف المشاركة في تلك العلاقات وسرعة التغيير في المجتمع ساعدت على حثها واعتبارها كدليل مقنع لعولمة البيئة.

ونظراً لتزايد الوعي حول مدى الترابط في البيئة العالمية، فضلاً عن ظهور المشاكل البيئية الملحة على المستوى العالمي، فإنّه ليس من المستغرب أن نرى هناك إقبالاً واسعاً لسياسة وإدارة البيئة العالمية، لضمان أن يكون التدهور البيئي في أقل ما يمكن أو الحفاظ على البيئة قدر الإمكان. وبناءً على ذلك، فإن الجهود التعاونية ما بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين للدفاع عن ضرورة الممارسات البيئية السليمة، ناهيك عن كمية البحوث الدولية الكبيرة، والمراقبة، والتقييم، كُلها قد أخذت مكانها من أجل وضع سياسات متسقة لمعالجة التهديد البيئي العالمي.

ولعله خير مثال على إضفاء الطابع الوطني للنشاط السياسي فيما يتعلق بالقضايا البيئية هو «بروتوكول كيوتو» (Kyoto Protocol) الذي يهدف إلى «الاستقرار وخفض انبعاثات غازات الدفيئة» (GreenHouse Gas) (GHGs)، وتخفيف التغيرات في المناخ، وتعزيز التنمية المستدامة» (http://www.cop3.org). فانبعاثات غازات الدفيئة (مثل ثاني أكسيد الكاربون والميثان، و«مركبات الكربون» (Hydrofluorocarbons)،

و«سادس فلوريد الكبريت» (Sulphur Hexafluoride) تأتي في المقام الأول من مصادر المصانع والنقل). كما أنَّ «استمرار تراكم وتجمع غازات الدفيئة هذه قد يؤدي إلى الزيادة في معدلات درجات حرارة سطح الأرض، وقد تسبب بمجموعة من التغيرات في المناخ العالمي، ومستوى المياه في البحر، والأنماط الزراعية، وقد تكون ضارة للنظام البيئي» (Energy Information Administration 2002).

في عام 1988، تمّ تأسيس «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ» (Intergovernmental Panel on Climate Change) (IPCC) من قبل «المنظمة العالمية للأرصاد الجوية» (The World Meteorological Organization) و«البرنامج البيئي الخاص بالأمم المتحدة» (The United Nations Environmental Programme) لتقييم قضايا التغير المناخي (Energy Information Administration 2002). وقد اعتمدت الأمم المتحدة عام 1992م «الاتّفاقية الإطارية للتغير المناخي» (The Framework Convention on Climate Changes) التي صاحبها تحديد الاستقرار العالمي لمنسوب غازات الدفيئة (Energy Information Administration 2002). وكمتابعة لهذه الأمور، تمّ في كانون الأول/ ديسمبر عام 1997م في كيوتو في اليابان عقد اجتماع ضمّ ممثلين عن أكثر من مائة وستين دولة، لمناقشة القيود الملزمة لانبعاثات غازات الدفيئة من قبل الدول المتقدمة (الذين ينظر إليهم على أنّهم أساس الحاجة إلى أخذ زمام المبادرة هنا)، نسبة إلى انبعاثات عام 1990. حيث يقتضي على هذه الدول الحدّ من انبعاثاتها بمعدل 5.3٪ للفترة ما بين 2008 و2012م (Simonis and Bruhl 2002; Energy Information Administration 2002). وقد تضمن

الاتّفاق عدداً من الآليات المرنة، مثل الاتّجار في الانبعاثات العالمية وآلية التنمية النظيفة التي من خلالها يمكن للدول الأقل نمواً كسب الائتمان من خلال توجيه إنفاقها صوب التكنولوجيا النظيفة (Reuters, 2005). وفي الوقت الحالي، قد صادق على هذا الاتّفاق 141 دولة. إلا أنَّ الولايات المتحدة الأميركية التي تعتبر أكثر ملوث بيئي عالمي، انسحبت من هذا الاتّفاق، حينما جادلت إدارة الرئيس جورج بوش الإبن بأنَّ متطلبات قمة كيوتو باهظة الثمن، ويجب أن لا تُستثنى من هذا الاتّفاق الشعوب النامية (Reuters, 2005). ولسوء الحظ، العديد من البلدان كانت متعثرة في تحقيق أهدافها ضمن متطلبات الاتّفاق – على سبيل المثال في عام 2002م كانت أسبانيا قد وصل مستوى الانبعاثات عندها بواقع 40٪ عن ما كانت عليه خلال عام 1990. عموماً، كانت هناك زيادة كبيرة جداً في مستويات ثاني أكسيد الكاربون في الغلاف الجوّي ما بين عام 1990م ووقتنا الحاضر (Fotopoulos 2005; Reuters 2005). إضافة إلى ذلك، يرى الكثير من النُقاد أنَّ الأهداف بعيدة كلّ البعد ومنخفضة للغاية عن التفاؤل لتفادي المخاطر الكبيرة لمضار تغير المناخ (Fotopoulos 2005).

وعلى الرغم من وجود نظم الإدارة البيئية العالمية، إلا أنه ليس هناك بعد أي تقدّم كبير في حلّ المشاكل البيئية، أو لبِنات هامة قد وضعت في مكانها في تنظيم الحركة البيئية الكاسرة للحدود الوطنية. ولعل الجانب الأكثر تشجيعاً لهذه الحركة هو الدور الذي أسهمت فيه لظهور المجتمع المدني العالمي، المرتبط بشبكات من الجهات الفاعلة. حيث تغطي هذه الشبكات الفاعلة مختلف مستويات وقطاعات المجتمع الذين يتلاقون عند قلقهم المشترك حول البيئة والتنمية الإنسانية التي ينتج عنها

اتّخاذ المجموعات المحلية الفاعلة مواقف تستند إلى أفكار هي جزء لا يتجزأ عن العالمية. فعلى سبيل المثال، هناك مثال لنموذج المواطنة لما بعد الوطنية الذي تمت مناقشته فيما سبق، وما هو إلا مفهومٌ لـ «المواطنة العالمية البيئية» (World Environmental Citizenship). فقد برزت المواطنة البيئية العالمية من مشاكل القلق الأخلاقي الاجتماعي، والسياسة والاقتصاد، المرتبطة مع البيئة، واعتمد الجنس البشري عليها، ومن وتحديدينا للمسؤوليات العالمية تجاه الظروف الإنسانية في ضوء التواصل الإنساني مع البيئة. وبالتالي فإن المواطنة البيئية العالمية تشعر بالقلق حول المتراكمات الجيدة في المجتمع الإنساني الذي يركز بشكل خاص على حقيقة مفادها، إننا جميعاً مواطنون منتمون إلى البيئة المحلية والبيئة العالمية الواحدة.

إن القيم والطموحات الواردة في المواطنة البيئية تصوّر العالم وكأنها قد وجدت فيه أقصى التعابير عنها في «ميثاق الأرض» (Earth Charter) الذي تمّ التصريح عنه رسمياً في قصر السلام في لاهاي في 29 حزيران/ يونيو 2000م. وميثاق الأرض هذا هو عبارة عن تتويج لعملية تشاورية استمرت عشر سنوات شارك فيها شخصيات سياسية بارزة، وخبراء، ومجتمعات وطنية، وهيئات منظمات حكومية، ومنظمات غير حكومية محلية ودولية. وعليه، فهي نتاج المجتمع المدني العالمي بوصفه شريكاً لبناء الحكومة العالمية. وهذا الزخم الدافع لميثاق الأرض قد جاء في عام 1987م في تقرير تحت عنوان «مستقبلنا المشترك» (Our Common Future) الذي أصدرته «اللجنة العالمية للأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية» (United Nations World Commission on Environment and Development) التي دعت إلى إنشاء ميثاق عالمي

جديد من شأنه أن يرسي المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة. وقد تبع ذلك عقد قمة الأرض عام 1992م، دعت فيه بعمق إلى كتابة مسودة ميثاق جديد، وفي عام 1997م تمّ تشكيل «لجنة ميثاق الأرض» (Earth Charter Commission) و«مجلس الأرض» (Earth Council) واتّخذ من كوستاريكا مقراً له وانبثق عنه «أمانة ميثاق الأرض» (Earth Charter Secretariat). وفي نهاية المطاف، أدّت البعثة لمبادرة ميثاق الأرض إلى اعتماد منصة العدالة البيئية العالمية من أجل «إنشاء الأساس الأخلاقي السليم للمجتمع العالمي الناشئ، والمساعدة في بناء عالم مستدام يستند إلى احترام الطبيعة، وحقوق الإنسان الكونية، والعدالة الاقتصادية، وثقافة السلام». وتخلص ديباجة ميثاق الأرض من خلال الإعلان عن:

لتحقيق هذه التطلعات، علينا أن نقرر العيش ونحن نشعر بالمسؤولية العالمية، والتفاعل مع مجتمع الأرض كلّه، ناهيك عن مجتمعاتنا المحلية الخاصة. وفي الوقت ذاته، نحن مواطنون من دول مختلفة، إلا أننا ننتمي إلى عالم واحد يترابط فيه المجتمع المحلي والعالمي. ولا بدّ لكلّ واحد من أن يشارك بالمسؤولية في الحاضر ومستقبل رفاه الأسرة البشرية والمعيشة العالمية الكبيرة.

الجريمة والإرهاب العالمي

كما لاحظنا مسبقاً، فمن المُسلّم به على نطاق واسع حالياً أنه قد أصبح على نحو متزايد من الصعب على الدول رصد أو إملاء المراقبة لما يجري داخل أراضيها. ومن الأمور التي تمّ التعليق عليها كثيراً بناءً على البعد الصراعي المزعوم هو، أنَّ الدولة اليوم تواجه انفجار «الإجرام العالمي» (Global Criminality). والمعلومات المتصلة بالإجرام، وتجارة المخدرات، والمقامرة غير القانونية، وتهريب البشر والأعضاء

البشرية، والهجرة غير الشرعية، والاتّجار غير المشروع بالأسلحة، والاختطاف، كُلها أمثلة على بعض نشاطات الإجرام الكاسر للحدود الوطنية (Castells 1998). على سبيل المثال، قُدرت قيمة البيع لتجارة المخدرات غير المشروعة المبيعة للأفراد في عام 2003م بما يقارب 321 مليار دولار أميركي، وهو ما يعني أن هذا المبيع أعلى بواقع 88٪ من إجمال الناتج المحلي لبلدان العالم (United Nations Office on Drugs and Crime 2005a). ولعل التجارة بالبشر ذات منحى آخر للإجرام العالمي الذي يصاحبه تأثيرٌ جلي ومهم على الدول، حيث توصل مكتب الأمم المتحدة الخاص بمكافحة المخدرات والجرائم بإطلاق صفة «الأبعاد الوبائية» (Epidemic Proportions) يعتقد أنه في كلّ سنة هناك في الولايات المتحدة الأميركية ما بين 45000 إلى 50000 امرأة وطفل يصلون بحججٍ واهية للعمل بـ «الدعارة، والعمل المشين، أو كخدم». وقد لاحظت منظمة اليونيسف أن هناك ما يقارب 200 ألف طفل يستعبدون بواسطة المهربين عبر الحدود في غرب ووسط أفريقيا لوحدها (UN Office on Drugs and Crime, 2005b).

ويُعتبر مجال تبادل الأسلحة التقليدية، وُلا سيما الأسلحة الصغيرة والخفيفة منها، مجالاً رئيسياً في سوق السلاح العالمية التي تخضع لأدنى مستوى من المراقبة والسيطرة عليها، فلذا فهي تجارة هائلة غير مشروعة ورائجة جداً. فتجارة الأسلحة غير المشروعة هي صناعة ضخمة، ولها عواقب مدمرة بشكل واضح وتزعزع الاستقرار. ويعتقد أن هناك ما يقارب 369 مليون قطعة سلاح صغيرة وخفيفة يتم تداورها حول العالم – قطعة سلاح لكلّ 12 فرد في العالم (UN Chronicle 2001) – وما يقارب 41٪ من تلك الأسلحة الصغيرة يتم تحويلها بصورة غير شرعية

(Graduate Institute of International Studies, 2002). ويقدر أن هناك أيضاً ما بين 500 ألف إلى 700 ألف إنسان قد قُتل بنيران تلك الأسلحة الصغيرة كلّ عام، وتقديرياً هذا ما يعادل موت إنسان عند كلّ دقيقة تمضي. وفي هذا السياق لا بدّ من أن نلاحظ أنَّ النفقات العسكرية العالمية قد بلغت تقريباً 794 مليار دولار أميركي في عام 2002م، وهو رقم يطغى على 57 مليار دولار أميركي لما تمّ تقديمه لـ «المساعدة الإنمائية الخارجية» (Overseas Development Assistance) من قبل كلّ الدول المتقدمة مجتمعةً في تلك السنة (SIPRI, 2003).

لربما كان البُعد الأبرز للإجرام العالمي قد برز في السنوات الأخيرة، ورغم ذلك، كان «الإرهاب العالمي» هو الأبرز. ولعل هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر قد بشرت بخطاب «الحرب على الإرهاب» الذي قاد لاحتلال أفغانستان ومن ثمّ العراق. فالتهديد بوجود الإرهاب العالمي قد استخدمته إسرائيل لدعم سياستها ضدّ الفلسطينيين، كما استخدمته إدارة باتين في روسيا لتبرير الوجود العسكري لها في الشيشان. وقد صاغت الحكومات في جميع أنحاء العالم في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، تشريعات بعيدة المدى لمكافحة الإرهاب، وكثفت المراقبة لمكافحة النشاط الإرهابي.

ويُنظر لهجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر على نطاق واسع، على أساس أنها قد بشرت بقدوم عصر جديد. فكما أكّد رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير (Tony Blair 2004)، أن [الإرهاب العالمي] ما هو إلا تحدٍّ ذو طبيعة مختلفة عن أي شيء مضى سبق وأن واجهه العالم. ولعل الجدل الدائر حول طبيعة بدعة الهجمات هي شيء متفاوت. فبالنسبة لـ بيك، على سبيل المثال، (Beck 2002: 48) نجده يرى، إن

التهديد الإرهابي اليوم يعني أنه «ليس هناك شعب، ولا حتّى قوة، يمكنها أن تضمن أمنها القومي بنفسها». ووفقاً لـ بومان (Bauman 2002: 81)، إن الأحدث التي وقعت تميزت بـ «نهاية رمزية لعصر الفضاء»، حيث لم يعد بدقة هناك أيّ حلول إقليمية، ولا شيء يبقى «خارج النطاق». وفي الوقت ذاته، يرى هابرماس (Habermas 2003)، أن «ما الجديد، هو أن هناك قوة رمزية من الأهداف قد ضُربت»، والحقيقة أنَّ الأحداث تكشفت أمام الجمهور العالمي، ولمؤسسيّ التهديدات الإرهابية اليوم. كما أنَّ ظهور الإرهاب العالمي الجديد هو، موضوع مشترك للعديد من مناقشات 11 أيلول/ سبتمبر. فقد ينظر إلى هذا الإرهاب العالمي على أساس أنّه إرهابٌ مختلف عن الإرهاب القديم من جوانب عدة: ففي المجال المؤسسي (مع الانتقال إلى شبكات مركزية)، وفي مجال استخدام وسائل الإعلام الجديدة، ومن حيث التمويل المصاحب إلى الانتقال من رعاية الدولة للنشاط التجاري غير المشروع؛ وفي ما يتعلق بصغره، أو رخص قيمته، والمزيد من الأدوات المتاحة بسهولة لاستخدامها في التدمير (Kaldor 2003; Nye 2004).

كما في كثير من الأحيان، صيغ الشرّ ببلاغة في خطاب الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ووضع الحدث بصيغة بينته كدليل على الانقسام الثقافي الأساسي بين الغرب والإسلام. فوفقاً للرئيس الأميركي جورج بوش الابن، على سبيل المثال، إن الإرهاب العالمي الجديد «لا يبرر أفعالهم. ليس هناك مبرر ديني، وليس هناك مبرر سياسي. الدافع الوحيد هو الشرّ». علاوة على ذلك، «يكرهون ما يرونه هنا في هذه القاعة – حكومة منتخبة ديمقراطياً. قادتهم هم الذين نصبوا أنفسهم. إنّهم يكرهون الحرية – حريتنا في الدين، حريتنا في الحديث، حريتنا في

التصويت والتجمع، ولا يتوافقون مع أي أحد» (Johnson 2002: 221, 216). ففي هذا السياق، بالنسبة إلى الفيلسوف لويس بوجمان (Louis Pojman 2003)، قد جلب هذا الإرهاب فعل التغيير في العالم، وفي الرفاهية، وجلب «بعداً جديداً لمفهوم الشرّ». فالفقر والقهر بالتأكيد قد أسهما في مثل هذا الإرهاب وفق ما لاحظ بوجمان (Pojman 2003: 141)، ولكن «القوة الدافعة السامية لهذه الثقافة هي أن تصديق وتأييد وتعزيز الردود العنيفة على أشخاص معينين وممتلكات معينة».

المسلمون المتزمتون «الذين يعارضون القيم الليبرالية الغربية، التي من ضمنها حقوق المرأة، والتسامح مع أنماط الحياة المختلفة، والإجهاض» كلها أمورٌ يعتبرونها ذات حيوية فاعلة (Pojman 2003: 142). ولكن، وبصورة أكثر عمومية، إن ثقافة الشرق الأوسط قد تورط بها بوجمان. فهنا هو يزعم أن الحكم «يدمر أو سيدمر» العهود السامية: «القبائل المتحاربة تواجه بعضها البعض مع عدم وجود الحكم النزيه لفرض القواعد المتفق عليها، وبالتالي فإن القلق الوحيد هو البقاء على قيد الحياة الذي ينطوي على أنه لا بدّ من تدمير العدو بأية وسيلة ممكنة» (Pojman 2003: 137). وبناءً على ذلك، فالعديد من السياسيين يقولون إن التهديد الإرهابي الجديد لا يمكن التعامل معه بواسطة مجموعة من التدابير، بما في ذلك رفض التفاوض مع الإرهابيين، ووجوب تقديم الإرهابيين إلى العدالة، والضغط على الدول التي تدعم الإرهاب، وتعزيز قدرات مكافحة الإرهاب، والتدقيق في سياسة مراقبة الهجرة، وتعزيز الخدمة الوطنية (Pojman, 2003).

يمكن للنظرية النقدية أن تقدّم الاستجوابات الحاسمة لهذه المفاهيم، لزعزعة شروط النقاش بطرق هامة. السؤال الأول يتعلق

بتعريف «الإرهاب». حسب القول أنها كلمة «مبتذلة» (Cliché)، لأن إرهاب شخصٍ ما، يقابله حرية مقاتل آخر من أجل الحرية. فقد عرّفت وزارة الخارجية الأميركية الإرهاب على أساس أنه «مع سبق الإصرار، هو عنفٌ ذو دوافع سياسية ترتكب ضدّ هدف غير محارب من قبل جماعات شبه وطنية أو عملاء سريين يهدفون عادة إلى التأثير على الجمهور» (Sterba 2003: 206). وعلى الرغم من الاستبعاد الواضح للجهات الحكومية، رغم ذلك، تدرك الولايات المتحدة الأميركية إن الإرهاب الذي ترعاه الدولة هو مشكلة رئيسيّة. وهذا مازال رغم كلّ شيء تأكيد مضلل، وذلك لأن الفاعلين الرئيسين في العنف المضاد للأهداف غير القتالية في جميع أنحاء العالم هي الحكومات. علاوةً على ذلك، في حين أنَّ العديد من المشاركين في الخطاب السائد حول التهديد الإرهابي سيكونون سعداء جداً حين يتم تسمية الحكومات تلك من مثل سوريا والعراق وليبيا كحكومات «إرهابية» مشاركة بانتظام في الإرهاب غير المعقول في كثيرٍ من الأحيان، طبعاً بالتأكيد سيكون هذا باقتراح من الحكومات الغربية، أو الحكومات الصديقة للغرب. وفي المقابل، يصر كابيتان (Kapitan 2003)، على أنه من خلال معظم التعاريف الخاصة بالإرهاب لا يمكننا أن نقفز للاستنتاج الذي يقول إنَّ الولايات المتحدة الأميركية متورطة في الإرهاب من خلال دعمها متمردي الكومنترا في نيكاراغوا في ثمانينيّات القرن العشرين التي كلّفت ما يقارب 3000 قتيل. لأن فعل الولايات المتحدة الأميركية تجاه العراق والتي تخلله قصف وحشي على بغداد عام 1991م والمقاطعة العقابية قد فجرت أزمة إنسانية كبيرة، لا مثيل لها في فعل الإرهاب. كما أنَّ احتلال إسرائيل على مدى أكثر من أربعة عقود للضفة الغربية وقطاع غزة التي صاحبها قتلٌ خارج إطار القانون كلياً، والتعذيب، والتهجير، وتهديم الممتلكات،

والتخويف، هو بالتأكيد إرهاب. على أيّ حال، هذه الأمثلة طالما تمّ إخراجها بصورة منظمة من النقاشات الرئيسيّة حول تهديدات الإرهاب. وبدلاً من ذلك، التركيز على الإدانة التي هي تركيز على المجمعات شبه الدولية مثل حماس وحزب الله، ونمور التاميل، والجيش الجمهوري الآيرلندي.

إننا من ثمّ، نميل إلى الاتّفاق مع باديو (Badiou 2004a) الذي يرى أنَّ الإرهاب اليوم هو بشكل جوهري ما هو إلا دعاية ترويجية، كما إننا نميل إلى كابيتان (Kapitan, 2003) الذي يرى إن الإشارة المستمرة للـ «إرهاب» تحجب عنا القضايا المطروحة، لا سيما طبيعة أصول وأسباب الأعمال الإرهابية. وإن تسمية «إرهابي» تُسيء تلقائياً وتضع إنسانية الفاعلين خارج «الخطاب العقلاني» (Reasonable Discourse)، لكون ذلك أخلاقياً يعتبر الإرهابي «مختل عقلياً» (Psychopathic) وخارج منطق الحوار (Kapitan, 2003). على سبيل المثال، يجادل رئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير بأنَّ «ليس هناك حلّ وسط ممكن مع هؤلاء الناس، وليس هناك لقاء عقلي بيننا وبينهم، ولا جدوى من التفاهم مع هذا الإرهاب. هناك خيار واحد لا غير: إما أن نهزمهم أو نُهزم من قبلهم» (Johnson 2002: 223). لا سيما أنَّ التشويش والخبث هو الطريقة التي يتم فيها تناقض مفهوم الإرهابي مع «القيم الغربية»، فكما لاحظ باديو (Badiou 2004a) إن هذا الخطاب «منافٍ للعقل» (Preposterous)، معطياً مثالاً على ذلك هو، الوحشية التي أظهرتها القوى الغربية، حروب تصفية الاستعمار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

إن عواقب ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لها

صلة أيضاً بهذا الفصل، ضمن أمد مسألة الرقابة الحكومية. فبالنسبة إلى كاستيلز (Castells 2000)، إن عدم الوفاء للنبوة جورج أورويل (Georg Orwell) لدولة «الأخ الأكبر» (Big Brother) من خلال نشر التكنولوجيا للسيطرة على السكان تماماً، ما هي إلا علامة أخرى تدلل على «إفراغ الدولة». هذا النوع من الدولانية الذي حافظ عليه كاستيلز قد انهار تماماً، لكون التكنولوجيا الحديثة اليوم تدفع نحو التواصل الشبكي واللامركزية بدلاً من المركزية والمراقبة العمودية للبيروقراطية ذات التوجه الواحد. فالمراقبة الحقيقة تميل، كما يعتقد كاستيلز، نحو جمع المعلومات حول الأفراد من قبل الشركات التجارية، لخلق سوق عالمية لهذه المعلومات.

ربما يمكن الطعن بهذا الرأي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. فبالنسبة لديفيد ليون (David Lyon 2003)، إن الهجمات على برج التجارة العالمي قد عززت وكثفت عمليات الرقابة الموجودة أصلاً، لتقودنا بمزيد من التقدّم نحو «مجتمع المراقبة» (Surveillance Society). وقد وجد ليون أن هذا الاتّجاه المزعج الذي فيه من مثل تلك المجتمعات تتقوض فيها الثقة والتضامن، وتركز على السيطرة بدلاً من الرعاية، كما تخلق ثقافات الخوف والشكّ، والسرية. فبعد هذه الهجمات، على سبيل المثال، وضعت حكومة الولايات المتحدة الأميركية كلاً من وزارة الأمن الداخلي وقانون باتريوت(*) (Patriot

(*) هو قانون أصدره الكونغرس الأميركي في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2001م وصادق عليه الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، وينص القانون على توحيد وتعزيز أميركا من خلال توفير الأدوات الملائمة المطلوبة لوقف وعرقلة قانون مكافحة الإرهاب لعام 2001م. في 26 أيار/ مايو 2011م وقع الرئيس الأميركي على وثيقة تجدد بموجبها القانون لمدّة أربع سنوات أخرى. وينص القانون على إعطاء أجهزة الأمن =

(Act، وبعض الدول الأخرى التي حذت حذوها، كما لاحظنا سابقاً، ضمن مهام تنفيذ قانون مكافحة الإرهاب الخاص بها من هذه الدول والقوانين، ومكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة، وقانون 2001م لمكافحة الجريمة والأمن، وقانون 2005م الخاص بمكافحة الإرهاب في أستراليا. هذه السياسات زادت من أرجحية الاعتقال من دون محاكمة، وتدابير المراقبة المتطفلة. على سبيل المثال، هناك أكثر من 500 عنصر لم يتم توجيه التهم إليهم من «المقاتلين غير الشرعيين» (Illegal Combatants) ما يزالون يقبعون في خليج غوانتنامو في كوبا، باعتبارهم «عناصر مشتبه بانتمائهم للقاعدة» وهم حتّى لا يحملون صفة أسير كما تتطلب معاهدة جنيف، ومنعوهم من الاستعانة بمستشار قانوني. ووفقاً إلى تقارير عديدة، فهم يُعاملون معاملة قاسية، وغير إنسانية، ومهينة – المعاملة التي تُزيد من انتشار التناقض ما بين الإسلاميين المتزمتين والقيم الغربية التي من مثلها الإنسانية، واحترام قواعد القانون والحرية الشخصية.

يرى ليون أن في كلّ هذا، هناك وجودٌ عميق لـ «التأثير المخيف» (Chilling Effect): كبديل للعولمة، ويرى الكاتب نعومي كلين (Naomi Klein)، أنه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، إن

= والمخابرات صلاحيات التنصت على المكالمات الهاتفية للأفراد وتفتيش السجلات التجارية، وإجراء المراقبة على مَن أسموهم بـ: "الذئاب المنفردة" (Lone Wolves) الذين يشتبه في قيامهم بأنشطة تتعلّق بالإرهاب لا ترتبط بالجماعات الإرهابية. في عام 2015م رفض الكونغرس الأميركي تجديد القانون لذا انتهى العمل به مع الأول من حزيران/ يونيو 2015م، إلا أنَّ الكونغرس عاد إلى قانون 2001م الخاص بالإرهاب ووسع صلاحياته في بعض المواد التي كانت في قانون باتريوت ومدد العمل بالقانون الجديد حتّى عام 2019م (المترجم).

الساسة والمفكرين في جميع أنحاء العالم قد بدؤوا فوراً يحومون حول الهجمات الإرهابية واعتبروها جزءاً من سلسلة متصلة بعنف العداء لأميركا، والعداء للشركات» (Lyon 2003: 54). فالمراقبة تلك تدلل على اتّجاهات القوة واستمرارية الدولة المركزية، ولكنها أيضاً تُظهر ميول العولمة للمراقبة – على سبيل المثال، بوصف الدولة مركزية، والتجارة غير مركزية، فإن المراقبة تأتي مجتمعة في مكان ما مثل المطارات، والموقع الرئيسي لمراقبة المواطن العالمي الجديد (Lyon 2003). فبالنسبة إلى سلطة الدولة في مجال مكافحة الإرهاب والمراقبة، يتوصل بومان إلى ما مفاده أنَّ العولمة أيضاً تبدو لها صلة بذلك – إذا ما كان لربما مبالغ فيه كثيراً – هنا. فبالنسبة لبومان (Bauman 1999a)، الدول، رغم إنّه من الناحية العامة مجهزة بأقل بكثير من السلطة، فهي كثيراً ما تركّز على المسائل القانونية والنظام. ولعل تأثير ذلك هو مسألة أمنية لبعض (التنقل العالمي) وقوة قانونية رهيبة للبعض الآخر (لهؤلاء الذين لا خيار لهم للبقاء محليين). ويرى بومان إن الميل نحو هذه المجالات هو ميل نحو «فصل المكانية» (Spatial Separation)، و«الإقصائية» (Exclusionary)، و«تعطيل الحركة» (Immobilization)، و«تعليق الاتّصالات» (Suspension of Communication) أسلوب تخصصي جديد تماماً للتأكيدات القديمة على التصحيح، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وإعادة التأهيل.

في نهاية المطاف، وفي تحليل مثير للاهتمام، يدعي هارت ونيغري (Hardt and Negri 2004) أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر أجرت تحوّلاً واضحاً وبسيطاً لظروف وطبيعة الحرب. فقد أصبحت الحرب الآن «علاقة اجتماعية دائمة» (Hardt and Negri 2004:

(12. فمن الحرب على المخدرات في ثمانينيّات القرن العشرين إلى الحرب على الإرهاب اليوم، هي حربٌ أصبحت على نحو متزايد غير «محددة مكانياً وزمانياً» (Hardt and Negri 2004: 14). وفق شرط الحرب «الدائمة» تصبح معايير الديمقراطية معطلة، يصاحبها ميول نحو الاستبداد والشمولية، ويصاحبها تحوّل في التركيز من الدفاع إلى الأمن، وتصبح الحرب هي مسألة أساسية في السياسات، حيث ينظر إلى الحرب الآن على أساس أنها آلية إنتاجية مركزية في الترتيب العالمي.

تغيير الثقافة السياسية

ننتقل الآن إلى مسألة متعددة الجوانب تمّ التطرق فيها إلى نقاط عدة خلال المناقشات حتّى الآن – مسألة ما إذا كان هناك بروز لثقافة سياسية جديدة. وهي مسألة تعتبر على نطاق واسع من مسائل الديمقراطية في عولمة العالم. لقد ناقشنا مسبقاً بعض الحجج التي تؤكد أنَّ الدولة إناءٌ سياسي، وديمقراطي، وأن المواطنة قد بدأت فعل التحدي والتقويض والتفتيت من خلال زيادة الترابط العالمي. هناك العديد من الطرق التي تبين تحوّل السياسيين في خطهم مع العولمة: على سبيل المثال، خسران الإيمان بالدولة وسياسة الأحزاب، وتفتيت الأحزاب القديمة، والطبقة، والحس الوطني بالعرق والانتماء، ونمو الأطراف السياسية الفاعلة الجديدة، وتجديد حيوية المجتمع المدني العالمي والتحوّل للديمقراطية الاجتماعية، وزوال البدائل الشيوعية. ففي الوقت الذي تظهر فيه الديمقراطية الليبرالية على نحو متزايد بطابعها الكوني، نجد أن هناك الكثير من الناس عبر العالم يبدون غير مبالين بسياسة الأحزاب والديمقراطية لكونها لم تكن موجودة من قبل (انظر المربّع 5.3). وفي الوقت ذاته، نجد نمو عدم الثقة بديمقراطية الحكومات، حيث يشير

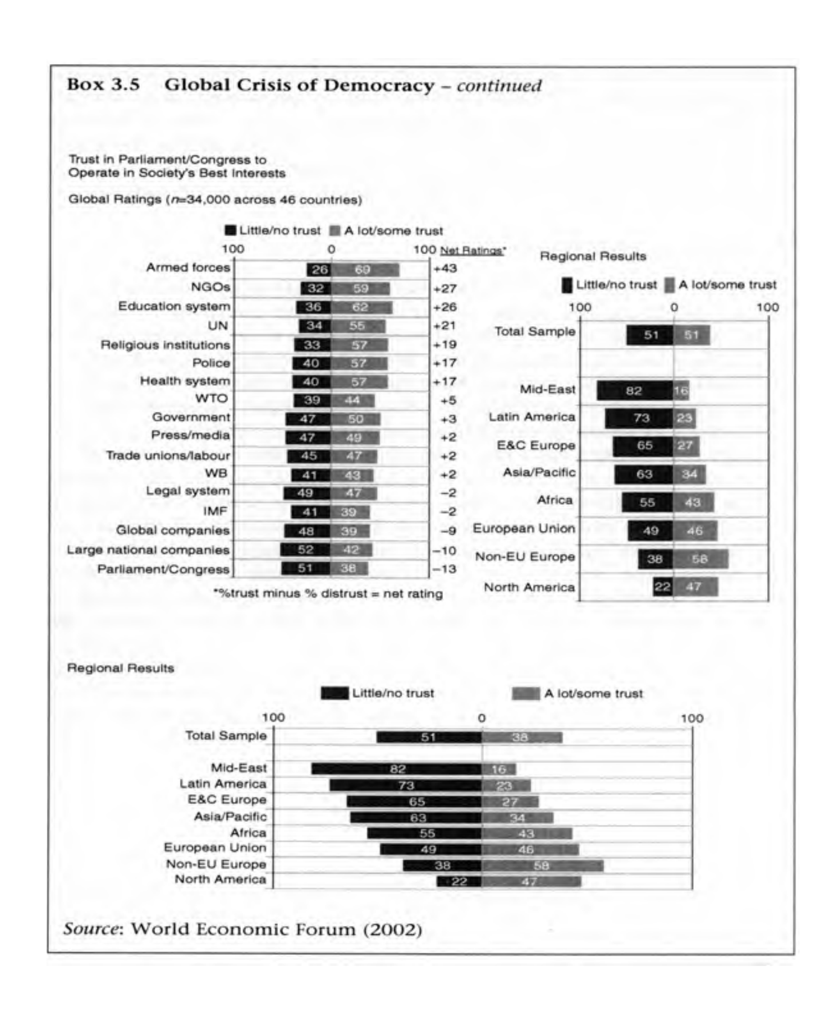
بعض المفكرين إلى تكنولوجيا المعلومات الجديدة كإحدى الوسائل الممكنة التي يمكن من خلالها تمديد وتعميق الديمقراطية، عندما يبدو المجال الشعبي في تقلص، وعندما تبدو الديمقراطية الغربية ضحلة وتديرها النخبة أكثر من أي وقت مضى.

مربّع 3.5 الأزمة العالمية للديمقراطية

في عام 2002، كشفت مؤسسة غالوب الدولية (Gallup International) بالنيابة عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، عن استطلاع رأي عام ضمّ جميع أنحاء العالم باستخدام عينة مثلتهم (36,000 شخص عبر 74 دولة)، وكان الاستطلاع حول موضوع «الثقة بالمؤسسات» (Trust in Institutions). وكشف الاستطلاع تزايد عدم الثقة لدى المواطنين بممثليهم السياسيين والمؤسسات. 51 في المائة من الشعوب في العالم أظهرت ثقة ضئيلة أو معدومة في البرلمانات، وكانت الشركات المتعددة الجنسية هي أكثر المؤسسات غير الوثوق بها من قبل الشعوب، ومن ثمّ البرلمانات، فالأحزاب السياسية، ومن ثمّ الحكومات. الجدول الآتي يعرض نتائج إضافية عن المسح.

الثقة بالبرلمان – الهيئة التشريعية العاملة لمجتمع أفضل

التصنيف العالمي (34 = 000n، عبر 46 دولة).



لعل الحجة المقنعة حول عصر العولمة والتكنولوجيات الجديدة المرتبطة بها هي من ثمّ، إعادة ترتيب السياسة بعيداً عن الأحزاب السياسية والدولة القومية. فقد رأينا أن كاستيلز (Castells 2000) قد أبقى على الحكومات التي لم تعدّ تتمتع بالاستقلالية في توجيه

الاقتصاد، والسياسات الاجتماعية، وكانت النتيجة الهامة هي اضمحلال دولة الرفاهية. هذا أمرٌ مهم، لأن دولة الرفاهية كانت عاملاً حاسماً في شرعية الدولة الحديثة. ففي الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من أنَّ الدول قد طورت المسؤولية إلى المستويات المحلية، فإنها حالة جزئية واستجابة لطلب الجماهير، وجزئية باعتبارها مهمة الساعة لتأكيدات الليبرالية الجديدة في مكافحة اللامركزية، والمسؤولية والمساءلة. ويضعف هذا التفويض شرعية الدولة مزيداً، ولا يشجع على المستوى الوطني والمشاركة في العمل السياسي. فالكثير من النقاد والمعلقين لاحظوا أيضاً عمومية الحركة لما بعد عام 1968م، بعيداً عن الدولة والجهاز الحزبي. فمنذُ ذلك الوقت، تمّ انتقاد الدولة الرنانة لتدخلها واستبداديتها، وكثيراً ما كان يقول «الليبراليون الجدد» إننا نحقق نجاحاً في ذلك بناءً على المزاج الشعبي غير الديمقراطي المنتهي بالنخبوية. ومنذ ستينيّات القرن العشرين وجدت هذه الحجة طريقها، حيث أصبح الأفراد أكثر حزماً، وبإبلاغ أفضل، وأكثر تشككاً بالمثقفين والخبراء، ومركزين أكثر على قضايا النوعية، ونمطية حياة أكثر من المطالب التوزيعية القديمة.

يزعم البعض، إن النتيجة هي بالانسحاب من السياسة الديمقراطية الليبرالية. وبالتالي فالتصويت في العديد من البلدان يكون منخفض أو مرفوض بشكلٍ ملحوظ. وقد ينظر البعض إلى هذا، على أساس أنها حالة رضا، ولكن ينظر إليها من قبل الآخرين على أساس أنها إشارة سخطٍ وسخرية. وبالمثل، في العديد من الأقطار الغربية – فرنسا، وإيطاليا، والنروج، والولايات المتحدة الأميركية على سبيل المثال – نجد أن عضوية الأحزاب السياسية هي نصف ما كانت عليه قبل عشرين عاماً خلت (UNDP 2000) . وهو كثيراً ما يفهم على أساس أنه يدلل على التقارب ما بين الليبرالية الجديدة تجاه الأحزاب الرئيسيّة على الساحة

السياسية. حيث إنَّ كلاً من اليسار واليمين الآن يميلان للالتقاء في المنتصف، ناهيك عن دليل الاشمئزاز أو المسافة المتشككة من العرض التجاري، وهاجس صورة مسار السياسة الانتخابية المعاصرة. ويبدو أن استطلاع غالوب المشار إليه أعلاه يؤكّد هذا الإحساس بالاغتراب عن السياسة الانتخابية اليوم، التي يمكن أن تقرأ المسارات في كلّ الأضواء المتفائلة والمتشائمة. فبالنسبة للمفكرين، إن افتراض الحركة في ثانية زمنية، أو الحداثة الانعكاسية، تعلن هذه التغييرات نشأة سياسية إيجابية جديدة. فعلى سبيل المثال، تحدّث أنطوني غيدينز (Anthony Giddens 1991: 214) حول بروز «الحياة السياسية» (Life Politics) التي تدلل على الأهمية المتزايدة لـ «القضايا السياسية التي تتدفق من «تحقيق الذات» (Self-Actualization) في سياق ما بعد التقليدية، حيث تقتحم عميقاً تأثيرات العولمة في مشروع انعكاسية الذات، وعلى العكس حيث تؤثر عمليات تحقيق الذات في الاستراتيجيات العالمية». ويقف هذا التحوّل حول المسائل المتعلّقة بالهوية الذاتية على النقيض من «السياسة التحررية» (Emancipatory Politics) القديمة التي تركز (وستستمر مركزة) على تحرير الجماعات والأفراد من أشكال الهيمنة التي تؤثر سلباً على فرص حياتهم. وفي مثل هذا الأداء، يتحدث أولريخ بيك (Ulrich Beck 1997, 1999) عن ظهور «السياسة الفرعية». هذا التحوّل في السياسة الفرعية ما هو إلا وظيفية لجعل بنية الدولة ضعيفة، وخسران الثقة بالمؤسسات الهرمية، ونمو تهديم التقليدية، والوعي بالمخاطر، ونمو العولمة، وتصاعد «النزعة الفردية» (Mounting Individualism). حيث تهرب السياسة بشكل متزايد من حدودها التقليدية لتأخذ مكانها خارج حدود النظام السياسي الرسمي، حيث يمكن حقاً للأفراد أن يشكلوا سياساتهم، وتوجههم العالمي الوشيك.

من ناحية أخرى، يرى المعلقون النُقاد الأكثر تشاؤماً، أن المدّ المتصاعد هو بسبب السياسات السلبية والعواقب الاجتماعية لظهور «أزمة الديمقراطية» (Crisis of Democracy). فعلى سبيل المثال، يدعي كاستيلز، أن تحدي العولمة للدولة القومية يقلق فكرة المواطنة. وفي الوقت ذاته يقول أيضاً، أنَّ الطائفية (Communalism) تحوم حول الدين، والهوية المحلية والعرقية عند هذا الصعود (انظر الفصل الرابع). كما عبر بالقول إن الطائفية هي إضعاف للتضامن التي تقوم عليه السياسة الديمقراطية. وإن «أزمة الشرعية» (Legitimation Crisis) هذه ينتج عنها جلب اللامركزية، وعجز الدولة في المستقبل للاستجابة إلى مصالح المواطنين وتوليد الشرعية. واليوم، كما يقول كاستيلز (Castells 2000)، في المجال السياسي، أصبحت «السياسة المعلوماتية» (Informational Politics) الرسمية هي المهيمنة. فما الذي يعنيه ذلك؟ أنه يعني إن الشكوى على السياسة حول الوسائل الإعلامية هي في تزايد مستمر. وإن التسويق السياسي، واستطلاعات الرأي التي لا هوادة فيها، وحركة الإعلام الدائمية، وإضفاء الطابع الشخصي، وصورة الإدارة التي هي من نوع العمالية الجديدة لطوني بلير كلها اشتهرت لتصبح أكثر كونيةً من أي وقت مضى في السلوك السياسي. وقد جلبت هذه المعلوماتية معها، كما يؤكّد كاستيلز (Castells 2000: 337)، نمو «سياسة العار» (Scandal Politics)، وبزوغ الفساد باعتباره حقيقة لا مفرّ منها في السياسة على الصعيد العالمي. وبالتالي فإنّه ينبغي أن لا يكون الأمر مفاجئاً بالقول، إنه في اللحظة التي قد حققت فيها الديمقراطية الليبرالية على ما يبدو النصر الكامل، فإننا نرى على نطاق واسع «السخط» (Disaffection) و«الارتباك» (Disorientation) و«السخرية» (Cynicism) بين المواطنين. نعم أنها الديمقراطية الآن إلا أنها قشور لا قيمة لها. ومع كلّ

هذا، فقد وجد كاستيلز مصادر للأمل السياسي في المستقبل، لا سيما بخصوص تجديد السياسة على المستويات المحلية، وحشداً كبيراً حول الأمور ذات الطابع «غير السياسي» (على سبيل المثال، البيئة والإنسانية) تسبب غالباً بالارتباط بالمنظمات غير الحكومية، وضمن الاحتمالات التي تقدّمها «تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات» (Information and Communication Technologies (ICTs الجديدة.

سوف نتناول فيما يلي هذه المجموعة الأخيرة من القضايا المتعلّقة بتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، والشأن العام، والديمقراطية. سننظر أوّلاً في مفاهيم شبيهة بمفاهيم كاستيلز التي قدمها كولن كرويش (Colin Crouch 2004) والذي ينظر إلى طبيعة الأرضية السياسية لفترتنا كإثبات على ما يسميه «ما بعد الديمقراطية» (Post-Democracy). فكما يشرح كرويش (Crouch 2004: 19 - 20): «إن فكرة ما بعد الديمقراطية قد تساعدنا في وصف حالات الملل، والإحباط وخيبة الأمل المستقرة في ما بعد راهن الديمقراطية، وحينما أصبحت مصالح أقلية قوية حتّى الآن أكثر نشاطاً من الجماهير العادية، في خلق نظام سياسي خاص بهم، وحينما تعلمت النخب السياسية الإدارة والتعامل مع المطالب الشعبية، وحيث يتعين على الناس أن يقتنعوا في التصويت عن طريق حملات الدعاية من القمة إلى القاعدة». وهنا أصبحت المنافسات السياسية «رتيبة ومبتذلة» أكثر فأكثر (Crouch 2004: 21)، واختفاء الحوار العقلاني لصالح الدعاية المستندة إلى الشخصية، حتّى أصبح وكأن الجريمة وخفض الضرائب هي فقط القضايا الحقيقة دون غيرها.

إن العولمة هي شيء مهم عند وصولنا لفترة ما بعد الديمقراطية، فبالنسبة إلى كرويش، أصبحت الرأسمالية (المصنع) والمستهلك يأتيان

في المقام الأول على السياسة والمواطنة. كما أنَّ التفتيت الطبقي يعتبر عاملاً مهماً آخر مرتبطاً بالعولمة، ويصاحبها أحزابٌ لم تعدّ جذابة للمصالح الشعبية والبرامج، ناهيك عن العمل السياسي الغارق في كتلة من الأسباب وجماعات الضغط التي تمثل معظم الناجحين في الحياة اليومية من الأغنياء وأصحاب السلطة. حيث يعتبر كرويش شركة «فروزا إيطالي»(*) (Forza Italia) التي يتبعها سيلفيو برلسكوني (Silvio Berlusconi) مثالًا مهماً على دولة ما بعد الديمقراطية هذه: مصنعاً أكثر منه حزباً، ولا يمثل أي مصالح معينة أو مشروع هوية، وهو مبنيٌّ على الشخصية بدلاً من البرامج السياسية، تخلقه وسائل الإعلام، وتتراكم فيه حالات الفساد، وتقوده المصالح الخاصة بدلاً من المصالح الشعبية العامة.

قدم بومان (Bauman 1999c) تحليلاً مقارناً للضيق الحالي في السياسات الغربية. ويرتبط هذا الشعور الضيق سياسياً، مركزياً بالعولمة وما رافقها، حيث أصبحت دولة عاجزة بشكل متزايد. وأشار أنه بحلول

(*) رسمياً تعتبر حركة سياسية إيطالية حيث تمثل حزب يمين الوسط السياسي في إيطاليا الذي يضم الليبراليين والمحافظين والمسيحيين الديمقراطيين، وهم يمثلون أقلية اجتماعية للديمقراطية الكبيرة، وقد فاز برئاسة الحكومة أربع مرات رئيسها سيلفيو برلسكوني. تأسست هذه الحركة في كانون الأول/ ديسمبر عام 1993، وفازت بأول انتخابات عامة في أيار/ مايو 1994. وهذه الحركة قبل دخولها الانتخابات هي عضو في قطب الحريات، وقطب الحكومة الجيدة، ويرى المراقبون أنَّ هذه الحركة مختلفة تماماً عن الأحزاب والحركات السياسية الإيطالية الأخرى. وطيل فترة حكمها تميزت هذه الحركة بالاعتماد الكبير على شخصية رئيس الوزراء وقابلياته مما جعل الإيطاليون يطلقون عليه "حزب الشخصية" أو "الحزب الشخصي لبرلسكوني" لكونه كان ماهراً في استخدامه الحملات الإعلامية وخاصة تلك التي كانت عبر التلفاز منظمة الحزب وأيديولوجية تعتمد بشكل كبير على زعيمها. واستندت جاذبيتها للناخبين على شخصية برلسكوني أكثر من التركيز على أيديولوجيتها أو برنامج سياسي (المترجم).

استقالة الحس السليم مع الليبرالية الجديدة يعني أنه «ليس هناك بديل»، وإن شعور الكثير من الناس بأنه ليس هناك من يمكنه التحكم والسيطرة. ففي هذه الحالة، يكون الشأن العام قد اتّجه نحو التدهور الخطير. واليوم، نجد أنَّ الفضاء العام هو في معظمه شأن يتم فيه عرض المشاكل الخاصة والمخاوف. وفي المقابل، إن مفهوم «أغورا»(*) (Agora) القادم لنا من العصور الكلاسيكية القديمة، ومنتدى النقاش المدني، والحوار والتجارة بين المواطنين حيث يتم جلب المصالح الخاصة والعامة معاً، كُلها توفر طريقاً آخر بعيداً عن كلّ السياسات الشمولية والإقصاء من المجال العام، للسيطرة على السوق، والخصخصة والفردية والاستهلاك. ويرى بومان أن مثل هذا المفهوم قد يكون من الأفضل له أن يقترب من تنشيط البديل الجمهوري لليبرالية. وهو تقليد جمهوري قد يصل إلى روما الكلاسيكية وعصر النهضة في إيطاليا، ويقوم على فكرة وجود دولة حرة ومجتمع ينجم عنه وجود نشط، وإشعار المواطنين (ليس فقط التصويت للأغلبية) الذين يشاركون في الحكم الذاتي والتنافس وبأي انتهاكات من سلطة الدولة (Pettit 1997).

وفقاً لـ بومان وآخرين، يمكن قياس الوضع السياسي المعاصر بواسطة قياس مسافة معناها الكلاسيكي الديمقراطي، بوصفها «قاعدة شعبية وسيادية». ويمكن فهم الديمقراطية بشكل صحيح من تتبع بعض المفاهيم من مثل وجوب أن يكون الناس على علمٍ بالأشياء بشكل مناسب، والمسؤولية، والشعور بالقلق والمشاركة في حكم مجتمعهم

(*) كلمة إغريقية تعني مساحة عامة مفتوحة تستخدمها الجمعيات والأسواق (المترجم).

السياسي – من دون تملق أو رشوة أو تسلية. ويساوي كورنيليوز كاستورياديز (Cornelius Castoriadis 1997a, 1997b, 2004) ما بين الديمقراطية وما بين ما يسميه «الحكم الذاتي»، وهذا يعني أنَّ الاستجواب واضح وبلا هوادة لأنفسنا، ولمؤسساتنا، وهو ما يقودنا جذرياً إلى الانتباه بأننا – كأننا آلهة، رجال ونساء عظماء، أو تاريخٌ مكتشف – الذي يعتبر مسؤولاً عن مؤسساتنا التي قد نتخذها لتكون أرفع مستوى وتغييرها نحو الأفضل.

في كثيرٍ من الأحيان، كما هو الحال مع بومان، هذه الرغبة لتفعيل الديمقراطية بوصفها حكم ذاتي خلقت آمالاً نحو تجديد الحياة والشأن العام، وهي مسألة تنسجم تماماً مع الاعتبارات الرئيسيّة الأخيرة التي درسناها في هذا الفصل: احتمال تمكين الناس من تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الجديدة، وتعزيز الحرية، ونشر الديمقراطية، والمداولات الهامة. وكثيراً ما تمت الاتّصالات المتفائلة ما بين الطموحات الديمقراطية وتكنولوجيات المعلومات والاتّصالات الجديدة، حيث كان أحد جوانبها هو طريقة تمكين المستبعدين من السلطة لاستخدام تكنولوجيا الاتّصالات. فعلى سبيل المثال، تصوير فيديو حين أقدم ضباط من شرطة لوس أنجلوس على ضرب رودني كينغ (Rodney King) حين تمّ إلقاء القبض عليه، مما أثار الغضب الشعبي إزاء التمييز عند القوى الأمنية والنظام القانوني (Taylor 1997). وبالمثل، في المكسيك، استخدم ثوار زاباتا (Zapatista) الإنترنت لتجاوز وسائل الإعلام التقليدية، حيث جعلوا من قضيتهم معروفة للعالم بصورة أكثر مباشرة (Castells 2000). إضافة إلى ذلك، استخدم

نشطاء العولمة البديلة المسجلات الرقمية، وخلايا الهواتف المحمولة، والإنترنت للإعلام، والتعبئة والتنظيم، وتدريب المواطنين القلقين إزاء التأثير الضار من المؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، والدول الصناعية الكبرى الثمان (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب).

وبهذا الصدد، جادل قبل أربعين سنة مضت روبرت داهل (Robert Dahl) بقوله أن «يمكن للاتّصالات السلكية واللاسلكية أن تعطي كلّ مواطن فرصة لوضع الأسئلة من تلقاء نفسه على جدول الأعمال العام، والمشاركة في النقاش مع الخبراء، وصانعي السياسة، وزملائهم المواطنين» (Alexander and Pal 1998: 13). وبالمثل، إنَّ الجدل الحاضر هو أن تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الجديدة يمكنها أن تُنشئ الديمقراطية بصورة مباشرة أكثر، وأقل بُعداً، موفرة فرصاً لتبادل المعلومات الحرّ خلال المناقشة والحوار. ففي هذا السياق نرى أنَّ الإنترنت، على وجه الخصوص، يوفر إمكانية لشأنٍ عام جديد، حيث سيكون فيه المواطنون متمتعين بصدق المشاركة، ومطلعين، وفيه ديمقراطية لا يمكنها أن تكون نشيطة وعميقة فحسب، بل ممتدة على الصعيد العالمي – بحيث، يمكن أن تستخدم هذه التكنولوجيا للحصول على أقرب اتّصال في اتّجاهين والمشاركة في العملية الديمقراطية المباشرة، كما أنه ليس من الضروري أن تقتصر هذه العملية الديمقراطية على مستوى الدولة.

إن بعضاً من أنصار فكرة الرقمية أو «الديمقراطية الإلكترونية» (E-Democracy) قد أُبلغوا بهذا بواسطة أفكار الفيلسوف الألماني يورغن

هابرماس. فقد لاحظ هابرماس كما لاحظ الجيل الأول من مدرسة فرانكفورت، انتشار العقلانية المفيدة في المجتمعات الحديثة – حيثُ تُستخدم أكثر الوسائل كفاءة وعقلانية للوصول إلى الغاية المرجوة. فهذا الهوس لإنجاز الأمور بكفاءة هو في جميع الأحيان مفيد، إلا أنه يمكن أيضاً أن يكون مشوهاً حين نبتعد عن الأسئلة المعيارية للأهداف والوسائل المناسبة. فما أشار إليه هابرماس بـ «العقلانية التواصلية» (Communicative Rationality) هي تُبنى من ناحية أخرى، على فكرة وجود «وضع الخطاب المثالي» (Ideal Speech Situation)، وضع مستمد من القانون ذاته لمحاولة التواصل بطريقة خالية من بعض التأثيرات المشوهة (مثل التهديد أو الرشوة). فبالنسبة لبعض المخططين الذين يبنون أفكارهم على أفكار هابرماس، يرون أن ظهور الشأن العام قد برز مع عصر التنوير، وقد شارك الناس في الاستجواب الجماعي من أجل تنظيم المجتمع الذي يمكن أن يقترب مع بعضه البعض من خلال شبكة الإنترنت. لقد تمكّن لينكولن دالبرغ (Lincoln Dahlberg 2001) من ترشيح كلّ ما يترتب على نظرية هابرماس لوضع الكلام المثالي الذي تنطوي عليها الفكرة، وذلك من أجل تحليل الادّعاءات المقدمة بخصوص إمكانات الديمقراطية للإنترنت. فبالنسبة إلى دالبرغ، إن مثل هذا الوضع يترتب عليه الأشياء الآتية: الاستقلال عن الدولة والسلطة الاقتصادية؛ والانعكاسية، حيث يكون الناس قادرين على دراسة مواقفهم بشكل حاسم، والصدق من حيث جعل كلّ المعرفة ذات الصلة كمعلومات بخصوص مشكلة معينة، والمساواة ما بين الخطابية والشمولية.

لقد خلُص دالبرغ إلى، أنه على الرغم من أن عدداً من مشاريع الديمقراطيات الإلكترونية قد ذهبت إلى بعض الوسائل لوضع إجراءات رسمية هامة نحو هذا الفضاء العام، إلا أنه في الإطار العام لا يمكن لشبكة الإنترنت أن تُقرب ما هو مختفٍ أو الشأن العام المتلاشي، حسبما يقول هابرماس، بسبب تزايد الاستعمار من خلال الحكومات، وسلطة الشركات، والكثير ما نراه مشوهاً لعدم وجود الانعكاسية، وانعدام الصدق، واللاعقلانية، وسلوكية الإقصاء. وهنا يضع دالبرغ نفسه ضدّ أولئك الذين يتخيلون أنَّ التغير التكنولوجي ما هو إلا مجرد أمر سيحل مشاكل سياسية معقّدة، أو سوف ينشأ ثقافة سياسية جديدة تماماً ومجموعة من القيم. فقد اقترح كل من ألكسندر وبال (Alexander and Pal 1998: 8) أن «التطوّرات التكنولوجية لا تعزز الكفاءة التواصلية فينا». ومنذُ ذلك الحين «في القرية العالمية «قد نكون أقل – وليس أكثر – «مختص تواصلي» (Communicatively Competent). ففي عصر المعلوماتية، يمكن أن يكون في حوزتنا حالة مسلوبة، غير معززة بما يكفي، لفهم القضايا العالمية، والأحداث والأفكار».

الاستنتاج

في هذا الفصل، قد انحزنا إلى «**التحويليون**» (Transformationalists) في جدالهم وفق وصف كاستيلز (Castells 2000) الذي جاء فيه: لقد تمّ كسر الرابط الحصري ما بين الإقليم والسلطة، وقد أصبحت السلطة الحاكمة وبصورة متزايدة، وإن لم تكن بشكل كامل، متعددة السلطات بانتظام. وبقية الدولة فاعلٌ أساسي ومهم، إلا أنها واجهت تحديات في هذه الطريقة التي تنطوي على تحوّلات كبيرة في ممارسة

السلطة والعملية السياسية. ولعل الجزء المهم في ذلك هو نمو سلطة الشركات المتعددة الجنسيات والأسواق (كما تمّ تحليلها في الفصل السابق). ولعل التحدي المهم الآخر هو قضايا «ما فوق الدولة»(*) (Suprastate) الجديدة، والقوى، والمؤسسات التي تتراوح ما بين تلك المعتنية بالمشاكل البيئية وما بين المنظمات من مثل منظمة التجارة العالمية والاتّحاد الأوروبي. وفي ذات الوقت، كانت المنطقة المحلية هي محور المتجدد للاهتمام السياسي. وهناك دلائل هامة، على الأقل من الناحية الأخلاقية، للظهور القوي للمجتمع المدني العالمي، وهناك إشارة ذات أهمية كبرى، قد يقول البعض، للمواطنة الأكثر استنارة ممن يكرهون على نحو متزايد تقديم الدعم الثابت والولاء للدولة أو الأحزاب السياسية. حيث يمكن قراءة هذه النزاعات السياسية بطريقة متشائمة أو متفائلة. وفي الجانب الآخر، يلاحظ المتشائمون زوال مسارات الدولة المستقلة في مواجهة النخب القوية، لإفراغ الديمقراطية التي أنتجوها. وفي الجانب الآخر يرى المتفائلون في الحركة بعيداً عن الدولة والأحزاب، وفرص استخدام التكنولوجيا الجديدة، والميل أكثر نحو الأقطاب المتعددة في الحكم هو فرصة حقيقية لمزيد من النتائج الديمقراطية على الصعيد العالمي. بعض هذه الأسئلة سوف نطرحها

(*) ويقصد بها دولة كبيرة وقوية يتم تشكيلها عندما تتحد بلدان عدة أصغر، أو ربما تكون دولة كبيرة وقوية تشكلت من اتّحاد أو وحدة بين الدول مثل الاتّحاد الأوروبي. وهو مفهوم يختلف عن مفهوم القوة العظمى، على الرغم من أنَّ هذه المسمّاة ما فوق الدولة كثيراً ما ينظر إليها قوة عظمى. وهو أيضاً مفهوم يختلف عن مفهوم الإمبراطورية، حيث الإمبراطورية تمثل أمة واحدة تهيمن على الدول الأخرى من خلال العسكرية والسياسية، والقوة الاقتصادية، على الرغم من أنَّ الإمبراطورية قد تكون أيضاً عظمى (المترجم).

مرة أخرى في الفصل الأخير من هذا الكتاب، لكونها تهمنا في التعامل مع حركة العولمة البديلة.

قراءات إضافية

Brysk, A. and Shafir, G. (eds) *People out of Place: Globalization, Human Rights, and the Citizenship Gap* (London and New York: Routledge, 2004).

Gould, C. C. *Globalizing Democracy and Human Rights* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

Dunne, T. and Wheeler, N. J. (eds) *Human Rights in Global Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

Evans, T. *The Politics of Human Rights: A Global Perspective* (London: Pluto Press, 2001).

Held, D. *The Global Covenant* (Cambridge: Polity, 2004).

Keane, J. *Global Civil Society?* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

Linklater, A. *The Transformation of Political Community: Ethical Foundations of the Post-Westphalian Era* (Cambridge: Polity, 1998).

O'Byrne, D. J. *The Dimensions of Global Citizenship:*

Political Identity Beyond the Nation-State (London: Frank Cass, 2003).

Payne, R. A. and Samhat, N. H. *Democratizing Global Politics: Discourse Norms, International Regimes, and Political Community* (Albany: SUNY Press, 2004).

Van Rooy, A. *The Global Legitimacy Game: Civil Society, Globalization, and Protest* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2004).

الفصل الرابع

العولمة الثقافية

المقدمة

كما لاحظنا في الفصل الثاني، أنه غالباً ما ينظر إلى الفترة المعاصرة بما تميزت به من «المنعطف الثقافي» (Cultural Turn). وهو ما يعني بالانعطاف اللغوي، والهوية، وانتشار وسائل الإعلام التي ينظر إليها بوصفها قضايا حاسمة، تميزت بها مرحلتنا لما بعد الحداثة، باعتبارها حالة عالمية. هذه الانعطافة الثقافية التي أعلنها الماركسي فردريك جيمسون (Fredric Jameson 2000) تدعي اليوم بأنَّه، حتّى الاقتصاد قد بات ثقافة. وبوضوح، تعتبر الأسئلة حول الثقافة أساسية وملحة في مناقشات العولمة: على نحو ما يقوله توملیسون (Tomlinson 1999) «تكمن العولمة في قلب الثقافة المعاصرة، وتكمن الممارسات الثقافية في قلب العولمة».

ففي حقبة ما قبل الحداثة كانت تركزت عولمة الثقافة بشكل هام حول عولمة الأديان – البوذية، والمسيحية والإسلام. أما في العصر الحديث ومع التنوير وانتشار الرأسمالية والتصنيعية والديمقراطية، فقد كانت العولمة الثقافية في الغالب الأعم تتركز على حركة الأيديولوجيات العلمائية – القومية (الوطنية) والليبرالية والاشتراكية ونشر الممارسات

والقيم المرتبطة بالعلم الحديث. اليوم، يبدو أن العولمة الثقافية، وبصفة عاجلة جداً، قد تركزت حول التأثير المتزايد لحجم تبادل المنتجات الثقافية، والقوة الصاعدة والضجة لـ «الصناعات الثقافية» (Cultural Industries)، والانتشار الواسع والواضح للثقافة الشعبية الغربية، والنتائج المترتبة على الهوية التي تتدفق من هذه القوى الأخرى (Held et al. 1999). وكنتيجة لذلك فإنّه، غالباً ما يُفهم التأثير المشترك للعمليات المعاصرة للعولمة الثقافية، من خلال مفهوم إزالة الأقلمة، «فقدان العلاقة الطبيعية ما بين الثقافة والجغرافيا والأقاليم الاجتماعية» (Canclini in Tomlinson 1999: 107).

سوف ندرس في هذا الفصل مجموعة من القضايا المتعلّقة بالإنتاج الثقافي، والهوية. والأهم من ذلك، سوف نستكشف ماذا يرى هولتون (Holton 2000) في عواقب ثقافة العولمة الثلاث الكبرى، **الأولى**: أُطروحة «التجانس» (Homogenization)، حيث بلغت العولمة «أُطروحة التغريب» (Westernization Thesis)، أو بمفهوم أكثر ضيقاً «الأمركة» (Americanization). **الثانية**: « أُطروحة التهجين» (Hybridization Thesis)، مما يشير إلى الاختلاط العالمي السائد للثقافات، خالقة من المفاهيم التي عفا عليها الزمن ذات وجود متميز، وثقافات نقية. **الثالثة**: «أُطروحة الاستقطاب» (Polarization Thesis) التي تنظر إلى العولمة باعتبارها إنتاج لسلسلة من الانشقاقات العدائية بين الكلمات الثقافية المختلفة.

الإنتاج الثقافي والصناعات الثقافية

يمكن تعريف السلع الثقافية بوصفها «تلك السلع الاستهلاكية التي تنقل الأفكار والرموز وطريقة الحياة. كونها تقوم بالإشعار، أو

الترفية، أو المساهمة في بناء الهوية والتأثير على الممارسة الثقافية» (UNESCO 2004). ففي العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة كان هناك نمو ملحوظ في التداول العالمي للسلع الثقافية، مثل المطبوعات، والمذياع، والحرف اليدوية والأزياء، والتلفزيون، والسينما، والفنون البصرية، والألعاب، والسلع الرياضية. فعلى سبيل المثال يشير هسمنوند هلغ (Hesmondhalgh 2002: 232) إلى انتشار النصوص المعاصرة وتعرضنا إلى «قدر غير مسبوق من وسائل الترفيه والمعلومات». حيث ارتفعت قيمة الواردات والصادرات الثقافية عمّا كانت قبل، بما يقرب من ست مرات للفترة ما بين عام 1970م و1980م. وارتفع مستوى التبادل التجاري في السلع الثقافية للفترة ما بين عام 1980م وعام 1998م ليصل إلى 387.927$ مليون دولار أميركي، بزيادة أربعة أضعاف عما كان عليه (UNESCO 2004).

كما ارتفعت تجارة الموسيقى عالمياً من 27 مليون دولار أميركي عام 1990م إلى 38 مليون دولار أميركي في عام 1998 (UNESCO 2004). كما حقق إجمالي تجارة السلع الثقافية نسبة 2.8٪ من إجمالي الاستيراد العالمي في عام 1997م، وبزيادة فاقت 2.5٪ عما كانت عليه في عام 1980م. كما نمت بصورة ملفتة للنظر صناعات حقوق التأليف والنشر الكبرى وبصورة أسرع من النمو الاقتصادي ككل في البلدان الأساسية من مثل، الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة المتحدة، والصين، وألمانيا، وفرنسا (UNESCO 2004). لذلك يرى من ثمّ بعض المعلقين النُقاد، أنَّ المنتجات الثقافية وبعد أنْ كانت سابقاً وكأنها «وجبة جانبية» في التجارة العالمية، قد أصبحت اليوم «وجبة دسمة» (Barber 1996: 90). ولعل الإشارة المهمة في هذا هي نمو المنتجات الثقافية التي

قد أصبحت مع عام 1996م من أكبر الصادرات الأميركية (UNESCO 2004). وينعكس بروز الاستهلاك الثقافي أيضاً في ارتفاع مستوى إنفاق الأسرة المخصّصة لهذه السلع، على الأقل في بلدان الشمال: على سبيل المثال، قدرت منظمة اليونسكو (UNESCO 2004) معدل إنفاق الأسر الفرنسية بواقع 3.5٪ من ميزانيتها لشراء المنتجات الثقافية.

إن إلغاء السياسات التنظيمية بدءاً من تسعينيّات القرن العشرين، وتطوير ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، كان لاعتبارهما عنصران مهمان لهذا النمو على حدٍّ سواء. فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، ارتفع عدد المتلقين للتلفاز ما بين كلّ ألف من الساكنين في العالم، من 57 في عام 1965م إلى 133 في عام 1980، وإلى 243 في عام 2000 (UNDP 2004). إضافة لذلك، هناك تقدّمٌ بازدياد أعداد القنوات المتاحة، على سبيل المثال، تضاعف عدد ساعات البث للبرامج في غرب أوروبا ما بين عام 1986م وعام 2000م (Mackay 2000). كما تزايد عدد مستخدمي الإنترنت أيضاً بصورة ثابتة من 30 مليون مستخدم في عام 1996م إلى 508.78 مليون مستخدم في عام 2002 (Global Policy Forum 2003). ولعل سرعة الانتشار هذه كانت ملفتة للنظر، إذ إنّه خلال أربع سنوات فقط جعلت مستخدمي الإنترنت يتجاوزون خمسين مليونَ مستخدم، مقارنة بالفترة التي نما فيها استخدام المذياع مقاربة لـ 38 سنة، والتلفاز مقاربة لـ 13 سنة (Global Policy Forum 1999).

ويرى البعض، أن تكنولوجيا المعلومات هذه والاتّصالات الجديدة عملت على زيادة حجم التبادلات الثقافية، يعني إمكانية تحقق ما تصوّره مارشال ماكلوهان (Marshall McLuhan) في ستينيّات القرن

العشرين للـ «القرية العالمية» (Global Village). إذ يرى ماكلوهان أن التغلب على المعوقات من المكان يتم من خلال الزمن: «لقد أسقطت» الدوائر الكهربائية (Electric Circuitry) «نظام الزمن والمكان، وتدفق علينا فوراً وبشكل مستمر اهتمامات جميع الرجال الآخرين... فالمدينة القديمة، والدولة، والتجمع الوطني كُلها أصبحت غير قابلة للتطبيق... لا يمكنك العودة إلى الديار مرة أخرى» في (Waters 1999: 175).

القراءة المتفائلة لهذه الأُطروحة تقول إن تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الجديدة، والتداخل الثقافي الكبير يؤديان إلى إمكانية تعزيز التفاهم العالمي والوئام. وسوف نرى، بالنسبة لبعض المنظرين المنتقدين، أنَّ الأكثر عرضة للقرية العالمية هو ما نشهده في معترك العولمة الثقافية بما يسمى «النهب العالمي» (Global Pillage) من قبل الأغنياء والأقوياء على حساب مجاميع البشر العاجزة على نحو متزايد.

السمة الهامة في الإنتاج الثقافي تكمن في أهمية وقوة ما يسمّى «الصناعات الثقافية» (Cultural Industries). وعادة ما يُنظر للصناعات الثقافية على أساس أنها «تلك المؤسسات... التي تشارك بشكل مباشر في إنتاج المعنى الاجتماعي، بما فيها الإعلان، والتسوق، والبث الإذاعي والتلفزيوني، والأفلام، والطباعة، والإصدارات الإلكترونية، وصناعة الموسيقى، والفيديو وألعاب الحاسوب، وغيرها من الحالات الحدودية الفاصلة مثل، الأزياء، والرياضة، والبرمجيات الحاسوبية» (Hesmondhalgh 2002: 11). ولقد تمت صياغة مصطلح «صناعة الثقافة» بواسطة النظريات النقدية لمدرسة فرانكفورت. وخلال تواجد كلّ من أدورنو وهوركهايمر في منفاهم بأميركا، اصطدموا بالسلطة، والوصولية، وتفشي الإنتاج الثقافي المنتشر من قبل الشركات. فبالنسبة

إليهما إن تصنيع الثقافة هو أمرٌ كارثي. وفرضت الصناعة الثقافية انخفاضاً في القيمة والجودة، والابتذال الثقافي على جموع بشرية خاملة بصورة متزايدة. ومن خلالها نتج تواصلٌ ثقافي ذو اتّجاه واحدٍ يعاد إنتاجه «للوضع الراهن في ذهن الناس»، ذو التأثير على مقاومة التنوير (Adorno 1991: 92). لقد جادلا أيضاً بقولهم «إن تصوّر الناس في الاختيار والتمتع حول المنتج من هذه الصناعة ينبغي أن يُعامل بشيء من الشكّ والحذر، لأن مثل هذا التصوّر يتوافق مع سلوك السجين الذي يحبّ زنزانته وذلك بسبب تركه دون أي شيء آخر يحبه» (Adorno 1991: 35). وبشكل استفزازي، اقترح أدورنو أن صناعة الثقافة ليست فن المستهلك، لكنّها بديلاً عن إسقاط تلك الإرادة في السيطرة على ضحاياهم (Adorno 1991: 160).

يعتبر منظرو مدرسة فرانكفورت صناعة الثقافة بأنها ليست إلا فقداناً للأصالة الشخصية، وتراجعاً في الطلب عن ارتفاع قيمة الأعمال الفنية الأصيلة، وتزايداً في عجز التخيّل لاحتمالات أخرى، ووحدة الرأي، والمذاق، والسلوك الذي أكدّت عليها تعليقات ماركس القائلة، إن أولئك الذين سيطروا على الوسائل المادية للإنتاج، سيطروا أيضاً على وسائل أيديولوجية الإنتاج. بمعنى آخر، إن الأفكار السائدة في العصر كانت دائماً أفكار الطبقة الحاكمة. وكما يقول هربرت ماركوس (Herbert Marcuse 1964: 12)، «مخرجات وسائل الترفيه والصناعة الإعلامية التي لا رجعة فيها، تحمل معها العادات والمواقف المنصوص عليها، وردود الأفعال الفكرية والعاطفية المعينة التي تربط المستهلكين بسعادة أقل أو أكثر للمنتجات، وهو ما يجعلنا ننطلق من هذه الأخيرة نحو كلّ السلع. فالتلقين بالمنتجات والتلاعب بها يعزز الوعي الزائف

الذي هو في مأمن تجاه الباطل». حيث إنَّ كانت النقدي بذاته هو في خطرٍ من مثل تلك «الثقافة الإيجابية» (Affirmative Culture) السلعية، لكون الصورة والحقيقة قد أصبحتا واضحتين، وتمّ استيعاب الاختلاف على نحو متزايد.

لقد تمّ إعادة صياغة هذا المصطلح في ستينيّات القرن العشرين ليشير إلى مفهوم «الصناعات الثقافية» بدرجة أكبر من التعقيد، والابتعاد عن التشاؤم السائد الواردة في أعمال أودرنو وهوركهايمر حول هذا الموضوع (Hesmondhalgh, 2002). ومع ذلك فإن لمحة خاطفة حول هذه الصناعات الثقافية - على سبيل المثال، مدلولاتها المكثفة في مثل شركات «ساجي وساجي»، هوليوود، وديزني، وسوني، ومايكروسوفت - تؤكد القوة والوصول الذي بلغوه. ولعله من المفيد قراءة هذه السلطة الصناعية الثقافية بطريقة مستمرة مع الأخذ بعين الاعتبار ما ركز عليه مفكرو مدرسة فرانكفورت. على سبيل المثال، هناك خمس وكالات أنباء فقط تنتج ما يقارب 80٪ من الأخبار العالمية. وبصورة أعم، هناك عشرة شركات كبرى متعددة الجنسيات، بما في ذلك أي أو آل تايم وارنر (AOL Time Warner)، ديزني - أي بي سي جنرال (Disney-ABC)، جنرال إلكترك (General Electric) - أن بي سي (NBC)، وفيكوم - سي بي أس (Viacom-CBS)، ونيوز كوبوريشن (News Corporation)، وفيفندي (Vivendi)، وبيرتيليزمان (Bertelsmann)، يتحكمون بقسم كبير من إنتاج المعلومات العالمي، والترفية عبر العالم (Kellner 2004). وتمتلك هذه الشركة عوائد سنوية ضخمة، وكشاهد على ذلك تمتلك أي أو آل تايم وارنر (36.2) مليار دولار، وفيكوم - سي بي أس (23.4) مليار دولار، وبيرتيليزمان (19.1)

مليار دولار، ونيوز كوبوريشن (13.8) مليار دولار (Hesmondhalgh 2002). وفي كثيرٍ من الأحيان أيضاً، ينتشرون عبر امتلاك مجموعة من الصناعات الثقافية: على سبيل المثال تمتلك نيوز كوبوريشن شركات فرعية عدة، بما في ذلك تونتيث سنتري فوكس (ثعلب القرن العشرين) (Twentieth Century Fox)، ويو أس فوكس برودكاستنك نت ورك (شبكة إذاعة فوس الأميركية) (US Fox Broadcasting Network)، وهابر كويلنز ببلشر (الناشرون هاربر كولينز) (Publishers Harper Collins)، وخمس وعشرون مجلة، ولها مصالح أخرى متحكمة في أسواق الولايات المتحدة الأميركية، وأميركا اللاتينية، وبريطانيا، وعلى وشبكة سكاي التلفزيونية اليابانية (Mackay 2002). وبصورة أعم، نجد أنه في حين أنَّ تلك المنظمات الكبيرة المتخصّصة بالصناعات الثقافية هي ليست بذلك الحجم العملاق، لنقل، بحجم الشركات التجارية المتخصّصة بالسيارات والنفط، إلا أنها أصبحت بارزة على نحو متزايد، مع موجة من عمليات الاندماج والاستحواذ ما بين ثمانينيّات وتسعينيّات القرن العشرين، حيث أصبح هناك عدد قليل من الشركات يهيمن على أجزاء كبيرة من السوق (Hesmondhalgh 2002) .

إن كتاب بِن بغديكيان (Ben Bagdikian 1997) الموسوم بـ **احتكار وسائل الإعلام** (*The Media Monopoly*)، يضع قُدُماً القول بأنَّ، هذا النوع من تركيز السلطة الذي نراه الآن في وسائل الإعلام ما هو إلا أمرٌ مثير للقلق العميق. لنبحث في سوق الإعلام الأميركية، ونحلل عدداً من الشركات التي حساباتها تشكل أكثر من 50٪ من حصة سوق الصحف، والمجلات، والكتب الصادرة، والصورة المتحركة، فسنرى أن بغديكيان قد لاحظ أنه مع مرورّ الوقت تقلص عدد الشركات

المسيطرة على السوق: من 50 شركة في عام 1984م إلى 23 شركة في عام 1990م، وستّ فقط في عام 2000م. فبالنسبة إلى بغديكيان، إن تلك القوة الممنوحة لـ «عصابة الاتّصالات» (Communications Cartel) الجديدة تعني هيمنة غير مسبوقة على التوزيع، ومحتوى الإنتاج الثقافي. كما تعني أيضاً القدرة في السيطرة على المجتمع، وإعطاء مركزية للإعلام بالطريقة التي نفهمها، وإعطاءها الحقّ في التصرف بالعالم. ولعل هذا الوضع خطيرٌ للغاية بالنسبة إلى الديمقراطية، بالطبع وفق ما يرى بغديكيان. ولعل هذه الشركات التي ينحصر فكرها في عدوانية تأييد السوق الحرة، والسماح للإعلانات للسيطرة على محتوى وسائل الإعلام، تكمن أهميتها لتكون فقط للأغراض التجارية. لذا، وعلى سبيل المثال، يُنظر للأطفال بكلّ بساطة على أساس أنه جمهور مستهدف للدعاية حول الوجبات السريعة، والملابس، والألعاب، ولا يُنظر إليهم على أساس أنّهم فوق كلّ شيء باعتبارهم مواطنين مسؤولين في المستقبل.

يرى العديد من النقاد، أن تركيز السلطة وتأثيرها قد أدّى إلى إنتاج ثقافي كبير من أجل تحقيق الدعاية، لتقويض الأهداف الحقيقة، والديمقراطية والحرية، والمساواة، والتفاهم الدولي. فعلى سبيل المثال، وفي مسألة الأخبار، جادل كلّ من أم أي تي لينغوست (MIT Linguist) والسياسي الفاعل نعوم تشومسكي بقولهم إن التسمية الخاطئة لـ «حرية» الصحافة في أميركا تؤدي وظائف كبيرة جداً، باعتبارها قناة للدعاية نيابةً عن مصالح الشركات والنخب الحكومية. وإن فكرة إدوارد هيرمان ونعوم تشومسكي الموسومة «صناعة الموافقة» (Manufacturing Consent) (Edward Herman and Naom Chomsky 1988) تستند

على تطوير نموذج دعاية عمل في صناعة الأخبار بالاستناد إلى عدد من المرشحات: **1**. الحجم، والتركيز، وملكية وسائل الإعلام؛ العديد من وسائل الإعلام لها علاقات متشابكة مع الصناعات الأخرى التي تؤثر، على سبيل المثال، في ماذا وبأي الطرق يمكنها أن تغطي الصناعات الأخرى. **2**. الإعلان، بحيث إنَّ، المصدر الرئيسي لتمويل وسائل الإعلام هو الإعلان، ويضع المعلنون ضغوطاتهم على وسائل الإعلام حول محتوى الأخبار والبرامج الأخرى التي تُعرض على الشاشة. **3**. الاعتماد على وسائل الإعلام، والأعمال التجارية، والخبراء، بحيث، يجب أن تكون وسائل الإعلام حريصة على عدم التفريط بهذه المصادر الهامة. **4**. منتقد قوي (Falk) بحيث يكون حجم الشكاوى من المصالح القوية له تأثير كبير على تصوير وسائل الإعلام. 5. مُعادٍ للشيوعية (ولربما اليوم يجب أن تكون معادياً للإسلام) كعقيدة وطنية. هذه الفلترات، إذن، تعمل على إنتاج نوع معين من الأخبار التي تشوه إدراك الناس بخصوص العالم لمصلحة قوة موجودة بالفعل.

باختصار، أن يرى العديد من المنظرين النقديين أن حجم الوصول، والتركيز لهذه الصناعات الثقافية مؤذٍ للديمقراطية، و«حرية التعبير» (Free Expression)، و«الموثوقية» (Authenticity)، والعدالة. وعدد قليل من الشركات القوية الكبرى لها سيطرة كبير على ما رأيناه. وبوصفها شركات كبرى، فإنها تميل إلى إعطاء القليل من الاهتمام في توفير المعلومات التي لا تتوافق مع مصالحها بوصفها شركات. وبهذا فإن الإنتاج الثقافي ينتهي عند تعزيز الشعور السياسي المشترك الذي يتفق مع مصالح النخب. وجزء من هذا هو تعزيز وتعميم الثقافة المبتذلة للاستهلاكية، التي تُعزز الاحتياجات الكاذبة، وتولد الانسياق، ليتعشش في النفوس

ويحول اهتمام الناس العاديين من القضايا الهامة نحو مخاوف قد تكون تافهة.

العولمة الإمبريالية الثقافية

كما لاحظنا سابقاً، أصبحت الصناعات الثقافية ذات قوة بارزة وكبرى، على مدى العقدين أو العقود الثلاثة الماضية. ولعل إحدى السمات البارزة لهذه الصناعات الثقافية هي تلك القادمة بشكل ساحق من عدد صغير من البلدان – أبرزها، الأربعة الكبار: أميركا، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا. ولعل خيط التعليق النقدي المهم بصورة خاصة على العولمة الثقافية التي تعتمد على ما تمّ تطويره من أفكار أودرنو وهوركهايمر هو أنَّ الكميات الكبيرة من الإنتاج الثقافي اليوم هو إنتاج لـ «الإمبريالية الثقافية» (Cultural Imperialism). وهذه هي القضية التي نحن سنتوجه إلى مناقشتها الآن.

يُعتقد اليوم وعلى نطاق واسع، بأن عولمة الثقافة ستؤدي إلى المزيد من التفاهم. وستجعل الناس على بينة من الفرق الذي سيؤدي إلى الاختلاط الثقافي الغني، وربما يقلل حتّى من احتمالات سوء الفهم الثقافي والصراع. وقد يرى البعض أن ثقافة عالمية جديدة سوف تظهر في العملية. وهذا يمكن أنْ يؤدي إلى زوال قيم وممارسات ثقافة محددة، ولكن ليس بالضرورة أن يكون هذا مؤسفاً. من جانب آخر، قد يتردد نهج نظرية التحديث الذي يزعم أن زوال التقاليد وانتشار العولمة الثقافية بقيادة الغرب سيؤدي إلى تعميم الفردية، والاختيارية، والحرية، والديمقراطية، والمزيد من الازدهار. وفي هذا السياق، سيؤكد النُقاد أنَّ هذا لا يستتبع نشاطاً لفرضه من قبل الغرب، حيث يتخذ الموجودون في البلدان الأقل نمواً ميلاً نحو النظر للغرب على أنه ذو مكانة فاضلة،

وهم بعيدون عن اليأس للاحتفاظ بقيمهما الثقافية وممارساتهم (T. Friedman 1999). وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً ما يُزعم أنَّ الابتعاد عن تقاليد معينة، تجعل من المرء يجدها في العولمة – بحيث، يكون الابتعاد عن حواس الانتماء الضيقة والالتزام بوضع محددة لأشكال الحياة والعقيدة – ربما هو شيء جيد. فإذا كان الناس متشبثون بإحكام أقل، لنقل مثلاً، بالوطنية، فإن ذلك لن يكون أمراً جيداً، وهو ما يعني احتمال تقليل الصراع الحاقد والاستياء (Legrain 2002)؟

بالمقابل، يرى البعض أن الميزة الحاسمة للعولمة الثقافية المعاصرة ما هي إلا حالة لنشر الصناعات الثقافية الغربية الفارغة والباطلة بصورة كبرى، ونشر الأفكار والممارسات الغربية الخارجية الهدامة التي تقود إلى الزوال اللاإرادي للثقافات الأخرى. فهي شكل من أشكال الإمبريالية، إذن، وهي عملية من العمليات الأكثر وضوحاً مرافقة للعولمة اليوم في مجال الثقافة. هذه الثقافة الإمبريالية تمّ تعريفها من قبل مكاكي (MacKay 2000: 48) بالطريقة الآتية: «إن السلع الثقافية من بقية العالم، وبترسيخٍ من الولايات المتحدة الأميركية أو القيم الغربية في تلك الدول المتلقيةٍ ما هي إلا عملية تمهد الطريق لاستيراد سلع غربية أخرى».

بدأ الخطاب حول الثقافة الإمبريالية في ستينيّات القرن العشرين، وأصبحت تلك الثقافة شعبية بما يكفي في سبعينيّات وثمانينيّات القرن العشرين (Tomlinson, 1999; Hesmondhalgh 2002). وتم التقاط أفكارهم بواسطة مصطلحات معينة مثل «حديقة ملاهي ديزني» (Disneyfication)، و«استعمار الكوكا» (Coca-Colonization)،

و«التغريبية»(*) (Westoxification). هذه المصطلحات المتنقلة تعتبر ذات سلطة ثقافية لم تكن على الإطلاق متكافئة التوزيع، ولكن يمُسك بها بصورة كبيرة من قبل الغرب، أو بضيق أفق أكثر يُمسك بها من قبل الولايات المتحدة الأميركية. ونتيجة للتدفقات الثقافية العالمية الضخمة كثيراً، إذن، هي «توحيد أنماط الحياة في جميع العالم» (Latouche in Tomlinson 1999: 89).

حيث عادة ما تتم قراءة هذا التجانس كشيء مؤسف، مع التقارب نحو شيء ما، مثل النظام الاجتماعي الذي يطلق عليه بنيامين باربر (Benjamin Barber 1996)تسمية «ماك وورلد/ عالم الماكدونالدزية» (McWorld)(**). وسنعود لاحقاً إلى الجانب الآخر من ماك وورلد – الجهاد – ولكن بالنسبة إلى باربر فإن ماك وورلد ستخرج في النهاية مظفرة. كما أنَّ حجة نقاش باربر (Barber 1996: 8) تتلخّص بـ «اقتصادية الربح دون مشاعر» (Bloodless Economic of Profit)، وهو نظام اجتماعي يبشر بقدوم ماك وورلد للسيطرة في كلّ مكان. وهنا، يصبح الربح هو الوظيفة الأساسية للتنظيم الاجتماعي، في حين يصبح الفرد ما هو إلا افتراض، وفوق كلّ ذلك، يصبح الفرد ما هو إلا مستهلك. وكنتيجة لذلك تبدأ كلّ أحاسيس المصالح الجماعية أو الصالح العام

(*) تُعرف بأنها الاقتراض العشوائي من تقليد الغرب، الانضمام الطبيعي إلى الخطر المزدوج للإمبريالية الثقافية والهيمنة السياسية. وبعبارة أخرى، يشير إلى التشرب الكامل من الثقافة الغربية الذي أكل الممارسات الثقافية الوطنية التقليدية. وسميت أيضاً هكذا لأن الثقافة الغربية تتخلل جميع مناحي الحياة بما في ذلك الفنون والثقافة والتعليم وتحوّل البلد إلى استعداد السوق للسلع والخدمات الغربية (المترجم).

(**) مصطلح يشير إلى انتشار مطاعم ماكدونالدز في جميع أنحاء العالم نتيجة للعولمة، وبشكل أعم نسبة إلى الآثار التي تتركها الماكدونليزية لخدماتها البارزة (المترجم).

بالذبول، وإفراغ أهلية المواطنة والمجتمع المدني والديمقراطية. كما أنَّ أحد الأركان الأساسية لماك ووراد تتسم بتمحور الاقتصاد الثقافي بصورة متزايدة على الخدمات، والمعرفة، والاتّصالات، وأنماط الحياة والترفية.

نحن نرى أن هناك تحوّلاً في التركيز من «السلع المعمرة التي تستهدف الجسم» إلى «التكنولوجيا الناعمة التي تستهدف الروح الإنسانية»، وهو ما أسماه باربر (Barber 1996: 60) بـ «مواد الترفية لقطاع عن بعد»(*) (Infotainment Tele-Sector) التي حُدد مدّ بصرها للتأثير في النفس البشرية. فهؤلاء الذين يهيمنون على هذا القطاع، كما يقول باربر، سيكونون هم القوة الاقتصادية المسيطرة خلال القرن الحادي والعشرين.

لعل أحد الأمثلة حول هذا القطاع هو الإعلان العالمي الذي بدأ بالنمو بقوة منذُ خمسينيّات القرن العشرين. ففي عام 1950م أُنفق على الإعلان في جميع أنحاء العالم ما يقارب 45 مليار دولار أميركي. ومع عام 1998م بلغ الإنفاق على الإعلان عبر العالم بواقع 413 مليار دولار أميركي بزيادة بلغت تسعة أضعاف عما كان عليه الإنفاق في عام 1950م، وبمعدل نمو بلغت سرعته ثلث تسارع النمو الاقتصادي العالمي بالكامل (Worldwatch 2005). وكنتيجة لهذا النمو، تعرض الناس في كلّ يوم إلى كميات هائلة من الإعلانات – 254 إعلان كلّ يوم كمعدل في

(*) يقصد المؤلّفان بهذا النصّ وما يعنيه مصطلح (Tele-Sector) أو قطاع عن بعد، هو كلّ الاتّصالات التكنولوجية المتمثلة بالتواصل عن بعد والمتمثلة بالهواتف الذكية والحاسوبية الصغيرة وأجهزة وبرامج الاتّصال عن بعد التي غطت العالم مع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (المترجم).

الولايات المتحدة الأميركية على سبيل المثال (Worldwatch 2005).

فهذا القطاع، وكما لاحظ باربر، تمكنت الولايات المتحدة الأميركية من الهيمنة عليه من خلال المنظمات، التي تتخذ من الولايات المتحدة الأميركية مقراً لها، إذ ترأس القائمة عالمياً عشرون شركة إعلان أميركية. ولعل الوصول لمثل هذا العمل الإعلاني هو عمل ضخم: على سبيل المثال، إعلان شركة بيبسي كولا وحسابها مع شركة الإعلانات الكبرى «ساجي وساجي»، شاهدنا أن صورة هذا المشروب الغازي قد وجدت مكانةً عُليا في أربعين بلداً، واحتمل أن يكون ذا مؤثر واضح على ما يقارب خمس البشرية (Barber 1996).

هذا التوسع في الإعلان يشير إلى هيمنة الصورة داخل ما يُعرف بماك وورلد، حسبما نطق به باربر. فبالنسبة إليه، إن الشركات التي هي من مثل نايك (Nike)، تكون وظيفتها أشبه بحالات الإيمان بالأديان أكثر منها كمنتوجات ألبسة رياضية في تواصلها العاطفي، والوهمي، وطريقة الحياة عند إعلانها عن المنتج. ووظيفة الإعلان والتسويق بوصفها «مصانع ضرورات» (Needs Factories)، تولد بسرعة لا يمكن تصديقها شهوات جديدة ورغبات، وتربطها بسلع معينة. وإن شعار «أفعل ذلك»، يعمل بالتالي ليس فقط باعتبارها شعار الإعلان، بل الأهم من ذلك هو شعار لطريقة تدفع الأفراد إلى النظر إلى المنتج كضرورة ورغبة. فبالنسبة إلى باربر، هذه الرغبات والشهوات هي أميركية بنحو متزايد. فالتلفزيون الأميركي، والأفلام والموسيقى نجدها في كلّ مكان، حتّى وإن تمّ إنتاج الفلم خارج الولايات المتحدة الأميركية، يبقى منتجاً أميركاً، يعم فيه ما يدعوه باربر بـ «نمط الحياة الثالوثي» (Lifestyle Trinity) الأميركي الذي هو، الجنس، والعنف والمال.

يؤكّد باربر، أن عواقب مرئيات ماك وورلد الثقافية بشكل خاص مؤسفة جداً. فالحجج، والصبر، وزوال الخيال بجانب الكلمة المطبوعة أصبحت بديلاً عن المناقشة الواعية، والتحليل الدقيق، حيث تتركز القضايا البالغة الأهمية اليوم في صور مبسطة ومسيسة إلى حدّ كبير. وهناك أيضاً اتّجاه للتمييز بين الإعلان والترفية وانهيار ما ينظر إليه، على سبيل المثال، يظهر ذلك في أم تي في MTV الذي هو إعلان إلا أنه أكثر قليلًا من الإعلان الطويل، في تقديرات باربر. وإن مطالبات الليبرالية الجديدة لتوحيد المنتج واحتكار الصناعة الثقافية «الشمولية التجارية» (Commercial Totalitarianism) هو أمرٌ مازال غير مؤكّد، خصوصاً فيما يتعلق بتوسيع وتعددية حرية السوق والاختيار.

دعونا نفكّ بعض هذه الحجج أبعد من ذلك. **أوّلاً** للنظر في فكرة باربر تلك، التي تقول إنَّ المزيد والمزيد من الناس في جميع أنحاء العالم يتجهون لسلوك المستهلك الطائش. بعض المنظّرين النقاد قد طوروا تلك الحجة لتكون قضية صالح عام – معالجة الفقر، والمخاوف البيئية على سبيل المثال – أُسقطت من جدول الأعمال. ففي موضع التخيلية القديمة من الحرية المتبادلة، المساواة، والانسجام، فإننا نحاول أن نضيقها لتكون للاستهلاك الفردي فحسب. وفي سياق مماثل، فقد اتّبع بعض المنظّرين النقاد مفاهيم ماركس في الاعتراض على ميل الرأسمالية إلى تسليع كلّ شيء. وهذا يعني تسليع المزيد من الأشياء – بما فيه مفاهيم باربر، والعواطف، والمشاعر، والأفكار، والخيال – ليتم تسويقها بسعر يوضع عليها. مثل هذه التسليعية بالتأكيد تهدد الأصالة الشخصية، والتواصل الحقيقي بين البشر، كما أنَّ «القيم الإنسانية» تمت مساواتها حصرياً مع القيم النقدية أكثر من أي وقت مضى. أحد الجوانب

ذات الصلة من هذه التسليعية هي، الفكرة التي تحوّل السلع إلى أشياء من التفاني والالتزام المفرط وغير العقلاني إلى (شيء). وهو ما يعني هذا استثمار الرغبات غير العادية والآمال، وفاءً للتسليعية، هذه التسليعية تكتسب القوة السحرية التي تخفي النقطة الأساسية المتضمنة، إننا وبشكل جماعي نحن الذين صنعنا تلك المنتجات، ولا بدّ من أن نعرف أنَّ هذه المنتجات ليس لديها خصوصية مسؤولة مستقلة عن صانعها. في مثل هذه المسماة بـ « صنمية السلع» (Fetishism of Commodities) من ثمّ، وكما وصفها كارل ماركس (Marx 1987)، نرى الاغتراب كالمبدعين الذين ننحني أمام إبداعاتهم.

مربّع 4.1 التسليع

التسليع يشير لعملية حددها كارل ماركس من قبل، حيث يتم من خلالها تقليص العلاقات الاجتماعية لتصبح علاقات تبادل. والعملية الأساسية للتسليع في المجتمع الرأسمالي هي عملية تتعلّق بواقع العمل، لكون العامل لا ينتج إلا سلعاً، إلا أنه (أي العامل) سيصبح أيضاً سلعةً. ووفقاً لماركس، إن عملية العمل الحقيقية، يتم تقليص نشاطها المادي من قبل العمال الفرديين إلى حدّ خُلاصة الاحتياج التي يمكن بيعها لأولئك الذين يمكنهم استخدام المنتج لغرض تصنيع سلع تبادلية. وبهذه الطريقة، فإنّه من حقّ العمال أنفسهم امتلاك قيمة خاصة بهم، كما أيّ سلعة أخرى تباع وتشترى. كما يلعب التسليع دوراً هاماً في الشأن الثقافي. هذا في المقام الأول من خلال ما يشار إليها باسم «صنمية السلعة» (Commodity Fetishism)، وهو عنوان مهم في عمل هوركهايمر وأدورنو في عملهم الموسوم «الجدلية

التنويرية» (Dialectic of Enlightenment) (Horkheimer and Adorno 1989). فوفقاً لـ هوركهايمر وأدورنو، قد تمّ إبدال الدين والسياسة بالسلع في المجتمع الرأسمالي، باعتبارها أشياء مهمة يفترض أنها مهيمنة على حياة البشر. وقد أصبحت السلع اليوم بقدرٍ كبير صنمية، باعتبارها قد منحتهم واقعيةً أكثر من الفردية والعلاقات الاجتماعية ذاتها، على الرغم من السلع التي لا تتعدى أن تكون جماداً فقط. وبناءً على ذلك، فإن الصناعات الثقافية قادرة على استثمار الصنمية، وذلك من أجل استحضار الرغبات نحو السلع التي هي للاستهلاك ومن ثمّ للربحية. ومع انتشار اقتصاد الليبرالية الجديدة في جميع أنحاء العالم، أصبحت صمنية السلعة عالمية. وبالمعنى الحرفي، فإن أي شيء يبدو أنه بالإمكان أن يتحول إلى سلعة – بدءاً من أطباق المطابخ العالمية إلى الموسيقى «البديلة»، والفنون الطبيعية «الأصيلة» والحرف والطقوس.

لقد أدّت التسليعية إلى القلق مع ظهور النزعة الاستهلاكية الغربية أو الأميركية، حيث نشهد اليوم في جميع أنحاء العالم حلول «الثقافة الأحادية» (Monoculture)، من حيث الأحلام والأوهام العالمية التي تدور حول العلامات التجارية الغربية أو الأميركية التي تأخذ مكانتها في الثقافة الأحادية المرتبطة بالقيم وأنماط الحياة – نايك (Nike)، كوك (Coke)، ماكدونالدز (McDonald’s)، ستار وور (Star War)، بي ووج (Baytwatch)، برتني سبيرز (Britney Spears)، سيرفايفر (Survivor)، غاب (Gap)... وهلم جراً. وفي الواقع، إن مسح تدفق السلع الثقافية قد يقودنا بعض الشيء إلى دعم أُطروحة الإمبريالية الثقافية. وبعبارة أخرى، إن تدفق المنتجات الثقافية هو أمرٌ غير متكافئ للغاية. حيث إنَّ هناك

ما يقارب أربعة أخماس صادرات المنتجات الثقافية مسجلاً لحساب اثنتي عشرة دولة فقط (UNDP 2004). فالصادرات المطبوعة وما يتعلق بالأدبيات تهيمن عليها الولايات المتحدة الأميركية، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، في حين تسيطر على صادرات الموسيقى كلّ من اليابان، والولايات المتحدة الأميركية، وإيرلندا، وألمانيا، والمملكة المتحدة. كما أنَّ كلّاً من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، وسويسرا وألمانيا وفرنسا تقود حجم الصادرات لتجارة الفنون البصرية. وقد توسعت في السينمائية، والتصوير الفوتوغرافي، والإذاعة وتكنولوجيا التلفاز والصورة لتتحول الهيمنة على تجارتها وإنتاجها لدول أخرى، مثل المكسيك، والصين، وماليزيا، بجانب اليابان والولايات المتحدة الأميركية. أما في تجارة الألعاب والسلع الرياضية فيمكن القول إنَّ الصين هي الرائدة في هذا المجال ومعها الولايات المتحدة الأميركية، واليابان، وألمانيا وإيطاليا (Ramsdale 2000). وعموماً إن الأربعة الكبار – الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا – قد هيمنوا لبعض الوقت على التجارة الثقافية، في حين أنَّ الصين قد التحقت مؤخراً لتصبح جزءاً من هذه التجارة التي يقودها الخمسة الكبار الجدد (UNESCO 2004).

لنمسح بعض المعلومات المؤكّدة من أماكن أخرى في جميع أنحاء الصناعات الثقافية التي يهيمن عليها الغرب بشكل واضح. ففي صناعة الأفلام، تسيطر منتجات الولايات المتحدة الأميركية على 85٪ من مشاهدي الأفلام عبر العالم، وتهيمن على 35٪ من عائدات تلك الصناعة، ناهيك عن أنَّ العديد من البلدان تعتبر الولايات المتحدة الأميركية تأتي في المرتبة الأولى أو الثانية من أصل الأفلام المستوردة

(UNDP 2004). وفي حالة الإنترنت، يتم توجيه معظم حركة المرور على الإنترنت من خلال خطوط الولايات المتحدة الأميركية. ففي عام 1999م، كان هناك 69٪ من كلّ عناوين المواقع الإلكترونية المنتهية بـ com قد منحت للولايات المتحدة الأميركية، وما يقارب 77٪ منها كانت ممنوحة للولايات المتحدة الأميركية وكندا والمملكة المتحدة. وفي عام 1997، حوالي 94٪ من أعلى 100 موقع إلكتروني تتخذ من الولايات المتحدة الأميركية مركزاً لها (Zook 2001). وفي مدى القنوات التلفزيونية الفضائية عبر الوطن، تمكنت الـ أم تي في(*) (MTV) (من الوصول إلى حدّ 282 مليون مشاهد، في حين أن محطة ديسكفري (Discovery) حققت 222 مليون مشاهد، والسي أن بي سي CNBC 182 مليون مشاهد، والـ سي أن أن الدولية (CNN International 172 مليون مشاهد (Chalaby 2003). كما أنَّ الشركات من مثل بيرتر لسمن ميوزك غروب (Bertelsmann Music Group)، وأي أم أي (EMI)، ويرنر ميوزك غروب (Warner Music Group)، وسوني (Sony)، ويونيفرسل ميوزك كونترول (Universal Music Control) قد حققت أكثر من 80٪ من مبيعات الموسيقى حول العالم (Chalaby 2003).

عولمة اللاشيء

إن جزءاً لا يتجزأ من أُطروحة الإمبريالية الثقافية تم تطويرها من قبل مدرسة فرنكفورت النقدية للصناعة الثقافية، إذ عبرت عنها بـما يسمى بـ الفراغ المتنامي (Growing Emptiness) للإنتاج الثقافي والاستهلاك.

(*) قناة تلفزيونية الكابل والأقمار الصناعية الأميركية التي تبث الموسيقى الشعبية والموسيقى الكلاسيكية والبوب وأشرطة الفيديو الترويجية (المترجم).

وقد أقدم جورج ريتزر (George Ritzer 2004) على إعادة صياغة هذه الخلافية مؤخراً تحت مسمى فكرة «عولمة اللاشيء» (Globalization of Nothing). ويرى ريتزر بقوله إن كلمة اللاشيء قد أصبحت بصورة متزايدة ظاهرة عالمية. فكلمة لا شيء بالنسبة إلى جورج ريتزر (George Ritzer 2004:3) تشير إلى ظاهرة شبيهة بظاهرة المراكز التجارية، وملابس كاب جينز، وسيناريوهات الموظفين، وأجهزة الصرف الآلي – وهو ما يعني أن «المجتمع المتولد من ذلك التصوّر المركزي العام، والتحكم، يخلو نسبياً من المحتوى الموضوعي المميز». وإن نتائج هذه العولمة من اللاشيء ما هي إلا فقدان لشيء على نحو متزايد، بالأخص، «النموذج الاجتماعي الذي عموماً يمكن تصويرهُ محلياً، وبصورة محكمة، وغنياً بصورة نسبية في المحتوى الموضوعي المميز» (Ritzer 2004: 7).

لقد تمّ إنشاء اللاشيء من قبل الغرب، وبالأخص، الولايات المتحدة الأميركية، حيث ينطوي هذا الإنشاء على عدة أمور: الحركة من المكان (العلاقات، والتاريخ، والهوية) إلى اللامكان، ومن الشيء إلى اللاشيء (على سبيل المثال: Big Mac)، ومن إنسان ذو شأن إلى عديم الشأن (على سبيل المثال، موظف ماكدونالدز التي يتفاعل مع العملاء يرتكز تفاعله على برنامج نصّي)، ومن الخدمات إلى اللاخدمات. وفي حين، أن هناك شيء فريد من نوعه يجسد العلاقات الجغرافية المحلية، كان هناك ما هو خاص للوقت الحاضر، وهناك أنسنة (Humanized) وفتن (Enchanted)، وليس هناك ما هو عام، تنقصه العلاقات المحلية الصالحة لكلّ زمان، والمفعم بـ اللاإنسانية (Dehumanized) والوهم (Disenchanted).

ومقابل أولئك الذين يرون في العولمة الثقافية المتنامية أن هناك تجانساً ثقافياً، نجد ريتزر يصرّ على، أنَّ التجانس هو الاتّجاه السائد وقد تمّ الاستيلاء عليه بواسطة مفهوم «العولمة». فالعولمة مرتبطة بكلٍ من تحليلات ماركس وفيبر للحداثة، وهو ما يدلّ على الدافع الرئيسي للنمو وقوة مركزية بعض الدول، والشركات، والمنظمات. ففي هذا التحليل، يصبح العالم متساوياً أكثر فأكثر، وتصبح الإجراءات الاجتماعية في اتّجاه واحد، حيث يترك للناس حيزٌ صغير لمتابعة طرق بديلة للحياة، معتبرين السلعية ووسائل الإعلام هي الوسائل الأساسية. وتحتوي العولمة على إجراءات فرعية ثلاثة هي: الرأسمالية، والماكدونالدزية، و«الأمركة» (Americanization). وتعتبر الرأسمالية هي الإجراء المركزي المصاحب لنمو النظام السوقي (Marketization)، وانهيار البدائل المجتمعية (Societal Alternatives). في حين، وكما لاحظنا، تعتبر الماكدونالدزية مفهوم يشير إلى انتشار العقلانية الرسمية إلى المزيد والمزيد من مجالات الحياة. أما الأمركة، فهي الطريقة التي تكاد يقال عنها أنها الثقافة الثانية لكلِ شخص (Ritzer 2004: 90). وفي حين يعترف ريتزر، بأنَّ هناك اتّجاهات مضادة خلال العولمة التي تجلب عولمة شيء، على سبيل المثال - كان المعرض المتجول لوحات فان غوغ (Van Gogh) - فإن الديناميكية الحقيقية لملاحظات ريتزر تكمن في أنَّ العولمة هي لـ اللاشيء. وهذا المفهوم فاعل حتى الآن لعدة أسباب، بما في ذلك الأذواق الأقل تطوّراً والمطلوبة في أي شيء يستهلك، والكلفة المنخفضة، وسهولة التصنيع. وهناك ببساطة المزيد من الطلب لـ اللاشيء من شيء ما. ففي حين أن هناك بعض الإيجابية التي تشارك في انتشار شيء ما - الكلفة، والملاءمة، والكفاءة - هناك

أيضاً عيوبٌ كبيرةٌ: بالدرجة الأولى من الصعوبة تحديد المنتج المحلي، وفقدان التجارب الغنية العالمية، وهو ما يجعل من الاستهلاكية مهيمنة على هويات البشر، وسيكون هناك حيز أقل في العالم لشيء ما.

أُطروحة استجواب الثقافية الإمبريالية

هذه الحجج برأينا، هامة وملحة، ولكن هناك عدد من الردود النقدية لأُطروحة الثقافية الإمبريالية نحتاج إلى النظر فيها. سوف ننتقل الآن لتلك الردود النقدية. فالفحوى الرئيسيّة لهذه الردود النقدية هي أنَّ العولمة تُصدّر التهجين (Hybridization)، بدلاً من، أو بجانبها، التجانس (Homogenization).

أوّلاً: يقال في كثير من الأحيان أنَّ التدفقات الثقافية، أنها تدفقات ليست مستقيمة الأداء باتّجاه واحد كما هي أُطروحة الثقافة الإمبريالية التي تجبرنا على الاعتقاد بها. على سبيل المثال، هناك ظاهرة «عالم الموسيقى» الذي يقدّم مثالاً على المنتجات الثقافية التي تسافر باتّجاه آخر – من الجنوب إلى الشمال. كما أنَّ هناك أيضاً ما يسمّى بظاهرة التيبنن (Japanization) لممارسات العمل المصاحبة إلى التحرّك نحو الفوردية (Cohen and Kennedy, 2000). وفي مجال المنتجات الغذائية، يشير ليغرين (Legrain 2002) إلى شعبية الكاري الهندي وليس البرغر، في الوجبات البريطانية السريعة. وبصورة أعم، وعلى سبيل مثال التدويلية (Internationalization) والجمعية – التعددية (Pluralization) في المطبخ الغربي، هما بالتأكيد مضادتان لهؤلاء الذين يخشون أن يترك كلّ واحد الأكل في مطاعم ماكدونالدز ويشربون الببسي كولا.

ثانياً: من المهم التحفظ على الجدل حول المخاوف العالمية

من أميركا، أو على نطاق أوسع من الهيمنة الغربية. كما يقول آبادوري (Appadurai 1990: 295) يجدر بالذكر أن لشعب إيريان جايا (Irian Jaya)، قلقٌ بالغ من «الأندونوسية» لربما أكثر من قلقهم من الأمركة»، لأن التيبنن لكوريا، و«التهند» (Indianization) لسريلانكا، و«فتنمة» (Vietnamesization) الكمبوديين، و«روسسة» (Russianization) شعب أرمينيا السوفياتي وجمهوريات البلطيق كلها قد تكون ثقافات مهيمنة يمكنها أن تأخذ أشكالاً عدة – مثل الاستيعاب القسري للأقليات العرقية – وهو غالباً ما يحدث على المستوى المحلي، والوطني، والإقليمي، وليس فقط على المستوى العالمي فحسب.

ثالثاً: هناك أدلة على استمرار تفضيل الإنتاج الثقافي المحلي. وهناك أمثلة عديدة حول هذه الحالة. فبرامج المنتجات المحلية، والصحف المحلية عادةً ما تجذب الجماهير بصورة عالية جداً، وكثيراً ما تستخدم مستوردات التلفزيون الأميركي «آلات التعبئة» (Fillers) المكلفة نسبياً خارج غربلة أوقات الذروة (Mackay, 2000; Hesmondhalgh, 2002). فقد كانت الـ أم. تي. في، على سبيل المثال، مضطرة لتغيير برمجتها في آسيا لتشمل مستويات عالية من موسيقى البوب المحلية، صاحبها أحد المسوحات الإحصائية التي توصّلت إلى أن 95٪ من المراهقين التايلنديين يحبذون الموسيقى الشعبية التايلندنية مقارنة بالموسيقى الغربية (Santana 2003). وفي إيطاليا، كان تحبيذ البيتزا أكبر بكثير من وجبات ماكدونالدز السريعة (Legrain 2002). كمان أن كرة القدم الأميركية، ولعبة البيسبول لم تتعدَّ في الحقيقة بانتشارها خارج شمال القارة الأميركية، وبالمقارنة يمكن القول الشيء نفسه، عن مشجعي كرة القدم وعن فنون الدفاع عن النفس الآسيوية (Legrain 2002). وفي

هذا الوضع، يجادل هيلد ومكرو (Held and McGrew 2002: 30) بأنَّه «لا يوجد أي تجميع عالمي مشترك للذكريات، ولا طريقة عالمية مشتركة للتفكير، وليس هناك «تاريخ كوني» (Universal History) في أو من خلال البشر يمكن أن يوحدهم». الفكرة هنا ستكون، إن «الثقافة العالمية» هي ليست بالفعل ثقافة مطلقاً، وبالتالي لا يمكن اختراقها بعمق من حيث الوسائل والهوية، كما جادل البعض (Smith 1990).

رابعاً: هذه الفقرة تتعلّق ببعض ما سبق، هناك حجة مفادُها، أنه بدلاً من التوحيد المتزايد فإننا نرى أن هناك زيادة في التجانس في المجال الثقافي واختلاطاً ثقافياً على نطاق واسع. وقد نشر النقاد مفاهيم هذه الحجة التي تتمثل في العولمة بصورة واسعة، والتهجين، و«التوطين» (Indigenization)، و«الثقافة الكاريبية»[*] (Creolization). وهنا الفكرة هي، أنَّ الأشكال الثقافية الهجينة الجديدة آخذة في الظهور مع العولمة. وبدلاً من استبدال الثقافة المحلية بالثقافة العالمية – الغربية الواحدة، نرى أن هناك «افتراض انتقائي وتحوّل» في الثقافة (Thompson 1997). فبالنسبة إلى رولاند روبرتسون (Roland Robertson 1995) أنَّ العولمة بعيدة ومعقّدة للغاية وتمثل وحشاً يستوجب الإمساك به بدقة بواسطة فكرة التجانس المتزايد. كما أنَّ فكرة العولمة – مزيج من إنتاج هجين ثقافي محلي وعالمي – يمكن أن تساعدنا على الاقتراب من ما يحدث فعلاً. على سبيل المثال، عند انتشار مفاهيم الوطنية والقومية شاهدنا

(*) الكاريبية هي نسبة إلى الثقافة المتجذرة في شخص من أصل أوروبي أبيض وشخص من أصل أفريقي أسود مختلط، وخاصة في منطقة البحر الكاريبي. وقد ظهرت هذه الثقافة في العالم الجديد كنتيجة للاستعمار الذي كوّن خليطاً بين الناس من السكان الأصليين الأفارقة، والأوروبيين (المترجم).

أن كلاً من التجانس من نوع (الوطنية أو القومية التي تعتبر ديناميكية واسعة الانتشار)، وفي ذات الوقت شاهدنا المصلحة الذاتية لكون كلّ قومية تبحث عن مخطط خارج خصوصيتها. وبالمثل، حدد روبرتسون الخطاب العالمي للمحلية، والمجتمع، وهكذا. فبالنسبة إلى روبرتسون (Robertson 1995: 35) «ليس للعالم بحدّ ذاته ما يقابله محلياً». وبدلاً من ذلك، فإنّه غالباً ما يشار إليها باسم المحلية ليتم تضمينها من صميم العالمية». فالعولمة تربط المحليات، وتربط أيضاً تلك الأمور التي تنطوي على ابتكار المحلية. ويدعي روبرتسون (Robertson 1995: 38) أن الأدلة الدامغة هي أنه حتّى «الرسائل الثقافية» التي تنبثق مباشرة من «الولايات المتحدة الأميركية» هي رسائل تصل بشكل مختلف ومدبلجة. وهذه المجموعة المحلية تمتص الاتّصالات من المركز في داخل مجموعة كبيرة ومتنوعة من الطرق، هذا **أولاً**. **ثانياً**: إن المنتجين الرئيسيين المزعومين لـ «الثقافة العالمية»... تُطيّف بصورة متزايدة منتجاتها لغرض السوق العالمية المتباينة. **ثالثاً**: هناك الكثير من المقترحات على ما يبدو من الموارد الرمزية الوطنية التي هي في الحقيقة متوفرة بشكل متزايد للتفسير العالمي المتباين وللاستهلاك... [على سبيل المثال]، شيكسبير لم يعد مطلقاً منتمياً لإنجلترا». وعليه سنقوم بفكفكة هذه الأفكار أيضاً.

ولعل، مثالاً من مجال الموسيقى الشعبية التي يتم عرضها من قبل ستيفن إبستين (Stephen Epstein 2001) في معرض تحليله لموسيقى الشرير الكورية، يمكن القول جدلاً: إن موسيقى الشرير قد ظهرت في بريطانيا في سبعينيّات القرن العشرين، بوصفها مثيرة لتعبير اغتراب الشباب والتفكك الاجتماعي. ويبدو أن مشهد الشرير الكوري ومنذُ

منتصف تسعينيّات القرن العشرين، متشابه في نواحٍ كثيرةٍ، في حين أن إبستين يؤكّد أن هناك اختلافات كثيرة في ذات المشهد أيضاً. ويرى إبستين الشرير الكوري على أنه حالة دراسة في التوطينية. ففي كوريا، نرى أن أغلب العناوين الرئيسيّة لموسيقى الشرير هي الحرية، استجابة لضغوط وتوقّعات الطبقة الوسطى المتعلمة والصعوبات مع الآباء. وهذا هو أقل ما هو موجود في قلب المجتمع، وبالتالي هو بالمعنى أقل سياسياً، ولكن تأخذ طابعاً وطنياً، أملاً في إيجاد مكان جديد للشباب الكوري، ونمط جديد للكوريين. ويستنتج إبستين (Epstein 2001: 385) أن «الشباب الكوري يحافظ على المؤسسة، والحكم الذاتي في مواجهة الضغوط التطبيعية للمدرسة، والبيت، والدولة في جانب معين، وتأثير زحف الثقافة العالمية من جانب آخر».

المهم في هذه الحجج هي طريقة النقاد ذات الافتراض المضطرب الذي يجعلنا بودنا أن نعرف كيف يمكن للناس قراءة ذلك أو أنَّ ذاك المنتج الثقافي فقط، وذلك بكونهم مستهلكين. فكما يقول توملیسون، (Tomlinson 1999: 83 - 84) «مشكلة الحجة الثقافة الإمبريالية هي أنها تفترض هذا الاختراق فحسب: إنّه يجعل قفزة الاستدلال مجردة من وجود السلع الثقافية لإسناد أعمق الآثار الثقافية أو الأيديولوجية». حتّى هؤلاء الذين هم في الجنوب يستهلكون المنتجات الثقافية التي أصلها غربي، وهذا لا يترتب عليه على الإطلاق أي شيء ما يتعلق بالعادات الطويلة الأجل التي لم تعدّ موصولة بالثقافة، والعائلة، والدين، أو الهويات الوطنية. فكما يقول ليغرين (Legrain 2002)، يمكننا أن نتناول من الثقافات الأخرى دون أن تطغى عليها التجربة. كما حدد ليغرين أيضاً نقطة جديرة بالثناء وهي، ينبغي على النقاد اليساريين أن يكونوا من أوائل الموافقين على ما سوف نمده خارج حدود ما نستهلكه.

هنا، الحجة البالغة الأهمية، وهي أنَّ المنتجات الثقافية يمكن قراءتها واستخدامها بطرق متعددة: يمكن أن تعني مجموعة كاملة من الأشياء. إن منتقدي أُطروحة الثقافة الإمبريالية سيعتمدون بصورة أغلب على مفهوم «الجمهور الفاعل» (Active Audience) من الاتّصالات، ووسائل الإعلام، والدراسات الثقافية. وهنا، قد أكدّت الإبداعية ومؤسسات الناس العاديين على الوقوف أمام منهج ماركسي أعلى – أسفل الذي يتخيل أنه يمكن ببساطة أن نكشف إحداثيات الطبقة، ووظيفة منتجات ثقافية معينة. ويحاول هذا النهج الحصول على البعد الجزئي من صنع المعنى ومؤكّداً على التعقيد، والازدواجية، والطعن في الإنتاج الثقافي، والاستهلاك (Hesmondhalgh 2002). جزءٌ من ذلك هو أنَّ الصناعات الثقافية قد لا تكون موحّدة بالطريقة التي غالباً ما نعتقدها. كما لا ينبغي أن تقرأ الثقافة الشعبية فقط من حيث وظيفتها في الحفاظ على الوضع الراهن، وهو ما يعني، لا يمكن أن تقرأ كفكر أو لغز يخدم مصالح طبقة ما (Barrett, 1991)، بل ينبغي أن تقرأ دائماً على أساس أنها تعبير محتمل لرغبات شعبية وتعهدات. وبالتالي، فشبكة تلفزيون فوكس الإخبارية التي يمتلكها السياسي المحافظ رابرت مردوخ (Rupert Murdoch)، تبث من على شاشاتها أفلاماً كارتونية معروفة بشعبيتها لمستويات عديدة من الناس مثل سمسمز (The Simpsons)، لكون تلك الأفلام الكارتونية تنتقد المجتمع والثقافة الأميركيتين بعمق (Hesmondhalgh 2002). وبصورة أعم، يصرّ بعض النقاد على أنَّ الثقافة الشعبية تكتظ بعناصر احتجاج كثيرة، كما أنَّ هذه الأيديولوجية على وجه التحديد هي ليست تعبيراً عن أفكار الطبقة المهيمنة (Hesmondhalgh 2002; Zizek 1997).

إضافة إلى ذلك، ناقش توملسون (Tomlinson 1999: 84)

ليقول، «إن التنقل الثقافي ما بين المناطق الجغرافية يضمن دائماً تداخلاً، وترجمةً، وتحوّلًا، وتبنياً، و«توطيناً» على النحو الذي تُتلقى الثقافة جالبةً مواردها الخاصة لتؤتي بطريقة جدلية مبنية على «الثقافة الواردة». أحد جوانب هذا التنقل مدعومٌ من خلال العمل التجريبي للدراسات الثقافية، غير أنَّ الناس يميلون إلى قراءة المنتجات الثقافية المتعلّقة بالاهتمامات والمصالح المحلية (Tomlinson 1997). ففي هذا السياق، يؤكّد جان ندرفين بيترويس (Jan Nederveen Pieterse 2004) أنَّ الأشكال الثقافية والاجتماعية تتحول خلال سفر الناس. فبالنسبة لـ بيترويس، يكون التهجين ميزة لا مفرّ منها مطلقاً في حقبتنا لـ «العولمة المتسارعة» (Accelerated Globalization). حاضراً «المزيج الثقافي، والكونية... هي ليست مجرد تجربة النخبة النفيسة، لا بل هي الحالة الجمعية والخبرة» (Nederveen Pieterse 2004: 115).

لقد استنطق أيضاً ندرفين بيترويس (Nederveen Pieterse 2004) مفاهيم وطنية للغاية من الثقافة العرقية، التي تقدّم مباني الإمبريالية الثقافية أو حجة التجانس الثقافي. ويرى عدد من النقاد، أنَّ الإمبريالية ما هي إلا أُطروحة ثقافية تفترض وحدة ونقاء وطابعاً غير متغير تاريخياً للثقافة، أو على الأقل تنطبق هذه العناصر على الثقافات غير الغربية. وردهم النقدي لهذا هو بالقول إنَّ الثقافات تنقسم دائماً ومتنازع عليها، ويتنازع عليها، ومتغيرة، ونادراً ما تكون «نقية»، وأن المتشائمين هم من أعوان رومانسية الثقافات غير الغربية. في حين أن خاصيتنا تكمن في فترة «الاختلاط المتسارع» (Accelerated Mixing) للثقافات، وترى ندرفين بيترويس (Nederveen Pieterse 2004) أن التهجين متجذر بعمق في التاريخ، وصار أمراً عادياً جداً. فكلّ الشعوب والعادات تشترك من ثمّ بـ «التراث

الجمعي» (Plural Heritage). ولعلنا نفكر بالغرب، ولربما نناقش أكثر «التغريب» (Westernization) المتمثل بواسطة انتشار مطاعم الوجبات السريعة، فسنجد أن ندرفين بيترويس (Nederveen Pieterse 2004: 51) يجادل في هذا الموضوع بقولها «قد تكون الوجبات السريعة قد نشأت خارج بلدان الغرب، في أكشاك بيع الطعام على جانب الشارع في منطقة الشرق الأوسط، وآسيا وأفريقيا. فمطاعم الوجبات السريعة الأميركية تخدم زبائنها بتقديم وجبات ألمانيّة (همبركر، فرانكفورتر) مع الوجبات الفرنسية (البطاطة المقلية، صلصة السلطات)، وعناصر المطعم الإيطالي (البيتزا) وبطريقة الإدارة الأميركية للمطاعم».

باختصار، يبدو واضحاً أن واقع الإنتاج الثقافي والاستهلاكي أكثر تعقيداً من ما تسمح به أُطروحة الإمبريالية الثقافية. فالنصوص الثقافية المعقّدة والمتنازع عليها مرصودة دائماً من قبل الأفراد الذين يحددون السياقات الاجتماعية والتاريخية الخاصة، والذين يستخلصون المصادر المتاحة لهم، في محاولة لفهم الرسائل الإعلامية ودمجها في حياتهم (Thompson 1997: 174). من ناحية أخرى، ركز ببساطة احتفاليو بعض المراقبين على «عدم التجانس» (Heterogeneity)، وبدا لهم أنَّ الاختلاط الثقافي كافٍ لتجاهل عدم التكافؤ في السلطة. ويرى ندرفين بيترويس (Nederveen Pieterse 2004)، أنه يجب علينا الاعتناء بالطريقة التي تهيمن على إعادة الإنتاج وإعادة التكوين في عملية التهجين. وهي طريقة عمل السلطة والهيمنة التي ربما تكون واضحة في جدال توملیسون (Tomlinson 1999) الذي يعتبر نسخة أكثر قبولاً من ذي حجة التجانس المرتكزة على التسليع لعدد متزايد من الممارسات الثقافية، في عالم يسيطر عليه مبدأ الاستهلاكية. ووفق هذه الملاحظة، يقول هسموندالغ

(Hesmondhalgh 2002: 238) أن «الصناعات الثقافية جلبت تسويقاً لم يسبق له مثيل لحياتنا اليومية على مدى العشرين سنة الماضية». كما أكّد على - رغم تأكيده على التعقيد والازدواجية والتناقض في الصناعات الثقافية - أنَّ الإنتاج الثقافي مازالت هيمنته واضحة من قبل بعض الأقطار الأساسية، والتي تتركز فيها السلطة ضمن هذه الصناعات لأكثر من عشرين سنة مضت أو أكثر، إضافة إلى تأكيده على عدم استواء التدفقات الدولية من النصوص الثقافية (Hesmondhalgh 2002). فكلا نهجي التجانس يتركان المقاومة، والمكتب التجاري خارج سياق المعادلة، والتفاؤل الساذج يهمل أسئلة السلطة غير المتكافئة، وتؤكد هذه النتائج الإيجابية البحتة أن الاختلاط الثقافي غير كافٍ. وكما قال فيذرستون (Featherstone 1990: 2) «إن المنطق الثنائي الذي يسعى لفهم الثقافة عن طريق استبعاد مصطلحات التجانس عن بعضها البعض-عدم التجانس والتكامل - التفكك والوحدة - التنوع، يجب التخلص منها».

الهوية والعولمة

يُعتبر مفهوم الهوية وما يتصل به من قضايا ذاتية أمر أساسياً للكثير من التحليل الاجتماعي المعاصر، ويرتبط مفهوم الهوية ارتباطاً وثيقاً بالمخاوف التي أثارها القسم السابق من هذا الفصل. الهوية هي مفهومٌ من مفاهيم علم الاجتماع، وكان الغرض من نشره هو فهم العلاقة ما بين الخبرات الذاتية لدينا والسياق (الثقافة، والتاريخ، والمجتمع) ضمن ما يتعين علينا فهمه (Woodward 1999). فالقلق المصاحب للهوية هو مرة أخرى جزء مما يسمّى بـ «المنعطف الثقافي» الذي يركز على اللغة، والخبرة، والمعنى، والرموز، رافضين أن يُفهم منها أنها مجرد تعبيرات ثانوية لعوامل هيكلية أكثر أهمية. كيف يمكننا مشاهدة أنفسنا؟ ماذا نرى

بوصفه مركزاً لما يجعلنا؟ «نحن»، كيف نرى أنفسنا أمام الآخرين؟ ومن الواضح هناك مخاوف تكاد لا تُذكر. هذه الأسئلة لا تذهب بعيداً عن طريق الإشارة، على سبيل المثال، لمواقف الطبقة «الموضوعية». ويمكن اعتبار التحليل الطبقي الماركسي الأرثودوكسي بأنَّه غير مبالٍ جداً بما يعتقده الناس بأنفسهم، وعملهم، وبدلاً من ذلك محددين تخليهم عن الإطار النظري الجامد، فوق وخلال التجارب الحقيقية، والشخصانية والمجتمع.

يمكن القول إنه في الفترة من الحداثة المرتفعة والعولمة، «أصبح اقتناء وصيانة الهوية حالة مفعمة بالحيوية والإشكالية، على حدّ سواء (Bendle 2002: 1)، ففترتنا تلك قد أدّت إلى «أزمة هوية» (Crisis Identity) (Woodward 1999). أما اليوم، فيبدو أننا قد انتقلنا شوطاً كبيراً من فرضيات الماركسية الأرثوذكسية التي تقدّم الإحداثيات الأساسية لهوية الطبقة، وإن هوية هذه الطبقة ستتغلب في نهاية المطاف (ربما لا محالة من ذلك) على جميع مطالب الهوية الأخرى، وستتغلب على الالتزامات الأخرى. ويبدو أن الهوية في الوقت الحاضر تعاني من عدم الاستقرار للغاية، وتعاني من الانكسار الذي يؤدي إلى العديد من العوامل المتغيرة. فغالباً ما يُنظر إلى العولمة على أساس أنها أمرٌ أساسي للحاجة الملحة الواضحة لقضايا الهوية المعاصرة: الهجرة تغير تركيبة المجتمع وتأتي بالتبادل الثقافي وتغير الموقع، واعتداء الثقافة الغربية على التقاليد الصغيرة وتغييرها يجلب السفر للناس جنباً إلى جنب، ويتم تغيير الأماكن من خلال تأثير السياحة، وتنظيم التقسيم الدولي للعمل، وإعادة هيكلة الليبرالية الجديدة جذرياً قد أحدث تغييراً في طبيعة العمل وهوية العمل، والتحوّلات في السلطة والوصول وشرعية الدول القومية أدّت جميعها إلى تحوّلات في الهوية.

في بعض التقارير، يُعتبر العالم غامضاً بالنسبة لنا بخصوص عالمية «مجتمع المخاطر» (Risk Society)، ومؤثرات إزالة التقليدية، والفيض الاجتماعي الذي يعني الشعور بالذات «غير المستقرة وغير الجديرة بالثقة» (Untrustworthy) (Bendle 2002: 3). وبخصوص هذا الموضوع نجد في أعمال ما بعد الحداثة ، أنه قد تمّ بناء الهوية الاجتماعية والثقافية في كلّ مفاصل العمل (Woodward 1999). فهذه النظريات من ثمّ، ترفض الفكرة التي هي في بعض المستويات تقر بوجود نواة مستقرة للفردية (الأنانية) التي يمكن اكتشافها، ومن شأن هذه الفردية أن توفر أرضية صلبة أو ضماناً للمعرفة أو العمل. وهناك، قد تتجه الحجة إلى مفهوم، لا يوجد شيء ضروري، لنقل، أن أكون عربياً أو امرأةً أو يافعاً. والهوية، بدلاً من ذلك، هي «مجزأة، ومتعددة، وعابرة» (Bendle 2002: 5): شبيهة بالبلاستك. هذه النظرة للهوية هي غالباً ما ترتبط بالحجج المتخصّصة بنمو «الإشكالية الهادفة»(*) (Problematization) للمعرفة والصدق، وبارتفاع الفردية والتركيز على تحقيق الذات، وزيادة الحراك الاجتماعي، واستجواب وتفتيت التقاليد والتسلسلات الهرمية القديمة.

ولعله غالباً ما يقال إنَّ تلك التأكيدات لما بعد الحداثة يترتب عليها انفصال عن مفاهيم التنوير والمعرفة الذاتية. وثمة من يقول إن وجهة نظر التنوير والهوية والذاتية قد تركزت على تماسك الهوية وعلى توجيه

(*) مصطلح يعني الكتابة، والفكرة والهوية أو الفرد الذي ينظر بصورة صُلبة في التحديات وعناصرها ويدعو الأفراد إلى تغيير حالة معينة، وهي منهجية لا تعتمد على الحس السليم، بل على الوقائع وملابساتها وتحدياتها. كما تعني التفكير النقدي والحوار التربوي أو العملي، بدلاً من أخذ المعرفة المشتركة (أسطورة) لحالة ما واعتبارها أمراً مفروغاً منه، حيث يتم طرح المعرفة كمشكلة، مما يسمح ذلك في نظر جديدة، ناهيك عن السماح للوعي والتفكير والأمل والعمل في الوصول إلى الهدف (المترجم).

الذات، والتعرف على الذات الفردية. ويؤكّد ستيورت هيل Stuart Hall) (2001 على خمسة تصدعات كبيرة، منها الافتراض للاستقرار الذاتي، والاستقرار المعنوي والاستقرار المعرفي. **أوّلاً**: تحدت الماركسية فكرة «جوهر الكونية» (Universal Essence) لكونها ذاتية تنتج بشكل حاسم من قبل نمط الإنتاج الذي يقع على الفاعل. **وثانياً**: التحليل النفسي يكشف اللاوعي (نحن منقسمون بين مصطلحات لاكانيان (Lacanian) التي هي ما بين الأنا (Ego) وما بين «الخطاب الآخر»، اللاوعي) مقابل أوهام الكمال والشخصية، والاستقرار، و«التوجه الذاتي» -Self) (Directedness. **وثالثاً**: الجدال حول النسوية، حيث الاختلاف الجنسي يعتبر أمراً أساسياً في التنظيم الاجتماعي، كما أنَّ الأنوثة والذكورة ليست فئات خالدة وكونية. **ورابعاً**: كما أكدّت أعمال دريدا، أن التحوّل نحو اللغة يبين المعاني بوصفها وظيفة للتفريق وبوصفها حالة لا مفرّ منها في الانتقال: لا يمكن الحصول على الهدف مباشرة، ويمكن أن يكون هناك «أنا» خارج اللغة، والمعنى بطبيعته غير المستقرة. وأخيراً: كما تمّ عرضه في عمل فوكو، الذاتية هي إنتاج استطرادي، وبالتالي هي وظيفة ذات تعقيدات لسلطة المعرفة.

مربّع 4.2 الذاتية والتنوير الفكري

إنّ مسألة ذاتية الإنسان – في أبعادها الفلسفية والاجتماعية والسياسية – قد كانت الشغل الشاغل للنظريات النقدية. في مسألة التشكيك في مسألة الذاتية، إذ نجد أن أفكار العديد من المفكرين التنويريين كان لها أهمية قصوى، وعلى وجه الخصوص افتراضهم، إن العقلانية هي جوهر الإنسان. هذا الافتراض الشهير المتطور قدمه

الفيلسوف العقلاني الفرنسي رينيه ديكارت (René Descartes) (1650-1596)، عندما صرح بمفهوم «كوجيتو»(*) (Cogito) (أنا أفكر أذن أنا موجود). بالنسبة للمنظرين النقديين، إن إرث مفاهيم التنويرية الذاتية لا يؤدي إلى نظرة مبالغ فيها للقوى العقل البشري فحسب، بل للثنائيات البدائية أيضاً مثل، العقل – الجسد، العقل – العواطف، البشرية – الطبيعة، والتي يكون فيها للتعبير الأول قيمة أكبر من التعبير الثاني. فالشخصية الرئيسيّة في المنعطف نحو نقد مفهوم موضوع العقلانية كان قد سلكه الفيلسوف الألماني فريدريك نيتشه (Friedrich Nietzche) (1900-1844). فهو بدلاً من أن يركز على العقل غير المادي (Immaterial Mind)، العقل المحض، صور البشر من حيث القيادة الديناميكية لـ اللاوعي، واعتبر أن القوى الجسدية في العمل هي التي تعمل على التشكيل والسيطرة على العالم. فبالنسبة إلى نيتشه، ولكون علاقات القوة هي متغيرة باستمرار، فإن الذات هي شيء يتألف ضمن ظروف استثنائية معينة، ومن الأفعال، ومن العواطف والمصالح، ومن التفسيرات المعينة من تلك الشروط. هذه الآفاق لتفكير نيتشه كانت مقدمة لعمل المحلل النفسي النمساوي سيغموند فرويد (Sigmund Freud) (-1856 1939) الذي امتلك الفكرة الخاصة بعلم النفس الاجتماعي لتشكيل الهوية، وعقدتها، «غير العقلانية» (Non - Rational)، لكون الطبيعة معتمة في الحياة النفسية التي لها تأثير عميق على النظرية النقدية.

(*) مبدأ إثبات وجود كائناً ما من خلال حقيقة تفكيره أو وعيه (المترجم).

يتركز عمل زيغمونت بومان على الهوية في الفترة المعاصرة وعلى مواضيع مثل عدم اليقين، والليونة، والتفتيت. في حين أنَّ الهوية والمعاني التي تحملها في الحداثة هي مشاريع تتضمن معنى قوة التحمل والصلابة، ونرى أنَّ الهويات في فترة ما بعد الحداثة قد «تمّ اعتمادها والتخلص منها كما يتم تغيير اللباس» (Lasch in Bauman 2001: 478). عالم جديد من عدم اليقينية، والسرعة («الحاضر مستمر») والسطحية التي تعني أنَّ الناس يتجنبون بشكل متزايد التثبت والحفاظ على الانفتاح من حيث الهوية. ولـ بومان أربعة عناصر أساسية لهوية ما بعد العولمة – العربة، والمتشرد، والسائح، واللاعب – جميعها تشير إلى هذا العالم «المائع» (كما يسميه بومان). ويرى بومان في هذه العناصر الأساسية الأربعة، حرية متزايدة من الموروث «الرجعي، والتحديد الفطري للطابع الاجتماعي» (Bauman 2001: 474)، بحيث يتم استبدال التحديد عن طريق تقرير المصير، ويضطر الرجال والنساء المعاصرون أن يكونوا دائماً في حالة فرار... [محط أمل] لا راحة ولا رضى لـ «الوصول»... إنها في طريقها لتصبح وسيلة للحياة التي انتزعت... الفردية» (Bauman 2001: 476).

إن القلق المتصل بهؤلاء الذين يفكرون بالهوية اليوم – وهذا أيضاً يتعلق بالتطلعات إلى الوراء بخصوص الأسئلة المطروحة حول أطروحات الصناعات الثقافية والثقافة الإمبريالية – هو أنَّ الهوية في الأزمنة المعاصرة تتركز على نحو متزايد حول «الذات المستهلكة» (Consuming Self). وهو نمط استهلاكنا الذي يُعتبر ظاهرياً الآن هو الأقوى في تحديد مَن نحن، على الأقل في دول الشمال. فقد أصبح التسوق، وأنماط الحياة، والاستهلاك الظاهر مصادراً جديداً لتعريف

الذات (Bauman 1999a). والمشكلة مع هذا، بالنسبة للمنظرين النقديين، هو الضحالة، والزيف، والانسياق، والانحلال والابتعاد عن التسيس الذي يُعتقد أنه محضور. ويؤكّد بومان (Bauman 1999a) على أنَّ المجتمع لم يعدّ قادراً على استجواب أعضائه في المقام الأول بصفتهم منتجين، ولكن قبل كلّ شيء بصفتهم مستهلكين. أكثر من ذلك هو أن العمل مفتاح الهوية، والاعتراف الاجتماعي، والمجتمع، والتضامن. وبدلاً من ذلك، أن نموذج الاستهلاك ينتشر، لنقل، نحو السياسة ما يعني أنه لا يوجد شيء خارج السوق. وهذا الاستهلاك لا يعمل من خلال الهيمنة أو تعبئة الأيديولوجية، بل من خلال الإغواء. وهذا الاستهلاك له نهاية سريعة، كما هي الموضات التي تستسلم بسرعة كبيرة ليتم إنشاء رغبات جديدة، مما يجعل فترتنا هذه في الزوال المدقع، وتجعلها من الملحقات الضحلة والفردية المكثفة. نحن لدينا هنا، ثقافة النسيان بدلاً من ثقافة التعلم، ولا شيء يمكن أن يحتضن بحزم (Bauman 1999a).

في المقابل، يصرّ بعض المنظرين الاجتماعيين على أنه، ليس هناك قراءة أكثر تفاؤلاً من تلك التي تبرز الاستهلاك في حقبتنا. فعلى سبيل المثال، ينسب أنطوني غيدينز (Anthony Giddens 2003a) «أواخر الحداثة» إلى ميزة الاختيار، والهوية الذاتية، وأنماط الحياة. إضافة إلى تقهقر العادات والتقاليد، قد جعلتنا نكون فرديين أكثر. حيث يمكن أن تكون هذه ما هي إلا حالة مرضية – على سبيل المثال، مصاحبة للمواطنة التي تندرج تحت مظلة الاستهلاك – ولكن، تبشر أيضاً باستقلال ذاتي كبير. ويصر غيدينز على أنَّ الاستهلاك هو أقل بكثير من عملية التحديد التي يقترحها المنظرون النقديون. فالناس انعكاسيون ومتشككون، إلا أنّهم يقاومون، وإن أنماط استهلاكهم معقّدة ومتناقضة. فعلى سبيل

المثال، لا يمكن للمعلنين فرض ذاتيهم بطريقة واضحة على الناس. وبشكل عام، يجب علينا أن لا نضخم سلطة الشركات، جزئياً بسبب التوسع والانعكاسية اليوم، التي توفر ضربة مضادة هامة للاحتمالات السلبية لثقافة المستهلك التي تعيث في الأرض فساداً.

الهويات الدفاعية وصِدام الحضارات

لقد تطرقنا مسبقاً إلى الاحتمالات السلبية المتعلّقة بالهوية خلال حقبة ما بعد الحداثة، وحقبة العولمة: التراجع في الشأن العام، والتراجع في احتمالات التضامن القوي، وتزايد الفردية، وتزايد الطلبات الاجتماعية الاستهلاكية. وفي ذات الوقت، يمكن لهذا التشرذم والليونة في الهوية أن يُنظر إليه على أساس أنه يوفر احتماليات الاتّجاه نحو الاستقلالية الذاتية كما أسماها كاستورياديز (Castoriadis 1997a, 1999b) – وعدٌ حقيقي لاستجواب الذات، وأكثر شمولية، وسياسة كونية، ناهيك عن التقليد والحدود التي تفصل بين الناس فيفقدون سيطرتهم.

وفق الملاحظة أعلاه، يشير مفكرو ما بعد الحقبة الاستعمارية إلى بعض المكاسب المحتملة ضمناً في مسائل الهوية في العصر الحديث، بينما لا يكاد التفاؤل أن يكون موجوداً من دون تمحيص في سياسة الوقت الحاضر. ولكون منحى مفكري ما بعد الحقبة الاستعمارية لا يتعدى التنظير، فقد كان لهم التأثير الأكبر على دراسة الأدبيات. لكن المفكرين الثلاثة الكبار لما بعد الحقبة الاستعمارية – إدوارد سعيد (Edward Said)، وغاياتري شاكرافورتي سبيفاك (Gayatri Chakravorty Spivak)، وهومي بهبه (Homi Bhabha) – قد طوروا باهتمام هذا

التحرّك لما هو أبعد من دراسة الأدبيات. فقد استخدم هؤلاء الثلاثة إطاراً عالمياً مستمراً كمرجع لتناول الإشكالية، وما هو مهم لمناقشتنا، ناهيك عن وضع الإشكالية الهادفة للثنائيات التبسيطية المستخدمة عادة فيما يتعلق بفهم الهوية.

لعل الأكثر وضوحاً في هذا النقاش هو ما أشار إليه غاندي (Gandhi 1998) الذي يحيل حقبة ما بعد الاستعمارية إلى ظهور الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي قاومت الاستعمار، خصوصاً ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإلى إنشاء الدولة القومية المستقلة في ما يسمّى اليوم بالعالم الثالث. ويتصارع مفكرو ما بعد الحقبة الاستعمارية مع الماضي الاستعماري باعتباره أمراً يمثل حاضراً حاسماً مهماً، كما أنّهم يشككون بردود أفعال رومانسية الاستعمار أو تقهقر المفاهيم الجوهرية للهوية بسبب الاستعمار. لذا يتحقق سبيفاك (Spivak 1988) نقدياً من الخيال الاستعماري للمهمة الحضارية الأوروبية في المستعمرات، ومن ردود أفعال سكان المستعمرات الأصليين بارتقائهم صفة النقاوة والمعرفة الفائقة لممارسات المستعمر، على حدٍ سواء. فكلا الخطابين يستأصلان التباين الحقيقي لمن هم ذوي رتبة أدنى، «ضباط جيش جدد»(*) (Sunalterns).

عوضاً عن الأيديولوجية الأوروبية التوجه، وبدلاً عن أي تفسير

(*) ضابط في الجيش البريطاني تحت رتبة نقيب أو أقل، وخاصة ضابط برتبة ملازم ثانٍ كانوا يستخدمون في قوات المستعمرات البريطاني. وكانت في حينه تعتبر قوة شبه عسكرية ترسل لحماية القنصليات قبل استعمار المناطق حيث بلغ تعدادها عام 1861م 120 منتسباً تزايد عددهم مع عام 1908م ليتم مع الحرب العالمية الأولى تشكيل وزارة خاصة بهم سميت في حينه بوزارة المستعمرات البريطانية (المترجم).

رومانسي جوهري للمظلومية، أصرّ مفكرو حقبة ما بعد الاستعمارية على أهمية الآخرين لهويتنا في الدستور، وفي مزيج السلطة، والمعرفة، وعلى الرغبة في بناء العلاقات الغربية - الشرقية، والمستعمرة - المستعمر، حيث يستوجب إشراكهم بصورة دائمة. وهي رؤية في حسابات موضوعية حديثة من جهة شرقية أخرى، تعمل لأنظمة ذات سلطة معرفية، حيث تجد أن مفكري حقبة ما بعد الاستعمارية ينأون بأنفسهم أيضاً عن السياسة الساذجة والخطرة للهوية - الوطنية، والعرقية، أو الدينية - التي قد تقدّم ردّ فعلٍ على شكل تضامني لأولئك الذين يعانون من فعالية الإمبريالية الغربيةً. ولهم دور في هذه السياسة الكونية وسياسة ما بعد الوطنية، مبتعدين عن خرافات الأصول النقية ويفصلون بين الثقافات والمعرفة. على سبيل المثال، يؤكّد سعيد Said (1993: xxix) على أنَّ الهويات، والثقافات، والتواريخ، والأدبيات كُلها عناصر هجينة لا محالة، وأنها مترابطة ومتداخلة: «يعود ذلك جزئياً إلى مبدأ الإمبراطورية، حيث تشارك جميع الثقافات في بعضها البعض، وليس هناك ما هو واحد وغير متجانس» (Nonmonolithic). فاستعارة التأكيد من المنفي، والتهجين، والبينية(*) (In-betweeness)، و«التشريد الثقافي» (Unhomeliness)، وممارسات ما بعد الاستعمارية التي يسميها سعيد (Said, 1994 2001) بـ «انتقادات العلمانيين» (Secular Criticism) هي موقف دائماً يقظ بالقول المأثور له «لا تضامن أمام الانتقادات».

لقد افترض نقاد حقبة ما بعد الاستعمارية هذا التأكيد على الكونية، وعلى التهجين المتأصل بصفته خطاباً معبراً عن ظهور عالمي جديد،

(*) الشخص أو الشيء الذي هو بين طرفين، هما في حالة متناقضة (المترجم).

وكإشارة لعولمة جديدة، ولحقبة جديدة لما بعد الرأسمالية الفوردية (انظر على سبيل المثال، (Dirlik 1997)). مقابل هذا النقد، كان ما أسمته ندرفين بيترويس (Nederveen Pieterse 2004) بـ«الاختلاط المتسارع» لحقبة عولمتنا التي أعطت وزناً لحجة حقبة ما بعد الاستعمارية بخصوص «التدنيس» (Impurity) للثقافة والهوية، بحيث إنَّ هناك العديد من الناس يشاركون الآن في أكثر من ثقافة واحدة (Featherstone 1990)، وعملت على توليد معنى مفاده «لا أحد اليوم هو محض شيء واحد» (Said 1993: 407). ومن ناحية أخرى، ففي الوقت الذي هاجرت أعداد هائلة من الناس في فترات مختلفة، نمت أعداد المهاجرين الدوليين -الناس الذين يعيشون خارج موطنهم الأصلي - بشكل كبير في العقود الأخيرة من 76 مليون نسمة في عام 1960م إلى 154 مليون نسمة في عام 1990م، وإلى 175 مليون نسمة في عام 2000م. ومن ناحية أخرى أيضاً، غالباً ما يقع الجدل على إنّه، مع العولمة وتوجهاتها تم اقتلاع الثقافات، وبرزت الانفصامية (Disjuncture)، والانسلاخية (Metamorphosis)، وجعلت ظروف حياتنا تتعرض للمزيد من التبعثر والاختلاط في حركتها (Tomlinson 1999; Gilroy 1999). فالأمل هنا يكمن في أن مجالات الهوية، والاستعارات الأحدث للحيز، والمسافة، والسفر، والحركة قد تحل محل، أو تخفف التركيز القديم على التأصيل، والوقتية، والثبات (Gilroy 1999). فالتهجين المنتشر في فترتنا يحتمل أن يكشف عن «الوعي البنيوي»(*) (Constructedness) للهوية التي قد تؤدي بعد ذلك إلى اتّجاه سياسي تقدّمي: «التهجين يقلق مفهوم الانطواء في الثقافة التي

(*) عندما يحاول الكاتب أن يبرز في النصّ وعيه لعمليات ذات معنى وذاكرة مهمة، وذاتية خاصة يمكن تمثيلها بنيوياً (المترجم).

يكمن ورائها النزعة القومية، والتميزية العنصرية، والعرقية، والإحياء الدينية، والتعصب الحضاري، والجوهرية الثقافية» (Nederveen Pieterse 2004: 82).

مقابل هذه الالتزامات السياسية والآمال، هناك حجة مكررة كثيراً وهي، أنه بدلاً من التوجه الكوني والتعددية في مسائل الهوية، فإن اختلالات العولمة تجلب فاتحة عهدٍ جديد للالتزامات الصارمة والإقصائية لهويات معينة. حيث يمكن غسيل الآمال السياسية التقدّمية بعيداً عن الواقع الذي يتميز بشكل أكثر دقة بالمصطلحات والعبارات من مثل «اللبننة» (Lebanonization)، و«البلقنة» (Balkanization)، و«البروز القبلي»، و«صِدام الحضارات». وتشير هذه العبارات لقضية واسعة من العولمة الثقافية بوصفها حالة ملحوظة، تعتبر هي الأكثر مركزيةً من خلال الاستقطاب.

فيما تبقى من هذا الفصل سنبحث في نظريات من مثل هذا الاستقطاب من خلال الاستفادة من إطار عمل حجج كاستيلز (Castells 2000) حول الهوية في عصر المعلومات. ولا يختلف كاستيلز عن الكثير ممن يؤكّدون على تعدد مصادر المعنى والهوية في فترتنا، ناهيك عن تراجع التقليدية. حيث يعتبر أنَّ هذا الحالة متناقضة ومثيرة للقلق وليس كما يراها غيدينز على أساس أنها فرصة للانعكاسية العميقة لتنظيم الحياة (Castells 2000). وما يميل لأن يحدث هو، البحث عن معنى لبناء الهوية، بناء يقام على «مبدأ إعادة بناء الهويات الدفاعية بخصوص المبادئ المجتمعية» وليس على أساس المجتمع المدني أو السياسي الأوسع. فالنظر في حالات من مثل هذه الهوية المقاومة – الأصولية الدينية، والقومية، والهوية العرقية، والهوية الإقليمية –

التي يقرؤها كاستيلز (Castells 2000: 66) على أساس أنها «ردّ فعلٍ دفاعي» للتحديات مثل العولمة، والتواصل والمرونة، وأزمة «الأسرة الأبوية» (Patriarchal Family) البانية للملاجئ الآمنة بدلاً من العراء المصاحب للتواصل الاجتماعي: «حينما يصبح العالم واسعاً جداً يصعب السيطرة عليه، فإن الفاعلين الاجتماعيين يهدفون إلى تقليصه وإعادته إلى حجمه الطبيعي الذي يمكن الوصول إليه». سوف نستطلع ثلاثاً من تلك الهويات الدفاعية – القومية، والعرقية، والأصولية.

القومية

تتصل العرقية والوطنية والأصولية الدينية مع بعضها البعض بعدة طرق مختلفة، خصوصاً في حالتي الهوية العرقية والوطنية اللتان لا يمكن فصلهما عن بعضهما بسهولة. فكما أعرب بيري (Puri 2004) «يمكن فهم الوطنية والعرقية على حدٍ سواء باعتبارهما شكلاً من أشكال التضامن الثقافي المشترك، والأصل المشترك». فغالباً ما يكون العرق مركزياً في الشكل والمضمون القومي، رغم أنَّ التعبئة العرقية لا يمكنها بالضرورة أن تؤدي إلى القومية (Puri 2004). والعرق هو «شكل من أشكال الهوية الجماعية مبنيٌّ على أساس المعتقدات والممارسات الثقافية المشتركة، مثل اللغة والتاريخ والأصول والدين» (Puri 2004: 174). ففي العلوم الاجتماعية اليوم، نجد أن «العرق» قد استبدل في كثير من الأحيان بـ «السلالة»، وذلك لأنه ينظر إلى مفهوم إمكانية تقسيم البشر إلى مجاميع عنصريه سلالية يتم التعرف عليهم من الناحية الفيسيولوجية، وما هي إلا خطوة ينظر إليها على أساس أنها غير قابلة للاستمرار من الناحية العلمية. تماماً كما هي حالة وجود الاختلاف الجنسي الذي يميل فيه العلميون الاجتماعيون إلى التأكيد على أنَّ الفرق

البدني أقل أهمية بكثير من المعاني المتغيرة التي يتكئون عليها. أنها من ثمّ، هي المعاني والثقافة التي لا بدّ من تأكيدها. سوف نضع جانباً مسألة العرق لحظة – على الرغم من أننا سوف نستند إليها حتماً في المناقشة التالية – ونركز على مفهوم القومية.

وفقاً إلى بنديكت أندرسون (Benedict Anderson)، ظهر مفهوم القومية ليسد الفراغ الذي يركّع تراجع الأنماط الدينية لفكر المبشر به من قبل التنويرية (Gandhi 1998). إن المناقشة العلمية حول القومية موضوعٌ معقّدة ومريب إلى حدّ كبير. ولكي نبدأ في هذه المناقشة، هناك تحديات جسيمة تعود إلى زمنية الوطنية التي تعرّض «الحداثيين» مثل أندرسون الذي يربط القومية بظهور الحداثة – التصنيعية، والتطور الرأسمالي غير المتكافئ، ومشكلة الحداثة وهلم جراً – حيث يطلق عليهم تسمية «البدئيون»(*) (Primordialists) الذين يعتبرون أنَّ القومية المعاصرة قد تم بناؤها على مبدأ الأعراق قبل العصر الحديث (Puri 2004). وهناك أيضاً مناقشة كبيرة حول ما إذا كانت القومية تأتي من فوق أو تحت، وحول «حاملي» المشاعر القومية (على سبيل المثال المثقفون، والطبقة الرأسمالية). ويصر البعض على تميز الحواضر عن القوميين المناهضين للاستعمار (Puri 2004)، كما يمكن للقومية التركيز على الانفصاليات المختلفة، والمطالبة باستعادة الأراضي خارج حدود الدولة، وارتقاء الأمة، وإعادة تكوين السكان الذي يشكلون الأمة داخل أراضي الدولة (Schroeder 1999; Hutchinson 1994).

(*) نسبة إلى البدائي (Primordial) أو الدائمي (Perennial) الذي يؤمن بالحجة التي تزعم أنَّ الدول القديمة هي ظواهر طبيعية. والبدئية (Primordialism) أو الدائمية (Perennialism) هي المفاهيم الفلسفية لأفكار الرومانسية الألمانيّة، وخاصة في أعمال يوهان غوتليب فيشت (Johann Gottlieb Fichte) ويوهان جوتفريد هردر (Johann Gottfried Herder) (المترجم).

هذا النوع من الصعوبات يؤدي إلى مجموعة متنوعة من التعاريف – على سبيل المثال، علم النفس (التمسّك بالرموز والمعتقدات واللهجات الخاصة بالجماعة المحلية)، والثقافة (الحساسية الثقافية للسيادة)، والسياسة (الخطاب البلاغي لتوحيد الأمة) (Arnason 1990: 210). وهناك مجموعة من القضايا المعقّدة المطروحة هنا، وسوف نستخدم هنا بعض المفاهيم الواردة عند بيري (Puri 2004: 2)، باعتبارها تعاريف عملية: «تشير القومية إلى المعتقدات والممارسات الحديثة نسبياً وتهدف إلى خلق الوحدة، ولكن كمجتمعات فريدة داخل الأراضي السيادية... ويمكن أن تُرى القومية على أساس أنها توحيد لرعاياها وتوفر إحساس بالانتماء إلى المجتمع الذي يعتبره الأسبقية على كلّ شيء، سواء كانت الأسرة، أو العرق، مجموعة محلية».

وكثيراً ما يرتبط «القوميون» بعوامل مثل، أرضهم التاريخية، أساطيرهم الشائعة والذكريات، والثقافة العامة الحاشدة، والأصل مشترك، والحقوق القانونية والواجبات المشتركة، والشعور بالهدف المشترك، واللغة المشتركة، والتشديد على الانسجام، والعداء تجاه الآخرين (Bradshaw and Stenning 2004; Alter 1989). وإن لم تكن كلّ هذه العناصر واضحة عند مجموعة متنوعة من القوميات، إلا أنّهم يلتقون عندها.

الماركسيون، على وجه الخصوص، يميلون إلى العدائية تجاه القومية، ويرون أنَّ القومية تنطوي ببساطة على «اختراع التقاليد» (Invention of Tradition)، بوصفها عقائدية وغير منطقية مثل الدين، باعتبارها «رجعية» (Reactionary) وتتعلّق بـ «الجناح اليميني» (Right - Wing) السياسي. فبالنسبة إلى الماركسيين المعارضين بشدة للقومية، مثل روسا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg 1970)، فإنّهم

يعتبرون «القوميون» ما هم إلا لغزٌ من الألغاز يخدمون مصالح الطبقة الرأسمالية، ويعملون على تقسيم الطبقة العاملة وتوجيهها توجيهاً بعيداً عن الاعتراف بطبقتهم كمجتمع حقيقي له مصالح ومصير. ويتصوّر الماركسيون في ذات الوقت، أنَّ هذه العلاقات الوهمية للأمة يجب أن يحلّ محلّها المجتمع الحقيقي للطبقة.

وفي كثير من الأحيان يتصوّر منظرو العولمة، أيضاً، أن زيادة الترابط العالمي سيكون له أثر ضعيف على المشاعر القومية: على سبيل المثال – تفقد الدولة القومية قوتها، وتصبح المواطنة معقدةً أكثر، كما أنَّ الناس والأفكار والبضائع الكاسرة للحدود تقلل بأي حال من التقاليد الصلبة والثقافات النقية؛ ويتم تشكيل المجتمعات الجديدة من مسافة بعيدة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الجديدة. ومن ناحية أخرى، وكما لاحظ داينواي (Dunaway 2003)، كان هناك، في السنوات الأخيرة، هاجس لدى العلماء بخصوص المستويات المتزايدة للصراع القومي والعرقي. لذا أشار هيشتر (Hechter 2000) إلى وجود وباء افتراضي للعنف القومي في السنوات الأخيرة؛ وأكد كاستيلز (Castells 2000: 27) إنّ «عصر العولمة هو أيضاً عصر انبعاث القومية». وهنا سوف نركز على إعادة التأكيد على القومية في خمس عشرة سنة الماضية أو السنوات الواضحة فيها حظوظ إحياء «اليمين المتطرف» (Extreme Right).

المذهل حقاً هو حصول حزب الحرية (Freedom Party) النمساوي الذي يقوده يورغ هايدر (Jorg Haider) على 27٪ من الأصوات في انتخابات عام 1999 (وهو ما سبب بإعطاء الحزب مكاناً في الائتلاف الحكومي)، وهو حزبٌ يحمل رأياً مغلفاً حقاً يؤدي إلى

تنامي «اليمين الأوروبي المتطرف» (European Far-Right). كما أنَّ حظوظ الأحزاب القومية اليمينية المتطرفة قد ارتفع في أوروبا، ورغم ذلك، ولبعض الوقت، ظهر بحلول نهاية تسعينيّات القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين الكثير من تلك الأحزاب القومية المتطرفة لتكون قوة لا يستهان بها. وفي عام 2002م تحقق في هولندا خلال التصويت بروز قائمة بيم فورتين (Pim Fortuyn) بنسبة 33٪، على الرغم من أن مرشحيه كانوا جدد وغير معروفين (حصول بصورة جماعية على 255,000 صوت)، وبحلول ذلك الوقت قد اغتيل قائداً مميزاً (كان الناخبون يفكرون في التصويت إليه، وما يقارب 1.3 مليون ناخب قد فعلوا ذلك) (Roxburgh 2002). وفي الوقت ذاته، شمل ائتلاف بيرلسكوني الحكومي في إيطاليا المسمّى بـ «ما بعد الفاشية» (Postfascict) كلّ من التحالف الوطني (National Alliance) (حصل على نسبة 12٪ من الأصوات) بقيادة جيانفرانكو فيني (Gianfranco Fini) (وكان من مرشحي هذا الحزب أيضاً حفيدة موسليني)، ورابطة الشمال (Northern League) التي يقودها أمبرتو بوسي (Umberto Bossi's) (حصلت على 4٪ من الأصوات). ولعل هذه القصة متماثلة مع ما حدث في الانتخابات الفرنسية، حيث حقق جان ماري لوبان (Jean - Marie Le pen) زعيم «الجبهة الوطنية» (National Front) % 16.86 من الأصوات في الجولة الأولى من انتخابات عام 2002م، ليحقق فوزاً على رئيس الوزراء الاشتراكي ليونيل جوسبِن (Lionel Jospin) محققاً ما نسبته 18٪ من الأصوات (5 مليون صوت) في مرحلة التنافس مع جاك شيراك (Jacques Chirac). وفي أماكن أخرى أيضاً، حصلت أحزاب اليمين المتطرف على حضور قوي، أقلقت النتائج الانتخابية:

في بلجيكا حصلت حركة فلامس بلوك الوطنية (Nationalist Vlaams Blok) على 15٪ من الأصوات في انتخابات عام 1999م، وجاءت ثانية بعد ناخبي أنتوِرب (Antwerp) الذين حققوا 26٪ من الأصوات؛ في حين تمكّن حزب الشعب الهولندي (Danish People's Party) من أن يحصل على 12٪ من الأصوات في انتخابات عام 2001م؛ وفي انتخابات عام 1997م في النروج، حصل «حزب التقدّم» (Progress Party) على 14.7٪ من الأصوات القومية. وفي عام 2001م، تمكّن اليمين المتطرف في البرتغال من تحقيق نسبة 9٪ من الأصوات في الانتخابات. وفي سويسرا، تمكّن حزب الشعب السويسري المناهض للمهاجرين (Anti - Immigrant Swiss People's Party) أن يحلّ ثانياً في انتخابات عام 1999م بعد حصوله على 22.5٪ من الأصوات. أما في ألمانيا، فقد تمكّن أعضاء منظمة الجناح اليميني المتطرف من الفوز مرتين في عقد ما بعد عام 1990م، وقد تميز فوزهم في شرق ألمانيا. وفي بريطاني، حقق «الحزب القومي البريطاني» (British National Party) مكسباً كبيراً في انتخابات عام 2001م، خصوصاً في الشمال البريطاني، وبالتالي تمكّن من الفوز بثلاثة مقاعد في بيرنلي (Burnley) في الانتخابات المحلية التي أُجريت عام 2002م في بريطانيا (*Economist* 2002; Roxburgh 2002; *Guardian* 2004; Merkl, 2003; Davies and Lynch, 2002).

في أستراليا ونيوزيلندا تمكّن كلٌّ من الجناح اليميني والأحزاب المناهضة للمهاجرين – الحزب الوطني الواحد (One National Party) بقيادة بولين هانسون (Pauline Hanson)، ونيوزيلندا أوّلاً (New Zeland First) بقيادة ونستون بيتر (Winston Peter) بالتتابع – من كسب دعم مستويات عالية. وفي أميركا، تمكّن ديفيد ديوك

(David Duke) من الحصول على ما نسبته 44٪ من أصوات ولاية لويزيانا للانتخابات النيابية لمجلس الدولة في عام 1990، كما رشح للانتخابات الرئاسة الأميركية بات بيكنن (Pat Buchanan) عام 1992م، وعام 1996م، وعام 2000م، واضعاً أجندته لمناهضة الهجرة، ومناهضة حقوق المثليين، ومناهضة برنامج الإجهاض، لينتهي في نهاية المطاف في الانتخابات العامة في كلّ الولايات المتحدة الأميركية لعام 2000م في الحصول على 449,895 صوت، أو ما يعادل نسبة 0.4٪ من الأصوات الشعبية. وفي غضون ما تلا من هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، اجتاحت الولايات المتحدة الأميركية موجة من القومية، حيث باعت شركة وول – مارت فقط في الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر 88,000 علم أميركي، لحقها تزويد السلطات الأميركية بـ 435,000 معلومة استخباراتية فيما يتعلق بـ «نشاط الاتّحاد الأميركي»(*) (un-American Activity) (Puri 2004). وفي عام 2003م، غيّرَ عدد من أعضاء الحزب الجمهوري في الكونغرس الأميركي يصاحبهم عدد لا يستهان به من أصحاب المطاعم عبر الولايات المتحدة الأميركية،

(*) وتسمَّي أيضاً بـ "دائرة لجنة أنشطة الأمم المتحدة الأميركية" (The House Un-American Activities Committee) (HUAC) التي تأسست عام 1938م وتتألف من نواب أعضاء في مجلس النواب تقوم بالتحقيق في الكشف عن المواطنين الأميركيين أصحاب العلاقة مع النازية داخل الولايات المتحدة. وقد أصبحت معروفة على نحو أفضل مع تقدّم الزمن لدورها في التحقيق في الخيانة المزعومة والأنشطة التخريبية من جانب المواطنين والموظفين العموميين، والمنظمات التي يشتبه في وجود صلات لها بالشيوعية. في عام 1969، غير البيت الأبيض اسم اللجنة لتصبح "لجنة مجلس النواب للأمن الداخلي" (House Committee on Internal Security) وعندما ألغاها مجلس النواب عام 1975 نقل مهامها إلى "اللجنة القضائية في مجلس النواب" (House Judiciary Committee) وقد تمّ إعادتها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ولكن بصيغة أخرى أكثر عنفاً منهجيةً (المترجم).

اسم البطاطس المقلية الفرنسية (French Fries) إلى «بطاطس الحرية» (Freedom Fries) بمثابة تأكيد على رمزية القومية الأميركية تجاه الانتقادات الموجهة لغزو العراق.

في الوقت ذاته، كان ينظر للقومية على نطاق واسع بأنها في تزايد ملحوظ في البلدان السابقة لـ «الاشتراكية الحقيقة». وضعت قوانين عام 1991م الجديدة في إستونيا ولاتيفيا ولثوانيا ضغطاً كبيراً على الروس الذين حكموا تلك البلدان خلال حقبة الشيوعية (Roxburgh 2002). ففي روسيا خلال عام 1993م، حقق «الحزب الديمقراطي الليبرالي القومي المتطرف» (Ultra- Nationalist Liberal Democratic Party) الذي يقوده جيرينوفسكي (Zhirinovsky) نسبة 23٪ من الأصوات. وعلى الرغم من أن أصوات فلاديمير باتين قد انخفضت 6٪ بحلول عام 1993م، إلا أن نظامه الأساسي كما يراه بعض النُقاد، كان مملوءاً بالقومية العدوانية المماثلة إلى جيرينوفسكي، حيث استمرّ الشعور القومي متأججاً (Roxburgh 2002). وفي بولندا سجلت منظمة الدفاع الذاتي لمناهضة السامية (Anti-Semitic Self-Defense Organization) دعماً نسبته 21٪ في استطلاع الرأي مؤخراً. كما حقق «حزب رومانيا الكبرى» (Greater Romania Party) ما يقارب 20٪ في تصويت عام 1999م.

في هذه البلدان أعلاه، كانت مشاعر الناس قوية تجاه معاداة النازية ومعاداة روما، ناهيك عن العداء ما بين الجماعات التي عاشت جنباً إلى جنب مع بعضها البعض تحت حكم النظام الشيوعي. فعلى نطاق واسع، تمّ ربط هذا الشعور القومي بانهيار اقتصاد ما بعد الحقبة الشيوعية («الركود الاقتصادي الانتقالي» (Transitional Recessions)) الذي

ترك مخرجات اقتصاد جعلت ثلث دول الكتلة الشرقية السابقة في عام 1998م أقل بـ 40٪ أو أكثر، مما كانت عليه مستوياتها في عام 1989م قبل انهيار الشيوعية، وبمعدلات عاطلين عن العمل عالية جداً، وظهور حالة عدم دفع رواتب العاملين، وانهيار نظام المساعدة الاجتماعية، وارتفاع أعداد الفقراء، وانخفاض معدل العمر المتوقع، والضغوط النفسية الشديدة (Bradshaw and Stenning 2004; Horschelmann, 2004). كما كان ينظر إلى النزاعات الحدودية، والصراعات على الأرض، وعدم الإلمام الديمقراطية البرلمانية، كعناصرٍ لعبت دوراً هاماً في الانهيار الاقتصادي لتلك الدول (Davies and Lynch, 2002; Verdery, 1996).

في الأماكن الأخرى من العالم، وحتّى ولو كانت هناك مشاعرٌ مناهضة لليهود، كانت الأهداف الرئيسيّة للأحزاب تتعلّق بالمهاجرين وكان بالإمكان يمكن أن نجد الداعمين لهم في بعض تلك الأحزاب. فقد لاحظ روكسبيرغ (Roxburgh 2002) أنَّ ما يقارب 3.75 مليون لاجئ قد طلب حقّ اللجوء في البلدان الأوروبية للفترة ما بين 1992 – 2001م. وإن العديد من هذه البلدان تتكوّن تركيبتها السكانية من عدد كبير من المهاجرين: أربعة ملايين في فرنسا، وثلاثة ملايين في ألمانيا، ومليون وثلاثمائة ألف في بريطانيا (Roxburgh 2002). وتفيد التقارير أنه في هولندا وحدها هناك ما يقارب 800 ألف مسلم، كما أنَّ تعداد سكانها يشكل فيه المهاجرون الموصوفون بغير الغربيين ما يقارب 10٪ (Roxburgh 2002). وهنا نجد أن القادة من مثل بيم فورتين في هولندا، وجيرك هايدر في النمسا، يصران على أنَّ الإسلام على وجه الخصوص، لا يتوافق مع شعبيهم: فبالنسبة إلى هايدر، على سبيل المثال، «يعارض

النظام الاجتماعي الإسلام قيّمنا الغربية. فحقوق الإنسان والديمقراطية كلاهم غير متوافقين مع عقيدة الدين الإسلامي، وحرية المسلم لا تعوّل على شيء، وإيمانه ودينه في صراع – الجهاد، طريقٌ مقدس – لكلّ شيء» (Betz 2003: 84). وفي بعض البلدان هناك خوفٌ من الأمركة وفقدان الهوية القومية المصاحبة لتقارب الاتّحاد الأوروبي، والجريمة والبطالة (كلاهما غالباً ما ينسبان إلى قدوم المهاجرين)، والتطلعات ما بين البعض للاستقلالية (Vlaams Blok or The Northern Alliance)، والعوامل التي هي مثل الفساد وعدم التفريق بين الأحزاب الرئيسيّة كُلها تلعب في كثير من الأحيان أدواراً مهمة في صعود اليمين المتطرف.

قد ينظر إلى العولمة على أنها متورطة بصورة أساسية في صعود اليمين المتطرف: انهيار بدائل الشيوعية، والتحوّل من أنظمة رفاهية الشركات للدول المنافسة لليبرالية الجديدة، ونمو أعداد المهاجرين وسياسات «أنصار التعددية الثقافية» (Multiculturalist)، وارتفاع نسبة البطالة وظروف العمل المحفوفة بالمخاطر بصورة كبيرة، والمسار ما بعد السياسي للأحزاب السائدة والواقعة تحت ضغط العولمة الاقتصادية، واضطرابات ما بعد الحداثة بوصفها منسقاً ما بين العقيدة والهوية المفتتة أو الانهيار (Betz 2003). وهناك آراءٌ مختلفة حول خطورة التهديد الذي يشكله أقصى اليمين. بالتأكيد، ومن خلال المسح الفكري المشار إليه أعلاه، نجد أن رفض ادّعاء جون هول (John Hall 2000) بأنَّ العولمة تعني الزوال المباشر للقومية، هو رفض صحيح: فقد لاحظ أن معظم استطلاعات الرأي تشير إلى أنَّ الهوية القومية لا تزال قوية. فبدلًا من أن يقترح هول، إن ما اختفى هو الرابط بين القومية والحمائية. وهو ما يعني، أن عدداً قليلاً من الأحزاب اليمينية المتطرفة

قد أمسكت بالمنهجية الاشتراكية الوطنية القديمة للأحزاب الفاشية في منتصف القرن العشرين، وغالباً ما كانت تلتزم بالأسواق الحرة. وبمعنى أعم، إن هذا الجناح اليميني هو لإحياء القومية بشكل واضح ولكن مع وجود بعض المسافة من الفاشية القديمة، ولربما أن أجمل وصفٍ لها هو أنها «إقصائية شعوبية» (Exclusionary Populism) تركز بشكل خاص على خلق فكرة تقيد المواطنة بصورة أشدّ (Betz 2003)، رغم أن بيتز لا يزال يخشى اليمين المتطرف لقدرته على تقويض الانفتاح، والتضامن، والحساسية التاريخية.

بالنسبة إلى بومان (Bauman 2002)، الصورة مبهمة، ومصاحبة للاعتداءات على الحدود والدول، التي ربما لم تعدّ قادرةً على تحمل مستوى معين لحماية المواطنين كما كانت تفعل في السابق. أما بالنسبة للمفكرين الآخرين، فإن سلطة اليمين المتطرف تبدو أنها دائماً في تصاعد. ويحكم كاستيلز (Castells 2000: 31) على الأمور باعتقاده أنَّ القومية المعاصرة تميل إلى أن تكون «تفاعلية أكثر منها استباقية»، موفرةً «الخنادق الدفاعية للهوية، بدلاً من الأنظمة الأساسية للسيادة السياسية».

العرقية

يرى كاستيلز (Castells 2000: 59) بالمثل، أن التعبئة العرقية اليوم هي على بعدٍ من تلك الأيام الماضية بقوله: «العرقية لا تقدّم أساس الغطاء المجتمعي الكبير في مجتمع التواصل الشبكي، وذلك لأنها مبنية على أساس السندات الأولية التي أفقدتها أهميتها»... وفقاً للمنطق الجديد للمعلوماتية – العولمة الثقافية، والاقتصاد الذي يجعل المركبات الرمزية للهويات غير واضحة. هي مسائل عرقية ولكن تكاد تبني معنى لأي فترة أطول من ذلك.

بالنسبة للنُقاد الآخرين، تعتبر حقبة عولمتنا هي الشاهد على الصعود الهائل في تعبئة الأقليات الأصليّة وانتشار «المبادئ العرقية»(*) (Ethnification) على نطاق واسع (J. Friedman 1999, 2000) والتي يمكن وصفها بـ «القبلية الجديدة» (New Tribalism) عنفية، وغير منطقية، ومهددة. حيث نجد أنَّ هذه الحجة مدعومة بالمعلوماتية التالية المشتقة من «مشروع الأقليات في خطر» (Minorities at Risk Project) والمأخوذة من (Dunaway, 2003: 4 - 5):

ما بين عام 1955 وعام 1996م كان هناك ما يقارب من 239 حرباً، وانتقال في نظام الحكم، وإبادة جماعية حيث كانت النزاعات العرقية هي العوامل المسببة.

وما بين عام 1980م وعام 1996م، تميزت فيها ستون أقلية عرقية ودينية كضحايا للحروب و«سياسة الإبادة الجماعية»(**) (Geno/ Politicides).

(*) مصطلح Ethnification يعني العملية التي تحتوي على دراسة الأصول العرقية والرموز العرقية، والعلاقات العرقية. وهو مفهوم جديد وضعه تيمور غوران (Timur Kuran) الباحث في الاقتصاد السياسي الأميركي ذو الأصول التركية عام 1996م بعد أنْ أصدر بحوثاً متسلسة عدة في هذا المضمار في جامعة ميشغان الأميركية. حيث ركز على العرقية الأصليّة ووضعها الاجتماعي والسياسي، واضعاً من خلالها عمليات قياس لمراميها المستقبلية وأطلق على هذه العملية بهذا المصطلح، ولكون عدم وجود أي مصطلح مقابل في اللغات الأخرى ولكونه استخدم المبدئية العرقية وأصولها وجدنا أن أقرب مصطلح له هو المبادئ العرقية لكونه يغطي القيم والمبادئ والأصول والرموز والمعايير (المترجم).

(**) وتعني القتل السياسي وتدمير حركة سياسية باستخدام ثلاث طرق مختلفة هي: **1. تدمير الكيان السياسي**: محاولة منهجية للتسبب في الإبادة كلياً أو جزئياً لكيان سياسي واجتماعي مستقل، وتشمل أمثلة على ذلك مجزرة دوري بودو الكوري الجنوبي لمكافحة الشيوعيين. **2. الإبادة الجماعية لجماعة سياسية**: التدمير المادي المتعمد لمجموعة تشارك سمتها الرئيسية بالانتماء إلى حركة سياسية؛ لا يغطي التدمير المنهجي للمجموعات مثل الإبادة الجماعية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة =

ومع نهاية تسعينيّات القرن العشرين كان هناك 275 مجموعة في 116 دولة تمثل ما يقارب خمس سكان العالم، تعيش تحت خطر: **أ**. القمع العنيف من حكوماتهم الوطنية، **ب**. بدء تمرد علني ضدّ الحكومة الوطنية التي يسيطر عليها ممثلو مجموعة عرقية أخرى، **ت**. الانخراط في العمل الجماعي العنيف ضد مجموعات أخرى.

مع بدء القرن الواحد والعشرين، كان ربع سكان أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وثلث سكان القارة الأفريقية والشرق الأوسط تحت خطر اندلاع الصراعات العرقية.

وعلى امتداد هذه الخطوط التي وردت أعلاه، كتب فرايدمان (Friedman 2000) عن تفتيت المراكز السابقة للنظام العالمي، وانعكاس نزعات التجانس لتوطيد الدولة القومية، واستقطاب النخب (معظمهم يعتنق فكر العولمة) والسكان المحليين الذين تُركوا مع «القومية الليمونية»(*) (Lemon Nationalism). في المقابل أكّد داينواي

= بشأن منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية (CPPCG). إذ يغطي التدمير المادي المتعمّد للجماعات القومية والإثنية والعرقية والدينية. ويرى علماء الاجتماع إن وصف قتل مجموعة من الناس الذين يتم استهدافهم لا يكون لأسباب عرقية مشتركة أو صفات مجتمعية، ولكن بسبب المعارضة السياسة للنظام أو المجموعات المهيمنة على السلطة. **3. الانتحار السياسي**. وهو عمل لا يمكن إصلاح الأضرار السياسية فيه التي تتعلق بحياة شخص، انتحار سياسي (Political Suicide)، على سبيل المثال، في مدينة كانساس سيتي ستار (The Kansas City Star) في 23 شباط/ فبراير 1996: «لم يكن جيمس (James) قد تمكن من إنهاء خطابه الافتتاحي حتى تم ارتكاب القتل السياسي بحقه» (المترجم).

(*) مصطلح Lemon جاء ليعني في كثير من الأحيان "كريم الليمون" واختصاره "الليمون"، وهو مشتق في الواقع مصطلح أنيمي هنتاي (Anime Hentai) في عام 1984 الذي يحكي عن فتاة تدعى آمي (Ami) وعلاقاتها. حيث كانت تقيم هذه الفتاة علاقات مصالح مشبوهة جداً، ومنذُ ذلك الحين استخدمت لفظة Lemon للدلالة عن =

(Dunaway 2003) على فكرة نمو الصراعات العرقية، حيث شهدت الحرب الباردة مستويات عالية من الصراعات، مؤكّدة أنَّ الصراع العرقي العالي المستوى في تسعينيّات القرن العشرين لم يكن أقل مما حدث في ثمانينيّات القرن ذاته. فبالنسبة إلى داينواي، لقد تغير طابع المواجهة العرقية جداً، بعيداً عن الانفصالية والتعبئة المضادة للدولانية متجهاً نحو مطالبات بحصة أكبر من المصادر الدولة، و/ أو زيادة المشاركة السياسية. وإن الاهتمام بالمبادئ العرقية والقبلية الجديدة، مازالت هي الشغل الشاغل للغرب، في حين تعتبر هذه الاهتمامات خارج إطار المساعدات الغربية مقارنة بالقضايا الملحة مثل الأسلحة النووية والتغيرات البيئية. ومع ذلك يعترف داينواي بالأهمية الخاصة لهذه التعبئة من أجل الاستقرار الكلي للنظام العالمي. فعلى سبيل المثال، منذُ عام 1954م، لقي ما يقارب 60 مليون فرد حتفه في الصراعات العرقية، ومنذُ عام 1990م، تمّ تهجير ما بين 13 مليون نسمة إلى 16 مليون نسمة داخل بلدانهم بسبب الصراعات تلك، ناهيك عن عشرين مليون فرد وجدوا أنفسهم خارج حدود بلدانهم (Dunaway 2000).

وكثيراً ما أكّد بروز العرق وعلاقته بالعولمة بالرجوع إلى اثنين من الصراعات الوحشية وخاصة تلك التي كانت خلال تسعينيّات القرن العشرين – يوغسلافيا ورواندا. فكلا الصراعين برهنا نقاط هول بخصوص «الهويات الثقافية... لها تاريخ... ولكنها تخضع لتحوّل مستمر» (Jackson 2004: 189)، مقابل الاستعارة السائدة حول

= الاستخدامات الجنسية لإنجاز العمل أو التصوّر الخيالي لإنجاز عمل، أي أنَّ هذه الكلمة تعني الرجوع إلى أي نوع من النشاط الجنسي الذي يتضمن اختراقاً من نوع ما (المترجم).

هذه الصراعات التي تؤكد «الأعمال العدائية الفطرية» (Primordial Hostilities)، باعتبارها عوامل مركزية. في الوقت الذي كانت فيه الحرب الأهلية والتطهير العرقي للفترة ما بين عام 1991م و1999م تمّ تمزيق جمهورية يوغسلافيا السابقة، ونتج عنها مقتل ما يقارب ربع مليون إنسان (Kaldor, 1999)، كان الأمر الأساسي في الخطاب هو حول «البلقنة» التي ولدت أو التي أطلقتها العولمة، ولأسباب تغطية هذا الحيز سنركز على الإبادة الجماعية في رواندا خلال عام 1994م.

في رواندا وخلال مائة يوم للفترة ما بين نيسان/ أبريل وتموز/ يوليو من عام 1994م قُدر عدد الذين تمّ ذبحهم بصورة ممنهجة مليون إنسان. وفي نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، كانت رواندا قد تمّ تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

1 – التوتسي (Tusti) (الطبقات العليا من رعاة الماشية)

2 – الهوتو (Hutu) (في الغالب هم فلاحون ويشكلون مجموعة كبيرة)،

3 – التوا (Twa) (الصيادون وجامعو الصيد وهؤلاء لا تشكل نسبتهم أكثر من 1٪ من مجموع السكان) (Braeckman, 2001) .

ويشترك الهوتو والتوتسي بنفس الديانة واللغة علاوة على اختلاطهم العرقي، واختلاطهم في الزواج، على الرغم من وضعية الانقسام بينهم (Puri 2004; Braeckman 2001).

مربّع 4.3 الإبادة الجماعية

صاغ تعبير الإبادة الجماعية الفقيه البولندي رافائيل ليمكين (Raphael Lemkin) في عام 1944. وهو مصطلحٌ مزيجٌ من اللاتينية cide موت (Killing) والكلمة الإغريقية Geno سلالة (Race) أو قبيلة (Tribe). وقد استخدم هذا المصطلح من قبل ليمكين (Lemkin) لوصف أي فعل أو عمل من أعمال التدمير التي تهدف في المقام الأول إلى التمييز العنصري أو الديني أو الاجتماعي وما شاكل ذلك. في عام 1946م وصفت الهيئة العمومية للأمم المتحدة الإبادة الجماعية بـ «إنكار حقّ وجود المجموعات البشرية جمعاء، بوصفها جرائم قتل وحرمان الحقّ في العيش للبشرية». ساعد ليمكين وباحثان نشطان آخران في صياغة إقرار اتّفاقية منع ومعاقبة مجرمي جرائم الإبادة الجماعية، والمعاهدة الدولية التي تجّرم الإبادة الجماعية، والتي تمّ تبنيها من قبل الهيئة العمومية للأمم المتحدة في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر عام 1948م. لقد تمّ المصادقة على اتّفاقية جرائم الإبادة الجماعية من قبل 133 دولة مع تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005م. الفقرة الثانية من الاتّفاقية عرفت الإبادة الجماعية كما يلي:

في هذه الاتّفاقية، تعني الإبادة الجماعية أي فعل من الأفعال التالية، المرتكبة عن قصد لتدمير، بصورة كاملة أو جزئياً، أي مجموعة من شعب أو عرقٍ أو سلالة أو دين وفق ما يلي:

1. مقتل عدة أفراد من مجموعة ما.
2. إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم لأعضاء في مجموعة ما.

3. الاضطهاد المتعمد نتيجة ظروف معيشية يقصد بها إهلاك أي مجموعة فعلياً بصورة كلية أو جزئية.

4. فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل مجموعة ما.

5. نقل أطفال من جماعة ما، عنوةً، إلى جماعة أخرى.

وبعد أنْ أصبحت بلجيكا عام 1918م مستعِمراً لرواندا بدلاً من ألمانيا ، تعزز الانقسام بصورة أكبر (الأنماط العنصرية الأوروبية المستخدمة لإثبات أنَّ التوتسي لهم تفوّق قائم لكونهم أكثر نبلاً، حسب المميزات الأوروبية لهم)، مستخدمين التوتسي في الأعمال الهرمية العليا، وإجبار الهوتو على العمل القسري (Braeckman, 2001). واشتعل التوتر المصاحب للعنف في رواندا في خمسينيّات القرن العشرين، وكانت بلجيكا في حينه تميل لمصلحة الهتوويين الذين شكلوا أغلبية في الحكومة التي أعلنت الاستقلال في عام 1962م. مما أدّى لاحقاً إلى (نقل العديد منهم أو تهجيرهم إلى الدول المجاورة) وغزو رواندا من بروانديي، تبعه قتل الهوتو من قبل التوتسي (Braeckman, 2001; Puri 2004).

لقد أدّى فتيل القتل مؤخراً مع بداية عام 1990م، عندما غزت «الجبهة الوطنية الرواندية» (Rwanda Patriotic Front) (RPF) شمال رواندا، وهي عصابات مسلّحة تقودها قبائل التوتستي. كما أنَّ الحكومة الرواندية بقياد الرئيس جوفينال هابياريمانا (Juvenal Habyarimana) قد تمّ إجبارها على مشاركة الآخرين السلطة معها وفق اتّفاقية عام 1993م (Braeckman 2001; Puri 2004). على أيّ حال، تمكنت حكومة

هابياريمانا ما بين عام 1990 وعام 1994م من إنفاق 83 مليون دولار أميركي على شراء الأسلحة من خلال الموافقة على برنامج التكيف الهيكلي الذي تزامن مع الركود الاقتصادي الناجم عن حادث تحطم أسعار الشاي والقهوة، وقلة الأراضي الصالحة للزراعة، وزيادة الاعتماد على المساعدات الدولية (Braeckman 2001; Puri 2004). وقد تمّ تجاهل تنامي التوترات والتحذيرات العديدة من مذبحة قادمة، من قبل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا ومجلس الأمن الدولي.

كان السبب الظاهري للإبادة هي موت هابياريمانا الذي أُسقطت طائرته في السادس من نيسان/ أبريل عام 1994م عند اقترابها من مطار كيغالي (Kigali). وقد ادّعت مليشيات الهوتو أن متمردي التوتسي قد اغتالوا هابياريمانا وإن هذا الاغتيال هو الذي دفع لحدوث المجزرة ردّاً على الاغتيال. فأصبح من المعروف أنَّ الأعضاء المتطرفين في الحكومة لديهم بالفعل استراتيجية منسقة قاسية لإحداث إبادة جماعية، وذلك من أجل القضاء على التهديدات التي تتعرض إليها سلطتهم التي تمّ تنفيذها بصورة منتظمة عند وفاة هابياريمانا.

لقد نُفذت الإبادة الجماعية بواسطة قوات الأمن الحكومية والمليشيات المسلّحة – الأكثر خزياً كانت مليشيا «الإنتيراهاموي» (Interhamwe) (الذين يقاتلون معاً، و«أميوزيموكابي» (Impuzamugambi) (هؤلاء ذوي التفكير الفردي المحدود) – الموالين لحكومة الهوتو ذات الأغلبية العرقية). كان معظم الضحايا هم من المنتمين إلى الأقلية السكانية التوستية، لكن المهتدون الهوتيون والذين من ضمنهم رئيس الوزراء أجاثا يولنك يايمانا (Agathe Uwilingiyimana) كانوا مستهدفين أيضاً (Power 2002: 329 - 390; Gourevitch 1998).

كان التدخل الدولي بطيئاً للغاية في حركته تجاه الإبادة الجماعية، وحين اتّخذت الدول موقفاً من تلك الإبادة الجماعية كان قد تمّ تصفية مليون شخص. إضافة إلى ذلك، أخذ اللاجئون الهوتويون يهربون من البلاد عندما بدأت الجبهة الوطنية الرواندية تنتشر عبر كلّ رواندا: هاجر مليون شخص إلى زائير، وكوما في تموز/ يوليو 1994م، وخمسمائة ألف شخص إلى تنزانيا، ومائتي ألف شخص إلى برواندي، وحوالي 1.7 مليون نسمة مهجر داخل رواندا ذاتها (Braeckman, 2001).

ففي الوقت الذي نعتبر فيه هذا الصراع صراعاً لتوضيح الحجة المطروحة، فإن مثل هذه الصراعات العرقية حلّت محل صراعات القوة الهائلة في فترة الحرب الباردة، ناهيك عن أنه يعكس صعوبة تصوّر مفهوم العرق أو الهوية العرقية باعتبارها شيء ثابت وغير قابل للتغيير. وبدلاً من ذلك، يميل المنظرون النقديون إلى الإشارة أنَّ العرق هو الذي شيد الظواهر الاجتماعية التي تكون خاضعةً للاستغلال، والتحويل، وأيضاً كأدوات معقّدة من خلال ديناميكيات لسياسات الهوية، مقابل فطرية الوجود وثوابتها. لندرس واقعية الأمر في رواندا، أي «هوتو» من الممكن أن يصبح «توتسي»، والعكس بالعكس صحيح تماماً، حيث يمكن حدوث ذلك ببساطة من خلال تغيير الوضع الاجتماعي الاقتصادي. إلا أنَّ ذلك لم يتم إلا مع إدخال العنصرية الأوروبية إلى رواندا عندما كانت تحت الحكم الاستعماري، حيث تولدت في رواندا «دلالات عنصرية» (Racial Connotation)، بحيث تمّ التعامل مع المكون الرواندي بعد ذلك على هذا الأساس العنصري من دون أي تغيير. ولكن، يجب النظر حتّى إلى الهوية التقليدية بصورة نقدية، وذلك لوجود اللاتحديد الذي لا مفرّ منه، المحيط بالأصل المزعوم لأي

عرق، ونطاق أتباع العرق، ووضعها وجهاً لوجه أمام الهوية الأخرى التي تتوسطها الثقافة، والرمزية، والأساطير العرقية، والتمثيل، والتقسيم الاجتماعي والاقتصادي التي هي عرضة إلى التعديل المستمر. وفي الحقيقة إن ذلك مهم بالنسبة إلى وجهة نظرنا، وذلك لمقاومة الإغراءات التي تجعلنا نفهم أن الصراع العرقي ما هو إلا صراعٌ أزلي، بحيث يصبح معداً، وطبيعياً أو نتيجة حتمية لـ «أحقاد قديمة» (Ancient Hatreds) (Mount 2000: 154). فمثل هذه الصورة لـ «المذهب الطبيعي» (Naturalist)، باستعارته ضمناً اللاعقلانية، والوحشية (Mount 2000) لربما تكون ذات أهمية كبرى لتوضيح ماهية الأسلوب الذي مال إليه النقاد الأوروبيون لـ: «البعض» الذين هم من خارج الهوية الغربية – الرؤية الخاصة بالهوية هنا باعتبارها غير قابلة للتغيير، تاريخياً ونقاوةً وهمجياً.

على أيّ حال، الشيء الفريد من نوعه في سياسات الهوية هذه، هو أنَّ المكالبات العرقية لا يمكن أن تكون خياراً طوعياً فحسب، بل وبصورة أكثر دهاء، يجب أن تفرض قسراً أو يتم التعامل معها على أساس أنها حقٌّ مكتسب، «لا يمكن الحصول عليه من خلال التحوّل أو الاستيعاب» (Kaldor 1999: 77). فكما لاحظت ماري كالدور (Mary Kaldor)، إن المطالبة بالحقوق السياسية المستندة على الهوية تختلف تماماً عن مطالب الحركة السياسية الساعية إلى السلطة المبنية حصراً على الدين والثقافة والهوية الوطنية. في حين ما سبق من الأنواع السياسية كانت تقبل «القيم التبادلية» (Reciprocity Values) والاعتراف بالمساواة، وتقاسم الحقوق، نرى أن نوع السياسة المبنية على الهوية «في أحسن أحواله... يكون مبنياً على التمييز النفسي ضدّ المتعلّقة بصفات الشكل المختلفة. وفي أسوأ الأحوال، يؤدي ذلك إلى

إبعاد السكان والإبادة الجماعية» (Kaldor 1999: 78). وبالنسبة إلى كالدور (Kaldor)، يجب أن تكون الأشكال الجديدة من الصراع العرقي أو الصراعات المندلعة على أساس الهوية ذات صلة بالعولمة، فمنذُ ذلك الحين الذي كُسِرت فيه عملية العولمة الثقافية القديمة، ازدهرت الانقسامات الاجتماعية الاقتصادية واعتبرت ميزة خاصة بسياسة العصر الحديث، ولعل المساهمة الأهم في ذلك، أدّت هذه السياسة الحديثة إلى تفكك أو تآكل العديد من هياكل الدولة.

كانت «الحروب القديمة» (Old Wars) تشنّ في السابق لأسباب جيوسياسية أو فكرية، مستندةً إقليمياً ومركزياً على وجه الخصوص، إلى الدولة الحديثة المشكلة المحتكرة للعنف المنظم. أما «الحروب الجديدة» (New Wars) فيتم شنها من قبل حركات تنحصر مبادئها بحكم طبيعتها بالهوية واللامركزية، وتشارك فيها الجهات الفاعلة المحلية والعالمية على حدٍ سواء: من وحدات خاصة شبه عسكرية (Privatized Paramilitary Units)، و«أمراء الحرب المحليين» (Local Warlords)، «العصابات الإجرامية» (Criminal Gangs) إلى تشتت المجتمعات، و«المراسلون الدوليون» (International Reporters)، والمنظمات الدولية غير الحكومية مثل أوكسفام (Oxfam)، ومنظمة أطباء بلا حدود، منظمة حقوق الإنسان، والمؤسسات الدولية مثل منظمة شؤون اللاجئين العليا التابعة للأمم المتحدة، والاتّحاد الأفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة بذاتها. مربّع رقم 4.4 يسلط الضوء على الانتشار القائم على أساس العرق خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة لغرض تسريع ظهور العولمة.

مربّع 4.4 الصراعات العرقية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، 1990 - 2002

بدأت	انتهت	البلدان المشاركة	وصف موجز
1990	1991	مالي	عنف عرقي (الطوارق)
1990	1991	الاتّحاد السوفياتي	عرقية غير منتظمة – عنف طائفي
1990	1994	رواندا	حرب عرقية (توتسي ضدّ نظام حكم الهوتو)
1990	1997	أذربيجان	حرب عرقية (ناغورني ضدّ كاراباخ)
1990	1997	النيجر	عنف عرقي (أزواد والتبو)
1990	2002+	الهند	حرب عرقية (كشمير)
1991	1993	كينيا	عنف عرقي (كالينجين، وماسياً، وكأمويكا، وليو)
1991	1993	جورجيا	حرب عرقية (أبخازيا، أوسيتيا)
1991	1993	بهايتان	عنف عرقي (داركوباز ضدّ النيباليين)
1991	1995	كروشيا	حرب عرقية (صربيا)
1991	1997	مالدف	عنف عرقي (ترانس دنيستر الروسيين)
1991	1999	سينغال	عنف عرقي (كازامانس)

1991	2001	سيراليون	حرب أهلية طائفية (الجبهة الثورة المتحدة ضدّ مندي)
1991	2002+	الهند	عزف عرقي (الهندوس ضدّ المسلمون)
1992	1995	البوسنة	حرب عرقية (صربيا وكروشيا والمسلمون)
1992	1996	زائير	عنف عرقي
1993	1993	كونغو بروزوفيل	عنف عرقي
1993	2002+	بروان‍دي	حرب عرقية (التوتسي ضدّ الهوتو)
1994	1994	رواندا	عنف عرقي (الهوتو ضدّ التوتسي)
1994	1994	غانا	عنف عرقي
1994	1994	اليمن	حرب عرقية (اليمنيون الجنوبيون)
1994	1996	روسيا	حرب أهلية عرقية (الشيشان الانفصاليون)
1994	1997	مكسيكو	عنف عرقي (تشياباس)
1994	1998	رواندا	حرب عرقية (الهوتو مقابل نظام الحكم التوتسي)
1996	1998	العراق	حرب عرقية (الأكراد)
1997	2002+	إندونيسيا	عنف عرقي (أتشه، جبهة تحرير سومطرة)

1998	1999	يوغسلافيا	حرب عرقية (الكوسوفويون الألبانيون)
1998	1998	جورجيا	حرب عرقية (أبخازيا)
1999	1999	إندونيسيا	عنف عرقي (استقلال تيمور الشرقية)
1999	2002+	إندونيسيا	عنف عرقي (الملكووز، صراع المسلمون والمسيحيون)
1999	2000	أثيوبيا	حرب عرقية (الأوروميون الانفصاليون)
1999	2002+	نيجيريا	عنف عرقية (قبائل الدلتا والشماليون)
1999	2002+	روسيا	حرب عرقية (الانفصاليون الشيشان)
2001	2002+	إندونيسيا	حرب طائفية (دايكاز ضدّ المهاجرون المدراسيون)
2001	2002+	رواندا	حرب عرقية (هجوم من قبل مليشيات الهوتو)

المصدر: تمّ اعتماده من قبل المركز التنظيمي للسلام (Center For Systemic Peace) http:// memebers.aol.com/CS http://memebers.aol.com/CSPmgm/warlist.htmPmgm/ warlist.htm

الأصولية

سندرس الأصولية الدينية في هذا القسم، أكثر من أيّ هوية دفاعية أخرى. حيث ينظر إلى ارتباطاتها، على الأقل من وجهة النظر الغربية، على أساس أنها من أكبر التهديدات للسلام والاستقرار العالمي والتقدم وسننظر من الجانب الآخر وصولها الواعد مع العولمة. فعند تعريف الأصولية سنجد أنها ليست إلا شأناً مشحوناً سياسياً. ففي قاموس **فونتانا الجديد للفكر الحديث** (Bullock and Trombley 1999) (*New Fontana Dictionary of Modern Thought*) يربط الأصولية بالإيمان بمعتقدات الكتاب المقدس، التي يصاحبها محاولة لدمج الشريعة في الممارسات اليومية، في حين أن ستيورت سيم (Stuart Sim 2004) قدم تصوراً واسعاً بقوله إن الأصولية تتضمن عدم التسامح مع الغرباء واعتماء الرأي المخالف، هو ما يشكل منعطفاً للاتجاه نحو التقاليد والبحث عن الأمن عند لحظة تدهور السلطة والتفتت وسيادة التعدد الثقافي. كما يؤكد سيم (Sim 2004: 29) على أن، «ما تتضمنه الأصولية قبل كل شيء هو الرغبة اليقينية، والرغبة في السلطة لفرض هذه اليقينية على الآخرين».

مثل هذه الأصولية طالما تم ربطها بالدين، ولعل الأصولية الدينية قوية في أجزاء مختلفة من هذا العالم: شاهدنا على سبيل المثال القومية الهندوسية في الهند، التي صاحبها صعود حزب بهاراتيا جاناتا (بهاراتيا جاناتا) وهيمنته، وصاحبها وحشية في جاكارتا عام 2002 عندما خلفت ما يقارب 1000 قتيل من المسلمين. كما أضحى ومنذُ ثمانينات القرن العشرين خمس الأميركيين حسب التقديرات، ما يمكن وصفهم بالأصوليين (Sim 2004). على أيّ حال، هذه الأمثلة بصورة عامة

يمكن اعتبار أنها تبين، أن هذه الأصولية ليست ملحةً مقارنة بالأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى من العالم، خصوصاً بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. فكما لاحظ سيد، (Sayyid 1997) أنه قد أصبح حرق المكتبات، واضطهاد المرأة المسلمة المحجبة، والتفجيرات الانتحارية، والحشود الغوغائية الملتهية، كلها رموز نمطية تتعلق بالإسلام، حيث أصبح الإسلام بصورة عامة كناية عن الأصولية المتعصبة.

لقد تعلق الخوف من الإسلام بصورة متكررة بفكرة ظهور تصادم الثقافات أو الحضارات، والنزعة الإنسانية الغربية، والعقلانية، والليبرالية، والديمقراطية التي تراها الأصولية بأنَّ معركتها تُعيد الإسلام إلى الوراء. ومن هذا المنطلق سنستكشف هذه التساؤلات من خلال هذه الأُطروحة الآن، قبل تقديم بعض التحاليل النقدية لمفهوم «الحرب الحضارية» (Civilizational War).

صِدام الحضارات؟

في عام 1993م، نشرت مجلة شؤون خارجية (Foreign Affairs) مقالاً مؤثراً وذو مادةً تثير الجدل كثيراً للكاتب صموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington) تحت عنوان **صِدام الحضارات** (*The Clash of Civilizations*). ولاحظ ميردن (Murden 2002) أن مساهمة هنتنغتون تمثل «تشاؤم جديد» (New Pessimism)، حيث استبدل بالتأكيد النصر الذي زعمه فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) عندما أفاد بأنَّ، الليبرالية لا مفرّ منها وأن الإسلام مثل سائر البدائل الأيديولوجية سيذوي. فقد شهدنا من خلال هذا التشاؤم الجديد تحوّلاً في الخطاب حول فكرة «نهاية التاريخ»، ونحو فكرة واحدة تركز على وجود الستار

الحديدي الجديد الصاعد ما بين المسلمين والغرب (Murden 2002).

ادعى هنتنغتون في مقالته هذه، أنَّ السياسة العالمية تدخل منعطفاً جديداً حالياً. فلم يعد هناك مكان في المستقبل لمحور صراعٍ حول الأيديولوجية أو السياسة كما كان يحدث في معظم مراحلٍ القرن العشرين حين كان يحدث قتالٌ من أجل اتّباع الشيوعية، والفاشية، والديمقراطية التحررية.

الآن، كما يرى هنتنغتون، إن السمة المميزة للصراعات العالمية ستكون نضالات ثقافية بين الحضارات. وقد عرف هنتنغتون (Huntington 1993) الحضارة بوصفها «كيان ثقافي يعتبر أعلى تجمع للناس على مستوى واسع من الهوية الثقافية»، مرتبط باللغة والأعراف والمؤسسات وتحديد المصير. وهذه الحضارات يمكن أن تتشارك في بمجموعة صغيرة أو كبيرة من البشر، ويمكن أن تتضمن أيضاً شعوب دول عدة أو دولة واحدة فحسب. وادعى هنتنغتون أنَّ المستقبل سيشهد تشكيل العالم الأكثر أهمية من خلال الاشتباكات التي ستحدث بين ثمان حضارات كبرى: «الغربية الكونفوشيوسية» (Western Confucian)، اليابانية، الإسلامية، الهندوسية، السلافية الأرثودوكسية، وأميركا اللاتينية، والأفريقية. ويرى هنتنغتون أن الاختلافات بين الحضارات هي خلافات مادية وأساسية، بشأن جوهر الشخص (ماذا تكون أنت؟) وبالتالي هو أقل قابلية للتقلب والتغيير من، لنقل، تحديد هوية الطبقة. وتتمسك الحضارات المختلفة بعلاقات مختلفة للغاية مثل، الله والإنسان، والفرد والجماعة، والرجل والمرأة، وتختلف كثيراً على أهمية الحرية، والمساواة، والسلطة. فالصِدام ما بين الحضارات ازداد في الأرجحية المصاحبة للإجراءات المعاصرة مثل، التصاعد في التفاعل بين الناس

من مختلف الحضارات، وتنامي «الإقليمية الاقتصادية» (Economic Regionalism)، والتخلي عن الهوية المحلية ذات الصلة بـ: «اللا دنيوية» (Unsecularization) في العالم (نمو الارتباطات الدينية). وكان قلق هنتنغتون محدداً بصورة خاصة بـ «معركة» ما بين الغرب والحضارات الإسلامية. فالفكر الغربي وقيمه - الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، على سبيل المثال - لها تأثير يذكر. وحسب ادّعائه إن هذه القيم الحضارية الغربية متباينة على نطاق واسع في الحضارة الإسلامية حيث تعني عندها تلك القيم الصراع والمنافسة. وفي النهاية، يقترح هنتنغتون بعض المبادئ العامة، بحيث يمكن تحقيق الانتصار الغربي في هذا الصِدام الحضاري: على سبيل المثال، تعزيز الوحدة بصورة أكبر بين الدول الغربية، الحدّ من توسع الدول الكونفوشيوسية والإسلامية، واستغلال الصراعات ما بين الدول الكونفوشيوسية والإسلامية، وتعزيز المؤسسات الدولية التي تعكس المصالح الغربية المشروعة. وكانت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر إذاناً وعلى نطاق واسع بما أكده تحليل هنتنغتون. وفي مقالة ردّ فيها هنتنغتون على أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ناقش فيه قائلاً بأننا قد دخلنا «حقبة حروب المسلمين»: «المسلمون يقاتلون بعضهم البعض، ومحاربتهم غير المسلمين أكثر مما تفعل شعوب الحضارات الأخرى».

وكمثالٍ على صِدام الحضارات هذه - عبر نُقاد مثل سكيرتون (Scruton 2002) عن انزعاجهم بوجود جالية مسلمة كبيرة على وجه الخصوص في الغرب - وباعتبارها وسيلة للمضي قدماً نحو استجواب نقدي لهذه الفكرة، سننظر باختصار إلى قضية الحجاب السيئة السمعة في فرنسا. لقد بدأ الجدل حول ذلك في عام 1989م حينما طرد مدير مدرسة

كريل من الصف ثلاث مسلمات بسبب ارتدائهن الحجاب. انتهى الحكم القضائي لعام 1989م باعتبار مسعى مدير المدرسة قانونياً لأن الحجاب هو «إشارة للتباهي الديني» الذي قد يشكل «عملاً من أعمال الضغط والاستفزاز والتبشير أو الدعاية» (*Economist* 2003). وتوسع نطاق هذه القضية في وقت لاحق ليصبح موضوع نقاش وطني، وبلغ ذروته بإجراء تحقيق رئاسي فيها. وفي شباط/ فبراير عام 2004م، صوتت أغلبية ساحقة في الجمعية الوطنية الفرنسية لصالح الحظر الرسمي على ارتداء الرموز الدينية في المدارس الحكومية، وأصبح القانون نافذاً في أيلول/ سبتمبر 2004م. وأشار استطلاع للرأي إلى أنَّ هذا الحظر قد لاقى قدراً كبيراً (حوالي صوت 70٪) من الدعم الشعبي (BBC 2004). وكان ينظر إلى الحجاب من قبل العديد بأنَّه إهانة للعلمانية التي تفصل ما بين الكنيسة والدولة في الجمهورية الفرنسية.

هنا سنجد أن هناك عدداً من القضايا تتشارك فيما بينها. أوّلاً جزءٌ من القلق يحوم حول الخوف من الأسلمة المتنامية لفرنسا، ذلك البلد الذي يحتضن أكبر الأقليات المسلمة في أوروبا (3.5 مليون إلى 5 مليون نسمة). بعض النُقاد يخشون من نمو «الـبن لادنية» (Binladenization) في ضواحي المدينة، فتكون فرنسا بؤرة للنشاط الإرهابي الإسلامي، وهو ما أشعر فرنسا بالقلق إزاء صعود «الطائفية المجتمعية»(*) (Communitarianism) – الأقليات الدينية والعرقية التي تفصل نفسها

(*) نظرية أو نظام للتنظيم الاجتماعي الذي يقوم على أساس بناء المجتمعات الصغيرة المتمتعة بالحكم الذاتي، وهي غالباً ما تتأسس من قبل المهاجرين من دولة معينة أو عرق أو دين معين فيتجمعون في منطقة واحدة يمارسون فيها عاداتهم وتقاليدهم التي تعلموها في بلدانهم الأصليّة (المترجم).

عن فكرة الأمة التي تعتبر أعلى كيان (Brenner 2004; Cobb 2004). بعض هذا القلق جاءت أصداؤه من مواقف جان ماري لوبان (Jean Marie Le Pen) رئيس الجبهة الوطنية الفرنسية، وبعض المعلقين يصرّ على أنَّ الإسلام ليس ديناً بشكل عام، بل هو موضوع القضية هنا. وعلى العكس من ذلك، أشار بعض اليساريين إلى لوم المسلمون لتصعيدهم الهجوم على اليهود وأماكن عبادتهم، مما أعطى أثر سلبي في موقف من الإسلام في فرنسا (Brenner 2004). فالحياة لما يسمّى بـ «نساء المأوى»[*] (Women of the Quarters)، لتلك النساء المسلمات القابعات في ضواحي المدينة الفقيرة حيث تكون الحياة قاسية – حياة منزلية قمعية، وزواج قسري، ورد الفعل العنيف لعدم الالتزام الصارم بالآداب (Brenner 2004). فالحجاب ضمن هذه القراءة يرمز إلى إخضاع المرأة ضمن بنود الإسلام (Giddens 2004).

في المقابل، هاجم النقاد حالة «الخوف من الإسلام» (Islamophobia) وانتهازية القوانين الجديدة. فعلى سبيل المثال، وجهة نظر إيمانوئيل تيري (Emmanuel Terray 2004) لهذه القضية هي لا تتعدى أن تكون تمريناً في «الهستيريا السياسية» (Political Hysteria)، ومشكلة خيالية جاءت لقيادة الاهتمام واستعاضتها عن الاهتمام بالقضايا

(*) هذا التعبير مأخوذ من كتاب مهم تحت عنوان **نساء أحياء المتعة** (*Women of the Pleasure Quarters*) لمؤلّفه لَزلي دوانر (Lesley Downer) والصادر عام 2002م. حيث يدور فحوى الكتاب عن الدخول الغربي إلى اليابان وافتتانهم بالأنوثة اليابانية أفرزت ثروة من الإبداعات الخيالية غير عادية من بنات الجيشا (Geisha) المعروفات بالالتزام والصمت والغموض وارتدائهن تاريخهن السري. ونتيجة لهذا الغموض في بنات الجيشا وتمنعهن عن الغربيين بات بعضهم ينسج صوراً حميمية من الجيشا الحديثة مع الأساطير والحكايات التاريخية الرومانسية الملونة التي تشكل ماضيهم (المترجم).

الحقيقية مثل البطالة، ومدارس «الغيتو(*)» (Ghetto)، والفشل في تطوير التربية والتعليم، والمعدلات العالية للسجناء، والتمييز العنصري. وجاءت هذه المسائل الموضوعية الأخيرة إلى الواجهة خلال الاحتجاجات العنيفة التي اجتاحت فرنسا في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005م، التي ميّزت الرئيس الفرنسي جاك شيراك بوصفه من أثارها، وذلك من خلال «أزمة مدلول أزمة هوية» (BBC News 2005). وكثيراً ما يقال إن «مشكلة» الحجاب هي حقيقة مشكلة دقيقة - شارك فيها فقط حوالي 1200 بنت في البلد - حقاً، وفق تقديرات إيمانوئيل، وإن تلك القوانين سيكون لربما تأثيرها قليل أو لها تأثير أسوء على نساء المأوى. فبالنسبة لـ غيدينز، (Giddens 2004) تعدّ هذه القضية ذات أهمية، معرباً في هذا النقاش أنها معركة الأنثوية التي لم تعد قضية تلقائية ومعنى يتم التنازع عليه. على سبيل المثال، بينما قد يكون معنى الحجاب، في بعض السياقات، يعني إخضاع المرأة، لكن يمكن أن يكون له معان أخرى وكذلك - بما في ذلك مقاومة النظرة الجنسية المحدقة لها من قبل الذكور، كما يمكن ربطها بالإسلام السياسي الذي يحتوي على نقد الغربية المادية وسياسة القوة في الشرق الأوسط والقومية (Giddens 2004). وضمن هذا السياق يسأل سيد (Sayyid 1997) فيما إذا كانت السيطرة على النساء لفرض إزالة الزيّ الديني أم هو الإصرار على خلعه فحسب. وفي ذات الوقت، أثار الفيلسوف ألن باديو (Alain Badiou 2004b) قضايا بالغة الأهمية حول «استعباد الإناث» (Female Subjugation) من خلال مساهمة في صحيفة **لوموند** الفرنسية *Le Monde* بمقالة عن الحجاب وانفعالية العلمائية.

(*) جزء من المدينة، وخاصة حيّ فقير، يسكنه مجموعة أو مجموعات من الأقليات لا تهتم به سلطات الدولة فيكون مع مرور الزمن إلى خراب وأكوام (المترجم).

ويشير باديو في مقالته إلى العناد في معاقبة تلك النساء اليافعات اللائي يقال عنهن مقموعات. كما يرى باديو أن نقد الحجاب مسألة ضارة أخلاقياً، حينما يكون الأمر في نفس الوقت هو «رؤية أجساد نساء الدعارة في كلّ مكان ولم يتخذ تجاهه ذلك أي موقف. بيع منتجات المواد الإباحية عالمياً التي تعتبر الأكثر مذلة. تجاهل ضرورة كشف المؤسسات الجنسية وانتشار مجلاتها الجنسية يوماً بعد يوم لهؤلاء المراهقين... القانون المطبق على الحجاب ما هو إلا قانون رأسمالي بصفاء. هو قانون يأمر بكشف الأنوثة. وبكلمات أخرى، ترى الرأسمالية أن وجود تعميم الجسد الأنثوي وفقاً لنموذج السوق أمرٌ ملزم». وبناء على ذلك، يتحول باديو إلى التركيز على النقاش حول العلمائية متسائلاً «هل هو شأن الدين الشامل الحقيقي؟... هل هو رمز واضح لهذا الدين فيما يتعلق بما نقرؤه عن السراويل، والأحذية الرياضية، القمصان: نايك (Nike)، شيفيون (Chevignon)، لاكوست (Lacoste)... هل إن هذا أرخص بعد أنْ يكون ضحية الموضة في المدرسة أكثر منه عابداً لمعتقدات الله؟ إذا كنت هنا هادفاً ضرب عين الثور – هدف كبير – أودّ أن أقول إن الجميع يعرف ما هو مطلوب: قانون ضدّ العلامات التجارية» (Badiou 2004b).

أُطروحة استجواب «صِدام الحضارات» والخوف من الإسلام

هذه طريقة جيدة ضمن التحليل النقدي للأفكار التي طرحها هنتنغتون. أوّلاً، وسع عددٌ من المعلقين النقديين نطاق تعليقات هنتنغتون بخصوص صِدام الحضارات للانتقال بعيداً عن الإسلام. على سبيل المثال ناقش ستيورت سيم (Stuart Sim 2004) بقوله، إننا لا نستطيع أن نحصر تحليلنا بصعود الأصولية للإسلامية. وبدلاً عن ذلك، نحن نحتاج

إلى فهم – مقابل مفهوم حقبتنا التي تعتبر واحدة من الحقب العلمائية ونهاية الروايات الكبرى – أننا قد دخلنا عالم الأصولية، و«عصر عقيدة جديد مظلم» (A New Dark Age of Dogma). فالإسلام بالنسبة إلى سيم ما هو إلا واحدٌ من الأصوليات التي تهدد ما هو مطروحٌ اليوم. فالتحالف المنسجم مع السلطة السياسية والدينية الأصولية يمكن العثور عليه أيضاً في الولايات المتحدة الأميركية، عندما أعلن الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش بأنَّه يعتقد أنه «ولد من جديد» مسيحياً، وقابلت إدراته ذلك بنفس الحماس ودعت إلى مبادرات سياسية مبنية على «الاعتقاد الديني»، وانتهج بإعلان حرب عالمية تحت مسمّى «حرب الخير مقابل الشرّ». ويمكننا أيضاً أن نرى مثل هذه العقيدة الدينية أعمال «أصولية الأسواق» (Market Fundamentalism)، والمذاهب الاقتصادية في الليبرالية الجديدة التي تمثل وظيفة لدين علمائي جديد، متجاهلة الأثر الاجتماعي المدمر لسياستها التي تهتم بوضع مصالح المبادئ المحضة في مأمن من أي دليلٍ، منافياً لتلك المبادئ. وبالمثل، تتساوى الأصولية السياسية «الماركسيةً العقائدية» (Dogmatic Marxism) مع ليبرالية فوكوياما المنتصرة بوضوح في حقبتنا. وتعتبر القومية – بدءاً من اليمنيين المتطرفين في أوروبا إلى المليشيات في الولايات المتحدة الأميركية – بعداً آخر من أبعاد عالمنا الأصولي.

ووفقاً لطارق علي (Tariq Ali 2002)، إن الصِدام الحقيقي اليوم هو صِدام أصوليات، وفي جانب منه أصولي ديني، وجانبه الآخر إمبريالية أصولية. وإلى حدّ بعيد، تعتبر الأصولية الأكثر خطراً حسب ادّعاء علي، هي الإمبريالية الأميركية التي تعتبر «أم كلّ الأصوليين»، وهي تلك الأصولية التي تحمل ثقل المسؤولية عن انتشار الأصولية الإسلامية. هذ بالطبع بالنسبة إلى علي، أن وحشية رأسمالية السوق الحرة لم تتغير، وأن تلك الفجوة المالية الناتجة من وحشية السوق الحرة هي التي عمقت الاختلاف

ما بين الشمال والجنوب، وأدت إلى قلة الخيارات الاقتصادية والسياسية لشعوب كثيرة، ناهيك عن التدخل الغربي (الدعم الغربي وخاصة بالنسبة للقوات الإسلامية الرجعية باعتبارها حصناً ضدّ الاشتراكية) كُلها مسؤولة عن صعود أسلوب بن لادن الأصولي. وفي سياق مماثل إلى حدٍ ما، يرى بنيامين باربر (Benjamin Barber 1996) أن «الجهاد» – الذي تحوّل نحو الطائفية واستحضار الماضي – ما هو إلا ردّ فعل حوار محلي للاستهلاكية، والفردانية، والتجانس، وضحالة الماك وورلد التي ستأتي لتهيمن على كلّ مكان. الجهاد من ثمّ ما هو إلا طفلٌ لـ ماك وورلد.

هناك مجموعة من الانتقادات الأكثر جوهرية لصِدام الحضارات جاءت من هؤلاء العلماء الذين يرفضون الثنائيات السهلة ما بين الغرب والإسلام (الشرق الأوسط). وفي هذا المضمار يقول إدوارد سعيد الذي كان ناقداً ومعلقاً مهماً لأدبيات حقبة ما بعد الاستعمار والأنظمة السياسية الحاكمة في الشرق الأوسط، إن أُطروحة هنتنغتون في «صِدام الحضارات» ما هي إلا أُطروحة أكثر قليلاً من إعادة ساخرة لأيديولوجية الحرب الباردة (Said 2001). ويعتبر سعيد موقف هنتنغتون موقفاً بغيضاً، سياسياً وأخلاقياً، وإن نهجه من الأرجح سيولد المزيد من الصراعات ويؤدي إلى حوارٍ أقل بين الحضارات. ويجادل إدوارد سعيد بقوله إن وظيفة خطاب هنتنغتون ترتبط بالحافظ على موقف خبراء الحرب الباردة بعد انهيار الشيوعية.

علاوةً على ذلك، رفض إدوارد سعيد التصريحات الواسعة التي أدليَّ بها حول الحضارات – بالنسبة له، هذا تعميم متقدم وسخيف جداً يمتد سخفه ليشمل مليار مسلم عبر خمس قارات، يمتلكون ثروة من التقاليد واللغات المتنوعة. ولعل الأهم من ذلك هو قول إدوارد سعيد بأنَّ الحضارات لم تكن في يوم من الأيام أحادية أو منغلقة على نفسها. وحتّى لو انتشر الإسلام في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأماكن أخرى، فليس هناك

غياب للنقاش الداخلي والاحتجاج. إضافة إلى ذلك، هناك ولفترة طويلة حجم كبير من التزاحم الثقافي ما بين الحضارات، تزاحمٌ يسخر من صورة هنتنغتون للتشكيلات الحضارية المغلقة والمختومة(Sealed - Up) .

إن انتقادات إدوارد سعيد المستمرة لـ هنتنغتون ما هي إلا اهتمامات علمية مبكرة بما يشكله هؤلاء من علاقات مستقبلية ما بين الغرب والشرق الأوسط. ولعل أهم إسهامات إدوارد سعيد في هذا الجانب كان كتابه **الاستشراق** (*Orientalism*) الذي صدرت طبعته الأولى عام 1978م، والذي تمتع بنفوذ كبير في عدد من التخصصات. ففي هذا العمل، يؤكّد إدوارد سعيد على الصلات التي لا تنفصم ما بين الأدب والسياسة في استكشاف «الاستشراق»، حيث يعني، أنّ التمثيل المسرحي والبيانات البلاغية للاستعمارية يرتبطان بالهيمنة الغربية على الأراضي في العالم «الأقل نمواً». ويصر إدوادر سعيد (Said 1978: 4) على أن، «الشرق ليس في الحقيقة طبيعة خاملة»، ولكن بدلاً من البناء الاجتماعي، «سيطر النمط الغربي على إعادة الهيكلة، وامتلك السلطة في الشرق» (Said 1978: 3). يعمل هذا الاستشراق للفصل، وأيضاً لخلق مجموعة تمثل الشرق والغرب من خلال إنشاء سلسلة من المعارضات الثنائية. وهنا «المناطق الشرقية لا عقلانية، فاسدة (ساقطة)، طفولية (مختلفة)، وهكذا الأوروبيون يتمتعون بالعقلانية، فاضلون، ناضجون (طبيعيون)» (Said 1978: 40). هذه الثنائيات هي معيبة للغاية وتبدأ بالانهيار عند الفحص حتّى عندما تكون عابرة للواقع التجريبي. ومن ثمّ فإن الاستشراق بالنسبة لـ إدوارد سعيد (Said 1978: 328) هو كلّ من المفكر والإخفاق البشري.

يرى إدوارد سعيد، إن الاستشراق، وفي جزءٍ كبير من تاريخه، أنه قد تميز بالموقف الأوروبي تجاه إشكالية الإسلام. وفي عمل آخر مبكر، تحت عنوان **تغطية الإسلام** (*Covering Islam*) صدر عام 1981م، يدرس سعيد كيف تصوّر وسائل الإعلام الغربية الإسلام التي اندلعت

بسبب الثورة الإيرانية عام 1978 – 1979م. وبقي هذا الكتاب حتّى وقت لاحق ذا صلة عميقة بالأحداث وعلى مدى 20 عاماً، ففي هذا الكتاب توصل إدوارد سعيد لحقيقة الإعلام الغربي في سياسة التمثيل والبناء الإسلامي بوصفها متجانسة، ومهددة، وتنظر إلى الوراء. وأكد إدوارد سعيد (Said 1981: 23) أنّهم ناقشوا الإسلام بندرةٍ، خارج «إطار العمل المنشأ بواسطة العاطفة والتحيز والمصالح». واليوم يتم تصوّر الإسلام، بصورة رئيسيّة من خلال عددٍ قليلٍ من الصور المختصرة – يرددون كلمات من مثل الغوغاء، والرهائن الذي تمّ اصطحابهم إلى إيران، وحرق المكتبات، والفتاوى بخصوص قضية سلمان رشدي، والإرهاب، والتفجيرات الانتحارية، والنساء الملثمات، وجرائم الشرف، وختان الإناث، وأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وهكذا.

مربّع 4.5 إدوارد سعيد

إدوارد سعيد (1935–2003) فلسطيني المولد، ناقد ثقافي وأدبي. حينما كان إدوارد سعيد صغيراً عاش في القدس والقاهرة على حدٍ سواء قبل أن يهاجر مع أهله إلى الولايات المتحدة الأميركية التي درس فيها بجامعتي برنستون وهارفرد. وبعد ما حصل على شهادة الدكتوراة عمل مدرساً جامعياً في جامعات كولومبيا، وهارفرد، وجونز هوبكنز، وييال. يعتبر إدوارد سعيد أهم شخصية نتيجة عمله التحليلي النقدي الموسوم بـ**الاستشراق** الذي وصف فيه الإنتاج الاستطرادي للشرق في الثقافة الغربية من خلال «الإثنوغرافيا الوصفية»(*) (Ethnography)، والأدبيات، والتاريخ. فبالنسبة إلى

(*) الوصف العلمي لعادات وتقاليد الشعوب والثقافات الفردية (المترجم).

سعيد، يعتمد الاستشراق على النظام السياسي الثنائي المعارض، وفقاً إلى تشييد المشرق بمثابة انعكاس سلبي للغرب – باعتبار أنه من المفترض أنَّ الغرب غير موجود – لدعم القروض من المطالبات الغربية بحجة التفوق، والسيطرة على الشرق. وكان إدوارد سعيد ناشطاً فاعلاً في دعم قضية الدولة الفلسطينية، كما يُعد من الداعمين الدائمين للديمقراطية، والحلول غير العنفية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكان في السنوات اللاحقة أحد أبرز المنتقدين الديمقراطيين لسلطة ياسر عرفات الفلسطينية. إضافة إلى كتاب **الاستشراق**، لإدوارد سعيد مؤلّفات كبرى أخرى من ضمنها **الثقافة والإمبريالية** (1993)، و**القلم والسيف** (*The Pen and The Sword*) **(**1994)، و**الإنسانية والنقد الديمقراطي (***Humanism and Democratic Criticism*) (2005).

كيف إذن، لربما نكون على نحوٍ أفضل إذا ما فهمنا نهج الإسلام مقابل هذه الأنواع من الصور المبسطة والثنائية الذهنية البسيطة، تخيل أنه من الممكن تعميم ذلك، لنقل على، «العقل الإسلامي» (Islamic Mind)، و«الشارع العربي» (The Arab Street)، والاتّساق ما بين الإسلام وحقوق الإنسان والديمقراطية أو الليبرالية؟ لعل أهم الأعمال التي أنجزت في هذا المجال كانت تسعى لفهم صعود الإسلاميين تاريخياً، رافضين إمكانية النظر إليها على أساس أنها مجرد العودة إلى التقاليد القديمة، أو ينظرون إليها على أساس أنها لا تتوافق تلقائياً، وتعارض الحداثة.

لقد أصبح الإسلام حقاً بارزاً منذُ سبعينيّات القرن العشرين وكثيراً ما كان يتم مهاجمة صعوده بالرجوع إلى بعض الأحداث الرئيسيّة مثل،

الثورة الإيرانية، واغتيال الرئيس المصري أنور السادات عام 1981م، وظهور حزب الله والمجموعات المسلّحة الأخرى في لبنان، وحماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وانتصار طلبان في أفغانستان. إضافة إلى ذلك فإنّه، كثيراً ما يُعزى صعود الإسلاميين إلى عدد من العوامل التفسيرية: فشل «**العلمائيين القوميين**» في تلبية آمال وتطلعات جماهير الشعب، وعدم المقدرة على مواجهة الفساد، وانعدام الديمقراطية، واستقلالية الدولة، والإخفاق الاقتصادي، والتلويح بأفق التكيف الهيكلي، وعدم وجود مشاركة سياسية وضعف المجتمع المدني، واضطراب الطريقة التقليدية للحياة المصاحبة للهجرة والتحضر، والتفتيت الثقافي، والإحباط الملازم لكلّ سكان المدن المتعلمين الفقراء، واستمرار الذل، والغضب من التدخل الغربي والنفوذ في المنطقة (Sayyid 1997; Wallerstein 2003; Castells 2000).

جادل بوبي سيد (Boby Sayyid) في كتابه الموسوم **أساس الخوف** (*A Fundamental Fear*) الصادر عام 1997م بالقول، إن العوامل المذكورة أعلاه ضرورية، إلا أنها ليست كافيةً لفهم صعود الإسلاميين. يرى سيد الإسلام كحركة سياسية (ليس حصراً كحركة دينية) – على سبيل المثال، في الطريقة التي غالباً ما تحتوي على نقد للعالم الحالي – للدفاع عن المحرومين، ورفض ثقافة الاستهلاك، و«عملية السلام» (Peace Process) الإسرائيلية الفلسطينية التي لا تنتهي. إضافة إلى ذلك، لا يمكن فهم الإسلام على أساس أنه عودة إلى التقاليد، وبديلاً ضرورياً عن الحداثة: يقول سيد (Sayyid 1997)، إن خطاب الخميني قد عبّ الجموع بطريقة ووسائل حديثة، وصنف عمله باعتباره ثورة، وشعب، ودولة، وأعطي مفهوم للشعب على أساس أنه أداة سياسية. وإن صعود الإسلام بالنسبة إلى سيد (Sayyid 1997) يجب فهمه بوصفه مرتبطاً

مع قدوم حقبة ما بعد الحداثة، عندما يفهم (بُعد روبرت يونغ (Robert Young) بوصفه «الوعي الثقافي الأوروبي الذي لم يعد هناك جدال فيه، ويهيمن على وسط العالم»، والاكتشاف الذي جاء بعد حربين عالميتين، وانتهاء العرض الاستعماري (Sayyid 1997: 109)). وهنا، يمكن فهم «مناطقية أوروبا» (Europe’s Provincialism)– «الغرب» ليس بوصفه الكوني، بل الخاص – و«الغرب» و«الحداثة» هما غير مترابطين مع احتضان الحداثة الإسلامية حين رفضوا التغريبية. أصبح الغرب غير موجود كنموذج للهيمنة السياسية، والاقتصادية والتطور الفكري.

إذن، مفكرو النظرية النقدية يقبلون بدوام حداثة الإسلام المعاصر، مقابل استعارة تفشي وصفه بالهمجية، واللاعقلانية، ومناهضة الحداثة والتخلّف الذي يمثله التجدد الإسلامي. وكما قال لينغر (Lechner 2000: 340)، «إنّه الخطاب الإسلامي الأصولي» الساعي بنشاط من أجل المجتمع، إنّه يعيد صلاحية التقاليد ويستخدمها بطرق جديدة، إنّها تعمل في سياق يحدد معايير غير تقليدية، حيث لا سيطرة حاسمة، إنها تُعيد إنتاج المعضلات وتحدّد الحلول. ولكونها قوة واحدة نشطة بين الآخرين، فإنها تؤكد على عمق التعددية الحديثة، كما أنها تستغرق في التوتر الذي ينتج الصِدام بين ثقافة عالمية لتعميم الظروف المحلية خاصة. أنها أسساً يُعبر عن عدم اليقين في حالات الأزمات، ولا وجود للثقة اعتبار الحقيقة مطلقة بواسطة الدفاع عن الله الذي لا يحتاج مسبقاً للدفاع عنه، فهم يخلقون ويعيدون خلق الفوارق باعتبارها جزءاً من النضال الثقافي العالمي. بالنسبة لـ لينغر (Lechner 200: 339) كلّ هذه الإشارات أعلاه هي أصولية دينية معاصرة وهي شيء عصري: «الاعتماد ذاته لـ [المقدس الحديث]، والظاهرة العالمية، وجزءٌ من التجربة المشتركة لـ (الثقافة الكاريبية)».

ضمن هذا السياق يتحدى العظمة (Al-Azmeh 1993, 1997, 2003) كلًا من خطاب «**الاستشراقيون**» حول الإسلام الذي يعتبرونه متراصاً ومناهضاً للعولمة، وخطاب الإسلاميين أنفسهم الذين ينظرون إلى الجهود التي يبذلونها بمثابة عودة إلى النقاء والأصالة، والهويات الإسلامية الأساسية. هناك في البدء كما يقول العظمة (Al-Azmeh 1993: 1)، العديد من المسلمين يرفضون الخطاب الذي يفترض أن «الإسلام مغلق وراثياً، ودخيل تماماً، ومندفع بغموض أكثر من أي وقت مضى، واستثنائي تماماً». واستناداً إلى الاهتمام الواسع من كلّ من النقاد الغربيين للإسلام والإسلاميين للجدل الدائر حول «تطبيق» الشريعة الإسلامية، يرى العظمة (Al-Azmeh 1993: 14) على سبيل المثال، أن «الدعوة لـ «تطبيق الشريعة الإسلامية» لا يتصل بـ التقليد الإسلامي الشرعي المبني على تعددية الأصوات، والكفاءة الفنية، ووجود السلطة السياسية التنفيذية التي تسيطر على النظام القانوني. هو شعارٌ سياسي، وليس العودة إلى واقع الماضي».

إن «العودة» إلى الإسلام، بالتالي، هي ليست العودة إلى تقليدية الماضي، بل تقليدية الحاضر. فلذا فإن الإسلاموية هي منتج للحداثة، وليست منتجاً لما بعد الحداثة التقليدية. فلها أصولها منذُ عشرينيّات وثلاثينيّات القرن العشرين، في ذات الوقت الذي بدأ فيه الغرب التحرّك نحو اليمين، فلا يمكن التفكير بدون الخطاب المتاح عالمياً من اليمين والحركات الشعبوية (Al-Azmeh 1997, 2003). ومن ثمّ فقد تمت رعايتها في خمسينيّات وستينيّات القرن العشرين لتحتل موقع الصدارة مع نهايات سبعينيّات القرن العشرين حين رافق حقبتها الفشل الاقتصادي، وانهيار الإجماع الاقتصادي الكينزي (Al-Azmeh 1997,

(2003. إن كلاً من خطاب هنتنغتون الحضاري وشركائه، وفرحة «ما بعد الحداثة» التي كانت في مرحلة ما قبل حداثة الآخرين Al-Azmeh) (41 :2003، المصاحبة إلى مفاهيم «غير قابلة للقياس التكافئي» (Incommensurability) الثقافي قد تمّ رفضهما لأن ما لدينا هنا هو حركة حداثة التي يجب أن نراها على أساس أنها نشر للأدوات القياسية الهيكلية التي تفسر العلوم الاجتماعية:

في الواقع إن «العودة» إلى الإسلام يعني إبداله بما تمّ إنشاؤه حديثاً. مكونات مختلفة متولدة من العناصر الأيديولوجية الحالية في الرومانسية والحيوية(*) (Vitalist) الحالية التي في جعبتها أفكار سياسية متاحة عالمياً، ومهما نكر كان خطاب الهوية وأصالته لذلك. فهو يتم إنشاؤه اجتماعياً من المادة الاجتماعية التي تتطلب لفهمها، فهم علم اجتماع للتهميش البنيوي، والفهم الآخر للمنافسة النخبوية، ناهيك عن فهم علم النفس الاجتماعي لشباب الطبقات المتوسطة والعليا الراديكاليين الذين هم في حالات «الانفصام الشخصية المعياري» (Normative Schizophrenia)، و«الانغلاق البنيوي» (Structural Closure)، وليس «أنثولوجيا»(**) (Ethnology) «الأركاديا»(***) (Arcadia) لما قبل الاستعمار، وأخيراً وليس آخراً علم اجتماع من الثقافات الفرعية للطوائف (Al-Azmeh 2003: 35).

(*) المذهب الحيوي هو المذهب العلمي الذي عفا عليه الزمن حيث يرى أن "الكائنات الحية تختلف جوهرياً عن الكائنات غير الحية لأنها تحتوي على بعض العناصر غير المادية أو تحكمها مبادئ مختلفة من أشياء غير حية" (المترجم).

(**) دراسة خصائص الشعوب المختلفة والاختلافات والعلاقات بينهما (المترجم).

(***) منطقة جبلية في بيلوبونيز جنوب اليونان كثيراً ما يشار إليها في الخيال الشعري لأنها تمثّل الجنة الرعوية، وفي الأساطير اليونانية هو المنزل الطائر (المترجم).

إذن، تعاطفنا لاستنتاج هذا القسم، حيث يقع على أُطروحة منتقدي صِدام الحضارات. وحيث يمكن قراءة ذلك - قراءات للهجة العولمة اليوم، التي تميزت ببساطة بـ انفجار القومية أو القبلية جديدة - للقضايا التي هي حول ثقافة العولمة التي تتجه نحو الأمام للاستقطاب، بوصفها ديناميكية حاسمة في العمل خلال الفترة المعاصرة. فكما يرى هولتون (Holton 2000: 148)، «إن أُطروحة الاستقطاب تحكى حية، وقصة محشوة أخلاقياً، ومن السهل أن تترجم إلى/ أو نسخة أخرى من الصراع بين الخير والشرّ، مقدس ومدنس اعتماداً على موقع الراوي في الزمان والمكان». المشكلة إن هذه القصة مبسطة جداً، وربما متشائمة جداً أيضاً حيث يفترض هنتنغتون (Huntington 1996: 130)، إن «البشر هو الذي يكره».

الاستنتاج

كما لاحظنا في مقدمة هذا الفصل، ورغم كمية الأرضية المغطاة بهذا الخصوص - من الصناعات الثقافية، إلى الثقافة الإمبريالية، والهوية، والقومية، وحتّى أُطروحة صِدام الحضارات - إلا أنَّ الاهتمام الذي تمحورنا حول تفسيره كان لعولمة الثقافة التي أكدّت على اختلاف التجانس والتهجين والاستقطاب.

لكلّ من هذه التفسيرات الواسعة عواقب عولمة ثقافية تقدّم مرغمة من خلال ذاتها غير المكتملة الحجج. ودعماً لتلك الحجج الخاصة المتجانسة، على سبيل المثال، فإننا نمتلك تدفقات متفاوتةً جداً من التزاحم الثقافي، وتسليع الثقافة التقدّمية، واعتراف عالمي تقريباً بأشكال ثقافية معينة ومنتجات معينة. وبعد أُطروحة التجانس يمكن أن تظهر الصمم والسكوت لمجموعة متنوعة من الطرق التي يقرأ من

خلالها الناس وتستجيب للثقافة وتعقيد تشكيل الهوية وصيانتها إلى واقع المؤسسة، وأهمية لحظة الاستقبال التي غالباً ما تقوم على مفاهيم غير مقنعة بوجود مسبق لثقافات موحّدة ونقية.

من هنا جاء القول بتأكيد على تهجين الثقافات، والهوية التي تبدو عمليةً ومقنعة على حدّ سواء من الناحية الأخلاقية. في نفس الوقت، عندما تترك هذه الأُطروحة السلطة وتسقطها من المعادلة، أو عندما ندوّل حالة ليونة الهوية، فإن النتيجة غالباً ما تكون متفائلة بسخفٍ وساذجة بتجاهل الانشقاقات الهائلة بين تعدد الشعوب المختلطة، وتسطيح واقع عدم المساواة النظامية. وهناك بالتأكيد نتائج إيجابية وسلبية لمثل هذا التهجين، مع واقع التغيير الثقافي والهوية والتفكك وإعادة التركيب. وهنا نجد إن أُطروحة الاستقطاب قد أدّت عملاً جيداً، عندما لاحظت التفتيت، ناهيك عن العواقب الموحّدة للعولمة. مرة أخرى، وعلى الرغم من أن أولئك الذين يحملون هذا الموقف قاموا بثني العصا بسرعة جداً وبعيداً جداً - لنقل في أُطروحة هنتنغتون **لصِدام الحضارات** - وكثيراً ما وقعوا في الخطاب الأوروبي الذي يلعب على تمثيله للقوى الفطرية للعمل خارج الشمال، والذي يمكن وضعه في مكان المعارضات الثنائية الجامدة بين الشعوب وثقافتهم.

يبدو لنا، إذن، أن انتشار الحجج النقدية من كلّ تلك المواقع، تسمح لفرك إحداهما بالأخرى، والإيتان بهم للحوار، والنقد، هي الطريقة الأكثر إنتاجيةً للوصول إلى أسئلة العولمة الثقافية. الأسئلة، واضحة جداً، ولا يمكن الإجابة عليها من خلال وضع الحلول، ولكن من خلال المحاولة لاحتواء وإعادة تأطير مثل هذا النقاش الذي ربما يضمن على الأقل أن لا نحس بالملل معهم.

قراءات إضافية

AlSayyad, N. and Castells, M. (eds) *Muslim Europe or Euro-Islam: Politics, Culture, and Citizenship in the Age of Globalization* (New York: Lexington Books, 2002).

Appadurai, A. *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1998).

Berger, P. L. and Huntington, S. P. (eds) *Many Globalizations: Cultural Diversity in the Contemporary World* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

Cowen, T. *Creative Destruction: How Globalization is Changing the World's Cultures* (Princeton: Princeton University Press, 2002).

Cvetkovich, A. and Kellner, D. (eds) *Articulating the Global and the Local: Globalization and Cultural Studies* (Boulder: Westview Press, 1997).

Featherstone, M. *Undoing Culture: Globalization, Postmodernism and Identity* (London: Sage, 1995).

Gunster, S. *Capitalizing on Culture: Critical Theory for Cultural Studies* (Toronto: University of Toronto Press, 2004).

Jameson, F. and Miyoshi, M. (eds) *The Cultures of*

Globalization (Durham: Duke University Press, 1998).

UNDP *Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World* (Oxford: Oxford University Press, 2004).

UNESCO *World Culture Report: Cultural Diversity, Conflict and Pluralism* (Paris: UNESCO Publishing, 2000).

الفصل الخامس

مقاومة العولمة: حركة العولمة البديلة

المقدمة

لاحظنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب أن علماء الاجتماع يعتبرون دراسة التغير الاجتماعي واحدة من المهن الخاصة بهم. وهذا لا يشمل ترسيم وتحليل ما هو موجود وما هو ناشئ من مؤسسات وعمليات التحوّل الاجتماعي فحسب، بل أيضاً التفكير في دور الحركات الاجتماعية. وفيما يلي سوف ندرس الحركة الاجتماعية المركزية المعاصرة - حركة العولمة البديلة (The Alternative Globalization Movement) (AGM). وقد تمّ توصيف هذه الحركة من قبل البعض بـ «القوة العظمى الثانية» (Second Superpower) معلنين عودة الشعوب على المسرح التاريخي (Yuen 2004)، وفسرت من قبل الآخرين باعتبارها تشكل تهديداً لمكاسب العولمة المعاصرة، بوصفها غير عقلانية، وعنفية، وانفعالية. وقد تعاملت فصول الكتاب كثيراً مع المطالبات عن، والانتقادات لـ، العولمة التي تقدّمها حركة العولمة البديلة.

نقاشنا حول حركة العولمة البديلة سيتراوح عبر مجموعة من القضايا المختلفة، والنقاشات، والمعضلات، والمؤسسات، والأرقام الأساسية عن من ما هو في الحقيقة حركة معقّدة من الحركات. على أيّ حال، سوف نؤكد على العودة لشكل من أشكال الطعن بالاشتراكية المصاحبة لحركة العولمة البديلة، ورغم ذلك، هناك بعض النقاط المهمة للتمييز ما بين حركة العولمة البديلة والاشتراكية. وفي النهاية، سنتناول الحركة باعتبارها لحظة خيالية هامة في ظلّ العولمة المعاصرة، ولذلك باعتبارها ظهوراً للتخيلية «التفكير في الماورائيات».

الحركات الاجتماعية

الحركات الاجتماعية هي السمات الحيوية في التغيير الاجتماعي. فقد عرّف بوشلر (Buechler 2000: 213) الحركات الاجتماعية، على أساس أنها «الجهود الجماعية للتحول الاجتماعي في الجهود الرامية إلى تحويل النظام الاجتماعي قصداً». ولم تناقش الحركات الاجتماعية بشكل واضح في مجال العلوم الاجتماعية حتّى ستينيّات القرن العشرين، عندما تمت مواجهة صعود الحقوق المدنية، والحقوق النسوية، والحقوق الأخرى المسماة بحقوق «الحركات الاجتماعية الجديدة». وحتّى هذه النقطة ما نراه الآن ما هو إلا تحليل للحركات الاجتماعية من خلال الرجوع إلى تفسيرات للسلوك الجماعي (Scott 2001). وتميل هذه التفسيرات لجمع الحركات الاجتماعية جنباً إلى جنب مع أنواع مختلفة جداً من العمل الجماعي مثل الذعر والحشود (Buechler, 2000). ويميل هذا السلوك الجماعي ليكون نصاً لا شكل له، وكرد فعل على التوتر، وكحالة نفسية، وفردية، وغير منطقية وتهديدية (Buechler, 2000). فبعد ستينيّات القرن العشرين، حدث تحوّل في تفسير هذه

الحركات، بعيداً عن نظرية السلوك الجماعي، ونحو التفاهمات التي تركز على الحركات الاجتماعية باعتبارها حركات دائمة، ونمطية، وعقلانية وسياسية (Buechler, 2000).

وفي وقت مبكر، كان التفسير الأكثر أهمية للحركات الاجتماعية هو «نظرية تعبئة الموارد» (Resource Mobilization Theory) (RMT). وتمت معالجة الحركات الاجتماعية من خلال نظرية تعبئة الموارد RMT القابلة للمقارنة مع أنواع أخرى من المنظمات، والتفاعل مع الحركات الاجتماعية الأخرى، ومع الدولة (Scott 2001). وتطالب نظرية تعبئة الموارد بأسئلة حاسمة حول ما شأنه من موارد متاحة للحركات، وما شأن الميزات التنظيمية للحركة، وما شأن نفوذ الدولة على الحركة، وحول النتائج المحتملة لتعبئة الحركة (Mueller 1992). هذا التوجه قد تمّ تفسيره بواسطة ماير (Meyer 2000) باعتباره منهج «خارج داخل»، لأنه يعمل على تحليل الحركات الاجتماعية من حيث العوامل الخارجية للحركات ذاتها.

النظريات البارزة من نموذج نظرية تعبئة الموارد هو نموذج تشارلز تيلي (Charles Tilly 2004) الذي يؤكّد على أن هناك ثلاثة عناصر ضرورية على وجه الخصوص في تعريف وتحليل الحركات الاجتماعية. وتتضمن الحركات الاجتماعية:

جهود منسقة متواصلة عامة تجعل المطالبات الجماعية – مزيجاً من الهوية، برنامج، والوقوف (التشابه والاختلاف من الجهات الفاعلة الأخرى) – مستهدفةً السلطات.

صفٌ من إنجازات الادّعاءات المطلوبة، مثل المسيرات والعرائض الموقعة، والمسيرات، والاعتصامات، وهكذا دواليك.

إقرارات الشعب المستمرة حول مفاهيم الجدارة، والوحدة، والأرقام، والالتزام.

فبالنسبة إلى تيلي (Tilly 2004)، إن مثل هذه الحركات الاجتماعية ما هي إلا نتاج الحداثة الواضح، الناشئة بإنجلترا (على وجه الخصوص) وأميركا في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. وإن أساسيات ظهور الحركات الاجتماعية كانت وفق ما يلي: «سياسة التوطين (Nationalization of Politics)، والتزايد في الطوابير وفي دور جمعيات الأغراض الخاصة، وتراجع أهمية المجتمعات باعتبارها مواضع للمصالح المشتركة، والأهمية المتزايدة لرأس المال المنظم، والعمل المنظم بوصفه مشاركاً في الصراع على السلطة» (Scott 2001: 130).

إن ما يسمّى بـ «المنعطف الثقافي» في التنظير الاجتماعي لما بعد ستينيّات القرن الماضي، والصعود والأهمية الواضحة لـ «الحركات الاجتماعية الجديدة»، وتحديات إبعاد الماركسية لهذه الحركات واعتبارها حالة من «الثقافة المجردة» (Butler 1998) كُلها جعلت من نظرية الحركة تشهد تحرّكاً نحو منهج «الداخل الخارج»، والخطاب. كما ركزت بشكل متزايد على أهمية الرموز، والمغزى، والخطاب والهوية (Meyer 2002). وبالتالي، فإن نموذج البنائي الاجتماعي لثمانينيّات القرن العشرين فصاعداً قد درس الحركات الاجتماعية من حيث الـ «تأطير» (Framing)، واستكشاف أهمية صنع المغزى في العمل الجماعي - إفساح المجال للإفصاح عن المظالم، وتخصيص اللوم، وتطوير الحلول، والتعامل مع المسائل التكتيكية والاستراتيجية (Buechler 2000) - وعلى النقيض لمن ينظر إليها على نطاق واسع

هناك إهمال للمسائل والمظالم والأيديولوجيات، والهوية الجماعية في نظرية تعبئة الموارد (Mueller 1992).

يعتقد العديد من المعلقين على نظرية الحركة الاجتماعية، أنها، مؤخراً، أصبحت تميل أكثر نحو توليف بروزها، محاولةً التغلب على الانقسامات القديمة في بنيتها، وثقافتها، وذلك من خلال النظر إلى التفاعل البنيوي (العالمية، والإقليمية، والقومية، والمحلية) جنباً إلى جنب مع الاستراتيجية، والتفاعلية، والمغزوية (التأطير، والهوية، والعلاقات السلطوية) (Meyer 2002; Whittier 2002; Buechler 2000).

ويبدو هنا واضحاً، أن كلّ التركيز باختصار، يعتبر مهماً في التفكير بخصوص حركة عولمة بديلة: تحديد الخصم، وتحديد المجموعة ذات المصلحة لنضالات الحركة، والتنمية المجتمعية و/ أو المؤسسات البديلة، والموارد وإمكانيات بناء الهوية في التعبئة، والخصائص التنظيمية والشخصية، والفرص السياسية وجزءٌ من القوى الأخرى في الثقافة والمجال السياسي. ويشير سكوت (Scott 2001) إلى عددٍ من الأسئلة الهامة التي نحتاجها للتفكير بخصوص أيّ حركة اجتماعية: ما هي التغييرات الاجتماعية التي تعمل عكسها الحركة الاجتماعية؟ وما أنواع التعديلات التي يمكن أن تطرح من خلالها تقريباً؟ وما هي العوائق التي تحوّل دون مشاركة الناس في مثل هذه الحركة؟ وما الذي يجب أن تقوم به الحركة لتحقيق المشاركة وتحقيق الأهداف؟

لا يمكننا محاولة الإجابة على كلّ هذه الأسئلة هنا، ولكن لنا تعليق أولي قليل مع بعض المقاييس ذات الصلة في هذا النظام. أوّلاً، إن حركة العولمة البديلة قد يتم تحليلها من حيث التغيرات ضمن إحداثيات الطبقة،

ومع إعادة هيكلة الليبرالية الجديدة، والتدويلية، وتزايد سلطة رأس المال. وبعكس ذلك، لربما يمكن قراءة حركة العولمة البديلة بوصفها صياغة محفوفة بالمخاطر لمجموعة واسعة من المظالم ومن مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الذين يمثلون أنواعاً مختلفة جداً من أنواع التغيير الاجتماعي. وفي هذا السياق، أكّد برووكز (Brooks 2004)، أنَّ الإطار الرئيسي الشامل وديمقراطي الحركة يجعلها غير فعالة، وذلك بوصفها وكيلاً للتغيير الاجتماعي – على سبيل المثال من خلال عدم تمكنها من استبعاد الفصائل العنيفة. ولهذا السبب، يصرّ بعض المحللين على أن حركة العولمة البديلة سوف تحتاج مستقبلاً إلى، وضع مبادئ تنظيمية أكثر حزماً، وصياغة برنامج متماسك، ومتابعة التغيير من خلال القنوات السياسية المعترف بها. وبصورة عامة أكثر، وبطبيعة الحال فمن الممكن أن تتأثر حركة العولمة البديلة بمجموعة كاملة من العوامل – أيديولوجيتها، وميزاتها التنظيمية، والموارد القادرة على القيادة، والسياق المؤسسي الذي تعمل فيه (Scott 2001). فعلى سبيل المثال من حيث سياق العملية، يمكن القول إننا انتقلنا بشكل حاسم بعيداً عن الاحتمالات التي يسببها الاستيلاء على سلطة الدولة (ثورة) باتّجاه الحرب الغرامشية(*) (Gramscian) الطويلة في الموقف، أو الطريقة الأكثر ثقافية وإعلامية للتحوّل الاجتماعي (Foran 2003; Goodwin 2003).

(*) نسبةً إلى المنظّر الماركسي والسياسي الإيطالي أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) (1891–1937) وقد كتب في معركته الطويلة عن النظرية السياسية وعلم الاجتماع وعلم اللغة. وكان عضواً مؤسساً وزعيماً لمرة واحدة للحزب الشيوعي الإيطالي، ونتيجة لمواقفه اليسارية المناهضة للرأسمالية سجن من قبل النظام الفاشي لـ: بينيتو موسوليني. ولعل أهم ما عُرف عن تراث غرامشي كان ما كتبه عن الهيمنة الثقافية التي يصف فيها كيف تستخدم الدول المؤسسات الثقافية للحفاظ على السلطة في المجتمعات الرأسمالية (المترجم).

ويمكن القول، إن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر قد غيرت التضاريس العولمية بشكل ملحوظ، فقد ارتبطت حركة العولمة البديلة بالمعارضين للإرهاب ومعاداة الولايات المتحدة، وهو ما أدّى إلى «تأطير مثبط» (Chilling Effect) تعمق من خلال الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ليعزز التدابير الأمنية والمراقبة من قبل الدول، مما أدّى إلى ما يمكن تسميته بـ «التجريم السياسي» (Criminalization of Politics) (Pantich 2002: 24). كما قد يشعر البعض أن حركة العولمة البديلة تواجه مخاطر امتصاص أو إدماج في صلب مؤسسات صنع القرار (Veltmeyer, 2004). علاوةً على ذلك، هناك مجموعة من الآثار المحتملة التي قد تمتلكها الحركة - مثل الابتكارات في مجال القيم (ربما العداء العام نحو الشركات المتعددة الجنسيات)، والتأثيرات التنظيمية على الحركات الاجتماعية الأخرى، والمزيد من التحديات لسلطة الدول القومية، وجيل من «الأغبياء» ينقصهم الوعي العالمي بخصوص مجموعة من القضايا مثل ديون دول الجنوب، والتدهور البيئي، أو الضغط نحو مزيد من الديمقراطية والمساءلة داخل المؤسسات الكاسرة للحدود. فعلى سبيل المثال ما هو متعلق بهذه المسألة الأخيرة يمكن المجادلة بالقول، أن حركة العولمة البديلة قد عدلت بالفعل جدول أعمال المؤسسات، مثل البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية وهي مؤسسات يجب عليها من الآن على الأقل العمل بـ «خدمة الشفاة»(*) (Lip-Service)، في إبراز القضايا المجتمعية من

(*) الإقرار بقوة بالدعوة، والالتزام، أو الولاء المعبر عن قضية ما في الكلام من دون أن يدعمها أي أفعال وهي رؤية كلامية محددة للمتعلمين باللغة الإنجليزية تجعلهم يتلفظون من دون أن يعملوا. وقد درج هذا المفهوم السياسي مع العولمة للتأكيد على تبني القضايا كلامياً من قبل الرأسمالية دون تنفيذ أي فعلٍ. ومصطلح خدمة الشفة =

مثل الفقر، والبيئة، وحقوق العمال. وهذا ما هو إلا مجرد تذوق للأنواع التحليلية ذات التأثيرات على نظرية الحركة الاجتماعية، التي تعمل على حركة العولمة البديلة، وسنتناول بعض هذه القضايا بمزيد من التفاصيل أدناه.

ظهور وأفول الحركة الاشتراكية

وثمة تركيز مشترك لكلّ من عشاق ومنتقدي حركة العولمة البديلة وهو اتّصالها وميلها نحو الاشتراكية. وعليه، فضمن الكلمات التي نطق بها السيناتور مالكوم والوب (Malcolm Wallop) عضو مجلس الشيوخ الأميركي السابق حول ذلك «إنّه من الضروري في المرحلة النهائية لهذه الجماعات المناهضة للعولمة – التخيلية، والخلو من التلوث، والاشتراكية الدولية – أن تقرر إما الكفاح من أجل العمل أو السماح للمتطرفين بتدميرها، قضيةً بقضية». وفي هذا سياق بالتالي، هل إن «العدالة الدولية» (Global Justice) [هدف حركة العولمة البديلة] هو الاشتراكية التي لا تجرؤ على التحدّث باسمها؟ يعود ذلك إلى سبب الشعور من الأصداء على نطاق واسع ما بين حركة العولمة البديلة والحركة الاشتراكية التي سوف نناقشها في هذا القسم بشكل تخطيطي

= مأخوذ من مسلسل درامي تلفزيوني بريطاني يصور حياة مجموعة من المثليات اللواتي يعيشن في غلاسكو، باسكتلندا من بطولة فيونا بيتون (Fiona Button) ولارا فريزر (Laura Fraser) وروتا غيدمينتاس (Ruta Gedmintas)، بدأ: أوّل حلقته في البث في صيف 2009. وقد استخدم هذا التعبير في السياسة والعولمة لأن الموقف من هذا المسلسل كان شفهياً يحوي تهديدات تقليدية لم يجرأ أحدٌ على تنفيذها. "وهو إيجابي أكبر، كما يتساءل بايغريف" (Bygrave 2002) (المترجم).

جداً، ونناقش أيضاً الظهور والتراجع اللاحق للاشتراكية بوصفها حركةً تُعنى بالتغيير الاجتماعي، وفي القسم الأخير سنقوم بتحليل الاستمرارية والتصدعات ما بين هذه الحركات.

كثيراً ما يقال إنَّ الجماهير الشعبية في وسط وغرب أوروبا قد تبوأت مكانها على الساحة السياسية خلال ثورات 1848م. وبعد هذا التاريخ، أيضاً، تزايدت الأحزاب الجماهيرية لتكون عوامل أساسية في الحياة السياسية. حيث تميزت هذه الأحزاب بالأيديولوجية، والهياكل التنظيمية، ووسائط العمل المتميزة (Gross, 1974)، فقد أصبحت سمة الحيوية عند هذه الأحزاب أكثر فأكثر بملامحها الطبيعية السياسية الواضحة في الأنظمة الاجتماعية المتطورة. وينظر لسنة 1848م – سنة البيان الشيوعي (Communist Manifesto) الخاص بماركس وإنجلز – إضافة إلى ذلك، على أساس أنها تاريخ حاسم في نشأة الحركة الاشتراكية. ومن هذا المنطلق، توجهت الطبقة العاملة والأحزاب الاشتراكية للعمل بصورة متزايدة، كقوى سياسية مهمة في بعض الدول. فقد سعت هذه الأحزاب إلى الاستيلاء على سلطة الدولة، تبعها بعد ذلك، إضفاء الطابع الاشتراكي على وسائل الإنتاج. ولعل من أشهر المنظمات الاشتراكية الوطنية في القرن التاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين كان الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني (German Social Democratic Party (SPD)، «جوهرة تاج» الحركة الاشتراكية الدولية في تلك الفترة. فضمن ألمانيا، جاء الحزب الديمقراطي الاشتراكي لتشكيل ثقافة داخل ثقافة، ودولة داخل دولة، تضم في عضويتها أعضاءً كثراً، ومجموعة من المفكرين البارزين، وترتبط معها منظمات ثقافية ورياضية، وصحف ونوادٍ (Ryder, 1967).

مربّع 1.5 الثورات الأوروبية لعام 1848م

في أعقاب الثورة الفرنسية، وعصر النابولونية (Napoleonic Era) (1789-1815)، تمّ استعادة الملكيات للأسر الحاكمة في أوروبا. ومع ذلك، فإن المثل الليبرالية، والتمسّك بالدستورية والقومية قد انتشرت على نطاق واسع جداً، كما انتشرت تأثيرات التحديات الشعبية في السلطة الحكومية التقليدية. وجلبت السنوات 1845 – 1847 مجاعة واسعة النطاق، وكساداً اقتصادياً، وارتفاعاً في معدلات البطالة في جزء كبير من أوروبا، مما أدّى إلى تطرف في المواقف السياسية ما بين الطبقة الدنيا والطبقة العاملة. وبحلول أوائل 1848 بدأت الاضطرابات الاجتماعية وتزايدت حتّى امتدّت تلك الثورات لتصل جميع أنحاء القارة الأوروبية. ففي فرنسا انتظم الاشتراكيون في عموم أنحاء باريس من أجل تأمين «حقّ العمل» لكلّ مواطن، وتنازل بسببها عن العرش في أعقاب أعمال شغب الملك لويس فيليب (Louis Philippe). وفي الولايات الألمانيّة، وضعت المتاريس في عدد من المدن، بما في ذلك برلين، لتعزيز مطالب التحرير الاجتماعي وتم تشكيل برلمان وطني جديد. وفي إيطاليا، كانت هناك انتفاضات واسعة النطاق ضدّ الحكم النمساوي والأسباني، ودعوة إلى الوحدة الوطنية. وعلى مدار ميادين هابسبورغ (النمسا والمجر وبوهيمياً) كانت هناك مجموعات وطنية تعمل على التمرد المسلّح من أجل الاستقلال. لكن سرعان ما انهارت هذه الحركات الثورية، نظراً للمزيج من النجاح العسكري من قبل قوى النظام الملكي، والتعامل السياسي من قبل الإصلاحيين المعتدلين، والخلافات ما بين الاشتراكيين المختلفين والقوميين والجماعات

الليبرالية. ومع ذلك فقد قاد «زمن الربيع الشعبي» إلى التعريف بالحكومات البرلمانية، والحقوق الدستورية، وتمدد الاقتراع في أنحاء كثيرة من أوروبا، ليتصل بذلك الملايين من الناس بالحياة السياسية.

من المهم أن نسجل ملاحظةً لهذه الدرجة لأممية العالية داخل الحركة الاشتراكية. فقد كان كارل ماركس منظماً أساسياً في «الجمعية الدولية للرجال العاملين» (International Workingmen's Association)، وهي أوّل جمعية دولية (1846 – 1876) تُنشئ تحالفاً يضم النقابات العمالية الوطنية والجماعات السياسية اليسارية الدعوة، على سبيل المثال، كان هدفها تقليص ساعات العمل. وقد تميزت هذه الأممية (Internationalism) عن غيرها بصورة خاصة في فترة الاشتراكية الدولية الثانية (Second Socialist International) (1889-1916). حيث كان المثقفون والأحزاب في مختلف البلدان يجرون اتّصالات مع تلك الحركات الموجودة في دول أخرى، ويتبادلون معهم الأفكار، ويكتبون لبعضهم البعض أوراقاً بحثية ودراسات، في محاولةٍ منهم لتنظيم الحركة الاشتراكية عبر حدود الدولة. هذه الأممية التي نحن بصددها، كانت واضحة في استجابة الأحزاب الاشتراكية إليها، من خلال التهديد المتزايد للحرب العالمية، وسعي القوى الكبرى للتوسيع والحفاظ على نفوذها في «عصر الإمبريالية». وأصرت هذه الأحزاب الاشتراكية، بعد ماركس، على أن مصالح الطبقة العاملة تتجاوز الحدود الوطنية، وإن القومية بكلّ بساطة كانت أيديولوجية بورجوازية. كذلك لأن أي حرب عالمية ستكون حرباً رأسمالية فقط (النضال من أجل المواد الحربية، ومناطق النفوذ، وخلق أسواق جديدة ومستهلكين)،

فإنها تدعو الأحزاب الاشتراكية لتحويل الحرب إلى ثورة في كلّ بلد بين العمال والرأسماليين. ومع ذلك، ومع نشوب الأعمال العدائية للعناصر القومية داخل هذه الأحزاب، برزت «حمّى الحرب» (War Fever) لتكون في صدارة الانهيار الدولي الثاني. وخلقت الحرب العالمية الأولى أزمة عميقة للاشتراكية الدولية، ونشرت في نهاية المطاف الشقّ الحاسم في الحركة.

في روسيا، وعند قرب نهاية الحرب، عبأ الحزب البلشفي (Bolshevik Party) الذي كان يقوده فلاديمير لينين (Vladimir Lenin) الشعب الروسي ليتجمعوا حول شعرات مثل «أرض السلام والخبز»، و«كلّ السلطة للسوفيت»، واستولى على السلطة ودشنَ الثورة الشيوعية الأولى في التاريخ. وبعد هذا الوقت، تمّ تقسيم الحركة الاشتراكية إلى راديكاليين، وشيوعيين، وأجنحة ديمقراطية اجتماعية أكثر اعتدالاً. فبالنسبة إلى العديد من النُقاد، نجح الشيوعيون الروس في تدشين الشكل الجديد من الهيمنة على الشعب العامل، ومجتمع بعيد عن الطبقية، وعديمي الجنسية، ونظام ديمقراطي وفق ما كان يتصوّره ماركس. ووفقاً لبعض هؤلاء النُقاد، فإن هناك طبقة جديدة مرتكزةً على جهاز الحزب قد ظهرت بمثابة الطبقة الرأسمالية، وامتلاك السيطرة على وسائل الإنتاج بفعالية، والاستغلال، والسيطرة على العمال. واعتبر هذا النظام الجديد من قِبل العديد من غير الشيوعيين أنه نظامٌ بديل عن «الدولة الرأسمالية». وعلى نحو متزايد، أصبح الاتّحاد السوفياتي، والأنظمة الشيوعية الأخرى التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية، أقل جاذبية لهؤلاء اليساريين باعتبارها أنظمة بديلة للرأسمالية. في الوقت ذاته، أصبحت الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في الغرب

معتدلة أكثر فأكثر، خاصة بعد الوصول إلى السلطة، وتعزيز ما يمكن تسميته بـ «الرأسمالية الاجتماعية» (Social Capitalism)، التي كادت تمنع تدخل الدولة الواسع النطاق في سياسات الاقتصاد وإعادة التوزيع.

لقد قيل على نطاق واسع، إنَّ الثورات في أوروبا الشرقية للفترة من 1989م وحتّى عام 1991م قد أشارت إلى نهاية كلّ من الاشتراكية القائمة فعلًا، وإفلاس الديمقراطية الاجتماعية. وأصبحت الدول الشيوعية بشكل متزايد أقل إثارة للإعجاب من الناحية الاقتصادية، وانتشرت السخرية الداخلية على نطاق واسع والمعارضة ضدّ الحكم الشيوعي. من جانب آخر، أصبحت الديمقراطية الاجتماعية واقعة في الأزمة الكينزية منذُ سبعينيات القرن العشرين (Pierson, 1995)، وانتقادات سياسات الدولة والأحزاب لما بعد 1968م. وبشكل أعم، ومن منطلق هذه النقطة، ظهرت الاشتراكية لمواجهة عدد من التحديات الأساسية: انهيار الثقة في التخطيط الاقتصادي، والدولة، والأحزاب السياسية؛ شكوك بشأن مهمة الطبقة العاملة، لا سيما في مواجهة التجزئة المزعومة لتلك الفئة (مع صعود الطبقة الوسطى) ومع ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة، وبروز المخاوف المتزايدة من الفردية والنزعة الاستهلاكية، ونمط الحياة. كما أعلن أندريه غورز (André Gorz 1994: vii) إن «الاشتراكية ماتت كنظام»، وكحركة وقوة سياسية منظمة، هي في مراحلها الأخيرة، وجميع أهدافها التي تمّ النطق بها منتهية الصلاحية. وإن القوى الاجتماعية التي حملت تلك الأفكار طويلاً قد بدأت تتلاشى. وبمنحى متوازٍ، تمّ اعتبار الماركسية، التي تعتبر تلك القوة الفكرية الكبيرة أنها في ورطة منذُ سبعينيّات القرن العشرين. وعلى ما يبدو كانت الماركسية غير قادرة على المنافسة فكرياً مع النظريات الجديدة التي كانت أكثر مكراً

وأكثر تواضعاً بشأن ما يمكن للإنسان أن يعرف نظرياً وما يمكن القيام به سياسياً.

إن التعليق حول أزمة الاشتراكية، وخصوصاً تلك التي ما بعد ثورات الفترة ما بين عام 1989م ولغاية 1991م، قد تميل لأن تكون في حدود فكرة فوكوياما بخصوص وصولنا لنهاية التاريخ. فبالنسبة إلى فوكوياما (Fukuyama 1992) وكما تمت الإشارة مسبقاً إليها في مكان الحديث عن المعارك الأيديولوجية القديمة ما بين الرأسمالية والبديل الاشتراكي، ظهر «توافق ملحوظ» (Remarkable Consensus) بشأن رأسمالية السوق الحرة في المجال الاقتصادي، والليبرالي، و«الديمقراطية التمثيلية» (Representative Democracy) في المجال السياسي. نقطة فوكوياما حيوية وهي، أننا لا يمكن مطلقاً تخيل عالم آخر غير عالم الرأسمالية الليبرالية الغربية. ولم يقتصر الأمر على تردد هذا النوع من الجدل فحسب في تيار نصر وسائل الإعلام بشأن انهيار فترة الشيوعية، بل حتّى في أوساط اليسار أيضاً، حيث إنَّ العديد منهم قد قراء الأحداث بطريقة مماثلة. وبالتالي فقد استنتج فريد هاليدي (Fred Halliday in Lane 1996: 189) أنّ انهيار الاشتراكية القائمة فعلاً يعني «ليس أقله هزيمة المشروع الشيوعي المعروف في القرن العشرين وانتصاراً للرأسمالية».

على أيّ حال، إن ما أطلق عليه هولمز (Holmes in Outwaite and Ray 2005: 120) تسمية فترة «العولمة السعيدة» (Happy Globalization) – الفترة المبكرة من تسعينيّات القرن العشرين حيث كان غالباً ما ينظر إلى العولمة بأنها ستكون ذات مستقبل واعد، ونمو، وزيادة في الانسجام والمساواة – قد تتخللها سلسلة من الأحداث التي

تشكك في انتصار الرأسمالية على نحو سلس، طاعنةً في مفهوم نهاية الاشتراكيين. فمن الضروري، قبل أن يتحول إلى ما هو ربما إعادة ظهور الاشتراكية في حركة العولمة البديلة، أن نبحث عن بعض الفهم لكسوف الاشتراكية الواضحة. ووفقاً لـ إيمانوئيل والرشتاين (Immanuel Wallerstein 2003)، نحن نعيش في فترة التحوّل التي شهدت اختفاء مسارات كلّ من الثورة الفرنسية (مفاهيم التقدّم والعقلانية الإنسانية) والثورة الروسية (مفاهيم التضامن والمساواة). وقد أدّى انهيار هذا المسارإلى تحوّلات هامة في ما يسميه والرشتاين بـ «الحركات المناهضة للجهازية»(*) (Anti-Systemic Movements). فقد غلف هذا المصطلح التحديات التي تواجه النظام الرأسمالي العالمي من قبل الشيوعية، والديمقراطية الاجتماعية، والحركات القومية. وهيمنت هذه الحركات على سياسة التغيير الاجتماعي، اعتباراً من القرن التاسع عشر الميلادي وحتّى سبعينيّات القرن العشرين، وتبادلت فيما بينها عدداً من الخصائص المشتركة: على سبيل المثال، أملاً في تغيير اجتماعي

(*) ويمكن تعريفها أيضاً بالحركات المعادية للأنظمة وهي تنبع عن التجمعات السياسية التي تعارض وتقاوم قوى وعلاقات الإنتاج السائدة في حقبة تاريخية معينة. وهكذا، يمكن القول إن الحركات المعادية للأنظمة كانت موجودة عبر التاريخ البشري. وحققت الحركات المعادية للأنظمة النجاح الاقتصادي والسياسي العميق في فترة ما بعد 1945 وذلك من خلال الإطاحة بهياكل الاستعمار الرسمي في الاقتصاد السياسي العالمي وإقامة القواعد الديمقراطية الاجتماعية لإعادة توزيع الثروة المحدودة وتوفير الدولة للرعاية الاجتماعية في الدول الغنية والدول المتقدمة. ومع ذلك، فإنها فشلت في وقت واحد في تحقيق الهدف الرئيس من تحويل العلاقات غير المتكافئة من التبادل بين المناطق المختلفة للاقتصاد السياسي العالمي. وللحركات المعادية للأنظمة الحالية لها جذورها في "الحركات الاجتماعية الجديدة" في ستينيّات وسبعينيّات القرن العشرين، وكثير منها هويته قائمة على المعارضة، وتشعر بالقلق حصراً مع القضية الواحدة السياسية، على سبيل المثال، حقوق المرأة، وقضايا العنصرية، ضدّ الحرب وحركات للنواة، وحركات بيئية (المترجم).

أساسي بعد الانقسام حول المسائل الاستراتيجية؛ ووضع نهاية لتركيز الدولة وخوض نقاشات حول الإصلاح في مواجهة الثورة. وفي نهاية المطاف تصبح كلّ الأشياء جزءاً لا يتجزأ من النظام ما بين الدول ومقيدة به لبلوغ السلطة. وهذا هو ما دعاه والرشتاين بـ «الثورة العالمية لعام 1968» (World Revolution of 1968)، وهي حركات مناهضة للجهازية فقدت شرعيتها، جنباً إلى جنب مع الدولة. ومنذُ ذلك الحين، لم يكن هناك لا من بعيد ولا من قريب بحث ناجحٌ جداً لأفضل أنواع الحركات المناهضة للجهازية - من العالمية الثالثة، إلى «الحركات الاجتماعية الجديدة»، وصولاً إلى منظمات حقوق الإنسان - التي من شأنها أن تؤدي إلى ديمقراطية أكثر، وعالم تعمه المساواة.

لعلنا نوافق على ما قاله والرشتاين هنا، ولكن يمكن أن نضيف على ما يبدو ما حدث في ستينيّات القرن العشرين، وهو وقوع «العقيدة الاشتراكية» بأزمة عميقة، اقتصادياً، وسياسياً، وثقافياً - فكرياً. وباختصار، إن العقيدة الاشتراكية - في اثنتين من طرائق الديمقراطية الاجتماعية واللينينية - قد استحدثت رأسمالية الدولة وهو شكل من أشكال الرأسمالية التي تديرها دولة الحزب الواحد. وهذه العقيدة تتمسك بها تلك الأحزاب وليس الجماهير الشعبية الذين هم المحرك الأكبر للسياسة. وهذه الأحزاب قادرة على تمثيل الطبقة الدنيا بمعونة منها، للاستيلاء على السلطة من أجل تشغيل الرأسمالية على أساس الدولة، وتطوير قوى الإنتاج، وإدارة الرأسمالية، تسعى للقضاء على المشاكل من خلال التخطيط، على أمل الحصول على قدر أكبر من الثروة والمكانة للشعب (انظر على سبيل المثال (Boggs, 1995)). إن مفهوم التغيير الاجتماعي التقدّمي هذا للحزب القائد، قد فقد بصورة متزايدة

شرعيته، وفي أثناء وقت الاشتراكية ككل، نجدها كانت متورطة في أزمة العقيدة الاشتراكية. ولكن، كانت هناك تيارات حيوية اشتراكية أخرى لم يتم تورطها في مشاكل الديمقراطية الاجتماعية واللينينية (مثل، الفوضوية (Anarchism) والشيوعية اليسارية (Left Communism) ويبدو أن هذه الحالة قد أذكت ضمن حركة العولمة البديلة. وبالتالي فإن هذا الوضوح كما لاحظ بيلهارز (Beilharz 1994))، قد جعل من الاشتراكية تواصل حياتها على الأقل عند المستويات الثقافية والأخلاقية، وفي الاستئناف لا تزال مدوية في العدالة الاجتماعية والمساواة والمجتمعية، وفي ارتفاع القيم الاجتماعية على قيم الربحية والنمو. سوف ننتقل الآن إلى ظهور حركة العولمة البديلة، وننظر في التحديات الخاصة «التوافق الملحوظ» لفترة ما بعد الشيوعية، وننظر أيضاً في انتماءات الحركة الاشتراكية.

ظهور حركة العولمة البديلة

لقد أوليت إلى حركة العولمة البديلة العديد من الأسماء: الحركة العالمية من أجل العدالة (The Global Movement For Social Justice)، الحركات المناهضة للشركات (The Anti-Corporate Movement)، حركة المجتمع المدني (The Civil Society Movement)، الحركة العالمية (The Global Movement)، حركة المواطنين من أجل الديمقراطية العالمية (The Citizens' Movement For World Democracy)، حركة مناهضة الليبرالية (The Anti - Neoliberal Movement)، الحركة المناهضة للرأسمالية (Anti - Capitalist Movement) ولعل أبرز الأسماء المستخدمة هي الحركة المناهضة للعولمة (The Anti - Globalization Movement). وعلى وجه الخصوص، كانت تلك التسمية الأخيرة «مناهضة العولمة» (Anti

(Globalization– وهي تسمية التصقت بحركة العولمة البديلة. على أيّ حال، نحن نعتقد أن تسمية «مناهضة العولمة» ما هي إلا وصفٌ مضلل، لأن كثيرين ممن هم داخل الحركة لا يعارضون العولمة في حدّ ذاتها، إلا أنّهم يعارضون نسخة العولمة الحالية المهيمنة. وهنا نجد أنَّ العديد من المشاركين يميزون راهناً «العولمة من فوق» عن الممكن أو ربما عن ظهور «العولمة من الأسفل». ولهذا السبب، فإن تسمية «العولمة البديلة» قد تبدو أكثر دقةً بكثير مما جاء أعلاه، ونقطة انطلاق واعدة.

وعلى الرغم من أنه أصبح واضحاً للعيان، أن حركة العولمة البديلة هي فعلٌ جماعي بدءاً من أواخر تسعينيّات القرن العشرين، إلا أنها قد فشلت فشلاً ذريعاً في «معركة سياتل» (Battle of Seattle) عام 1999م، بحيث يمكن إرجاع جذور فشلها لفترة سابقة أكثر بُعداً من عام 1999م. ووفقاً إلى كاتزيفكس (Katsiaficas 2004)، على سبيل المثال، أن لحركة العولمة البديلة أصولاً مهمةً في المقاومة داخل العالم النامي لسياسات التكيف الهيكلي الخاصة بالسوق الحرة، والتي تدفع إليها مؤسسات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي منذُ ثمانينيّات القرن العشرين. ومنذُ عام 1976م، كان هناك ما يقارب 100 احتجاج عالمي على أقل تقدير، ضدّ سياسات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي (Znet. nd). وغالباً ما ارتبطت حركة العولمة البديلة بالحركة البيئية منذُ ثمانينيّات القرن العشرين، حيث لفت هذا الارتباط الانتباه إلى طريقة تطلعات النمو الاقتصادي وربحية الإدلاء ذات الظلّ المتزايد لمدى جدوى الحياة على كوكب الأرض. وقد تمّ تعبئة البيئيين بشكل واسع النطاق في منتصف تسعينيّات القرن العشرين بواسطة الأحكام البارزة لمنظمة التجارة العالمية ضدّ تدابير الحماية البيئية. ولعل الأهم من

ذلك أيضاً، أنه بعد فترة طويلة كان يُنظر على نطاق واسع إلى المنظمات العمالية بأنها منظمات مؤممة (تعمل كجزءٍ لا يتجزأ من الدولة القومية)، حيث أصبحت هذه المؤسسات ما بعد سبعينيّات القرن العشرين «رأسمالاً» أكثر تدويلاً ولتنمو على أممية جديدة (Munck, 2002). وبالتالي، فإن العمل المنظم بذاته يعيش بقلق متزايد مع القضايا العالمية مثل الحملة ضدّ «الفصل العنصري» (Apartheid). وعلى سبيل المثال خلال تسعينيّات القرن العشرين نظمت المنظمات الأميركية حملات بارزة ومنسقة وناجحة بإدارة «لجنة العمل الوطني والتبادل العالمي» (The National Labour Committee and Global Exchange) ضدّ الشركات من مثل غاب التي كانت تتعاقد باطنياً مع الشركات المصنِعة في العالم الثالث، متهمةً إياها بخرق قوانين الاتّحاد النقابي، وموفرة بيئات عمل غير آمنة، ومستخدمة الأطفال في العمالة، إضافة إلى العمل القسري (Munck 2002; Anderson et al. 2000).

كما يرى أليكس كالينيكوس (Alex Callinicos 2003)، أن أحدث التحام لحركة العولمة البديلة يمكن تتبعه بصورة أكثر مركزيةً نسبةً إلى عدد الأحداث والصراعات المهمة: اتّفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا (North American Free Trade Agreement) (NAFTA)، التي بدأ تنفيذها في كانون الثاني/ يناير عام 1994م؛ و«تمرد زاباتا»(*)

(*) تأسست حركة زاباتا (Ejército Zapatista de Liberaci? n Nacional, or EZLN) من جيش التحرير الوطني في المكسيك في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983 حيث ضمت أعضاء من غير السكان الأصليين ومن مليشيات جبهة التحرير الوطني التي أسسها سيزار جيرمان يانيز مونيوز (César Germ? n Y? ez Mu? oz) ومن مجموعة من المدن الشمالية المكسيكية والسكان الأصليين. غالباً ما يشار إليها باسم زاباتا، هي مجموعة سياسية ومسلّحة يسارية ثورية مقرها في ولاية تشياباس، وجنوب ولاية مكسيكو (المترجم).

(Zapatista Rebellion) لعام 1994؛ أثار جملة أمور بسبب انتشار المنظمات غير الحكومية خلال تسعينيّات القرن العشرين، حيث خاضت الكثير من هذه المنظمات آثار إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة؛ والتعبئة بشأن مسألة ديون العالم الثالث؛ وأزمة شرق آسيا لعام 1997م؛ وحالات المقاومة الواسعة النطاق لليبرالية الجديدة – على سبيل المثال، إضراب القطاعات الشعبية الفرنسية عام 1995م، رداً على خطط إصلاح واسعة النطاق للنظام. سوف ندرس الآن تلك اللحظات المركزية من خلال عملية نستشهد فيها بالمنظمات، والمفكرين كوسيلة لاستخلاص بعض التركيز الرئيسي على حركة العولمة البديلة.

كثيراً ما يضرب المثل بحركة زاباتا في مصطلح حركة العولمة البديلة، وكثيراً ما يتم استعراضها من خلال قيمها وأهدافها واستراتيجيتها على أساس أنها حركة سياسية لـ«ما بعد الحداثة» (Burbach, 1994). فقد بدأ تمرد الزاباتا في الأول من كانون الثاني/ يناير عام 1994م، وهو اليوم الأول الذي دخلت اتّفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا موقع التنفيذ. وقد بدأ التمرد من خلال قيام 3000 عنصرٍ من أعضاء زاباتا في جيش التحرير الوطني (Ejército Zapatista de Liberación Nacional, or EZLN) بالسيطرة على عدد من مقرات البلديات المحلية في ولاية تشياباس جنوب المكسيك (Castells, 2000). إلا أنه سرعان ما أجبر الجيش المكسيكي مليشيات زاباتا على الانسحاب نحو الغابات، وسرعان ما تمّ إعلان وقف إطلاق النار والبدء في المفاوضات، ومنذُ ذلك الحين أصبحت هناك مواجهة طويلة في المنطقة ما بين المليشيات والحكومة المكسيكية (Cleaver 1994; Collier and Collier 2003). لقد مهدت تلك المواجهة لـ زاباتا السيطرة على مناطق واسعة (مناطق حكم ذاتي)،

حيث نظمت الحياة المحلية في المناطق تلك وفقاً لمبدأ الإدارة الذاتية، ناهيك عن التأثيرات الكبيرة لهذا التمرد على المكسيك – إصلاح النظام الانتخابي، والمزيد من الاعتراف بحقوق السكان الأصليين، وتراجع هيمنة «الحزب الثوري الدستوري» (Institutional Revolutionary Party) (PRI) (Collier and Collier, 2003).

كان معظم أعضاء الزاباتا هم من الفلاحين الهنود (الذين يشكلون 10٪ من سكان المكسيك)، ويعرض هذا التمرد كجزء من نضال ضدّ الاستعمار والتهميشية للسكان الأصليين دام 500 سنة (Castells, 2000). وبالإمكان إيجاد الجذور الأكثر حداثة للحركة من خلال التحوّلات التي حدثت في المنطقة على مدى السنوات الـ 30 الماضية. فـ ياباس دولة غنية، تنتج طاقة كهرومائية، ومستغلة مواردها النفطية، ولها وفرةٌ في إنتاج الذرة والقهوة، إلا أنَّ ما يقارب ثلث سكانها يعانون من سوء التغذية (Burbach, 1994). ومنذُ سبعينيّات القرن العشرين، كان هناك تكثيف للاستقطاب الاجتماعي في المنطقة، صاحبها نمو صناعة تربية الماشية، واحتكار الأراضي الزراعية، ونزوح المحاصيل التقليدية من خلال التوجه المتزايد لقطاع الزراعة نحو التصدير، واقتلاع الفلاحين من تلك المناطق خلال بناء السدود والتنقيب عن البترول (Burbach, 1994). وأسفرت هذه النتائج عن عمليات مقاومة وردود فعل عنيفة الدولة. فبالنسبة إلى الكثير من هؤلاء الفلاحين، تعتبر اتّفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا، والتهديد بتخفيض دعم إنتاج الذرة، وإلغاء حماية سعر إنتاج القهوة نهاية لهم – وسياسات الليبرالية الجديدة، وبشكل عام أصدروا «عقوبة الإعدام» على حياتهم المعيشية (Castells, 2000). ففي البيانات الرسمية لحركة زاباتا نجدها أنها خصمٌ حقيقي

لسياسات الليبرالية الجديدة، فقد شرعت زاباتا بعقد أوّل لقاء عام 1996م تحت مسمّى «اللقاء الأول من أجل الإنسانية وضد الليبرالية الجديدة» (The First Encounter for Humanity and Against Neoliberalism) (Marcos 1996; Seoane and Taddei, 2002). وبينما كان جيش التحرير الوطني – زاباتا يقاتل من أجل الاعتراف بحقوق الهنود والفلاحين، كان هناك ما هو أكثر من مجرد صدى للاشتراكية في بياناتهم.

لقد أثبتت زاباتا أنها ليست حركة شعبية في المكسيك فحسب، بل كانت حركة ناجحة بصورة ملحوظة، ومؤثرة على نطاق عالمي. وهنا نرى أنَّ المفتاح الرئيس لنجاحهم كان نتيجة استراتيجية الاتّصال –(Castells 2000) ، على سبيل المثال، يصف هذه الاستراتيجية باعتبارها أوّل حركة حرب العصابات إعلامية. وعندما رفضت وسائل الإعلام التجارية إذاعة بيانات زاباتا، اتّجهت برقياتهم نحو مجموعة يوزنت(*) (Usenet Group) حول العالم (Russell, 2001). ونشهد اليوم وجود ما يقارب 45 ألف موقع إلكتروني ذي ارتباط معين بحركة زاباتا في 26 دولة، ونشهد أيضاً توفر كتابات الزعيم الاسمي لحركة زاباتا سبكومانديت ماركوس (Subcomandante Marcos) بأربع عشرة لغة على وجه التقريب. وكانت زاباتا بهذه الطريقة قادرة على جذب قدر كبير من الاهتمام، واستقطاب الصحفيين الدوليين وأعضاء المنظمات غير الحكومية للمنطقة، مما جعل الأمر صعباً على الحكومة المكسيكية في

(*) شبكة كمبيوتر غير مركزية ظهرت في وقت مبكر لمناقشة مواضيع معينة وتبادل ملفات عبر مجموعات الأخبار (المترجم).

الانخراط في الإجراءات القمعية. ناهيك عن إن هذا القابلية للاستقطاب الدولي قد وصلت لحد التركيز على قضايا الفساد السياسي والإقصاء الاجتماعي، مما أجبر الحكومة المكسيكية على التفاوض (Castells, 2000).

مربّع 2.5 حركة زاباتا والتمرد العالمي والمحلي

تبنت حركة زاباتا الاستخدام الإبداعي لوسائل الإعلام الإلكترونية المحلية والكاسرة للوطنية وخاصة الإنترنت، من أجل نشر أفكارها، وأهدافها، والتشجيع على التعبئة الشعبية. وبالتالي تمكنت حركة زاباتا من اكتساب شهرتها عالمياً، وهو ما يعكس رغبتهم في ربط النضالات الاجتماعية المحلية والوطنية والإقليمية مع بعضها البعض، لا سيما ضدّ القوى الاقتصادية السياسية المشتركة لعولمة الليبرالية الجديدة.

لقد عبرت بوضوح البلاغات العديدة الأخيرة التي تمّ نشرها على موقعها في الإنترنت (www.eznaldf.org/index.php) عن المُثل العليا لسياسية زاباتا: الإعلان السادس لـ سيلفا لكاندونا (Selva Lacandona (II)) **(II)** حزيران/ يونيو 2005... وبالتالي فإن الرأسمالية اليوم ليست هي نفسها كما كانت من قبل، عندما كان الغنى مضموناً من خلال استغلالهم للعمال في بلدانهم، رغم أنّهم الآن على طريق ما يسمّى بعولمة الليبرالية الجديدة.

وتعني العولمة أنّه لم تعد هناك سيطرة على العمال في بلدٍ ما أو بلدان عدة، بل إن الرأسماليين يحاولون السيطرة على كلّ شيء في جميع أنحاء العالم... وإن فكرة الليبرالية الجديدة ما هي إلا

فكرة تدعو إلى حرية رأس المال للهيمنة على العالم أجمع، وبقسوة كبيرة، وعليك أن تستقيل من نفسك وتتماشى معهم من دون أيّ ضجيج، بعبارة أخرى من دون أيّ تمرد... ولكن ليس من السهل على عولمة الليبرالية الجديدة ذلك، لكون المستغلين في كلّ بلد قد أصبحوا مفككين وأنّهم، لم أقل تفككوا بشكل جيد، بل في حالة سيئة للغاية، بدلاً من تمردهم.

وأولئك الذين مازالوا في طريق المقاومة، لا يسمحون لأنفسهم بالقضاء عليهم. وهذا هو السبب في أننا نرى، في جميع أنحاء العالم، أولئك المشدوهين والعاملين على خلق مقاومة، لا يمكن وضعهم معها. بعبارة أخرى، هؤلاء متمردون، وهم ليسوا في بلد واحد، لكنهم أينما حلوا وفروا ذلك التمرد. وهكذا، وبوصفها عولمة ليبرالية جديدة، فهناك تمرد عالمي... نحن نرى هذا في جميع أنحاء العالم، فقد تعلمت قلوبنا الآن أننا لسنا وحدنا في هذا العالم.

الإعلان السادس لـ سيلفا لكاندونا (**III**) (Selva Lacandona) حزيران/ يونيو 2005.

ما نريده في هذا العالم هو أن نقول لجميع أولئك الذين يقاومون ويقاتلون بطرقهم الخاصة وفي بلدانهم، إنّكم لستم وحدكم، وإننا وإن كنا صغاراً فنحن نساندكم، وسوف نعمل على كيفية مساعدتكم في كفاحكم ونتحدث إليكم للتعلم منكم، لأن ما تعلمناه، في الحقيقة، هو أنْ نتعلم... هذه هي كلمتنا التي نعلن عنها: في هذا العالم، نحن بصدد الانضمام أكثر لكفاح المقاومة ضدّ الليبرالية الجديدة ونثأر للبشرية. سوف نعمل على مساندة هؤلاء المناضلين

حتّى ولو كانت مساندة قليلة. نحن بصدد تبادل، باحترام متبادل، الخبرات، والتاريخ والأفكار والأحلام. ففي المكسيك، نحن بصدد السفر والتنقل لكلّ الأقطار من خلال إطلالة اليسار ومن خلال الحروب ضدّ الليبرالية الجديدة، ومن خلال تلك المقاومة الراسخة والمزدهرة في ذلك الخراب. نحن بصدد البحث عن، وإيجاد، هؤلاء الذين يحبون هذه الأرض، وهذه السماء أكثر مما نحن نحبها... نحن بصدد العمل من أجل الديمقراطية، والتحررية والعدالة لهؤلاء الذين هم منا والذين تمّ تهميشهم.

وبهذه الطريقة أصبحت حركة زاباتا قادرة على جلب الصراع إلى الاهتمام العالمي، والوصول إلى رؤيتهم المحيطية (Russell, 2001). فهي قد ارتبطت بمهارة كبيرةٍ جداً لنضالهم الذي يجري في أماكن أخرى، وفي المشاعر مثل شعارات ماركوس «نحن أنت»: «ماركوس رجلٌ أسود البشرة من جنوب أفريقيا يعيش في سان فرانسسكو، وآسيوي يعيش في أوروبا، وفوضوي في أسبانيا، وفلسطيني في إسرائيل، ويهودي في ألمانيا، وغجري في بولندا، وموهوك(*) (Mohawk) في كيبيك، وامرأةٌ عزباء على خطّ المترو في الساعة العاشرة ليلاً، وفلاح من دون أرض، وعامل عاطل عن العمل، وبالتأكيد، أعضاء حركة زاباتا في الجبال». واستخلص كولير وكولير (Collier and Collier, 2003) أن حركة زاباتا، وعلى الرغم من ضألة مصادرها، إلا أنها تمكنت من كسب معركة الإعلام.

(*) عضو في شعب الهنود الحمر الذين يتواجدون في خمس دول، وهم في الأصل يسكنون في أجزاء من شرق نيويورك (المترجم).

وعلى الرغم من أهمية السحر الرومانسي لشخصية سبكومانديت ماركوس، إلا أنه يمكن أن نشاهد حركة زاباتا على أساس أنها أيضاً حركة مثالية كسرت التركيز الاشتراكي القديم للقادة، والأحزاب، والمنظمة الاشتراكية. وإن مفكري الطبقة الوسطى الحضريين الملتزمين بالماركسية يصرون (Marcos 2001) على أنّه سيجبر قريباً على التخلي عن خططه لقيادة الفلاحين في المنطقة، والتخلي عن الأيديولوجية «الطلائعية»(*) (Vanguardist) للعقيدة الماركسية. وبالتالي ينفي ماركوس أن يكون هو زعيم الحركة وزعيم حركة التحرير الوطني - زاباتا وبدلاً من ذلك فهم يأخذون أوامرهم من «لجنة السكان الأصليين الثورية السرية» (Clandestine Revolutionary Indigenous Committee) التي تتكوّن من مندوبين من المجتمعات المحلية (Irish Mexico Group, 2001). ولعل الاقتباس التالي يعطي فكرة عن الممارسة التنظيمية الديمقراطية الجذرية واللامركزية لحركة زاباتا - المسألة الرئيسيّة التي سنعود إليها:

نحن لا نريد الآخرين، أكثر أو أقل من اليمين، أو الوسط أو اليسار، لاتّخاذ قرار يخصنا. نحن نريد أن نشارك بصورة مباشرة في القرارات التي تهمنا، للسيطرة على هؤلاء الذين يحكموننا وفق انتماءاتهم السياسية، ونلزمهم بـ «باحترام القانون». نحن لا نكافح من أجل الاستحواذ على السلطة، نحن نناضل من أجل الديمقراطية، والتحررية،

(*) وهي استراتيجية في سياق نظرية النضال الثوري الماركسي حيث تعتني بالأقسام الفئوية الأكثر وعياً وتطوّراً سياسياً ممن هم ضمن طبقة البروليتاريا أو الطبقة العاملة، وصفت أيضاً بأنها الطليعة الثورية والمنظمات ذات الشكل العامل من أجل استخلاص أكبر شريحة من الطبقة العاملة نحو السياسة الثورية، وتكون بمثابة مظاهرة للسلطة السياسية البروليتارية ضدّ أعداء فئتها (المترجم).

والعدالة... ليست أسلحتنا التي جعلتنا راديكاليين، بل إن الممارسات السياسية الجديدة التي نقترحها والتي انغمرنا فيها ومعنا الآف الرجال والنساء في المكسيك والعالم: بناء الممارسات السياسية التي لا تسعى للاستيلاء على السلطة، بل تسعى لتنظيم المجتمع. فالقيادات السياسية والفكرية لكلّ الأحجام، ولكل اليمين المتطرف، ولكل يمين أو وسط أو يسار أو يسار متطرف، والمنتقدون لمقترحنا وطنيون أم دوليون، نحن راديكاليون بحيث إننا لا نصلح لمعلمات «العلوم السياسية الحديثة». نحن لا نتفاخر. نحن نؤشر الحقائق (Irish Mexico Group, 2001).

ويستحق الإشارة هنا إلى «حركة العمال المعدمين البرازيليين» (The Brazilian Landless Workers Movement) (MST). فقد لاحظ الصدر (Sader 2005)، أنه بسبب التطرف في إعادة الهيكلة في ثمانينيّات القرن العشرين، والتي تلتها أزمة القارة، كانت أميركا اللاتينية هي مركز التركيز لمقاومة الليبرالية الجديدة، والتي صاحبها ظهور الحكومات اليسارية وازدهار الحركات الاجتماعية. ومنذُ أن بدأت الحركة في عام 1985، تمكنت حركة العمال المعدمين البرازيلية من مساعدة أكثر من 350 ألف عائلة للفوز باستحصال خمسة عشر مليون فدان من الأراضي، تبعها إشغال حركة العمال المعدمين البرازيلية الأراضي غير المستغلة (MST 2003; Stedile 2002). إضافة إلى ذلك، ساعدت حركة العمال المعدمين في خلق برامج محو الأمية، لأكثر من ستين تعاونية غذائية، وعدد من الصناعيات الزراعية الصغيرة (MST 2003). إن الاستقطاب الشديد للثروة في البرازيل هو القضية المركزية لحركة العمال المعدمين، وترى الحركة نفسها على أساس أنها تعزز الديمقراطية وتحمي السيادة الغذائية للناس العاديين – في معارضتهم

للبذور المعدلة وراثياً والتزامهم بإعادة التوزيع – ضدّ برامج الليبرالية الجديدة، ومصالح رأس المال الدولي (Stedile 2002).

كما أشار الصدر (Sader 2005) إلى العديد من الحركات الاجتماعية التي ظهرت في أميركا اللاتينية والتي قادها الفلاحون والسكان الأصليون في القارة. وبصورة أشمل، إنَّ كلاً من هذه الفئات الاجتماعية الواسعة والنشطة للغاية يمكن رؤيتها ضمن حركة العولمة البديلة. فلو أخذنا قضية الفلاحين في أميركا اللاتينية، سنجد أنه كثيراً ما يقال إنَّ الفلاحين قد أهملوا أو يقال ما هو أسوأ من قبل الكثير من التنظيم اليساري. فيا كامبيسينا (Via Campesina) منظمة فلاحية دولية تأسست عام 1992م من أجل مكافحة الليبرالية الجديدة، ومن أجل الدفاع عن الاستدامة الزراعية والسيادة الغذائية التي ينطوي عليها حقوق الإنتاج الغذائي في المقاطعة التي يمتلكها المرء. جوزيه بوفيه (José Bové)، الشخصية الأساسية في اتّحاد الفلاحين الراديكاليين الفرنسيين والعضو في اتّحاد الفلاحين الكونفدرالي (عضو ائتلاف كمبسينا) قد اعترض على هذا التهميش، وحقق سمعة عالمية باعتباره مدافع عن الكاريزمية القتالية لمصالح الفلاحين. فقد اعتقل بوفيه وأودع في السجن لدوره في تدمير مطعم ماكدونالدز واقتلاع المحاصيل المعدلة وراثياً (Agence France Presse, 2003). وقد جادل بوفيه (Bové 2001) بالقول، إن الفلاحين يتم استغلالهم من قبل البنوك والشركات التي تسعى لشراء منتجاتهم، كما يتم استغلالهم من قبل المصانع التي تعمل على بيعهم المنتجات الزراعية. ويعارض بوقف نموذج الهيمنة الزراعية المكثفة، وتدمير الإنتاج المحلي الناجم عن الإغراق، والسعي للحصول على براءات الاختراع الخاصة بالكائنات الحية، والتحوير الجيني، ونوعية إنتاج المواد الغذائية الرديئة، حالياً التي تهيمن على العالم (Bové 2001). كما ينتقد بوفيه (Bové 2001) أمراً بالغ الأهمية، ولا سيما

الطريقة التي أصبحت فيها التجارة الحرة هي القوة الدافعة للعولمة، فهو يؤكّد على أن للدول حقاً في إنتاج الغذاء الذي تحتاجه، وعلى رغبتهم في المناطق التي يعيشون فيها. كما أنه ينظر للحقبة الحالية على أساس أنها علامة مؤشرة على خطورة الاستقلال الذاتي للاقتصاد على حساب سياسة التنظيم والمصالح الشعبية.

لقد شاهدنا حتّى الآن، الطعن بالليبرالية الجديدة، والقلق إزاء آثار التركيز الأسمى على التجارة الحرة والعقد الحاسم في خطاب حركة العولمة البديلة. هذه المخاوف قد لاحت منذ عام 1999م في عدد من المظاهرات الكبيرة جداً ضدّ مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والدول الصناعية الثمان الكبرى، ومنتدى الاقتصاد العالمي، وضد اتّفاقيات التجارة الحرة والهيئات الإقليمية التي ينظر إليها على أنها تعزز أجندة التجارة الحرة. وكما ذكرنا مسبقاً، كان المنعطف الأساسي لبلورة حركة العولمة البديلة هي «معركة سياتل» لعام 1999م، التي اندلعت خلال عقد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية. وخلال هذا المؤتمر كان الاحتجاج الدولي كبيراً جداً ومتنوعاً، إذ بلغ عدد المتظاهرين ما بين 40,000 إلى 50,000 مشارك يمثلون أكثر من 700 مجموعة، تمكنوا من الوصول بقوة وفي وقت مبكر إلى قرب مكان المجتمعين (Steger, 2002). ففي اليوم الأول من المؤتمر، سعى المتظاهرون إلى استخدام الإجراءات المباشرة غير العنيفة لإغلاق الجلسة (Steger, 2002). وتحرّكت الشرطة مستخدمةً الغاز المسيل للدموع، والهراوات، والرصاصات المطاطية، وسرعان ما أُعلنت حالة طوارئ المدنية وفرض حظر التجول. وأصبحت الأمور من ثمّ، أكثر تطرفاً حيث تمّ استدعاء بعض وحدات الحرس الوطني وتم اعتقال ما مجموعه 600 متظاهر

(Steger, 2002). ومنذُ ما حدث في مدينة سياتل، قد اتّخذت عدداً من التظلمات الكبيرة المماثلة والعنيفة في بعض الأحيان، مكاناً لها في جميع أنحاء العالم: على سبيل المثال في شباط/ فبراير 2002م، دافوس (Davos) في سويسرا منتدى الاقتصاد العالمي (World Economic Forum (WEF)؛ ونيسان/ أبريل 2000، واشنطن (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)؛ حزيران/ يونيو 2000 ميلو (Millau)، (محكمة جوزيه بوفيه)؛ أيار/ مايو 2000، تيشانغ ماي (Chang Mai) تايلند (بنك التنمية الآسيوي)؛ أيلول/ سبتمبر 2000، مليبورن – أستراليا (قمة آسيا والمحيط الهادئ للمنتدى الاقتصادي العالمي)؛ أيلول/ سبتمبر 2000، براغ (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)؛ تشرين الأول/ أكتوبر 2000، سيؤول – كوريا (القمة الآسيوية الأوروبية)؛ كانون الأول/ ديسمبر 2000، نيس – فرنسا (القمة الأوروبية)؛ نيسان/ أبريل 2001 مدينة كيوبيك (اتّفاقية التجارة الحرة للأميركيتين)، حزيران/ يونيو 2001، كوثنبيرغ – السويد (القمة الأوروبية)؛ تموز/ يوليو 2001، جنوى – إيطاليا (قمة الدول الصناعية الثمان الكبرى)؛ آذار/ مارس 2002، برشلونة – أسبانيا (القمة الأوروبية)؛ أيلول/ سبتمبر 2002، واشنطن – الولايات المتحدة الأميركية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)؛ أيلول/ سبتمبر 2003، كونكن – مكسيكو (منظمة التجارة العالمية)؛ تموز/ يوليو 2005، أدنبرة – إسكتلندا (الدول الصناعية الثمان الكبرى).

لقد تركزت العديد من هذه المظاهرات على نشاطات منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وكان يُنظر إلى هذه المؤسسات على أساس أنها تدفع نحو التجارة الحرة، وأجندات

الليبرالية الجديدة، وكثيراً ما كان يُنظر إليها أيضاً على أساس أنها تعمل في المقام الأول لتدعيم مصالح المستثمرين والشركات المتعددة الجنسية في دول الشمال. ولعل التركيز على الجنوب العالمي يعني البحث المرتكز على بانكوك، والتحليل، وبرامج الدفاع المركزة على قضايا الشمال – الجنوب (Steger, 2005). ولعل والدين بيلو (Walden Bello) هو العنصر الأساس ضمن هذه المنظمة التي تعارض العولمة التي تقودها الشركات، حيث يرى الفقر وعدم المساواة والمؤسسات الاقتصادية السياسية القمعية في تزايد (Focus, 2005). إن معظم تحليلات بيلو في العولمة ركزت على المنظمات الدولية التي من مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، يرى بيلو (Bello 2004b: 59) أن منظمة التجارة العالمية ما هي إلا «منظمة مبهة وغير تمثيلية وغير ديمقراطية تُقاد بواسطة فكرة التجارة الحرة التي لم تولد سوى فقراً متقعاً وتفاوتاً معيشياً... وإن منظمة التجارة العالمية هي منظمة غير مستقلة وهي لا تمثل إلا الولايات المتحدة الأميركية ومصالح الشركات». ويبحث بيلو (Bello 2004a) عن ما يسميه بـ «إزالة العولمة» (Deglobalization)، وكلاهما عمليات تفكيك على حدٍ سواء (يقصد العولمة وإزالة العولمة) – انخفاض حاد لسلطة الشركات المتعددة الجنسيات، والهيمنة السياسية والعسكرية للدول التي تحمي تلك الشركات المتعددة الجنسيات، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، والسيطرة الكبرى على حركة رأس المال – وإعادة البناء – إعادة السلطة والتمكين للسلطات المحلية والوطنية، يشاركهم الناس العاديين كمشاركين نشطين، وضمن إطار عمل لنظام بديل لحوكمة العالم.

ويشعر بيلو (Bello 2004a) بالقلق أيضاً إزاء الآثار المترتبة على قوة الأسواق المالية العالمية، خصوصاً في مواجهة التأثير المدمر لأزمة شرق آسيا التي حدثت عام 1977م. كما أنَّ جمعية ضريبة توبين لمعونة المواطنين(*) (The Association for the Tobin Tax for the Aid of Citizens) والتي مختصرها (ATTAC) قد تمّ تأسيسها عام 1998م تحت رعاية الصحيفة الفرنسية **لوموند ديبلوماتيك** (*Le Monde Diplomatique*) من قبل كلّ من بارنارد كاسين (Barnard Cassen) واكنيتو رامونيت (Ignatio Ramonet) كرد فعلٍ على الأزمة المالية الآسيوية (Tormey, 2004).

كانت جمعية ضريبة توبين لمعونة المواطنين في الأصل متجانسة نسبياً، وتسعى: «لاستعادة المساحة المفقودة عن طريق الديمقراطية في مجال التمويل المالي؛ لمعارضة أي تخلٍ جديد عن السيادة الوطنية بحجة «حقوق» المستثمرين والتجار؛ ولخلقٍ فضاء ديمقراطي على الصعيد العالمي» (ATTAC, nd). فمن وجهة نظر جمعية ضريبة توبين لمعونة المواطنين «إن العولمة المالية ما هي إلا زيادة في انعدام الأمن الاقتصادي وعدم المساواة الاجتماعية، كما إنّه يتجاوز ويقوض عملية صنع القرار الشعبي، والمؤسسات الديمقراطية، والدول ذات السيادة المسؤولة عن المصلحة العامة. وفي مقامها، أنها تحل محل منطق المضاربة البحتة التي تعبر عن شيء أكثر من مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات

(*) ضريبة توبين، الحائزة على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية حيث جاءت تسميتها نسبةً إلى جيمس توبين (James Tobin) وهي طريقة اقتصادية تعمل على وضع ضريبة على جميع التحويلات النقدية من عملة إلى أخرى. والقصد من هذه الضرائب هو وضع عقوبة مالية على المدى القصير عند جولات التحويل المالية المتكررة كي لا يؤدي التحويل بين العملات إلى انخفاض القيمة المالية (المترجم).

والأسواق المالية». كان الهدف الأصلي هو للضغط من أجل اعتماد ما يسمّى بـ «ضريبة توبين» (Tobin Tax)، وهي ضريبة على الاستثمارات المالية الهدف منها الحماية ضدّ المضاربة البحتة، والاستثمارات القصيرة الأمد التي يمكن أن تزعزع الاستقرار بعمق في البلدان. فالمال الذي يتم الحصول عليه من هذه الضريبة يمكن استخدامه بعد ذلك في «المساعدة في النضال ضدّ عدم المساواة الاجتماعية، وتعزيز التعليم العام والصحة في البلدان الفقيرة، وللأمن الغذائي والتنمية المستدامة» (ATTAC nd). وتعتبر اليوم جمعية ضريبة توبين لمعونة المواطنين مظلة لعدد من المجموعات والأفراد. هذه المجموعات التي جميعها في الاتّحاد الأوروبي، يضاف إليها 80,000 عنصر في جميع أنحاء العالم (Cassen, 2004). وتسعى جمعية ضريبة توبين لمعونة المواطنين في أهدافها إلى التركيز على بعض القضايا مثل، إلغاء ديون دول الجنوب وإصلاح أو إلغاء منظمة التجارة العالمية (ATTAC nd). وينظر كاسين (Cassen 2004: 170) إلى الهدف الجوهري لجمعية ضريبة توبين لمعونة المواطنين على أساس أنه هدفٌ تربوي – «لتطهير عقول الناس. لقد أصبحت عقولنا محشوة بالليبرالية الجديدة... علينا أن نكون قادرين على البدء في التفكير بحرية مرة أخرى، وهذا ما يعني علينا الاعتقاد بأنَّ شيئاً ما لا بدّ من إنجازه... وهو ما يعني أننا لم نكن محكومين بالليبرالية الجديدة. لذلك لا بدّ من أن تكون مهمتنا هي إقناع أكبر عدد ممكن من الناس لأهمية هذه البدائل، وتمهيد الطريق للغرامشية (نسبة لغرامشي) التي من شأنها السماح للسياسات المختلفة من أن تتحقق».

لعبت جمعية ضريبة توبين لمعونة المواطنين دوراً هاماً في إنشاء «المنتدى الاجتماعي العالمي» (World Social Forum) (WSF). وقد

صمم المنتدى الاجتماعي العالمي كثقل موازن لـ «المنتدى الاقتصادي العالمي» (World Economic Forum) (WEF). ومنذ عام 1971م، كان كبار المدراء التنفيذيين في الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى، والقادة السياسيون، والأكاديميون يلتقون لرسم البرنامج الاقتصادي العالمي تحت راية المنتدى الاقتصادي العالمي. هذه الأجندة، كما يقول النُقاد، كانت تعمل لحماية مصالح الخبراء على حساب مصالح الناس العاديين. وكرد فعلٍ على المنتدى الاقتصادي، عقد المنتدى الاجتماعي أوّل مؤتمراته في كانون الثاني/ يناير 2001 في مدينة بورتو أليغري (Porto Alegre) البرازيلية، حيث شُهد أنه ما يقارب 20,000 شخص قد حضر هذه التظاهرة (من بينهم 4,702 مندوب مسجل) يمثلون أكثر من 500 منظمة وطنية ودولية لأكثر من 100 دولة. أما اللقاء الثاني للمنتدى الاجتماعي العالمي فقد تمّ عقده في كانون الثاني/ يناير، شباط/ فبراير 2002 والذي كان حدثه أكبر بكثير من اللقاء الأول، حيث سجل فيه 15,000 مندوب وضم ما بين 50,000 إلى 80,000 مشارك من 131 دولة. وفي عام 2004م تجمع المشاركون في المنتدى الاجتماعي العالمي في مدينة مومبي في الهند، وجذب إليه ما يقارب 100,000 مشارك، ليعود المنتدى للاجتماع عام 2005م مرة أخرى في كانون الثاني/ يناير 2005 في المدينة البرازيلية بورتو أليغري – الذي صدر عنه بيان بورتو أليغري (Porto Alegre Manifesto) انظر أدناه – والذي شارك فيه ما يقارب 150,000. وكانت اجتماعات المنتدى الاجتماعي العالمي تشارك فيها مجموعة متنوعة للغاية من الفئات، ويصاحبها مجموعة واسعة من الشواغل والبدائل الاجتماعية. فقد وصف سوان تالدي (Seoane and Taddei 2002: 100) المنتدى الاجتماعي العالمي الأول بـ:

يتبادل المثقفون والناشطون الفكريون الأفكار المتعلّقة بحاجة ضمان الطابع العام للسلع البشرية، ووقايتهم من منطق السوق؛ وكيفية بناء المدن والبيئات المستدامة؛ والحاجة الملحة لإعادة التوزيع للثروة بصورة عادلة وكيفية تحقيق ذلك؛ وأبعاد الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تمارسها الولايات المتحدة وتركيبة القوة العالمية؛ واستمرار صلاحية مفهوم الإمبريالية وفكرة الاشتراكية... والمساواة ما بين الجنسين؛ ودمقرطة السلطة؛ والحقّ المكفول للمعلومات ودمقرطة وسائل الإعلام؛ والحاجة إلى تنظيم تحرّكات رؤوس الأموال الدولية؛ ومستقبل الدولة القومية؛ وغيرها من القضايا.

كان ضمن المنتدى الاجتماعي الدولي، مَن منهم على سبيل المثال يؤكد على ضرورة إصلاح منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إن كان ممكناً. وهناك منهم ممن يعتقد أن إصلاح هذه المؤسسات الدولية شيءٌ مستحيل، وأن التغيير الأساسي الأكبر والنظامي هو أمرٌ ضروري. وهناك أولئك الذين يقترحون الحوار، وهناك غيرهم من الذين يرون أنَّ المواجهة هي الخيار الوحيد الموثوق به (Hardt 2002). وكانت هناك أيضاً ميول للتحرر الوطني، وهناك أولئك الذين يعارضون الحلول الوطنية للديمقراطية، والعولمة غير السيادية (Hardt 2002). وعلى الرغم من هذا التنوع، إلا أنَّ المنتدى الاجتماعي العالمي كان يتنافس مركزياً مع عولمة الليبرالية الجديدة، مجادلاً ضدّ السلطة غير الديمقراطية وغير الخاضعة للمساءلة المؤسساتية الدولية. حيث كان المنتدى مصراً على أن «عالم آخر ممكن» (Another World is Possible)، ويعتبر المنتدى الاجتماعي العالمي أنه في عمله هذا قد خلق مساحات لمناقشة البدائل، وتبادل الخبرات، وتعضيد التحالفات ما

بين حركات المجتمع والمنظمات التقدّمية والمنظمات غير الحكومية.

لقد بات واضحاً لجزء كبير من هؤلاء الذين هم ضمن الحركة يعلمون أن العولمة الحالية تفضل الكيانات المالية والتجارية على حساب جماهير الناس (خصوصاً في الجنوب). والعلل الضمنية هنا هي نقد السلطة وممارسات الشركات المتعددة الجنسيات غير الخاضعة للمساءلة الحالية، وليس فقط تلك المتعددة الجنسيات التي مررنا على ذكرها في الفصل الثالث، والتي يُنظر إليها على أساس أنها قد استخدمت ببراعة من دون أن يصاحبها مسؤولية اجتماعية - مما أدّى إلى تدمير البيئة، وانتهاك حقوق العمال، على سبيل المثال - لكن نشطاء حركة العولمة البديلة، كثيراً ما يجلبون الانتباه للقضايا المتعلّقة بالخصخصة والتسليع. كما أنَّ أحد أبرز كُتاب العولمة البديلة نعومي كليين (Naomi Klein) قد أصبح كتابه الموسوم **لا علامة تجارية** (*No Logo*) الصادر عام 2000م، شيئاً مهماً في بيان العولمة البديلة. فقد جادل كليين في كتابه هذا فحوى، أنَّ العلامات التجارية اليوم - ماكدونالدز وكاب ومايكروسوفت وستاربكس - قد تفوقت على المنتج في حدّ ذاته وأصبحت تلك العلامات التجارية رمزاً لنمط حياة بأكمله. فهذه ماركة نايك التجارية على سبيل المثال، لم تكن ببساطة شيئاً يتعلق بالتجهيزات الرياضية بقدر ما هي متصلة بنمط حياة، وبالأحلام، والخيال. ويرى كليين إن هذا الميل ما هو إلا مظهراً من مظاهر انتشار السلعة، وهي عملية يتم فيها وضع سعر على كلّ شيء. ولعل ما تحت الصور والخيالات الواردة في العلامات التجارية ما هي إلا حقائق سلطة الشركات غير الخاضعة للمساءلة. فبالنسبة إلى كليين (Klein 2002)، ترتبط العولمة التي تقودها الشركات في الحاضر مع صورة الجدار: حواجز ناشئة من

قبل الخصخصة التي تفصل الناس عن المصادر الشعبية مثل الأرض والماء، والتضييق عليهم من عبور الحدود، والتعبير عن معارضتهم». وفي ذات الوقت تعني العولمة أنّها أسوار حيوية - على سبيل المثال إبعاد الإعلانات عن المدارس - تتعرض للهجوم من قبل قوى الشركات التجارية. وفقاً لـ كليين (Klein 2002)، «كلّ الأماكن العامة المحمية قد تكون مفتوحة التشقق، ولا يمكن غلقها مرة أخرى إلا من خلال السوق» بحيث، «إن تلك الأسوار التي تحمي المصالح العامة قد تبدو سريعة الاختفاء»، في حين أنَّ تلك التي تقيد حريتنا مازالت تتكاثر. ورغم هذا، يرى كليين أن هناك إمكانية لعكس هذه العملية في تنامي حركة الناس في جميع أنحاء العالم لـ «استعادة المشاعات» (Reclaim the Commons):

الناس تستعيد أجزاء من الطبيعة والثقافة، وتقول «هذا سيكون حيزاً عام». والطلبة الأميركان يركلون الإعلانات خارج الصفوف الدراسية. البيئيون الأوروبيون ورواد الملاهي يلقون الأحزاب في التقاطعات المزدحمة. والفلاحون التايلنديون الذين لا يملكون أرضاً يزرعون الخضروات العضوية على مدى ملاعب الغولف المروية. والعمال البوليفيون يعكسون عملية خصخصة إمدادات المياه. والملابس التي هي من مثل نابستر (Napster) والتي تمّ صياغتها لتكون نوعاً من المشاعات على الإنترنت، حيث يمكن للأطفال مبادلة بعضهم بعضها، بدلاً من شرائها من سجل الشركات متعددة الجنسيات.

نحن الآن عند نقطة معينة هامة يمكن فيها تلخيص بعض القضايا المتنوعة التي أثيرت هنا. أوّلاً لابدّ من التأكيد أن حركة العولمة البديلة هي حالة «حركة لحركات» معقّدة. فهناك مجموعة متنوعة من المنظمات

المتصلة بالحركة – التي من ضمنها بعض الحركات البارزة مثل التي تركز على عولمة الجنوب، وجمعية ضريبة توبين لمعونة المواطنين، ويوبيلية عام 2000 – الحركة الدولية، والنشاط العالمي للناس، والتبادل العالمي، وشبكة تواصل العالم الثالث، والمنتدى الاجتماعي العالمي. وبالمثل، هناك مجموعة واسعة من الاهتمامات والبدائل الاجتماعية والمؤسسية التي يجري متابعتها داخل الحركة. فلذا، ليس هناك خريطة منتظمة لحركة العولمة البديلة يمكن منتجتها في هذه المساحة الصغيرة. فنحن نعتقد رغم كلّ هذا، أنَّ المخاوف الرئيسيّة يمكن حصرها هنا بما يلي:

ترى حركة العولمة البديلة أن خصمها الرئيسي الذي يقود العولمة هو الليبرالية الجديدة.

تعمل هذه العولمة بشكل رئيسي، نيابة عن النخب المالية والتجارية. وبالخصوص، أنه كثير من الأحيان تعمل لمصالح الشركات المتعددة الجنسيات التي تكتسب قوة أكبر وأكبر، وهي متحررة من عبء الهموم الاجتماعية. فهؤلاء الذين هم ضمن الحركة، على سبيل المثال، ربما تدعو الشركات المتعددة الجنسيات لأن تكون مسؤولة عن الاحتياجات العامة والمراقبة (التبادل العالمي)، معارضةً عدم تضمين رأس المال في العلاقات الاجتماعية الأوسع (Kiely 2004).

إن المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، هم مروجون أقوياء لهذا النوع من العولمة، كما أنها مؤسسات غير ديمقراطية وغير خاضعة للمساءلة بنظر غالبية الناس في العالم. وهذه المنظمات تحتاج إلى إعادة بنائها بعمق أو تفليشها.

إضافة إلى ذلك، إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي متورطين بصورة مركزية في عملاقية الديون المدمرة التي تراكمت لدى العديد من البلدان الفقيرة، وقد استخدمت هذه الديون كوسيلة ضغط لتمرير سياسات الليبرالية الجديدة، مما جعل هذه الدول أكثر عرضة للخطر. وبالتالي فإن إلغاء الديون الخاصة بالعالم الجنوبي، غالباً ما تكون مرتفعة عند وضعها على جداول الأعمال بالنسبة إلى أولئك الذين هم ضمن حركة العولمة البديلة.

وبصورة أعم، إن التركيز المتعجرف بشأن التجارة الحرة يعطي الكثير جداً من الاستقلالية الذاتية إلى التركيز الاقتصادي مثل النمو والربحية. وهذا الاستقلال الذاتي للاقتصاد يعني أنَّ البيئة وحقوق العمال، وقضية الفقر، على سبيل المثال، ستبقى كلها ضمن المعاناة، أو تُهمل. وفي هذا السياق، أنَّ البعض ممن هم ضمن حركة العولمة البديلة سوف تُعطي أولويات لـ «التجارة العادلة» (Fair Trade) على التجارة الحرة.

هاجس التجارة الحرة يؤدي أيضاً إلى نشر وتعميق التسليعية، في حين تتم معارضتها من خلال التقاط شعارها الرائج «العالم ليس للبيع».

لعولمة الليبرالية الجديدة عواقب عديدة، ولاسيما تلك الجائرة على بعض الفئات الشعبية المعينة – كالنساء والسكان الأصليين.

تعتبر الأسواق المالية غير المنضبطة أسواقاً خطيرة، حيث تعتمد على المضاربات إلى حدٍّ كبير مما توفر فوائد قد لا تذكر منفعتها للمجتمعات والناس العاديين لضآلتها.

ينظر العديد ممن هم داخل حركة العولمة البديلة إلى العولمة بأنها

مرتبطةً ارتباطاً مركزياً بالإمبريالية، و«النزعة العسكرية» (Militarism) وتسعى إلى تقرير المصير الوطني والمحلية الكبرى، أو الإقليمية الكبرى وتفكيك صناعاتها الحربية (Callinicos, 2003).

وفي مواجهة الآثار المتعددة الأبعاد لليبرالية الجديدة التي تقودها العولمة، تنشد حركة العولمة البديلة لتحقيق الديمقراطية، وسلطة الشعب، و«العولمة من الأسفل» (Globalization From Below).

ينبغي أن تكون هذه القائمة التخطيطية أعلاه كافيةً لعناءٍ أقل في تذليل بعض المفاهيم الخاطئة الشائعة الملحقة بأساسيات الحركة، ولهذا سوف نقول بحقّ إن هذه الشائعات الخاصة بالحركة، كلمة أو كلمتين، وننتقل من ثمّ لموضوعٍ آخر. فكما سبق وقلنا، إن التسمية التي تفرضها وسائل الإعلام عند وصفها الحركة بـ «المناهضة للعولمة»، ما هي إلا تسمية غير كافية، وذلك بالنظر إلى أنَّ العديد من المشاركين في الحركة البديلة للعولمة هم لا يعارضون بشكل واضح، الترابط العالمي في حدّ ذاته. ونجد أن هذا الأمر يرد في هذه التسمية، أيضاً، وفي الكثير من الخطابات حول الحركة، معطياً دلالات لحركة العولمة البديلة ووصفها بأنها حركة رجعية وتنظر إلى الماضي، مما يجعلها تهديدية بصورة هائلة. ناهيك عن افتراض هذه الخطابات فوائد ومنافع متحققة للعولمة، واصفين المناهضة للعولمة بأنها مناهضة هامشية أو ربما عنفية، وهذا حقيقة للبدء، إنه قد تضمنت الاحتجاجات في سياتل وأماكن أخرى الجناح اليميني المعارضين للعولمة. ولعل إن مثل هذه المجموعات (الجناح اليميني) هم قلقون بشكل خاص من قضايا معينة من مثل الهجرة، وسيطرة الأجانب على الثروة الوطنية، وقوة التمويل الدولي (ترتبط في بعض الأحيان بخيال عقدة الاضطهاد من المؤامرة

اليهودية الدولية)، والخوف من «الحكومة العالمية» (Castells 2000; Steger 2002). ومن الأمثلة المهمة للجناح اليميني المناهض للعولمة يمكن أن يتضمن بات بوكانان (Pat Buchanan) (مؤسس «منظمة القضية الأميركية» (The American Cause Organization)) في الولايات المتحدة الأميركية، وجان ماري لوبان (Jean Marie Le Pen) «زعيم حزب الجبهة السياسية الوطنية» (The National Front Political Party) في فرنسا). سوف لا نركز هنا بأي زيادة على هذا النوع من نقد العولمة وسنتوقف عند هذه الخطوة تماماً مع تركيز كبير على العدالة العالمية، والديمقراطية، والتضامن داخل ما هو واضح بأنَّه حركة الجناح اليسارية.

كثيراً ما صورت إقرارات مشاركات حركة العولمة البديلة على أساس أنّها قرارات واهمة، وهامشية، وبدائية. فعلى سبيل المثال يقول بهغواتي (Bhagwati 2002: 2) إن «معارضة [العولمة] كثيراً ما تنبع من الحنين، والنظرية العقيمة النابعة من الحقائق الاقتصادية». وعلى هذا المنوال، غالباً ما يتم وصف المتظاهرين، على سبيل المثال، «مشكليون (يحبون المشاكل) ويحرضون جميع الأغراض»، و«متضررون من شقائهم»، «وسفرهم كالسيرك» لتعميق الفوضوية، والحمائية الأنانية غير المبالية لمصير فقراء العالم (Bygrave 2002; Klein 2002)، أو، بعبارة توماس فرايدمان (Thomas Friedman) «سفينة نوح للأرض المسطحة تدعو النقابات التجارية الحمائية والمترفون للبحث عن إصلاح ستينيّات القرن العشرين» (Steger, 2002). وإن الأكثر إثارة للقلق هي المحاولات الأخيرة لربط حركة العولمة البديلة بمناهضة الأمركة و/ أو الإرهاب – على سبيل المثال ما سيلي مقتبسٌ من **صحيفة**

ناشيونال بوست الكندية (*Canada’s National Post*): «كالإرهابيين»، تعتبر حركة مناهضة العولمة مثيرة لازدراء المؤسسات الديمقراطية... فالإرهاب، إن لم يكن ذلك شنيعاً مثل ما شهدناه الأسبوع الماضي، فهو كان دائماً جزءاً «من خطّة لعبة المحتجين» (Panitch, 2002: 13). فالمسح السابق والمناقشة التالية يجب أنْ تزيل هذه التأكيدات المبسطة والمسيسة إلى حدّ كبير.

العولمة البديلة بوصفها اشتراكية ما بعد الحداثة

لاحظنا بالفعل أن خريطة ما، شاملة لهوية حركة العولمة البديلة هي شيءٌ ممكن. واستناداً لما قلنا مسبقاً، إن حقبة «العولمة السعيدة» خلال الهيمنة الافتراضية الخيالية للموت النهائي للاشتراكية، قد أعطى المجال الواضح لبروز حركة العولمة البديلة، وفي اعتقادنا، أدّى إلى ظهور ما يمكن أن نسميه بـ «اشتراكية ما بعد الحداثة» (Postmodern Socialism) (Beilharz 1994, 2005). ونحن من ثمّ عند هذه النقطة لاحظنا بعض الأصداء ما بين الاشتراكية في نطاقها الواسع وحركة العولمة البديلة. وسوف ننظر أيضاً في بعض المعضلات المركزية داخل الحركة، وفي النهاية سنعلق على مسألتين لإظهار التمييز ما بين هذا النوع من الاشتراكية العقائدية القديمة.

للبدء، لمحة سريعةٌ حول الاهتمامات الرئيسيّة لحركة العولمة البديلة، المذكورة أعلاه سنجدها تشير بوضوحٍ إلى أوجه الشبه ما بينها وبين مفهوم الاشتراكية الواسع النطاق. وتشملُ هذه: الكونية المشتركة، أو على الأقل الأممية؛ ومعارضة مشتركة لتحديد الأولويات والاستقلالية الذاتية للاقتصاد؛ ومصدر قلق مشترك يصاحبه آثار انتشار سلعية؛ والتزاماً مشتركاً للمشاركة، والعدالة، والمساواة، والديمقراطية؛ ومصدر قلق

مشترك يصاحبه الإمبريالية والعسكرية، وضمن أقسام الحركتين، تركيز مشترك على مفاهيم الاستقلال الوطني أو المحلي وتقرير المصير. وبعد أنْ لاحظنا أوجه التشابه هذه، هناك كذلك ملاحظات فورية أساسية للتمايز بين الحركتين. ويمكننا، لنقل بصورة تخطيطية، أن نقول إنه في الوقت الذي تكون فيه الرأسمالية عدوّة الاشتراكية، وتتحدث نيابة عن الاستغلال و/ أو الهيمنة من قبل الرأسمالية – أوّلاً وقبل كلّ شيء الطبقة العاملة – في حالة حركة العولمة البديلة، فإن العدو الرئيسي قبل كلّ شيء هو عولمة الليبرالية الجديدة، التي تتكلم نيابة عن عدد وافر من الفئات الاجتماعية التي تعاني على أيدي هذا النوع من العولمة.

وكوسيلة لاستكشاف هذا الموقف بطريقة أبعد من ذلك، سنركز الآن على بعض المعضلات التي هي ضمن حركة العولمة البديلة، والتي هي في كثير من الحالات تبدو قريبة من المعضلات المتواجدة داخل الحركة الاشتراكية الواسعة الأفق. فقد أكّد سوان تالدي (Seoane and Taddei 2002) على، أن هناك أربع مجموعات ضغط لأبعاد التمايز داخل حركة العولمة البديلة ذات الأفق الواسع.

أوّلاً: هناك نقاشٌ حول المسائل التكتيكية – العمل اللاعنفي المباشر مقابل المزيد من التعبئة التقليدية. وهنا يرى البعض، مباشرة، حركة حقيقة لما حدث «في الشوارع»، ويخشى أن يتم انجرار المنظمات غير الحكومية لذلك في مشروع الحكم العالمي من خلال «المشاركة التكاملية» (Integrative Participation) (انظر على سبيل المثال، (Drainville 2004; Veltmeyer 2004)).

ثانياً: هناك نقاشٌ ما بين سياسات الإصلاح ضمن النظام مقابل سياسة «التمزق» (Rupture) و«عدم التمكين» (Disempowerment).

ثالثاً: هناك مسألة ذات صلة بالعلاقة ما بين الأبعاد الاجتماعية والسياسية – العلاقة، بعبارة أخرى ما بين الحركات الاجتماعية، والأحزاب السياسية، والدولة.

رابعاً: هناك تساؤلات حول توزيع الثروة – المقترحات التنظيمية مقابل سؤال جوهري من علاقات الملكية. ويمكن أن نضيف بعض المعضلات الأخرى إلى هذه القائمة.

خامساً: سؤال عن موقع المقاومة والمؤسسة البديلة، بناء على المقترحات التي تعطي الأولوية المحلية مقابل تلك اللهجة،

سادساً: التمايز فيما يتعلق برؤية لأجل المستقبل الذي يقع على جانب واحد، ومحلي، وعلى نطاق صغير، ومنقاد بقليلٍ من التكنولوجيا مقابل إصدارات أكثر صناعية وتحديثاً من البدائل المجتمعية – العالمية،

سابعاً: هناك أسئلة تفسيرية حول مركز ثقل حركة العولمة البديلة – الجنوب، باعتباره جزءاً محورياً للحركة (انظر على سبيل المثال Bello 2004a) مقابل الشمال (انظر على سبيل المثال Buttel and Gould 2004).

ليس كلّ من هذه المعضلات المذكورة أعلاه لا يمكن معالجتها هنا. ولكن ما نريد القيام به بدلاً من ذلك هو، التركيز بشكل أكبر على مسألة التجاوبات ما بين العولمة البديلة، والاشتراكية المحيطة بقضايا الإصلاح مقابل الثورة، وفي طريقة التنظيم، والطرائق الجديدة للعمل داخل الحركة.

إذن، أوّلاً، مسألة الإصلاح مقابل الثورة. والسؤال في هذه الحيثية

وعلى نطاق واسع، سيكون حول كيفية تحقيق التغيير الاجتماعي الهام: يمكننا أن نعمل ضمن منظومة إعادة توجيه المؤسسات لمعالجة المشكلة المعاصرة للعولمة، وهذه جوهرية تتطلب تمزقاً أكبر؟ هذا السؤال يبدو أنه تكرار لمشكلة بالغة الأهمية تصاغ داخل الحركة الاشتراكية الكلاسيكية وتتخذ موقعاً مركزياً منقسماً ما بين الديمقراطية الاجتماعية والشيوعية. لنرَ كيف تضطلع هذه المسألة بذاتها خارج حدود حركة العولمة البديلة، ولنقارن محاولات إنعاش الديمقراطية الاجتماعية بوصفها ردّ فعلٍ للعولمة المصاحبة لبدائل أكثر تطرفاً قدمها كلّ من هارت ونيغري.

إن مفهوم أنطوني غيدينز (Anthony Giddens 2000, 2003b) لـ «تنشيط الطريق الثالث» (Third Way Reinvigoration) للديمقراطية الاجتماعية الواسعة التأثير – على سبيل المثال، كان هناك على رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير جدل كبير. كما يرتبط ذلك بشكل بالغ الأهمية بالعولمة (فضلاً عن قضايا أخرى، مثل نمو النزعة الفردانية والمخاطر). ويقول جيدنز إنَّ البرامج الاقتصادية الاشتراكية قد فقدت مصداقيتها الآن، ولا يمكننا تجاوز الحاجة للأسواق الحرة. ويصر أيضاً على، أنَّ الليبرالية الجديدة لا يمكنها التعامل بشكل ملائم مع القضايا الملحة التي نواجهها اليوم. جيدنز يقرأ العولمة في شكل مصفوفة تحتمل التحررية – على سبيل المثال، في الاتّجاهات الديمقراطية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات الجديدة والاتّصالات، وفي إنعاش المجال العام العالمي (Lewandowski 2003). وهنا وضع تنشيط الطريق الثالث تأكيداً على التوجهات الجديدة مثل مجتمع مدني نشط في مشاركته مع الحكومة، واقتصاد مختلط، ورعاية اجتماعية إيجابية، ودولة الاستثمار الاجتماعي،

والمساواة مع التنوع، والمساواة بوصفها مدمجة. وتبقى الدولة القومية على أساس أنها قوة استقرار مهمة ضدّ التفتيت، ولكن إضافة إلى ذلك، سيكون مطلوباً من المؤسسات العالمية الجديدة تنظيم الاقتصاد العالمي من أجل السيطرة على المخاطر البيئية والمساواة العالمية.

قدم ديفيد هيلد تحليلاً أكثر تفصيلاً للمهام التي تواجه مسألة تنشيط الديمقراطية الاجتماعية، وتعزيز كونية أو عالمية الديمقراطية الاجتماعية. ويتصوّر الكونية، كما رأيناها في الفصل الرابع من هذا الكتاب، بأنها المواطنة على أساس أنها تمدد محتمل ليشمل المواطنة العالمية التي هي بخلاف الأممية تبدأ مع الدول ومن ثمّ تسعى لتشكيل مجتمع دولي (Archibugi 2002). فلا تزال الدول مهمة بالنسبة إلى هيلد (Held 2003)، ولكن يجري إعادة تشكيل السيادة، على سبيل المثال من خلال ظهور عالمية المجتمع المدني.

إن المشاكل العالمية التي نواجهها بشكل جماعي، تدعونا للتعاون والعمل عالمياً. وذلك لأن الموقف الجذري للعولمة البديلة يميل إلى أن تكون موجهة إلى المحلية، ومن غير الكافي التعامل مع تعميق وتوسيع الترابطية في العالم. لذا يجادل هيلد (Held 2003) بالقول، تبقى القيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية مجموعة أسس في غاية الأهمية – سيادة القانون، والمساواة السياسية، والسياسة الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتضامن الاجتماعي والمجتمعي، والكفاءة الاقتصادية – يمكن ويجب توسيعها عالمياً. والإصلاحات، كما يؤكّد هيلد، هي أفضل طريق للمضي قُدماً، لأننا لن نبدأ من اللاشيء. يمكننا أن نبني على الإنجازات التي حققتها التعددية، وانتشار القيم الكونية من مثل، حقوق الإنسان منذ عام 1945م (Held and McGrew 2002).

ففي هذا السياق، إن من ضمن اقتراحات هيلد: إصلاح مجلس الأمن الدولي، وإنشاء مؤسسة عالمية للتعامل مع الفقر والرعاية الاجتماعية التي لها ثقل المؤسسات من مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي؛ وتوفير قاعدة واضحة في قانون العلاقات الدولية؛ وأدوار أكبر للدول النامية في النظام المالي العالمي؛ والحدّ من أعباء الديون وزيادة المساعدات للدول النامية (Held, 2003). إن الأهداف العامة لـ هيلد تدعوا إلى شفافية كبيرة، ومساءلة عالية، وديمقراطية في الحكومة العالمية، وقدر أكبر من العدالة في التوزيع الاقتصادي العالمي، وتوفير السلع العامة العالمية (Held and McGrew, 2002) .

في المقابل، إن الخيوط الأكثر راديكاليةً في حركة العولمة البديلة، سترفض الأرجحية أو الفائدة من هذه الاستراتيجيات التحسينية، وستنظر إلى منبر تنشيط الطريق الثالث بقدرٍ كبيرٍ جداً من التنازل إلى الليبرالية الجديدة. لقد لاحظ تورمي (Tormey 2004) إن هؤلاء الراديكاليين في الحركة هم صنيعة من الماركسيين، والماركسيين التحرريين والمستقلين والفوضويين ودعاة حماية البيئة المتطرفين. وتميل هذه التيارات، خاصةً «الماركسيون التحرريون»، و«المستقلون» و«الفوضويون»، إلى المشاركة في الأهداف التالية: تسييس الشؤون الاقتصادية، وإعادة تمكين الناس، وإعادة مركزية السلطة، وإعادة الاستقطاب لصنع القرار. ومن أجل إيضاح الخيوط الأكثر راديكاليةً في حركة العولمة البديلة، فإننا سنركز على أعمال أنطونيو نيغري ومايكل هارت (Michael Hardt)، تلك الأعمال المنبثقة من تقاليد الاستقلالية الذاتية.

سبق لنا وأن درسنا في الفصل الرابع من هذا الكتاب تحليلات هارت ونيغري (Hardt and Negri 2000) للتحوّل في السيادة تجاه ما

يسمونه الإمبراطورية. الجانب الآخر من هذا التحوّل، بالنسبة إليهما، هو موضوع الثورية الجديدة وما وصفوه بـ: «الجمهور» (Multitude). فبالنسبة إلى نيغري وهارت، في حين أننا نشهد توطيد هذه الإمبراطورية الجديدة، نحن نشهد أيضاً في الوقت ذاته نمواً للجمهور، ونشهد على نحو متزايد تنامي الاتّصالات الشبكية لهؤلاء الجموع من المواطنين في جميع أنحاء العالم الذين يتحملون المسؤولية، وذلك من خلال جهود مقاومتهم للتحوّل نحو الإمبراطورية. ولكن هذه الجموع أيضاً غير قادرة على بناء إمبراطورية مضادة، أو منظمة سياسية بديلة للتدفقات العالمية والتبادليات – باختصار، اشتراكية جديدة.

لقد انبثق عمل نيغري وهارت، كما ذكرنا من راديكالية الماركسية الجديدة، أو ما بعد الماركسية التقليدية التي هي ضدّ العقيدة الاشتراكية، وسلطت الضوء على الإبداع ومركزية جموع الناس الذين هم ديمقراطيون راديكاليون ولامركزيون، ويشككون بعمق بالطليعية واستبدال العقيدة الاشتراكية، وهم منفتحون بصورة كبيرة نظرياً وتكتيكياً أكثر من تيار الاشتراكية الرئيسي (Tormey, 2004). وجزء من انفتاح هذا التيار يكمن في التصوّر المفاهيمي لموضوع التغير الاجتماعي (Tormey, 2004). وإن موضوع الثورة الجديدة، الجمهور، هو موضوعٌ مرئيٌّ في مديات عدد من الأحداث والنضالات – من ميدان تيانمن (Tiananmen Square) في عام 1989م، إلى أعمال شغب لوس أنجلوس عام 1992م، إلى انتفاضات ولاية تشياباس في عام 1994، إلى إضراب الصناعيين الفرنسيين عام 1995م، وحتّى الانتفاضة الفلسطينية. فعلى عكس مفهوم الموضوعات الاجتماعية الجماعية مثل الطبقة العاملة أو الناس، نجد أنَّ الجمهور ليس واحداً، إلا أنه يتكون من مجموعة من

المزايا الفردية (Hardt and Negri, 2004). ويدعي هارت ونيغري أن مثل هذه الصراعات المتنوعة ترتبط بشكل حاسم مع بعضها البعض في تجاوزها الصراعات الطبقية القديمة، موفرة التحديات المركزية للإمبراطورية ككل: **أوّلاً**، كلّ صراع عبر الاعتقاد الراسخ المتجذر في الظروف المحلية، يقفز على الفور إلى المستوى العالمي ويهاجم الدستور الإمبراطوري في عموميته. **ثانياً**، كلّ الصراعات تدمر التمييز التقليدي بين النضالات الاقتصادية والسياسية. الصراعات هي في آن واحد اقتصادية وسياسية وثقافية – بالتالي هي صراعات جيوسياسية، وهو كفاحٌ على شكل الحياة» (Hardt and Negri, 2000: 56). إذن، يمكن أن تتعرض الإمبراطورية للهجوم من أي نقطة، وهناك وحدة وطنية معينة لهذه الصراعات – على سبيل المثال، في صيغة الجمع لهذه للمقاومة، نشهد بناء طرق جديدة للحياة والمجتمع.

مربّع 5.3 الاستقلالية الذاتية، نيغري وهارت

الاستقلالية الذاتية (Autonomism) أو الاستقلالية الذاتية الماركسية (Autonomism Marxism) هي نظرية وحركة يسارية سياسية ظهرت في إيطاليا في ستينيّات القرن العشرين، بصفتها المتغيرة «السلطة العمالية»(*) (Workerism) أو «سلطة الطبقة العاملة

(*) هو اسم يطلق على الاتّجاهات المختلفة في الخطاب السياسي اليساري، خصوصاً الفوضوية والماركسية. وفي معنى آخر، هو يصف موقفاً سياسياً بشأن أهمية سياسية ومركزية للطبقة العاملة. لأن هذا كان له أهمية خاصة في اليسار الإيطالي، وفي كثير من الأحيان يكون هذا المصطلح معروفاً من قبل ترجمتها الإيطالية، Operaismo. بمعنى آخر، تشير Workerism لتمجيد ثقافة الطبقة العاملة، بغض النظر عن دورها التاريخي. ويؤكّد كلّ من هارت ونيغري أن هذا

الشيوعية» (Workerist Communism). وفي الوقت الذي تؤكد فيه السلطة العمالية على الدور المركزي للطبقة العاملة وتحررها عن طريق تولي السيطرة التنظيمية في مكان العمل، نجد أنَّ الاستقلالية الذاتية تتبنى منظوراً أوسع نطاقاً يشمل كلاً من «العمال» المأجورين وغير المأجورين (الطلاب، ربات البيوت، والمستفيدين) ضمن الطبقة الواسعة لهؤلاء القادرين على مقاومة الرأسمالية. فالاستقلالية الذاتية على وجه الخصوص، تشجع «التنظيم الذاتي» (Self-Organization) لمختلف الفئات الاجتماعية والحركات المستقلة لبنية الحزب المركزية. أنطونيو نيغري (المولود عام 1933)، المنظر السياسي الإيطالي، كان أحد المؤيّدين الرئيسيين للاستقلالية الذاتية في ستينيّات وسبعينيّات القرن العشرين. وفي الوقت الذي كان فيه أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة باود (Paud University)، تحالف نيغري مع اليساريين الراديكاليين ودعا إلى العصيان المسلّح. وقد تمّ اعتقاله بعد حادثة اختطاف وقتل رئيس الوزراء السابق ألدو مورو (Aldo Moro) من قبل «الألوية الحمراء» (Red Brigades) المسلّحة، على الرغم من أنّه لا اتّصال واضح لديه مع تلك المجموعة. وبينما كان نيغري مودوعاً في السجن تمّ انتخابه لعضوية البرلمان عن الحزب الراديكالي، حيث أعطاه هذا الانتخاب الحقّ في الخروج من

المفهوم يعني: التحليل السياسي الذي يعمل على الاندماج في الاستقلالية الذاتية باعتبارها عناصر رئيسيّة، حيث يبدأ العالم بالخروج من السلطة إلى الطبقة العاملة. أما الطبقة العاملة الشيوعية فلها نفس المعنى ولكن بصورة أشمل تعني سيطرة الشيوعية على سلطة الطبقة العاملة (المترجم).

السجن. وبعد ذلك بوقت قصير هرب ليعيش في فرنسا ويدرس في جامعاتها على مدى أربعة عشر عاماً. في عام 1977م عاد نيغري إلى إيطاليا وأمضى ما تبقى من مدّة عقوبته في السجن، ليفرج عنه عام 2003م. ومنذُ ذلك الحين، طور نيغري موقفه النظري في ظلّ العولمة، والأهم من ذلك هو تعاونه مع مايكل هارت (مواليد عام 1961م)، وهو أستاذ أميركي متخصّص في الأدب المقارن بجامعة ديوك (Duke University). لقد أكمل هارت أُطروحة الدكتوراة الخاصة به تحت إشراف نيغري، ووسع الاثنان أعمالهما اللاحقة التي تعاونا فيها إلى، تشخيص الأشكال العالمية الجديدة للسيادة، والإمكانيات المتوفرة من أجل الديمقراطية العالمية التي يتردد صداها مع الروح التحررية من الاستقلالية الذاتية. فبالإضافة إلى كتبه شارك في التأليف مع هارت – العمل المسمّى **عمل ديونيزيوس**(*) (*Labour of Dionsyus*) الصادر عام 1994م، **والإمبراطورية** (*Empire*) الصادر عام 2000م، **والجمهور** (*Multitude*) الصادر عام 2004 – وتشمل أعمال نيغري الأخيرة **وقت للثورة** 2003 (*Time for Revolution*) **والسياسة التآمرية** (2005) (*The Politics of Subversion*).

(*) ديونيزيوس (Dionsyus) هو إله اليوناني، ابن زيوس (Zeus) وسميل (Simmel). وكان في الأصل إله الخصوبة الطبيعة، ويرتبط وجوده مع الشعائر الدينية البرية والنشوة. في التقاليد وقت لاحق أصبح إله الخمر الذي يحلّ الموانع ويلهم الإبداع في الموسيقى والشعر (المترجم).

إن رفض البناء الاشتراكي العقائدي من المخطط المجتمعي، جعل هارت ونيغري (Hardt and Negri 2000) رغم ذلك كلّه، يطرح ثلاث قضايا مهمة تصاحب ذلك الحشد المقاوم إلى الإمبراطورية:

القضية الأولى: هي مطلبٌ على المستوى العالمي – مطلبٌ يتماشى مع التغيرات الحالية تحت عنوان العولمة: هذه هي قوة «الجمهور» إلى الرقابة المناسبة على طول المجال.

القضية الثانية: هي طلب الأجر الاجتماعي للجميع، حيث إنَّ كلّ الناس تنتج معاً وتُعيد إنتاج الحياة الاجتماعية معاً.

القضية الثالثة: هي الاعتماد المخصّص الصحيح. هذا هو أوّلاً وقبل كلّ شيء الحقّ في الاستيلاء على وسائل الإنتاج، والمطلب الاشتراكي التقليدي.

ولكن ما الذي يشارك أيضاً في هذه المعلومات الجديدة، فعالم ما بعد الحداثة هو حرية الوصول إلى، والسيطرة على، المعرفة والمعلومة والمؤثرات. فما جاء في عمل هارت ونيغري في وقت لاحق، **الجمهور** (*Multitude* 2004)، ما هو إلا شيء مهم ومشترك بين نضالات الجمهور، وهو الرغبة في الديمقراطية التي تمثل أيضاً نقداً أساسياً للملكية الخاصة: «الاستقلالية الذاتية للجمهور، وقدرتها على التنمية الاقتصادية، والسياسية والتنظيم المجتمعي الذاتي الذي يسلب أي دور للسيادة» (Hardt and Negri “*Multitude*”, 2004: 340). وعلى هذا الأساس فقد جادل هارت ونيغري في «التبرير القانوني للملكية الخاصة التي يمكن تقويضها بواسطة الشيوع والطبيعة الاجتماعية للإنتاج» (Hardt and Negri “*Multitude*”, 2004: 187).

لقد جذبت أعمال هارت ونيغري عدداً كبيراً من المعلقين المنتقدين. والقدر الكبير من هذا النقد تركز على ما ينظر لكتاباتهم على أساس أنها «هذيان ثوري» (Revolutionary Delirium). ويُنظر إلى التفاؤل بعملهم على أساس أنه غير واقعي تماماً مقابل المهام الهائلة التي هي في متناول اليد. وهكذا يتهم بالاكريشنان (Balakrishnan 2000) هارت ونيغري بـ «محو ألفية التمييز ما بين المسلحين وغير المسلحين، وما بين الأقوياء والضعفاء المدقعين والمهمشين». وينظر نيرن (Nairn 2005) إلى عملهما على أساس أنه «إعادة تأهيل الروحانية» (Rehabilitation of Spiritualism) التي ترفض التقييم الواقعي لظرف معقّد وغامض، يتجنب تحديد ما هو ملموس وما يمكن وما ينبغي القيام به نحو نظام عالمي عادل أكثر. وهناك، في اعتقادنا، بعض المبررات لهذه الاعتراضات، ولكن، كلمة «بشكل عادل» وصفت بأنها «البيان الشيوعي» لفترتنا، وأنها الممارسة السياسية الحماسية في الإقناع وإحياء احتمالات ظهور التخيلية. وبهذه الطريقة، يكون العمل علاجاً مهم للعديد من التحليلات النقدية للعولمة الراهنة التي تشير فقط إلى القوة المتزايدة لرأس المال وسلسلة الهزائم التي لا هوادة فيها من قبل الديمقراطية والناس العاديين. بالإضافة إلى ذلك، إن فكرة الجمهور تنسجم جيداً مع بعض مما قد يكون مميزاً في حركة العولمة البديلة التي هي على النقيض من الاشتراكية العقائدية. ونحن الآن سنستطلع المزيد عن اثنين من هذه الجوانب المميزة للحركة – الأسئلة التنظيمية، وطرائق جديدة للعمل.

بالنسبة إلى العقيدة الاشتراكية، تعتبر الديمقراطية الاجتماعية والأنواع اللينينية المختلفة على حدٍ سواء، العامل الرئيسي للثورة هو

الطبقة العاملة، أو في بعض الأحيان يكون الفلاحين. على أيّ حال، هذا العامل لا يمكن أن يكون فعّالاً لوحده، حيث يحتاج لأن يمثله حزب اشتراكي له القدرة على معرفة أهداف الحركة، ليقود ولإبداء ذلك من خلال عمله المثالي، للاستيلاء على السلطة باسم الطبقة العاملة. إذن، العقيدة الاشتراكية وفق ما يجادل روبنسون وتورمي (Robinson and Tormey 2005)، تولي وزناً كبيراً للحزب وبرنامجه الخاص بالدولة من أجل التقدّم في التغيير الاجتماعي. ففي وقت مبكر من تاريخ الحركة الاشتراكية كان هذا المفهوم في السياسة الاشتراكية ما هو إلا تحديات وضعها «الفوضويون» واليسار أو الشيوعيون التحرريون.

وقد أعيد ظهور هذه التحديات مع بعض القوة في ستينيّات القرن العشرين، خصوصاً خلال أحداث أيار/ مايو 1968م (انظر المربّع 5.4). وكانت هذه التيارات الاشتراكية الأكثر هامشية تشعر بالقلق لأنّه سيتم التغلب عليها من قبل الدولة، وإن الحزب قد يكون بديلاً عن جموع الناس أو الطبقة العاملة، كما أنّهم ينظرون إلى هذا التشديد على أساس أنّه احتمال لخلق أشكال جديدة للهيمنة والاستغلال. وبدلاً من ذلك، فإن الناس العاديين وتنظيمهم الذاتي والديمقراطية (بدلاً عن التمثيلية) المباشرة كانت تؤكد على الخاصية الحيوية للسياسة الاشتراكية.

مربّع 4.5 أيار/ مايو 1968

تميزت أواخر ستينيّات القرن العشرين بعدد من الحركات الواضحة للغاية، حيث تتراوح ما بين التظاهر ضدّ استمرار الحرب الفيتنامية وما بين النشاطات الداعمة لحقوق الأقلية العرقية والإثنية وحقوق المرأة. كان الطلبة على وجه الخصوص وعبر كل أنحاء

أميركا الشمالية وأوروبا، نشطين في الحركات المعارضة للأخلاق والسياسات التقليدية. وفي أوائل أيار/ مايو عام 1968م، أُغلقت العديد من الجامعات في باريس (من ضمنها جامعة السوربون) كردٍ على احتجاجات الطلبة، وحينما أشغلت الشرطة الفرنسية الحرم الجامعي في تلك الجامعات الفرنسية، اعتقلت المئات من الطلبة. وبعد إلقاء القبض على الطلبة بوقت قصير، أضرب عن الدوام طلبة الجامعات والمدارس الثانوية والأساتذة في المدارس والجامعات الأخرى، وسرعان ما انضم لإضرابهم العديد من العاملين الشباب. وأقام المضربون عشرات الآلاف من المتاريس في جميع أنحاء باريس، فرسمت شرطة مكافحة الشغب استجابة سريعة وعنيفة ضدهم. وقد تمّ تقديم المزيد من الدعم للإضراب من قبل الاتّحادات العمالية والحزب الشيوعي الفرنسي (French Communist Party (PCF)، رغم تردد الحزب الشيوعي الفرنسي في تقديم الدعم للمضربين لأنه كان يعتبر العديد منهم «فوضويون». وفي 13 أيار/ مايو سار أكثر من مليون شخص خلال باريس في مظاهرة عامة. وفي الأسابيع التالية بدأ العمال باحتلال المصانع، ومع نهاية أيار/ مايو كان ما يقارب عشرة ملايين من هؤلاء العمال ضمن الإضراب. طالب المضربون بعدد من المطالب الراديكالية، بما في ذلك الحقّ في تشغيل العمال لمصانعهم بنفسهم، فضلاً عن حلّ الحكومة الحالية بقيادة الرئيس شارل ديغول (Charles de Gaulle). وبينما حل ديغول «الجمعية الوطنية» (National Assembly)، ودعا لإجراء انتخابات برلمانية جديدة في حزيران/ يونيو، عمل أيضاً على حشد وحدات عسكرية لسحق الاضطرابات، وحظر عمل بعض من

المنظمات اليسارية التوجه، وأمر العمال بالعودة إلى عملهم تحت تهديد استخدام حالة الطوارئ وفرض الأحكام العرفية. وعند هذه النقطة بدأت الإضرابات والاضطرابات في الانحسار، وحقق حزب شارل ديغول أغلبية ساحقة في انتخابات حزيران/ يونيو. وفي حين تبددت بسرعة المظاهرات والإضرابات الضخمة لـ أيار/ مايو 1968، ألهم الجو الثوري هذا العديد من المنظّرين الاجتماعيين، والفلاسفة والناشطين بسبب خصائص تلك الحقبة الفريدة. ولعل من ضمن هذه الحقيقة هو أنَّ التمرد لم يكن مخططاً له ولكنه ارتفع من تلقاء نفسه مع العمل. وهو لم يكن بتنسيق مركزي من قبل حزب طليعي، ولكن عمل وفقاً لشبكة فضفاضة لجماعات تعمل متضامنة، ولم تكن تقتصر على الطبقة العاملة بالمعنى الماركسي التقليدي، بل تنطوي على مشاركة مجموعة متنوعة تجمعهم الرغبة في تحدي «السياسة كالمعتاد» (Politics as Usual)، وخلق مجتمع مختلف جذرياً. التعبير الجيد عن الروحية الفاضلة لـ أيار/ مايو 68 كان في الشعار المعتمد خلال التمرد: «كن واقعياً، اطلب المستحيل» (Be Realistic, Ask for the Impossible).

إن ظهور هذا النقد للسياسة الاشتراكية المتشددة للحزب، والبرنامج، والدولة من قبل «الثورة العالمية لعام 1968» قد قاد، على وجه الخصوص، إلى منعطفٍ باتّجاه مفاهيم فوضوية التغيير الاجتماعي. فقد ظهرت الحركة الفوضوية في القرن التاسع عشر الميلادي متزامنةً تقريباً مع ظهور الماركسية، إلا أنه، بصورة عامة، قد شهدت فيه الدولة سلبية غامضة في أقل من ذلك بكثير، وكانت أكثر تشككاً كثيراً بأدوار القادة والسياسة المنظمة. ويميل هؤلاء الفوضويون إلى انتقاد كلّ أشكال

السلطة، ويرفضون السياسة الانتخابية، وبدلاً من ذلك يجادلون في العمل المباشر، والتنظيم الذاتي الشعبي، واللامركزية.

وبسبب النقد الواسع من حركة العولمة البديلة للدولة، والتمثيل، والقادة، والبرامج السياسية «ليس باسمنا»، وبسبب تطلعاتها للمزيد من الديمقراطية المباشرة الأكبر، واللامركزية، والمشاركة، و«التعبير عن المجتمع في المستقبل»(*) (Prefigurative Politics) (العيش من أجل قيم واحدة)، فقد عملت الحركة – على الأقل في جزءٍ منها – على استحقاق لقب «الفوضوية الجديدة» (New Anarchism) (Epstein 2001) الأمر ذو الأهمية الخاصة هنا هو، التناقض الذي يراه بعض المحللين (على سبيل المثال Tormey 2004; Cleaver 1994) ما بين المنطق «العمودي» للسياسة الاشتراكية العقائدية والمنطق «الأفقي» التنظيمي لهذه الفوضوية الجديدة. وفي سياق مماثل، يتناقض مفكرو ما بعد البنيوية جيل دولوز (Gilles Deleuze) وفيليكس كيتاري (Felix Guattari) (Gilles Deleuze and Felix Guattari 1987) في «نموذج شجرية التنظيم»(**) (Arborescent Model of Organization) مع

(*) هي أنماط التنظيم والعلاقات الاجتماعية التي تسعى جاهدةً لتعبر عن المجتمع في المستقبل التي يسعى إلى تحقيقها مجموعة ما. وفقاً لكارل بوغز (Carl Boggs) الذي صاغ هذا المصطلح، كانت هناك رغبة في تجسيد "الممارسة السياسية الجارية داخل الحركة لتلك الأشكال من العلاقات الاجتماعية، وصنع القرار، والثقافة، والتجربة الإنسانية التي هي الهدف النهائي" Carl Boggs, "Marxism, Prefigurative Communism, and the Problem of 100: Workers Control Radical America" Revolutionary Process, Political Strategy, and the Dilemma of Power, *Theory and Society*, vol. 4, no. 3 (1977), pp. 359,

فهي باختصار محاولة لتفعيل سياسة مجموعة تهدف إلى التغير المستقبلي وفق ما تراه تلك الحركة (المترجم).

(**) التنظيم ينمو كما الشجرة في النمو أو ظهور (المترجم).

«نموذج زُاحفية التنظيم»(*) (Rhizomatic Model of Organization). فنموذج الشجرّية يجسد المنطق الرأسي أو الهرمي، أي إن هذا النموذج يشبه هيكل شجرة مع جذع مركزي وفروع تربط جميعها على الدوام بمركز، الذي هو الجذع. في حين أن نموذج الزُاحفية، في الجانب الآخر، «يجسد المنطق الأفقي الذي يمثل الجذعية المعمرة التي تنمو تحت الأرض وتطلق جذوراً تتشابك عشوائياً» (Tormey, 2004).

ضمن حركة العولمة البديلة يمكننا أن نجد الميول العمودية والأفقية على حدٍ سواء. فالنماذج الرأسية أو العمودية – على سبيل المثال، اشتراكيو حزب العمال (Socialists Worker's Party) الذي يتخذ من بريطانيا مقراً له والذي يهيمن على مجموعة عولمة المقاومة – يميل إلى السعي إلى القيادة في الحركة، لاحتوائهم وتوجيههم نحو الحزب وبرنامج نماذج سياسته (Tormey, 2004). فبالنسبة إلى العديد من هذه الرأسيات، إن المشكلة المصاحبة لحركة العولمة البديلة في الوقت الحاضر تكمن في عدم وجود استراتيجية عامة، وعدم وجود رؤية بديلة واضحة، وعدم القدرة على خلق أشكال تنظيمية جديدة يكون لها أثر كبير في السياسة وعدائها، والابتعاد عن الدولة الذي يتركها عاجزة سياسياً (على سبيل المثال انظر، Vanaik 2004; Sader 2003; Callinicos 2003; Panitch 2002). في المقابل، نحن نعتقد

(*) أو ما يسمى بـالتنظيم الجذموري (من جذمور) أو رهيزومي، وهو مفهوم فلسفي وضعه جيل دولوز (Gilles Deleuze) وفيليكس كيتاري (Felix Guattari) في مشروعهما الموسوم "الرأسمالية وانفصام الشخصية" (Capitalism and Schizophrenia) للفترة (1972 – 1980). فقد صور الاثنان "صورة الفكر" على أساس أنها شبيهة ساق الجذور النباتية التي تعتقل العديد من الجذور وتمنعها من الظهور. وتسمَّى أحياناً الجذر الزاحف، وهو ساق النبات الذي يرسل جذوراً ويطلق براعماً لتنتشر أكثر بصورة عشوائية (المترجم).

أن حركة العولمة البديلة تميل نحو الأفقية، وتعدديتها وعدم احتوائيتها خارج التزاحم الذي يمثل مفهوم «عالم آخر ممكن»، وهو بالضبط ما نعتبره الأكثر أهمية والأكثر إثارة حول الحركة. وإن هذا الجانب الذي تعكسه حركة العولمة البديلة قد ادعاه مورتن(Morton 2004: 162) بقوله «إن مؤسسة السياسة المعاصرة تبدو [اليوم] أكثر انفتاحاً – مغلقاً، جمعية وشاملة. ومن هنا جاءت ضرورة تجاوز الحزب السياسي التقليدي الشامل، كأساس للتنظيم ضمن إطار الديمقراطية التمثيلية البورجوازية». فكما لاحظ تورمي (Tormey, 2004)، إن هذه الأفقية تتعهد بإعادة الناس إلى السياسة، والانتقال من السياسة إلى مرحلة أخرى تتجاوز الاستراتيجية التقليدية للإمساك بالسلطة وسلطة الحزب.

إذا كانت تلك الأفقية غير مركزية، وجمعية، وميولها معادية للهرمية هي إذن ذات بعد واحد لما يمكن وصفه بـ «سياسة ما بعد الحداثة» (Kiely, 2004)، فهناك غيرهم أيضاً يعمل مرة أخرى على توفير خطوط ترسيم الحدود من العقيدة الاشتراكية. فنحن فيما تبقى من هذا القسم سنركز على فكرة أننا قد شهدنا ظهور وسائل جديدة مميزة أو ميول في الممارسة السياسية أو «ممارسات نشطة»(*) (Activism). ولعل جزءاً من هذه الممارسات النشطة هو ما يسمّى بـ «السياسة الإعلامية» (Informational Politics). وكثيراً ما تمّ التعليق عليها واعتبارها سمة من سمات حركة العولمة البديلة، حيث استخدم المنضوون للحركة وسائل الإعلام الحديثة تلك – على سبيل المثال، الهواتف الخليوية، والإنترنت – لمراقبة ونشر أخبار نشطاء الحكومات والشركات،

(*) السياسة أو العمل باستخدام الحملات الحثيثة لإحداث تغيير سياسي أو اجتماعي (المترجم).

وتعاون المحتجون فيما بينهم، وللردّ على أنشطة الشرطة، ولتبادل المعلومات بشأن طرق المقاومة، ولتجاوز وسائل إعلام الشركات باسم اللامركزية، والديمقراطية، والمشاركة. فعلى سبيل المثال، كانت «جمعية المشاجرات» (Ruckus Society) التي تتخذ من كليفورنيا مقراً لها والمنبثقة عام 1995م من الحركة البيئية، ومنذُ ذلك الحين وسّعت اهتمامها بحقوق الإنسان، والنشاطات ضدّ منظمة التجارة العالمية (Sellers 2001). فقد استخدمت جمعية المشاجرات قدرات الفديو على الإنترنت لتدريب النشطاء على الأعمال المباشرة غير العنفية (Ruckus 2003; Sellers 2001). كما انخرطت في السياسة الإعلامية أيضاً في أعمال ما يسمّى بـ «النضال البرمجي»(*) (Hactivism)، وهو شكل من أشكال الاحتجاج الظاهري الذي يسعى لعرقلة تدفق المعلومات باستخدام تكنولوجيات الاتّصال الجديدة. فعلى سبيل المثال، خلال حزيران/ يونيو من عام 1999م، ومع تنظيم الاحتجاجات الدولية ضدّ اجتماعات الدول الصناعية السبع الكِبار الذي عقدت قمته في كولونيا (Cologne) بألمانيا، تعرضت أجهزة الكمبيوتر لشركات كُبرى عديدة لما يقارب أكثر من عشرة آلاف من «الهجمات الإلكترونية» (Cyber-Attacks) (Steger 2005).

نسخة أخرى من تلك السياسة الإعلامية هي جماعية «المؤسسات الإعلامية المستقلة» (Independent Media Organizations) (Indymedia). هذه الجماعية للمؤسسات الإعلامية المستقلة قد

(*) النضال البرمجي هو عمل من أعمال القرصنة، أو اقتحام نظام الكمبيوتر، لدوافع سياسية أو اجتماعياً. ويدعى الشخص الذي يقوم بعمل من هذا النوع من النضال البرمجي بـ: "مناضل برمجي" (Hacktivist) (المترجم).

تمّ تأسيسها في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1999م، وذلك من أجل تغطية احتجاجات سياتل ضدّ منظمة التجارة الدولية، ومع عام 2002م ضمت جماعية المؤسسات الإعلامية المستقلة ما يقارب 80 مركزاً عاملاً على صعيد عالمي (Platon and Dueze, 2003). كما زار موقع الجماعة هذه الإلكتروني ما يقارب مليوناً ونصف مليون زائر في غضون الاحتجاجات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية في ساتيل. في حين بلغ عدد الزائرين للموقع الإلكتروني حوالي خمسة ملايين زائر في غضون احتجاجات قمة جينو (Geno) للدول الصناعية الثمان الكبرى، فهي بصورة عامة تستقدم ما يقارب مائة ألف زائر كلّ يوم لموقعها الإلكتروني الرسمي بانتظام (Indymedia 2004). وتسعى جماعة المؤسسات الإعلامية المستقلة إلى توفير تغطية ديمقراطية غير موجّهة بواسطة الشركات لتغطية الأحداث الجارية، وذلك من خلال استخدام توزيع الزمن الفعلي للفيديو والصوت والنصّ والصورة (Kidd 2003). إن العديد من منظمي الإعلاميات المستقلة والمشاركين يتقاسمون موقف العولمة البديلة: «إن مركز وسائل الإعلام المستقلة لـ سياتل وتزايد شبكة الإعلام المركزي المستقل يمثلون بروز نموذج جديد وقوي يتعارض مع الميل نحو خصخصة كلّ الفضاءات العامة من خلال توسيع قدرتنا على استعادة موجات الأثير العامة والموارد» (Kidd 2003). وبوجه خاص، تشير الممارسات النشطة إلى أهمية وسائل الإعلام في عالم السياسة اليوم، وميولها لاحتواء النقد الصلب لنوع التغطية الحاصل، قل، لقضية العدالة الاجتماعية المنقولة من خلال وسائل إعلام الشركات. لقد أعطى الإعلاميون المستقلون النشطاء فرصة لـ «يكونوا وسائل إعلامية»، وليتمكن المواطنون العاديون من

نشر قصصهم على وكالات أنباء الإعلام المستقل واتّباع الإرشادات الموجودة على الإنترنت (Indymedia 2004).

بشكل عام، يرى العديد من الناشطين أن هناك احتمالات ديمقراطية جديدة للنشطاء، وتشاطر المعلومات التي تتيحها التكنولوجيا الجديدة. فعلى سبيل المثال، لاحظ تورمي (Tormey, 2004) أن طريقة استخدام الإنترنت قد جعلت المجموعات الهامشية مرئية بوضوح، وتمكُنها من إنشاء شبكة عمل للنشطاء، وتساعد على تنسيق النشاط، وتوفر مصادر بديلة للمعلومات، وتقدّم أشكالاً جديدة من العمل المباشر. وهنا نلاحظ أيضاً أهمية التأكيد على اللامركزية والمشاركة، ووجود فكرة تنشيط الديمقراطية وذلك لجعلها أكثر مباشرة وأقل بعداً ونفوراً من التطبيق.

في كثير من الأحيان يكون في الممارسات النشطة، نهجٌ سياسي متطور للغاية يتخلله إخفاق أيضاً، فهو يتيح اتّصال المفاهيم الفوضوية بالمفاهيم المعبرة عن «سياسة مجتمع المستقبل». ويمكن بيان ذلك من خلال مثال عن «التشويش الثقافي» (Cultural Jamming)، ومجموعة متنوعة من نشاط السياسيين الذين غالباً ما يكونون مرتبطين بحركة العولمة البديلة. إن التشويش الثقافي غالباً ما يُعزى إلى عمل هؤلاء الفنانين التابعين للجناح اليساري، ونشطاء «الأممية الوضعية»(*) (Situationist International) (SI)، (1957-1972). فقد لعبت الأممية الوضعية دوراً في تمرد باريس لعام 1968، عندما ظهرت العديد من

(*) الأممية الوضعية (SI) هي منظمة دولية تتألف من الثوار الاجتماعيين وتتكوّن من طليعة الفنانين والمثقفين والمنظرين السياسيين. برزت هذه المنظمة في أوروبا في القرن العشرين حيث تمّ تشكيلها في عام 1957 وانحلّت في عام 1972 (المترجم).

شعارات «وحي الوضعيون» (Situationist-Inspired)، والمحاولات الجماعية الرامية لإقامة أشكال من الديمقراطية المباشرة. ويرى غاي ديبورد، أنه في ضوء قيادة نظرية الأممية الوضعية قد تمّ تحديد النظام الاجتماعي لحقبة «مجتمع المشهد»(*) (Society of the Spectacle)، وهو أمرٌ متصل بانتشار وسائل الإعلام والإعلان والأزياء التي حولت الناس إلى متفرجين سلبيين ومستهلكين. ورغم ذلك، تعتقد الأممية الوضعية أنه يمكن لهذا العالم أن يكون ملتهباً وأن يتحول وضع الناس إلى وضعٍ فعّال وخلاق. ويشعر ديبورد بأنَّه قد يكون للفن الثوري «انعكاسٍ منظور» (Reversal of Perspective). فالمخرج السينمائي، ديبورد الذي يمتلك ممارساته الفنية الخاصة به – ما يسمَّى بـ«الانحرافية» (Diversion) – رأى نفسه يحصل على صور موجودة بالفعل، ويحررها معاً، ويسعى لعكس الرسالة (من خلال الموسيقى التصويرية Sound Track) بطريقة من شأنها فضح الحقيقة الكامنة وراء مجتمع المشهد).

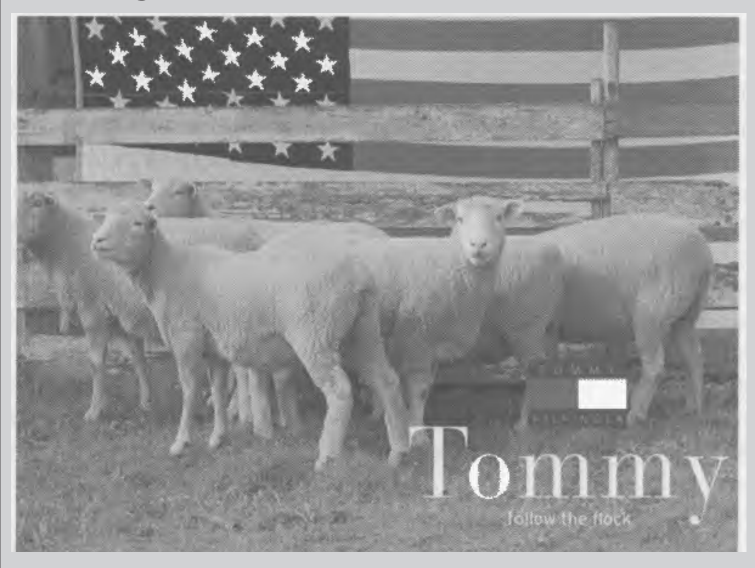
إن البديل عن هذه الانحرافية المرئية في التشويش الثقافي، ربما مورست على الأغلب من قبل أدبستر (Adbusters). وأدبستر هي شبكة علمية لنشطاء البيئة وروابط مكافحة الشركات، تتخذ من كندا مقراً لها. ولعل إحدى تقنيات أدبستر الشائعة التي تعتبر متطورة للغاية هي تعديل الإعلانات المؤسسية للكشف عن الحقيقة المخبأة تحت سطح لامع لمنتج أو منظمة (انظر المربّع 5.5). فكما قال كيلين Klein) (2005: 438، إن التشويش الثقافي يمثل رفض الفكرة التي تستوعب

(*) مجتمع المشهد مصطلح فرنسي (La Société du spectacle) وهو عمل فلسفي نظري للنظرية النقدية الماركسية تمّ عام 1967م من قبل غاي ديبورد (Guy Debord)، وقد ركز ديبورد في عمله هذا على تطور وتقدّم المشهد بالنسبة للوضعيين (المترجم).

الرسائل التسويقية بشكل سلبي وبحركة أحادية الاتّجاه من المعلومات: «الانحشار الجيد... هو الأشعة السينية إلى حملة اللاوعي، وكشف المعنى اللامعاكس، ولكن الحقيقة الأعمق تكون مخبأة تحت طبقات من التعابير الملطفة في الإعلان». أدبستر تشارك أيضاً في حملات تنظيم، مثل «أشتري لا شيء اليوم» (Buy Nothing Day)، و«أسبوع إيقاف تشغيل التلفاز» (TV Turnoff Week).

مربّع 5.5 تقنية أدبستر

إن ميزة حملات «التشويش الثقافي» لأدبستر لصور وسائل الإعلام الحالية التي تمّ تعديلها كانت من أجل محاكاة ساخرة للأفكار ورموز الثقافة الجماهيرية الشعبية، وتخريب نية الإعلان الأصلي للصورة. مثال على هذه التقنية هي الصورة أدناه المأخوذة من موقع أدبستر.



بإذن من: www.adbsters.org

هذا النهج المتطور والذي يُعطي روح الدعابة إلى النشاط القلق المصاحب لإعادة تشكيل الحياة اليومية، يمكن ملاحظته في كلّ نواحي حركة العولمة البديلة. فعلى سبيل المثال، لاحظ غريبر (Graeber 2002) أنَّ السمات المهمة لهذا العرض، ومسرح الشارع، والمرح ضمن الحركة، وما هو مرئيٌّ في المجاميع الفرعية مثل الكتلة الثورية الفوضوية المهرجة، أو في بعض الهتافات المسموعة في المظاهرات – على سبيل المثال، «ديمقراطية؟ ها ها ها» (Democracy? Ha, Ha, Ha)، «اتّحاد البيتزا لا يمكن هزيمته» (The Pizza United Can Never Be Defeated)، و«الأنشودة ثلاث كلمات! الأنشودة ثلاث كلمات» (Three Word Chant! Three Word Chant). أما بالنسبة إلى دي جويدي (de Goede 2005: 381) فإن «الغموض، والضحك، وجعل الممارسات السياسية الهامة غريبة في حدّ ذاتها... التي قد تشكل تحوّلات هامة لتجارب الناس في المال والتمويل». غالباً، كما يقول دي جويدي (de Goede 2005: 381) يفهم من المعارضة أنه «من حيث الرومانسية والرجولية، يكون التمرد ضدّ السلطة كما البطولية، المتمثلة من خلال إظهار الجماهيرية، والعمال المضربين، وطلاب رمي الحجارة والمنشقين المضربين عن الطعام». ليست الفكاهة و«المعارضة المهرجانية» (Carnivalesque Dissent) لفتات سطحية أو مهمة، بل هي بدلاً من ذلك يمكن أن تكون «هزة للأسس الخطابية العقلانية المالية الحديثة» (de Goede 2005: 381)، وهو ما يدلّ على «حالات الطوارئ وضعف القوة المالية» (de Goede 2005: 382)، والتغلب على الخوف والتخويف. يجسد «رجال نعم» (Yes Men) هذا النوع اللعوب من النشاطات، كما يجسدون أيضاً لهجة إعلامية بـ «سياسة ما بعد الحداثة».

فرجال نعم هؤلاء، في عام 1999م، هم النشطاء الذين أقاموا محاكاة ساخرة للموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة التجارة العالمية، والذين طُلب منهم في وقت لاحق حضور المؤتمرات متحدثين باسم منظمة التجارة العالمية، حيث سلّموا المقترحات السياسة الساخرة، وكشفوا الاتّجاه العام لمنظمة التجارة العالمية - على سبيل المثال، أشاروا إلى استخدام القضيب العملاق لإدارة الصدمات الكهربائية لموظف بأجور بخسة، أو ويمكن معالجة المجاعة في العالم من خلال وجود فقراء يأكلون الهمبرغر، ومن ثمّ إعادة تدوير العملية بمقدار عشرة أضعاف (Yes Men nd).

تعليقات وتأملات ختامية حول التخيلية (يوتيوبيا): «عالم آخر ممكن»

هناك عدد من القضايا الهامة التي أثيرت قبل هذا المسح الوجيز، بدلاً من حركة العولة البديلة. فمن حيث اتّجاه الحركة، نعتقد أنَّ النموذج الأفقي مشجعاً ومهماً، ويعكس الاحتجاج الكبير حول معنى الديمقراطية، وتوفير طريقة مختلفة في السياسة من أجل عالم متحول. ومع ذلك، فهذا لا يعني أنه لا توجد أسئلة استراتيجية توجه نحو زيادة فعالية الحركة. فعلى سبيل المثال، يؤكّد والرشتاين (Wallerstein 2003) على، أن تصبح الحركة بديلاً حقيقياً لمكافحة النظامية، لذا فإن حركة العولمة البديلة تحتاج معالجة أربع قضايا.

أوّلاً: هناك حاجة إلى عملية النقاش المفتوح والحوار حول انتقال الحركة التي تسعى إليها.

ثانياً: لا يمكن للحركة أن تتجاهل الإجراءات الدفاعية على المدى القصير، بما في ذلك العمل الانتخابي، وهو ما يناقض التقليد الثوري القديم المتشدد الذي يفصل ذاته عن المشاركة السياسية الرسمية الراهنة لصالح الآمال الثورية الشاملة في المستقبل.

ثالثاً: تحتاج الحركة إلى حدّ ما كذلك إلى تحديد أهداف متوسطة المدى. وهنا يشير والرشتاين إلى «إزالة التسليعية» (Decommodification) (مع الأداء والبقاء على قيد الحياة بدلاً من الأرباح كأهداف) مقابل محاولات الليبرالية الجديدة الساعية إلى تسليع كلّ شيء.

رابعاً: تحتاج الحركة إلى تطوير معنى جوهري للتركيز على المدى الطويل.

يهدف والرشتاين في تركيزه الرابع إلى إحياء لهجة البعد الخيالي النقدي لما يسمَّى بـ «اليوتيوبية» (Utopistics). وبرأينا، يجب أن يعطي اقتراح والريشتاين الأخير نوع من الاهتمام بجدية، لأن القضايا الأخرى التي نحن نميل إليها تتركز في الحصول عليها. وفي هذا الصدد، وفي حين إن الانفتاح والإثارة قد ولدتا إصراراً من قبل المنتدى الاجتماعي العالمي، صار ممكناً النظر إلى مفهوم «عالم آخر ممكن» باعتباره مفهوماً كافياً، ولا يزال ينظر إليه ربما على أنه أقل إلحاحاً من بعض الأبعاد الأخرى لحركة العولمة البديلة. ورغم ذلك، فإن هذا الإصرار هو لحظة خيالية مهمة. ونحن نعتقد أن واحدةً من معظم الجوانب المؤسفة لفترة «العولمة السعيدة» (Happy Globalization)، أو نهاية التاريخ (The

(End of History هو الإخلاء الواضح للمتخيل الشعبي من أي نوع من البعد الطوباوي. فبالنسبة للبعض، كان زوال تخيل التخيلية (اليوتيوبيا) شيء إيجابي للغاية، لأن الأفكار التخيلية من وجهة النظر هذه، هي في جوهرها الديني غير عقلانية، وتبرز إمكانية الانسجام الكمال في المستقبل، والشفافية، والنظام، وبالتالي الهاربين بصورة خطيرة من الحقائق المعقّدة للحياة الحديثة والإنسان الحديث. الفشل الحتمي لهذه الأهداف غير الواقعية، حيث غالباً ما يكون الجدل في هذا الأمر مؤدياً لا محالةً أوّلاً إلى خيبة الأمل ومن ثمّ إلى الإكراه والاستبداد. ومن هذا المنظور، نجد أن الانتصار الواضح لاحتشام الليبراليين حول ما يمكننا أن نعرف، ولماذا ينظر إليه بوصفه انتصاراً هاماً.

بالنسبة إلى الآخرين، فإنّهم يعتبرون أن فقدان البعد الخيالي يُعد مسألة مأساوية، وتعني وضع حدّ للتفكّر بعمق بشأن ما يجعل السياسة ذات مغزى في حياة الإنسان، وغلق إمكانات الديمقراطية. وهكذا يأسف بيري أندرسن (Perry Anderson 2004) الإيقاف العام للتخيلية الفاضلة منذُ منتصف سبعينيّات القرن العشرين التي أنتجت حقبتها «إغلاقاً قاسياً للفضاء». وبالمثل تحدّث بورديو (Bourdieu 1998) عن انتشار «مخزون الإيمان بالقضاء والقدر» (Banker’s Fatalism) عبر جميع أنحاء العالم. كما أنَّ قلق كاستورياديز (Castoriadis 1997a, 1997b, 2004) الذي كان ينصب في، أن حاضر ما بعد الحداثة مهددٌ بالوقوع مرةً أخرى في ما أسماه بـ «الهترونومية»(*) (Heteronomy).

(*) يشير إلى الإجراء الذي يتأثر بقوة خارج إرادة الفرد، وبعبارة أخرى تأثير الدولة أو حالة التعرض للحكم، أو تحت تأثير آخر، كما هو الحال في الاحتلال العسكري. =

إن حجة كاستورياديز كانت، أن الاستقلال الذاتي هو حركة سياسية راديكالية بعيدة عن التقليدية، حيث كان ينظر إلى النظام الاجتماعي على النحو المنصوص عليه خارج الأنشطة، والخيال البشري الجماعي، وقد ظهر ذلك مرتين في التاريخ - مع العصور القديمة اليونانية ومن ثمّ مرة أخرى في العصر الحديث. ويدل الاستقلال الذاتي هذا على إدراك، أنَّ البشر كانوا مسؤولين بشكل جماعي عن المؤسسات التي أنشؤوها. ومع الفكر المتطرف الذي يصاحب ذلك، يمكننا الاستيلاء على تلك المؤسسات مرة أخرى بشكل جماعي ونحولها لمؤسسات ذات استقلال ذاتي. ولهذا السبب، يتطلب الاستقلال الذاتي القدرة على التفكير في ومن خلال الحاضر على حدّ سواء، لكي نتخيل مستقبلٍ أفضل - ما سماها كامو (Camus 1991: 121) بـ «الطوباوية النسبية (التخيلية الفاضلة النسبية)» (Relative Utopia) - التي يمكنها بناء واقعية من الظروف المتناقضة للنظام العالمي الحالي. وهنا يبقى الدافع الطوباوي قوياً، على الرغم من أنه محروم من أي نزعة للخلاص (وجدت في كلّ من أفكار الماركسية والرأسمالية على حدٍ سواء) على إتقان العالم بالمعنى المطلق، بحيث، يكون وفقاً لـ «مخطط» واحد ونهائي، وبالتالي الدخول في «نهاية» حتمية يفترضها التاريخ.

كثيراً ما يكون هناك شعور يائس بأنَّ النظام يتحرك من تلقاء نفسه، حين نستطلع كلّ الحجج المؤيدة والمناهضة للعولمة، ولا يمكننا فعل أي شيء لتغيير ذلك الأمر المتعذر تغييره. لذا يؤكّد توماس فرايدمان

= ويعتبر إيمانوئيل كنت هذا العمل غير أخلاقي. وتعني الهترونومية في القانون اليوناني متابعة الآخرين (المترجم).

(Thomas Friedman 1999) أنه ليس هناك من هو مسؤول عن العولمة وإخفاقاتها، ولا أحد يستطيع التحكم في ديناميكيتها، لذا نحن بحاجة إلى الخضوع لإملاءاتها والتعلم كيف نحبها. ومن وجهة نظر أيديولوجية مختلفة جداً قطبياً، لاحظ بومان (Bauman 1999) المعنى الواسع الانتشار لـ اللاتوقف للعولمة، ومشبّهاً تجربتنا المعاصرة بأحد ركاب الطائرة الذين يكتشفون أن مقصورة الطيار فارغة. وأن الشعور بذاتية حركة العولمة الديناميكية (لعقولنا) هي العكس تماماً عن الاستقلال الذاتي الذي تحدّث عنه كاستورياديز. وهو ما يعني إفلاس لمخيل الطوباوية، وهذا بدوره هو مدمر للديمقراطية التي بالتأكيد ستكون بالضبط بشأن هذا النوع من النقد غير المحدود الذي لا ينتهي، واستجواب لما أشار إليه كاستورياديز بوصفه إنجازاً حديثاً ومركزياً. هذا هو تنشيط للبعد الخيالي الذي يعني العودة إلى واحد من الأبعاد الأساسية في النظرية النقدية – «التجاوز في التفكير» (Thinking Beyond) السياسي في الوقت الراهن، حين ندرك تمام الإدراك المطالب، ونحدد أنَّ الأماكن الراهنة التي على عاتقنا – والرسالة التي كنا نريد من الكتاب إيصالها هي: إن ضربات القلب الخيالية التي يمكن ويجب أنْ تبقى، مازال يتعين علينا كشفها في عالمنا المعولم.

قراءات إضافية

Aaronson, S. A. *Taking to the Streets: The Lost History of Public Efforts to Shape Globalization* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2002).

Burbach, R. and Danaher, K. (eds) *Globalize This!*

The Battle Against the World Trade Organization (Monroe: Common Courage Press, 2000).

Egan, D. “Constructing Globalization: Capital, State, and Social Movements”, *New Political Science*, 23 (2001) 559-64.

Fotopoulos, T. “The End of Traditional Anti-systemic Movements and the Need for a New Type of Anti-systemic Movement Today”, *Democracy & Nature*, 7 (2001) 415-55.

Gills, B. K. (ed.) *Globalization and the Politics of Resistance* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2000).

Guidry, J. A., Kennedy, M. D. and Zald, M. N. (eds) *Globalizations and Social Movements: Culture, Power, and the Transnational Public Sphere* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1999).

الثبت التعريفي

إتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods Agreement): لإعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي، بينما الحرب العالمية الثانية كانت لا تزال مستعرة، تجمع 730 مندوباً من جميع دول الحلفاء الـ: 44 دولة في واشنطن بفندق جبل في بريتون وودز (Bretton Woods)، نيو هامبشاير، الولايات المتحدة الأميركية، وعقدوا مؤتمر النقدية والمالية للأمم المتحدة. تداول المندوبون خلال 01 – 22 تموز/ يوليو 1944 في هذا الشأن ووقعوا على اتّفاق بريتون وودز في اليوم النهائي للمؤتمر. حيث وضعوا ضمن هذه الاتّفاقية نظاماً من القواعد والمؤسسات والإجراءات لتنظيم النظام النقدي الدولي، وأنشأت هذه الاتّفاقات صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) الذي أصبح اليوم جزءاً من مجموعة البنك الدولي. كانت الولايات المتحدة، خلال انعقاد هذا المؤتمر تسيطر على ثلثي الذهب في العالم، لذا أصرت على أن يكون النظام النقدي ضمن اتّفاقية بريتون وودز مبنياً على كلّ من الذهب والدولار الأميركي. حضر ممثل الاتّحاد السوفياتي المؤتمر لكنه رفض اعتماد الدولار الأميركي كأساس للعملة النقدية، إلا أنه في

وقت لاحق وافق على التصديق على الاتّفاقيات النهائية. وبعد توقيع هذه الاتّفاقيات أصبحت هذه المنظمات التنفيذية في عام 1945 نافذةً ولها وجود في عدد كافٍ من الدول التي قد صادقت على الاتّفاق.

اختبار الوسائل (Means–Testing): اختبار الوسائل هو وسيلة للتحقق ما إذا كان للمرء المتقدم للرعاية الاجتماعية لديه ما يكفي من الموارد المالية لدعم نفسه، وماذا يستحق أن تدفع إليه مبلغ المساعدة الاجتماعية إن وجدت، وهناك وسيلة اختبار يفحص من خلاله إدارة الحماية الاجتماعية لكلّ ما يبذله الفرد من مصادر دخل مالية.

أخلاق متدنية (Moralia Minima): كلمة يونانية قديمة ترجمت بشكل عام بأنها «الأخلاق» أو «المسائل المتصلة بالعادات والأعراف»، وقد ظهرت هذه الكلمة مع الكتابات المنتقاة لأحد علماء القرن اليوناني الأول، بلوتارخ من شارونيا، المكونة من مجموعة 78 مقالاً وخطبة. ومعنى هذه الكلمة يعطي نظرة ثاقبة في الحياة الرومانية واليونانية، ولكن أيضاً في كثير من الأحيان تعني الملاحظات الخالدة في حد ذاتها.

إزالة الإقليمية (Deterritorialized): يشير المصطلح إزالة التقليدية في النظرية الاجتماعية، إلى تآكل التقليد في الدين (علمنة، اللاأدرية، الانتساب الديني) والمجتمع في (ما بعد) الحداثة. أما التقليدية التي هي عكسها فيسود في مجتمعاتها الاعتقاد التقليدي في المنشأة الخالدة، والأوامر والقيم الموثوقة، فوق مصلحة الفرد، والأهداف التي يمكن تحقيقها.

إزالة التصنيع (Deindustrialized): مصطلح اقتصادي يعني عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي الناجمة عن إزالة أو تخفيض القدرة الصناعية أو النشاط في بلد أو منطقة ما، وخاصة الصناعات

الثقيلة خاصة والتحويلية. وعكس هذا المصطلح هو «التصنيع» (Industrialized).

اشتراكية حقيقية (Really Existing Socialism): الاشتراكية الحقيقية (Really Existing Socialism or Real Socialism) وهي شعار أيديولوجي شاع في عهد بريجنيف في دول الكتلة الشرقية والاتّحاد السوفياتي. ويشير المصطلح إلى التخطيط الاقتصادي السوفياتي ذو النوع القسري من قبل الأحزاب الشيوعية الحاكمة في ذلك الوقت بالذات.

إشكالية هادفة (Problematization): مصطلح يعني الكتابة، والفكرة والهوية أو الفرد الذي ينظر بصورة صُلبة في التحديات وعناصرها ويدعو الأفراد إلى تغيير حالة معينة، وهي منهجية لا تعتمد على الحس السليم، بل على الوقائع وملابساتها وتحدياتها. كما تعني التفكير النقدي والحوار التربوي أو العملي، بدلاً من أخذ المعرفة المشتركة (أسطورة) لحالة ما واعتبارها أمراً مفروغاً منه، حيث يتم طرح المعرفة كمشكلة، مما يسمح ذلك في نظر جديدة، ناهيك عن السماح للوعي والتفكير والأمل والعمل في الوصول إلى الهدف.

اقتصاد شامل (Macro-Economic): مأخوذة من كلمة Makro الإغريقية وتعني كبير أو شامل. أما الاقتصاد الشامل فهو فرع من الاقتصاد يتعامل مع الأداء، والهيكل، والسلوك، واتّخاذ القرارات للاقتصاد ككل، بدلاً من الأسواق الفردية. كما يشمل النظر في النمو المطرد في الاقتصاديات الوطنية والإقليمية والدولية.

أقلمة ثلاثية (Trilateral Regionalization): هو الميل لتشكيل

المناطق اللامركزية. في مختلف التخصصات: في الجغرافيا والسياسة والعولمة وغيرها، ولها طريقتان: عملية ترسيم الأرض، وتحديد مناطقها الصغيرة أو وحدات أخرى إلى المناطق مستقلة لها دولة من هذا التحديد. ويقصد فيها في العولمة الاقتصادية أن يتمثل العالم بمناطق صغيرة وأن يصبح العالم أقل ترابطاً مركزياً في دولة كبرى، مع تركيز إقليمي أقوى.

إمبراطورية ناعمة (Empire Lite): هو شكل من أشكال إمبرياليات القوى الكبرى التي تعمل على تشكيل الشؤون العالمية باستخدام الديبلوماسية والتدخل العسكري على المدى القصير بدلاً من الغزو والاستعمار أو الحكم المباشر من بلدان أخرى. وهو يختلف عن الإمبريالية الكلاسيكية بطريقتين: أنه ينطوي على التزام أصغر بكثير من الموارد، وأنها لا تنطوي على بناء مستوطنة جديدة من قبل السلطة الإمبريالية. شاع المصطلح لأول مرة من قبل الكاتب الكندي مايكل إيغناتييف (Michael Ignatieff) في كتابه **الإمبراطورية الناعمة** (*Empire Lite*) والذي يتحدث فيه عن إعادة بناء الأمة في كوسوفو وأفغانستان والبوسنة عام 2003م.

أممية وضعية (Situationist International) (SI): الأممية الوضعية (SI) هي منظمة دولية تتألف من الثوار الاجتماعين وتتكوّن من طليعة الفنانين والمثقفين والمنظرين السياسيين. برزت هذه المنظمة في أوروبا في القرن العشرين حيث تمّ تشكيلها في عام 1957 وانحلّت في عام 1972.

أنصار العولمة (Globalists): أنصار العولمة هي مجموعة

من الأفراد، والجماعات ذات المصالح والشركات الكبرى الذين يسعون بنشاط للقضاء على جميع الدول، وإلى خلق مجتمع الحدود الأقل العالمي، حتّى يتمكنوا من التركيز، والحدّ منها وتوحيد جميع الاقتصاديات، وإنتاج وتجهيز الموارد الطبيعية بحيث يمكن التحكم مباشرة، والتلاعب والتأثير على القرارات التي تتخذونها لضمان الحفاظ على قوتهم، والسيطرة، والثروة والنفوذ التاريخي.

تدويل (Internationalization): يقصد بالتدويل عند هذه النقطة، هو إخضاع الاقتصاديات الوطنية للإشراف الدولي الذي تهيمن عليه الدول الاقتصادية الكبرى.

تغريبية (Westoxification): تعرف بأنها الاقتراض العشوائي من تقليد الغرب الانضمام الطبيعي إلى الخطر المزدوج للإمبريالية الثقافية والهيمنة السياسية. وبعبارة أخرى، يشير إلى التشرب الكامل من الثقافة الغربية التي تآكل الممارسات الثقافية الوطنية التقليدية. وسميت أيضاً هكذا لأن الثقافة الغربية تتخلل جميع مناحي الحياة بما في ذلك الفنون والثقافة والتعليم وتحوّل البلد إلى استعداد السوق للسلع والخدمات الغربية.

تقسيم يالطا (Yalta Division): نسبة إلى مؤتمر يالطا، والذي يسمّى في بعض الأحيان بمؤتمر القرم أو مؤتمر خبير الأرجوان، حيث عُقد هذا المؤتمر للفترة ما بين 04 – 11 شباط/ فبراير 1945 قصر ليفاديا بالقرب من يالطا في شبه جزيرة القرم. وهو اجتماع ضمن رؤساء حكومات الولايات المتحدة فرانكلين روزفلت، والمملكة المتحدة رئيس الوزراء ونستون تشرشل، والاتّحاد السوفياتي جوزيف ستالين، لغرض مناقشة إعادة تنظيم أوروبا ما بعد الحرب. وعلى أساس هذا

المؤتمر واختلافاته ظهرت القوتين الرئيسيتين المعروفتين بالاتّحاد السوفياتي الذي تقوده روسيا وحلف شمال الأطلسي الذي قادته أميركا.

تمكين (Empowerment): يتناول التمكين الاجتماعي في كثير من الأحيان أعضاء الجماعات العاملة ضدّ التمييز الاجتماعي واستبعادها من عمليات صنع القرار. كما يتناول التمييز على أساس الإعاقة أو العنصر أو العرق، أو الدين، أو الجنس. وكثيراً ما يرتبط التمكين كمنهجية مع النسوية ورفع مستوى الوعي.

جيوسياسي (Geopolitical): جيو سياسي هي مختصر إلى مصطلح الجغرافيا السياسية. وهو وسيلة لدراسة السياسة الخارجية لفهم وتفسير والتنبؤ بالسلوك السياسي الدولي من خلال المتغيرات الجغرافية. وتشمل هذه الدراسات المجال والمناخ والتضاريس والديمغرافيا، والموارد الطبيعية، والعلوم التطبيقية في المنطقة التي يتم تقييمها.

خدمة الشفاه (Lip–Service): الإقرار بقوة بالدعوة، والالتزام، أو الولاء المعبر عن قضية ما في الكلام من دون أن يدعمها أي أفعال وهي رؤية كلامية محددة للمتعلمين باللغة الإنجليزية تجعلهم يتلفظون من دون يعملوا. وقد درج هذا المفهوم السياسي مع العولمة للتأكيد على تبني القضايا كلامياً من قبل الرأسمالية دون تنفيذ أي فعلٍ. ومصطلح خدمة الشفة مأخوذ من مسلسل درامي تلفزيوني بريطاني يصور حياة مجموعة من المثليات اللائي يعشن في غلاسكو، باسكتلندا من بطولة فيونا بيتون (Fiona Button) ولورا فريزر (Laura Fraser) وروتا غيدمينتاس، بدأ: أوّل حلقاته في البث في صيف 2009. «وقد استخدم هذا التعبير في السياسة والعولمة لأن الموقف من هذا المسلسل كان

شفهياً يحوي تهديدات تقليدية لم يجرؤ أحدٌ على تنفيذها (المترجم).
إيجابي أكبر، يتساءل بايكريف» (Bygrave 2002).

خطّة مارشال (Marshall Plan): خطّة مارشال كانت تُسمَّى رسمياً في أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بـ: «برنامج الانتعاش الأوروبي» (ERP) (European Recovery Program)، وهي مبادرة أميركية لمساعدة أوروبا حيث قدمت الولايات المتحدة 13 مليار $ (حوالي 130 مليار $ في قيمة الدولار الحالية اعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر 2015) في الدعم الاقتصادي للمساعدة في إعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. كانت خطّة مارشال لمدّة أربع سنوات تبدأ من نيسان/ أبريل 1948م وكانت أهداف الولايات المتحدة الأميركية في تنفيذ هذه الخطّة تنحصر في إعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب، وإزالة الحواجز التجارية، وتحديث الصناعة، وجعل أوروبا مزدهرة مرة أخرى، ومنع انتشار الشيوعية. كما كانت خطّة مارشال تهدف إلى التقليل من الحواجز بين الدول، وإسقاط العديد من الأنظمة الصغيرة التي تقييد الأعمال، والتشجيع على زيادة الإنتاجية، وعضوية النقابات العمالية، فضلاً عن اعتماد إجراءات الأعمال الحديثة.

زيٌّ قديم (Old Hat): يقصد بهذا المفهوم استخدام النظريات الفكرية الاقتصادية القديمة، وبصورة أوسع يعني مفهوم (Old Hat) ذلك الشيء الذي هو غير أصلي. ولا يجري إنتاجية من شيء جديد أو غير عادي، بل هو مفهوم تقليدي روتيني.

سرديات وصفية كبرى (Metanarratives): تعني أيضاً السردية الكبرى أو الغشاء المُغلِّف للسردية هو مصطلح وضعه الفيلسوف الفرنسي جان فرانسوا ليوتار (Jean - François Lyotard) (1998–

(1924 ويرى أنَّ هذا المصطلح يعني نظرية تحاول أن تتخطى الإجمال، وحساب شامل لمختلف الأحداث التاريخية والتجارب والظواهر الاجتماعية والثقافية بناء على نداء إلى الحقيقة الكونية أو العالمية ذات القيم. والسردية الوصفية حسب ادّعائه هي لإضفاء الشرعية على السلطة، والعادات الاجتماعية حين تشرح الأحداث المختلفة في التاريخ، وتعطي معنى من خلال ربط الأحداث والظواهر والتفريق بالاحتكام إلى نوع من المعرفة الشاملة أو المخططة، حيث يمكن تطبيقها على مجموعة واسعة من الأفكار التي تشمل الماركسية، والمذاهب الدينية، والاعتقاد في التقدّم، والأسباب الكونية، وغيرها.

سلطة عمالية (Workerism): هو اسم يطلق على الاتّجاهات المختلفة في الخطاب السياسي اليساري، خصوصاً الفوضوية والماركسية. وفي معنى آخر، هو يصف موقف سياسي بشأن أهمية سياسية ومركزية للطبقة العاملة. لأن هذا كان له أهمية خاصة في اليسار الإيطالي، وفي كثير من الأحيان يكون هذا المصطلح معرف من قبل ترجمتها الإيطالية، Operaismo. بمعنى آخر، تشير Workerism لتمجيد ثقافة الطبقة العاملة، بغض النظر عن دورها التاريخي. ويؤكّد كلّ من هارت ونيغري أن هذا المفهوم يعني: التحليل السياسي الذي يعمل على الاندماج في الاستقلالية الذاتية باعتبارها عناصر رئيسيّة، حيث يبدأ العالم بالخروج من السلطة إلى الطبقة العاملة. أما الطبقة العملة الشيوعية فلها نفس المعنى ولكن بصورة أشمل تعني سيطرة الشيوعية على سلطة الطبقة العاملة.

ضريبة توبين (Tobin Tax): ضريبة توبين، الحائزة على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية الاقتصاديين جاءت تسميتها

نسبةً إلى جيمس توبين (James Tobin)، وهي طريقة اقتصادية تعمل على وضع ضريبة على جميع التحويلات النقدية من عملة إلى أخرى. والقصد من هذه الضرائب هو وضع عقوبة مالية على المدى القصير عند جولات التحويل المالية المتكررة كي لا يؤدي التحويل بين العملات إلى انخفاض القيمة المالية.

عقلانية إجرائية (Instrumental Rationality): طريقة التفكير والعمل الذي تقوم على تحديد المشاكل والعمل مباشرة نحو حلها. وغالباً ما تدرس العقلانية الإجرائية كظاهرة اجتماعية في علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية والنظرية النقدية. وظهر أن أنصارها عملوا إلى حدّ كبير منفردين دون الرجوع إلى «المدرسة ذرائعية» (School Instrumentalism) الذي هو ذلك المرتبط بشكل وثيق لغوياً. ربما الناقد الأكثر شهرة هو الفيلسوف مارتن هايدغر الذي جادل بأنَّ الخطر الأكبر الذي يواجهه الإنسان الحديث كان علاقة فعال الخاصة للعالم. وربما الناقد الأكثر شهرة الفيلسوف مارتن هايدغر، هو من أسس لهذا المفهوم من خلال جدله بأنَّ الخطر الأكبر الذي يواجهه الإنسان الحديث هو علاقته الإجرائية – الذرائعية الخاصة للعالم.

عولمة سعيدة (Happy Globalization): ويمكن تعريفها أيضاً بالحركات المعادية للأنظمة وهي تنبع عن التجمعات السياسية التي تعارض وتقاوم قوى وعلاقات الإنتاج السائدة في حقبة تاريخية معينة. وهكذا، يمكن القول إن الحركات المعادية للأنظمة كانت موجودة عبر التاريخ البشري. وحققت الحركات المعادية للأنظمة النجاح الاقتصادي والسياسي العميق في فترة ما بعد 1945 وذلك من خلال الإطاحة بهياكل الاستعمار الرسمي في الاقتصاد السياسي العالمي

وإقامة القواعد الديمقراطية الاجتماعية لإعادة توزيع الثروة المحدود وتوفير الدولة للرعاية الاجتماعية في الدول الغنية والدول المتقدمة. ومع ذلك، فإنها فشلت في وقت واحد في تحقيق الهدف الرئيسي من تحويل العلاقات غير المتكافئة من التبادل بين المناطق المختلفة للاقتصاد السياسي العالمي. وللحركات المعادية للأنظمة الحالية لها جذورها في «الحركات الاجتماعية الجديدة» في ستينيّات وسبعينيّات القرن العشرين، وكثير منها هويته قائمة على المعارضة، وتشعر بالقلق حصراً مع القضية الواحدة السياسة، على سبيل المثال، حقوق المرأة، وقضايا العنصرية، ضدّ الحرب وحركات للنواة، وحركات بيئية.

غرورية الزمن (Chronocentrism): غرورية الزمن (Chronocentrism) أو (Chronocentricity) مأخوذة من الكلمة الإغريقية (Chrono) والتي تعني الزمن، إلا أنها تُعرف علمياً على أساس «أنانية المرء أو الجيل وهم يقفون على أعتاب التاريخ»، وكثيراً ما يطلق هذا المصطلح على مواقف كبار السنّ العاملين الذين ينظرون إلى أي موقف من خلال مواقف أعمارهم حيث لا ينظرون إلى آراء الآخرين مطلقاً. ويبدو لي أنَّ المقصود بهذا المصطلح هو «العظمة» إلا أننا سنستخدم الغرورية لكونها أقرب إلى الواقع من داء العظمة النفسي.

فروزا إيطالي (Froza Italia): رسمياً تعتبر حركة سياسية إيطالية حيث تمثل حزب يمين الوسط السياسي في إيطاليا الذي يضم الليبراليين والمحافظين والمسيحيين الديمقراطيين، وهم يمثلون أقلية اجتماعية للديمقراطية الكبيرة، وقد فاز برئاسة الحكومة أربع مرات رئيسها سيلفيو برلسكوني. تأسست هذه الحركة في كانون الأول/ ديسمبر عام 1993، وفازت بأول انتخابات عامة في آذار/ مارس – أيار/ مايو 1994.

وهذه الحركة قبل دخولها الانتخابات هي عضوة في قطب الحريات، وقطب الحكومة الجيدة، ويرى المراقبون أنَّ هذه الحركة مختلفة تماماً عن الأحزاب والحركات السياسية الإيطالية الأخرى. وطيل فترة حكمها تميزت هذه الحركة بالاعتماد الكبير على شخصية رئيس الوزراء وقابلياته مما جعل الإيطاليون يطلقون عليه «حزب الشخصية» أو «الحزب الشخصي لبرلسكوني» لكونه كان ماهراً في استخدامه الحملات الإعلامية وخاصة تلم عبر التلفاز منظمة الحزب وأيديولوجية تعتمد بشكل كبير على زعيمها. واستند جاذبيتها للناخبين على شخصية برلسكوني أكثر من التركيز على أيديولوجيتها أو برنامج سياسي.

مأزق الرأسمالية الذهبي (Golden Straightjacket of Capitalism): ويقصد هنا بـ (Straightjacket) الذي يعني المأزق، وهو ثوب على شكل سترة بأكمام أطول مما ينبغي، وعادة ما تستخدم لكبح جماح الشخص الذي قد يسبب ذلك أذى لنفسه أو غيره. وحالما يتم إدخال الأذرع إلى الأكمام في الجاكيت الكبير، يتم بعد ذلك يثم يتم شبك الأذرع ليتم إيصالها إلى منطقة الصدر، لربط نهايات الأكمام إلى الخلف بمن يرتديها، وضمان أن يتم الاحتفاظ بالأذرع بالقرب من الصدر مع حركة أقل قدر ممكن. وفي هذا المجال الاقتصادي يعني أنَّ الرأسمالية شبّكت نفسها في مواضيع قللت من حركتها في المجتمع بارتياح.

مجتمع المشهد (Society of the Spectacle): مجتمع المشهد مصطلح فرنسي (La Société du spectacle) وهو عمل فلسفي نظري للنظرية النقدية الماركسية تمّ عام 1967م من قبل غاي ديبورد، وقد ركز ديبورد في عمله هذا على تطور وتقدّم المشهد بالنسبة للوضعيين.

مواطنة كونية (Cosmopolitanism): أيديولوجية تسعى لأن يكون جميع البشر ينتمون إلى مجتمع واحد، على أساس الأخلاق المشتركة. ويطلق على الشخص الذي يتمسك بفكرة الكونية في أي شكل من أشكاله بالعالمي أو مواطن العالم، ويسميها البعض المواطنة الكونية. ويمكن أن يستند المجتمع العالمي إلى الأخلاق الشاملة، والعلاقات الاقتصادية المشتركة، أو الهيكل السياسي الذي يشمل دولاً مختلفة.

نضال برمجي (Hacktivism): النضال البرمجي هو عمل من أعمال القرصنة، أو اقتحام نظام الكمبيوتر، لدوافع سياسية أو اجتماعية. ويدعى الشخص الذي يقوم بعمل من هذا النوع من النضال البرمجي بـ: «مناضل برمجي» (Hacktivist).

ثبت المصطلحات

Technical Innovation	ابتكار تقني
National Champions	أبطال وطنيون
Epidemic Proportions	أبعاد وبائية
Confederation of Employers of South Africa (COFESA)	اتحاد أصحاب العمل في جنوب أفريقيا
Universal Postal Union	اتحاد البريد العالمي
General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)	اتفاق عام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة
Intergovernmental Agreements	اتفاقات حكومية دولية
The Multilateral Agreement on Investment (Stop The MAI)	اتفاقية الاستثمار المتعدد الأطراف
The Framework Convention on Climate Changes	الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي
North American Free Trade Agreement (NAFA)	اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية
General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)	الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارية

Full Rational Mastery	اتقان عقلاني كامل
Ethnography	إثنوغرافيا وصفية
Ethnocentric	إثنية
Severance Payment	أجر عمل مقطوع
Global Criminality	إجرام عالمي
Washington Consensus	إجماع واشنطن
Wages Flexibility	أجور عمل مرنة
International Monopolist	احتكارية دولية
Ancient Hatreds	أحقاد قديمة
Invention of Tradition	اختراع التقاليد
Accelerated Mixing	اختلاط متسارع
Slave Morality	أخلاق الرقيق
Disaffection	ارتباك
Deterritorialization	إزالة الإقلمة
Deterritorialized	إزالة الأقليمية
Decommodification	إزالة التسليعية
Deindustrialized	إزالة التصنيع
Detraditionalization	إزالة التقليدية
Deglobalization	إزالة العولمة
Demystify	إزالة الغموض
Decontextualization	إزالة من السياق
Dual Citizens	ازدواج الجنسية
Global Crisis Statism	أزمة دولية دولانية
Crisis Democracy	أزمة الديمقراطية
Legitimation Crisis	أزمة الشرعية
Terminal Crisis	أزمة نهاية

Crisis Identity	أزمة هوية
Epistemological Reasons	أسباب معرفية
New Authoritarianism	استبداد جديد
Foreign Direct Investment (FDI)	استثمار أجنبي مباشر
Orientalism	استشراق
Reclaim the Common	استعادة المشاعات
Outsourcing	استعانة بمصادر خارجية
Female Subjugation	استعباد الإناث
Coca-Colonization	استعمار الكوكا
Neocolonialism	استعمارية جديدة
Autonomism	استقلالية ذاتية
Autonomism Marxism	استقلالية ذاتية ماركسية
Consumerism	استهلاكية
Patriarchal Family	أسرة أبوية
Signal Crisis	إشارة أزمة
Socialism	اشتراكية
Really Existing Socialism	اشتراكية حقيقة
Second Socialist International	الاشتراكية الدولية الثانية
Postmodern Socialism	اشتراكية ما بعد الحداثة
Socialists Worker's Party	اشتراكيو حزب العمال
Problematization	إشكالية هادفة
Friends of the Earth	أصدقاء الأرض
Market Fundamentalism	أصولية الأسواق
Market Fundamentalist	أصولية السوق/ تزمت السوق
Polarization Thesis	أطروحة الاستقطاب

Homogenization Thesis	أطروحة التجانس
Hybridization Thesis	أطروحة التهجين
Rehabilitation of Spiritualism	إعادة تأهيل الروحانية
Rescheduling of Debt	إعادة جدولة الديون
Rational Recognition	اعتراف رشيد
Interdependence	اعتماد متبادل
Universal Declaration of Human Rights (UDHR)	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
Primordial Hostilities	أعمال عدائية فطرية
Impoverishment	إفقار
Bankruptcies	إفلاس
Bloodless Economic of Profit	اقتصادية الربح دون مشاعر
Alienation	إقصاء
Systematic Exclusion	إقصاء ممنهج
Exclusionary	إقصائية
Exclusionary Populism	إقصائية شعوبية
Trilateral Regionalization	أقلمة ثلاثية
Economic Regionalism	إقليمية اقتصادية
Empire Lite	امبراطورية ناعمة
Indispensable Nation	أمة التي لاغنى عنها
Local Warlords	أمراء الحرب المحليين
Americanization	أمركة
Internationalism	أممية
Ego	الأنا

Flattening	انبساطية
Proliferation	انتشار
Diffuseness Vs Specificity	انتشار مقابل خصوصية
Stylistic Eclecticism	انتقائية أسلوبية
Diversion	انحرافية
Deindustrialization	انخفاض في النشاط الصناعي/ تقويض الصناعة
Demise of Tradition	اندثار التقاليد
A Blockage of the Utopian Imagination	انسداد الخيال الطوباوي
Metamorphosis	انسلاخية
Humanized	أنسنة
Multiculturalist	أنصار التعددية الثقافية
Globalists	أنصار العولمة
Authoritarian Regimes	أنظمة استبدادية
Economic Insecurity	انعدام الأمن الاقتصادي
Normlessness	انعدام المعايير
Dehistroricized	انعدامية التاريخ
Cultural Turn	انعطاف ثقافي
Reflexive Modernity	انعكاس الحداثة
Reversal of Perspective	انعكاس منظور
Structural Closure	انغلاق بنيوي
Normative Schizophrenia	انفصام الشخصية المعياري
Disjuncture	انفصامية
Save Children	إنقاذ الأطفال
Economic Down Turn	انكماش اقتصادي

New Positivity	إيجابية جديدة
Poverty Reduction Strategy Papers	بحوث استراتيجية للحد من الفقر
Streamers	بخاريات
Societal Alternatives	بدائل مجتمعية
Primordialists	بدئيون/ دائمون
Brazilianization Labour	برازيلية العمل
Structural Adjustment Programmes (SAPs)	برامج التكيف الهيكلي
World's Parliament of Religions	برلمان الأديان العالمي
European Recovery Program, ERP	برنامج الانتعاش الأوروبي
The United Nations Environmental Programme	البرنامج البيئي الخاص بالأمم المتحدة
Informal Survivalism	بقاء وجود حياتي غير رسمي
Balkanization	بلقنة
World Bank	البنك الدولي
International Bank for Reconstruction and Development	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
Superstructure	بنية فوقية
Seminal Statement	بيان أساسي
Time-Space Distanciation	تأثير البعد الزماني المكاني
Chilling Effect	تأثير مثبط/ مخيف
Universal History	تاريخ كوني
Framing	تأطير
Dependency	تبعية

Infotainment	تثقيف ترفيهي
Fair Trade	تجارة عادلة
Homogenization	تجانس
Thinking Beyond	تجاوز في التفكير
Criminalization of Politics	تجريم سياسي
Fragmentation	تجزئة
National Alliance	تحالف وطني
Dogmatic	تحجر فكري
Reflexive Modernization	تحديث انعكاسي
Deregulate Markets	تحرير الأسواق
Amelioration Symbolic Systems	تحسين النظم الرمزية
Self-Actualization	تحقيق الذات
Transformationalists	تحوليون
Oppressive Measures	تدابير قمعية
Overlapping Authority	تداخل السلطة
Impurity of Culture	تدنيس ثقافي
Ecological Degradation	تدهور بيئي
Internationalization	تدويل
Internationalization	تدويلية
Modernist Avant-Grade	تديثية طليعية
World Interconnectedness	ترابط عالمي
Plural Heritage	تراث جمعي
Economic Contraction	تراجع اقتصادي
Rationalize	ترشيد
Environmental Commodification	تسليع البيئة

Commodification of Culture	تسليع الثقافة
New Pessimism	تشاؤم جديد
Homelessness	تشرد
Cultural Jamming	تشويش ثقافي
Conceptualization	تصور مفاهيمي
Subcontracting	تعاقد الباطن
Suspension of Communication	تعطيل الاتصالات
Immobilization	تعطيل الحركة
Westernization	تغريب
Westoxification	تغريبية
Wellington’s Uniqueness	تفرد ولينغتون
Deconstruction	تفكيكية
Power Sharing	تقاسم السلطة
Stratification	تقسيم طبقي
Traditionalists	تقليديون
Social Solidarity	تكافل اجتماعي
Intensification of Flows	تكثيف التدفقات
Techno-Capitalism	تكنو رأسمالية/ تقنيات رأسمالية
Information and Communication Technologies (ICTs)	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
Structural Adjustment	تكيف هيكلي
Differentiation	تمايز
Zapatista Rebellion	تمرد زاباتيستا
Rupture	تمزق

Elitist Distinction	تميز نخبوي
Third Way Reinvigoration	تنشيط الطريق الثالث
Self-Organization	تنظيم ذاتي
Global Reorganization of Production	التنظيم العالمي للإنتاج
Fiscal Regulation	تنظيم مالي
Low Human Development	تنمية بشرية منخفضة
Diversity	تنوع
Tomorrow’s Biodiversity	تنوع بيولوجي للغد
Hybridization	تهجين
Social Democratic C	توافق ديمقراطي اجتماعي
Remarkable Consensus	توافق ملحوظ
Self-Directedness	توجه ذاتي
Standardization	توحيد قياسي
Localization	توطين
Japanization	تيبنن
Triad of Regional Trading	ثالوث التجارة الإقليمي
Trickle Down of Wealth	ثراء اقتصادي غير مباشر
Firepower Gap	ثغرة القوة العسكرية
Monoculture	ثقافة أحادية
Culture of Terrorism	ثقافة الإرهاب
Cultural Imperialism	ثقافة إمبريالية
Affirmative Culture	ثقافة إيجابية
Creolization	ثقافة كاربية
Peasant Rebellions	ثورات الفلاحين
The Industrial Revolution	ثورة صناعية

International Award of Ecology	الجائزة الدولية لعلم البيئة
Right Livelihood Award	جائزة المعيشة الصحية
National Front	جبهة وطنية
Lobbyists	جماعات الضغط
Mass Workers	جماعية العمال
Collective Versus Self-Orientation	جماعية مقابل التوجه الذاتي
Aesthetic	جمالية
Pluralization	جمعية/ تعددية
International Workingmen's Association	الجمعية الدولية للرجال العاملين
The Association for the Tobin Tax for the Aid of Citizens (ATTAC)	جمعية ضريبة توبين لمعونة المواطنين
National Assembly	جمعية وطنية
Active Audience	جمهور فاعل
Right-Wing	جناح يميني
Fast Capitalism's Instantaneity	جودة الرأسمالية الفورية
Universal Essence	جوهر الكونية
Geopolitical	جيوسياسي/ الجغرافيا السياسية
Unipolar Moment	حالة/ لحظة أحادية القطب
Technological Determinism	حتمية تكنولوجية
First Modernity	حداثة أولى
Diverse Maternities	حداثة متنوعة
Modernity Without Illusions	حداثة من دون أوهام

Disneyfication	حديقة ملاهي ديزني
Opium War	حرب الأفيون
Civilizational War	حرب حضارية
Anti-Systemic Movements	حركات لا نظامية
Decolonizing Movements	حركات مناهضة للاستعمار
The Anti-Corporate Movement	الحركات المناهضة للشركات
The Global Movement	حركة عالمية
The Global Movement For Social Justice	الحركة العالمية من أجل العدالة
The Brazilian Landless Workers Movement (MST)	حركة العمال المعدمين البرازيليين
The Alternative Globalization Movement (AGM)	حركة العولمة البديلة
The Civil Society Movement	حركة المجتمع المدني
Anti-Capitalist Movement	حركة مناهضة للرأسمالية
The Anti-Globalization Movement	حركة مناهضة للعولمة
The Anti-Neoliberal Movement	حركة مناهضة الليبرالية
The Citizens' Movement For World Democracy	حركة المواطنين من أجل الديمقراطية العالمية
New Wars	حروب جديدة
Old Wars	حروب قديمة
Free Expression	حرية التعبير
Negative Freedom	حرية سلبية

Bolshevik Party	حزب بلشفي
Progress Party	حزب التقدم
Institutional Revolutionary Party (PRI)	حزب ثوري دستوري
The National Front Political Party	حزب الجبهة السياسية الوطنية
German Social Democratic Party (SPD)	الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني
Ultra-Nationalist Liberal Democratic Party	الحزب الديمقراطي الليبرالي القومي المتطرف
Greater Romania Party	حزب رومانيا الكبرى
Anti-Immigrant Swiss People's Party	حزب الشعب السويسري المناهض للمهاجرين
Danish People's Party	حزب الشعب الهولندي
French Communist Party (PCF)	حزب شيوعي فرنسي
British National Party	الحزب القومي البريطاني
Self-Determination	حق تقرير المصير
Right to Vote	حق في التصويت
Hyperreal Period	حقبة المبالغة
Social Rights	حقوق اجتماعية
Political Rights	حقوق سياسية
Civil Rights	حقوق مدنية
Intellectual Property Rights	حقوق الملكية الفكرية
Governance From Below	حكم من أدنى
Protectionism	حمائية/ سياسة الحماية
Manufacturing Fever	حمى تصنيعية

War Fever	حمّى الحرب
Life Politics	حياة سياسية
Lip-Service	خدمة الشفاه
Profit Losses	خسارة في الأرباح
Privatize	خصخصة
Popular Discourse	خطاب شعبي
Reasonable Discourse	خطاب عقلاني
Knowledge-Creating	خلق المعرفة
Meekness	خنوع
Islamophobia	خوف من الإسلام
Domestic Agricultural Subsidies	دعم زراعي محلي
Racial Connotation	دلالات عنصرية
Electric Circuitry	دوائر كهربائية
Newly Industrializing Countries	دول صناعية ناشئة
New Statism	دولانية جديدة
Less Developed State	دولة الأقل نمواً
Hollow State	دولة جوفاء
Welfare State	دولة الرفاهية
Company State	دولة شركة
Nation-State	دولة قومية
Rogue State	دولة مارقة
Underdeveloped State	دولة متخلفة
State-Centric	دولة مركزية
Developing State	دولة نامية
Internationalism	دولية

Social Democracy	ديمقراطية اجتماعية
E-Democracy	ديمقراطية إلكترونية
Representative Democracy	ديمقراطية تمثيلية
Cosmopolitical Democracy	ديمقراطية السياسة الكونية
Democracy to Come	ديمقراطية قادمة
Worldwide Religion	دين عالمي النطاق
Public Debt	دين عام
Consuming Self	ذات مستهلكة
Self-Evident	ذات واضحة
International Railway Congress Association	الرابطة الدولية لكونغرس سكك حديدية
Social Capitalism	رأسمالية اجتماعية
Merchant Capitalism	رأسمالية تاجرية
Disorganized Capitalism	رأسمالية غير منظمة
Organized Capitalism	رأسمالية منظمة
Reactionary	رجعية
Common Man	رجل عادي
The Will to Power	رغبة في السلطة
The Will to Knowledge	الرغبة في المعرفة
Monetary Control	رقابة مالية
Economic Recessions	ركود اقتصادي
Transitional Recessions	ركود اقتصادي انتقالي
Stagflation	ركود تضخمي
Great Slump	ركود كبير
Principle Pillar	ركيزة أساسية
Ethos of Self-Reliant	روح الاعتماد على الذات

Free Spirit	روح حرة
Ornamentation	زخرفة
Recklessly Premature	سابق لأوانه
Sulphur Hexafluoride	سادس فلوريد الكبريت
Cynicism	سخرية
Disorientation	سخط
Metanarratives	سرديات وصفية كبرى
Pursuit of Self-Interest	سعي وراء المصلحة الذاتية
Workerist Communism	سلطة الطبقة العمالية الشيوعية
Workerism	سلطة عمالية
Super-Empowered Individuals	سلطة فردية فائقة
Debt Securities	سندات الدين
Malnourished/ Undernourished	سوء التغذية
Geno/ Politicides	سياسة الإبادة الجماعية
Informational Politics	سياسة إعلامية
Macro-Economic Policy	سياسة اقتصادية شاملة
Emancipatory Politics	سياسة تحررية
Prefigurative Politics	سياسة التعبير عن المجتمع في المستقبل
Nationalization of Politics	سياسة التوطين
Scandal Politic	سياسة العار
Sub-Politics	سياسة فرعية
Tribal Politics	سياسة قبلية/ سياسة عشائرية
Informational Politics	سياسة معلوماتية
The Arab Street	شارع عربي

Semi-Skilled	شبه المهرة
Authoritarian Personalities	شخصيات سلطوية
Anomie	شذوذ
Transnational Corporations (TNCs)	شركات عابرة للحدود الوطنية
Multinational Corporations (MNCs)	شركات متعددة الجنسيات
British East India Company	شركة الهند الشرقية البريطانية
Transparency	شفافية
Totalitarianism	شمولية
Commercial Totalitarianism	شمولية تجارية
Left Communism	شيوعية يسارية
The Clash of Civilization	صِدام الحضارات
Class Conflict	صراع طبقي
New Deal	صفقة جديدة
Cultural Industries	صناعات ثقافية
Culture Industry	صناعة الثقافة
International Monetary Fund (IMF)	صندوق النقد الدولي
Commodity Fetishism	صنمية السلعة
Time-Space Compression	ضغط فضاء الوقت
Energy-Intensive	طاقة كثيفة
Communalism	طائفية
Communitarianism	طائفية مجتمعية
Capitalist Class	طبقة رأسمالية
Transnational Layer	طبقة السلطة العابرة للحدود الوطنية

Massive Proletarianization	طبقة عمالية كبيرة/ بروليتارية كبيرة
Sub-State Layer	طبقة ما تحت سلطة الدولة
Supra-State Layer	طبقة ما فوق سلطة الدولة
Vanguardist	طلائعية
Vanguardism	طليعية
Relative Utopia	طوباوية نسبية/ تخيلية فاضلة النسبية
Phenomenon Slums	ظاهرة العشوائيات
Epiphenomenal	ظاهرة عرضية
Borderless World	عالم بلا حدود
Fourth World	عالم رابع
Flat World	عالم منبسط
Homeworkers	عاملون منزليون
Cliché	عبارة مبتذلة
Fairness	عدالة
Global Justice	عدالة دولية
Heterogeneity	عدم التجانس
Disempowerment	عدم التمكين
Non-Discrimination	عدم التمييز
Class Inequality	عدم المساواة الطبقية
Bogus History	عرض تاريخ مزيف
Military Humanism	عسكرة الإنسانية
Criminal Gangs	عصابات إجرامية
Communication Cartel	عصابة الاتصالات
League of Nations	عصبة الأمم

The Age of Empire	عصر الإمبراطورية
Neolithic	العصر الحجري الحديث
Age of Human Rights	عصر حقوق الإنسان
Postindustrial Age	عصر ما بعد الصناعة
Age of Capital	عصر المال
Napoleonic Era	عصر النابولونية
Medieval Europe	عصور أوروربا الوسطى
Antiquity	عصور قديمة
Lost Decade	عقد ضائع
Islamic Mind	عقل الإسلام
Immaterial Mind	عقل غير مادي
Instrumental Rationality	عقلانية إجرائية
Communicative Rationality	عقلانية تواصلية
Rationalization	عقلنة/ تسويغ منطقي
Bush Doctrine	عقيدة بوش
Relational	علائقية
Temporary Workers	عمال مؤقتون
Casualization	عمالة مؤقتة
Clandestine Work	عمل سري
Illegal Work	عمل غير قانوني
Casual Work	عمل مؤقت
Peace Process	عملية السلام
Legitimate Violence	عنف شرعي
The International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR)	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

The International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR)	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
Discrete Worlds	عوالم غير متواصلة
Externalization	عوامل خارجية
Globalization	عولمة
Economic Globalization	عولمة اقتصادية
Modern Globalization	عولمة حديثة
Early-Modern Globalization	عولمة حديثة مبكرة
Happy Globalization	عولمة سعيدة
Globalization of Nothing	عولمة اللاشيء
Accelerated Globalization	عولمة متسارعة
Contemporary Globalization	عولمة معاصرة
GreenHouse Gas(GHGs)	غازات الدفيئة
Western Confucian	غربية كونفوشيوسية
Untrustworthy	غير جديرة بالثقة
Incommensurability	غير قابلة للقياس التكافئي
Denationalized	غير مؤمم وطنياً
Nonmonolithic	غير متجانس
Period of Transition	فترة انتقالية
Enchanted	فتن
Digital Divide	فجوة رقمية
Growing Emptiness	فراغ متنامي
Possessive Individualism	فردانية تملكية
Spatial Separation	فصل المكانية
Apartheid	فصل عنصري
National Vlaams Blok	فلامس بلوك الوطنية

Anarchism	فوضوية
New Anarchism	فوضوية جديدة
Biodegradable	قابلية التحلل البيولوجي
Antarctica	قارة قطبية جنوبية
Evolutionary Law	قانون تطوري
Labour Relations Act	قانون علاقات العمل
New Tribalism	قبلية جديدة
Self-Regulating Capacity of Markets	قدرة التنظيم الذاتي للأسواق
Banker's Fatalism	قدرية مصرفية
New Medievalism	قرون وسطى جديدة
Global Village	قرية عالمية
Austerity	قسوة
Preemptive Force	قوة استباقية
Second Superpower	قوة عظمى ثانية
Superior Superpower	قوة عظمى فائقة
Lemon Nationalism	قومية ليمونية
Reciprocity Values	قيم تبادلية
Values of Humility	قيم التواضع
Economic Depressions	كساد اقتصادي
Great Depression	كساد كبير
Cosmopolitan	كوزموبوليتيّة/ عالمية النزعة
Planet of Slum	كوكب الأحياء الفقيرة
Cosmopolitanism	كونية/ مواطنة كونية
Dehumanized	اللا أنسنة
Unsecularization	لا دنيوية

Lebaonaization	لبننة
Economic Commission For Latin America (ECLA)	لجنة اقتصادية لأميركا اللاتينية
Commission on Human Right (CHR)	لجنة حقوق الإنسان
Clandestine Revolutionary Indigenous Committee	لجنة السكان الأصليين الثورية السرية
The National Labour Committee	لجنة العمل الوطني والتبادل العالمي
Earth Charter Commission	لجنة ميثاق الأرض
Neoliberalism	ليبرالية جديدة
Poststructuralism	ما بعد البنيوية
Postindustrialism	ما بعد التصنيعية
Postmodern	ما بعد الحداثة
Postmodernism	ما بعد الحداثية
Post-Democracy	ما بعد الديمقراطية
Post-Communist	ما بعد الشيوعية
Postfascict	ما بعد الفاشية
PostWesphalian	ما بعد ويستفاليا
Postnational	ما بعد الوطنية
Dogmatic Marxism	ماركسية عقائدية
Golden Straightjacket of Capitalism	مأزق الرأسمالية الذهبي
Superstructure	ما فوق البنيوية
Suprastate	ما فوق الدولة
Supranational	ما فوق الوطنية
Pre-Modern Globalization	ما قبل العولمة الحديثة

Ethnification	مبادئ عرقية
Commonplace	مبتذل/ شائع
Axial Principle	مبدأ محوري
Independent Contractors	متعاقدون مستقلون
Risk Society	مجتمع المخاطر
Global Civil Society	مجتمع مدني عالمي
Surveillance Society	مجتمع المراقبة
Knowledge Society	مجتمع المعرفة
UN Economic Security Council	مجلس الأمن الاقتصادي للأمم المتحدة
Metropolites	محترفو المدينة الكبرى
The International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia (ICTY)	المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة
International Criminal Tribunal	محكمة جنائية دولية
The International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR)	المحكمة الجنائية الدولية الخاصة براوندا
Imperial Preserves	محميات أمبريالية
National Preserves	محميات وطنية
Cultural Hub	محور ثقافي
Communicatively Competent	مختص تواصلي
Psychopathic	مختل عقلياً
Banker's Fatalism	مخزون الإيمان بالقضاء والقدر
Global Cities	مدن عالمية
Indebtedness	مديونية

Naturalist	مذهب طبيعي
International Reporters	مراسلون دوليون
Hydrofluorocarbons	مركبات الكربون
Concentration of Production	مركزية الإنتاج
Internal Numerical Flexibility	مرونة داخلية عددية
Numerical Flexibility	مرونة عددية
Flexibilization of Employment	مرونة في التوظيف
Functional Flexibility	مرونة وظيفية
Hacienda	مزرعة كبرى
Overseas Development Assistance	مساعدة إنمائية خارجية
Modern Egalitarianism	مساواتية حديثة
Ecological Consumer	مستهلك بيئي
Flawed Consumer	مستهلك غير ناضج
Squatter Settlements	مستوطنات عشوائية
America's Special Responsibility	مسؤولية خاصة لأميركا
Integrative Participation	مشاركة تكاملية
Global Commons	مشاعات عالمية
Financial Derivatives	مشتقات مالية
Needs Factories	مصانع ضرورات
Particularism Versus Universalism	مصلحة خاصة مقابل مصلحة عامة
Speculation	مضاربة
Carnivalesque Dissent	معارضة مهرجانية

Material Processing	معالجة المواد
Reciprocity	معاملة بالمثل
A Treaty Governing Rules on International Investment	معاهدة تنظم قواعد الاستثمار الدولي
Rich Information	معلومات غنية
Poor Information	معلومات فقيرة
Information-Intensive	معلومات مركزة
Informationalism	معلوماتياتية/ عصر المعلوماتية
Conceptualization	مفاهيمية
Biopower	مفعمة بالحيوية
Illegal Combatants	مقاتلين غير شرعيين
Social Standing	مكانة اجتماعية
International Bureau of Commercial Statistics	المكتب الدولي للإحصاء التجاري
International Bureau of Weights and Measures	المكتب الدولي للأوزان والمقاييس
International Bureau Against the Slave Trade	المكتب الدولي لمكافحة تجارة الرقيق
International Labour Office	مكتب العمل الدولي
Absentee Landlords	مُلاك غائبون
Activism	ممارسات نشطة
Hacktivist	مناضل برمجي
Free Trade Zones (FTZs)	مناطق التجارة الحرة
Export-Processing Zones	مناطق تجهيز الصادرات
Europe’s Provincialism	مناطقية أوروبا
Preposterous	منافٍ للعقل

World Social Forum (WSF)	المنتدى الاجتماعي العالمي
World Economic Forum (WEF)	المنتدى الاقتصادي العالمي
Medecins sans Frontieres	منظمة أطباء بلا حدود
World Trade Organization (WTO)	منظمة التجارة العالمية
Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
Anti-Semitic Self-Defense Organization	منظمة الدفاع الذاتي لمناهضة السامية
World Vision International	منظمة الرؤية العالمية
The World Meteorological Organization	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
The American Cause Organization	منظمة القضية الأميركية
Cultural Turn	منعطف ثقافي
Infotainment Tele-Sector	مواد الترفيه لقطاع عن بعد
Central Thematic	مواضيعية مركزية
World Environmental Citizenship	المواطنة العالمية البيئية
Mobility Citizenship	مواطنة متنقلة
Credit Card Citizenship	مواطنو بطاقة الائتمان
Authenticity	موثوقية
Sound Track	موسيقى تصويرية
Independent Media Organizations (Indymedia)	مؤسسات إعلامية مستقلة
Earth Charter	ميثاق الأرض

Levelling Tendencies	ميول التسوية
Militarism	نزعة عسكرية
Mounting Individualism	نزعة فردية
Women of the Quarters	نساء المأوى
Ascription Versus Achievement	نسبة مقابل الإنجاز
Mindless Relativism	نسبية طائشة
Feminism	نسوية
Un-American Activity	نشاط الاتّحاد الأميركي
Hacktivism	نضال برمجي
Contemporary Social Order	نظام اجتماعي معاصر
Discursive Regime	نظام استطرادي
The Rome Statute of International Criminal Court	نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
Marketization	نظام سوقي
New World Oreder	نظام عالمي جديد
Coolie System	نظام العامل غير البارع
Interstate System	نظام ما بين الدول
World-System Theory	نظرية أنظمة – العالم
Dependency Theory	نظرية التبعية
Resource Mobilization Theory (RMT)	نظرية تعبئة الموارد
Relational Systems	نظم علائقية
Immanent Critique	نقد جوهري
Self-Denial	نكران الذات
Rhizomatic Model of Organization	نموذج زاحفية التنظيم

Arborescent Model of Organization	نموذج شجرية التنظيم
End of Geography	نهاية الجغرافية
Means End	نهاية الوسائل
the Plunder of Nature and Knowledge	نهب الطبيعة والمعرفة
Global Pillage	نهب عالمي
Cyber-Attacks	هجمات إلكترونية
Revolutionary Delirium	هذيان ثوري
Political Hysteria	هستيريا سياسية
Occupational Structure	هيكل مهني
Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC)	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
Affectivity Versus Affective Neutrality	وجدان مقابل حياد عاطفي
Privatized Paramilitary Units	وحدات خاصة شبه عسكرية
Workshop of the World	ورشة عمل العالم
Ideal Speech Situation	وضع الخطاب المثالي
Re-contextualized	وضعها في سياق جيد
Constructedness	وعي بنيوي
Emerging Global Consciousness	وعي عالمي صاعد
Multiple Loyalty	ولاء متعدد
Transborder Allegiances	ولاءات عابرة للحدود الوطنية
Disenchanted	وهم
Fatal Conceit	وهم قاتل
Creative Wellington	ولينغتون الإبداعية

European Far-Right	يمين أوروبي متطرف
Extreme Right	يمين متطرف

المراجع

Abernethy, D. B. *The Dynamics of Global Dominance: European Overseas Empires, 1415-1980* (New Haven: Yale University Press, 2000).

Adbusters, "The Media Foundation" (www.adbusters.org/information/foundation/ nd).

Adorno, T. W. *The Culture Industry: Selected Essays on Mass Culture* (London: Routledge, 1991).

Agence France-Presse, "French Anti-Globalization Leader José Bové Jailed" (www.commondreams.org/headlines03/0622-02.htm, 22 June 2003).

Agger, B. *Speeding Up Fast Capitalism: Cultures, Jobs, Families, Schools, Bodies* (Boulder: Paradigm Publishers, 2004).

Al-Azmeh, A. *Islams and Modernity* (London: Verso, 1993).

Al-Azmeh, A. "Conversation With Aziz Al-Azmeh

on Islamism and Modernism" (www.iran-bulletin.org/interview/AZMEH_1.html, 1997).

Al-Azmeh, A. "Postmodern Obscurantism and "The Muslim Question"", *JSRI*, 5 (2003) 21-46.

Albert, M. "A Q & A on the WTO, IMF, World Bank, and Activism" (www.zmag.org/ZMag/articles/jan2000albert.htm, 2000).

Alexander, C. J. and Pal, L. A. (eds) *Digital Democracy: Policy and Politics in the Wired World* (Oxford: Oxford University Press, 1998).

Ali, T. *The Clash of Fundamentalisms* (London: Verso, 2002).

Allen, J. "Fordism and Modern Industry", in J. Allen, P. Braham, and P. Lewis (eds), *Political and Economic Forms of Modernity* (Cambridge: Polity, 2001).

Alter, P. *Nationalism and After* (London: Edward Arnold, 1989).

Anderson, P. *Considerations on Western Marxism* (London: New Left Books, 1976).

Anderson, P. *In the Tracks of Historical Materialism* (London: New Left Books, 1983).

Anderson, P. *The Origins of Postmodernity* (London: Verso, 1999).

Anderson, P. "Renewals", *New Left Review*, 1 (2000) 5-24.

Anderson, P. “Internationalism: A Breviary”, *New Left Review*, 14 (2002) 5-25.

Anderson, P. “The River of Time”, *New Left Review*, 26 (2004) 67-77.

Anderson, S. and Cavanagh, J. “Top 200: The Rise of Global Corporate Power” (www.global policy.org/socecon/tncs/top200.htm, 2000).

Anderson, S., Cavanagh, J., and Lee, T. *Field Guide to the Global Economy* (New York: The New Press, 2000).

Annan, K. *In Larger Freedom: Towards Development, Security, and Human Rights for All*, A/59/2005, 21 March 2005.

Appadurai, A. “Disjuncture and Difference in the Global Cultural Economy”, in M. Featherstone (ed.), *Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity* (London: Sage, 1990).

Archibugi, D. “Demos and Cosmopolis”, *New Left Review*, 13 (2002) 24-38.

Archibugi, D. “Cosmopolitical Democracy”, in D. Archibugi (ed.), *Debating Cosmopolitics* (London: Verso, 2003).

Arjomand, S. A. “Social Theory and the Changing World: Mass Democracy, Development, Modernization and Globalization”, *International Sociology*, 19 (2004) 321-53.

Amason, J. P. “Nationalism, Globalization and

Modernity”, in M. Featherstone (ed.), *Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity* (London: Sage, 1990).

Arrighi, G. “The African Crisis: World Systemic and Regional Aspects”, *New Left Review*, 15 (2002) 5-36.

Arrighi, G. “Hegemony Unravelling, Part I”, *New Left Review*, 32 (2005a) 23-80.

Arrighi, G. “Hegemony Unravelling, Part II”, *New Left Review*, 33 (2005b) 83-116.

Arrighi, G., Barr, K., and Hisaeda, S. “The Transformation of the Business Enterprise”, in G. Arrighi and B. Silver (eds), *Chaos and Governance in the Modern World System* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999).

Arrighi, G., Hui, P., Ray, K., and Reifer, T. E. “Geopolitics and High Finance”, in G. Arrighi and B. Silver (eds), *Chaos and Governance in the Modern World System* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999).

Arrighi, G. and Silver, B. (eds) *Chaos and Governance in the Modern World System* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999).

Athreya, B. “Trade is a Women’s Issue” (wwwglobalpolicy.org/socecon/inequal/labor/2003/0220women.htm, 2003).

ATTAC “Platform of the International Movement ATTAC” (www.attac.org/ contact/indexpfen.htm, nd).

ATTAC "Trade is a Women's Issue" (www.globalpolicy.org/socecon/inequal/labor/2003/0220women.htm, 2003).

Axford, B. *The Global System: Economics, Politics and Culture* (New York: St Martin's Press, 1995).

Badiou, A. *Infinite Thought: Truth and the Return to Philosophy* (London: Continuum, 2004a).

Badiou, A. "Behind the Scarfed Law, There is Fear", *Le Monde* (www.islamonline.net/English/in_depth/hijab/2004-03/artcile_04.shtml, 2004b).

Bagdikian, B. *The Media Monopoly* (Boston: Beacon, 1997).

Balakrishnan, G. "Hardt and Negri's Empire", *New Left Review*, 5 (2000) 142-48.

Barber, B. R. *Jihad Versus McWorld: How Globalism and Tribalism are Reshaping the World* (New York: Ballantine Books, 1996).

Barrett, M. *The Politics of Truth: From Marx to Foucault* (Cambridge: Polity, 1991).

Baudrillard, J. *Simulations* (New York: Semiotext(e), 1983).

Baudrillard, J. *The Gulf War Did Not Take Place* (Bloomington: Indiana University Press, 1995).

Bauman, Z. *Work, Consumerism, and the New Poor* (Buckingham: Open University Press, 1998).

Bauman, Z. *Globalization: The Human Consequences* (Cambridge: Polity, 1999a).

Bauman, Z. “Postmodernity, or Living With Ambivalence”, in A. Elliott (ed.), *The Blackwell Reader in Contemporary Social Theory* (Oxford: Blackwell, 1999b).

Bauman, Z. *In Search of Politics* (Cambridge: Polity, 1999c).

Bauman, Z. “Identity in the Globalizing World”, in E. Ben-Rafael and Y. Sternberg (eds), *Identity, Culture and Globalization* (Boston: Brill, 2001).

Bauman, Z. “Reconnaisance Wars of the Planetary Frontierland”, *Theory, Culture and Society*, 19 (2002) 81-90.

BBC “Headscarves in the Headlines” (http://news.bbc.co/1 world/europe/346163.stm, 10 February 2004).

Beck, U. *The Reinvention of Politics: Rethinking Modernity in the Global Social Order* (Cambridge: Polity, 1997).

Beck, U. *World Risk Society* (Cambridge: Polity, 1999).

Beck, U. “Living Your Own Life in a Runaway World: Individualization, Globalization and Politics”, in W. Hutton and A. Giddens (eds), *Global Capitalism* (New York: New Press, 2000).

Beck, U. “The Terrorist Threat: World Risk Society Revisited”, *Theory, Culture and Society*, 19 (2002), 39-55.

Beilharz, P. *Postmodern Socialism: Romanticism, City*

and State (Melbourne: Melbourne University Press, 1994).

Beilharz, P. "Postmodern Socialism Revisited", in P. Hayden and C. el-Ojeili (eds), *Confronting Globalization: Humanity, Justice and the Renewal of Politics* (London: Palgrave Macmillan, 2005).

Beilharz, P. et al. "The Globalization of Nothing: A Review Symposium of George Ritzer, *The Globalization of Nothing", Thesis Eleven*, 76 (2004) 103-14.

Bell, D. *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting* (New York: Basic Books, 1999).

Bello, W., Bullard, N., and Malhotra, K. *Global Finance: New Thinking on Regulating Speculative Capital Markets* (London: Zed, 2000).

Bello, W. *Deglobalization: Ideas for a New World Economy* (London: Zed, 2004a).

Bello, W. "The Global South", in T. Mertes (ed.), *A Movement of Movements: Is Another World Really Possible?* (London: Zed, 2004b).

Bendle, M. F. "The Crisis of "Identity" in High Modernity", *British Journal of Sociology*, 53 (2002) 1-18.

Berman, M. *All That is Solid Melts into Air: The Experience of Modernity* (London: Verso, 1983).

Bertens, H. "The Postmodern *Weltanschauung* and its Relation to Modernism", in J. Natoli and L. Hutcheson (eds),

A Postmodern Reader (Albany: State University of New York Press, 1993).

Betz, H. G. “The Growing Threat of the Extreme Right”, in P. H. Merkl and L. Weinberg (eds), *Right-Wing Extremism in the Twenty-First Century* (London: Frank Cass, 2003).

Bhagwati, J. “Coping With Antiglobalization: A Trilogy of Discontents”, *Foreign Affairs*, 81 (2002) 2-7.

Blair, T. “The Threat of Global Terrorism” (www.opinionjournal.com/extra/?id=110004783, 2004).

Blanford, N. “Bleak Arab Progress Report”, *Christian Science Monitor* (www.globalpolicy.org/socecon/develop/2003/1021arabhdr.htm, October 21, 2003).

Bobbio, N. *The Age of Rights* (Cambridge: Polity, 1996).

Boggs, C. *The Socialist Tradition: From Crisis to Decline* (London: Routledge, 1995).

Bourdieu, P. “A Reasoned Utopia and Economic Fatalism”, *New Left Review*, 227 (1998) 125-30.

Bové, J. “A Farmers’ International?”, *New Left Review*, 12 (2001) 89-101.

Bradshaw, M. and Stenning, A. (eds) *East Central Europe and the Former Soviet Union: The Post-Socialist States* (Essex: Pearson, 2004).

Braeckman, C. “New York and Kigali”, *New Left Review*, 9 (2001) 141-7.

Brehony, K. J. and Rassool, N (eds). *Nationalism Old and New* (London: Macmillan, 1999).

Brennan, A. J. “Environmental Problems of the World: Global Warming and Biodiversity”, in P. A. O’Hara (ed.), *Global Political Economy and the Wealth of Nations: Performance, Institutions, Problems and Policies* (London: Routledge, 2004).

Brenner, M. “Daughters of France, Daughters of Allah”, *Vanity Fair* (www.vanityfair.com/commentary/content/articles/05 1117roco04a, 2004).

Brooks, D. C. “Faction in Movement: The Impact of Inclusivity on the Anti-Globalization Movement”, *Social Science Quarterly*, 85 (2004) 559-77.

Brown, C. ““Turtles all the Way Down”: Antifoundationalism, Critical Theory and International Relations”, *Millennium*, 23 (1994) 213-36.

Buechler, S. M. *Social Movements in Advanced Capitalism: The Political Economy and Cultural Construction of Social Activism* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

Buick, A. and Crump, J. *State Capitalism: The Wages System Under New Management* (London: Macmillan, 1986).

Bull, H. *The Anarchical Society: A Study of Order* in *World Politics* (London: Macmillan, 1977).

Bullock, A. and Trombley, S. (eds) *The New*

Fontana Dictionary of Modern Thought, 3rd edn (London: HarperCollins, 1999).

Burbach, R. “Roots of the Postmodern Rebellion in Chiapas”, *New Left Review*, 205 (1994) 113-24.

Burton, M. and Nesiba, R. “Transnational Financial Institutions, Global Financial Flows and the International Monetary Fund”, in P. A. O’Hara (ed.), *Global Political Economy and the Wealth of Nations: Performance, Institutions, Problems and Policies* (London: Routledge, 2004).

Butler, J. “Merely Cultural”, *New Left Review*, 227 (1998) 33-44.

Buttel, F. H. and Gould, K. A. “Global Social Movement(s) at the Crossroads: Some Observations on the Trajectory of the Anti-Corporate Globalization Movement”, *Journal of World-System Research*, X (2004) 37-66.

Bygrave, M. “Where Did all the Protesters Go?”, *The Observer* (www.observer.co.uk/comment/story/0,6903,754862,00.html, 2002).

Calhoun, C. (ed.) *Dictionary of the Social Sciences* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

Callinicos, A. and Harman, C. *The Changing Working Class: Essays on Class Structure Today* (London: Bookmarks, 1987).

Callinicos, A. *Against Postmodernism* (Cambridge: Polity, 1989).

Callinicos, A. *An Anti-Capitalist Manifesto* (Cambridge: Polity, 2003).

Camus, A. *Between Hell and Reason: Essays from the Resistance Newspaper "Combat", 1944-1947* (Hanover: Wesleyan University Press, 1991).

Cassen, B. "Inventing ATTAC", in T. Mertes (ed.), *A Movement of Movements: Is Another World Really Possible?* (London: Verso, 2004).

Castells, M. *The Information Age: Economy, Society and Culture - The Rise of the Network Society* (Oxford: Blackwell, 1996).

Castells, M. *The Information Age: Economy, Society and Culture- End of Millennium* (Oxford: Blackwell, 1998).

Castells, M. *The Information Age: Economy, Society and Culture - The Power of Identity* (Oxford: Blackwell, 2000).

Castoriadis, C. *The Castoriadis Reader* (Cambridge: Blackwell, 1997a).

Castoriadis, C. *The World in Fragments: Writings on Politics, Society, Psychoanalysis, and the Imagination* (Stanford: Stanford University Press, 1997b).

Castoriadis, C. "The Rising Tide of Insignificancy (The Big Sleep)" (www.notbored.org/RTI.pdf, 2004).

Castoriadis, C. "Figures of the Thinkable" (www.notbored.org/FTPK.pdf, 2005).

Cater, E. "Consuming Spaces: Global Tourism", in J. Allen and C. Hamnett (eds), *A Shrinking World?* (Oxford: Oxford University Press, 1995).

Catholic Agency for Overseas Development. "Don't Make Poor Nations "Pay" for Debt Cancellation" (wwwglobalpolicy.org/socecon/develop/debt/2004/0914debtcancel.htm, 2004).

Cetina, K. K. and Preda, A. (eds) *The Sociology of Financial Markets* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

Chalaby, J. K. "Television for a New Global Order: Transnational Television Networks and the Formation of Global Systems", *The International Journal for Communication Studies*, 65 (2003) 457-72.

Chirot, D. *Social Change in the Modern Era* (San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, 1986).

Chomsky, N. *The Culture of Terrorism* (Montreal: Black Rose Books, 1988).

Chomsky, N. *Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance* (New York: Henry Holt, 2003).

Chomsky, N. *Imperial Ambitions: Conversations With Noam Chomsky on the Post 9/11 World* (London: Hamish Hamilton, 2005).

Chossudovsky, M. *The Globalization of Poverty and the*

New World Order, 2nd edn (Ontario: Global Outlook, 2003).

Clark, W. C. “Environmental Globalization”, in J. S. Nye and J. D. Donahue (eds), *Governance in a Globalizing World* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000).

Cleaver, H. “Introduction” (http:/ /lanic.utexas.edu/project/Zapatistas/INTRO.TXT, 1994).

Cleaver, T. *Understanding the World Economy*, 2nd edn (London: Routledge, 2002).

Cobb, R. “Behind the Veil” (http:/ /inthefray.com/html/article.php?sid=482&mode=thread&order=0, 2004).

Cochrane, A. and Pain, K. “A Globalizing Society?”, in D. Held (ed.), *A Globalising World? Culture, Economics, Politics* (London: Routledge, 2000).

Cohen, R. and Kennedy, P. M. *Global Sociology* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2000).

Cohn, T. H. *Global Political Economy: Theory and Practice*, 2nd edn (New York: Longman, 2003).

Coicaud, J. M. *Legitimacy and Politics: A Contribution to the Study of Political Right and Political Responsibility* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

Collier, G. A. and Collier, J. F. “The Zapatista Rebellion in the Context of Globalization”, in J. Foran (ed.), *The Future of Revolutions: Rethinking Radical Change in the Age of Globalization* (London: Zed, 2003).

Commission on Global Governance. *Our Global*

Neighbourhood: The Report of the Commission on Global Governance (Oxford: Oxford University Press, 1995).

Crouch, C. *Post-Democracy* (Cambridge: Polity, 2004).

Dahlberg, L. "Extending the Public Sphere through Cyberspace: The Case of Minnesota E-Democracy", *First Monday*, 6 (www.firstmonday.org/issues/issue6_3/dahlberg/, 2001).

Davies, P. and Lynch, D. *The Routledge Companion to Fascism and the Far Right* (London: Routledge, 2002).

Davis, M. "Planet of Slums", *New Left Review*, 26 (2004) 5-34.

Debrix, F. "Tricky Business: Challenging Risk Theory and its Vision of a Better Global Future", in P. Hayden and C. el-Ojeili (eds), *Confronting Globalization: Humanity, Justice and the Renewal of Politics* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005).

de Goede, M. "Carnival of Money: Politics of Dissent in an Era of Globalizing Finance", in L. Amoore (ed.), *The Global Resistance Reader* (London: Routledge, 2005).

Delanty, G. *Citizenship in a Global Age: Society, Culture, Politics* (Buckingham: Open University Press, 2000).

Deleuze, G. and Guattari, F. *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1987).

Derrida, J. "Interview with Richard Beardsworth",

Journal of Nietzsche Studies, 7 (1994) 7-66.

Derrida, J. "Politics and Friendship: A Discussion With Jacques Derrida" (www.sussex.ac.uk/Units/frenchthought/derrida.htm, 1997).

Diamond, L. "Toward Democratic Consolidation", in L. Diamond and M. F. Plattner (eds), *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd edn (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996).

Dirlik, A. *The Post-Colonial Aura: Third World Criticism in the Age of Global Capitalism* (Boulder: Westview, 1997).

Doorne, S. "Tourism: The Culture of Capital", in J. McConchie, D. Winchester, and R. Willis (eds), *Dynamic Wellington: A Contemporary Synthesis and Expanation of Wellington* (Wellington: Institute of Geography, 2000).

Drainville, A. C. *Contesting Globalization: Space and Place in the World Economy* (London: Routledge, 2004).

Dunaway, W. A. "Ethnic Conflict in the Modern World-System: The Dialectics of Counter-Hegemonic Resistance in an Age of Transition", *Journal of World Systems Research*, 9 (2003) 3-34.

Dutt, A. K. "Uneven Development, Convergence and North-South Interaction", in P. A. O'Hara (ed.), *Global Political Economy and the Wealth of Nations: Performance, Institutions, Problems and Policies* (London: Routledge, 2004).

Eagleton, T. *Ideology* (London: Verso, 1991).

Eatwell, R. “Ten Theories of the Extreme Right”, in P. H. Merkl and L. Weinberg (eds), *Right-Wing Extremism in the Twenty-First Century* (London: Frank Cass, 2003).

Economist “Toxic but Containable” (www.economist.com/ displayStory.cfm?story id=1100205, April 25 2002).

Economist “The Headscarf, A Muslim Symbol Turned into Political Dynamite”, *The Economist*, 369 (2003) 41.

Elliott, L. “The Lost Decade” (wwwglobalpolicy.org/socecon/un/2003/0709lost.htm, 2003).

Energy Information Administration “Executive Summary: Summary of the Kyoto Report” (www.eia.doe.gov/oiaf/kyoto/execsum.html, 2002).

Epstein, B. “Anarchism and the Anti-Globalization Movement”, *Monthly Review*, 53 (2001) 1-14.

Epstein, S. “Nationalism and Globalization in Korean Underground Music: Our Nation Volume One”, in R. Starrs (ed.), *Asian Nationalism in an Age of Globalization* (Surrey: Japan Library, 2001).

EZLN “Closing Words of the EZLN at the Intercontinental Encounter- Second Declaration of La Realidad” (www.struggle.ws/mexico/ezln/1996/ccri_encount_aug.html, 1999).

Falk, R. A. *On Humane Governance: Toward a New Global Politics* (Cambridge: Polity, 1995).

Faux, J. and Mishel, L. “Inequality and the Global

Economy”, in W. Hutton and A. Giddens (eds), *Global Capitalism* (New York: New Press, 2000).

Featherstone, M. (ed.) *Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity* (London: Sage, 1990).

Featherstone, M. Lash, S., and Robertson, R. (eds) *Global Modernities* (London: Sage, 1995).

Feher, F. and Heller, A. *Eastern Left, Western Left: Totalitarianism, Freedom and Democracy* (Cambridge: Polity, 1987).

Focus on the Global South “About Us” (www.focusweb.org/main.html, 2005).

Foran, J. (ed.) *The Future of Revolutions: Rethinking Radical Change in the Age of Globalization* (London: Zed, 2003).

Fotopoulos, T. *Towards an Inclusive Democracy: The Crisis of the Growth Economy and the Need for a New Liberatory Project* (London: Cassell, 1997).

Fotopoulos, T. “Kyoto and Other Tales” (www.inclusivedemocracy.org/journal/newsletter/kyoto.htm, 2005).

Franck, T. *Nation Against Nation* (New York: Oxford University Press, 1985).

Frank, A. G. *Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology* (London: Pluto Press, 1971).

Friedman, J. “Indigenous Struggle and the Discrete

Charm of the Bourgeoisie", *Journal of World-Systems Research*, 5 (1999) 391-411.

Friedman, J. "Globalization, Class, and Culture in Global Systems", *Journal of World-Systems Research*, 6 (2000) 636-56.

Friedman, T. *The Lexus and the Olive Tree* (London: HarperCollins, 1999).

Friedman, T. "It's a Flat World, After All", *The New York Times*, 3 April 2005.

Frynas, J. G. "The Oil Industry in Nigeria: Conflict Between Oil Companies and Local People", in J. G. Frynas and S. Pegg (eds), *Transnational Corporations and Human Rights* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003).

Fukuyama, F. *The End of History and the Last Man* (London: Penguin, 1992).

Gandhi, L. *Post-Colonial Theory: A Critical Introduction* (St. Leonards, N. S. W: Allen and Unwin, 1998).

George, S. "A Short History of Neoliberalism" (wwwglobalpolicy.org/globaliz/econ/histneol.htm, 1999).

Giddens, A. *The Consequences of Modernity* (Palo Alto: Stanford University Press, 1990).

Giddens, A. *Modernity and Self-Identity* (Palo Alto: Stanford University Press, 1991).

Giddens, A. *Runaway World* (London: Profile Books, 1999).

Giddens, A. *The Third Way* (Cambridge: Polity, 2000).

Giddens, A. "An Interview With Anthony Giddens", *Journal of Consumer Culture*, 3 (2003a) 387-99.

Giddens, A. (ed.) *The Progressive Manifesto* (Cambridge: Polity, 2003b).

Giddens, A. "French Headscarf Ban Against Interests of Women", *Global Viewpoint* (www. digitalnpq. org/ global_ servi ces/ global %20viewpoin t/0 1-05-04. h tml, E. J. 2004).

Giddens, A. "Giddens and the "G" Word: An Interview With Anthony Giddens", *Global Media and Communication* 1 (2005) 63-77.

Gilroy, P. "Diaspora and the Detours of Identity", in K. Woodward (ed.), *Identity and Difference* (London: Sage, 1999).

Glendon, M. A. *A World Made New: Eleanor Roosevelt and the Universal Declaration of Human Rights* (New York: Random House, 2001).

Global Exchange "About Us" (www.globalexchange. org.html, 2004).

Global Policy Forum "Timing the Spread of Technologies" (www.globalpolicy.org/ globaliz/charts/ techspl.htm, 1999).

Global Policy Forum "Average GDP Per Capita in 20 High Income Countries and 20 Low Income Countries" (wwwglobalpolicy.org/socecon/tables/gdpdeftab.htm,2000).

Global Policy Forum "Internet Users, 1996-2002" (www.globalpolicy.org/globaliz/charts/internet.htm, 2003).

Globalise Resistance "What Globalise Resistance Stands For" (www.resist.org.uk/about/standfor.php, 2003).

Goldsmith, E. "Profits of Doom" (www.edwardgoldsmith.com/page14l.html, 1999).

Goldsmith, E. "Can the Environment Survive the Global Economy?" (www.edwardgoldsmith.com/page4 7.html, 2001a).

Goldsmith, E. "The Last Word- A Personal Commentary" (www.edwardgoldsmith.com/page60.html, 2001b).

Goodwin, J. "The Renewal of Socialism and the Decline of Revolution", in J. Foran (ed.), *The Future of Revolutions: Rethinking Radical Change in the Age of Globalization* (London: Zed, 2003).

Gorz, A. *Capitalism, Socialism and Ecology* (London: Verso, 1994).

Gourevitch, P. *We Wish to Inform You That Tomorrow We Will Be Killed with Our Families: Stories from Rwanda* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1998).

Gowan, P. "Neoliberal Cosmopolitanism", *New Left Review*, 11 (2001) 79-93.

Gowan, P. "US: UN", *New Left Review*, 24 (2003) 5-28.

Graduate Institute of International Studies. *Small Arms Survey 2002* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

Graeber, D. “The New Anarchists”, *New Left Review*, 13 (2002), pp. 61-73.

Green, D. G. *The New Right: The Counter-Revolution in Political, Economic and Social Thought* (Sussex: Wheatsheaf Books, 1987).

Grimwade, N. *International Trade: New Patterns of Trade, Production and Investment*, 2nd edn (New York: Routledge, 2000).

Gross, F. *The Revolutionary Party: Essays in the Politics of Socialism* (London: Greenwood Press, 1974).

Guardian “The IMF” (www.guardian.co.uk/globalisation/story/0,7369,548410,00.html, 7 September 2001a).

Guardian “The World Bank” (www.guardian.co.uk/globalisation/story/0,6512,546797,00.html, 4 September 2001b).

Guardian “Special Report: Europe’s Far Right” (www.guardian.co.uk/gall/ 0,8542,711990,00.html, 2004).

Habermas, J. *The Theory of Communicative Action* (Boston: Beacon Press, 1981).

Habermas, J. *The Philosophical Discourse of Modernity: Twelve Lectures* (Cambridge, MA: MIT, 1987).

Habermas, J. “Fundamentalism and Terror: A Dialogue With Jürgen Habermas” (www.press.uchicago.edu/Misc/Chicago/066649.html, 2003).

Hall, J. “Globalization and Nationalism”, *Thesis Eleven*, 63 (2000) 63-79.

Hall, S. Held, D., and McGrew, A. (eds). *Modernity and its Futures* (Cambridge: Polity, 2001).

Hamilton, P. "The Enlightenment and the Birth of Social Science", in S. Hall and B. Gieben (eds), *Formations of Modernity* (Cambridge: Polity, 1999).

Hardt, M. "Porto Alegre: Today's Bundung?", *New Left Review*, 14 (2002) 112-19.

Hardt, M. and Negri, A. *Labour of Dionysus: Critique of the State-Form* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994).

Hardt, M. and Negri, A. *Empire* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000).

Hardt, M. and Negri, A. *Multitude: War and Democracy in the Age of Empire* (New York: Penguin, 2004).

Harvey, D. *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change* (Oxford: Blackwell, 1989).

Hayden, P. and el-Ojeili, C. (eds) *Confronting Globalization: Humanity, Justice and the Renewal of Politics* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005).

Hechter, M. "Nationalism and Rationality", *Journal of World-Systems Research*, 6 (2000) 308-29.

Hedley, R. A. *Running Out of Control: Dilemmas of Globalization* (Bloomfield, CT: Kumarian Press, 2002).

Heelas, P. "Introduction: Detraditionalization and

its Rivals", in P. Heelas, S. Lash, and P. M. Morris, *Detraditionalization: Critical Reflections on Authority* and *Identity* (Oxford: Blackwell, 1996).

Heelas, P., Lash, S., and Morris, P. M. *Detraditionalization: Critical Reflections on Authority and Identity* (Oxford: Blackwell, 1996).

Held, D. *Democracy and the Global Order* (Cambridge: Polity, 1995).

Held, D. "Realism Versus Cosmopolitanism: A Debate Between Barry Buzan and David Held" (www.polity.co.uk/global/realism.htm, 1996).

Held, D. (ed.) *A Globalising World? Culture, Economics, Politics* (London: Routledge, 2000).

Held, D. "Global Social Democracy", in A. Giddens (ed.), *The Progressive Manifesto* (Cambridge: Polity, 2003).

Held, D. "Introduction to Critical Theory", in D. Rasmussen and J. Swindal (eds), *Critical Theory: Volume I-Historical Perspectives* (London: Sage, 2004a).

Held, D. *Global Covenant: The Social Democratic Alternative to the Washington Consensus* (Cambridge: Polity, 2004b).

Held, D. and McGrew, A. *Globalization/ Anti-Globalization* (Cambridge: Polity, 2002).

Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D., and Perraton, J. *Global Transformations: Politics, Economics and Culture*

(Cambridge: Polity, 1999).

Herman, E. S. and Chomsky, N. *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon, 1988).

Hesmondhalgh, D. *The Culture Industries* (London: Sage, 2002).

Hindess, B. *Politics and Class Analysis* (Oxford: Oxford University Press, 1987).

Hirst, P. and Thompson, G. *Globalization in Question: The International Economy and the Possibility of Governance* (Cambridge: Polity, 1996).

Hirst, P. and Thompson, G. "The Future of Globalization", *Cooperation and Conflict: Journal of the Nordic International Studies Association*, 37 (2002) 247-65.

Hobsbawm, E. J. *The Age of Revolution, 1789-1848* (New York: Mentor, 1962).

Hobsbawm, E. J. *Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914-1991* (London: Michael Joseph, 1994).

Hobsbawm, E. J. *The Age of Capital, 1848-1875* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1995a).

Hobsbawm, E. J. *The Age of Empire, 1875-1914* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1995b).

Hoffman, M. "Critical Theory and the Inter-Paradigm Debate", *Millennium*, 16 (1987) 232-49.

Holton, R. "Globalization's Cultural Consequences", *Annals*, 570 (2000) 140-52.

Hoogvelt, A. M. *The Sociology of Developing Societies*, 2nd edn (London: Macmillan, 1978).

Horkheimer, M. *Critical Theory: Selected Essays* (New York: Continuum, 1995).

Horkheimer, M. and Adorno, T. *Dialectic of Enlightenment* (New York: Continuum, 1989).

Horschelmann, K. "The Social Consequences of Transformation", in M. Bradshaw and A. Stenning (eds), *East Central Europe and the Former Soviet Union: The Post-Socialist States* (Essex: Pearson, 2004).

Hout, W. "A Global Economy, Polycentric World or System of Nation-States?", in P. A. O'Hara (ed.), *Global Political Economy and the Wealth of Nations: Performance, Institutions, Problems and Policies* (London: Routledge, 2004).

How, A. *Critical Theory* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2002).

Huber, E. and Stephens, J. D. *Development and Crisis of the Welfare State: Parties and Policies in Global Markets* (Chicago: University of Chicago Press, 2001).

Hulme, D. and Turner, M. *Sociology and Development: Theories, Policies and Practices* (London: Harvester Wheatsheaf, 1990).

Huntington, S. P. “The Clash of Civilizations,” *Foreign Affairs*, 72 (1993) 22-49.

Huntington, S. P. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Shuster, 1996).

Huntington, S. “The Age of Muslim Wars”, *Newsweek* (December 2001) 6-15.

Hutchinson, J. *Modern Nationalism* (London: Fontana, 1994).

Hutton, W. and Giddens, A. (eds) *Global Capitalism* (New York: New Press, 2000).

Ignatieff, M. *Empire Lite: Nation-Building in Bosnia, Kosovo and Afghanistan* (London: Vintage, 2003).

lndymedia “Frequently Asked Questions” (www.docs.indymedia.org/view/Global/FrequentlyAskedQuestionsEn, 2004).

International Labour Organization, *Labour Practices in the Footwear, Leather, Textiles and Clothing Industries* (Geneva: ILO, 2000).

International Labour Organization, *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture* (Geneva: ILO, 2002).

International Labour Organization, *Global Employment Trends 2004* (Geneva: ILO, 2004).

International Labour Organization, *A Global Alliance*

against Forced Labour (Geneva: ILO, 2005).

International Monetary Fund "Colombia: Letter of Intent, Memorandum of Economic Policy and Technical Memorandum of Understanding 2002" (www.imf.org/external/np/loi/2002/col/01/index.htm, 2002).

Irish Mexico Group "Chiapas Revealed" (http:/ /flag.blackened.net/revolt/mexico/pdf/revealedl.html, 2001).

Jackson, L. "Nationality, Citizenship and Identity, in M. Bradshaw and A. Stenning (eds), *East Central Europe and the Former Soviet Union: The Post-Socialist States* (Essex: Pearson, 2004).

Jameson, F. "Postmodernism, Or, The Cultural Logic of Late Capitalism", *New Left Review*, 146 (1984) 52-92.

Jameson, F. *Postmodernism, or, the Cultural Logic of Late Capitalism* (Durham: Duke University Press, 1991).

Jameson, F. "Globalization and Political Strategy", *New Left Review*, 4 (2000) 49-68.

Jameson, F. *A Singular Modernity: Essay on the Ontology of the Present* (London: Verso, 2002).

Jauch, H. "Export Processing Zones and the Quest for Sustainable Development: A South African Perspective", *Environment and Urbanization*, 14 (2002) 101-14.

Johnson, R. "Defending Ways of Life: The (Anti-) Terrorist Rhetorics of Bush and Blair", *Theory, Culture and Society*, 19 (2002) 211-31.

Joll, J. *Europe Since 1870: An International History* (London: Penguin, 1978).

Kaldor, M. *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era* (Cambridge: Polity, 1999).

Kaldor, M. "Global Terrorism", in A. Giddens (ed.), *The Progressive Manifesto* (Cambridge: Polity, 2003).

Kaldor, M., Anheier, H., and Glasius, M. (eds) *Global Civil Society* (London: Sage, 2004).

Kapitan, T. "The Terrorism of "Terrorism"", in J. P. Sterba (ed.), *Terrorism and International Justice* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

Katsiaficas, G. *Confronting Capitalism: Dispatches From a Global Movement* (Brooklyn: Soft Skull Press, 2004).

Keane, J. *Global Civil Society?* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

Kellner, D. "Media Culture and the Triumph of the Spectacle" (www.uta.edu/huma/agger/fastcapitalism/1_1kellner.ht, 2004).

Kennedy, P. "Global Challenges in the Beginning of the Twenty-First Century", in P. Kennedy, D. Messner, and F. Nuschler (eds), *Global Trends and Global Governance* (London: Pluto, 2002).

Kennedy, P., Messner, D., and Nuschler, F. (eds) *Global Trends and Global Governance* (London: Pluto, 2002).

Khor, M. *Rethinking Globalization: Critical Issues and*

Policy Choices (London: Zed, 2001).

Kidd, D. “Indymedia.org: A New Communications Commons”, in M. McCaughey and M. Ayers (eds), *Cyberactivism: Online Activism in Theory and Practice* (New York: Routledge, 2003).

Kiely, R. “Neo-liberal Globalization Meets Global Resistance: The Significance of “Anti-Globalization” Protest”, in S. Dasgupta (ed.), *The Changing Face of Globalization* (London: Sage, 2004).

Klein, N. *No Logo* (New York: HarperCollins, 2000).

Klein, N. “The Unknown Icon”, *The Guardian* (www.guardian.co.uk/Columnists/Column/0,5673,446977,00.html, 3 March 2001).

Klein, N. *Fences and Windows: Dispatches From the Front Lines of the Globalization Debate* (London: Flamingo, 2002).

Klein, N. “Culture Jamming: Ads Under Attack”, in L. Amoore (ed.), *The Global Resistance Reader* (London: Routledge, 2005).

Krueger, A. B. “UN Aims to Cut Poverty in Half as Experts Wonder How to Measure It”(www.globalpolicy.org/socecon/develop/2005/0203measuring.htm, 2005).

Kumar, K. *From Post-Industrial to Post-Modern Society: New Theories of the Contemporary World* (Oxford: Blackwell, 1995).

Kuper, A. and Kuper, J. (eds) *The Social Sciences Encyclopaedia*, 2nd edn (London: Routledge, 1996).

Kuttner, R. "The Role of Governments in the Global Economy", in W. Hutton and A. Giddens (eds), *Global Capitalism* (New York: New Press, 2000).

Kyoto Protocol Facts and Figures (http:/ /www.cop3.org/facts_and_figures.htm, nd).

Lane, D. *The Rise and Fall of State Socialism: Industrial Society and the Socialist State* (Cambridge: Polity, 1996).

Langhorne, R. *The Coming of Globalization* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2001).

Lash, S. and Urry, J. *The End of Organized Capitalism* (Cambridge: Polity, 1987).

Lechner, F. J. 2000. "Global Fundamentalism", in F. J. Lechner and J. Boli (eds), *The Globalization Reader* (Oxford: Blackwell, 2000).

Lechte, J. *Key Contemporary Concepts: From Abjection to Zeno's Paradox* (London: Sage, 2003).

Lefort, C. *Democracy and Political Theory* (Cambridge: Polity, 1988).

Legrain, P. *Open World: The Truth About Globalization* (London: Abacus, 2002).

Lemert, C. *Social Theory: The Multicultural and Classical Readings* (Boulder: Westview, 1998).

Lenin, V. I. *Imperialism, The Highest Stage of Capitalism* (Peking: Foreign Language Press, 1970).

Lewandowski, J. D. “Disembedded Democracy? Globalization and the “Third Way””, *European Journal of Social Theory*, 6 (2003) 115-31.

Liagouras, G. “The Political Economy of Post-Industrial Capitalism”, *Thesis Eleven*, 81 (2005) 20-35.

Linklater, A. *The Transformation of Political Community* (Cambridge: Polity, 1998).

Lipschutz, R. D. and Meyer, J. *Global Civil Society and Global Environmental Governance* (Albany: SUNY Press, 1996).

Long, N. *An Introduction to the Sociology of Rural Development* (London: Tavistock, 1977).

Lucie-Smith, E. *Art in the Eighties* (Oxford: Phaidon, 1990).

Lukic, R. and Brint, M. (eds) *Culture, Politics, and Nationalism in the Age of Globalization* (Aldershot: Ashgate, 2001).

Luxemburg, R. *Rosa Luxemburg Speaks* (New York: Pathfinder, 1970).

Lyon, D. *Surveillance after September 11* (Cambridge: Polity, 2003).

Lyotard, J. F. *The Postmodern Condition: A Report on Knowledge* (Manchester, Manchester University Press, 1984).

Mackay, H. “The Globalization of Culture?”, in D. Held (ed.), *A Globalizing World? Culture, Economics, Politics* (London: Routledge, 2000).

Mackay, H. *Investigating the Information Society* (London: Routledge, 2001).

Mackay, H. “New Media and Time-Space Reconfiguration”, in T. Jordan and S. Pile (eds), *Social Change* (Oxford: Blackwell, 2002).

Mackay, H., Maples, W., and Reynolds, P. *Social Science in Action: Investigating the Information Society* (Milton Keynes: Open University Press, 2001).

Mahajan, R. *Full Spectrum Dominance: US Power in Iraq and Beyond* (New York: Seven Stories Press, 2003).

Malesevic, S. and Haugaard, M. (eds) *Making Sense of Collectivity: Ethnicity, Nationalism, and Globalization* (London: Pluto, 2003).

Mann, M. “Globalization and September 11”, *New Left Review*, 12 (2001) 51-72.

Marangos, J. “Transformation to a Market Economy in Eastern Europe, the Former Soviet Union and Asia”, in P. A. O’Hara (ed.), *Global Political Economy and the Wealth of Nations: Performance, Institutions, Problems and Policies* (London: Routledge, 2004).

Marcos, Subcommandante “Closing Words of the EZLN at the Intercontinental Encounter- Second Declaration of La Realidad” (www.struggle.ws/mexico/ezln/1996/ccri_

encount_aug.html, 1996).

Marcos, Subcomandante “The Punch Card and the Hour Glass”, *New Left Review*, 9 (2001) 69-79.

Marcuse, H. *One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society* (Boston: Beacon Press, 1964).

Marcuse, H. *Studies in Critical Philosophy* (Boston: Beacon Press, 1973).

Marshall, P. *Demanding the Impossible: A History of Anarchism* (London: Fontana, 1994).

Martin, H. P. and Schumann, H. *The Global Trap: Globalization and the Assault on Democracy and Prosperity* (New York: Zed, 1998).

Martin, P. “The Moral Case for Globalization”, in F. J. Lechner and J. Bali (eds), *The Globalization Reader* (Oxford: Blackwell, 2000).

Marx, K. *Karl Marx: Selected Writings,* (ed.) D. McLellan (Oxford: Oxford University Press, 1987).

McAuley, C. A. “The Demise of Bolshevism and the Rebirth of Zapatismo: Revolutionary Options in a Post-Soviet World”, in J. Foran (ed.), *The Future of Revolutions: Rethinking Radical Change in the Age of Globalization* (London: Zed, 2003).

McGrew, A. “Power Shift: From National Government to Global Governance?”, in D. Held (ed.), *A Globalising*

World? Culture, Economics, Politics (London: Routledge, 2000).

McLelland, D. “The Achievement Motive in Economic Growth”, in G. D. Ness (ed.), *The Sociology of Economic Development: A Reader* (New York: Harper and Row, 1970).

McLennan, G. “The New Positivity”, in J. Eldridge et al., *For Sociology: Legacies and Prospects* (Durham: Sociology Press, 2000).

Merkl, P. H. “Stronger than Ever”, in P. H. Merkl and L. Weinberg (eds), *Right-Wing Extremism in the Twenty-First Century* (London: Frank Cass, 2003).

Meyer, D. S., Whittier, N., and Bobnett, B. (eds) *Social Movements: Identity, Culture, and the State* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

Moretti, F. “Planet Hollywood”, *New Left Review*, 9 (2001) 90-101.

Morsink, J. *The Universal Declaration of Human Rights: Origins, Drafting, and Intent* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1999).

Morton, A. D. “The Antiglobalization Movement: Juggernaut or Jalopy?”, in H. Veltmeyer (ed.), *Globalization and Antiglobalization: Dynamics of Change in the New World Order* (Aldershot: Ashgate, 2004).

Mount, G. “A “World of Tribes””, in G. Fry and J. O’Hagan (eds), *Contending Images of World Politics* (London: Palgrave Macmillan, 2000).

Mouzelis, N. “Modernity: A Non-European Conceptualization”, *British Journal of Sociology*, 50 (1999) 141-59.

Movimento dos Trabalhadores Rurais Sem Terra “Landless Workers’ Movement” (www.mstbrazil.org/, 2003).

Mueller, C. M. “Building Social Movement Theory”, in A. D. Morris and C. M. Mueller (eds), *Frontiers in Social Movement Theory* (New Haven: Yale University Press, 1992).

Munck, R. *Globalisation and Labour: The New “Great Transformation”* (London: Zed Books, 2002).

Murden, S. W. *Islam, the Middle East, and the New Global Hegemony* (Boulder: Lynne Rienner, 2002).

Nader, R. “Interview”, *Globalization and Human Rights* (New York: PBS Video and Globalization, 1998).

Nairn, T. “Make for the Boondocks”, *London Review of Books*, 27 (www.lrb.co.uk/ v27/n09/nair01_.html, 2005).

National Labor Committee “Industrial Embroidery” (www.nlcnet.org/campaigns/ca03/industrial/industrial.pdf, 2003).

Nederveen Pieterse, J. *Globalization and Culture: Global Melange* (Lanham: Rowman and Littlefield, 2004).

Negri, A. *Time for Revolution* (New York: Continuum, 2003).

Negri, A. *The Politics of Subversion: A Manifesto for*

the Twenty-First Century (Cambridge: Polity, 2005).

Neill, A. “National Culture and the New Museology”, in A. Smith and L. Wevers (eds), *On Display: New Essays in Cultural Studies* (Wellington: Victoria University Press, 2004).

New Internationalist Issue 329 (www.newint.org/issue329/facts.htm, November 2000).

New Internationalist Issue 337 (www.newint.orgissue337/facts.htm, August 2001).

New Internationalist Issue 355 (www.newint.org/issue355/facts.htm, April 2003a).

New Internationalist Issue 362 (www.newint.org/issue362/facts.htm, November 2003b).

New Internationalist Issue 365 (www.newint.org/issue365/facts.htm, March 2004a).

New Internationalist Issue 374 (www.newint.org/issue374/facts.htm, December2004b).

Nye, J. S. *Power in the Global Information Age: From Realism to Globalization* (London: Routledge, 2004).

OECD “Standardized Unemployment Rates” (www.oecd.org/document/15/0,2340,en_2825_293564_1873295_1_1_1_1,00. html#sur, 2005).

O’Hara, P. A (ed.) *Global Political Economy and the Wealth of Nations: Performance, Institutions, Problems and Policies* (London: Routledge, 2004).

Ohmae, K. “The End of the Nation State”, in F. J. Lechner and J. Boli (eds), *The Globalization Reader* (Oxford: Blackwell, 2000).

Osterhammel, J. and Petersson, N. P. *Globalization: A Short History* (Princeton: Princeton University Press, 2003).

Outhwaite, W. and Ray, L. *Social Theory and Postcommunism* (Oxford: Blackwell, 2005).

Oxfam *Trading Away Our Rights: Women Working in Global Supply Chains* (www.oxfam.org/eng/pdfs/report_042008_labor.pdf, 2004a).

Oxfam “Guns or Growth? Assessing the Impact of Arms Sales on Sustainable Development- A Summary” (wwwglobalpolicy.org/socecon/develop/2004/06oxfamarms.htm,2004b).

Ozkirimli, U. *Theories of Nationalism: A Critical Introduction* (New York: St Martin’s Press, 2000).

Page, R. M. “Globalization and Social Welfare”, in V. George and R. M. Page (eds), *Global Social Problems* (Cambridge: Polity, 2004).

Panitch, L. “Violence as a Tool of Order and Change: The War on Terrorism and the Antiglobalization Movement”, *Monthly Review*, 54 (2002) 12-32.

Patin, V. “Will Market Forces Rule?”, *UNESCO Courier*, 52 (1999) 35-6.

Peoples’ Global Action “Peoples” Global Action

Manifesto"(www.nadir.org/nadir/initiativ/agp/en/pgainfos/manifesto.htm, 1998).

Perrons, D. *Globalization and Social Change: People and Places in a Divided World* (London: Routledge, 2004).

Petras, J. and Veltmeyer, H. *Globalization Unmasked: Imperialism in the 21st Century* (New York: Zed, 2001).

Pettit, P. *Republicanism: A Theory of Freedom and Government* (Oxford: Oxford University Press, 1997).

Pierson, C. *Socialism After Communism: The New Market Socialism* (Cambridge: Polity, 1995).

Platon, S. and Dueze, M. "Indymedia Journalism: A Radical Way of Making, Selecting and Sharing News?", *Journalism*, 4 (2003) 336-55.

Pojman, L. P. "The Moral Response to Terrorism and Cosmopolitanism", in J. P. Sterba (ed.), *Terrorism and International Justice* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

Power, S. *"A Problem From Hell": America and the Age of Genocide* (New York: Basic Books, 2002).

Puri, J. *Encountering Nationalism* (Oxford: Blackwell, 2004).

Ramsdale, P. *International Flows of Selected Cultural Goods, 1980-1998* (Paris: UNESCO, 2000).

Rapley, J. *Globalization and Inequality: Neoliberalism's Downward Spiral* (Boulder: Lynne Reinner, 2004).

Rasmussen, D. and Swindal, J. (eds) *Critical Theory, Volume I: Historical Perspectives* (London: Sage, 2004).

Reuters "What is the Kyoto Protocol?" (www.alertnet.org/thenews/newsdesk/ L07590569.htm, 2005).

Risse, T., Ropp, S. C., and Sikkink, K. (eds) *The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

Ritzer, G. "The McDonaldization of Society", in A. Giddens (ed.), *Sociology*, rev. edn (Cambridge: Polity, 2001).

Ritzer, G. *The Globalization of Nothing* (Thousand Oaks, CA: Pine Forge, 2004).

Robertson, R. "Glocalization: Time-Space and Homogeneity-Heterogeneity, in M. Featherstone, S. Lash, and R. Robertson (eds), *Global Modernities* (London: Sage, 1995).

Robertson, R. "Globalization Theory 2000+: Major Problematics', in G. Ritzer and B. Smart (eds), *Handbook of Social Theory* (London: Sage, 2003).

Robertson, R. T. *The Three Waves of Globalization: A History of a Developing Global Consciousness* (London: Zed, 2003).

Robinson, A. and Tormey, S. "The Conflicting Logics of Transformative Politics", in P. Hayden and C. el-Ojeili (eds), *Confronting Globalization: Humanity, Justice and the Renewal of Politics* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005).

Robinson, M. “Is Cultural Tourism on the Right Track?”, *UNESCO Courier*, 52 (1999) 27.

Rodda, C. “The World Trade Organisation (WTO)” (www.crl.dircon.co.uk/TB/4/WTO.htm, 2001).

Rojeck, C. and Turner, B. S. (eds) *Forget Baudrillard?* (London: Routledge, 1993).

Rosenberg, J. *The Follies of Globalization Theory: Polemical Essays* (London: Verso, 2000).

Roxburgh, A. *Preachers of Hate: The Rise of the Far Right* (London: Gibson Square Books, 2002).

Ruckus Society. “About Ruckus” (www.ruckus.org/about/mission.html, 2003).

Ruggie, J. G. “Taking Embedded Liberalism Global: the Corporate Connection”, in D. Held and M. Koenig-Archibugi (eds), *Taming Globalization: Frontiers of Governance* (Cambridge: Polity, 2003).

Russell, A. “The Zapatistas Online: Shifting the Discourse of Globalization”, *Gazette*, 63 (2001) 399-413.

Ryder, A. J. *The German Revolution of 1918: A Study of German Socialism in War and Revolt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1967).

Sader, E. “Beyond Civil Society: The Left After Porto Alegre”, *New Left Review*, 17 (2002) 87-99.

Sader, E. “Taking Lula’s Measure”, *New Left Review*, 33 (2005) 58-80.

Said, E. W. *Orientalism* (London: Penguin, 1978).

Said, E. W. *Covering Islam: How the Media and Experts Determine How We See the Rest of the World* (London: Routledge and Kegan Paul, 1981).

Said, E. W. *Culture and Imperialism* (London: Vintage, 1993).

Said, E. W. *Representations of the Intellectual: The 1993 Reith Lectures* (London: Vintage, 1994).

Said, E. W. *Reflections of Exile: And Other Literary and Cultural Essays* (London: Granta, 2001).

Sane, P. "Poverty, the Next Frontier in the Struggle for Human Rights" (wwwglobalpolicy.org/socecon/develop/2004/ 1209sanepoverty.htm, 2004).

Santana, K. "MTV Goes to Asia" (www.globalpolicy.org/globaliz/cultural/2003/0812mtv.htm, 2003).

Sassen, S. "Urban Economies and Fading Distances", *Megacities Lectures* (www.megacities.n1/lectrue_sassen.htm, 1998).

Sassen, S. *The Global City* (Princeton: Princeton University Press, 1999).

Sassen, S. "From Globalization and its Discontents", in G. Bridge and S. Watson (eds), *The Blackwell City Reader* (Oxford: Blackwell, 2002).

Sassen, S. "The Embeddedness of Electronic Markets: The Case of Global Capital Markets", in K. K. Cetina and

A. Preda (eds), *The Sociology of Financial Markets* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

Sassoon, D. “On Cultural Markets”, *New Left Review*, 17 (2002) 113-26.

Sayyid, B. *A Fundamental Fear: Eurocentrism and the Emergence of Islamism* (London: Zed, 1997).

Schirato, T. and Webb, J. *Understanding Globalization* (London: Sage, 2003).

Scholte, J. A. “Beyond the Buzzword: Towards a Critical Theory of Globalization”, in E. Kofman and G. Young (eds), *Globalization: Theory and Practice* (London: Pinter, 1996).

Scholte, J. A. *Globalization: A Critical Introduction* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2000).

Schroeder, R. “Rethinking Nationalism in the Context of Globalization”, in K. J. Brehony and N. Rassool (eds), *Nationalisms Old and New* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1999).

Scott, A. “Political Culture and Social Movements”, in J. Allen, P. Braham, and P. Lewis (eds), *Political and Economic Forms of Modernity* (Cambridge: Polity, 2001).

Scraton, P. (ed.) *Beyond September 11: An Anthology of Dissent* (London: Pluto, 2002).

Scruton, R. *The West and the Rest: Globalization and the Terrorist Threat* (Wilmington: ISI Books, 2002).

Sellers, J. “Raising a Ruckus”, *New Left Review*, 10

(2001) 71-85.

Seoane, J. and Taddei, E. “From Seattle to Porto Alegre: The Anti-Neoliberal Globalization Movement”, *Current Sociology*, 50 (2002) 99-122.

Shalom, S. R. “The State of the World” (www.zmag.org/CrisesCurEvts/Globalism/14shalom.ht, 1999).

Shiva, V. “The World on the Edge”, in W. Hutton and A. Giddens (eds), *Global Capitalism* (New York: New Press, 2000).

Short, J. R. *Global Dimensions: Space, Place and the Contemporary World* (London: Reaktion Books, 2001).

Silver, B. and Slater, E. “The Social Origins of World Hegemonies”, in G. Arrighi and B. Silver (eds), *Chaos and Governance in the Modern World System* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999).

Sim, S. *Irony and Crisis: A Critical History of Postmodern Culture* (Cambridge: Icon, 2002).

Sim, S. *Fundamentalist World: The New Dark Age of Dogma* (Cambridge: Icon, 2004).

Simonis, U. E. and Bruhl, T. “World Ecology - Structures and Trends”, in P. Kennedy, D. Messner, and F. Nuschler (eds), *Global Trends and Global Governance* (London: Pluto, 2002).

Singer, P. *One World: The Ethics of Globalization* (New Haven: Yale University Press, 2002).

SIPRI, *SIPRI Yearbook 2003: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

Smart, B. *Modern Controversies, Postmodern Conditions* (London: Routledge, 1992).

Smart, B. *Postmodernity* (London: Routledge, 1993).

Smart. B. *Economy, Culture and Society: A Sociological Critique of Neo-Liberalism* (Buckingham: Open University Press, 2003).

Smith, A. D. "Towards a Global Culture?", in M. Featherstone (ed.), *Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity* (London: Sage, 1990).

Socialist Worker "Another World is Possible" (www.socialistworker.org/2001/374/374_01_Genoa.shtml, 2001).

Soros, G. *On Globalization* (New York: Public Affairs, 2002).

Spivak, G. C. "Can the Subaltern Speak?", in C. Nelson and L. Grossberg (eds), *Marxism and the Interpretation of Culture* (Urbana: University of Illinois Press, 1988).

Stedile, J. P. "Landless Battalions: The Sem Terra Movement of Brazil", *New Left Review*, 15 (2002) 76-104.

Steger, M. *Globalism: The New Market Ideology* (Lanham: Rowman and Littlefield, 2002).

Steger, M. *Globalization: A Very Short Introduction*

(Oxford: Oxford University Press, 2003).

Steger, M. *Globalism: Market Ideology Meets Terrorism*, 2nd edn (Lanham: Rowman and Littlefield, 2005).

Stehr, N. "Modern Societies as Knowledge Societies", in G. Ritzer and B. Smart (eds), *Handbook of Social Theory* (London: Sage, 2003).

Sterba, J. P. (ed.) *Terrorism and International Justice* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

Stiglitz, J. "The Hospital that Makes you Sicker-Interview With Joseph Stiglitz", *New Internationalist*, 365 (2004) 14-16.

Suri, S. "What Just One Company Can Do to the World" (wwwglobalpolicy.org/socecon/tncs/2004/0129exxonclimate.htm, 2004).

Taylor, P. M. *Global Communication, International Affairs and the Media Since 1945* (London: Routledge, 1997).

Terray, E. "Headscarf Hysteria", *New Left Review*, 26 (2004) 118-27.

Therborn, G. "Globalizations: Dimensions, Historical Waves, Regional Effects, Normative Governance", *International Sociology*, 15 (2000) 151-79.

Therborn, G. "Into the 21st Century", *New Left Review*, 10 (2001) 87-110.

Thompson, K. (ed.) *Media and Cultural Regulation* (London: Sage, 1997).

Thompson, W. *Global Expansion: Britain and its Empire, 1870-1914* (London: Pluto, 1999).

Tilly, C. *Social Movements, 1768-2004* (Boulder: Paradigm, 2004).

Tomlinson, J. *Globalization and Culture* (Chicago: University of Chicago Press, 1999).

Tormey, S. "Against "Representation": Deleuze, Zapatismo and the Search for the Post-Political Subject" (http://homepage.ntlworld.com/simon.tormey/articles/representation.pdf, 2003).

Tormey, S. *Anti-Capitalism: A Beginner's Guide* (Oxford: Oneworld, 2004).

Torres, R. *Towards a Socially Sustainable World Economy: An Analysis of the Social Pillars of Globalization* (Geneva: ILO, 2001).

Trocchi, A. *Cain's Book* (London: Jupiter Books, 1966).

United Nations Children's Fund "One in Twelve of the World's Children are Forced into Child Labour"(wwwglobalpolicy.org/socecon/inequal/labor/2005/0218unicef.htm, 2005).

United Nations Chronicle "Under the Gun- Controlling Illegal Firearms Trade" (www.findarticles.com/p/articles/

mi_m1309/is_1_38/ai_80497124, 2001).

United Nations Development Programme, *Human Development Report 1999* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

United Nations Development Programme, *Human Development Report 2000* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

United Nations Development Programme, *Human Development Report 2003* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

United Nations Development Programme, *Human Development Report 2004* (Oxford: Oxford University Press, 2004).

United Nations Development Programme, *Human Development Report 2005* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization, *World Culture Report: Cultural Diversity, Conflict and Pluralism* (Paris: UNESCO Publishing, 2000).

United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization "25 Questions on Culture, Trade and Globalisation" (http:/ /portal.unesco.org/culture/en/ev.phpURL_ID=2461&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=-512.html, 2004).

United Nations Educational, Scientific, and “Cultural Organization” “Cultural Tourism” (http:/ /portal.unesco.org/culture/en/ev.phpURL_ID=11408&URL_D0=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html, 2005).

United Nations Human Settlement Programme, *The Challenge of Slums: Global Report on Human Settlements* (London: Earthscan Publications and UN-Habitat, 2003).

United Nations Office on Drugs and Crime *World Drug Report* (www.unodc.org/ unodc/en/world_drug_report.html, 2005a).

United Nations Office on Drugs and Crime “Trafficking in Human Beings” www.unodc.org/unodc/en/trafficking_human_beings.html, 2005b).

United Nations Secretary General, *In Larger Freedom: Towards Development, Security, and Human Rights for All* (http://www.un.org/largerfreedom/contents.htm, 2005).

Urry, J. “Globalization and Citizenship”, *Journal of World-Systems Research*, V (1999) 311-24.

Valentine, G. *Social Geographies: Space and Society* (New York: Prentice Hall, 2001).

Vanaik, A. “Rendezvous at Mumbai”, *New Left Review*, 26 (2004) 53-65.

Veltmeyer, H. (ed.) Globalization and Antiglobalization: Dynamics of Change in the New World Order (Aldershot:

Ashgate, 2004).

Verdery, K. “Nationalism, Postsocialism, and Space in Eastern Europe - Nationalism Re-examined”, *Social Research*, 63 (1996) 77-95.

Via Campesina. «La Via Campesina: International Peasant Movement» (http://via cam pesina.org/ en/index.php, 2005).

Viner, K. “Hand-To-Brand-Combat: A Profile of Naomi Klein”, *The Guardian* (www.commondreams.org/views/092300-103.htm, 23 September 2000).

Vogler, J. and Imber, M. (eds) *The Environment and International Relations* (London: Routledge, 1996).

Volcker, P. A. “The Sea of Global Finance”, in W. Hutton and A. Giddens (eds), *Global Capitalism* (New York: New Press, 2000).

Wade, R. “The Ringmaster of Doha”, *New Left Review*, 25 (2004) 146-52 .

Walby, S. “The Myth of the Nation-State: Theorizing Society and Polities in a Global Era”, *Sociology*, 37 (2003), 529-46.

Wallach, L. and Woodall, P. *Whose Trade Organization? A Comprehensive Guide to the WTO* (New York: The New Press, 2004).

Wallerstein, I. “New Revolts Against the System”, *New*

Left Review, 18 (2002) 29-39.

Wallerstein, I. *The Decline of American Power: The U.S. in a Chaotic World* (New York: The New Press, 2003).

Wallerstein, I. *World-Systems Analysis: An Introduction* (Durham: Duke University Press, 2005).

Warren, B. "Imperialism and Capitalist Industrialization", *New Left Review*, 81 (1973) 3-44.

Waters, M. *Globalization,* 2nd edn (London: Routledge, 1999).

Webster, A. *Introduction to the Sociology of Development*, 2nd edn (London: Macmillan, 1990).

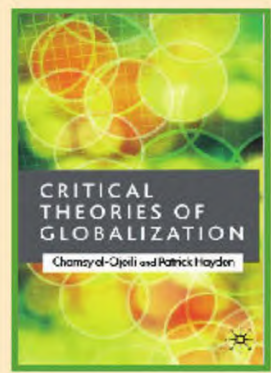
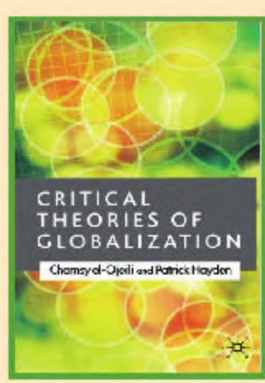
Webster, F. "A New Politics?", in F. Webster (ed.), *Culture and Politics in the Information Age: A New Politics?* (London: Routledge, 2001).

Webster, F. *Theories of the Information Society* (London: Routledge, 2002).

Whittaker, D. J. *United Nations in the Contemporary World* (London: Routledge, 1997).

الفهرس

النظريات النقدية للعولمة

- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

أصبحت العولمة مفهوماً مركزياً للدراسة العلمية الاجتماعية. كتاب **النظريات النقدية للعولمة**، هو دليل للوصول إلى الغاية التي توفر مدخلاً إلى المناقشات النظرية الحالية في عالم يتجه نحو العولمة، بدءاً من مدرسة فرانكفورت، وصولاً إلى ما بعد الحداثة. يحدد هذا النص التفكير النقدي بشأن العولمة ومعالم كيفية التغلب على آثارها الأكثر إثارة للقلق.

تناول هذا الكتاب الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية للعولمة، ورؤية حركات العولمة البديلة للممارسات والمؤسسات المتحولة نحو العولمة. بما في ذلك نصوص مربعات تسلط الضوء على قضية رئيسية، معتبراً النظريات النقدية في العولمة هي أداة لا تقدر بثمن للمهتم بالموضوع، لأنها توضح كيفية وجهة نظر المنظّرين النقدية الأساسية لفهم العمليات العالمية لتشكيل العالم اليوم.

شمسي العُجيلي: محاضر في علم الاجتماع في جامعة فيكتوريا في ويلينغتون (Victoria University of Wellington)، نيوزلندا. من مؤلفاته: **من الشيوعية إلى ما بعد الحداثة**.

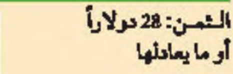
باتريك هايدن: محاضر كبير في مدرسة العلاقات الدولية في جامعة سانت أندروز (St Andrews)، المملكة المتحدة. من مؤلفاته: **كونية السياسة العالمية**.

هيثم غالب الناهي: مدير عام المنظمة العربية للترجمة من ترجماته: **فيزياء تكنولوجيا المعلومات**، **الاقتصاد وتحدي ظاهرة الاحتباس الحراري** (المنظمة العربية للترجمة).



المنظمة العربية للترجمة

الثمن: 28 دولاراً
أو ما يعادلها



ISBN 978-614-434-089-9